





C9

الناس  
جواهر البحار

فقه  
√c. o.  
Karak  
204





مكتبة دار الحديث  
الرياض  
للمفتي السيد محمد بن عبد الله  
بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله



بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله

## كتاب الكفارات

الكفارة لشرع فما فيه أثر فتكفره فما فيه صورة مخالفة وانتهاك وان لم  
تكن فيه أثر ككفارة قتل الخطأ وكفارة الهز على امر مستقبل فكفر الظهار  
فعل ما يجب بالعود وتكفر اليمين فعل ما يجب بالحنث وتكفر العمل واحلف  
العلماء في ان الكفارات الواجبة بسبب باثربه جوايز للخلل الواقع او زواج  
عن العود الى مثله كالحدود والتعزيرات ورحم الاول بابها عبادات  
تقتصر الى اثنين وحصل الكفارات ثلاث العتق والصيام والاطعام والكسوة  
ولا مدخل للعتق في فدية الحج والمراد بالكفارات هنا ما للعتق فيه مدخل  
ومعظم المقصود به كفارة الطهار ولذا لا مدخل للاطعام في كفارة  
القتل في احد القولين فمن الكفارات ما تترتب خصا لها وهي كفارة الطهار  
والجماع في نهار رمضان فيجب فيها الاعتاق ولا فان عجز فصوم شهرين متتابعين  
فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكذا كفارة القتل ان قلنا ان دخلها  
الاطعام وان قلنا لا فهي مرتبة بين العتق والصوم ومنها ما جع بين  
التخير والترتيب وهي كفارة اليمين فانه يخير فيها بين العتق والاطعام  
والكسوة فان عجز عنها كلها صام ثلاثة ايام ولكل واحدة من هذه  
الكفارات شح تخضرها والاحكام لم يشركه بينها وما تحتصر بالطهار  
مذكور وهذا الكتاب **المصلحة الاولى** العتق ولا يحزى من الاعتاق والا  
عنقر قبة مسلمة سليمة كاملة الرقبة جازمه عنقا خليا عن  
شوا العوض فله خمسة شروط **الاول** الاسلام والاسلام  
يحصل الانسان اما على جهة التبعية او على جهة الاستقلال به  
**القسم الاول** حصوله على جهة التبعية وذلك باحد ثلاثة اسباب  
تبعية الاول ان واحد منهما فيه بان يكون احدهما مسلما يوم العلق  
به وان لم يرد بعد ذلك ويصور كون الام مسلمة والار كافر في وطء

الشبهة

الشبهة وفيما لو اسلم احدا جده او جدته عند فقد من دونه  
وفي تبعية له مع وجود اقرب منه خلافا **الثاني** تبعية دار الاسلام  
بالانقطاع فاذا وجد لقيط بدار الاسلام حكمه باسلامه **الثالث**  
تبعية السبي فالمسلم اذا سبي طفلا لم يكن احدا بويه سبي في ذلك العسكر  
تبعية في الاسلام على المذهب ولو سباه كافر لم يحكم باسلامه على الصحيح  
وقد مضى ذلك في كتاب القبط ويأتي في باب ان شاء الله **القسم الثاني**  
حصوله على وجه الاستقلال وذلك بتلفظ البالغ العاقل بكلمة الا  
سواء تلفظ بها بالعربية او غيرها اذا عرف معناها وفيه وجه بعد انه  
لا يصح اسلام القادر على العربية بغيرها وعلى المذهب لو تلفظ به عبيد  
والسيد لا يعرف لسانه قال المنولي لا بد من مترجمين وقال النووي يكفي  
قول ثقه لانه خير كما في ترجمه قول المستفي والمفتي ويقوم مقام التلفظ  
الاشارة المفهومة في حق الاخرس على المذهب وفيه وجه انه لا يحكم باسلامه  
الا اذا صلى بعد الاشارة وهذا هو ظاهر نصه في الامر واما الصبي ففي صحة اسلامه  
اذا كان مميزا اربعة اوجه تقدمت في كتاب القبط نالها يصح في الطاهر دون  
الباطر ورابعها انه موقوف فان بلغ ودام عليه حكم بصلته وعلى هذا لو  
اعتقه عن الكفارة لم يبلغ ودام على الاسلام في جزائه وجمهان واما  
الصبي غير المميز والمجنون فلا يصح اسلامهما استقلا لا اتفاقا ولو تلفظ  
المكلف بكلمة الاسلام مكرها فقد مر في الطلاق انه ان كان حريا  
صح وان كان ذميا لم يصح في الامح ولا فرق بين ان يكون الا في كلمة الاسلام  
محييا من التمس منه الاسلام او مبتدأ بها على المذهب وفيه وجه بعد مر  
في الادان انه لا يحكم باسلام المبتدئ لها حوار الحكاية اذا عرف ذلك ففيما  
يصير به مسلما مسئلتان **الاول** هل يكفي في الحكم بالاسلام الاثبات  
بكلمتي الشهادته نعم الشافعي في البار بالاسلام ان شهد ان لا اله الا  
الله وان محمدا رسول الله وبنى من كل دين خالفا لاسلام واقصر في  
مواضع علي الشهادتين ولا صحاب فيه طريقان احدهما فيه قولان اعمها

سلام

مه



لا يشترط ونسبه الروابي الى القدر كمن يستحق وحكي لما وردى وجهها لنا  
انه يشترط ذلك في اسلام من زعم ان محمدا مبعوث الى العرب خاصة او هو  
مبعوث في اخر الزمان دون غيرهم وهو اختيار القاضي ابو حامد والطريق الثاني  
الصحيح الذي عليه الجمهور ونسبه الشيخ ابو حامد الى نصه في قتال المشركين  
انما ليس بقول بل من لان علي حالي فان كان الكافر من يعتز برسالة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كالعيسوية وهم طائفة من اليهود تلتسب الى  
عيسى الاصفهاني يزعمون ان محمدا عليه السلام مبعوث الى العرب وهم  
ولدا شيا عيل خاصة دون ولد اسحق وغيرهم وسمي بعضهم بالحيثية  
وكذا قالوا لعيسى عليه السلام مبعوث الى قومه خاصة دون غيرهم وقوم  
من اهل الكتاب يزعمون ان محمدا صلى الله عليه وسلم لم يبعث بعدوه حتى يبعث  
اخر الزمان فلا بد ان يبرأ من غير دين الاسلام وان كان من قوم ينكرون  
اصل الرسالة كعبدة الاوثان وينكرون رسالة محمد صلى الله عليه  
وسلم خاصة كاليهود والنصارى فلا يشترط فيهم التبري من غير الاسلام  
قال الامام ولا يشترط في الاسلام ان يعرف جميع قواعد العقائد لاشتمال الشهادتين  
على ذلك ففي شهادته التوحيد بالافراز بالاله وبالوحدانية والتعرض لصفاته الالهية  
والشهادة بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم يقتضي تصديقه في جميع ما جاء به  
واسمى الشافعي رضي الله عنه ان يفتخر الكافر عند اسلامه بالافراز بالتغيير  
ولو ان الكافر ياجد في الشهادتين دون الاخرى فان كانت التي اتي بها توافق  
معتقده لم يصير مومنا انها كما لو اتي اليهودي او النصراني المفسر بالوحدانية  
بشهادته التوحيد وان كان يخالف معتقده فقلت لا يشترط ذكر التبري  
في الحكم باسلامه وجهان احدهما ونسبه الامام الى المحققين وقطعه القاضي  
والبحوي انه يحكم باسلامه ويلزم بالاثبات بالكلية الاخرى فان اتي كان من دنا  
وهذا كما لو اتي الشوي الذي يزعم ان الله تاني اثنين والنصارى القائلين بالثلاث  
نحالي الله عن ذلك والمعطل لشهادته ان لا اله الا الله واشهرها وهو طاهر  
المذهب انه لا يحكم باسلامه حتى ياتي بالشهادة الثانية ايضا وخرج علي هذا

الخلاف

3  
الخلاف المساله الناسه وهي انه لو اقر الكافر بصلاته او غيرها من  
اركان الاسلام او حكم بختن يشرعنا فعلى الاول يحكم باسلامه ويلزم  
بالاعتراق الباقي وصبطه القاضي بان كلما تكفر المسلم بحجوده يصير  
الكافر الخالفه مسلما باقراره به فان كذبه في عين مصادقه منه كان  
مرتدا واستثنى منه ما اذا قال اليهودي عيسى رسول الله فانه لا يحكم باسلامه  
وان حكم بكفر المسلم بحجوده قال ولو قال يربيت من كل دين محمدا لا سلام حكم  
باسلامه على اي دين كان وهذا كله في الاسلام الظاهر الموجب للعصمة صريح  
بان احكام الاسلام عليه واما الموجب للنجاه في الآخرة فلا بد معه من الايمان  
وهو تصديق القلب بوحدانية <sup>ط</sup> رساله وانزال كنهه واليوم الآخر  
فلا بد من مجموعها حتى لو صدق بذلك واعتقده ولم يتلفظ بالشهادتين مع  
القدن لم يكن مومنا عند الاكثرين من الاصحاب وغيرهم وادعي النووي  
اتفاق اهل السنة عليه ومنهم من قال يكون مومنا ناجيا في الآخرة وسيا  
في كتاب الردة ان شاء الله اذ اعرف ذلك فلا يحري اعتناق الرقبه الكافره من  
الكفار مطلقا ولا فرق في اعتناق الرقبه المومنه بين الذكر والانثى والكبير  
والصغير ولو كان من يوم كان لو كان الصغرى اسم احدا بوبه في صغره او  
فبلغ وكفر كان مرتدا على الاصح وعلى القول بان كافر اصله لا يحري اعتناقه  
عن الكفار وكذا الوجه في اسلامه تنبأ للساني ثم بلغ واقتر كما مر في كتاب  
اللقية قال الروابي ويستحب ان لا يعتنق الكفار الا بالاعتقاد فيه  
خروج من خلاو العلم **الشرط الثاني** الاسلامه من العيوب وليس المراد  
بالعيوب هنا ما يثبت الرد في البيع وبغير استفاوه في غرة الخبز وانما المقتر  
ما خل بالهل والاكسب ان تاتي بظاهر الان لمقصود ان يستقل ويقوم بكفا  
كما ان المقتر في لاصحية الاسلامه مما ينقص اللحم وفي النكاح الاسلامه مما خل بمقصود  
فلا يحري اعتناق الرقبه ولا تنصو الخلق الذي لا يقدر على الهل فان قدر عليه اجزاه  
وحرى الامم على الصحيح قال الرافعي ومنهم من يثبت الخلاف وحمل قوله عدم الاجراء  
علي ما اذا كان حية لا يسع مع المبالغة في رفع الصوت وهو يشعر بالجرم بالمبلغ

ي

يته



في هذه الحالة ويجزى لا عور وفيرة النوى لها اذا كان عور لم يضعف نظره  
عينه السليمه قال في الام فان ضعف عملها فاضربا لها اصرا يا ليتنا لم نجز  
وقال الماوردي ان كان ضعفا لبصر يمنع معرفة الخط واتباع الوجوه القريبه  
منع والا فلا ويجزى الاجدع والاعمى والافترع الا ان يمنع العرج متابعه المشي  
وجزى لعين والخصي والمحبوب والامه الرثقا والفتا والابرص والمجذوم  
ومفقود الاسنان وضعفا لبشر ومن لا يحسن صنعه وضعفا للرأى ومنه  
كوع وهو عوج يكون في البدن من جانب الالهام ومنه ولع وهو ركوب  
الهام الرأى على التي تليها ومقطوع الاديان ومقطوع الانف الاخشم والفاسق  
وولد الزنا ولا يجزى مقطوع اليدين او احدها ولا مقطوع الرجلين او  
احدهما وكذا الاشمل واما مقطوع الاصابع او بعضها فان كان مقطوع  
اصابع البدن لم تجزه وان كان مقطوع بعضها فان كان الالهام او المسبحه  
او الوسطى لم تجز وان كان الخنصر او البنصر اجزا وان كان مقطوعها جميعا  
فان كانتا من يد واحدة لم تجز وقال الرويانى يجزى وان كانتا من يدين اجزاء  
وان كان القطع في اصابع الرجلين فان قطع كلها او بعضها فالمشهور انه  
يجزى ونسبه الرويانى الى الفقيه واستخبره وقال يزي هريره الخ  
فيها الحكم في اصابع اليدين واختاره القاضي الطبري وقال الماوردي  
ان قطع اصبعان من رجل واحد او الالهام وخده لم تجز والا اجزا وصحة  
الرويانى وشلل الاصبع كقطعه وان كان القطع في الانامل فقطع الملتين  
من اصبع واحد كقطعه ذلك الاصبع فلا تمنع الاجزا في الخنصر والبنصر  
ولمنع في كل من الاصابع الثلاث وقطع امله واحده تمنع الاجزا في الالهام  
دون غيرها حتى لو كان مقطوع الانامل العليا من الاصابع الاربع اجزاء  
وتردد الامام فيه واما المجنون فان كان جنونه مطبقا لم تجز اعتاقه  
وان كان منقطعا فان كان من جنونه اكثر لم تجز وان كان اقل اجزا على  
المده المشهور وان استويا فوجها واحدها قول الداركي انه لا يجزى واطرها  
انه تجزه وسلك الماوردي طريقا اخر حسنا فقال ان كان من المجنون

اكثر

4  
اكثر لم تجز وان كان اقل فان كان يفدر على العا في الحال اجزاه وان كان لا  
يفدر عليه الا بعد حين لم تجزه ويجزى اعتاق اللاحق وهو الذي يضع الشيء  
في غير موضعه مع علمه بقمحه والمجنون يعمل جاهلا بقمحه ويجزى  
اعتاق المغمى عليه واما الابله فان كان بلبه بلادة ودهر من منع  
وان كان بلبه سلامة وقلة فطنة لم يمنع واما المريض فان كان لا يبري  
زوال مرضه كالسل والدق والاستسقا والفالج لم تجز اعتاقه وان  
كان يبري زواله اجزا فلو اعتق الذي لا يبري زوال مرضه فزال فمحل يلبس  
وقوعه الموقوع فيه وجهان اظهرهما عند الامام نعم ويناها بعصمهم  
على القولين فيما اذا استاجر المعصوم من حج عنه فحج وشي المستاجر ولو  
اعتق الذي يبري زوال مرضه فما من منه اجزاه على الصحيح وهو كالحلاف  
فيما اذا اعتق عبد صغيرا حكره باسلامه تبعا لآبيه فبلغ واعرب  
بالكفر وامر زناه عليه هل ينقض ما حكمنا به من اجزائه عن الكفار  
والا محلا واما العبد الذي وجب عليه القتل فقال الفقيه ان اعتقه قبل  
ان يقدم للقتل اجزاه ولم يفرق بين محرم القتل وغيره وصرح القاضي باجزة  
عتق محرم القتل عن الكفار وان اعتقه قبله لم تجزه ولا يجزى اعتاق الشيخ  
المهرم العاجز ويجزى اعتاق غير العاجز قال الرازي وفي الحرمة للرويانى  
انهم جوزوا اعتاق الشيخ الكبير عن الكفار وان اقتال منه ادا كان عاجزا  
عن الكسب وفي هذا اتيان خلاف في مطلق الشيخ ويجزى اعتاق من اليوم وفي  
الحسن وجهان فليس هما واحدا انه لا يجزى وان انفصل لدون سنة اشهر  
وتأنيها يجزى اذا انفصل للمادون منها من الاعتاق قال الامام ولا شك ان لا  
يحكم براءة الدمة في الحال ولا يتسلط المطاهر على الوط وار قلنا الجمل يعلم  
ويتوقف ذلك على الانقضاء ولو اعتق الام عتقا خاليا تبعا لاعتق الكفار  
قال الشافعي فان استنساخ من العتق لم يصح ويتبعها ولا يصح العتق عن الكفار  
واما الاخر الذي فهم اشارته فعن القدم انه يجزى وفي المختصر انه لا يجزى  
ولا يصح طريقا اخر فيها فولا ان يصحها واقسمها انه يجزى واشهرهما



حملها على ما ينص الاجزاء محمول على ما اذا كان له اسارة مفهومة او كتابة  
 ونص عدمه على ما اذا لم يكن له ذلك والناك حمل نص الاجزاء على ما اذا خرد الحرس  
 عن الصمير وحمل نص عدمه على ما اذا انصرف اليه الرابع عن الوكيل القطع بالمع اذا  
 اجتمع الصمير والحرس وجعل القولين مما اذا خرد الحرس ونحوه اربعة اموال  
 واما استخراج الراس فقال لما ورد في فيها ان كانت مندملة لم يمنع الاجزاء  
 وان كانت غير مندملة اجزاء منها ما كان به غير مأمومة الراس وجانبه البدن  
 ولم يحرمها كان به احدها **الشرط الثالث** كما لا يرق وفيه مسایل **الاولى** لا  
 يحز عتق المستولاه عن الكفارة فان اعتقها نفلا عنها فلو اشترى بزوجته  
 الامه ثم اعتقها عن الكفارة فان لم يأت بولد منه صح وانفسح بكاحها وان انت  
 بولد فان لم يكن وطئها بعد الشراء وانت به لدور اربع سنين من الشراء الحقة الولد  
 ولم تصر ام ولد واجزاء اعتقها عن الكفارة وعتق عليه الوار بالملك وان  
 انت به اربع سنين فما زاد من حب الشراء لا يلحقه الولد ويحرره عتقها عن  
 الكفارة وان كان وطئها بعد الشراء فان انت به لدور سنة اشهر من الوط  
 فالحكم كما لو لم يطأها وان انت به لسنة اشهر منه لحقه ولم تمسه روهي ام  
 ولد ولا يحز به عن الكفارة لان الطاهران الحامل من هذا الوط الموجود في  
 الملك قال الامام وعلى القدم في جواربها نحو اعتقها عن الكفارة ولا اعتاق  
 المكاتب كتابه صحيحة سواء ادى بعهم النجوم اولا فاذا اعتقد نفلا عنها  
 وان قلنا جواربها على العدم واما المكاتب كتابه فاسدة ميبني اجزاه  
 على ان السيد اذا اعتق المكاتبه هل يستتبع اولادها واكسابها وفيه خلاف  
 في بانه فان قلنا يستتبعها ابنتي اجزاه على عتق ذكرها وفي منع الكتابه الصحة  
 الاجزاء احدها ان المكاتب ناقص الرق المستولاه والنايه ان العتق يقع في  
 جهة الكتابه لانه يستحق لها بدليل استتباع الاولاد والاكساب  
 فعلى الاول يحزى عن الكفارة وهو الاظهر وان عللنا بوقوع العتق  
 عن الكتابه لم يحز ولو قال للمكاتب اد اعجز عن النجوم فانت حرة عن كفارتك  
 او لعبده الكافر اذا اسلم فانت حرة عن كفارتك في فجر المكاتب واسلم الكافر  
 عتقا

هذا هو الوجه في صحة  
 عتق المكاتب بغير  
 الرق

الثاني

الثاني

عتقا ولم يقع العتق عن الكفارة وكذا لو اخرج من حبس سلما فهو  
 حرة عن كفارتك فخرج سلما قال الرافعي ويحتمل ان يقال اذا لم يقع عن  
 الكفارة لم يعتق كما مر نظيره في الايل قال الروياني ولو قال ان كان  
 هذا المقتل عبدي سلما فهو حرة عن كفارتك فكان فظاهرا طهر انه لا  
 يحزى كما لو علق عتقا لمكانت عن العتق وهو مشهور بخلاف فيه ولو قال  
 لعبده ان دخلت الدار فانت حرة عن كفارتك لم كانت له كفارة في احواله عن الكفارة  
 وجهان بطرا الى وقتي التخليق والعتق وبنائها المثلوي على الخلافة فيما اذا  
 علق عتقا بصفة محتمل ان يوجد في المرض وفي الصحة فوجدت في المرض هل يعتق  
 من الثلث او من راس المال ان قلنا بالثاني اختيارا بوقوع التخليق اجزاه والا فلا  
**الثانية** لو اشترى رقيقه بشرط العتق فاعتقها عن الكفارة فقد مر في  
 كتاب البيع ان البيع صحيح على الصحيح وان العتق يلزم على الصحيح وان كونه  
 حقا لله تعالى او للبائع وجهان وان الغزالي قال لا يحز عتقه عن الكفارة  
 مطلقا وان غيره قال اذا قلنا العتق حق البائع فاسقط وقلنا يسقط باسقاطه  
 فاعتقه المشتري عن الكفارة ففي اجزائه وجهان اصحهما انه لا يحزى وان قلنا  
 العتق لا يلزم اجزاء عتقه عن الكفارة ولو باعه بشرط ان يعتقه عن كفارة  
 وصحنا البيع بشرط العتق فاعتقه عن كفارته ففي الاجزاء وجهان بناء على الوجهين  
 فيما لو قال ان وطئت فله عتق عبدي عن طهارتي فاذا وطئ فاعتق هل  
 يحز به **الثالثة** في اجزاء عتق العبد المرهون والجاني عن الكفارة طريقا احدها  
 انه على الخلافة نفود عتقها لا عن الكفارة فان نقدناه اجزاء عتقها عن الكفا  
 وان منعناه فانفك الرهن ويرى الجاني في نفود عتقه جيبه وجهان وان  
 نقدناه اجزائه ما يكون كما لو علق عتقه عن الكفارة بشرط كذا  
 واله ابو اسحق ولم يرتضه الشيخ ابو حامد الطريقة الثانية القطع  
 بانه لا يحزى وان صحنا عتقها في غير الكفارة وضعف ولا يحز عتاق  
 ورثته الموصي العبد الموصي بمنفحة على الصحيح كما تقدم في بابه ولو  
 اعتق العبد الذي اجره عن كفارته قال المثلوي ان قلنا يرجع على السيد

طه

ر



باجرة منفعة في بنية امدد اجزاه والا فلا يجري اعتاق المدين والمعلق  
عنته بصفة عن الكفارة سواء قلنا التدبير وصيه او تحليق بحوز  
الرجوع عنه بالقول ام لا ولو اراد المعلق ان يجعل العتق المعلق بالصفة بعد  
تعليقه عن الكفارة لم يجز مثل ان قال ان دخلت الدار فانت حر فقول بعد ذلك  
ان دخلت الدار فانت حر عن كفاري فيعتق بالدخول ولا يجري عن الكفارة ويجزي  
اعتاق الامة الحامل عن الكفارة ويبيعهما ولدها فلو استتاه لم يصح الاستتاء  
ويعتقان وهل يقع عتق الامر عن الكفارة فيه قولان اشهرهما انه يجري **فروع**  
**الاول** العبد الغائب ان علمت حيوته وتواصلت اخباره يجري عتقه عن الكفان  
فان انقطع خبره والنص انه لا يجري اعتاقه عن الكفارة ونص في وجوب فطرته على  
فولس ولا يصح بطرق تقدمت في باب الزكوة والاطمئنان اعتاقه لا يجري فلو اعتقه  
عنه لم تحقق حيوته فقد عتقه فظعا **الثاني** في اجراء عتاق العبد المعضوم عن  
الكفارة اذ اعلمت حيوته اوجه اصح انه يجري بانه قول ابي حامد ومعهما العراقيون  
انه لا يجري وقال الامام انه ردي وقاله الماوردي انه ان قدر على الخلاص من  
صاحبه بهربا جزاه وان لم يقدر فالاحرام موقوف وان لم يكن عتقه موقوفا  
كالغائب اذ علمت حيوته قال ابو يوي وهذا قوي جدا واما العبد الابق قال  
بعضهم فيه الخلاف الذي في المعضوم وقطع جماعة باجرائه قال النووي وهو  
الصواب قال الماوردي وجبت صحته عتق الغائب والمعضوم والابق عن  
الكفارة سواء علم العبد بالعتق ام لا **الثالث** اذا اشترى من يعتق عليه  
او اتقبه ونوي به وقوع عتقه عن الكفارة لم يجز لان عتقه مستحق بالقرابة  
وقال ابو بكر الاودي بحزبه لانه عبده لا يعتق بنفسه الشرا بل يثبت له الخيار  
فاد الشتراه واعتقه في زمن الخيار عن الكفارة اجزاه وقد مر في البيع  
وكذا لو وصي له به فقبل ونوي عتقه عن الكفارة وقلنا ملك الوصيه  
بالقبول وكذا لو ورثه فنوي حين ورثه عتقه عن الكفارة وكذا لو ملك  
المكاتب من يعتق على سيده ثم عجزه السيد ونوي عتق فريده عن الكفان  
**الرابع** اذ كان المكفر ملك شقفا من عبده كنصفه وتلته فاعتقه

عن

عن كفارته وهو معسر ثم ملك باقيه فاعتقه عن تلك الكفارة اجزاه  
قال القامي والحاملي وسلم وحكم باجزا عتق الشقفا الاول عند اعتاقه  
وفيه اشكال فان لم ينو الكفارة عند اعتاق الثاني لم يجز على الصحيح وخرجه  
الفوراني على الخلاف فيما لو فرق الوضوء وحوزناه هل يجزئ بزيادة اليه فان قلنا لا  
يجزئه لم يجز هنا وان قلنا يجزئه فهنا وجهان ولولم يملك باقيه واراد ان  
يتم التكفير في الحال لم يجز الا ان يجعل بصام شهرين وباطحام سبتين مسكنا  
فاد انغل في عتق النصف المتقدم وجهان احدهما انه وقع عن التكفير وكيله  
بصوم شهرين وثانيهما انه صار تطوعا لا بالصوم كفارة كاملة فان  
ايسر قبل ان يصوم ففعله ان يكفر بالعتق فيه قولان كذا ذكر الروياني  
وان كان موسرا سري الي نصيب شريكه واجرا عن الكفارة في الجملة وسيا  
في كاد العتق ان الموسر اذ اعتق نصيبه من العبد المستترك او اعتقه كله  
هل يحصل السراية الي نصيب شريكه بنفس اللفظ او بآداء القيمة او يكون موقوفا  
على الاداء اذ ادي بان حصوله من حيث اللفظ فيه ثلاثة اقوال وعلى الاول اهل  
يعتق الجميع دفعة واحدة او يعتق نصيبه او لا ثم يسري الي نصيب شريكه  
فيه وجهان والكلام في الفرع مفرع على الاقوال فان قلنا بيلتجر العتق فان  
نوي عتق الجميع عن الكفارة اجزاه سواء وجه العتق الي جملة العبد او الي  
نصفه خاصة خلافا للفقهاء واختلف الرواية عنه فروي الغراي عنه في وسيطة  
اذا وجه العتق الي جملة العبد بان قال اعتقتك عن كفاي لا يفرع عتق نصيب  
شريكه الي الكفارة وروي القامي والامام والغراي في وسيطة عنه انه  
ذكر ذلك فيما اذا وجه العتق الي نصيبه خاصة بان قال اعتقت نصيبه منك عن  
كفاري فان صح النفلان عنه فهو مخالف للمورنين والروايي روي عنه انه  
روي الاول وجهه اذ قال بالمدب المشهور وان نوي عتق نصيبه خاصة عن  
الكفارة وقد وجه العتق اليه في اجراء عتق العبد عن الكفارة ثلاثة اوجه  
احدها انه يجري رجحه صاحب العتق وثانيها لا يجري عتق نصيبه عن نصف  
الكفارة دون نصيب شريكه وهو الصحيح وان قلنا انه يعتق بآداء القيمة

في

في



رطرفا اعتق نصيبه بنية الكفارة بان يوي عند التلفظ اعتق نصيبه عن  
الكفارة ونوي عند الاداء صرفا اعتق نصيب شريكه اليها اجراء عن الكفارة  
على المذهب وقال الشيخ ابو حامد لا يجزئ حتى ينوي صرفا الكمال الى الكفارة عند التلفظ  
واختاره القاضي الطبري وان نوي اعتق الكل عند التلفظ دون الاداء فوجها  
اصحها انه يكفي وحري وسأها بعضهم علي وجهي باثبات الشريك هل له ان  
يعتق شريكه قبل ان يودي المعتق القيمة فان قلنا له ذلك لم يجز عن الكفارة  
وان قلنا لا اجزاء فعلي الصحيح في هاتين الصورتين نفيهما على هذا القول يكون  
المعتق مخيرا في نصيب شريكه بين ان يقتل بنية الكفارة فيه بالتلفظ بالاعتق  
وبين ان يؤخرها ويقررها بالاداء وان اعتق الجميع بنية الكفارة قطع البعوي  
بانه يكفي ولا يحتاج الى تحديد بنية عند الاداء الا الرافعي ويشبهه ان يعود  
فيه الوجهان المذكوران فيما اذا وجه الاعتق الى نصيبه والتفريع على قول  
الوقف كالفرع على قول الشيخ في جميع ما تقدم **الخامس** لو كان له نصيب  
عبد من فاعتق النصفين عن الكفارة وهو معسر مملوك جريه فيه ثلاثة اوجه  
احدها يجزئ والثاني لا وينبغي على هذا ان يجزئ اعتناق النصف اذا كان الباقي رقيقا  
فاد اكمل اعتقه اجزاء والثالث الاظهر انه ان كان ياتيهما اجزاء والا فلا  
ولو كان عليه كفارة تطهار من او قتلها او طهار وقتل وله عبدان فقال  
لكل منهما اعتقتك عن الكفارتين او نصفك عن هذه ونصفك عن هذه  
اجزاء اعتقهما عنهما نص عليه وذكر الشيخ ابو حامد انه لا خلاف فيه  
وحكي الامام والغزالي وجهها انه لا يجزئ وعلى المذهب في كفيته وقوع  
الاعتق ووجهها ان احدهما عن ابني اسحق انه يعتق نصف كل واحد منهما عن  
كفارة كما صرح به وثانيهما عن ابن سريج ورجحان انه يعتق كل عبد عن  
كفارة وبني بعض المذاهب على ما اذا كان له نصيب عبد من وهو معسر  
فاعتقهما عن كفارته على هذا الخلاف فعلى الاوخرى وعلى الثاني لا يجزئ  
فيما لو اعتق رتبة واحدة عن كفارتين فعلى وجه يعتق رتبة واحدة  
كل واحدة من عبد اخر ولو اعتق عبد من عن كفارتين ولم ينو نفيها

منها

**الشرط**

فهل يقع مورعا او يفيج كل رتبة عن كفارة فيه وجهان **الرابع**  
ان يكون الاعتناق خليا عن العوض ولو اعتق عبده عن كفارته على  
ان يرد العبد عليه دسارا او نحوه اعتق ولم يجز العوض ولم يجز عن الكفارة  
وفيه وجه انه يجزئ لسقوط العوض وقال ابن بونس صاحب النجاشي ان  
يجزئ على العبد القيمة لانه اعتق على عوض فاسد وفيه نظر وكذا لو شرط العوض  
على غير العبد بان قال رجل لمر عليه الكفارة اعتق عبدا عن كفارته  
ولاك علي كذا تفعل فانه يعتق ولا يجزئ عما سوا قال في الجواب اعتقته على  
ان لي عليك كذا او اعتقته او اعتقته عن كفارتي وما لو قال اعتقته عن  
كفارتي وجهه انه يجزئ لما سكه عن ذكر العوض ولا يستحق ولو قال  
اعتقته عن كفارتي عن العوض الذي ذكرته كان رد الكلامه ويجزئ عن الكفا  
وسواء قدم في الجواب ذكر الكفارة بان قال اعتقته عن كفارتي على كذا عليك  
او اخره وقدم العوض بان يقول اعتقته علي ان لي عليك كذا عن كفارتي وعن  
ابن اسحق انه اذا قدم ذكر الكفارة اجزاء وسقط العوض وشبهه ما اذا سمع  
المتبرع انسا يقول عندي ما ودعوه فانه يبطل يتممه بخلاف ما لو سمعه  
يقول او دعني فلان ما وكذا الخ لو قال المكفر لاسان اعتقت هذا العبد عن  
كفارتي فاعليك فقبل فانه يعتق ولا يجزئ وكل صور التبرع فيها انسا الاعتق  
لا عن المملوك بعوض فاحيد اليه ففي استحقاق المعتق العوض على المملوك وجهان  
سواء كان الاعتق عن الكفارة او لا اصحها يستحقه كما لو قال اعتق مستولدا  
او طورا وحيثك ولك علي كذا فانه يستحقه اذا فعل قال الغزالي وكان الخلاف  
راجع الى ان الفداء يجوز مع امكان الشرافا قلنا لا يستحقه وقع الاعتق  
المعتق وله الوفاء لا الرافعي ويشبهه ان يجزئ الاجزاء عن الكفارة الوجه المقدم  
فيما اذا شرط العوض على العبد وان قلنا يستحقه عليه فهل يقع الاعتق  
عنه او عن نادل العوض فيه وجهان احدهما وهو ما ذكره العراقيون انه عن نادل  
العوض واصحها على ما ذكره الرافعي ويجزئ البعوي والمطوي انه عن المعتق وعلى  
الاول لو كان التبرع عن كفارة ما لكم هل يجب المسمى والقيمة فيه وجهان



ولو قال المعلق <sup>ط</sup> العوض يقع العتق عن كفارة لم ينقلب عنها قال الرازي ويمكن  
 ان يخرج من وجوب العوض على غير العبد وجه في وجوبه ولم يذكره **فصل** جرت  
 عادة جماعة بذكر الناس العتق من المال كنهها والعتق على المال كالطلاق على المال  
 فيكون من جانب المال معاوضة فيها شبهة التخليق ومن جانب المستدعي معاوضة  
 فيها شبهة الجحالة كما مر في الجمع وفيه **مسائل الاولى** اذا قال العتق مستولدا  
 ولك علي الف او علي الف فاعتقها فقد ولزمه الاف وهو ان لا لها من الرق وفيه وجه  
 بعبدانه لا يلزمه ولو قال اعتق مستولدا عني علي الف او علي الف فقال العتق  
 عنك عتقت ولغا قوله عنك وقول المستدعي عني وفيه وجه انها لا يعتق قال القاضي  
 وحران فيما لو قال اعتق عبدي عن فلان بامرته ولم يامر به فلان به فهل يعتق وفي  
 الاجاب اذا اعتق عن ابنه الصغير هل يعتق عن الاب وعلى المذهب استحقا والسيد  
 العوض وحران اظهرهما لا ولو اطلق زوجته عني علي الف ففعل قال الامام الوجه  
 اثبات العوض والغا قوله عني او صرفه الى استدعائه كانه قال من اجلي **الثانية**  
 اذا قال اعتق عبدا بكدا او علي كذا او وليكدا عني كذا عن نفسك فاجابه عتق واستحق  
 العوض على الصحيح كما تقدم في قوله اعتق عن كفارتك ولو قال اعتق عني ففعل  
 وقع العتق عن المستدعي حتى لو كان عليه كفارة فنوي العتق عنها او قال عن كفاري  
 اجزاه عنها لم ان كان المستدعي ذكر عوضا صحيحا لزمه وان لم يذكر عوضا ففي وجوب  
 قيمته لسببه وحران مبنيان على الخلاف فيما اذا قال لغيره اقض ديني او اضرب علي  
 ولم يبين له الرجوع وحصر الامام والسرخسي هذا البناء اذا قال اعتق  
 عن كفارة في لانه حينئذ كالدين وفرب الخلاف من الخلاف فيما اذا قال اشتر لي هذا  
 بدرهمك هذا هل يجوز الدرهم فرضا او هبة اما اذا قال اعتق عني ولاعتق عليه  
 او لم يقصد به وقوعه عن العتق الواجب عليه فاطلق السرخسي انه لا يبيني عليه  
 وخبره الامام على الخلاف ان الهبة اطلقت هل يقضي ثوبا وان صرح  
 بنفي العوض بان قال اعتق عني مجانا فقال اعتقته فقد عن المستدعي ولا يلزمه  
 عوض لانه هبة والعتق كالفنم وسو عليه ان اعتاق المذهب العبد الموهوب  
 قبل قبضه بادن الواهب اقام الواطلوق ولا اعتقه ولا علي كذا ولم يقل

عني

عني ولاعتك فوجها ان احدهما ينزل على قوله اعتقه عني واشبههما او جزم به  
 البغوي انه ينزل على قوله اعتقه عن نفسك في استحقا والعوض الوجهان  
 المتقدمان وهو فرق من الخلاف فيما اذا قال لو كبله وكل واطلقه هل هو كقوله وكل  
 عني او وكل عنك ولو قال اعتق عبدا عني بكدا علي ان يكون الولي له قال المتولي  
 المذهب المشهور ان الشرط يفرض وقوع العتق عن المستدعي والولاية وعليه القيمة  
 وفيه وجه انه يقع عن المالك والولاية ولو قال اعتق عبدا عني علي الف  
 والعبد مستاجر او مخصوب فاعتقه قال الفقهاء نفد ولا يمنع كونه مخصوبا  
 وان كان المستدعي لا يقدر على استراعه ولا يخرج المستاجر على الخلاف في بيع  
 المستاجر وذكر القاضي في الفتاوى فيما اذا كان العبد باقيا انه يحتمل وجهان  
 احدهما لا يبيع كالباع والماني يبيع والوجه الاول ان في المورثين قال الفقهاء  
 ولو قال اعتق عبدا عن ابني الصغير ففعل صح ولا ان كانت ابنة ولا له من غير  
 ضرر بخلاف ما لو اعتق رقيقه قال ولو وهب عبده من انسان فقبله المذهب نعم  
 قال الواهب اعتقه عني وهو صغير ففعل جاز وكان امره بتسليمه الى ابيه  
 وناب عنه في الاعتاق للابن قال القاضي ولو قال لرجل اعتق ابني الذي لم يكن له  
 عني علي الف فاعتقه عنه لا يعتق عن السائل للدور قال البغوي ويحتمل ان  
 يحكم بحقيقة عن السائل كما في الاثبات في احد الوجهين وقال لو قال اعتق عبدا عني  
 بكدا فقال اعتقته مجانا وقع العتق عن المعتق دون المستدعي كما لو ابتدئ به  
 واعلم ان العتق في مسائل الاستدعاء كلها اذا يقع عن المستدعي وجب العوض  
 عليه اذا انقض الجواب بالخطا اما اذا طال الفصل فالعتق يقع عن المالك ولا  
 شئ على المستدعي **الثالثة** اذا قال المالك لغيره ادا جأ الغد فعتق عني جردت بالف  
 او عبدي جردت بالف ادا جأ الغد فقال قبلت فهو كقوله لزوجته طلقك علي الف  
 ادا جأ الغد فنقول قبلت وقد تقدم ان الطلاق يقع عند مجي الغد على الصحيح وهو عند  
 وقوعه مهران المثل والمسمى فيه وحران اقر بها المسمى في الخلاف ههنا في وقوع العتق  
 عن المحاطة الغد وفي ان الواجب ادا وقع قيمة العبد والعوض المبدول ولو قال  
 ان ان المالك العبد اعتق عبدا عني غدا بالف ادا جأ الغد فاعتقه بالف فاعتقه



عنه في الغد نفدا العتق واستحق السمي فطعا والفرقان الصد في الاول نجايق وفي  
الثانية طرق الوقوع حكاه صاحب الفرب وتردد فيه من حيث انهم سووا بينه  
2 الخلع والخلاف في استحقاق السمي ومما اختلف في الخلاف هنا واستنصوبه الامام  
وغيره ولو قال اعتق عبدك عني على كذا من الجزاء وعلى هذا الجزاء والمغصوب فاعتقه  
نفدا العتق عن المندعي ولم يمتد فتيته لما كره كما تقدم في الخلع وقال القاضي لو قال  
اعتق عبدك عني على رقبتي فقال اعتقه لم يبع بخلاف ما لو قال له عبده اعتقني  
علي رقبتي فاعتقه فانه يبع وقرق بانه يكون في الاول مستند عبا ابتداء العتق  
الفاصل منع المالك في البيع فلا يحصل العتق وفي الثانية المقصود اسقاط  
حقه من العبد من غير ثمن كما لو طلق امراته على خرقع وبجاء المهر وحكي  
الكروبي في الاستراخلاف في مساله المغصوب وشبهه بالخلاف في تغليق العتق  
على الغد من حيث ان التملك فيها ضمنى **الرابع** لا خلاف في ان العبد المفقوع عن  
الغير باستدعائه يدخل في ملكه اذ لا عتق في غير الملوكة وفي وقت حصول المالك  
هنا اشكال حصول العتق عقب قوله اعتقه ولا يصح فيه خمسة اوجه  
احدها انه يحصل باستدعاء العتق قبل تلف المالك بالعتق بشرط التلف به  
فيترتب العتق على حصول المالك كما قاله ابن سريج فيما اوقا ان طالق ووقع قوله  
انت في الطهر وطالق في الحضر بحسب الرمن الذي وقع فيه انت من الطهر ويكون  
الطلاق سببا مرتبا للمسبب او لا جزا سببه وان كان لا يتم الا بقوله طالق  
والثاني ان المالك يحصل بشروع المالك في لفظ الاعناق بشرط فراغه منه  
وحصل العتق عند تمامه وهما ضعيفان **الثالث** لا يقال ان المالك يحصل مع آخر  
جزء من لفظ الاعناق وحصل العتق عند تمام اللفظ **الرابع** وهو اختيار  
ابن حامد وكثيرين وهو الاظهر ان المالك يحصل عند تمام لفظ الاعناق وحصل  
العتق بعده بلحظه لطيفه **الخامس** اختيار في استحقاق الرزق من المالك والعتق  
بحصولان معا عند تمام اللفظ والخلاف الحاصل بين الشيخين في الوجه **الثاني** والرابع  
راجع الى اختلاف الاصحاب في ان الاحكام المرتبة على اللفظ او على الطلاق وحصول  
المالك في البيع والحال في الكساح ونحوه ينتج عن كل جزء من اللفظ او ط مرتبا

عليه

عليه ترتب الصد على زوال الصد **الثالث** ينطبق على الوجه الاول هنا والرابع  
ينطبق على الثاني **فرع** لو قال اعتق عبدك عني كذا فاعتقه ثم طهره عي لم يرتد  
العتق لكن المشتري ياخذ من العبد من المالك ان كان مما منع الاخر في الكفارة  
لم يحزه عنها **الشرط الخامس** التيه فلا يبع الكفاره الابنية لان فيه تشبه  
العبادات ومقتضاه ان لا يبع من الديني المرتد لكن فيه تفصيل اما الذي اذا  
لزمه كفارة طهارا او غيره لزمه ان يكفر بالاعتناق والاطعام لان له ان يعق  
ويطعم في غيره وليس له التكفير بالصوم ولو اسلم من بعد لانه عبادته بدينه  
وقد تقدم ان بعضهم استسما من عباداته البدنية الاغتسال واستئني اخرون  
الوضوء والتميم فقالوا انصحا في الكفر وهذا بالنسبة الى الاحكام الدنيوية اما  
بالنسبة الى الآخرة فقد قال محققوا العلماء انه يتأب عليها واما العبادات  
المالية فتصح منه مراعاة لجانب الاخذ واما الطرد الذي لزمه الكفارة  
قبل ردته ففي صحة تكفيره في حال ردته بالاعتناق والاطعام عند العجز عنه  
وعن الصيام طريقان احدهما يثبت على الخلاف في قوله ملكه فان قلنا ان المالك يكفر  
وان قلنا ان لا يكفر بهما وان قلنا انه موقوف بالتكفير موقوف فان عاد الى  
الاسلام تدين بيمينته وان مات او قتل على ردته بان البطلان **الثاني** ان هذا في تكفيره  
بالاعتناق اما ان تكفيره بالاطعام فان قلنا ملكه باق وموقوف في تكفيره به  
وحده ان احدهما يبع كالعتق وتبينهما لا يبع لانه يدرك من الصيام الذي لا يبع منه ط  
على البدن حكم المبدأ **الثالث** القطع بصحته مطلقا وان قلنا ان المالك والامير  
ان له التكفير بهما وان ثبت الخلاف اذ اعاد الى الاسلام حاله الوط بالتكفير  
الواقع في الرده وله في الكفارة الخيار التكفير بالاعتناق والاطعام او  
الكسوة وفيه وجه انه لا يكفر في ردته الا بادي الدرجا واما التكفير  
بالصوم فلا يبع منه ولو فعل في الردة ما يوجب الكفارة فان قلنا ان المالك  
ملكه او انه موقوف فقل فمخرج من ماله كففته روحا نه ام لا فيه وحيث ان  
وان قلنا يبقى ملكه او يوقوفه فرجع الى الاسلام اخرجت منه ط  
الشرط **الثاني** **الاول** تكفي فيه الكفارة ولا يشترط وصفها بالوجوب



لا يها لا يكون الا واجبه ولا يكفي نية العتق الواجب من غير تعرض للكفارة ولو  
نوى العتق الواجب اطهارا او ثقل والعتق كفارة وتشرط مقارنة النية بالاعتاق  
والاطعام على المذهب وفيه وجه انه يجوز تقديمها عليها وهو ظاهر النص <sup>جعل</sup>  
المحامي طاهر المذهب واداعوا القوم عن الكفارة بشرط اقترانها بالتخليق هذا  
الخلاف واما الصوم فينبويه كل ليلة كصوم رمضان **الثانية** لا يشترط  
تعيين الكفارة في النية ولو كان عليه كفارة لا بدري سبيلها فاني بها ان صام  
بنية الكفارة مطلقا اجزاه وكذا لو كان عليه كفارة فاني بها اكلها او  
بعضها ولم يقصد واحدة بعينها كما لو اعاق عبد بن او صام صائما من عن  
كفارة تين واطعم عن كفارة تين سوا اتخذ جنس السبيل كما لو كان عليه كفارة ا  
طهارا واختلف كما لو كان عليه كفارة طهار وكفارة قتل وكفارة وقاع  
وكفارة تحت اجزاه عنها اكلها وانصرف كل كفارة منها الى سبيل  
كالزكوة والعتق والى وطرد واهدا في التخليق الملتزم بالندى والكفارة  
اي اذا كان عليه عتق عن ندر وعتق عن كفارة فاعتق عبيدين عنها او اعاق  
عبدا ولم يعين احدهما اجزاه والمذكور في التمه انه لا بد من التعيين في عتق  
المندور عن ندر وكذا قال المحامي ومن اصابع والروباي ولو كان عن  
الكفارة واخطا في التعيين بان كان عليه كفارة قتل فنوى كفارة الطهار  
او بالعكس لم يجزه كما لو عين الامام واخطا فيه ولو كان عليه كفارة تين فاعتق  
عبدا بنية الكفارة المطلقة ثم صرفه الى واحدة معينه منها تعين العتق  
لها وليس له صرفها بعد ذلك الى الاخرى كما لو عينها ابتداء ولو كان عليه ثلاث  
كفارات فاعتق عن واحدة ثم اعسرف صام شهرين عن واحدة ثم عجز فاطعم عن الثالثة  
ولم يعين شيئا منها اجزاه ما اتى به عنها كلها **فروع** لو قال لعبدي احدا حر عن  
طهاري اجزاه وتعين **الحصاة الثانية** الصيام والنظر فيه في ناجوز العدول  
اليه وفي حكمه **الطريق الاول** فيما يجوز العدول اليه وقد تقدم ان كفارة  
الطهار مرتبة فيحرم الا الاعتاق فان عجز فالصيام فان عجز فالاطعام ولا  
يعتبر العجز الحقيقي عن الاعتاق ويكفي الانتقال الى الصوم **عسر**

الاعتاق

الاعتاق وحصول المشقة به لغرض معتبر والناس اصناف **احدها** من لا  
يملك شيئا له التكفير بالصوم قطعا الثاني رجل يملك رقية ولا يملك غيرها  
فان كانت فاضلة عن حاجته فواجبه الاعتاق وان كان محتاجا الى خدمتها  
لزماته او مرضه او كبره او ضخامته او لمنصبه بان كان عن لا يتيقنه ان يخدم  
نفسه لم يلزمه الاعتاق وله ان يعدل الى الصوم قال الراعي ومحمدان محي فيه  
وجه من الخلاف في العبد والمسكن هل يباعان في الحج وان كان من اوساط الناس  
محتاج اليه لخدمته لمنصبه لكنه يستقدمه فوجهان اصحهما انه ليس له العدول  
الى التيمر ولو كانت الرقية التي يملكها بنفسه يجد بتمنئها رقبته يستخدم احدا  
ويقتل الاخرى لزمه ذلك الا ان يكون الفتل فوجهان طهرها انه لا يلزمه  
ويعدل الى الصوم وتبينها نعم كما لو كان له ثوب بغيره ثوب يليق  
به وعبد يعقده وصحة المتولي وجزمه جمهور العراقيين والروباي وطرح  
صاحب التمه وغيره في التوب ايضا **الثالث** من لا يملك الادارة بسكنها لا يتابع  
عليه ويصوم الا اذا كانت واسعة يفضل بعضها عن حاجته وامكن ان يبيع  
الفصل ويشتري به رقبته او كانت تقبضه يجد بتمنئها مسكنا بكفيه ورقبه  
يجتهد ما يلزمه ذلك الا ان يكون الف التقبضه ففي وجوب بيعها الخلاف المتقدم  
في العبد النقيس المألوف ولو امكنه بيعها وشتراد ا اخرى في محلة اخرى  
وشترار رقبته بتمنئها قال الروباي طاهر كلام اصحابنا انه يلزمه ذلك وقال  
الفقهاء فيه وجهان احدهما هذا وتبينها لا يلزمه ذلك لانه يشق عليه الخلا  
عن وطنه **الرابع** من يملك ما لا عن العبد والمسكن فان كان فاضلا عما  
محتاج اليه لنفقة وكسوته ونفقة عياله وكسوتهم وعن مسكنه وخا  
ان كان من لا يحتاج الى خادم وما لا بد منه من الاناث لزمه الاعتاق بان يشتري  
رقبه ويجتهد ان لم يكن في ملكه رقبته قال الراعي ولم يقدروا بالنفقة  
والكسوة مدة يجوز ان يعتبر كفارة العروا يعتبر سنة لان المؤنات تنكر  
فيها وتجدد الاعداد لها ويؤيده قول البغوي يترك له ثوبا لشتا وثوب الصيف  
وخالق المفسر حيث لا يترك له الا سنة ثوب ولا المسكن ولا الخادم قال النووي

ها

دمه



وهذا الثاني هو الصواب ولو كان له راس مال يتخرفه او ضيعة يستغلها  
بالرعاية او بالاسثمار والا <sup>ط</sup> ويتفق مخصصهما في حاجته فان كان لا  
يفضل منهما شيء عن حاجته ولو باعها الصار مسكنا حمل له سهم المسكين  
فوجهان اطهرها وهو ما اوردته الاكثر وان له العذر والى الصوم ثابتهما  
لا يلزمه بيعهما والعنق وهما الوجهان في لزوم بيعهما في الحج ورتبتهما  
بعضهم عليهما فقالا ان قلنا لا يباعان في الحج فهنا اولى وان قلنا يباعان لم  
فهنا وجهان وقال القاضي الطبري منزله بضاعة لا يكفيه ما يحصل منها وكل  
له الزكوة هل يلزمه الاعتناق ام لا وله الصوم فيه وجهان قال الماوردي  
ولو كان له ما شبيه تخلف في الضيعة ان لم يزد المخصص منها على كفايته  
لم يلزمه بيعها وان زاد لزمه بيع الزايد قال وان كان يكتب بضعة فان  
كان قدر كفايته فله الصوم وان كان اكثر فان قلت الزيادة تحبس يحصل  
منها شيء رقبته الا في زمن طويل ينسب فيه الى تاخير التكفير لم يلزمه جمعها  
لشرار رقبته بعنفها او يكفريا الصوم وان كان ذلك حصل في زمن قريب كقلته  
ابا من فارقها ففي وجوب جمعها الصرف في الرقبه وجهان اشبههما الا  
وله التكفير بالصوم وعليه هذا اليوم يشرع في الصوم حتى اجتمع منها رقبته  
الرقبه فهل يلزمه العنق اختيارا حالة الادا ام له الصوم اعتبارا حالة  
الوجوب فيه الوجهان اما اذا كان ماله غايبا فليس له العذر والى الصوم  
في كفارات القتل والمين والحاج في رمضان المفا على التراخي ولا يفوت بالموت  
وفي كفارات الطهار وجهان من حيث ان تاخيرها مضرة في منع الوط وكذا الحكم  
لو كان ماله حاضرا ولم يجد الرقبه ولو بيع الرقبه منه نسيئة الى مدة  
تخسر ماله فيها فالحكم كما مر في بيع المأكدة في التبر ونقل الروايات عن بعضهم  
وجوب الشراء قال وعندى لا يجب ولو لم يجد الرقبه نباع بغيره لم يلزمه  
شراؤها واختار البغوي انه يلزمه شراؤها اذا قدر عليه ولو وهبت  
رقبه او فتم لم يلزمه القتل لكن يستحب ان يقبل ويعتق وكذا الوعر من  
عليه اعتنا فها عنه **فصل** يشتمل على مسائل **الاولى** هل يعتبر اليسار

والاعسار

والاعسار حالة الوجوب وحالة الادا فيه ثلاثة اقوال احدها ان الاعتبار  
بحالة الوجوب كحد الزنا وصحة البغوي فلو كان موسرا يوم الوجوب ففرضه  
الاعتناق وان عسر من بعد واستحب الشافعي له ان يصوم ولو كان معسرا يوم  
الوجوب ففرضه الصيام ولا يلزمه الاعتناق وان لم يصر من بعد لكن لو اعتق في  
حال يساره او تكلفه في حال اعساره اجزاه على الصحيح ولو اعتق العبد بعد  
الوجوب واسرق قبل ان يصوم ففي اجزائه الاعتناق عنه وجهان مرتبان وقبل  
فوقه ان صح اجزائه ايضا وجزمه المتولي والثاني الصحيح ان الاعتبار بحالة  
الاداء لا بما قبلها كما في الصلاة فانه لو قدر على القيام عند الوجوب  
وعجز عنه عند الاداء في قاعدا ولو انعكس الحال انعكس الحكم وكما في  
الوضوء والتيمم وعليه هذا الوجهان وهو معسر فلم يكفر حتى يسر لزمه  
العنق ولو وجبت وهو موسر فلم يكفر حتى عسر كفريا الصوم ولو شرع  
فيه ثم يسر في ثابته لا ينقطع ولمضي فيه ولا يلزمه الاعتناق كما لو قدر التيمم  
على الما بعد شروعه في الصلاة والمتتابع على الهدى بعد شروعه في صوم  
الايام السبعة وفيه وجه انه يلزم العنق ولا يستقر البذل الا بعد الفراغ  
منه وكذا الحكم لو كان معسرا عند الوجوب فشرع في الصوم ثم يسر في  
انتايه وعليه المذهب يستحب ان يقطع الصوم ويعتق ويصبر ما مضى تطوعا  
ولو يسر بعد ان فرغ من الصوم اجزاه قطعا ولو يكلف المعسر الاعتناق  
باستقراض او غيره اجزاه على الصحيح كما هو القول الاول ولو وجبت الكفارة  
على العبد واعتق واسبغ قبل الصوم يلزمه الاعتناق في اطهر الوجهين ثابتهما  
لا وجزمه بن الصباغ قال الامام وفي المتغير عن هذا القول ان الاعتبار  
بحالة الاداء عن الواجب عموم ولا يتجدد الا ان يقال ان الواجب اقل الكفارة ولا توصف  
خصلة معينة بالوجوب كما في كفارة البين على الموسر او بقا الحج ما يقتضيه  
حالة الوجوب فاد ابتدئ الحال تبدل حال الواجب كما يجب على الفادر صلاة الفادرين  
فادعج تبدلت صفة الصلاة انتهى وبني القاضي القولين على ان المذهب على الكفارة  
شأبية العفوية او شأبية العبادة فعلى الاول يعتبر حالة الوجوب وعلي

ان كان يومه ايسر



السابق حالة الآء وهذا هو الخلاف الذي يعبر الاصوليون عنه بان الكفارات  
جوابا وزواجر وهو يقتضي ان يكون للشايع فيه قولان والقول الثاني انه  
يعتبر اعلاط الاحوال كالحج فانه يجب متى تحقق الشبان واختلعت عباراتهم في التغير  
عنه فكل جماعة منهم الامام والغري والمطوي يعتبر اعلاط حاله التي الوجوب  
والآء او لا يعتبر الحالات المحتملة بينهما واشارة الامام الى الاتفاق عليه على  
هذا القول وقال الاكثر من منهم القاضي في الطب والمحاملي والبيهقي وسليمان  
والشيخ ابواسحق الشيرازي يعتبر اعلاط الحالات من وقت الوجوب الى وقت  
الآء انتهى بسري وقت من وجب عليه الاعدا **فزع** لو كان المكفر وقت الوجوب  
عاجزا عن الاعناق والصيام ويسبق قبل التكفير فان اعتبرنا حالة الوجود ففرضه  
الاطعام وان اعتبرنا حالة الآء او الاغلاط ففرضه الاعناق **اخر** لو كان جني  
الوجوب محسرا وقتنا الاعتبارية فاخر الآء اشهر او صام شهر او مات وهو مؤثر  
لم يلزم الاعناق وهل يطعم ثلاثة مسكينين بدلا عن صوم شهر او ينقل الى الاطعام  
مطلقا فيطعم ستين مسكينا فيه وجهان وان قلنا الاعتبار بحال الآء او باغلاط  
الاحوال وجب اعتناق رقبته قال الروابي كذا ذكره والدي وعندى انه يشروعه  
في الصوم انتقل الحكم اليه ولا يعتبر ما بعده من القدر على العتق والاطعام  
كما في حال الحياة **الثانية** واجب العبد في التكفير الصوم وتصور التكفير منه  
بالاعتناق والاطعام ينتهي على انه ملك بالملك ام لا وفي الجديد الصحيح لا وفيه  
وجه انه حيزه اذ اعتق او اطعم بادن سيده وعلى القدم انه ملك وهل يخضر  
بملك سيده او يتعدي الى مملك غيره فيه خلاف تقدم وعلى هذا يتصور  
منه التكفير بالاطعام وكذا بالكسوة في كفارة اليمين اذ املكه السيد  
ذلك ككفره بل يجب عليه اذ املكه واما العتق فيلحق على ان سيده اذ  
ملكه عبدا وادله في عتقه فاعتقه فهو من نفع العتق ولم ينكر الولاء وفيه  
ثلاثة اوجه اظهرها واشهرها انه يقع عن السيد والولاء وثانيها يقع عنه  
ويثبت له الولاء وثالثها للفقهاء ان وقوعه عنه وثبوت الولاء به يكون موقفا  
ان عتق عنه ويثبت له الولاء وان استمر على رقبته كانا السيد فان قلنا يقع عن

سيرة

سيرة لم يحزه عتقه عن الكفارة وان قلنا يقع عنه اجزاء عنها وفي ولايه  
ثلاثة اوجه احدها له وثانيها انه موقوف فان قلنا انه موقوف فالاجزاء  
موقوف على عتقه كذا ذكره القاضي والصيدلاني بعد ان حكى الصيدلاني  
عن الاصحاب ان الاجزاء يقع في الحال وتكفير السيد عن عبده بالمال ككفر  
العبد به بادن السيد ويجوز تقدير نقل المالك اليه الخلاف لما روي قوله  
لغيره اعتق عبدك عني واشترط البند في تكفير السيد عن عبده اذ  
له فيه وكلام البغوي والرافعي في كتاب الامان يقتضي عدم اشتراطه  
الثالث اذ اكفر العبد بالصوم فان كان موجب الكفارة حصل منه  
بغير اذن سيده بان حلف وحنث بغير اذنه لم يصح الابدانه فلو شرع فيه  
بغير اذنه كان له تحليه كما لو اصر بغير اذنه فان صام بغير اذنه اثم واجراه  
صومه عن كفارته وان حصل بادن به بان حلف وحنث بادن صام وان لم  
يادله سوا اضربه الصوم امر لا وليس له منه وان كانت الكفارة على  
التراخي بخلاف الصلاة في اول وقتها في وجه وفيه وجه ان له منعهما كما في منع  
زوجته من فرض الحج على قول لانه على التراخي وجهه على الفور وكلام الغزالي  
في الامان يقتضي ذلك في الامة للاستمتاع وان حلف بادن وحنث بغير اذنه  
فوجها واحد وصححه البغوي انه ان يصوم بغير اذنه واحكما انه ليس له ذلك  
الابدانه وان حلف بغير اذنه وحنث بادن فطرقا واحدها فيه وجهان اظهرها  
انه ان يصوم بغير اذنه والطريق الى القطع به وجب حجاج الى اذن السيد هل  
يختص ذلك كما اذا كان بوسه ضعفا شدة الحر وطول النهار ومطابقا فيه خلاف  
والظاهر الاول وقد قال ابواسحق ليس لصحة من صوم التطوع اذ لم يضرب خلاف  
الامة وجب حوزنا له الصوم بغير اذن السيد وكان له الصوم وان اضغفه  
لشدة الحر وطول النهار قال الغزالي ومنع السيد له من الصوم في كفارة الطهار  
غير ممكن لتضرر العبد به كتحريم الاستمتاع وهذا فقه الامام وهو موافق  
قوا بعض اصحابنا العراقيين اذ كان له ما لا يغايب بكن الصوم لدفع الضرر في  
الحال وقد مر الخلاف فيه وقد يفرق **الرابعة** المبعوض كالحرف في الكفارة



بالما على طاهر المذهب على ما سياتي في الامان لا في الاعتناء على الصحيح وهو كالحج  
 ايضا في قنن الما وكالعبد في الجمعة والسهادات والولايات والحج والعمرة والمهر  
 واما صدقة الفطر فعلى الاصح انها تجب عليه توزع على الجربة والرق وكذا  
 ارش الجنايه **النظر الثاني** في حكم الصوم وفيه مسائل **الاولى** يجب على  
 المكفر بالصوم ان ينوي صوم كل يوم من الليل كصوم رمضان وانه عن  
 الكفاره ولا يجب تعيين الجهة كما تقدم ولا يجب نية السابغ على الصحيح فان  
 قلنا يستلزم فوجها من اجزائها انما تكفي وبالله التمسك كل ليلة ونظير  
 فابده الخلاف فيما لو صام رمضان وشوا عن الكفاره هل كزى سوا غير  
 يوم العيد حتى تكمله فان قلنا نية السابغ شرط لا يجوز وان قلنا تستلزم  
 يجوز نقله الرواية في الليلة الاولى وانما تقع نية الصوم بعد تحقق  
 جوازه بتقدير العتق فلو نوى الصوم بالليل قبل طلب الرفقة ثم طلبه ليلا  
 فلم يجزها لم يجزه الصوم حتى يجرد النية بعد الفقد كما لو تيمم قبل طلب الماء  
 ثم طلبه فلم يجزه قال الرواية ولو طلبه قبل وجوبه ولم يجزها فلم اوجب نوي  
 وكان ليلا ولم يطل الفصل من وقت الطلب لم تنفع النية كما لو طلب الماء قبل وجوب  
 التيمم فلما وجب تيمم قال الرواية كذا ذكره والذي يحتمل وجهه انه يصح لتحقيق العدة  
**الثانية** الواجب صيام شهرين بالاهله فان ابتدا الصيام في او شهر هلا في  
 صام شهرين هلا ليس بحسب ما يقع فيها او في احدها من تمام ونقص وان ابتداء  
 في اثنائهما كمال باقية وصام الشهر الذي بعده بالهلال وكمل الباقي من الاول  
 بالعدد من الثاني كما اذا ابتداء في العشر من المحرم فبصوم ما فيه وصهر  
 بالاهله ويكمل المحرم من شهر ربيع فان كان المحرم تاما صام عشرة من  
 ربيع او ناقضا صام احد عشر من شهر ربيع وفيه وجه انه اذا انكسر  
 شهر صامها معا بالعدد **الثالثة** يجب السابغ في صوم الشهرين في كفارات  
 الطهارات والقتل والوفاء فلو افسد يوما منها او نسي النية فيه ولو كان  
 اليوم الاخير وجبا استلزاما للشهرين وهل يبطل ما مضى او يتقبل بقلا  
 فيه القولان في التحريم بالطهر قبل الروايات ونظايره ولو وطى المظاهر

التي

التي طاهر عنها البلاد في الشهرين عصي ولا ينقطع به تنابع الصوم قال المتولي  
 ولو وطىها لهما انا سبيل سبيل تنابعه ولو نوى في بعض الايام التطوع قال  
 الفقهاء والقاضي ان تنابع ينقطع وهو يدل على انه اذا نوى الخروج من  
 الصوم بطل وفيه وجهان فعلى الوجه انه لا يبطل بنية الخروج لا ينقطع السابغ  
 وكذا الحكر لو صامه عن نذر او قضا **الرابعة** الحبر لا ينقطع السابغ في صوم  
 المرأة عن كفارة في القتل والوفاء على قولنا يلزمها الكفارة بل ينفي على صومها  
 اذا طهرت واستتحي منه بن الصباغ والمتولي ما اذا كانت عادت لها ان تستطهر هاشم  
 فشرعت الصوم في وقت تجام من عادتها ان الحبر يحصل قبل تمام الصوم فانه  
 ينقطع السابغ لكن يعارضه الخلاف في الحبر ينقطع السابغ في كفارة الصوم  
 والنفاس كالحبر في انه لا ينقطع السابغ على المشهور وفيه وجه انه ينقطع  
 وفي انقطاعه بالافطار بالمرض الذي يبيح الفطر فلو ان الجدي الصحيح انه  
 ينقطع به وفي انقطاعه بالخوض طريقان احدهما انه على القولين في انقطاعه  
 بالمرض واحدهما القطع بانه لا ينقطع به وفي انقطاعه بالاغماء حيث يفطر به  
 طريقان وفي انقطاعه بالافطار بالسفر طريقان احدهما انه على القولين في  
 المرض **الناتج** في انقطاعه بانقطاعه به وفي انقطاعه بترك النية في بعض  
 الليالي ناسيا طريقان اسهرهما واحدهما انقطاعه بالانقطاع والآخر انه على الخلاف  
 في المرض ولو شك بعد فراغه من صوم يوم رانه نواه لم يلزمه الاستيناف على  
 الصحيح ولو افطر الحامل والمرضع في كفارة القتل والوفاء خوفا على ولدها  
 ففي انقطاع السابغ به طريقان احدهما انه على القولين في المرض والناتج في القطع  
 بالانقطاع وفيه وجه انه ينقطع في حق المرضع دون الحامل كما في قوله ان الفدية  
 تلزمه لهذه دون هذه ولو افطرنا خوفا على انفسها فطر طريقان احدهما انه  
 على القولين والناتج في القطع بانه لا ينقطع ولو اكل مكرها وقلنا يبطل صومه  
 به انقطع تنابعه به على المشهور ومنهم من خرج به على الخلاف في المرض ولو  
 استلشق فوصل الما الى دماغه ففي انقطاع السابغ به القولان ولو اوجر  
 الطعام مكرها لم يفطر ولم ينقطع السابغ قطعوابه في جميع الطرق وشهد الحائلي



فحكي فيه وجها انه يقطع ونقطع التابع قال النوى وهو غلط ولو ابتدأ الصوم  
 2 وقت يدخل فيه رمضان ويوم عيد الفطر قبل تمام الشهر من لم يعتد بصوم عن  
 الكفارة وهل يبطل او ينقلب فلامه القولان المعروفان فادامضي رمضان ويوم  
 العيد عند بصومه بعد وكذا دامضي يوم النحر من ايام التشرية عند بعدها  
 الاعلى قولنا ايام التشرية قبل الصوم الذي له سبب على القول بان لا يمنع ان يصومها  
 فيجوزها ولا يجوز صوم رمضان عن الكفارة فان صامه عنها لم يحزه عن واحد  
 منها او قال ابو عبيد بن جريوه بحرية عنها ما غلط فيه ولو صام الاسير عن  
 الكفارة بالاجتهاد وغلط فحرم رمضان ويوم النحر قبل تمام الشهر من لم يعتد بقطع  
 التابع القولان الدان في المرض واد اوجبا التابع في كفارة البين فحاضا للمراه في  
 اثنا الايام الثلاثة ففي انقطاع التابع طرق احدها انه على الجلاء في انقطاعه  
 بالافطار بالمرض في الشهر من خلافا لغيره وانما بينهما انه ينقطع فولا واحدا  
 والثالثة انه لا ينقطع فولا واحدا **ف** لو صام بعض الشهر من قبل ان ينزكه  
 بغير عذر وبسبب ان يصوم شهرين بعد ذلك في حوازه احتملا لان الامام احدهما  
 يجوز كما حوزنا خبر الشروع فيه وينقلب لما يصي نغلا ولهذا الاجر  
 وتامها لا يجوز لان صومها فريضة واحدة فقطعة كقطع فريضة تشرع فيها  
 وهو غير جائز على المنصوص ونقل الرواية هذا عن والده ولم يذكر غيره واستحسنه  
 الرافعي والاولاظهر عند العراقي وصورها الامام فيما اذا لم ينوصم العذر  
 او دون ما اذا نواه وافطر في اليوم وقال بعد التسلط على افطار يوم شرع فيه  
 لاد اوجب وصوره العراقي في الوسيط فيما اذا اراد الافطار وكذا الرواية  
 وفي الوجيزه اذا افطر قال الرافعي يجوز ان ينزل كلامه على ما قاله الامام  
 وكوزان نغلا اذا ترك الصوم تبطل الفريضة ويجعله نغلا والنقل يجوز  
 الخروج منه ويجوز ان يكون الاحتمالان تفريعا على المذهب انه لا يجوز الخروج  
 من الفريضة يوم التلبس بها من غير عذر رافعي ان ذلك هو عذر كالوجهين  
 2 جواز الخروج من الصلاة المشرع فيها بالتيمم لا يان بها بالوضوء **ف**  
 لو صام عن كفارته ثم بان ان موربه مات وورث منه رقبته ولم يعلم بها عند  
 بصومه

بصومه ولم يلزمه العتق ولو نسبها في ملكه وصام لم يحزه للفرق بين الجاهل  
 والناسي قال الرواية كذا قاله بعض اصحابنا ويحتمل ان لا يحري فيها **ف** ثالث  
 لو افطر طائفا من الشهر قد غرت فخطا او علي ان الفجر لم يطالع وكان قد طلع انقطع  
 التابع لتقريبه فيه قال الرواية ذكر والذي وجها اخر انه لا ينقطع للعد  
**الحصاة الثالثة** الاطعام وهذه الحصاة ثابتة في كفارة الظهار والوقاع  
 وفي كفارة القتل في قولنا يجوز العذر عن الصيام الى الاطعام بالبحر عنه المهرم  
 لو مرض وحكي الامام عن الاحاديث انهم اطلقوا اجواز العذر ولو لم يطلب المرض  
 الذي يجوز الاطعام قال وعندي ان ذلك ليس على الطلاق فان الانسان قد يطرأ  
 عليه عارض يعلم انه لا يبقى الا يوما او يومين فيجوز له الاطعام ولا يجوز الانتقال  
 بمثله عندي الى الاطعام ولو كان المرمم حيث يتوقع دوامه واستمراره  
 شهرين فهذا الذي يجوز له الانتقال بسببه وتابعه الغرابي وان رجى زواله  
 من بعد فلا يجب انتظار زواله بخلاف ما اذا كان له ما يغيب فانه لا يجوز له  
 الصيام بل ينظر مجبه ليحقق ومقتضى كلام الاكثرين انه يشترط في المرض  
 ان يكون علة لا يرجى زواله فان رجى زواله لم يجب الاطعام سوا طالع مذهبهم  
 فصرق وصرح جماعة به حتى قال المتهوون بحق المرض المرجحون زواله بالمال  
 الغائب فلا يجد له سببه الى الاطعام في غير كفارة الظهار ومبها وحيث ان  
 كما مر في المال قال النوى وما قاله الامام راجع ووافقه عليه جماعة وقال  
 لما ورد ان كان المريض يرجى زوال مرضه تخير بين ان يعمل الاطعام وبين  
 انتظار البر التكميل بالصوم ولحق المشقة الشديدة بالصوم وخوف  
 زيادة المرض به كالمريض المانع فان جوزنا الاطعام مع رجاء زوال المرض  
 فاطعم ثم زالا لم يلزمه الصيام وان منعناه وشرطنا كوز المريض عسر حرج  
 الزوال فاطعم ثم انفق زواله قال الرافعي يشبه ما اذا اعتق عبد الابري  
 زوال مرضه فلا ولو يرى في اثنا التكفير بالاطعام وقولنا لو يرى بعده  
 لم يضر فحاصل يكون الحكم كذلك كما لو قدر على العتق في اثنا الصوم فخرجه على  
 المذهب فيكون الاطعام او يلزمه الصوم فيه وحيث ان اصحاب الاول قال



الماوردي ولو قدر علي صوم شهر فقط او علي صوم شهرين من غير تنابع  
فله العذر والى الاطعام وفي حواز العذر والى به تعدد السفر المجوز للاطعام  
وحماها طهرها المنع واجاب القاضي وغايه بالجواز وكذا في حواز العذر والى به  
بقوة السبق وجهان طهرها عند الاكثرين الجواز ولو كان يغلبه الجوع ويجوز  
الصوم قال الفقهاء والقاضي والبعوي لا يجوز له ترك الشروع فيه بل يسرع  
فاذا عجز اطرخا والسبق فان له ترك الشروع فيه على الصحيح لان الخروج من  
الصوم مباح لفطر الجوع دون السبق والكلام في هذه الحصلة على اربعة  
اشياء في قدر الحج وجنسه ومن خرج اليه وفي كفيته فطر الاخراج اما  
جنس الطعام الحج فجنس الطعام الحج في زكوة الفطر وهو الحبوب والثمار  
التي يجب فيها الزكوة وفي حواز اخراج الارز ثلاثة اوجه احدها الجواز سواء  
كان في قشره العلبا او لا لكن اذا كان فيها فواجا يكون الحج قدر يعرف  
اشتماله علي مد من الجبل الخالص من القشر وتاينه الاجوز ونال ان كان في  
قشره العلبا جاز والافلا قال الراعي ولم يحرم في الفطر ذكر هذه الخراف  
وذكر قول العباس والحمر ويشبه ان يحرم كل باب ما نقل في الآخر وفي اخراج  
الافط الحلال المقدم في الفطرة والاطعام الجواز وهذا مختص باهل البادية ام  
يعمل والحاضر فيه وجهان وفي اللحم واللين والسمك والجراد خاد ومربوب  
علي الافظا واولي بالمنع ولا يحرم في دقيق ولا السويق ولا الجبن وعن الاماطي  
اجزاوها وحكاه الروياني في الحر عن ابن هرويره والصبيروني قال ربه  
افني وعن ابن خيران انه يجوز ان يحل مسكين يطبخ من الحار وقليل ادم  
والمذهب الاول ومنع علي المحرم من الاجناس الحرة غالي فلو اخرج فان  
كان الغالب من الحرام علي المذهب عدم اجزائه اخرج من غالي فلو اخرج  
البلاد اليه وقال ابن حريويه المعتز غالي فلو اخرج من غالي فلو اخرج  
الفطر قال الراعي وقد ذكرنا في الزكوة قولنا وجهان انه يحرم من الاجناس  
المحزبة وهو جازيها الا انهم يقولون اذا بقى فواتج اخراج اعلامه  
وفي الادبي خلاف فحوز الادبي حبيب والاصح انه لا يجوز اخرجه وقد صرح

الماوردي

واما الحج

الماوردي بهذا الثالث فقال علي القول بتعين قوته ان عدل الي ما دونه لم يحرم  
وان عدل الي ما فوقه فوجها ن وكذا قاله في زكوة الفطر ولا يجوز اخراج الد  
ولا الدنيا يريد الاطعام **واما قدر الحج** فالواجب في كهارات الطهار والوقاع  
والقتل ان وجبا فيه الطعام ستون مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم وهو رطل وثلث  
بالبغداد ري ربع صاع لستين مسكنا بد لا عن صوم سنتين يوما ولا بخلاف القدر  
باختلاف جنس الحج **واما المخرج اليه** فهو سنتون مسكنا  
فلا يجوز صرفها الي ما دون ذلك ولا الي مسكين واحد في سنتين يوما ولو  
وضع بين يدي سنتين مسكنا سنتين مدا من الطعام وقا املككم هذا  
بالسوية او اطلق فقبلوه اجزاءه وقال الامام طبري لا يحرم ولو قال  
خذه ونوي اذكفاره فان اخذه بالسوية اجزاءه وان اخذه متقاو  
لم يحرمه الا واحدا لا بتيقن ان احدهم اخذ مد الا ان يعلم ان جماعة منهم  
اخذ كل منهم مدا يحرمه ذلك القدر ويطلع باقي السنتين ولو صرف سنتين  
مدا الي ثلاثين مسكنا اجزاءه منها لا يكون مدا ونصرف الي ثلاثين غيرهم  
ثلاثين مدا وتيسر الثلاثين مدا الزارده من الاولين ارجح من غيرهم  
كفارة ظهار واحد او قتل واحد وان لم يتبين فلا كما لو عمل زكوة ثم تغير حال  
المدفوع اليه ولو صرف سنتين مدا الي مائة وعشرين مسكنا بالسوية لم  
يسقط الفرض بل يحرم منها ثلاثون مدا ويصرف ثلاثين مدا اخري  
الي سنتين منهم ايهما شاء له صاحب اعهده ولا يرجع علي الباقي بالاحمد  
الثلاثين بكل حال وقال ابن الصباغ والمناوي والرافعي ان بين الفقهاء  
الكفارة رجوعها والا فلا وصحة الروياني ولشترط في المسكن المدفوع  
اليه ان يكون عمر بصرف الزكوة اليه فلا يجوز صرفه الي كافر ولا الي هاشمي  
ولا مطلبي وحكي الشيخ من اصلاح عن اما علي الفرج السرخسي ان صرف  
الكفارة والندور الي هاشمي قولنا والطاهران المطلبي في متغناه ولا الي  
من يلزمه تفقته وهم الاصول والفروع والزوجه وحوز الامة صرفها  
الي الروح وحوز صرفها الي الاقارب الذين لا يلزم تفقته وهم اولي ومنهم الولد

راهم

تبي



الفقير الزمن على الصحيح ولا إلى عبد ولا إلى مكاتب ولو صرف إلى عبد بادر سيده  
وسببه مسكين جازفانه صرفا في سببه وان صرفه إليه بغير اذنه ألتقى  
على جواز قبول الهبة والصدقة بغير اذنه فان جزاءه اجزاؤا لا يجوز صرفه  
إلى المراه وإلى المحنوز والصغير لكن يقصر لهما وله ما وفيه وجه انه يجوز صرفه  
إلى الصغير إذا أوصله الصغير إلى وليه ولا يجوز ان ينقص الصغير عن المدون  
كفاه البس بزمه وعن أبي إسحاق أنه إذا كان رضيحالا يجوز صرفها إليه لان  
طعامه المنزول والحب ونحوه الروابي انه رجع عنه ويجوز ان يصرف إلى مسكين  
واحد مدبر عن كفارتين في وقت واحد ولو دفع مدا إلى مسكين ثم اشتراه منه  
ودفع إلى آخر وهكذا حتى استوعب استينكره وأجزاه ويجوز صرفها إلى الفقير  
لا يلزم اشتد حاجة من أطاعه ولو صرف الطعام في ان المعطي كافرا أو مكابا  
لم يجزه وان غلبا في الأجزاء القولان المتقدمان في الركوة وقال القفال الصحيح  
ان القولين في العبد والكافر أيضا ولو دفعها إلى الامام فصرفها على من طنه  
مستحقا لم يان خلافة فان يان غلبا أجزاه ولم يضمنه الامام وان كان كافرا  
أو عبدا أو مرتدا لم يضمن المكفر نفقته وقولان أحدهما لا يجزي ويضمنه  
الامام وثانيهما لا <sup>ط</sup> ولو تلف في يد الامام ففهل يبر المكفر كما في الزكوة  
أو يلزمه بدله قال الروابي طاهر المذهب انه لا يبر ويلزمه بدله وأشار  
إلى الخلاف ان الامام هل له طلب الكفارة ان كان الزكوازم لا وتقله عن والده  
وقال لا يحتمل انه يبر كزكوات الاموال الباطنة وهو الاصح عندي والذي قاله  
القاضي هنا انه يبر وكبره **واما** الأجزاء فهو المليك والتسليط التام فلا  
يكفي تخذية المساكين بعيشهم كما في الركوة ويظهر ذلك في الخبرين على  
القولين الجزأيه وينبغي ان ياتي وجه انه يجري بنا على ان الصيف ملك الطعام بالشاؤ  
**ف**وع لو وطى المظاهر التي طاهر عنها في خلال الإطعام أو لم يحل الاستئناس  
كما تقدم فيما لو وطى بها في خلال الصيام ليلا ولو اطعم بعض المساكين ثم قدر  
على الصوم لم يلزمه الصوم كما تقدم في الوضوء في الصوم لم يدر على الاعمال  
في اتنايه لا يلزم الاعتناق ولو عجز المكفر عن جميع خصال الكفارة ففهل

تسقط

تسقط أو تستقر في دمه فيه خلاف في كتاب الصيام والاطعام لا يستقر  
وبني الخلاف على ان الاعتبار بحالة الوجود وحاله اذا فعل في الاول لا يستقر والمط  
ان يطا ويستحب ان ياتي بها بقدر عليه وعلى الثاني يستقر ويلزمه ان ياتي بها بقدر  
عليه من بعض الخصال وليس له ان يطا حتى يكفر ومن لم يجد الا بعض رقبته كمن لم  
يجد شيئا فيصوم فان عجز عن الصيام والاطعام فوجه أحدها انه يعتقه ولا  
حب شي آخر والثاني يعتقه وتبقى باقي الكفارة في دمه وثالثها لا يعتقه ولو  
عجز عن العتق والصيام ولم يملك الا بعض الطعام كمد واحد أو عشرة  
قال الامام يلزمه اخراجه قطعا ولا بد له قال ولو وجد بعض مد فففيه  
احتمال قال النووي ينبغي ان يحزم بوجوب اخراجه وقال الدارمي اذا ذر على بعض  
الطعام وقبلنا تسقط عن العاجز عنه ففي سقوطه عن هذا وجهان فان قلنا  
لا تسقط اخرج الموجود وفي سوتنا لباقي في دمه وجهان ولا يجوز تبعض الكفارة  
الواحدة بان يعتق نصف رقبته ويصوم شهر او يطعم ثلاثين مسكينا واذا  
اجتمع عليه كفارتان لم يقدر الا على رقبته اعتقها عن أحدها وصام عن  
الأخرى أو قدر والا اطعم **كتاب اللعان** اللعان في الشرح  
الاثبات بالكلية المشهورة المذكورة في كتاب الله تعالى في قوله والذين يرمون  
ازواجهن الآية اللان ياتي بها الروح عند قدفه زوجته لدرء الحرد دفع النسب  
والصحيح انها ايمان وقيل شهادة ان وقيل لمن في شوب شهادة وقيل عكسه  
وليس من الايمان ما يتعدى الا الايمان والقسامة وليس منهما ما يكون في  
جانب المدعي الا فيما رخصه على خلاف القياس للحاجة اليه والعلام في الكلام  
يقع في قسمين أحدهما في القذف والثاني في اللعان القسم **الاول** الكلام  
في القذف وهو ينقسم إلى القذف المطلق والقذف الارواح خاصة وهو الذي يترتب  
عليه اللعان وفي كل منهما باب **الاول** في الفاظ القذف واحكامه  
العامه وفيه فصلان **الاول** في الفاظ القذف وهي ثلاثة نصريح وكناية ونحو  
لان اللفظ الماتية ان لم يحتمل معنى سوا القذف فهو صريح وان احتمل فاما ان يحتمل  
منه القذف بوضعه ام لا والاول هو الكناية والثاني الغريم وذلك هو مجامعا



اما الصريح فلفظ الزنا بان يقول الرجل يا زنا او زنت والمرأة يا زانية او زنت  
واللفظة المركبة من النون والياء والكاف واللام والهمزة صريحان  
او وصفهما بالتحريم والرافعي والخلاف المتقدم في باب الادب في الجماع وسائر الالفاظ  
هل هي صريحة بعودها فما كان صريحا وانصر اليه الوصف بالتحريم كان قد فاقوا  
والعلو في علي حاشي دخل ذكره في فريضة فهو قاذف انتهى والرجح بالامانة في الدبر  
قد فسوا خوطبه الرجل والمرأة كقوله لطف اول طبعك فلان ورماء باننا ان اليه  
فهم وقد فارقنا ابوجه الحد والحد الذي هو حكم القذف لما يتعلق بالنسبة الى الزنا  
لان النسبة الى غيره من الكناية كالقتل والسرقه والقطع والردة فلا يتعلق به  
حد وانما يجب فيه التعزير وكذا النسب المرأة الى ابنا ان طراه فقال زنت بقلانه  
او زنت بك او اصابتك بنسبه الى الحق وانما سحاقه او اصابك رجل فمادون  
الفرج او قبلك او عاتقك فان الواجب فيه التعزير واما الكناية فانها قوله  
للعربي يانبطي وللنبطي الذي ليس بعربي يانبطي والنبط قوم ينزلون بالبطح بين  
العراقين فان اراد نسبه الى غرابيه بالزنا فهو قذف لانه وان لم يقصد ذلك  
فليس بقذف لحوارادنه انه يعرف وينبط والفاصيلان الحسين والطبري لكن  
يجوز للايدابه وقال الماوردي ينطري في مخرج كلامه فان لم يرد به السلام  
فلا تعزير وان ارادها به عزروا ولو قال للفرشي لست من قرشي او للمهدي يانطري  
او للتركي ياهندي فكذلك ولو قال عند ارادته للفرز عني الامر نظر فان  
عني حده مسلمة جد لها او كافره عزرها اذا حلف انه ارادها وان قال اردت  
حدة مسلمة غير معينة لم يحرق فان كان المقول له وازنا جميع امهاته ويجوز  
كما لو قال احدانوك ولو قال لم ارد قذفا ولا غيره فلا حد وان اقصه الخصم حلفه  
ولو قال العلوي لست بن علي ثم قال اردتانه ليس من صلبه بل بنيه وبنيه اب اولم  
يصدق المقذور في القول قول المقذور في انك حلفا لفاذ وعرو لم يجد  
ومنها قوله للراجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث والمرأة فتدرك وكذا  
قوله لها ناسفه بلعله يا مواجره يا قواده وانما تحبب الحلوه وفلان لا  
ترد بل لاسر وخوه فان اراد النسبة الى الزنا فهو قذف والا فلا ومنها قوله

للرجل

بالوطي او انك تلوط او لطف فان اراد انه على دين قوم لوط لم يكن قد فاقوا وان اراد  
انه يحل عملهم كان قد فاقوه وجه جزم به صاحب النسبه انه صريح فلا يقبل قوله  
انه اراد انه على دينهم قال النووي وينبغي ان يقطع به فانه صريح فيه والاعرج على  
الخلاف فيما اذا شاع لفظ في العرف كقوله الخلاه على خرام وشبهه هل هو صريح  
او كناية وهل قوله يا قواد صريح في قذف زوجته فيه ثلاثة اوجه احدها هو  
صريح والثاني انه كناية والثالث هو صريح في حق القاي دون غيره والاوجه  
الثلاثة تجارية في قوله يا مواجره في انه صريح في انه نوي وكنايه والاظهر انها  
انه كناية ومنها قوله لزوجته لم اجدك عدرا وقوله وجدتك مع رجل  
وهو كناية على الجرد كما لو قاله لاجنيبة والقدم انه صريح ومنها قوله  
للرجل يا نذل وقيل هو صريح ولو قال زنت مع فلان فهو صريح في حق كناية في  
حق فلان واذا ان كناية فطال به المفعول له بالحد وادعي انه اراد الزنا او  
فالمقول قوله انه لم يرد به يمينه وليس له ان يحلف كاد بادفع الحد وحرر  
امره ان لا يدا وان خلى ولم يحلف فقد حكي الامام عن اصحاب انه يجب عليه الاطمان  
يعني الكناية فيما اذا قد فرغ من الامانة واجهده به او قاله لغيره في غيبته  
وليس هناك من يشهد عليه لست في منه الحد ويراد منه كمن قتل انسانا فان  
عليه اطمانه لوليه ليقتض او يحلف او لا وهو قول يوجب الحد فيما بينه  
وبين له تعالى قال وكنت ان لا احب الاطمان لانه انما امر لا يدا فبعد الحيا  
وعلى هذا فلا حكم بوجوب الحد ما لم يوجد الايدا التام والرافعي والاول  
اشبه انما هي وقد ذكر الاصحاب كلاما من الامر فقال الماوردي اذا قد فاقوا قبل  
حج عليه ان يقر يدرك وقال البغوي في باب حد الزنا ان ذلك مستحب وهو في  
مسائلنا اولى واما لو قد فرغ ولم يسمعه احد المقذور ولا غيره فقد قال  
الشيخ عز الدين الطاهر انه ليس كسنة بوجوب الحد لخلوها عن مفسدة الايداء  
ولا يعاقب الاخره عقاب المجاهر اطلع لغيره بل عقاب الكاذب كدباغي مضر  
وان نكل المدعي عليه عن ان يحلوه ما اراد القذف فحلفا لمدعي علي انه اراد القذف

نكر

ر

به



وحمل علي القادر الحد نص عليه ولو قال رايت رجلا يطأها ثم قال اردت زوجها  
 صدق بيمينه فان نكل فحلف انه اراد قد فعل خذوا زلم يفسره وقال ما نوبتني  
 امر افوجها من احدها الا شئ عليه والثاني انها خلفه اراد قد فعل ويجوز  
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام وقوله يا حبة صريح في القذف ولو قال لها  
 ما احسن وجهك او بارك الله عليك لا يكون قد فاء وان يواه به لانه لا يجتمعه  
 ولو قال اخبرت انها زنت لم يكن قد فاء واما التعريض بالنسبة الى الزنا كقوله  
 بابن الخلال واما انا فلست بزنا وامي ليست بزانة وما احسن تنكاحي  
 الجيران وخودك ففي كونه قد فاء موحيا للحد اذا اراده به وجهان الصحاح  
 ثانيه رابع وهو ما اوردته الشيخ ابو حامد دوطا بقتله وتقييده صاحب النعمه  
 هذا لما اذا قاله في حاله الخضومه ليس لتخصيص كونه كايه بهذه الحالة بل  
 قصد به في كونه صريحا فيها كقول مالك **والطريق في القذف** مسائل  
**الاولى** اذا قال رجل لامرأته او لاجنبية زنت بك فهذا اقرا على نفسه بالزنا  
 وقذف لها فعليه حد الزنا والقذف فان رجع بسقط حد الزنا وبقي حد القذف  
 وكذا لو قال امرأة لزوجها او لاجنبى زنت بك فهي مقرة بزناها قاذقه له هذا  
 المنصوص المشهور ونسبه الامام الى القاضي والصيدلاني وقال الستار  
 هذا اللفظ قد فاء لها صريحا فانه اذا اكرهها كان زانيا دونها فلا يكون  
 نسبتها الى ذلك قد فاء فراجع فان ذكر ذلك كان محتملا وان ذكر انهما مطاوعة  
 كان قد فاء الى الرافعي وهذا مبين ويؤيد ما تقدم انه لو قال زنت مع فلان  
 كان قد فاء لهاد وقلان وسياتي فيما اذا قال يا زانية فقالت زنت بك ما يؤيد  
 ويجوز في كل واحد من الحدين وجه انه لا يجب ولو قال لامرأته يا زانية فقالت  
 زنت بك او بك زنت فهو قاذف وليست هي مصرحة بالقذف فتراجع  
**والجوابها** اربعة احوال **احدها** ان يقول انها ارادت حقيقة الزنا وانه  
 وقع قبل النكاح فهي مقرة بالزنا وقاذفة له فعليه الحدان على المشهور ويسقط  
 عنه حد القذف لكن يعز لا يبدل فان رجعت سقط عنه حد الزنا وفي حد القذف

والنظر القاطع

والنظر

وجهان وقيل قولان احدهما يسقط واقتصر عليه جماعة منهم من القاص  
 والامام وثانيهما وهو منصوم انه يسقط وينهاها القاضي على طريقة فيها  
 اذا اقر سرقة تضام رجح فانه يسقط القطع وفي الغرم خلاف وحقق هذا  
 الخلاف ان يطرد في الصورة السابقة **الثانية** ان يقول اردت اني الزنا عني كما هو  
 متفق عنه كما يقول لغيره سرقت فيقول سرقت معك تريد في السرقة  
 علما فتصدق بيمينه فان حلف فلا حد عليه وعلى الزوج حد القذف وان نكل حلف  
 انها ارادت قد فعله واستحق حد القذف ولا يجب عليه حد الزنا **الثالثة** ان يقول  
 انها ارادت اني التي زنت دونه بان قالت اردت اني زنت به قبل النكاح وهو محنون  
 او نائم او وطئني متبذرة وانا اعرف صور الحال فلا تكون قاذفة ويسقط عنه  
 حد القذف وثانيهما حد الزنا على المشهور في قول الاقرا به من غير تفصيل **الرابعة**  
 ان يقول اردت اني لم ازل لانه لم يحام معي عنه وهو لم يحام معي لاني نكاح فان  
 كان ذلك زنا فهو زان ايضا فيقبل ولا حد عليه وعليه حد قذفها ولو انعكس  
 الحال فقال المرأة لزوجها يا زان فقال زنت بك فالحكم حاقم ولوقا الاجنبية  
 يا زانية فقالت زنت بك قال الفوراني والبعوي هو اقرا منه بالزنا وقذفه  
 ولا يستفسر وقال الرافعي قضية ما تقدم ان لا يفرق بين الزوجة والاجنبية  
 ولو قال للمرأة لزوجها ابتداء زنت بك كانه مقرة بالزنا قاذقه له ولو فسرت به  
 باراه الاصابه في النكاح لم يقبل وكذا لو قال لاجنبية له **الثانية** لو قال  
 لامراه يا زانية فقال لها زنتي معي كان قاذفا لها ولم تكن هي مقرة بالزنا ولا  
 قاذفة له الا ان تريد القذف فتكون قاذفة ولا يسقط ما لها عليه من الحد كما  
 هو لو قال لها انت زانية فقالت بل انت زان بحب كلامها الحد على الاخر في  
 الحدود ولو قالت زنت وانت زاني معي او قال ابتداء زانية وانت زاني معي  
 قاذفة له ومقرة على نفسها بالزنا ويسقط حد القذف ويحد عليها حد الزنا  
 على المذهب ولو قال انت زانية انت زاني معي ففي كونه قد فاء وجهان  
 ولو قال فلان زان وانت زاني منه فهو قاذف لهما معا وفيه وجه انه لا يحد  
 للمخاطب ولو قال لمارتي من فلان ومن الناس او لمارتي الناس او ما ازل الناس



لم يكن قد فانا الان بريدته قاله القاضي وضعفه الامام وقال الداركي في الصور  
الاولي هو قاذف لهما معا وقال لما ورد في الامح عندي انه يكون قد فانا لهما معا في  
الصور كليهما والخلاف كالحاق فيما اذا قال استدا انت اري مني اوس فلان كما مر ولو  
نوي بذلك القذف وافرته لزمه الحد وحكي المروي في الصور كليهما ان ذلك لا يكون  
قد فاني غير الاول وهو ما اوردته العراقيون ولو فاني الناس بانه وانما في منكر او  
فانما في زناه الناس كان قد فانه ولا يكون قد فاني الزناه الناس ويظهر في الوجه  
المستقدم فلهما في الواقعى وقتله اذ ابا فانه اذا قال انت اري من اهل بغداد الا ان  
بريدته اري من زناه اهل بغداد ولو فاني اري من فلان ولم يذكر زناه فلان ولكنه  
كانت زناه بالبيده او بالافران فان كان القاذف لهما معا فلا بد ان لم يكن قاذفا وقيل  
قوله في دعوى الجمل بينه وباني فيه الوجه المستقدم وان كان عالما به فهو قاذف  
لها فاحذر المحاط على الصريح ويعرف فلان **الثاني** لو قال للرجل يا زانية او للمراه  
يا زان او يا زاني كان قد فانس عليه كما لو قال لعبد اسجوه ولا منه انت جرو كما لو  
اشار الى حماره وقال تعك هذا الفرس فانه يصح على المذهب وكما لو قال للرجل زيد كسر  
الناس والمراه زنت بغيري وفيهما قول قدم الظاهر السابق **الرابع** لو قال زناك  
الجمل بالهمز فانه من قول الجمهور انه ليس بقذف الا ان يريده فلو ادعى المفعول انه اراده  
فانكره القاذف صدق بيمينه فان نكل حلف المفعول له واستحق حد القذف وعن من  
سلمة ان القاذف ان كان عن عرف العريه لم يكن قد فانا وان كان عن لا يعرفها كان قد فانا  
ولو قال زناك في البيت فظاهر الظاهر انه قد فانا وقبل ان لم يكن للبيت زوج يصعد منها  
اليه فهو قد فانا قطعها وان كان فوجها ن ولو قال زناك واقصر عليه او يا زانا يا لهن  
قتلانه اوجه احدها انه قد فاني وعرف الى النفس والظهور انه ليس بقذف الا ان  
بريده وقيل هو نصه في الام وتالها ان كان بحسن العريه لم يكن قد فانا الا ان  
بريده وان احسنه كان قد فانا ولو قال زنت في الجمل بالبا فنعى كونه قد فانا لانه اوجه  
ايضا اصحها انه قد فانا انه قد فاني العاريه والعريه دون الجاهل وبني نعمهم  
الخلاف على الخلاف فيما اذا قال زناك واقصر عليه وقال ان جعلناه هاهنا قاذفا  
لا يكون قاذفا هاهنا وان لم يجعله ثم قاذفا كان هاهنا قاذفا كما ذكره البغوي والراعي

وعندها

وعندها وطاهر كلام الامام والغزالي انه قاذف وان لا وجه في قبول قوله اذا  
ادعى انه اراد الرمي فيحصل في ذلك طريقان وكذا العلم بما لو ايا زانية في  
الجمل **الخامسة** لو قال للرجل اري مني اودك او فلك كان قد فانه كما لو قال  
زني فزني فانه يكون اقرا بالزنا وكذا لو قال زني برك وقلنا واجبه غير النحر  
الحد او القتل ولو قال لامرأته زنت في برك كان قد فانا ولو قالته لرجل لم يكن  
قد فانا الا ان يريده وقال زني عينك او يدك او رجلك فطريقان احدهما فيه  
وحدها وقيل قولان اصحهما انه ليس بقذف الا ان يريده وعلي هذا الطريق لو  
ذكر العضو بلفظ التنبيه فقال زني عينك او يدك فوجها من زنتان واو لي  
ان لا يكون صريحا والطريق الثاني منه قال الاكثرون لقطع بانه ليس بقذف  
وقال الماوردي الخلاف فيما اذا قال زني يدك او رجلك او راسك فاما قوله زني  
عينك فليس بقذف قطعا ولو قال زني يدك بالنون فوجها واحدها انه ليس  
بصرح في القذف كما لو قال زني يدي لا يكون صريحا في الاقرار بالزنا واصحها انه  
صرح وقد حكي العجلي عن الامام خلافا فيما اذا قال زني يدي هل يكون اقرا بالزنا  
**فرع الاول** لو قال لختي زني دكره وفرجه فهو صريح ولو ذكر احدها  
خاصه قال الغزالي الذي يقتضيه المذهب انه كاضافة الى اليد **الثاني** لو قال  
لامرأه وطاكر رجلان في حاله واحده قال الماوردي لا حد لاستحالة وخروج من  
القذف الى اكدب الصريح لكن يعر للابد ولا يغفر **السادسة** لو قال لولده  
اللاحقه في الطاهر لست مني ولست بولدي فالنصرانه لا يكون قاذفا لانه ونص  
علي ان الاجنبي لو قال له لست بفلان يكون قاذفا ولا يحاط طرق احدها ان فيها  
قولين اقبسها واصحها على هذا الطريق انه ليس قد فانا صريحا فيها بل هو كناية  
والثاني انه صريح فيها واصح الطريقين بغير النصين والطريق الثالث لقطع  
بانه ليس بقذف فيها **الرابع** لقطع بانه قد فاني في الصورتين رجله على  
انه قد فاني لو ادعى ما اذا كان عفت وضعه قبل استقرار سنة لجواز ان  
يريد انها النقطة او استغاثته اما اذا قاله بعد استقرار سنة فهو قاذف



فقطها وحمله في الإحنى على ما إذا قال بعد استقار سنة التفرج ان قلنا  
بالصحيح انه ليس قد فاقم لوالده فليس تفسير عن ذلك وجوابه يفرض على  
وجوه **أحدها** ان يقول اردنا ان من ربي فهو قادي **الثاني** ان يقول اردت  
انه لا يشتم اي خلفا او خلفا وطبعها فيقبل فان كذبته وقالت اردنا لقد  
حلف فان نكل حلفت واستحققت الحد ولا تسقط الايمنة او اسقاطها  
وله ان يلاعن اسقاطه على الاصح وبالنسبة ان يقول انها ولدت من وطئ شبهة فلا  
يكون قادي فان قال اردت لقد حلفت على انه لم يردده والحقة الولدان لم يعنى  
الواطي بالشبهة وان عنبه فان كذبته فكذلك وان صدقه وادعى الولدان  
القادي فان الحقة الواطي بذلك والاحق الزوج وسباني في الركن الثاني من اركان  
اللعان للعلم في حوار اللعان اذ انساب الولد الى الواطي بالشبهة ورابعها ان  
يقول انه كان من زوج قبلي فلا يكون قادي فاستؤا عرف لم يزوج قبله لا يقبل منه  
هذا التفسير ويطالب بغيره واما الولد فان لم يعرف لم يزوج قبله او كان ولم يكن  
ان يكون منه لحقة الولد ولا ينتفي عنه الابلعان وان كان لم يزوج قبله فان  
امكن ان يكون منه فقط انتفى عن هذا غير لعان وان امكن ان يكون من كليهما  
فسيأتي في كتاب العدة وبات دعوى النسب انه الحق الثاني ستوانسه الثاني  
في الاول او ادعاه وسوا صدقه الاول في نسبه اليه او كذبته فلا ينتفي عنه الا  
بلعان وصور القامى الى ما له مع الامكان المذكور فيما اذا غاب الثاني بعد كاح  
خمس سنين مثلا فلما رجع وحده الولد في بيته واحتمل ان يكون من خمس سنين  
فاكثر فادعى انها ولدت له لا قبل من ستة اشهر من نكاحه وقال ان كانت لها  
بينة تستشهد بانها ولدت له لسنة اشهر من حين العقد لحقه وان لم يكن له  
بينة فالقول قولها وقال العرافون يعرض على القافة فان لم يكن قافة  
وقف الى زمن الانسحاب وفيه قولان احدهما استكمال سبع سنين والثاني  
البلوغ فان انشئت الثاني لم ينتفي عنه الابلعان وادام يعرف وقت فراق  
الاول ولا نكاح الثاني فلا يلحق الولد به الا ان يقيم بيته على ذلك وتقبل  
فيه شهادته النسب المتخصص فان لم تكن منه فلها تخليفه وفي حقه وجه

أحدها

أحدها ان يقول والله ما هذا الولد مني والثاني ان يقول لقد ولدته لزمان  
يستحيل ان يكون مني ولا لحقانه من الزوج الاول قطعا لان بيته لغيره  
عنه خاصة فان نكل فالحكم ما سباني في الحوار الخامس وخامسها ان يقول  
لم تلده بل هو من نكته او مستعار فلا يكون قادي والقول قوله مع بيته  
فان اقامت بيته انها ولدت له على فراشه في مدة الامكان لحقه ويحقيقها  
في ذلك اربع نسوة ورجال وزوج وامرأتان فان لم يكن لها بيته في عرض  
الولد معها على القافة وجرم من ذكره في موضعهما الصحيح الا فان قلنا  
يعرض معها فعرض فان الحقة الحقايف بها الحق بالزوج واحتاج في نفيه الى  
اللعان على المشهور وان لم يلحقه به او استكمل عليه او لم يكن قابلا وقتنا لا  
يعرض معها فلها طلق بيته قال القاضي ابو الطيب يحلفانها ما ولدته وقال  
ببر الصباغ الذي يقتضيه المذهب انه يحلف انه لا يعلم انها ما ولدته وهذا ما  
ذكره الفوراني وقال الفوراني ان نفي ولادته على فراشه حلف على نفي العلم وان قال  
ليس بولدي حلف على البتة فادخل انتفى عنه وفي حقه بالام الوجهان في صحة استلزام  
المرأة المزوجة وتقدم انا اذا صحنا استلزاما في حقه بزوجه وجهان ومقتضى  
القول بالحقوق بزوجه ان لحقه هنا ولا ينتفي عنه الابلعان فان نكل الزوج فالنص  
ان المهر يزوجه ونص فيما اذا انشأ ولد كثر من اربع سنين من الطلاق وادعت  
ان الزوج كان راجعها او وطئ بشبهة وان الولد منه وانكر الزوج ونكل عن المهر  
المعروضة عليه ان المهر لا يزوجه المراه بل يوقف حتى يبلغ وحلف ولا صحاب  
طريقا احدهما فيها قولان وثانيهما تقرير النص والظاهر هنا الرد وان ثبت  
الحلاق فان قلنا نرد فان حلفت لحقه الولد وان نكل فمهره في الحضوره وينقطع  
عنه النسب ام يوقف الامر حتى يبلغ الصبي وحلف فيه قولان وقيل وجهان احدهما  
لا فليس له ان يحلفه والحلاق والحلاق فيما اذا اعترف الراهن بان العبد المهرور كان  
حتى قبل الرهن وقلنا قول المهرور فانكر ولم يحلف ونكل الراهن ايضا هل نرد المهر  
على المجنى عليه وكالحلاق في حلفه عن المفسد والمفسد عند نكول المفسد والورثة وان  
قلنا يوقف فان حلف بعد البلوغ لحق قوله نفيه باللعان وان قلنا لا يوقف ابى الولد



عنه وفي خوفه بها الخلاف فان لما لا ترد اليه عليها وقفا لا امر الى البلوغ  
ويحلف وتثبت نسبه **السابعة** اذا قال اخي للولد المنفي باللعان تست بن  
فلان يعني الملاحم يكن صريحا في قد واحد بل سبلا فان لا اردت انه ليس ابنه شرعا  
او انه نقاه او انه لا يشبهه خلقا وخلقافان صدقه فذاك وان كذب صدق  
بيمينه فان حلف لم يكن قاذفا قال الفقهاء ويعز للابدان وان نكل فحلف الام انه  
اراد قدفها استحق الحد عليه ان كانت محصنة والتعزير ان لم تكن محصنة  
وان لا اردت تصديق الملاحم في نسبة امه الى الزنا فهو قاذف وان اطلق ولم  
يرد شيئا فلا حد وفي الخلاصة وجه غريب انه لا يقبل منه التفسير ولو قال  
له ذلك بعد رجوع الاب واستلحاقه فهو كالمقوله لغير المنفي والصحيح انه  
قدف كما مر في الراجح وقد يقال اذا كان احد التفسير المقبول ان الملاحم  
نقاه فالاستلحاق بعد النفي لا ينافي ذلك فلا بعد ان لا يحد فذا صريح كما قيل  
التفسير به يعني فولا واحدا تخلفا قيل الاستلحاق في النورى وهذا حسن في  
قول التفسير ضعيف في عدم صراحته والراجح ما قاله الماوردي انه قد وقع عند  
الاطلاق فتخذه من غير ان يساله ما تريد فان ادعى احتمالا لمكذاه قوله لم يكن  
ابنه حين نقاه قبل قوله يمينه ولا حد والفرق بينه وبين ما قيل الاستلحاق  
ان لفظه هناك كناية فلا يتعلو له حد الابالنيه وهو طاهر لفظه القذف  
فحد بالطاهر الا ان يذكر محملا **الفصل الثاني في موج** القذف وموجبه  
التعزير في حق غير المحصن والحد في حق المحصن رجلا كان او امراه وخصام  
الاحصان اربعة **احداها** التكليف وهو يعجز هذا البلوغ والعقل ولو قذف  
صبيا او مجنونا او صبية او مجنونه لم يجد لكن يعز بحر ان كان الصبي والصبيه  
يتاني منها الجراح والتعزير قد وقف على مطالعته به بعد بلوغه فكله  
ان لا عن من قبل بلوغه لا سقاطه فيه وجرمان والا فالتعزير تعزير سبيل  
قال الماوردي والفرق من جرمان احدهما ان تعزير الابدا للامام دون المقلواله  
وتعزير القذف للمقدوف يتوقف على طلبه وثانيهما انه لا يلحق في تعزير القذف  
دون الابدا قال الروابي وفي تعزيره في حد السبيل بلوغ المقلواله وجرمان

احدها

احدها تعزيره تعزير اذ لا يقف عليه وعلى هذا ما يفرده الامام ام يتوقف  
على مطالعته الولي فيه وجرمان **واما** تعزير القذف فيقف على بلوغه وهل له ان  
يلاعن قبله لا سقاطه فيه وجرمان **الثاني** الاسلام ولو قذف كافر المجد ويعز  
للقذف **الثالث** الحرية فلا يجد بقذف عبد وامه بل يعز **الرابعة** العفة عن الزنا  
الموجب للحد ويدخل فيه ما اذا وطئ في الدبر على القول بان يوجب الحد قسطنطينا  
حصانة الفاعل وفي بطلان حصانة المفعول به وجرمان **الفاضي** على ان  
الواط حكمة حكم الزنا ام لا ورجح انه يتطاح حصانته ايضا ونسبة النورى  
واما الوطي الحرام الذي لا يوجب الحد في اخلاله بالاحصان وجرمان في الجملة وهذا  
الوطي على مراتب الاربعة فطريق خمسة احدها ان يوطي مملوكة المحرمه عليه  
بنسب او رضاع او مصاهرة كالخته وعمته وخالته من النسب والرضاع وام  
زوجته وبنات زوجته التي دخل بها وجرمان مبنيان على وجوب الحد في هذا الوطي  
قال اكثر المرازه فان اوجباه فيه ابطال الحصانته والافق اسقاطه الاحصان  
وجرمان وقال العراقيون والقاضي ان لما يوجب الحد اسقاط الاحصان والافق  
والقول باستقاط الاحصان قبل ان يرض الشافعي وجرم حرامه قال الراجح هو  
الاشبه ولو اتى المرأة في غير الماني ففي بطلان الحصانته مثل هذين الوجهين  
وفي وطئ الجارية المشتركة بينه وبين غيره وجارية ابنه وجرمان مرتبان على الو  
المتقدمين على الاصح ان الحد لا يجب فاو لي بان الحصانته لا تسقط به وظاهر كلام  
بعضهم يقتضي تخصيص ذلك في جارية الابن بحاله عدم وطئ الابن وتخصيصه  
في المشتركة بحاله ليس بالواط وفي جارية الابن ما اذا لم تكن قد عقلت منه وفي  
المنكوحه تعزير ولي او غير شهود على المذهب المشهور انه لا حد فيه وجرمان  
مرتبان على الصورتين المتقدمتين واو لي بعدم اسقاط الاحصان وفي الوط  
بالشبهة كما اذا اوجدا امراه في فراشه ظمها زوجته او امته فوطئها وكما  
اذا نكح امواه نكاحا فاسدا وهي تخم فسادا واشتري امته ووطئها بعد  
الاستبراء ثم رانها مستحقة وجرمان مرتبان واو لي بعدم اسقاط الاحصان  
وفي الوط الواقع من الصبي على صورة الزنا وجرمان مرتبان واو لي بعدم

جرمان



الاسقاط واما الوط في الجنون فلا يسقط الاحصان ولخص الامام من الطرق التي  
ذكرها الاصحاب في المسألة ستة اوجه احدها ان الاحصان لا يسقط الا بوطي  
الحد والثاني انه يسقط بهذا الوط ودان المحارم بالملك وصحة الرافعي والثالث  
يسقط بهذا الوط جارية الابن والجارية المشتركة والرابع يسقط بذلك  
وبالوط في الكاح القاسد والخامس بهذا الوط الشبهة من مكلف والسادس  
لمداو بوط الصبي والجنون وبحي وجه سابع انه يسقط بهذا الوط الحرم مطلقا  
كما لو اُسع في الحضر والنفس قال البغوي لا فرق في الكاح القاسد بين العالم والجاهل  
قال النووي وينبغي ان يكون الجاهل كالواطي بالشبهة قال البغوي وادان الكافر  
فرب عهد بالاسلام فغصب امرأة ووطيها على طين الحلة لا يبطل احصانته قال  
الرافعي وشبهه ان يحيى فيه الحلال المذكور في وط الشبهة قال النووي ولا بد منه  
ولو اكرهه على الزنا على الصحيح في نفسه فبطلان حصانته وجهان قال النووي  
والخيار انما لا يبطل في سقوط احصان المرأة بالزنا الذي اكرهه عليه طريقان  
احدهما فيه وجهان والثاني انه ان اوضح فيها محمودة لم يسقط وان اكرهها بالحق  
مكت فوجها من وسعي ان ياتي هذا في حق الرجل ايما ولا شك ان هذا في غير ان ليس موجبا  
لحد **فروع** قال الفوري في لوائح مجوسية ووطيها لم يسقط الفوري في بطل احصانته  
وقال البغوي لا وقال النووي وهو واقعه لانه لا يعتد بخبره **والا** مقدم الزنا المبرر  
عليه والقبلة والمسفل لا يفتح في الاحصان كحال الشيخ في محرفه احدها ان الامام  
وليس **فروع** **الاول** لو قد عفيفا في الطاهر فزني قبل ان يحد فبطل الشافعي  
انه عنه على سقوط حصانته وسقوط الحد عن القادف ونصر ما لو ارتد المقدوف  
على ان الحد لا يسقط واعتبر المذنب عليه واخذ الجمهور بالنص ومنهم من خرج وجهان من الزنا  
الى الزنا انه لا يسقط حد القذف وحكم بعضهم فولا قدما ومنهم من خرج وجهان من الزنا  
الى الردة انهما تسقط الحد واخي الامام انه لم نقله احد وحكم الوط الحرم الذي لا يوجد الحد  
اذا طرأ على الزني استغاط الاحصان حكم الرمي في ذلك وعلى المذهب لو قد زنى ورجع ثم زنت  
سقط عنه الحد والعازل كان ولدا له نفقه باللعان ولو سرق المقدوف  
او قتل بعد القذف وقبل اقامة الحد لم يوترد على المشهور وفيه وجه بعيد **6**

الثاني

**الثاني** ادارتي مره سقطت حصانته ولا يغور بالتوبة والفقه والصالح بعد  
فادامد فيه قادف وزم حد قال الامام وهذا ظاهر ان قد فقه بذلك الرمي واطلق  
اما اذا قد فقه بغيره فيظن عندي انه حد ادا طهرت التوبة وقبلت الشهادة الذي  
رماه به وحري هذا الاحتمال فيما اذا زني كافر ثم اسلم او قبضت عنقه وصلى بغير توبة  
فقد فاسد في اخو حلال ما اذا وطى الصبي والجنون على صورة الزنا فان فارغ مما يجد بعد  
البلوغ والافاقه **الثالث** لو اقام القادف اربعة شهود على زني المقدوف وسقط  
عنه الحد ويحب على المقدوف حد الزنا لان يكون امرأة واقامت بتبته بعد زني وكذا لو  
اقام اربعة على اقراره بذلك ولو اقام به شاهد بن النضر سقط طه ووالا اصحاب  
يبتغي على ان الامر بالزني هل يثبت بشاهدين وفيه قولان فان قلنا يثبت بها وهو  
الاصح سقط الحد عنه ولا يجب عليه الحد الزنا لان انكارها رجوع وان قلنا لا يثبت  
سقوط طه وجرم قال القاسمي ويجوز ان يسقط الحد عن القادف ولا يجب حد الزنا كما لو اقام  
اربعة على زناها واقامت اربعة نسوة على بكارها قال السدكي ولا يتصور  
الامر بالزني على قول الا في هذه المسألة لان انكارها رجوع لكن في الامام عن بعضهم ان  
انكاره بعد الامر اربعة ليس برجوع فليس رجوعا فان قلنا اسقوط طه فاراد البيهقي على  
نفس الزنا في سماعها وجهان احدهما الا لانه لا يستفيد بذلك **الرابع** لو طلق القادف  
بعد طلق المقدوف اقامه الحد عليه تخليفه على انه لم يزل امامه قدرته على اقامته  
البيهقي او دونها فقولا ز وقيل وجهان احدهما ونسبالي نضه في الاملا وهو الاصح  
عند القاسمي والامام والاطهر عند البغوي والمذنب في الكافي لا والثاني  
نعم وجرم من جماعه من العاقبة قال الرافعي وهو موافق لبراد الاكثر والخلاف  
راجع الى الخلاف في ان ما ليس بحولته نفع فيه هل تنسج الدعوى به والخلاف عليه وهو  
كالخلاف فيما اذا ادعى على مقيم البيهقي عدم علمه بفسق شاهديه فان قلنا له تخليفه  
فذلك ارجح خلاف القادف عليه ويسقط عنه حد القذف ولا يجب على المقدوف حد الزني  
على المذهب وفيه وجه بعيد كما في القلع بين الردي السرقة ولو كان المقدوف ميتا  
وطل زارته الحد فطلى القادف خلفه على بقى العايز في توريته فيه طريقان احدهما انه  
على الخلاف والثاني القلع بانه لا يخلقه وهو المنصوم **فروع** قال ابو اسحق ع







لا اللعان ويقارقه في ثلاثة امور احدها انه يباح له قد فم لدفع النسيب والعاريل  
فدجب لدفع النسيب ما سباني ولا يباح للاجنبي كمال والناني ان الاجنبى لا يخلص  
الحدا واجب القذف والتعزير الابدية يقيم على ربا المقدس واو على اقراره به وللزوج  
طريقان وهو اللعان والمات انه يجب عليه بلعانه حد الرنا وهو الجلد والتعزير ان  
كانت بكر او الرجم ان كان محصنه كما يندفع به الحد عنه ولها دفعه باللعان لان  
تكون صبية فلا يجب عليها وهل لها ان تدفع بعد بلوغها فيه وحينئذ احدها الا ادم  
يجب عليه بلعانه حد والماتى نعم لنفي العار عنه ولا يلحقه في ارتفاع فسقه بذلك  
وحيث ان المما وردى احدها يرتفع لان اللعان كالبينة في حقه دليل سقوط الحد  
وثانيها الاطعارصة لها بها لعانه ومنعه وحيث الحد عليه ولا يجوز له القذف واللعان  
الا باحد امرين احدهما ان يتيقن ان زنت بان يشاهد ذلك بعينه وثانيها ان يظن ذلك  
طنا موكد ان لا يجلو امن ان يكون هناك ولد ام لا **الحالة الاولى** ان لا يكون هناك  
ولد في الاولى ان يظن ان كرهها ولا يقذف ولا يلعن وهذه الاولوية في حاله عدم  
البينين احدها ولا يجوز القذف واللعان اذا نرد في رباها على الراسوا ويحصل الظن  
المعتبر بان تقر بانها ويقع في نفسه صدقها وان كانت فاسقة ويحصل ايضا اخبار من  
يتقوه سواء كان من اهل الشهاده او لم يكن ولا يستفاد من الناس ان فلا يترى لها  
فان لم يخبره احد عن عيان اذا انضم اليه بمجمله بان رها معه في خلوة او راه مخ من  
عندها فان نفرد لا يستفاد او المجمله لم يكتفى على المذهب وقال الداركي يجوز مجرد  
الاستفاد من حرم به بعض المتأخرين وقال ابن ابي هريره يجوز مجرد المجمله قال الامام  
والذي راه انه لوراها معه صراحتا في محل الرية كان الاستفاد من الرية مرفقة  
وكذا لوراها معه بحسار على هاه منكره فان لم يوجد شيء من ذلك فالقذف حرام  
لكن لو فعله فله دفع الحد عن نفسه في الطاهر باللعان **الحالة الثانية** ان يكون  
هناك ولد فاما ان يتيقن انه ليس منه او لا فان يتيقن انه ليس منه وحقيقته  
وفيه وجه انه يجوز ولا يجب ويحصل البينين ثلاثة امور احدها ان لا يكون  
وطئا اصلا والمجامعه والاتزال اسماء دور الفرج او في الدبر لا يمنع جوار النفي  
في الطاهر الوجهين الثاني ان يكون زعم عند وطئا فجوز نفيه في وجه لكن الصحيح انه

لا يجوز

لا يجوز له النفي بذلك المالب ان ياتي بولد كامل لدون سنة اشهر من الوط فان تعدد  
الوطيان اعتبرت الاخيرة وان انت له اكثر من سنة اشهر من الوط ولا يلزم أربع سنين  
فان لم يكن استبرأها بعد الوط بحصة او استبرأها بها وانت لدون سنة اشهر من  
وقد الاستبرأ الحويه ولا يجوز له نفيه ولا عاى بريبة محدثا في نفسه او شبيهة  
تخيلا به فساد ابل قال الامام لا يجوز له ذلك وان شاهد رباها بها ان لم يكن هناك  
مخيلة من شبهة بالزاني وخوفه وان استبرأها وانت لسته اشهر فأكبر من حد الاستبرأ  
ففيه ثلاثة اوجه احدها يجب عليه نفيه الدالي انه ان راي بعد الاستبرأ اماره الزنا  
التي تسلطه على القذف جاز ولا فلا المالب انه يجوز له نفيه مطلقا سواء وجد زمان  
ام لا ولا يجب عليه ذلك للتردد والاختلاف في الامام وان انت بولد لا يشبهه في الخلق والخلق  
او في الخس والفح لم يحمله نفيه لمجرد ذلك وحكي القاضي والمثولي ومن الصباغ فيما اذا انقم  
عدم الشبهة به شبيهه برجل منهم به وانضم الي ذلك من سنة تجوز القذف لو لم يكن ولد  
وحيث ان احدها يجوز له نفيه للشبه والنه وثانيها لا وجوب صاحب المهر بالاولاد اذ راه  
يزني بها واما الولد يشبهه ولو كان لابوان ابيضين وانت بولدا سودا او بالعكس فجواز  
قذفه ونفي الولد باللعان وحيث ان وفيدهم الامام والرافعي ما اذا انضم اليه مخيلة الرنا فان  
نضم اليه لم يحرم النفي وفيدهما بن الصباغ ما اذا لم تشبهه برئيها وفيدهما البندجي ما اذا  
لم يبرأ رباها فمنا واطاهر هذا يتلف ما قبله به الامام والرافعي ان يحل قوله ولم يعرف  
رناها ولا يجوزها على عدم المشاهدة فلا يخالف ما قاله الرافعي وخالف الامام في تعيينه  
لها اذ لو عرف رباها وحيث جماعة منهم البندجي والروالي هنا وقد ادان بولد يشبهه الموي  
به الجواز وهو طاهر كلام الرافعي وحيث الشيخ ابو حامد والماوردي والطبري وصاحب  
العهدة والنووي المنع قال الامام والاختلاف في الاولاد لم يفرقه لا يوترق طحاكا لادمه  
والسيرة والسقفة المقارنة للباي صهد الكلام في وجوب نفي الولد واما القذف فمحل  
الجب عند وجود الولد في النكاح وغيره ان يتيقن بها زنت فيقذفها ويلاعن ولا يقذفها  
لجواز ان يكون الولد من زوج قبله او من وطئ شهيرة واطاهره يقتضي وجوبه عند تيقن  
رناها وهو طاهر على قولنا انه لا يصح اللعان اذا نسب الولد الي وطئ شبيهه وخوفه واما  
على قولنا يصح اذا نسب اليه فجوز ان يقتصر على قوله ليس الولد مني وينفيه باللعان وسياتي



الخلاف منه ان شاء الله تعالى واما قولهم والافلا فمحو على عدم الرية **فرو** اذا  
وطها لم رها ترفي ذلك الطهر وانما بولده الامكان من وطيه لم يحمله نفيه فيما  
بينه وبين الله تعالى لجواز ان يكون منه قاله الامام وغيره قال وفي كلام الشافعي  
ما يقتضي جواز نفيه ولا يمنع ان يقال به انتهى بوثق قول الشافعي وقد يكون  
الاستبراء وبولده منه فلا معنى له ما كان الفرائض قائما وبوافقه قول المنقوي  
الاستبراء الوادي الاستبراء وحلف عليه فانما بولده ولستة اشهر فماله نفيه باللحان  
فيه وحيث ان صح ما يعم لان من وطى زوجته في طهر ورماها بالربا فيه وارب بولده كان له نفيه  
باللحان والطاهر انه اخذ بطاهر لفظ الشافعي المذكور وكما خلافة وعلى الاول لو  
قدف ولا عن لم وينتفي عنه الولد ويدرك الحد طاهر لانه لا يحجب على الملا عن بيان السبب  
الجوز له وهل له القدف واللحان من غير نفي الولد قال العرافون والفاضل والامام  
الفاي حوازه وروي الرافعي هذا وجهها هذا كله اذ لم تذكر اما قد تغفل على الطهر ان الولد  
من الزاني فان كانت هي مسه به فقد مر ان له نفيه في المذهب وكذا لو كان غراها  
قال الزواني وكذا لو علم من نفسه انه عقيم او ادرك ان لم يحمل منه وقال الامور في الاحوال  
خمس اخذها ان يكون اصلها ولم يوجد ما يدل على زناها من ربه وحر وغيرهما فلا  
يحوز قدفها ولا نفي ولدها **الثانية** ان لا يكون اصلها وانما بولدها باللحان ولا يحجب القدف  
لا حتمال كونه من زوج او وطى اكره عليه **الثالثة** ان يكون اصلها واستبراءها وراي  
من يزني بها وولدت في القدف واللحان **الرابعة** ان تاتي بولدها لا يشبه بها المحالفة  
لو لونه لو كانا ولم يرها ولم يجبر عنها به ففي جواز القدف والنفي وحيث ان الخامسة ان يكون  
وطها ورها ترفي ذلك الطهر فهو الخبر من اللحان بهذا القدف والامساك فاما  
الولد فان علق عليه طنه انه ليس منه لزمه نفيه او انه منه لم يحمله وان لم يكن  
احدا لا من جاز ان يحكم الشبهه قال النووي وهذا هو القياس **الاسم الثاني**  
**من اصاب الكلام في اللحان والامساك** فيه في مصول **الاول** لمرته  
وعدها العراي اربعة نفي السبب وقطع النكاح ودفع عقوبة القدف ورفع عار الكذب  
فيه واعتراض عليه بان من امراته اجد التحريم وجوب حد الزنا عليه وسقوط  
حد قدف الزاني ما عدا الزوج ان سماه في لسانه وكذا ان لم يسمه على خلاف فيه وسقوط

حصانها

حصانها في حق الزوج ان لم يلعن هي ولشطري الصداق قبل الدخول واستباحة كاح  
اختها ونحوها واربع سواها في عدتها وبانه مكر النكير عن الاخيرة نفي بجملة واحدة  
فيقال دفع الحدود واللاحق بالكذب واجبت عن الاواحوا لسن القوي ولا يشترط في اللحان  
نفي هذه النكاح الاربع عليه وقد يترتب عليه بعضهم دور نعم منه ما يجوز اللحان  
من اجله ومنه ما لا يجوز فاما اللحان لنفي السبب يجوز سواها معه غيره من التزنا  
او انور عنهما ويتصور عزوه عن قطع النكاح بان يكون قد اتي بها قبل اللحان سواء كان  
القدف في الزوجية او بعدها وعزوه عن حد القدف بان يكون قد عقد عنه او قامت بينة على  
زناها وعن عار الكذب باقامة البينة بزناها واما اللحان لرفع عقوبة القدف فيجوز  
ايضا وان لم يكن هناك ولد ولا قطع نكاح لتقدم البينة لكن لا يتصور عزوها عن  
رفع عار الكذب هذا ان كان عقوبة القدف الحد فان كانت النكير والنكير لا شروع فيه  
نكير تكذيب وهو الذي يسرع في حق الزاني الحاد بطاهر كانه مكذب له في ربه وهو  
العزير الواجب بقدف المروجة الامة او الدمية او الصغيرة التي يوطا مثلها ونكير  
تاديب وهو ان يكون صدقه ظاهرا كما اذا قدف بزنا بنت البينة او باقرارها او يكون  
كذبه معلوما كما اذا قدف وهي صغيرة لا يوطا مثلها فيعزير للاب او السبب والفاحشة  
**فاما الصرط الاول** فيستوفي بطلها وله دروه عن نفسه باللحان على المذهب واما  
الثاني فان كان النكير فما كذب فيه مطبونا القدف للصغيرة التي لا يوطا مثلها  
فليس له ان يلعن لدفعه اذ اطلبت على المذهب وان كان فما صدقه فيه طاهر بان قدفها  
بزنا بنت بينة او باقرارها فلا يصح طرق احدها القطع بانه يلعن وهو طاهر  
ما اواه الربيع والثاني القطع بانه لا يلعن وهو طاهر ما رواه المزني وهو الاظهر  
وقال السدي هو المذهب والثالث فيه قولان وظاهر كلام الاصحاب هذا الطريق  
القولين فيما اذا قدف في نفي ثلث عليها قبل نكاحه والنكير في هذا الطريق على  
طلبه عند الجمهور وقال الفقهاء لا يوقف عليه وهو طاهر المض **صرط الاول** اذا قدف  
زوجته فلها طلع عقوبة القدف فان سقطت يعفوها او اقامت بينة بزني او باقرارها به  
ولا ولد فماله ان يلعن بدفع عار الكذب ولا يجاز الحد عليها وقطع النكاح بالفقه المولود  
فيه وحيث ان صح ما لا واجرهما البند نفي فما اذا اقيم عليه الحد فاد اللعان لهما لفقامد



ولو سكتت لم تطلب الحد ولا عفت ولا ولد فوجها من رتبان واولى جواز اللعان كما  
لو كان عليه دين وله بيعة بالانكاح ان يقبها وان كان صاحب الدين لا يطالب به  
الامام والامام عند الجمهور المنع ونحو من هذا خلافه ان طلب المرأة العقوبة هل هو  
شرطي في جواز اللعان ولو قد فرغت من رتبته المجنونة بزنا الى حاله الا فاقه فاجب  
الحد او الى حال الجنون فاجب التعزير وقلنا بالمدعي جواز اللعان لدرته وليس هناك  
ولدا وزوجه الصغرى في جواز اللعان قبل طلبها بعد الاقامة والبلوغ وحينئذ  
نعم لرفع العقوبة وعار الكذب وقطع الكساح قال العراقيون وهو ظاهر النص  
وقال البندجي انه ظاهر المذهب وصحة من الصباغ وثابتها وهو امر عند الراعي والامام  
عند الجمهور والحوار روي في الامام علي الوجهين في مسألة العفو وهذا اولى  
بالجواز قال الراعي وان رتبنا على الوجهين في صورة السكون فهذا اولى بالمنع وتخص  
من الترتيب المذكور في جميع الصور اربعة اوجه تالها لا يجوز اللعان في العفو ويجوز في ما  
سواه وراعيها لا يجوز في الكذب يجوز فيما سواه قال الحاملي وكل موضع لا عن لفظ النسب  
او غيره وهي مجنونة فقد حقق زناها ولم يرد الحد لكن لا يحد في جنونها فاذا افاقت  
ان لم تلعن **قال** اننا نكتم مسوع او صبي بن شهر او قال للترقا او للقرنا زينة فاحد  
ولا لعن لكن يعزى لا يحد بذكر الفاحشة والكذب وفيه وجه انه يلعن لرفع التعزير  
وكذا لو قال للمسوع زينةا وللبالغ زينةا وانت المهد وقد تقدم ذلك فيما اذا قال  
لصغيرة لا يوتي مثلي زينةا ما اذا قال لزوجته الكبيرة زينةا صغيرة فسيأتي انشا  
الله **فصل** في شرائط اللعان شرائط اهل البيت والزوجية **الاول** اهل البيت  
الذين يعلمون ان المشهور ان اللعان ليس موكد بلفظ الشهادة فيخرج من كل موضع  
الذين سواهم كان حرا او عبدا مسلما او كافرا عفيفا او فاسقا لاستنهاذه وقال  
بعض اصحابنا هو لم يثبت فيه شوب شهادة فان الزوج له العود الى اللعان بعد  
الامتناع كما في اقامة البيعة بخلاف الذين لا يعود اليها بعد امتناعه منها ومن  
حيث بدلت عنه الحد وثبتت على حد الزنا وقبل اللعان في مقابلة لعانه ويشترط فيه لفظ  
الشهادة على المذهب لو اولا يكون المذهب في جاز المدعي ولا يتعدى الا في اللعان والقسم  
وقبل ان يسميه ولم يرد تعين ذلك فيعتبر في الملا عن اهل البيت وادى بالتكليف  
فلا يصح

فلا يصح لعان الصبي والمجنون ولا يوجب تقديمها لعان بعد البلوغ والافاقه لكن يعزى  
الصبي المميز على القذف فان لم يتفق تعزيره حتى يبلغ ولا القفال يسقط عنه التعزير  
ويصح لعان الدمى في الرقود والمحدود في القذف واللعان عن الزوجة الدميعة والمحدود  
في القذف واذا اراد الدميان التلاعن فقد تقدم في لعان المشرى ان في وجوب الحكم  
بين الدميين طرقا سميها ان فيه قولين احكامهما انه يجب مطلعا والثاني انهما في حقوق  
الادميين فاما حقوق الله تعالى فيجب الحكم فيها فظها والثاني ان عكسه فعلى الصحيح  
اذا استعدي الدمى على خصمه وجب اعداؤه وعلى الخصم الحضور ويلزمه الحكم وعلى  
الآخر لا يجوز الاعداؤه ولو حضر لم يحكم عليه الا بعد الرضى بالحكم بعده وقال العراقيون  
ولا يلزم برضاه به قبله وقال الامام يلزم والاوطا هو النص وهو كالحال  
في الحكم ولو كان الزوجان دميين فقد فالزوج الزوجة وحضر الى الحاكم ليحكم  
بينهما فادعى المرأة به واثبتته وطلبت من الحاكم استيفاء حقها منه وهو  
التعزير فان رضى بحكمها حكم عليه بالتعزير واقامه عليه ان لم يسقط بلعانه  
وان لم يرض به ففي وجوب الحكم عليه به الخلاف المتيقن في الحكم بين الدميين اذا رضى به  
احدهما دون الآخر وكبرى طريقة قاطعة بعدم الوجوب من حيث انه حق ادمي وان لا عن  
الزوج فالمنصوص انما لا يعبر على اللعان ولا حدان امتنع منه حتى يرضى بحكمها فاذا  
رضيت حكمنا في حقها بما حكم به في حق المسلم واعتبر من الرضى فقال الاولي به ان يحدها لانها  
رضيت ولم يرضها حكمنا واجاب بعضهم عنه بان الحكم على الشخص قد يقف على رضاه كما  
لو اقر حده تعالى فان له الرجوع متى شاء ولا يصح طريقان احكامهما عند الامام  
ونسبه الى المحققين وعند العراقي وحرمه البخوي في عقد الدمة القطع بانه لا  
حد عليها ولا لعان اخذ بالنص المذكور ولا عرج على الخلاف في وجوب الحكم على الدميين  
عليه اطرا هذا الحكم فيما اذا كان الزوج مسلما والمرأة دميعة فان كان الحكم بين  
المسلم والدمي فظها فانه بلعانه انقطع خصوص منه وخرج عن ان يكون حكما  
بين دمي ومسلم ولا ان الزوج لو طلق بيمينه بعد القذف وقلنا له ذلك فنكحت وحلف على  
زناها لا يثبت عليها حد الزنا بيمينه على المذهب ولو كان حقا له لثبت بيمينه وفع القفال  
على هذا المعنى ان التلاعن لو كان بين المسلمين وجب الحد على المرأة بلعانه ولا يتوقف



طلبه فان طلبه فهو تاجيد او حقا لله تعالى بل يقوم به الحاكم ويعول ان لا يعتد  
 والا حد ذلك والطريق الثاني المشهور ان توجه المدعي اليه او اللعان يخرج على القولين  
 وجوب الحكم بين الدمين انما انما البينة فيها هو حق الله تعالى ومطلقا على اختلاف  
 الطرق فلنا جددناها انم يلاعن سواء هتيت ام لا وان لنا الاجم على ان لا ان  
 حكما والنص جواب على هذا ولا يثبت الرضا الاول واجري هو لا الخلاف فيما اذا كان زوج  
 الدمية مسلما ايضا قال الرافعي والطريق الاول ينساق الى ان القولين في انه هل يجب  
 الحكم بين الدمين في حقوق العباد واما في حقوق الله تعالى فيجب قطعا وهذا العهد  
 به وقد تقدم في محله لا طريق ليس هذا من انما هي يخرج من هذا طريق ثالث يوجب الحد  
 قطعا على طريقه من يوجب الحكم في حقوق الله تعالى قطعا وهو قضية ايراد المجامع والبندي  
 وسليم فانهم قالوا ان لا يعتد سقط عنه الحد والا فبترك السنة ويؤيده ان الامام حكى عن العراقيين  
 القطع بان الامام اقامه حد الزنا والسرفه عليهم وقال هو حسن ولم ار في طريق المرافعة  
 ما يخالفه والذي اراه انه ان في نفسه او سرق ما مسلم فالحكم جار عليهم فاما اذا زنى كفر  
 بكافرة او سرق ما كفر فالدعي اراه يخرج على القولين وجوب الحكم بينهما ومهر الغرابي  
 بوجود حد الزنى اذا زنى بدمية والبعوى حرم بوجود حد الزنا والسرفه عليه من غير  
 تفرقة بين ان يتعلق ذلك مسلم او كافر **الشرط الثاني الزوجية** فلا يشترع اللعان  
 لغير الزوج فان كان النكاح صحيحا مستهدفا فظاهر وان لم يكن كذلك فاضطراره  
 اما ان يكون بالطلاق الرجعي او بالبرء او بفساده او بالطلاق البائن اما الطلاق الرجعي  
 فلا يوترفيه فلو طلق زوجته طلقة رجعية بعد ان قد فم او قد فم في العدة بزنى فم او  
 في الرجعية فله ان يلاعن في الحال وتترتب على لعانه احكامه من غير توقف على الرجعية  
 واما الرد فلو ارتد الزوج بعد الدخول وقد فم او كان قد قد فم قبل الرد فان  
 عاد الى الاسلام لم كانه صحيح وان لا عنها في الرد فان عاد الى الاسلام في العدة صح  
 ايضا ولا منع كفره صحتة كالدعي وان اصرحت حتى انقضت العدة بان وقوعه في حال  
 البينونة فان كان هناك ولد فله باللعان فهو نافذ وان لم يكن هناك ولد فقد  
 بان فساده وفي اندفاع حد الفذف عنه وجهان يان اصحابنا لا ينهاها الشيخ ابو  
 محمد علي الخلاف ان المعتد في تبدل الدين سبيلها اذا ثبت ان نكاح النكاح بالاصر  
 على الرد

علي الرد سبيل الرجعيان قال الرافعي وقضيه هذا البنا ان نقا اهل تبين فساد  
 اللعان وتترتل احكامه فيه خلاف ولا تقصر النظر على ان الحد هل يتدفع به انتهى  
 والخلاف المذكور انما كالرجعية المأهولة وجوب النقض لها في العدة لقدرة على  
 اعاده حكمها بالاسلام كالارجاع واما لو طلقها فيها فانما تبين ان الطلاق لم يقع  
 قطعا قال الامام اطلقوا القول بان له اللعان في حال الرد وكان يجوز ان يوجر  
 الى ان يعود الى الاسلام في العدة واما اذا وطئ امرأه في نكاح فاسدا وبشبهة بان  
 طهرها رجعة او امته ثم قد فم واراد اللعان فان كان هناك ولد منفصل فله  
 اللعان كنفية وسباني في كتاب العدد وجه انه كوطي البين فيلحق الولد فيه بدعي  
 الاستبراء على ان انما لا يثبت الا بالوطي كمال البين وسباني في الولد في ملك  
 البين وجه انه يثبت في اللعان ايضا وان كان هناك حمل فم حكمه حكم الولد منه الخلاف  
 في مثله في النكاح الصحيح وان لم يكن هناك ولد ولا حمل لم يلاعن كالاجنبي ولو قد فم  
 في نكاح يعتقد صحته ولا عن ثم بان من بعد فساد النكاح ولا ولد فم يلفظي بدعي  
 الحد فيه وحرمانهما وهو جواب عن الحد لا فعلي هذا لا يثبت شي من احكام  
 اللعان من تابد الحرمة وغيره وحكى القاضي فيما اذا بان فساد النكاح بعد القدوق  
 اللعان وجهين في انه هل له ان يلاعن الحد ومما اجري اللعان في النكاح الفاسد لنفي الولد  
 انتفى وسقط حد الفذف على المدهت تعا قال الرافعي وفي امالي الحسيني نظير المساله  
 وجه انه لا سقط لعدم الحاجة اليه بانتفاء لطبخ فراشه وكان لمكنه الاقتضا  
 على نفي من غير فذف وفي يخلق تابد الحرمة بلعانه وجهان احدهما وهو جواب عن الحد  
 لا وعلى هذا فم يوقف استباحته على محلل كالطلاق الثاني وحرمانهما الا الوجه  
 الثاني الصحيح انها تتعلق به ويجز بان ما اذا كان اللعان في وطئ بشبهة وفيما اذا وقع  
 اللعان في النكاح الصحيح لنفي الولد خامة ويتصور ذلك بان ينسب اليها وطئت  
 بشبهة ونحوه قلنا يلاعن لنفية وفيما اذا لاعن لنفية ولم يتعرض لشي كما ذكره من  
 الصباغ وهل لها ان تلاعن في مقابلة لعانه فيه وحرمان ينسب ان على ان لعانه هل  
 يقتضي وجوب الحد عليها وفيه وجهان اصحابنا لا فان قلنا يقتضيه فلها ان تلاعن وان  
 قلنا لا يقتضيه لم تلاعن والامام والعراقي والرافعي ينو الخلاف وجوب الحد عليها



علي انها لها ان تلاحق واما اذا كان اضطراره بالطلاق الباتين فندم في النكاح  
 الصحيح ثم ابانها فله ان يلاحق لنفي النسب ان كان ولدا فان كان محببا فله ان يلاحق في الحال  
 او يوحدا في الوضع فيه الخلاف الا في ولد فعن العقبه المرتبه على قدره ان لم يكن ولد  
 فاد الا عن انتفي عنه النسب ان كان وسقط الحد وجب عليه الحد الزنا واسقاطه باللعان  
 وفي تابد الحرمة بلعانه الوجهان المتقدمان في تابد هاتين النكاح الفاسد وان لم يكن نسب  
 ولا عقبه فان عفت عنها لم يلاحق بخلاف ما اذا عفا الزوجه حيث لا نسب فانه لا عن علي الصحيح  
 ولو لم تعف ولكن اخرت الطلب في جواز اللعان الوجهان ولو قد فم بعد ان تابد منه بالطلاق  
 البيهوتة الصريح جاع او بانقضاء عدتها من الطلاق الرجعي والبيهوتة الكبرى بالطلاق  
 التلاخي وبعد ان تابد منه بفسخ او موت برني مطلق ومضا في حاله النكاح فان كان  
 هناك ولد يلحقه بحكم النكاح الثاني فله ان يلاحق لنفيه فاد الا عن انتفي وسقط الحد  
 وجب عليه الحد ان اصاب الزنا في حاله النكاح ولها اسقاطه باللعان وان لم يصفه  
 اليها لم يجب وفي تابد الحرمة ولعانها في معارضة لعانه الخلاف المتقدم ومنهم من  
 رتب لعانها على الحدان وجبناه لا عن والافو جهان كما مر والخلاف المعارضة  
 جار في كل لعان مجرد في الولد كما لو اقام بيته على الزنا او صدقته وان كان هناك  
 حمل ففيه الخلاف الا في وان لم يكن ولد ولا حمل لم يلاحق على المذهب وقبل يلاحق اذا  
 اصاب الزنا في حاله النكاح ولو قد فم زوجته بزنا اصابته الي ما قبل النكاح فان لم  
 يكن هناك ولد ينفيه لم يلاحق وحدانم بائنة وان كان هناك ولد ينفيه وامكن  
 ان يكون من الزنا المسمى به فوجها ان احدثها وصحة جماعة منهم الراعي انه لا يلاحق فعلا  
 له ان يشي قد فم مطلقا او مقيدا لهما الزوجية ويلاحق لنفي النسب الا عن بقدر مطلق  
 قال صاحب الكافي بسقط عنه الحد ايضا فان لم يلاحق حدونا بينهما وصحة جماعة منهم  
 الماوردي والطبري والامام والرويان انه ان يلاحق فان لا عن سقط الحد وفي وجوب  
 حد الزنا عليها وتمكينها من دريه باللعان الوجهان السابقان وقال القاضي والنعماني  
 ان وجبنا عليها الحد بلعانه لا عن ليريه وان لم توجه في لعانها وجرها زناهما الا وهذا  
 الوجه ينبغي ان يطرد في النكاح الفاسد وفي تابد الحرمة بلعانه وتوقف حكمها له  
 على نكاح غيره اذ اني بها ما دون الثلاثان قلنا لا يباد الخلاف المتقدم في النكاح  
 الفاسد

الفاسد وجزم المتولي بان له ان يلاحق ورد الخلاف في وجوب الحد وعدمه **فروع**  
**الاول** ادا قد فم زوجته ولا عن عنها لم قد فمنا ثانيا فان كان هناك ولد لم ينفيه بلعانه  
 الا وحده ان لا عن لنفيه وان لم يكن ولد ينفيه كان له ان يلاحق لحد الحد وما الذي يلزمه  
 بالقدف ينظر فان قد فمنا الزنا الذي لا عن عنه او اطلق لم يلزمه الا التعزير لا بد ان لا  
 اقامه بيته وذكر الرويان عن الماوردي ومن الصباغ الهما لا يلزم الحد قطعا  
 قال وهو الا قيس عندي وان قد فمنا بزنا اخر فان قيد بها بعد لعانه وان كانت قد  
 لا عن فطريقا لشهرهما فيه قولان وقيل وجها واحدما يلزمه الحد ونسبه  
 الفقهاء الى القدم وتبعه الصبيداني والشيخ ابو علي ورجحه هو والمتولي ومن ابي  
 عمرو وقال الراعي وكانه لا في قال وهو ما اوردته بن الصباغ وفي هذا نظر فان بن  
 الصباغ جزمه في موضع وحكي الخلاف فيه في موضعين والثاني انه ليس عليه التعزير  
 ورجحه القاضيان والطبري والرويان والنعماني والخوازمي والثاني القطع بوجوب  
 الحد وصحة القاضي وان لم يكن لا عن وحدت حد الزنا وطريقا لشهرهما فيه وجها  
 احدهما يلزم الحد فاصحهما لا يلزمه الا التعزير والطبري الثاني واقتصر عليه جماعة  
 القطع بالقول الثاني وان نسب الزنا الاخر الذي قد فمنا به الي ما قبل لعانه سواء  
 كان في نكاحه او قبله فوجهان ايضا اطهرهما يلزمه الحد والثاني لا ورجحه البغوي  
 وهما مبنان على الخلاف المتقدمان وجبنا الحد هناك فمنا اولي وان لم توجه كمر  
 فمنا وجهان والمذهب وجوبه بخلافه فيما ادا قام بيته بالزنا او اقرارها به  
 وسواء قلنا بحد الحد والتعزير في هذه الصورة فليبر له اسقاطه باللعان لا ارتفاع  
 النكاح بالاول وهذا كله ادا قد فمنا ولا عن ثم قد فمنا اما ادا قد فمنا ولم يلاحق وحد  
 لم قد فمنا فان كان تلك الزنية لم يجب الحد لظهور كرده بالحد المتقدم وان قد فمنا  
 برتبة اخرى فله الحد او يعز فيه وجهان سباني نظيرهما في حوالا اجنبي وصح البغوي  
 الثاني وابو الفرج الرازي الاول وهله ان يلاحق لاستقاط الحد والتعزير فيه  
 وجهان اصحهما لا ولو قد فمنا ابتلك الزنية او غيرها قال ابو الفرج محد ولو قد فمنا  
 اجنبي فان كان بعد لعانها سواء قد فمنا بخبر ذلك الزنا او به على المذهب وسواء  
 اصابته الي ما بعد الزنا او قبله وفيه وجه انه ادا قد فمنا بذلك الزنا لا يجب



فرق في الروح والاختصاص في ذلك بين ان يكون هناك ولد نفاه باللعان ولا اذا  
 نفاه بين ان يكون ابنا او مينا وان كانت لم تلعن وحده الحد الثاني والعراقيون  
 والقاضي في حويل الحد وحيث ان من غير فرق بين ان يكون نكاح الزنا وبغيره وحكي  
 بن كح عن بعض النسخ في حكاية بعضهم فيما اذا قدمها بغيره خاصة وقال القاضي  
 واخرون ان قدمها بغيره وان قدمها به فوجها ان يحكمها انه محرم وحكي الامام الهيثمي  
 في ما اذا قدمها بغيره ورتب عليها ما لو قدمها به وجعله اولى بعدم الوجوه في  
 في الصور ثلثة اوجه **الثاني** اذا قدمها جنبية ثم زوجها ثم قدمها في حال الزوجية  
 قبل ان يجد الاول وتقدم عليه انه لو قدم في زوجته او جنبية مرتين فصاعدا فان  
 اراد زنا واحدا لم يلزمه الاحد واحد ان كان حد الاول عزرا للثاني والاختلاف  
 الحد وان كان القدر بغير الاول بار قال زنبق لانه لم قال زنبق باخرى فان كان  
 قبل ان يجد الاول فقولان المجرد واحد قولي القدم وراي بن كح القطع به انه لا  
 يجب الاحد واحد والثاني من قولي القدم ان الحد يتعدد وعلى الاول لو كان الثاني  
 بعد ان يجد الاول فيلحق به الحد او التبر فيه وحيث ان قيل قولان وجزم المأثور  
 بالاول وصححه الامام وجرم البندعي بالثاني وهو المذهب عند بن كح وصححه النووي  
 ولو قدم في زوجته مرتين بزنا في اتحاد الحد وتعدده هذا الخلاف فان قلنا  
 بتعدد لعان واحد وان قلنا بتعدد ولم يقع بين القدرين حد فوجها واحد  
 بتعدد اللعان بتعدد الحد وعلى هذا فياين يلحقان وان وقع الثاني بعد البيوتة  
 واصحها وجزم به جماعة من العراقيين انه يكفيه لعان واحد لكنه يقول في اللعان  
 لشهد بالله اني لصادق فيما رويت به من الزنا بين وان سمي الزنا بين ذكرها في  
 اللعان ولو كان له حد الاول قبل القدر الثاني وقبل الاجبة الا التبر كان  
 له ان يسقطها باللعان **عندنا** الى الفرع فاذا قدمها جنبية لم تزوجها لم تقدم  
 في الزوجية قبل ان يجد الاول نظرا فان قدمها بالربا الاول لم يجب الاحد واحد  
 وليس له اسقاطه باللعان وان قدمها بغيره في اتحاد الحد وتعدد طريقان  
 احدهما انه على الخلاف فما اذا قدم في زوجته او جنبية بزنا بين وزوجه جماعة  
 وتانيهما القطع بالحد وجرم به الشيخ ابو حامد ومعه اصحابه وصححه

القاضي

القاضي ابو الطيب فان قلنا بالتعدد فان طالت او لا الحد الاول فان اقام بيته  
 بزناها سقط عنه الحدان جميعا وان لم يقعها احدثا طالت بالحد الثاني فان  
 اقام بيته بزناها او لا عن سقط عنه والاحد ثلثا وان طالت او لا الحد الثاني فان  
 اقام بيته سقط الحدان والا فان لا عن سقط عنه حد الثاني دون الاول وان لم  
 يلعن حد الثاني ثم حد الاول وان طالت جميعا حد الاول ثم للثاني ان لم يلعن  
 ولو كان حد القدر الاول ولم تقدم في النكاح ولم يلعن حد ثانيا للثاني وقال الحداد  
 لا حد للثاني قال الشيخ ابو علي فلم يرصد احد من اصحابنا وان قلنا بالاتحاد فان لم  
 يلعن للثاني حد له ما حدا واحدا وان لا عن له حد الاول وان حد الاول قل ان يلعن  
 لم يلعن للثاني الا ان يكون هناك ولد نفاه عن نفسه وان لم يكن والنكاح باق فهو  
 على الخلاف المتقدم في حويل اللعان لقطع النكاح والحاق العار بها **وعكس** الفرع  
 لو قدمها في حال زوجية ثم اياها بغير لعان ثم قدمها بزنا اخر فان كان حد الاول قبل  
 اياها ففي حده للثاني القولان المتقدمان ما اذا قدمها جنبية ثم قدمها زنا قال  
 الرافعي واسرار الحداد الى انه لا حد عليه وغلط فيه وان لم يكن طالع الموضع ذلك  
 القدر حتى اياها فان لا عن الاول فما حد للثاني فيه طريقان احدهما فيه القولان  
 والثاني لقطع بانه محرم وهما الطريقان المتقدمان ما اذا طلق زوجته  
 ولا عن لم تقدم بزنا اخر وان لم يلعن فيلحق عليه حد واحد وان فيه طريقان  
 احدهما فيه قولان والثاني لان الحداد لقطع بوجود حد لا لاختلاف حكمها  
**الثالث** لو قدم في زوجته وهي بكر فلم تطالبه لموجب القدر حتى فارقت تحت  
 غيره ودخل بها وصارت محصنة فقدم الثاني ايضا ثم طالعها بالحد فلا عن  
 كل منهما وان هي فقد ثبت بلعان الاول زناها وهي بكر وبلعان الثاني زناها وهي محصنة  
 وفيما علمنا وحيث ان احدهما لا يلزمها الا الرجم وبيان الحد ودخلت وتانيهما وبه  
 اجاب بن الحداد انها تحرم **الشيخ ابو علي** وهو ظاهر المذهب في كل واحد  
 لو زنى العبد ثم عتق لم ينفى الا الحصان فقد فتن عليه خمسون زناه في الرق ومائة  
 زناه في الحرية لا لاختلاف الحد والاصح انه ليس عليه الامابة ويدخل الا في الاكثر  
 وعلى هذا لو زنى وهو حر فجلد خمسين ونزل بعد من يامره اخر اجلد مائة



وتدخل الخمس الباقية فيها قال ولو قدر محصنا وغير محصن بكلمة واحدة قلنا  
يخرج الحد دخل التغرية ههنا لان الحد والتغرية قد خلتان جسد اولو  
كانت المرأة في صورة الفرع بكر في القدر فالصح ان الحد من يتدخلان فلا حد الا حد  
واحد كما لو تبت عليها ان احدها بالبيدة والاخر بالانذار وكلها بالبيدة قال  
بن الحد ادبيلر فيها حدان ومحلان كالحسين المختلفين **الرابع** في نفى الولد الاخر  
ملك المهر في الموطوعة والمسئولة طريقان اظهرهما فيه فقولان اشهرهما واعماهما  
انه لا يلاعن نفية اذ لا ضرورة اليه وبكفي فيه دعوى الاستبراء والثاني القطع  
بعدمه ولو اشترى زوجته الرقيقة انفسح النكاح فان نت تولد نظر فان نت  
لزم من محكم ان يكون من النكاح دون ملك المهر بان نت به لا قل من سنة اشهر من  
يوم الشراء الحق به حكم النكاح وله نفية باللعان واللعان الواقع بعد الانفساح  
كالواقع بعد البيونة اذ اذ في زوجته ثم ابايها وكذا لو انت به لسنة اسمهر  
فصاعدا من يوم الشراء ولم يطاها بعد الشراء ولم وطبها وانت به لما دور  
سنة اشهر من يوم الموطوع ولا ربع سنتين فما دور من يوم الشراء وان نت لزم من  
محتمل ان يكون من ملك المهر دون النكاح بان وطبها بعد الشراء وانت به لسنة  
فصاعدا من يوم الموطوع ولا اكثر من ربع سنتين من يوم الشراء فالولد ملحق بملك  
المهر وهاله نفية باللعان فيه طريقان ثم ان لم يكن استبراءها فليس له نفية بدعوى  
الاستبراء وكذا ان كان استبراءها بعده وانت به لا قل من سنة اشهر من يوم الاستبراء  
لانه بان حصول الولد يوم مبد وان نت به لا اكثر من سنة اشهر من الاستبراء فله نفية  
بدعوى الاستبراء وان نت تولد محتمل ان يكون من النكاح ومن ملك المهر بان وطبها  
بعد الشراء واستبراءها وانت به لسنة اشهر فما اكثر من يوم الموطوع ولما  
دور ربع سنتين من وقت الشراء لم يلحق بالنكاح فلا يلاعن ولو كان استبراءها  
وان نت لما دور سنة اشهر من يوم الاستبراء فله الحق في الولد ملك النكاح او  
الحقة ملك المهر ولا يلحقه بواحدة منهما باقية ثلاثة اوجه اعلم تالها وهو  
جواب بن الحد اذ لقطع الاستبراء الحوقه بالملك والاستبراء بالملك الحوقه  
بالنكاح وعلى الثاني وجود الاستبراء بعد الولد كوجوده بعد المدة لدور

اربع

اربع سنتين فينتفي عنه بعد الاستبراء في تنفاه عنه باللعان طريقان وان نت به  
لزم لا يجزئ ان يكون من واحد منهما بان نت به لا اكثر من ربع سنتين من حين الشراء  
ولما دور سنة اشهر من الموطوع فهو منتف عنه بغير لعان ولا دعوى استبراء وفي  
وقع اللعان بعد الشراء في اقتضائه الحرم الموبد فحمان كالواقع بعد البيونة  
فان قلنا لا يقتضيه فيما حي المهر المهر وان قلنا يقتضيه في حلها له خلاف  
مبنى على انه لو لاعن زوجته الامه ثم استبراءها هل حل له وطبها لملك المهر طريقان  
احدهما فيه وحمان كالوجهين في الموطوع زوجته الامه ثم استبراءها وتايبها القطع  
بالمنع **فصل في اعتبار العقد في اللعان** وفيه مسائل **الاول** اللعان  
مستبوق بقدر المرأة ونفي الولد ان كان مشهورا ماها بوط حرام من جانبها  
وحاد الرجل فقد قد فيها فلان بلاعن كما لو قال زني بك فلان وان نتب الى زنا  
هي مكرهه عليه او نائمة فيه او جاهلة بالحال والواطي زان لم يجد لكن بعذر  
على الصحيح ونسبه الموقوف الى الضرر هاله ان بلاعن فيه طرق احدها فيه  
وجمان وكذا فولا سوا كان هناك ولدا لا احدهما ثم ورجه جماعة مما  
الغزالي والثاني القطع بانه بلاعن والثاني القطع بانه لا بلاعن في الرافعي  
ولشبهه ان يكون لا طهر القطع بانه بلاعن اذا كان ولد لنفيه وان نت الخلاف  
ان لم يكن ولد مبني على ان هاجبه التغريم لا ان وجبناه وهو الاصح فله ان بلاعن  
ايضا لا سقاطه ولا فلا وان ادعى البعوى بواقفة **قال** وكذا كلام الخوازي  
وهو تفريع على الصحيح انه بلاعن لدفع التغريم ولو عير الزاني بها فقال زني بك  
فلان وانت مكرهه او فمرك فلان فزني بك فعليه الحد فلان قال القاضى وله  
اسقاطه باللعان وتبعه البعوى بخلاف ما اذا قد في زوجته واجتبه كلمة  
واحدة فانه ليس له اسقاط حد الاجنبية باللعان وفيه قول يعبدانه لا  
سقط بلعانها **الثانية** لو قال لزوجته وطبني فلان بشبهة من الجانبين  
فع وجوب التغريم عليها عليه الوجهان المتقدمان في قوله زني بك مكرهه  
ورتبها الغزالي عليها قال ولو كان لا كراه من الجانبين ان تصور في حق  
الرجل فهو كاشبهه من الجانبين وهاله ان بلاعن بنظر ان لم يكن هناك ولد فوجمان



يلتصيان على وجوب النكاح وان اوجناه وهو الاصح فانه ذلك لدفعه والاملا وان  
كان ولد فطرق احدها فيه وحيث ان طهرها ان له ذلك فالصباح ويجوز ان  
يسمي هذا فافا لانه وطهره والباقي وهو المدهة ان لم يعين الواطي بالشبهة او  
عينه لم يصدق فلو ولد لاحقه وله نفيه باللعان وان صدقه وادعى الولد  
عرض على القايق فان الحق باللعان لحق به واستغنى عن اللعان والافيا لحق بالزوج  
وله نفيه باللعان لان طهرها في نفيه عنه بالحق والقايق له بالواطى  
وان لم يوجد قايق ترك الى ان يبلغ فينسب احدها فان نسب الواطي  
انقطع نسبه عن الزوج من غير لعان وان نسب الزوج فله اللعان  
وللرافعي فيه توقف تحت وطريق الامام والطهارة لا يكفي في عمر الولد  
على القايق يتصدق الذي نسبه الله الواطي بالشبهة عليه بل لا بد من التنبه  
على ذلك لحق به الولد على هذا لا بد من التنبه والطاهر ان هذا الطريق مفرغ  
على الصحيح مما اذا اشترك اثنان في وطأة امرأة بشبهة او وطأها واطي العدة  
بالشبهة فادعاه احدها ونفاه الاخر انه يعرض على القايق وفيه قولان  
بالحقبة والطريق الثاني ان لا يقطع بانه بلاعن ولو قال زنت بفلان وهو غاي  
زانك لانه طن انكر فوجبه فهو قاذف لها وله ان يلاعن لدر الحد والولد المشو  
الى ذلك الوط منسوب الى وطئ شبهة فان صدقه فلا ن عرض على القايق كما امر  
واعلم ان ابن الصباغ صرح في هاتين المسائلين بان وطئ الشبهة والوط المكره عليه  
حرام لكن الا انه فيه ولا حد حاه عن الحق والى على الطريق وقال ايضا صاحب  
المهذب في بعض المواضع وكلام اخر يقتضي وصفه بالحل وينطبق على هذا  
الخلاف المتقدم عن العراقيين في انها اذا وطئ بشبهة هل تسقط حصانتها  
ويوافق الاول قول القاضى حبيب لو حلف لا ياكل حراما فاضطر واكل الجنة  
حت وكلام الامام يقتضي ان ذلك لا يوصف بحل ولا حرمة كالاشياء قبل  
ورود الشرع والظاهر فيحصل فيه ثلاثة اوجه **الثالثة** لو اقتضى  
على قوله ليس الولد منه ولم يصفه الى جهة فله ان يلاعن فيه وحيث  
قال الرافعي الذي اجاب به المعظم انه لا يلتفت له ويلحقه الولد الا ان

يسئل

النفي الى سبب معين فيلاعن وهو ظاهر نصه فان قلنا بلاعن فالرواية  
يقول لعانه استهدى به الى من الصادق في زناها ولا يقول فيما رتبته لانه  
لم يرمها **الرابعة** لا يشترط في حواذ اللعان ان يقول الزوج في القذف رايه تربي  
وكذا لا يشترط ان يدعى انه استهراها بعد الوطى بحضه ولو اقر بوطئها في الطهر  
الذي قد فيها بالزنا فيه جاز ان يلاعن ونفي النسبة الغالي ولعل هذا في الطاهر اما  
في الباطن فلا حاله النفي مع الاحتمال ويجوز ان ينعذ الزوج فيه على امر مختص فحقه  
كعزله وفيه حال **فصل** يتضمن فروع **الاول** اذا قذف زوجته برجل معين  
فهل عليه حد واحد او اوجدان فيه قولان اثنان الثاني وعلى كل القولين ان ذكر  
المري به في كل ما في اللعان لاربع بار في اقراره من الزنا فلا تسقط حقه وكذا  
لو رماها جماعة معينين وسام في اللعان تسقط حقهم وان لم يذكر في اللعان  
فقد سقطت حقه قولان اصحهما عند المحامي والرواية وهو الاقرب عند الغالي  
انه لا يسقط فعلى هذا ان راد اسقاطه فطريقه ان يعيد اللعان ويذكره  
مع المرأة وساقها بعضهم على ان حق الرجل ثبت اصلا او تابعا لغيره فان قلنا  
ثبت تابعا سقط وان جعلناه اصلا لم يسقط قال القاضى ولو قال زنتكم قال  
من بعد ما راني فاطاهر انه يحرق ولا يسقط عنه باللعان ولو لم يقر الزوج بنية  
وامتنع من اللعان فحده بطأه لم يطل المرمي به الحد فان قلنا الواجب حد واحد فقد  
استوفى وان قلنا اوجدان استوفى حدا خرولة اسقاطه باللعان ولو طأ المرمي به  
حقه ولم تطل هي ففي ملاعنته له وحيث قال الرافعي وقد بينا ان على ان حقه  
ثلاث اصلا او تابعا ولو عفي المرمي به عن حقه فلها المطالبة وكذا ان عفت هي له  
المطالبة سواء قلنا الواجب حد واحد ان كما الوعفي بعض ورثة المقد وقلنا لبا  
استيفاه على الصحيح وله ان يلاعن اسقاطه وعن بن الهيثم ان قلنا حقه  
تابع فلا حد ولا لعان ولمنله اجاب بن الصباغ فيما لوم يذكر المرمي به في اللعان  
وقلنا لا يسقط حقه فطأ المرمي به لوطى القذف وامتنع الزوج من اعانة اللعان  
فلا حد سوا او جناحدا او حد من ولا يجب حد الزنا بل لعان الزوج المرمي به قطعها  
واد الا عن اسقاط حقه قال البغوي قل ان الحرمه تباد وخلافه محتمل **الثاني** في قذف

قين

في



امرانه عند الحاكم معين وقد اجنبتا والمقدور غايب فها يبعث الحاكم  
اليه ويخبره بالحال فيه وجرمانا وقولان احدهما وهو ظاهر نصه في المختصر  
لا وصحهما وهو نصه هنا انه يخبره لكن الاخبار واجبا ومستحب فيه ثلاثة  
اوجه اصحها انه واجب وثالثها ان قد فالغايبان يعلق بقدر حاضر مطالب  
كما لو قد وامرانه برجل معين وهي مطالبه بالحد او رجلا او امرأة اجنبية في  
واحد واحد احدها حاضر يطالب بالحد لم يجد وان لم يتحقق بقدر حاضر مطالب وجب  
اعلام الغايب وقال السرخسي نص هنا على انه يجب على الحاكم الاعلام بالقدر ونص في  
اذا اقر عنده مقر لا خبر يدعي انه لا يجب عليه اخبار المقر له ولا صاحبه بطرقهما  
احدهما تنزيل النصين على حالين فان كان الذي يتحقق به الحق حاضر اما بالمال  
فلا حاجة الى اخباره فيها وان كان غايبا او غافا عما جرى وجب اخباره والثاني  
تقرير النصين والثالث انهما على قولين ولو اغتابه عند الحاكم في غيبته فهل  
عليه اعلام المستخار فيه الوجهان فان قيل الاعلام قيمة وهي حرام فيا قد  
يجوز ويجوز دفع المفسدة كما ادعى فان زعم على قتل عمر او اخذ ماله وفقد  
فانه يعلم به وكما شهد به بالقتل والزني والسرقة والغصب والكفر وقد روي  
اذا علم ان الولد ليس منه **الثالث** اذا قد واثنين فصاعدا فاما ان يكون المقدور  
اجانب او زوجات واجانب وزوجات **القسم الاول** ان يكونوا اجانب وزوجات  
فاما ان يقدفهم بكلمات او كلمة فان قدف كل واحد بكلمة فعليه لكل واحد حد  
ولو قد فاربع نسوة باربع كلمة فعليه اربعة حدود فان كثر زوجات فلا عذر لكل  
واحدة باللعان ويجعل اللعان ينم عن علي ترتيب قد من في الرافعي كذا اطلقوه ويشبه  
ان يكون المراد ما اذا اطلق جميعا او جبا كسائر طلبة المرأة اللعان ولو اعترض عن لعانهم  
واحد لم يعذب به عن لكونها من اوجبه كسائر طلبة المرأة اللعان ولو اعترض عن لعانهم  
بالاشارة عن الاسم لم يعذب به عن واحد منهم وان قدفهم كل كلمة واحدة كما لو قال انتم  
او انتم زناه في تعدد الحد فوكان الجدير نعم في كل واحد حد والقديم انه يجب حد واحد  
فلو كان بعضهم غير محض دخل التعريف في الحد من طريق الاولى ولو حضر واحد منهم وطالب  
الحد لحد ولم يقول الباقي شي ولو عفي احد منهم استوفاه من غيره ولو كان واحدا ولو قالين

الزائنين

الزائنين فهو قد ولا تنوي الخطاب بكلمة واحدة ففيه القولان وكذا لو قد وزوجته  
واجنبية شخص معنى بكلمة واحدة وقطع بعضهما بالحد كالحكماء والفعال  
والحكماء **القسم الثاني** ان يكونوا اجانب وزوجات كما لو قد وزوجته واجنبية فان قدف  
بكلمة واحدة باربع زينة او اثنا اثنين فان لم يراع للزوجة في تعدد الحد طريقا صحتها  
انه على القولين السابقين والثاني القطع بالتعدد لاختلافهما في الحكم وهما كالطريقين فيما  
اذا قد واجنبية لم تروجهما فلان عدم قد فيما يري آخر وطالبته بالحد او الحد ثم طالبته بالثاني  
فالمقربينة ولم يراع لحد لهما قطعا لاختلاف حكمهما او على القولين فيما اذا قد فيما واجنبية  
لم تروجهما ثانيا يري آخر لحد او يري فان قلنا بالاختلاف فقط البتة الاجنبية بالحد لحد لهما  
وسقط الحد واللحاق في حق الزوجة الا ان يكون هناك ولد واراد نفيه وان لا عذر الزوجة  
حد للاجنبية فان عفا احدهما حد للآخرى اد اطلب على القولين معا وان قدفها بكلمة في فعلية  
حدان لهما فان لا عذر سقط حد الزوجة وبقي حد الاجنبية ولو قال الزوجة بارانية بنت  
الزانية او قال زينة ورت امك وحدان على المذهب وحمل بعضهم قوله يارانية بنت  
الزانية من باب قد في الاثنين بكلمة واحدة فاجري فيه الخلاف في اتحاد الحد وهو المذكور  
في التمهيد وعلى المذهب له اسقاط حد الزوجة بالبينة او باللعان وليس له اسقاط حد الام  
الا بالبينة ولو حضر تامعا وطالب كل منهما اقامة الحد فلهما راعي في اقامة الحد ترتيب  
فيه وجهان احدهما الاكما لو اتلفا مالا ولزمه ضمهما وعلى هذا يفرع بينهما في القتل  
جماعة دفعة واحدة واصحهما نعم كما لو قتل اثنين على النفاق وعلى هذا في تقدم البنت  
احدهما نعم فحد لهما ان لم يراع وطالبها وهو المنصوص في تقدم الام لانفاق على حد هادون  
البنت فان باحنيقة يوجب قد في الزوجة اللعان دون الحد ولا حرمة الامومة اقوي  
ولو قد واجنبية وامها هذه الصورة سقط وجه تقدم الام وبقي الوجهان الاخران  
اطرها تقدم البنت وكذا لو قد فام زوجته قبل زوجته لم يأت فيه الا وجهان تقدم  
الام والافتراف ولا خلاف ان مقدمه الحق لوم بطالب وطالبه المتأخره انه يقام الحد لهما  
ومهما وجد حدان لواحد او اثنين فاقدر احدهما ثم الثاني حتى يرا من الم الاول خلاف  
ما لو قطع من انسان وسار اخر فانه يقطع لهما معا هذا في الحراما لو قد وعبدان  
فهل يوالي من حد فيهما فيه خلاف ياتي ربح الروابي الموالاة ولو قد فاربع نسوة كلمة

ي



واحدة فتعدد الحد فيه الخلاف فاني ربح الروباني فان قلنا بتعدد الحد وهو الصحيح فتعدد  
اللعان وان قلنا بتعدد فوجهان احدهما لا يتعدد ويكفيه لعان واحد لغيره من يكره فيه  
بالاسم او اليدين ان اكتفينا بالاشارة واصحها وجوبه للعراقبون وهو طاهر  
النص انه يتعدد فان قلنا بتعدد اللعان فذاك اذا توافق على الطلب في وقت واحد او  
قلنا لا يشترط طلب من اللعان فاما لو انفردت واحدة منهن في وقت واحد فممن انفرد  
منهن بالطلب لا عن لها وحصل التعدد فان لم يفعل احد من حد واحد اخلافا ما اذا  
قدف واحدة برجل سماه فلم يطلب الحد وقتنا باخذ الحد لها فانها اذا طلبته سماه  
في اللعان سقط حده قطعاً سواء جعلناه تابعاً او مقصوداً وكذا لو انفرد هو بطلبه  
وحوزناه فلا عن وحيث قلنا بتعدد اللعان اما على قول يعر الحد او على قولنا باخذ  
فلورضين بلعان واحد فلا اثر لرضا ههنا قاله الامام وتابعة الغزالي والرافعي قياساً  
على ما اذا رضى المدعون بيمين واحدة لكن في صاحب التنبيه وغيره الخلاف الاكثا بيمين واحدة  
اذا رضى المدعون بها والطاهر محييه في اللعان لكن الصحيح الاول على هذا يكون اللعان  
لهن على الترتيب الذي يتوافق عليه فلو نشأ عن البداة اربع يمين فلو قدم الحام واحدة  
والشافعي يحوز ان ياتم الاصحاح هذا لم يقصد تفصيل بعض على بعض وتجب الجبل  
اما الحد فامرأه واحدة مرتين بيمينين ففي تعدد الحد قولان تقدمنا سواء كان زوجة  
او اجنبية اذ لم يحد الاول ولا عن له وسماها القاضي على تعدد والتخاره فيما اذا قدف  
نسوة بكلمة واحدة فان قلنا بتعدد في النسوة لتعدد المستحقين لحدهن وان قلنا  
بالتخاره هناك تعدد هنا وتعدد اللعان والتخاره على الخلاف المتقدم **الرابع** اذ ادعى  
المراه على زوجها انه قد فها فاحوايه احوال **احداها** ان يسكت فتقيم البيعة عليه  
فله ان يلاعن وليس السكون نكاحاً القدر ولا نكاحاً البيعة وان جعل النكاح  
في سماعهم ثم نقول له انه استهدى به انظر الصادق على من يميني اياها بالزني

فهله

فهله ان يلاعن فيه وجهان اصحهما له ذلك وفي جماعة الخلاف فيه **الرابعة** ان  
يقول ما قد فتك وما رتبته واقامت بيعة عليه فيحد للحد عليه وليس له اللعان ولا ان  
بينه على زناها فلو انشأ قد فاه لا القاضي له ان يلاعن ويحكم الامام معه والذي  
استقر عليه راي الامام وتابعة الغزالي حمله على ما اذا مضى بعد الدعوى والحوال  
من لم يكره وقوع الزنا فيه فان لم يضر بل يضر وحيث قلنا له ان يلاعن فلا عن في سقوط  
حد القدر والذي قامت البيعة عليه بلعانه وحيث يلقن ان لا احصان هل يسقط  
بالزني بطاري **الخامس** اذا امتنع الزوج او الزوجه عن اللعان فعرض للحد او  
استوفى منه بعهده ولو لم يقم منه الاضحية واحدة لم يرد له ان يلاعن فكن منه  
فاد الا عن سقط الحد وما يقع منه كما لو بداله ان يقم البيعة فيحد الحد او في اتيابه  
والشافعي ولا شيء له فيما ناله من الحد ولو انى على نفسه والاصحاب واللحاف وان  
كان لهما فم هو عندنا لمحق في حد الحكم بالبيعة دون البين فان البين لا يكره من العود  
اليها بعد النكاح ولو اقر الحد على القادر ثم اراد ان يلاعن بعده فقد حكم الفقهاء على الاصحاح  
الهمر منعه وقال ان كان هناك ولد فله ان يلاعن لبيعه قال الرافعي وهذا ما اورد  
موردون من انما اطلقة الاولون ولم يجعلوا لحوال اللعان عند قيام الولد مختلفاً  
فيه وانبت الامام الخلاف فيه وجعل احوالهم اقصد ارا على الاخ وحج فيه الخلاف  
في ان ما سوى عرض در الحد وفي النسب لحواله اللعان وذكره المصنف **السادس** اذا  
قال ربيت وانت مجبونة او مشتركة او امة فان عرف لها هذه الاحوال او ثبت ذلك  
بيينة او اقرار فعليه النحر دون الحد فان ادعت انه اراد قد فها في الحد بالقول  
قوله انه لم يرد وقا الشيخ ابو حامد القول قول المشتركة والامة ويكون قوله  
وانت امة او مشتركة خطأ لها بالرق والكفر في الحال وتابعة عليه اكثر اصحابه  
واستبعد بن الصاغ ونظره بقوله لزوجته ان طالق ان دخل اذار وانت مسلمة  
فانما تطلق بدخولها حاله الاسلام وان عرف عدم هذه الاحوال في الماضي فوجهان  
اصحهما وقطع به جماعة ان الحد يجب وان لم يعرف وجودها ولا عدمها فاذنعاها  
القادر وانكرتها المراه في المصدق مما افواه احداهما الروح بيمينه ولا حد  
عليه فان كل فاحف حد وتاينه ان المصدق المراه قال الرافعي وسببه ان يكون الراجح



قال بن دود ولا يحتاج الى بين وهذا ما نسخ فيه البيعة ولا خلاف له في ذلك وهو  
 غريب وفيدن اصابع هذا القول الكفر والوقوع في ما اذا ثبت ان لم ترك دار الاسلام  
 بيعة او بغيره وقد ابيح ابو حامد الاول بما اذا صدقته على انه اراد ان يهاج  
 الرق والكفر ولكن انكرت انها كانت كذلك وهو تفريع منه على قوله المتقدم  
 ويحتمل ان فيما اذا قرأه اراد ان يدفع حاله النطق بها وقال انها كانت تلك الحالة او يرجع  
 مشيئة وكان لا حرة او مسلمة وقد تقدم في كتابنا للقيط ولو قال زينت وانت  
 الامامة وكذبته في المصدق منها القولان ولو قال زينت وانت لان كما هو فقالت  
 بالمسلمة والقول قولها قطعاً كما اطلقوه وبطهران يكون هذا بناء على المشهور  
 ان لما يرجع الى قول اليهود في اسلامهم دون حرة وهو الصحيح فيها فاما  
 على القول انه لا يرجع اليهم في اسلامهم فينبغي ان ياتي القولان وعلى قولنا يرجع  
 اليهم في حرة يجرى ايضا فينبغي ان يقطع بالقول ولو اطلق نسبته الى الزنا لم قال  
 اردت ان ذلك كان في نفسه انما يرق وحنون وكفر او صغر وانكرت ارادة ذلك  
 فاطنتهم بوزانه لا يقبل منه سواء عهذت لها تلك الحالة ام لا فان ادعى انها  
 تعلم انه اراد ذلك حلفت على نفي العلم به وحدود بعضها انما ان عرفت له ذلك  
 في حاله قبل قوله ووجدنا لغزير والاقولان وشهدا لصورة بما اذا قال  
 انت طالق قال اردت ان تدخل الدار ولوليسها الى زياهي مكرهه فيه ففي نحو الغزير  
 خلاف من والحلاف في انه هل يلاعن للغزير **فصل في كيفية اللعان والنظر**  
 فيه في ثلاثة امور الفاظه الاصلية والتخليطان المشروعة فيها  
**وفيه ستة الاول** في كفاية الاصلية وهي خمس قول الزوج اربع مرات  
 اشهد بالله انه لمن ابكاد بين ما في به من الزنا ويقول في الخامسة عصبته  
 على ان كان من الصادقين مما رآني به والقولان تغريفة في العينة والحضو  
 كما تقدم في حقه وجب على الرجل ان يفي الولد في كل من الكل الى الخس فان تركها  
 في احدها احتج الى اعادة اللعان بحلته ولا يحتاج هي الى ذكر الولد في لعاها  
 ولو عرضت له لم يضر وفده وجهه ضعيفانها تذكره فتقول هذا الولد وله  
 وعلى الاول الاحتجاج امره الى اعاده لعاها بل يقع مغتداه لان اتيانه لا  
 يتحقق

اصح العروة التي تكاسسه

الى المصادق مما رمت به روي من الزنا وتسميها ويرفع نسبها بعد ما حصل به نكاحها  
 كانت عامه عن البلد او عن المسجد الذي به السلام عن كسب او كسرا او تخذرو وقال الشيخ ابو حامد  
 بلغ الرقع في نسبها بعد ما يبرسه عن سائر زواته ان كان في نكاحه غيرها قال الراعي وقد  
 لشعر هذا اللغو بالاستغناء بوله مما رمت به روي عن الاسم والنسب اذ لم يكن له  
 غيرها اسمي وقد كسب هذا اما اذا عزمها الحكم وان كان خاصه معه اسرارها فهو  
 روي هذه وفي احكامه الى ضم التسمية الى الانسان بان يقول روي هذه فلان ويرفع  
 في نسبها منه وجهاً اصحها لا وبما سمانع في الراءعي وفاس ما وجهه به ان لا يكتفى  
 في كفاية التسمية ورفع النسب حتى يعلم اليها الانسان وحرره المولى بحوار الاصهار  
 في كفاية على الاسم او الانسان وقال الماوردي في القسامه لو امصر في كفاية  
 على التسمية دون الانسان فهل يكتفى به وجهاً محتمل ومحمي في اللعان او لا وهو  
 يكتفى على خلاف ما في الاقصة ان كفاية هل يسمع النسب على نسبه من غير اساره  
 الله ويقول في كفاية لعه الله عليه ان كان من الكاديس بما رهاها من الزنا  
 ويعرفها في عصبه وحصولها لم يدم فان كان هناك ولد نسبه بعرضه في اللعان  
 كسب فهو وان الولد الذي ولده او هذا الولد ان كان حاصراً من الزنا لم يبر  
 ولو امصر على انه من الزنا وجهاً احدها وهو ظاهره في الام والكتاب به  
 كسروا به لا يكتفى ولا يسمى به الولد ولا يصح على ما ذكره النحوي انه يكتفى ولو امصر



على قوله السهمي في السهور انه لا يكتفي وهو وجه مطرد في معنى لد الامة وصحح بعضهم فيه انه  
 يكتفي بمقابل المرأة لعانة تكافئها فيقول اربع مرات اسهد بالله في ذلك

يتعلق بلعائها وفيه قول آخر انها بقدرته ولو كان قد دفن برجل معين  
 وقلنا لا سقط عنه الحد لان ذكره في اللعان ذكره فيه ايضا ولا يقوم عندنا الاية  
 لمعظم كلام اللعان مقام الكفر وهما يتعين لفظ الشهادة لفظا او محورا به اللعان في معنى  
 كقوله اخطأ بالله او افسد او اوبى في حق الصادق في فيه وحيث انهما يتعين واخرها  
 البعوى مما اذا قال لا الله ابي من الصادق وقطع المتنولي بالمنع فيه وحيث ان ابدال  
 لفظ اللعان باللعان ولفظ الغضب بالسخط وفي ابدال لفظ اللعان بالغضب والاصح في الكل  
 وفي ابدال لفظ الغضب باللعن طريقا واحدا هو على الوجهين والثاني لقطع بالمنع  
 لان الغضب اشتد من اللعن وفي وجوب الترتيب بين الشهادة والزواج الاربعة وكلمة اللعن  
 وهي الخامسة وبين كلماتها الاربعة وكلمة الغضب وحيث انهما انهما في وجوب  
 الموالاتة بين كلمات اللعان وحيث ان احدهما لا يجزئ به البعوى وثانيهما يجب فلو  
 حذر فصا طويلا لمنع الاعتداد في الاربعة وهذا شبه وهو كما لا يخفى وجوبها  
 في الماز القسامه ويشترط في لعانها ان يصرح بالحكم به في لفظ الكل والخمس واحدة <sup>قراء</sup>  
 فان ابتدأ اللعان بعالم بعنده وقال من اصابع يميني ان يقول الحاكم له اربع مرات  
 اسهد بالله ويقول الخامسة قال وعلى لعنة الله وكذا في حق المرأة وهذا يقتضي  
 الاكتمال الادنى الاربعة مرة واحدة ويشترط ان يتأخر لعان المرأة عن لعان الرجل عند  
**فروع الاول** الاخرس ان لم تكن له اشارة مفهومة ولا كتابه لم يصح قد فاء  
 ولا لعانه ولا ساير تصرفاته وان كانت له اشارة مفهومة صح في الاربعة والمفهوم  
 من كلام الاخرس وفي الشامل وغيره النصح به انه يصح لعانه بالكتابة وحدها  
 وبالكتابة وحدها وفي المتن في الاربعة اشارة اشارة بكتابة الشهادة اربع مرات  
 لم بكتابة اللعن وان لا يكتفي بكتابة كلمة الشهادة وكلمة اللعنة ويشترط في كتابة الشهادة  
 اربع مرات ولا يكفيا بكتابة اربع مرات وهذا طريق الاجمعي بين الاشارة والكتابة  
 وهو جائز لكن مقتضى النصح بالكتابة المجردة تكرير كتابة كلمة الشهادة انما هي  
 هذا المذهب وفي الامام الطريق ان يكتفي بالكتابة مع الاشارة ان قدر او يقول  
 له ناطق لعنة الله عليك ان كان كادبا فيقول نعم وحرمة الغرالي في موضع وكذا  
 وجهها في موضع وهو شئ انفرد به الامام ولو قد فالتا طقم اعتقل لسانه وعين



عن الكلام طرزا وغيره فان كان لا يرجي زواله فهو كالآخر وان كانت له اشارة  
مفهمه او كتابة لا عن لسانها والا استوفى منه الحد وان رجي زواله فوجها واحد  
بلا عن الاشارة في الحال وهو ظاهر ما رواه المزني واشبههما انه ينتظر زواله  
وهو ظاهر ما رواه الربيع وسبه الحامي والسدي وسليم ومن المصاغ الى الاشارة  
مطلقا وعليه في مدة انتظاره وحماز احدها ينتظر ان يولدوا صغها انه لا يراى انتظار  
على ثلاثة ايام ولو قد ولدوا عن الاشارة ثم انطلقا به سبل عما اني به من القدر  
واللعان في حرسه قال الروياني وفي هذا السؤال وحماز احدها انه استنظر بالاول  
والثاني انه واجب فان سألناه فقال لم ارد اللعان يا شارني واول ذلك من غير سوال  
قبلا قوله فما عليه وينزل الحد والحقة النسب واصله فلا ترفع الفقه وتايد الحزم  
وله ان بلا عن الحال الذي الحد وكذا النسب لم يضر من المدة ما تنسقط فيه حق النفقة في  
الام وتسعه مما بينه وبين الله تعالى انفسكم قال وكذا لو طلقوا الزمانه الطلاق  
ثم انطلقا فاما طلق ولو لم ارد القدر فاصلا فوجها واحد انهما انه لا يقبل قوله  
ولانها انه يقبل في اسقاط الحد **الثاني** الاجمعي الذي لا يحسن العربية اصلا ولا عن  
بلسانه وبراغي ترجمه الشهاده واللعان والغضب واما الذي يحسنه فقيه وحماز  
احدها وهو جواب العراقي انه لا بلا عن الاشارة العربية كبحيره الاحرام والظاهر ان  
ان بلا عن لسانه او على هذا اذا وقع بغير العربية فان كان القاضى يحسن تلك  
اللغة فلا حاجة الى ان يحسن اربعة من حسمه وان لم يحسنه فلا بد  
من مترجمين ونكفيهما اذا ترجمتا عن المرأة وفي الاكفاهما في الترجمة عن الرجل  
طريقا احدها فيه فوكان يثبتان على ان الاقرار بالزنا يثبت نشا هذين كما بدقته  
من اربعة وفيه فوكان اصحها اولهما فكفيهما مترجمين واصحها القطع بذلك  
وهو نصه في المختصر **الثالث** لو ما راخذ الزوج في اتنا اللعان الزوج لم ينقطع  
النكاح ويرد الباقي لانه كان الحبس الروح استقر بسبب الولد وليس للوارث  
نفيه ولا يقوم مقامه في تكملة اللعان وان قام مقامه في الحاق والحد والسيب  
وان كان الميت المرأة كانه اتمام اللعان ان كان له ولد كما ان بلا عن عدمه  
وان لم يكن ولدا لم يكن لها ولد من غير الزوج بان كان لها بن عم او معتق وقلنا

بالصحيح

بالصحيح ان الحد القدر يثبت لجميع الورثة لم يكمله وكذا الوارثها الا هو واولا  
منه ولو كان يرثها غيرهم من غيرهم فما برته هو واولاده من الحد اسقطت  
الحلا وما اذا اسقط بعض الحد فبعضه لورثته هل يسقط الكل فان قلنا يسقط  
الكل يسقط هنا فلا يكمل اللعان وان قلنا لا يسقط ولهم المطالبة بجميع الحد او  
بفسطه وطلوا فله ان بلا عن وفي حوازل اللعان قبل المطالبة بالحد او المقدم  
وكذا لو كان الزوج غير وارث لرفق ونحوه وجبت وفقناه على طليبا في الورثة فعن  
الفتاى الحارط الموه على الفور اعز قريبا عمل اللعان وان طال الزمان استأنفقه  
وقال في نظيره في الفتاى انه يبنى وتابعه في بكلة اللعان لا ما مرقا من دور  
عليه استنبنا فاللعان وحكي الامام تزداد الاجتهاد فيما اذا وقع بين كلمات اللعان  
فصل هل ينقطع حياحيب الاستنبنا وام يجوز البنا وهو مذكور في امان القضا  
واشار الى حرج هذا عليه فان قلنا ينقطع استأنف اللعان وان قلنا لا ينقطع  
كمله قال وفي حوازل اللعان بعد موت الزوجه احكام في كلام الاجتهاد من قبل ان  
يستحق الحد بدل بانعاله الى ورثته واللعان مع غير الزوجه لا يجوز لم اطله  
**النظر الثاني في التغليب** وهي الزمان والمكان والجمع وزيادة اللفظ  
فاما التغليب بالزمان فبان يكون بعد صلاة العصر فان لم تحتط الحد عليه  
فيبلغى ان يوحى الى بعد صلاة العصر يوم الجمعة **واما التغليب في المكان**  
فبان يقع في اشرف الاماكن فان كانا مكة بلا عن بين الركن والمقام وقال بعضهم  
بين البيت والمقام وهما متقاربان وعن الفتاى انه بلا عن الحجر وكلام بعضهم يقتضى  
انه خير بينهما وان كانا بالمدينة فالمنصوم في البويطي والقديم انه بلا عن بينهما  
بين القبر والمنبر وهو الروضة وفي الام والمختصر انه بلا عن بينهما على المنبر  
وللاصحا بطرق احدها فيه فوكان احدهما عند جماعة الداني والباقي القطع به والبا  
القطع بالاول الرابع تنزلهما على جالبين فالاول اعلى ما اقل الناس والباقي  
على ما اذكر في الخامس ان القاضى يحسن بينهما وصحة الحامي والسدي وحماز ان كانا  
في بيت المقدس فلا عن في المسجد عند الصخر وعن الشيخ الحامي وغيره انها لا يبعث  
على المنبر او عنده وان كانا في غير هذه البلاد فلا عن في المسجد الجامع عند

لت



المشرك وغيرها واد اجاز الحايض للمشركه وحوله فحوازه للحايض المسلمه او لو  
الاصحاح فقال بعضهم اراد الشافعي بالمشركه غير الحايض فاما الحايض فلا بد له  
اصلا واما الحروزا راد المشركه مطلقا وقرئ بينهما وبين المسلمه انها لا تعتقد  
حرمة المسجد ونحو ذلك لانهم في الحكم شرعا في الظاهر كما لا يلزمها الصلاة فان  
اعتقدنا وجوبها عليهم وفي فنيك المشرك الحب والمشرقة الحايض من دخول المسجد  
والداعية فيه وحرمانها فيهما نعم قال بعضهم وفعل ذلك في المسجد راجع الى رأي الفقيه  
وحرمة واما التغليب بالجمع فهو ان يحضر الملائكة جماعة من اعيان البلد واما  
تغليب الامم رافل ما حصل به هذا التغليب اربعة واما التغليب للمفاتيح فبكر  
اسما الله تعالى على ما سياتي في الدعاء وي وهذا ان التغليب ان مستحق غير واحد  
فقطا وهل التغليب بالزمان والمكان مستحق او مستحق فيه ثلاثة اوجه احدها انه مستحق  
واحد انما مستحق وثالثه ان التغليب بالمكان مستحق وبالزمان مستحق وفي الايمان في الدعاء  
تقرع على ان التغليب بالمكان مستحق وحرمانه على طلب المستحق وبطريق مجتهدا  
ولشرط ان يكون اللعان بحضور الحاكم ولو انفرد به الروحاني لم يصح فان كان المرأة فمحدث  
ارسل الحاكم بابيه لبلاغين في البيت قلنا التغليب بالمكان مستحق في البدن حتى او يبلغي  
الزوج عنده وبعدها بل لا عن حضرته لان الجمع بينهما ليس بشرط ولو امتنع الرجل او  
المرأة من اللعان في الموضع المعظمة ففي جعله ناكلا خلاف مني على فولي وجوب التغليب  
به وهل يجوز ان يحكم الروحاني بجلائق في مقام الحاكم يفتي على حوازل الحكم في الا  
ان منعناه فيها ففهمنا اولي وان حوزنا فيها ففهمنا وحرمان قطع المولى بالمنع اذا كان  
هناك ولدا لا ان يكون بالغ فحكمه ايضا وهل يكون اعتبار الرضا بعد على الخلاف في  
اعتباره في الاموال او يعتبر هنا بعدم اعتباره فيه طرقا وشاه بعضهم على الخلاف في  
اعتبار الرضا بالحكم بعده وقال الدارمي يجوز عند عدم القاضي للفرقة دون حضور  
وكذلك ياتي في الدعاء وي ارشاه وحواره في المين يفتي على استسما التغليب بالمكان  
ولو قدوا لعبد من وجته الحرة فطالبت بالحد او الامه فطالبت بالفرقة فهل ينوي  
السيد اللعان بينهما اذا كان عارفا بالحكم يفتي على ان السيد هل له ان يسمع البيعة  
على عبده ويقم الحد عليه وفيه خلاف ان حوزنا قلنا ان بلان بينهما وحرمة من الصواع

الحايض

المشرك وغيرها واد اجاز الحايض للمشركه وحوله فحوازه للحايض المسلمه او لو  
الاصحاح فقال بعضهم اراد الشافعي بالمشركه غير الحايض فاما الحايض فلا بد له  
اصلا واما الحروزا راد المشركه مطلقا وقرئ بينهما وبين المسلمه انها لا تعتقد  
حرمة المسجد ونحو ذلك لانهم في الحكم شرعا في الظاهر كما لا يلزمها الصلاة فان  
اعتقدنا وجوبها عليهم وفي فنيك المشرك الحب والمشرقة الحايض من دخول المسجد  
والداعية فيه وحرمانها فيهما نعم قال بعضهم وفعل ذلك في المسجد راجع الى رأي الفقيه  
وحرمة واما التغليب بالجمع فهو ان يحضر الملائكة جماعة من اعيان البلد واما  
تغليب الامم رافل ما حصل به هذا التغليب اربعة واما التغليب للمفاتيح فبكر  
اسما الله تعالى على ما سياتي في الدعاء وي وهذا ان التغليب ان مستحق غير واحد  
فقطا وهل التغليب بالزمان والمكان مستحق او مستحق فيه ثلاثة اوجه احدها انه مستحق  
واحد انما مستحق وثالثه ان التغليب بالمكان مستحق وبالزمان مستحق وفي الايمان في الدعاء  
تقرع على ان التغليب بالمكان مستحق وحرمانه على طلب المستحق وبطريق مجتهدا  
ولشرط ان يكون اللعان بحضور الحاكم ولو انفرد به الروحاني لم يصح فان كان المرأة فمحدث  
ارسل الحاكم بابيه لبلاغين في البيت قلنا التغليب بالمكان مستحق في البدن حتى او يبلغي  
الزوج عنده وبعدها بل لا عن حضرته لان الجمع بينهما ليس بشرط ولو امتنع الرجل او  
المرأة من اللعان في الموضع المعظمة ففي جعله ناكلا خلاف مني على فولي وجوب التغليب  
به وهل يجوز ان يحكم الروحاني بجلائق في مقام الحاكم يفتي على حوازل الحكم في الا  
ان منعناه فيها ففهمنا اولي وان حوزنا فيها ففهمنا وحرمان قطع المولى بالمنع اذا كان  
هناك ولدا لا ان يكون بالغ فحكمه ايضا وهل يكون اعتبار الرضا بعد على الخلاف في  
اعتباره في الاموال او يعتبر هنا بعدم اعتباره فيه طرقا وشاه بعضهم على الخلاف في  
اعتبار الرضا بالحكم بعده وقال الدارمي يجوز عند عدم القاضي للفرقة دون حضور  
وكذلك ياتي في الدعاء وي ارشاه وحواره في المين يفتي على استسما التغليب بالمكان  
ولو قدوا لعبد من وجته الحرة فطالبت بالحد او الامه فطالبت بالفرقة فهل ينوي  
السيد اللعان بينهما اذا كان عارفا بالحكم يفتي على ان السيد هل له ان يسمع البيعة  
على عبده ويقم الحد عليه وفيه خلاف ان حوزنا قلنا ان بلان بينهما وحرمة من الصواع

وي

موال



وان منعناه لم يحزوا لم يكن غار فاباحكم اللعان لم يجر قطعا **الطريق الثالث**  
السنة وهي **الاربع الاولى** اذا كان اللعان بغير مكة والقدس فقد تقدم ان الصحيح  
انه يستحب ان يكون عند المنبر وحيد يستحق للقاضي ان يصعد ويتلوا من المتاعين  
اسفله بين يديه **الثانية** ان حذر القاضي الزوجين بالله في وحدتهما عقابه  
وبحسبهما ان عدا لاخرة اسد من عدا لا ذنبا رجا ان يصدق الكاذب منها و  
علمها ان لا يثبت من ههنا وههنا وانما هم من اقلب الا به ويقول لهما ما روي  
عنه عليه السلام انه قال للمتلاعنين حسبا كما على ابيه احكم كما كاد به فيكم  
من تائب ويقول للرجل الحديث الذي رواه ابو دود والنسائي انه عليه السلام  
قال لما رجا محمد ولده وهو ينظر اليه احتجب ابيه عنه وفضحه على رؤس المتلاعنين  
الاخرين ويقول للمرأة ما رواه ابو دود ايضا انه عليه السلام قال  
ايها امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم راكبا حرايتهم وينظر الى عورهم  
فليسبت من ابيه في شيء ولن يدخلها الله جنته وجر ابيهم بالحال والرا المهملة والياء  
المستأنه تحت والياء الموحدة جمع حريه وحريه الزجالة الذي يعثره ومثما  
ياكلها بالنفقة والارث وقيل الحريه المالة النقيض الذي يقصد لنفسه ويروي  
لهما احد المتعارج انه عليه السلام مترتبة معملقات بتدقيق الحبر من هو كذا  
فقال هذا الذي الحنف ياروا جهن من ليس منهم **الثالثة** بياغ القاضي في تحوير  
ادافع من الشهاد اذا الاربع وبما رجا ان يضع يده على فيه رجا ان يخرجه  
ويقول له الحاكم او صاحب محاسبه من حاجبا ونقبا نقابه يقول على لينة الله تو  
اللينة ان كذا كاد **الرابعة** ان يلاعنا عن قدام فيلا عن الرجل فابا والمرأة  
جالسة فادافع جالس وقام ولا عن ولا بشرط ذلك على المذهب وقال المتولي  
ادافع عن قدام لم يعتد به الا ان يكون عاجزا وكلام القاضي يشير اليه ايضا  
**الباب في احكام اللعان** وهي في الجملة وفروع الفرقان  
وباب الحزمة وسقوط حد القذف وانقاع الولد ووجوب الحد الزنا عليها ورفع  
عار الكذب عن القاذف وسقوط حد القذف عن الراي بها ان سماه في لعانها وكذا ان لم  
يسمه في كراي وسقوط حصانته في حقه ان لم يلاعن ونشيط الصداق ان كان

فمن

قبل الدخول واستباحة ركاح احتيا واربع سواها في عدتها وسقوط الحد  
عن ذلك كله يتعلق بلعان الزوج خاصة الا الاحتياط به يتعلو بلعوانها **٥**  
**الحكم الاول** حصول الفرقة ان كانا حرمة ثابتة وهي فرقة فسخ لا طلاق على المذهب  
ويظهر فائدة الخلاف في الوعاق طلاق امرأته الاخرى بطلاق هذه فلا عن وعلي  
المذهب هل يضاف لفرقة اليها او اليه دونها فيه وخمنا اصحها الثاني ثم هذه  
الفرقة تقع طاهرا وباطنا على الصحيح سواء كان الزوج صادقا او كاذبا وفيه  
وجه انه لا يقع باطنا ان كان الزوج كاذبا **الثاني** باب الحزمة **الثالث** سقوط حد  
القذف عنه **الرابع** انتفاء البولي ان كان **الخامس** وجوب الحد الزنا عليها بلعانه وسقوط  
بلعانها واما الولد فموقوف لممكن لحوقه بطاحيل الفرائض وقد لا يمكن لحوقه به على  
نقدس لحوقه به فقد يكون محسا وقد يكون منفصلا لمراد الحوتة متى تنفيه يعتقد  
لذلك ثلاثة فصول **الفصل الاول في حقه النسب** لانه انما يحتاج الى  
نفيه باللعان اذا كان لحقه لارا للعان وعدم الامكان قد يكون محسا للزمان اذا  
كانا في يد دون سنة اشهر من العقد ولا كثر من اربع سنين من اخر وط كما مر  
وقد يكون محسا لكانا اذا انت الزوجة التي بالمعنى بولد ووجهها بالمشرف  
كما تقدم وقد يكون محسا لالشخص وهو الممراد هنا والكلام فيه في الصبي  
والجنون والحفي اما الصبي ففي وقد امكان الحلق منه اربعة اوجه احدها  
وهو طاهر النضر انه من جن استكم العشر سنين فاذا انت امرأة الصبي بولد  
لسنة اسمها ولحظه ممكن في الوطى بعد استكم العشر سنين لحقه وان انت به  
لما دونها لم يلحقه ولا يحتاج الى لعان واصحها انه من اول العاشرة فاذا انت بولد  
لسنة اشهر فصاعدا <sup>ط</sup> لحوقه ونالته انه من جن مضي سنة اشهر من اليه  
العاشرة فاذا انت بولد بعد العاشرة بلحظة تسع الوطى لحقه وان انت به لما دونها لم  
يلحقه ورابعها انه من جن مضي سنة اشهر من السنة التاسعة فان انت بعد الطعن  
العاشرة بلحظة لحقه وحيث حكمنا بالحقوق الولد به لا مكان كونه منه فلا حكم  
ببلوغه بذلك لان النسب ثبت بالاحتمال والبلوغ لا يكفي فيه الاية الكروية  
بلقت بالاحتمال قبل قوله وله ان يلاعن ولو قال انا صبي لم يبع لعانه ولا يمكنه



منه حتى يبلغ قلوبا كدبة دعوى الصبي وانا بالغ وارا ان يلعن فل قوله مكن  
منه على المشهور المنصوص في الامام وفي كلامهم ما يدل على انه لا يقبل  
قوله انا بالغ بعد قوله انا صبي وفي السنة والجماعة ان لم يمهله الحاكم حكم  
بلوغه ومكنه من اللعان وان لم يمهله فيه وقفا لامر الى ان يحقق بلوغه  
ولم يدع بلوغا فلا صبي لم يكن من اللعان واما المجهول المذكور الباقي الاثنتين  
فيلحقه الولد ولا اترجي بعض الدكر اذا كان الباقي قدر الحشفة وكذا المنزوع  
الاثنتين الباقي الدكر يلحقه الولد في ارجح الاوجه نالها انه يراجع اهل الخبرة فان  
قالوا انه لا يولد له لم يلحقه والاحقة واما المسوع الدكر والاثنين فلا يلحقه  
الولد في ارجح الوجهين وجعل القاضي مقابلة المذهب ورواه عن نضه في العدد  
واما المفقود احدي البيضتين فيلحقه الولد وقبل ان كان فقد ايضا  
البيضة لحقه **واعلم** ان المزني روي عن الشافعي ان الزوج اذا كان محبوبا يلحقه  
الولد الا ان ينفقه باللعان وروي الربيع عنه انه اذا كان محبوبا كان الولد منفيها  
عنه بغير لعان ولا ينفقها امر واحد اعلم اني استعمل المراتب الاولى اما اذا كان  
محبوب الدكر والاثنين وبالنسبة للمسوع والباقي للقاضي الى حامد بن بلهما  
على خالي وان كان المراد بالمحبوب في المسوع وذلك لان في الدكر تقنين اخذ  
البول والاخرى للبي فان استند في التمسك لم يلحقه الولد وهو المراد به رواه الربيع  
وان لم تستند لحقه وهو المراد به رواه المزني والباقي ان المراد برواية المزني  
ما اذا كان محبوب الدكر فقط والاثنين فقط ورواية الربيع ما اذا كان مسوع  
الكل والرابع ان المراد برواية المزني ما اذا كان محبوب الدكر فقط ولما رواه  
الربيع ما اذا كان مسوعا والخامس حمل المحبوب في الرواية على مقطوع الدكر  
والاثنين واتباع قولين في الحق في كل امر والسادس القطع لما رواه المزني سواء  
كان مقطوع الدكر والاثنين معا او احدهما والسابع حمل رواية المزني على ما  
اذا كان مقطوع الدكر باق الاثنتين وحمل رواية الربيع على ما اذا كان مقطوع  
الاثنين سواء كان مقطوع الدكر ام لا والباقي من لفظ الشافعي رواه  
المزني المجنون بنونين وانكره القاضي وحيث قضينا بانه لا مكن ان يكون

سان  
بلوغا

منه

منه وهو مشتق عنه بغير لعان **الفصل الثاني في احوال الولد والولد الذي**  
**براد نفيه ثلاثة احوال** لانه اما ان يكون متصلا او منفصلا ويتقدير انقصا  
فاما ان يكون واحدا او متعددا وعلى التقديرين فاما ان يستمر حياته الى حين  
النفي او يموت قبله **الحالة الاولى** ان يكون خلافا لم يكن النكاح بازا بها فان  
قد فيها ففي حوز نفيه باللعان طريقان اصحهما ان فيه قولين اصحهما عند الشيخ  
ابي حامد في طائفة المنع واطهرهما عند آخرين منهم صاحب المذهب واليه ذهب  
والرافعي الجواز وهما مبنيان على الخلاف في الحمل هل يعلم ام لا والثاني القطع بالمنع  
وان كان في النكاح فطريقان اشهرهما واصحهما القطع بالحوز والثاني طريق  
القولين ولو استلحقه لحقه ولم يكن له نفيه من بعد **الثانية** ان يكونا تومنين  
والتومنان هما الولدان اللذان يكونان في بطن واحد فاد اولدته زوجة تومنين  
لم يختلف حكمهما في النسب فان في احدهما واستلحق الآخر وسكن عنه لم ينفق واحد  
منهما الحوز والباقي وان نفاهما واستلحق احدهما الحقة ولو بقي الحمل وحوزناه  
فانت تومنين استقيا ولو انت يولد فقناه بعد ولا دنة باللعان ثم انت يولد اخر  
فاما ان يكون بينهما دون سنة اشهر او سنة اشهر فاكثر فان كان بينهما سنة  
اشهر فاكثر فالثاني حمل اخر فلا يلزم اتحاد حكمهما لم ينظر فان بقي الثاني بلعان  
اخر استقي ايضا وان استلحقه او سكن عنه لحقه وان كانت بانه باللعان الاول  
لاحتمال انه وطئها بعد وطع الاول ونفاه باللعان هذا المذهب المشهور وفي المذهب  
انه ينفق عنه بغير لعان لانها علقته به بعد زوال الفراق والرافعي وهذا ليس  
وحدا اخر بل الاشبه انه سهو والتوجيه ممنوع وان كان بينهما اقل من سنة  
اشهر فكل واحد وحده في نظر فان في الثاني بلعان فان فقد استقيا معا وفي احتياجه  
في اللعان الباقي الى ذكر الاول وحمل في الرواية اصحهما الاول لو كان المراد قد لا  
بعد لعانها الاول ففي احتياجهما الى اعادة لعان اخر بعد لعان الثاني وحمل  
كالوجهين فيما اذا غفل في اللعان ذكر الولد واعاد اللعان لنفيه بعد ما انقضى  
هل يحتاج الى اعادة اللعان والاصح المنع وان لم ينفق الثاني بل استلحقه او سكن  
مع امكان نفيه لحقه جميعا ثم هل يلزمه الحد فقد في ينظر فان استلحق الثاني

له

عت



صرح الرمز كما لو اكدب نفسه والافلاخلاف ما لو قد فتم اباها لا عن  
 في البيوت واثبت ولد اخر ولد وسته اشهر فاستحقه اولم ينفعه فانه يلزمه الحد  
 والفرق ان للعان بعد البيوت لا تكون الا لرفع النسب فاد الحق يبق للعان  
 والعان النكاح له احكام وفوايد لا ترتفع بلحق النسب فلا يلزم الحد في الرافعي  
 وقد قال للعان بعد البيوت يوترق في ثابدا حرمة على الاظهر والتابيد لا يرتفع  
 بلحق النسب لان في ان للعان سقوط الحد ايضا ولو لا عن المال اما في النكاح  
 او بعد البيوت على القول بجواز فولد ولد دائم ولدا اخر نظر فان كان بينهما  
 ستة اشهر فاكثر اتفق الثاني من غير لعان وكذا لو طلق زوجته او مات عنها  
 فانقضت عدتها بوضع الحمل فماتت بولده لسته اشهر فصاعدا من يوم الوضع لا  
 يلحقه الولد الثاني بخلاف ما اذا كانت زوجته بطلا وللعان او غيرها وانقضت  
 عدتها بالاقزام انما بولد ما دورا مع سلب من البيوت فانه يلحقه الا ان ينفيه  
 وعن القائل انه اذا لم يلاعن لفي الولد الثاني يلحقه كما قلنا في الولد المنفصل  
 قال الروابي وهذا غلط لم يذكره غيره قال الرافعي وفي المورد ان تنفعا على ما  
 فهم في الفصل انه اذا انت زوجته بولد فنفاه بالعان فان كان من التوأمين  
 دور ستة اشهر اتفق ايضا وهو كما لو في لعان واحد ولد من اوله ابعدا لانفصال  
 فانه مع **فروع الاول** التوأمين المنفبان بالعان يثبت بينهما اخوة الامر  
 وتوارثان لها قطعا ولا يثبت بينهما اخوة الاد على الصحيح كما مر في القريب وحري  
 الخلاف غير التوامين المنفبان بالعان الواحد ويلعان في ان وليد الزنا هل توارثان  
 باخوة الاب ومنهم من قطع بينهما بالمنع فحصل بينهما ابنة او جده والخلاف في خلاف  
 في ان المخلوقة من الزنا هل تحرم على الزاني والمنفبه بالعان هل تحرم على الملائع  
**السادس** لو فال الحامل ان وضعت شهركا فليس مني وان وضعت شهركا فمني  
 وكلتا المذتين ستة اشهر فصاعدا بعد عقد النكاح لحقه الولد قاله الروابي  
**الثاني** قال الطبري في الهدى لولا عن لفي ولد لم مات فوضعت اخر ولد وسته  
 اشهر من ولادة الاول لحقه معا اما الثاني فلانه لم ينفعه وليس لوارثه ذلك  
 واما الاول فلانه اد الحقه الثاني لحقه الاول لانها حمل واحد **الحالة الثالثة**

الزهور

ان هو ان الولد يحوز ان يفي الولد بعد موته بالعان اذ لا ينقطع نسبه لموته وقد يحتاج  
 الى اسقاط موته تجهيزه ولا فرق بين ان خلفا لميته ولدا بان كان الولد غايبا فكم  
 المولود وتزوج وولده وبين ان لا يخلف ولدا ولو مات احد التوامين كان له ان يلاعن  
 وينفي الحية والميت ولو بقي ولدا بالعان لم استلحقه لحقه سواء استلحقه في حياته  
 او بعد موته واخذ بالارت مال له ودينه ان قبل ولا نظر الى فهمة الميراث سواء خلف  
 الميت ولدا ام لا ولو نفاه بعد موته فم عاد واستلحقه فوجها ن سواء قسم ميراثه ام  
 لا اتفقوا انه يلحقه ويرثه وتنقض الفسحة ان كان لها قسم حتى لو كان لا يكافرا  
 فنفاه في كونه لم اسلم الا يتم ما ان الولد فقسما له بين ورثته الكفار واستلحقه  
 استرد ميراثه منهم **الفصل الثاني في الحق** **الفصل الثالث في ما يسقط حق النفق** اذ افر  
 بنسبه ولم يكن له نفقة بعد ذلك ولو انت امراته بولد فلم يقربه واراد تنفقه  
 فمهل يكون على الفور فيه ثلاثة اقوال الصحيح وهو الجديد انه على الفور والثاني انه  
 بتمامي ثلاثة ايام للمال له ذلك ابد او لا يسقط الا بالاسقاط وقد مر بطريقها  
 في الشفعة وفي خيار العتق وذكر من سلة فولا رابعا انه يثبت توامين وهو ظاهر  
 رواية المزني ولم يثبت غيره والمراد بالنفي ان ياتي الحاكم ويقول ان الولد والحمل  
 ليس منه وان افر للعان عن ذلك فان قلنا انه على الفور فآخر النفي بعد العلم بالولد  
 بعينه عدل يسقط حقه ولحقه الولد وان اخره بعد ذلك لم يحل له ان يلاعن  
 لو لم يدر وصوله اليه خوفا فطريقا وان بلغه الخبر ليلا فآخر النفي حتى يصبح او اخر  
 بلغته وقد حضرته الصلاة فقدمها او وهو جابح او عار فقدم الاكل والشراب وهو  
 مريض او محبوس او معرض او ملازم غريبا او لازمه غريبا او ادركه لم يبطل  
 حقه لكن ان امكنه الاستهاد فليشهد انه على النفي وان لم يفعل بطل حقه وقال في الصياغ  
 وغيره ان قدر المريض ان يبعث الى الحاكم ويستدعي منه ان يرسل اليه ثانيا لالا عن عنده فلم  
 يفعل بطل حقه وان لم يقدر فيشهد جليدا قال الرافعي ويتردد هذا في الجور وضبطوا عدل  
 وقال الشيخ ابو حامد في طبائفه المريض والمريض ومن يلازم غريبا او يلازمه غريبا  
 لحوفه من صياغ ماله او تركه يتبع الحاكم ويعلم انه على النفي فان لم يقدر عليه فليشهد  
 قال الرافعي وممكن ان يحج بينهما فيقال لبعثا في القاصي ويطلقه على ما هو عليه ليعتد

هر



اليه تابنا اوليكون عالما بالمال اخر غير المال فليس وودو يحتاج ان يقول عند  
الاشهاد قد نفيت ولا يكفيه قوله ان ذاك نفية ويكفيه في الرد بالعبارة يقول  
لست براض به واريد به ولا يحتاج ان يقول فميت ولو كان غايبا عن بلد الولد فان  
كان الموضع الذي هو فيه قاص في الولد عنده فذاك وان راد الناحية الى ان يبلغ  
الى بلده ففي المال الى الفرج وقال البغوي والموتى له ذلك فعلى هذا ان لم تمكنه المسير  
الى ما في الحال خوف طريق او غيره فليس شهد قال الروياني ومن الاعداد في ترك  
السفر ان حقه خسران طاهر في تجارته لو عمل المسير وان امكده فليأخذ في السفر  
فان اخر السير بطريقه سواء شهد ام لا وكذا ان احدى السير ولم يشهد في اصح  
الوجهين وان لم يكن هناك حاكم والحكم كما حاكم واراد الناحية الى بلده وضبط  
بعضهم العدد المخصص في الناحية كل عدد يسقط وجوب السعي الى الجهة  
ويكفي عدد لا يسقط الرد بالعيب والاحزاب الشفعة ولو اخرج في الحال حتى  
انفصل فان قال اخر لا يلى لم يتفق الحال ورحون ان يكون بحا عدد وكان له نفية  
قال الروياني سواء قلنا الحال يعلم ام لا ولو اعرفته لكن اخر نفية طحا في ان يخص  
وايستغنى عن كشف الامر والسر لم يكن له نفية على الصحيح الا ان تكون الحال مبنية  
ففي بقائه وحرمانه بيمينه على ان له نفية على المبنية او ليس له كما في وضع الحال وفيه حرج  
تقدم ما فعل في الاول يسقط ولو اخر نفى الولد في اخره في ما علم بولادته فان كان غايبا  
صدق بيمينه الا ان يستقيم وينتشر وان كان حاضرا قبل قوله في المدة التي تختم ان يحل  
ويختلف ذلك بكونها في محلة واحدة او محلين اودار واحدة اودار من اوتين واحدا  
بينين ولو قال لم اصدق المحر فان كان المحر فاسقا او صبيبا اصدق بيمينه وعدا واطلق  
الامام القول بان ادلم بصدقه لم يسقط حقه ويدخل فيه المحر والخال الصاوي  
اخره عدلا لم يعدروا من اخره عدلا واحد ذكر اوتني او رقن لم يصدق على الصحيح فليسقط  
حقه وقرى الامام الخلافة من الخلافة في اشتراط العددين الحارم والمنع هذه الطريقة  
للقاضي واصحابه ولاحماه منهم السند في الماوردي وسليم الرازي ان يستفاض  
الحزب بصدق انه لم يصدق الخبر وان لم يستفط واخره واحدا وانما في اوقافها  
من اعداد الاحاد صدق وان كانوا اعدوا فان اختلف على ذلك كان له نفية وان نكل  
والاجماع

قال جماعة لحقه الولد وقال الماوردي فيه وجهان احدهما بالحقة ط دون النكاح  
ولا ترد اليه على الامر ولا على الولد وثانيهما ان رد على الامر فان نكلت فقف على بلوغ الولد  
فان نكل استغنى عنه فعلى الاول تحت فميتة عليه وراي الروياني هذا الطريق اطهر ولو  
اعلم بالولادة لكن لم اعلم ان الحق النفي فان كان فقدا او نكلت بحالة الفقمة لم يقبل  
قوله وان كان قد ولد بالاسلام او سافر بادية بعدة قبل وان كان من العوام  
الناسدين في بلاد الاسلام فوجهن وقيل فلو كان اصحابا انه يقبل وقد مر طريقها في خيار  
الغنى ولو هناه مهن بالولد فقال له منعك الله به او جعله الله لك ولدا صالحا او  
ايها الغار من نخودك فان اجاب بما تنضم اليه او الاستسما فبقوله امين او  
استخا الله دعاك او نعم لم يكن له نفية من بعد وان اجاب بما لا يتضمن الا ان يكون له  
جزا الله خيرا او اسمعك الله ما يسرك او رزقك الله مثله او بارك الله عليك  
لم يبط حقه وصورة المسألة ان يقول له ذلك في حاله لا يسقط حقه بان يقال له  
في توجهه الى الحاكم او تاهبه للخروج او في ليل ونحوه من الاعداد التي لا يسقط فيها  
الحق او يكون المسمى هو المحر الاول ونحوه **فروع تحتها الكتاب الاول**  
لو اختلف الزوجان في حال الزوجية بعد القذف فقالت قد فنتي قبل النكاح فعليك  
الحد ولا يحار وقال بل بعد صدق بيمينه وكذا لو اختلفا بعد وقوع الفرية فقال قد فنتك  
في النكاح فقالت بل بعد الفرية ولو قال قد فنتك وانت زوجتي فقال لم اكن زوجتك ط  
صدق بيمينه **الثاني** لو قال للزوجة واخيه قد فنتك وانت مشركة او محنوا او  
مسلمة حرة عاقلة فان علم لها حاله كفر او زنا او جنون صدق  
بيمينه وليس عليه الا النفي وان لم يعلم لها صدق بيمينها في جميع القولين ولو قال  
قد فنتك وانت صغيره وانكرت صدق بيمينه **الثاني** لو قال لها قد فنتك  
زوجك كاتت واخيتي قد فنتك في حال حيوتها وقال المذوف بل وانت عاقل فطرقتان  
احدهما انه ان عرف له حال الحيوان او فامته بيمينه ففي المصدق منها قوله ان سببا  
عند بعضهم على القولين في ما اذا قدم له قفا واختلف القاد والوارث في حيوته  
حينئذ وان لم يثبت له جنون المصدق والمذوف والثاني ان ثبت له جنون المصدق  
القادر وان لم يثبت فقوله ونخرج منهما في المصدق منها لانه اقوالنا لهما



انه ان عرف له جنون صدق اهاد وان لم يعرف صدق اهدف ولو اقر قذرك  
وانا صبي فالصبي كالمجنون المعهود ولو اقام القادر سنة على ان القذر كان  
في حال الصغر والجنون واما المقدوف فينبه بانه كان في حال الكمال فان كانت  
البينة مطلقتين ومورختين تباينتا في مختلفا واحداها مطلقة والاخرى  
مورخه فلا تغارضوها قد فان وعليه القدوف في حال الكمال والتعذر  
للاخر وفي دخوله في الحد وحده فان قلنا لا عذر لحد وان اخذنا ربحا او لم يتعارض  
للمارح وانفقنا على انه لم يجز الاورف واحد تغارضا وفي التغارض الاقوال الاربعة  
المعروفة والامام ولا يحى هنا فولا الفسنة والوقف وحكى عن القاضي محي قول  
الفرقة واستبعدوه وقال الوجه القطع باليهما فكون الحكم كما لو لم تكن بينة  
وهو ما اوردته الدعوى وقال الروابي محي ما عدا قول القسمة فان قلنا بالوقف  
فكان لا بينة وان قلنا لا فرقة حكم بالبينة من خرج له الفرقة وفي حاجته الي البينة  
فولا بنتين على ان الفرقة شرح الدعوى والبينة وعلى قول الهانز وهو نصه  
هنا في الاحد ولا اهان واختلفوا في قوله لا اهان فمنهم من قال المراد لا اهان الحد  
وله اللعان لبني التعرير ومنهم من جعله على عمومه لان الحد لم يجب وهي بطل  
بالعبر ومنهم من جعله على الصغيره التي لا تجماع في النقال ولو قال الحد  
البنتين لمحاضة قبل وقد القذوف والآخرى لم تخف فيبنة البلوغ او في وجبة  
صدقنا القادر في بنبته فنكل خلفا لمقدوف ووجبا الحد وحوز اللعان الزنا  
ولو قال اخرى القذوف على لسانه وانما لم يقبل قوله قال الروابي وله اقام البينة  
عليه **الرابع** لو صدقته المرأة في القذوف واعترف بالزنا بعد لكانه ناكدا  
لعانه فان كانت اعنت فعليه حد الزنا الا ان ترجع عن الاقرار وان صدقته قبل  
لعانه <sup>ط</sup> سقط عنه الحد ووجده عليه حد الزنا واليهج انه بلا عذر حدك  
ولا يعمر اللعان الا ان يكون هناك ولد **الخامس** لو قد وعدها مرارة ثم عتقها بنبته  
امراه بالحد فله اللعان فان لم يلاعن حد خد العبد وكذا لو زني ثم عتق حد  
العبد ولو قد فالدوى وزحم نقص العهد فبني واسترق حد حد الاحرار  
ولو قد فرجته الامه ولم يلاعن فعليه التعرير وان لا عن حد الزنا اما وان

عتقت

عتقت القذر **السادس** لو قد فمسلم زوجته الدمية او الصغيرة او المجنونة  
لم طلبت لدمية الحد او طلبته الدمية والصغيرة بعد الافاقة والبلوغ فان لم  
يلاعن فعليه التعرير وان لا عن فان لم يلاعن الدمية فعليه حد الزنا وان لم يلاعن  
الاخرى فلا تسع عليها **السابع** قال الطولي لو قتل المارح الذي نفاه وقلنا  
يلزمه القصاص فاستلحقه حكم يتوفى لنسب وسقوط القصاص قال ولو  
نفى الدمي ولده لم اسلم لم يتبعه في الاسلام ولو مات الولد فاستلحقه الدمي  
الذي اسلم بنسبه واسلامه واستردا لما او قد تقدم **الثامن** قال ايضا المنفي  
باللعان اذا كان قد ولد على فراش محي لو استلحقه غيره لم يصح كما لو استلحقه قبل  
ان ينفقه كان حق الاستلحاق باق له وان كان لحقه نشبه بالشبه فنفاه ثم  
استلحقه غيره لحقه لانه لو نازعه فيه قبل نفقه سبعت دعواه **السابع**  
قال الفقهاء وغيره سقوط حد القذوف عن القادر وعدم حد الزنا على المقدوف  
لا جتماع لان في مسال من احدها اذا اقام القادر بنبته على ان المقدوف واقاقت  
بالحا عذر **الثانية** لو اقام شاهدين على اقرار المقدوف بالزنا وقلنا اقراره  
بالزنا لا يثبت شاهدين فان حد القذوف يسقط عن القادر في اظهر الوجهين قال  
الرافعي وكان المراد ما سوى صورة التلاعن فان الزوجين اذا تلاعنا اندفع  
الحد ولو اقام البينة على اقرار المقدوف بالزنا سقط الحد ولو رجع عن الاقرار  
سقط حد الزنا عنه ولا يقبل في وجوب الحد على القادر في هذه صورة رابعة  
قال النووي مراد الفقهاء انه لا يسقط حد القذوف مع انه لا حكم بوجوب حد الزنا  
الا في الاولين فلا ترد عليه الا خبرتان لانه وجب في حد الزنا ثم سقط بلعانيها  
او بالرجوع في عدم حد الزنا على المقدوف ولم يقبل وسقوط حد الزنا كما  
قال وسقوط حد القذوف فلا يسقط حد القذوف وبحد الزنا الا في هذه الاربعة  
وامراد السقوط بحكم الشرع لا بعفو وعوه **العاشر** لو كان تحتها اربع  
نسوة فقال احدا كن زانية امر بالبيان فان قال ما اردت واحده لا يقبل منه ولو  
قال للاعن عن التي قد فتم فلا اعينها لم يحرم **كتاب العادر** وهي في الشرع اسم  
لحد معدودة تترى مر بها المرأة بعد الفرقة لتعرف براه رحمها ثم هذه العلة

في  
الحا



تارة تتخلو بالنكاح ووطي الشبهة وهي المشتهرة باسم العدة وتارة تتخلو لما  
اليمين اما عند جرده او عند زواله وهي المشتهرة باسم الاستبراء والكتاب  
استدل على النوعين والنوع الاول تارة بتخلو بفرقة تقع بين الزوجين في حياة  
الزوج كفرقة الطلاق واللعان والفسخ ونسبهم بعدة الطلاق لانها اعلمها  
وحكم العدة عنوطي الشبهة حكم هذه الفرقة وتارة بتخلو بفرقة تحصل لموت الزوج  
وهي عدة الوفاة فانقسمت العدة بحسب هذا المذهب اقسام عدة الطلاق وما في معناه  
عدة الوفاة وعدة الاستبراء **القسم الاول** عدة الطلاق وما في معناه وفيه  
بابان **باب حكم العدة الواحدة** وباب في حكم اجتماع عدتين **باب العدة**  
الواحدة والكلام فيها في عدة الحرائر والامهات واصناف المعتدات وانواع عدتها  
وهي ثلاثة انواع الاعتداد بالافتراف والاشهر وبوضع الحمل والما تحب العدة  
بفرقة الطلاق وما في معناه اذ حصلت بعد الدخول وبعد استدخال امه والام  
تجب سواء حصل خلوه ام لا على الحد وفي القديم فولا ان خلوه توجب العدة  
والثاني انها توجب ترجيح قول مدعي الوطى على هذا الوفاق اعلى علم الوطى في وجوب  
العدة وحيث وان استدخالها متى من نطفه زوجها يقوم مقام ووطي الشبهة  
في وجوب العدة ولحقوا النسب كما في مني زوجها وفيه وجه ان استدخال امي الزوج  
وغيره بشبهة لا يوجب العدة وحكي اما اوردني عن الامام ان شرط وجوب العدة وجوب  
النسب استدخالها الزوج ان يوجد الانزال والاستدخال معاني الرجعية فلو  
انزل ثم تزوجها فاستدخلها لم يوجب العدة ولم يلحق الولد ولو انزل وهي زوجته ثم  
اباها فاستدخلته لم يوجب ولم يلحق ابني ولشروط ان يكون انزاله اما بسبب محرم  
فلو انزلته بزنا فاستدخلته زوجته لم يوجب العدة وقال البغوي من عدة نجب  
كما لو وطى زوجته طائفا انه يزني هذه العدة مشروعة لمعرفة براءة الرحم خلا  
عدة الوفاة ولا يعتبر حقيقة الشغل فيها ولا لحقابه فان اناط الشارع الحكم  
بالوطى الذي هو سبب الشغل واستدخالها وان اناطه من الوطى بتغيير الحشفة  
او قدرها على المذهب من مقطوعه وقبل الابد من تغيير جميع الباقي **باب عدة الوفاة**  
فالمقصود بها مراعاة الزوج واهله في الجمع عليه فلم ينط بسبب الشغل ولا فرق في

الحار

اجابات الدخول العدة بعد الطلاق وكيفية بين ان يكون من بالغ او صبي في سن حمل ان  
يولد له او في سن لا يحمل ان يولد له فيه بان يواخر الطلاق الى ما بعد البلوغ او طرا  
ما يوجب الفسخ من جهة او انفاخه لان الوطى شاعل ولذلك لو علق طلاق علي  
بواه رجعهما يقينا فوجدت لصفه وقع الطلاق ووجبت العدة اذا كانت  
مدخولا بها وحصل يقين البراه بمعنى ستة اشهر بعد وضع الحمل ولا فرق ايضا  
بين ان يكون الوطى باق الحصىتين او فقيدها لقطع او شل وقد تقدم ان الولد للحقة  
2 اطهر الوجهين واما محبوا لذكر الباقي لاثنتين فلا ينعوض منه دخول فلا  
عدة علي زوجته اذ اطلوا ان كانا ابلا فان طهرتها حمل فقد مر في اللعان ان الولد  
لحقة فتعقد بالوضع واما المسوح الذكر والاثنتين بحيث لم يتوفى الذكر فذكر  
الحشفة فلا ينعوض منه دخول ولو اتت زوجته بولد لم يلحقه على الاطهر فلا  
يلزمها عدة طلاق فان قلنا بالحقة فهو كحبيبها لذكر خاصة ولو ادعى الوطى  
فقد تقدم ان القول قوله وفي وجوب العدة عليها وحيث **فصل** عدة الحرة ثلاثه  
افرا والامة قران والمكاتبه وام الولد والمحصنة كالقنه في ذلك ولو وطى الامة  
بنكاح فاسدا وبشبهة نكاح اعتدت بقرين كالنكاح الصحيح وان وطئت بشبهة  
ملك اليمين استبرأت بقرين واحد والاعتبار بالزوجة وقت الطلاق ولو طلق الامة ثم  
عتقت اعتدت بقرين ولو طلقت فاعتدت بقرين وطلعت عقها او لا شيء علم ولو  
عتقت في اثنائها فالقدم انها ان كانت ابنا امة عدة امة وان كانت رجعية فتعقد  
عدة حرة او امة فيه فولا ان وجد لها ان كانت رجعية اعتدت على حرة وان كانت  
بابنا ففولا ان حصل فيها ابنة اقوال اجدتها انها تعتد عدة حرة مطلقا وصحة  
جماعة وثانيتها بكيفية قران مطلقا واطهرها انها انها ان كانت رجعية كمل ابنة  
افرا وان كانت ابنا كقفاها قران ولو طلقا لعدة الامة طلاقا رجعيا فتعقد في  
العدة فقد مر انها تتغير بين ان تقع في الحال او تفرق وانها اذا فسخت في الحال فهل  
تبنى على ترك العدة او تستأنف عدة اخرى فيه طريقان اجدتها انه على الحال المتقد  
في ما اذا طلق الرجعية طلقه اخرى والما في القطع بانها تبنى ويجوز ان ما لو افرق الفسخ  
حتى رجعها الزوج ثم فسخت قبل الدخول والمذنب والمذهب ان تستأنف وجبت

نكته



قلنا نساق تسنان عدة حرة وحب قلنا تبني ويكاد عدة حرة او تقصر على عدة  
لعدة فيه الخلافة المذكور وما اذا اعتقد في عدتها من غير رفع وعن ابي اسحق القطع  
بانها تكاد عدة حرة لان الفسخ سبب للعدة بخلاف ما ادعى المفسر وقال الماوردي  
اذا فسح بالفتق هل يكون فسحا قاطعة لرجعة الزوج فيه وحيث ان احدهما لا يفتي  
هذا ان رجع الزوج وفعل لفرقة بالفسخ دون الطلاق فتكون ابتداء من وقت  
الفسخ وتعد عدة حرة وان لم تراجعه وفعل لفرقة بالطلاق دون الفسخ فتكون ابتداء  
عدتها من وقت الطلاق وقد روي في امة فصار عدة حرة في كل عدة امة  
او حرة فيه فكلان والثاني ان الفسخ قطع رجعة الزوج عنها فعلى هذا يغلب  
على الفرقه حكم الطلاق والفسخ فيه وحيث ان احدهما حكم الطلاق فعلى هذا التقيد  
عدة حرة او امة فيه فكلان والثاني حكم الفسخ فتعد عدة حرة قطعاً للعدة تبني  
عليها ماضى من وقت الطلاق ولا تبني بها من وقت الفسخ قال المرواني وهذه طريقتان  
حسنة قال ولو طلقا زوجهما لم عنقت في العدة ثم عنقنا ثانياً فمما تبني عليهما  
ان تسنان في طريقتان **فرض** لو وطئ امة غير طائفة بها زوجها حرة فيما اذا اعتقد  
فيه ثلاثة اوجه اصحها انها تعتد بتلاثة اقراء طنة وثانيه ونسبه الماوردي  
الى الجمهور انها تعتد بقرين نظر الى طنة في الزوجية دون الحرية وثالثها انها تعتد  
بقر واحد نظر الى حقيقة الامر بخلاف ما اذا نظر الى طنة الموطوءة امنه وتحرى الزوجان  
الاخران في ما اذا طعن زوجته الملوكة والاطهر انها تعتد بقرين ولو طئ امة  
اعتد بقر واحد فقطع ولو وطئ حرة طائفة بها امنه فطريقان احدهما القطع  
بانها تعتد بتلاثة اقراء وادعي الماوردي والغالب انه لا خلاف فيه والثاني فيه وحيث ان  
احدهما هذا وثانيه انها تعتد بقر ولو طئها زوجها حرة فاما عدة فتعد بتلاثة اقراء  
او بقرين فيه وحيث ان قال الرافعي والاشبهه النظر الى طن الرجل ولو وطئ امة  
طائفة بها زوجها حرة فان قلنا فيما اذا كانت امة غير معتد بقر فكذلك هذه  
وان قلنا تعتد بقرين وتبني فينبغي ان تعتد بقر واحد ولو وطئ امة غير طائفة  
فاسد وبشبهه ربحا اعتد بقرين كما في الطلاق في النكاح الصحيح والاعتبار  
بالحال لا باعتقاد وكذلك لو تزوجت امرأة على طن امة ووطئها طائفة بالكم

كذلك

هنا ما من  
خوطة

حريتها تعتد بتلاثة اقراء **فصل** النسوة المعتدات صنفان المعتدة اما  
ان تكون تربي الدم ام لا فان كانت تراه فاما ان يكون لها طهر وحضر معا وما لم لا فان  
كان لها ذلك فهي المعتدة وان لم يكن لها ذلك فهي المستحاضة فان كانت لا تراه فان  
كان زوجها وانقطع وهي ترجوه فهي التي يتأخذ حبسها وان كانت لا ترجوه فهي  
الابسة وان لم يكن زوجها وانقطع فهي الصغيرة **الصنف الاول** المعتدة  
وعدها اذا كانت حرة ثلاثة اقراء على عادتها وهل الفرق في اللغة حقيقة في الطهر  
مجاز في الحيض ومشارك بينهما او هو حقيقة في الانتقال من معتد الى معتد قبل  
فيه الانتقال من كل منهما الى الآخر فيه خلاف لا محالة وغيرهم والاكثرون على  
الاشتراك وسواء قلنا هو حقيقة في الطهر او مشترك فالمراد به في الآية  
والباب الطهر المحتوش بدمين وبقيته الطهر كالطهر فاذا طلقها وقد بقيت من الطهر  
بقيته ولو مقدار طرفة عين حسب ذلك البقية فزاد الوفا لها الطلوق  
اخرج من الطهر حسب الجزا لآخر فزال الشك ابو حامد ضبط ذلك كما اذا بقي بعد  
لفظ الطلاق زمان احدها لوقوع الطلاق والآخر للاعتداد به قال المرواني وما  
قاله من اعتبار من لوقوع الطلاق بعد النكاح به لا يملكه واقع باستيفاء الفقه  
وفي هذا خلاف يقدم ولا فرق في الاعتداد ببقية الطهر بين ان يكون جامعاً فيه  
ام لا وان كان الطلاق يدعي اداها معها فيه وللشافعي قولان في الانتقال من  
الطهر الى الحيض ونسبه بعضهم الى الجديد وبعضهم الى تقدم ونظمها فابده هذا والقول  
المستقدم ان القراء الطهر المحتوش بدمين في ما اذا اتصل القول بفراغه من لفظ الطلاق  
او قالها الطالق في اخر طهره او في اخر جزا الطهر او في اخر جزا الطهر فان  
قلنا الاقراء الانتقال فقد حصل لها قرؤ وكان الطلاق سبباً وان قلنا انه الطهر  
المحتوش لم يحصل فلا ينقض عدتها الا بعد معنى ثلاثة ايام بعد هذه الحيضة وتكون  
الطلاق يدعي وعن ابن سيرج يخرج وجه انه حصل لها قرؤ ويكون الطلاق سبباً  
وهو بعيد وزوي عنه انه لو وقع قوله انت من الطهر وطالق في زمن  
الحيض حسب قرؤ او يكون لطلاق سبباً وهو بعيد ولو اختلف الزوجان في  
اخر جزا من الطلاق فعلا الزوج صادق حاله الحيض قاله واحد وقد بقيت من

ق



الطهر يقبه فالقول قولها وطهر القلم تحضرها هو قدر وفيه خلافا لسانه الامار على  
 القولين فان قلنا القول الطهر المحض فليس يقروا وان قلنا الاطهر الانتقال  
 فهو قروا ولم يرتض الامام لنا واعترض عليه ووجد القولين بنوحه مستقلا فان قلنا  
 طهرها ليس بقروا فاعتدنا بالاسم ووجدت في كتابها انتقلت الى الاقل فاعتدنا بثلاثة  
 اقل بعد الحضر وطهر اتر القولين ايضا في المدة التي يمكن فيها انقضاء العدة ويقبل فيه  
 قولها على ما تقدم في كتاب الرجعة والطهر الاخير لما بين تمامه بالسريع في الحصة  
 الثالثة او الرابعة التي بعد الحيض في ذلك روية الدم ام لا بد من مضي اقل من الحضر  
 ولبله او يوم في قول فيه معان واختلافها في على طرق شهرها ان فيه قولين صحيحين  
 انه يكفي روية الدم وهما كقولين فيما اذا علق الطلاق بالحض هل يقع بروية الدم  
 ام يوقف على اتم مده الحضر والتا في القطع لهذا والمال في النصير على حالين لاكتفا  
 بروية الدم محمول على ما اذا رآه على عاده ومقابلته محمول على ما اذا رآه على  
 خلاف عاده وعلى الصحيح لو انقطع الدم دون اقل الحضر لم يعد حي مضى اقل الطهر  
 فقد بان خلافا طائفة فالعدة باقية ولم يغير لونه فقط في المدة بان صار اصغر  
 او كدر استمر الحكم في الحطة التي تربي فيها الدم او مدة اقل الحمل ان اعتبرناها هاهنا  
 من العدة فيه وحيث ان صحها الا وهما كالحوضين في ان الزيادة على ظل المتاهل هو موقوف  
 الطهر والعصر وتطهر فايدته في بيوت الرجعة والتوارق في ذلك الوقت وصحة  
 تزوجها فيه **الصنف الثاني** المستحاضة وطائفة ثلاثة احوال لانها ان لم تكن مردودة  
 الى تميز او عادة او مبتداه او متخير **الاولى** ان تكون مردودة الى التميز او العادة  
 وقد تقدم في الحضر ان المميز مردودة الى التميز والمعتادة مردودة الى عاداتها  
 فيعتد هذا الصنفان الا في المردودة اليها وهي في حق المبتداه تقبل الطوار والقصر  
 فيقبل قولها في انقضائها في الزمن الذي يقبل فيه فوا غير المستحاضة ويقبل قول  
 المعتادة في ذلك اذا ادعت عاداتها **الثانية** ان تكون مبتداه وقد تقدم ان في  
 مردوها الى الاقل او الغالب قولين صحيحين اولهما وتتقضي عدتها لمضي ثلاثة اشهر على  
 كلا القولين وشهرها ثلاثون يوما ابتداء من اول روية الدم وفي كلام بعضهم  
 اشارة الى اعتبارها بالاهله **الثالثة** ان تكون ناسبة لعاداتها ووقتها وهي المتخير  
 وقد تقدم

وقد تقدم في الحضر ان في قولين احدهما انها كالمبتداه فالحكم فيها كما في المبتداه  
 فتتقضي عدتها لمضي ثلاثة اشهر عديدة من روية الدم واصحها انها نومرا بالاحتيا  
 وعلى هذا فتلاوة او حدة اصحها ان تعتد بثلاثة اشهر ايضا ولا يامر بها بالاحتياط  
 في ذلك لا ينبغي معطلة عمرها وعلى هذا فالاعتبار بالاسم هو الهلاية فان  
 انطبق الطلاق على اول الشهر مصادفة او تغليق باخرج من الشهر الماضي  
 وظاهره وان وقع في انتابه فالصحيح انه ان كان الباقي منه اكثر من خمسة عشر  
 يوما حسب ذلك قرا وكنت بعد شهرين هلايين وان كان الباقي خمسة عشر يوما  
 فما دونه ولو يوما واحدا فان الباقي لا يحسب قرا وحيث قلنا لا يحسب الباقي قرا فدخل  
 في العدة من اول الشهر المستقبل قال الرافعي وشارعهم ان الشهر اصل في حكمه  
 كالصغيرة وقضية هذا ان تدخل في العدة من وقت الطلاق ويكون كما لو طلق  
 داء لا شهر في انتا الشهر الهلاي فتعد المنكسر ونمكت شهرين بالاهله وتكمل  
 المنكسر ثلاثين او بعده تسعين يوما من وقت الطلاق على راي وعليه ينطبق  
 كلام الوحيز ولم اره الا فيه **قلت** وقد حكاه الماوردي فقال وعدتها من  
 وقت طلاقها سواء كان اول الشهر او تضاعفه وهو قضية كلام الامام  
 والوجه التالي انها نومرا بالاحتياط في العدة كالعجارات والوط فتكون كالتي  
 تناعد حبضا وعدتها ثلاثة اشهر لكن بعد ان تبيض الى سن الياس او الى اربع  
 سنين او الى تسعة اشهر فيه اقوال وضعفوه فان قلنا به لا تثبت الرجعة  
 وحق السكينة في جميع مده التبرص على اختلاف اقوال فيها ولا يثبت ان الا في  
 ثلاثة اشهر ويختص الاحتياط بما يتعلق به وهو عذر الكاح وقد لا يثبت  
 الرجعة مع بقا العدة كما سيأتي فيما اذا عاشرها فيها والثالث للفقهاء ان  
 كانت حنت في صغرها ثم افاقت بعد البلوغ واستمر بها الدم ولم تعرف وكيف  
 كان حبضا وطهرها كان ابتداء شهرها يوما افاقتا وتعد من يومئذ تسعين  
 يوما وقد مر في الحضر قال الرويان وهو غريب بعيد **فروع** لو كانت دأكر للعد  
 ناسبة للوقت وبالعكس فحكم في الزمن الذي جعل فيه طاهر احكم المميز  
 وفي الزمن الذي تشك فيه حكم المتخير كما مر **اخبر** لو كانت لمعتد دات



دات تميز وعادة لكن تغايرضا فقد تقدم في كتاب وحيان في انا بها بالتميز لا بها  
 الحالة الحاضرة او بالعاده لغير وجه عندنا مخرج على الوجهين **المستفاد الثالث**  
 الذي لا تثنى الدم لصغيرا ويا سفل فخر عن الطلاق وما الحق به ثلاثة اشهر  
 والبراديا لصغيرة هنا من لم تحض سوا بلغها لا وقد تقدم في كتاب الجبر ان  
 زمن امكان الحيض في الصغيرة وجه احدها انه نصف السنة التاسعة والثاني اول  
 والناتج الصحيح فاما فلور ان الصغيرة دما قبل ذلك فهو دم فساد والكل  
 في سن الياس ساني ولو طلق الصغيرة واعتدت ثلاثة اشهر فمما حاضت فلا تنسب اليها  
 وان حاضت اثنا عشر شهرا العدة بالاقراء وفي الاعتداد بها ماضى قرا وحيان  
 احدها وهو ظاهر النص ومعه بعضه لا ومعه جماعة نعم وهما مبنيان عند اكثر  
 على الخلاف في ان القتر طهر محض يدين او الانبعاث من الطهر وقد تقدم عن الامام  
 انه لم يرض البتة واما الالبسة اذا حاضت اثنا عشر شهرا فمما حاضت فاما قبل الحيض فمما  
 فظها الاحتواشه يدين ولو حمل من لم تحض وولدت ولم تر حملا قبل الولادة ولا  
 نقاسا فهل تغتد بالاشهر اظاها لابه ام هي كمن انقطع حيضها بلا سبب فيه وحيان  
 والا وحوار الشيخ ابي حامد وصحة النووي وبواقفه ما في فتاوى البغوي ان  
 التي لم تحض اذ اولدت ونفسيت تغتد بالاشهر ولا يحلها النفاس من دوائ الاقل  
 وحيث تكون العدة بالاشهر تغتد بالاهله فان نطبق وقوع الطلاق على اول الشهر  
 الهلالي تعليقه باخر من الماضى او باول هذا او با نطبقا اخر من لفظ  
 الطلاق على اوله فواجب وان وقع في اثنا عشر شهرا فقد انكسر ذلك الشهر فحسب  
 بقينه ويحكمه ثلاثين يوما من الشهر الرابع ويغير الشهر ان اللذان بعده بالاهلة  
 سوا كانا كاملين او ناقصين واحدها كاملا والاخر ناقصا هذا الصحيح المنصوص  
 وعن عبد الرحمن بن دينار الشافعي انه اذا انكسر الاول انكسر الجميع فيحسب كل شهر ثلاثين  
 يوما فتكون عدتها تسعين يوما وان كان الشهران ناقصين واحدها وهو مطرد  
 في مدة الايلا والعنة وصوم الشهرين في الكفارة كما مر وادفع الطلاق في  
 اثنا عشر اوالليل داخل العدة من حينئذ وحسب باقية هذا كله اذا كانت الصغيرة  
 والابسة حرت فان كانتا امتين ففي عدتهما ثلاثة اقوال احدها تغتد اشهر ونصف

والثاني

بعد ان شهرين والبال تغتد ان ثلاثة اشهر وهذا مع عند المحاملي وسليم  
 واختاره الروابي واطاها المذهب والذي عليه جمهور الخراسانيين الاول واذ  
 خاضا لامة الصغيره او الابسة بعد انقضاء عدتها احسب الشهر في اثنا عشر اوالليل  
 كما تقدم في حق الحرة وحكي الالبسة الخلاف المنقدم ولو عتقت اثنا العدة فقد مر الكلام  
 فيه **المستفاد الرابع** من المعتدات اللاتي باخر حيضهن وهن ثلاثة اصناف **الاول** اللاتي  
 لم تحض قط فعدن لثلاثة اشهر **الثاني** اللاتي باخر حيضهن بعد ان رايته لعدر كمرض  
 ورصاع ونفاس فتتريص الى سن الياس فاذا بلغته اعتدت بثلاثة اشهر **الثالث** اللاتي  
 رايهن الدم وانقطع حيضهن لعدر وهن من ثلاثة اقوال اصحها وهو الحد الذي تترىص  
 الى سن الياس ثم تغتد بالاشهر وعن من سلمة انها بعد بلوغ سن الياس تترىص  
 تسعة اشهر ثم تغتد بثلاثة الثاني انها تترىص تسعة اشهر ثم تغتد بثلاثة اشهر  
 الثالث انها تترىص اكثر مدة الى اربع سنين ثم تغتد بالاشهر وعن بعضهم انه على  
 القدم فولا انها تترىص اقل مدة الى اربعة اشهر ثم تغتد بالاشهر وقيل ان الشافعي  
 صرح هنا في الحد برجوعه عما قاله في القدم **الفرع** ان قلنا بالاقوال القديمة  
 انها تترىص اربع سنين او تسعة اشهر او سنة اشهر فشرعت في ذلكم خاصتها  
 اربعة احوال **احدها** ان يكون عدل التريص والاعتداد بالاشهر ويكت زوجا اخذ  
 فليست له النكاح كما لو راي المني من الما بعد ان صلي وفيه وحده انه يلبس بطلان النكاح  
**الثاني** ان يطرأ في اثناء مدة التريص قبل الشروع في اعدته فيبطل التريص ويتنقل  
 الى الاقراء وحسب ما مضى فرافض اليه قران اخرين ثم ان لم يعاودها الدم بحيث  
 الاقراء استأنفت مدة التريص على الصحيح وقال الموقفي لان امرها باستئنافها  
**الثالث** ان يطرأ بعد التريص في اشهر العدة فننقل الى الاقراء في الحالة الثا  
 فان قام فذلك وان لم يعاودها استأنفت مدة التريص على الصحيح اذا استأنفت  
 فهل تنسب على ما سبق من الاشهر ام تستأنف الاشهر فيه وحيان احدها نعم كمدة  
 التريص واطرها انها تنسب عليه وفي كقيته وحيان اصحها انها تنظر فيما مضى  
 وتضم اليه ما يكمل ثلاثة اشهر ولا تضم بعض الشهر الى بعض الاقراء وتبين ان  
 الماضي بحسب فرا فقط فلو حاضت مرتين ضم اليها شهرين لا من القرو والبال ولو

في

فيه



كان مضي له قرو قبل تباعد جيفته وانقضت مدة التبرص ولم يرد ما قال الامام يئني عليه  
ويجعل العدة وقا غيره يستأنف بالاشهر وقد يكون ذلك على قول الاستنباف وقد  
يكون مطلقا لا الرافعي هذا ما ذكره في ما ادالم يعاودها الدم في الحالة الثانية والثالثة  
ولم يقولوا اذ لم يعد الى مدة كذا في النوى ونسبه ان تضبط بعاد لها القعدة او بحال  
عادان لساقا غيره او مضي شهر من وقت طروءه لان الغالب ان الشهر لا يحلوا عن الحيض  
**الرابعة** ان يطرا بعد مدة التبرص وشهر العدة وقبل ان تنكح فوجها من قبل فوكان  
احدها وينسب الى النمر لها استئناف العدة بالامر اوبه قال الشيخ ابو حامد والثاني لها  
لا شيء عليها وصحة القاضي الروباني وقال انه اختيار القاضي الطبري وجماعه وفيه وجه  
لان في شهره ان اعتدت بالاشهر بحكم حاكم فلا يلزم شيء وان اعتدت بما ما مقت  
استئناف العدة بالافراوان فلان المديد وهو التبرص الى سن الياس في سن الياس فوكان  
وتلاثة اوجه احدا القولين وان اراد الاكثر بنقضه ورحمته وعن ابي اسحق لعده الاصح  
والثاني انه يجزى بياس ناس عشر يوما خاصة من الابوس وقال صاحب الكافي وهو المذهب  
واختاره بن عسرون وهما مبنيان على ان المرامي اليقين والغالب واما الاوجه فلدها  
ان لمعتبر بياس العصا خاصة ثانيا في الاعتبار بلسان بلدها بالتم ان الاعتبار بياس  
غالبا ولا ينظر الى الاقضا وعلى القول الاول اقصى سن يات جميع النساء وجوه اشهرها  
انه اثنا عشر سنة وثانيه انه ستون سنة وثالثه انه خمسون سنة ورابعه انه  
سبعون سنة وكلام الامام والعراقي يقتضي اعتبار سن الياس بلسان بلدها دون من  
تقدم وصرح به القاضي والفوراني والمتولي ومقتضى كلام غيره اعتباره وان قلنا  
بالقول الثاني فقد قيل ان لسنا العجم لا تحض بعد خمس سنه وثالثه العرق لا تحض بعد  
سنتين وقيل ان العربيه لا تحض بعد سنين سنة الا ان تكون قرشيه ورده الماورد  
وقال ابن القاص لا يقبل دعوي الاباس فيما دون ستون سنة الا ان عرج عرق وعادة في  
نسائها بخلافه فيقبل في حسيه لا فيما دونها قال صاحب الكافي فلو لم يعلم لها غيره  
فلا اعتبار بياس جميع النساء ولو اختلفت عادان من اعتبره بها في القلة والكثرة فوجها  
احدها انه يجزى اقل عادة امراة منهن واطهرها لانه يجزى عادة اكثرهن عا دة  
**فرع** لو انقطع دم المرأة لغبر علة فان قلنا بالجدد انها تنصير الى سن الياس فبشرت

البره

اليه ثم رأت الدم بعده فاما ان رآه في اشهر العدة او بعدها **الحالة الاولى** ان تراها فيها  
فتنتقل الى الاقراوان لم يرضي جيف قطعا بخلاف ما تراها الصغيرة وحسبها لما في قراؤها  
فتضم اليه قري اخر من الا ان تكون لغت سن الياس ولم تحضر قراضة فتكون احتساب لما في  
قرا الحلاف المتقدم في الصغيرة اذ اذا رأت الدم في الاشهر لانه لم يرضي عنه دما وعلى  
القول باعتبار اقصى سن جميع النساء تنصير اقصى سنة السن التي رأت هذه الدم ويعتبر  
بعد ذلك غير هابه فان لم يعد الدم بعد ذلك المرة فترجع الى الاعتداد بالاشهر  
وهل تبرص قبل تسعة اشهر فيه ورحمنا زاحدها نعم ونسبه الى نصه وضعفه الاما  
واصحها لا وشرع في لكنه عقبا لقطاع الدم ومنهم من جعل النمر المذكور مفرعا على  
القدم في انها لا تنصير الى سن الياس بل تبرص تسعة اشهر وتقدر وهو يخرج على الوجه  
المتقدم عن بن سلمه ان من بلغت سن الياس تبرص تسعة اشهر قبل ان تغد بالاشهر  
وعلى كلا الوجهين هال تسنا نقلا لاشهر الثلاثة ام تلي على ما تقدم من الاشهر قبل  
الحيض فيه طريقان احدهما القطع بانها تسنا نفها وثانيه ان فيه وجهين وخرج  
بعضهم قولا انها تغد بالحيضة الاولى ثم تبرص تسعة اشهر على القول بان  
التبرص تسعة اشهر لم تغد بشهرين بدلا من قري فان رأت فيها احضا اخر ثم ارتفع  
حيضها ثانيا تبرصت تسعة اشهر وشهر اخر فان رأت فيه حيضا انقضت العدة بالا  
وحصل من هذه الاوجه المتقدمه الثلاثة تفريعا على القدم انها تسنا نفها وتلي  
على ما مضى من الايام وتكمل ثلاثة اشهر او تلي على ما مضى بخوله فز او تغد شهرين  
قال الرافعي وليس هذا على الخلاف ان اهل قوم بالتبرص ان قلنا نومره فلا بد من  
الحال ثلاثة اشهر لان ما دونها لا يدل على البراه وان قلنا نومره فبشبهه ان يحكي في البنا  
والاستسنا الخلاف المذكور في التفريع على القدم **الحالة الثانية** ان تراها بعد الايام  
فان لم تكن تكبر بعد فقولنا احدها انه لا يئني عليها واحدها ان عليها ان تغد بالافراوان وقرا  
من الوجهين في ما اذا راوا اسوادا وظنوه عدوا فصولا صلاه الخوف ثم بان خلافه  
ومن الخلاف فيما اد ابا ع ما لا يبه طان احيوته فبان موته ومن الخلاف في ما اذا انا  
المعمنون من حج عنه فح لم رالا العضة لا يحرق وان كانت كح فطريقا لحد هاطد  
القولين فان قلنا يلزم الاعتداد بالاقراوان بطلان الكاح والثاني القطع بانها

م

شهر

قرا

شهر



لا يلزمها شيء وينتج من المسألة عند الإطلاق ثلاثة أقوال بالملزمتها السليمانية  
 العدة ان لم تكن تكفي ولا يلزمها شيء ان كانت تكفي وهو اشبه بها والقول بلزوم الا  
 مطلقا اع عند البعوى والخوارق وعن الفقهاء انه الاظهر وسط الكاغ وهو  
 قضية الحاقه بمسئلة العصب وقضية الحاقه لمسألة الصلاة والبيع ان يكون  
 الاصح انه يلزمها شيء مطلقا **النوع الثالث** عده الحامل وعدتها بوضع الحمل  
 والكلام فيه في فصلين **أحدهما في شرطه** ويشترط في انقضاءه شرطا  
 أحدهما ان يكون مستويا الى من العدة منه ظاهرا او اختلازا وجاهزا وغيره  
 فالولم ينصوا ان يكون الولد منه كما اذا مات الصبي الذي لا ينزل او فسح نكاحه  
 بعيبه او رضاع وخوؤه وامرأته حامل لم تنقض عدتها بوضع الحمل بل ما تغدبه لولم  
 يكن حمل سواء انقضت بعد الوضع او قبله وسواء ظهر الحمل قبل موته او بعده والمسوح  
 الذي قطع ذكره وان نباه تقدم ان زوجته اذا انت بولده لا يلحقه على الصحيح فاذا  
 مات وامرأته حامل لا تنقض عدتها بوضع الحمل وعلى القول بالحوفة تنقض به  
 واختاره جماعة واما من سئل حمياه او رضتا او قطعتا ونفى ذكره فيلحقه الولد  
 على الصحيح فتتقضي به العدة منه بوضعه سواء في ذلك عدة الطلاق وعدة الوفاة  
 وعلى القول بانه لا يلحقه لا تنقض به وفيه وجه ثالث انه ان كان فقيد الخصبة  
 البهي خاصه لا يلحقه الولد وان بقيت اليسرى وان كان بالعكس لحقه وانقضا العدة  
 بوضعه تابع للحوفة به واما المحبور الذكر الباقي لانتين فقد مر انه يلحقه الولد  
 فتتعد امرأته اذا كانت حاملا عند وفاته بوضعه وليس عليه عدة طلاق ولا سحالة  
 الدخول في حقه واما من مات عن زوجته او طلقا وهي حامل بولد لا يمكن ان يكون  
 منه بان وضعت له سنة اشهر من وفاته لعقد او لا لكن بين الزوجين مسأ  
 لا يقطع في تلك المدة فلا يلحقه الولد ولا تنقض العدة منه بوضعه على المذهب  
 ويشد الغرابة في الوجهين في حكمي وجهين آخرين أحدهما تنقض به لاحتمال تقدم وط الشبهة  
 قبل النكاح والثاني انهما اذا عت ذلك حكما بانقضاء بهما به والا فلا وهو في  
 غيره وغيره ذكرها في الفرع التي خاصة وجب قلنا الولد لا يلحق بالزوج فان  
 كان يلحق غيره بوطي شبهة او عقد فاسدا تنقض عدة الوطى به وتعتد عن الزوج

بعود وضعه

بعد وضعه الا ان تكون ترى الدم في زمن الحمل وقلنا الحامل تخفى في الاعتداد به  
 خلاف باقي باب نداخل العدين والاح ان لا يعتد به وان كان من زنا فتتعد عدة  
 الموت من يوم الموت وعدة الطلاق والفسخ من حينه وتنقض العدة مع بقا الحمل  
 في عدة الوفاة وفي عدة الطلاق والفسخ ان كانت عدتها بالاشهر وكذا ان كانت من  
 دوات لا قرا ولم تر دمًا او راته وقلنا الحامل لا تحيض وان قلنا تحيض في انقضاء العدة  
 بالاقرا وهي حامل وحملها انما فعلها في هذا الوقت في عدة الوفاة او الطلاق  
 وحمل من الزنا لم يمنع ذلك انقضاء العدة وان لم يعلم ان الحمل من زنا او من وطى محترم  
 في الرواية يحمل على انه من زنا وهو محال لقول الامام ادا نكح لمعدة في العدة  
 وانت بولده لا يمكن ان يكون من واحد منهما لا يقضي بانه ولد من الكذب لا بوطي  
 تحسب الطن حمل العلوق على وط شبهة واما الحمل المنفي باللعان اذا صح ما فيه  
 قبل الانقضاء اما الوقوع الفذوة النكاح او بعده وجوزنا به من حمل الحمل على  
 احدا القولين فتتقضي العدة بوضعه وان لم يلحقه ظاهر الكذب حمل الحوفة به  
 بدليل انه لو استلحقه لحقه بخلاف حمل امرأه الصبي **فرعان الاول** الوفاة  
 ادا ولدت او ان ولدت فان طالق فولدت طلقا وشرعت في العدة فان وضعت  
 ولدا نأيا بعد سنة اشهر من حين وضع الاول في انقضاء العدة به ثلاثة اوجه  
**الثاني** لو نكح حاملا من الزنا وله وط بها قبل الوضع في اطهر الوجهين فاذا وط بها  
 وطلق قبل الوضع شرعت في العدة من حين الطلاق وان كانت من دوات الاشهر بان  
 لم تكن حاضة قبل ذلك وان كانت من دوات لا قرا فان لم تكن ترى الدم او راته وقلنا  
 الحامل لا تحيض اعتدت بالاقرا بعد الوضع وان راته وقلنا انه يحض في  
 اعتدادها بها وحيث تقدم ما صحها انم **الشرط الثاني** وضع الحمل التام لا  
 تنقض عده الحامل تمامه وخرج عليه ثلاث مسائل **الاولى** لو كانت حاملا بتوأمين  
 لم تنقض عدتها الا بوضع الثاني تمامه حتى لو كان الطلاق رجعيا وولدت احدهما  
 فله الرجعة الى ان تلد الآخر ولو مات قبله وورثته وانما يكون الولدان توأمين  
 اذا ولدتهما معا او كان بينهما سنة اشهر فصاعدا فالثاني حمل آخر **الثانية** لا  
 تنقض العدة خروج بعض الولد لا تنقض على خروج باقيه ولو كان اصباحا سو كان

دو سنة اشهر فان كان بينهما اشهر



الذي خرج منفصلا او منفصلا بالذي لم يخرج فليست تنزل الرجعة وصحة  
وفوق الطلاق والتوارق بينهما اذا كان الطلاق رجعي الى ان يفصل الثاني وكذا  
ليست حكم الجنين الذي خرج بعضه دون بعض في سائر الاحكام فيم  
اد اضر راحته فخرج باقية ولو ضر راحته حاملا فخرج بعض الولد ولم يفصل لم يجب  
الارش لو اوجب فيه وفي سائر عقاقمه اليه وفي تبعيته في البيع والهبة وغيرها  
وعدم اجزائه عن الكفارة وكفارة وعزل لقول الله انه اذا اصرح واستهل كان  
حكمه حكم المفضل في جميع الاحكام الا في العدة فانها لا تنقضي لا بفراغ الرحم  
قال الامام وهو متفاس لكنه بعيد في المذهب وهذا الوجه محتمل ان يطرد في الرجعة  
لانها تابعة ومختلفة خلافا **الثالثة** تنقضي العدة بوضع الولد كما لم يجب كان  
او ميتا او وضع سقط ظهر فيه الخطيب كشكل اليد والرجل والاصبع وتثبت  
بذلك امية للولد ونجبة الغرة والكفارة وكذا الحكم لو لم يظهر الخطيب لكل  
احد لكن قال القوابل والخيرات من الشافعية صورته خفية بينة لنا وان خفيت  
على غيرنا فقبلت بشهادتهم بذلك وتثبت سائر الاحكام ولا تنقضي العدة باسقاط  
العلقه والدم واسار الامام الى خلافه العلقه ولا يكاد يثبت ولو وضعت قطعة  
لحم ليس في الخطيب ظاهر ولا خفي تعرقه القوابل لكن قلنا انه اصل ادعي ولو بقي لتصوره ولو  
فقد روى المزني عن الشافعي ان العدة لا تنقضي به وان امية الولد لا تثبت وان الغرة لا  
يجب فيه ونسب لما ورد في نفيه الاول الى تقدم ولا يحار فيه طرق احدها اثبات  
قولين في المسائل الثلاث بالنقل والتخرج احدها تنقضي به العدة وتثبت امية  
الولد ونجبة الغرة والثاني لا يثبت شي منها والثالث تقرير النصين والرابع القطع بالاول  
والخامس القطع بالثاني وهو اصح عند البغوي والخوارزمي قال الراعي ونسبه ان ترجح  
طريقة القولين وان يقال لا يظهر انقضاء العدة وعدم الاستبلاذ وذكره زهير  
والرويان والمرور وروى لو سكت القوابل ان هذا المذهب لم يثبت به شيء من هذه  
الاحكام قال الراعي لا خلاف لكن في القاضي في انقضاء العدة به وحده ولو قال الرجعة  
كان الذي اسقطته مما تنقضي به العدة وانكر الزوج وقضاءه فالقول **الفصل**  
**الثاني في ظهور اثر الحمل** وفيه مسائل **الاولى** اذا اعتدت بالآخر والاشهر

فظهر

كذا

فظهر بها حمل من الزوج اعتدت بوضع سواهما برذلك في التا الاول والاشهر او  
بعدها ولا اعتداد بما مضى من الاثر والاشهر وان لم يظهر بها حمل لكن توهمته وارتأت  
فيه لكن خوفه ووجود حكم فيه ونقل فان كان قبل مضى الاثر والاشهر فليس لها ان  
تتكم بعد تمام ما حتى يزول الربيه فان نكحت لم يصح وان كان بعد تمام الاثر والاشهر  
فان كانت تزوجت باخر لم يحكم بطلان نكاحه لكن ان علمنا انها كانت حاملا يوم النكاح  
بان وضعت ولدا لدون سنة اشهر منه بان بطلانه وان ولدت لسنة اشهر فاعتبر  
فالنكاح مستمر والولد للثاني وان لم تنكح نكح زوجها الاول وان نصرت الى زوال  
الربيه فان تزوجت قبله فالمصوم في الامر والمختصر انا نفقه فان كان بها حمل بطل النكاح  
والاولا ونص في موضع اخر على انه مفسوخ ولا صحاب طرق اجماع عند كبير من  
العراقين القطع بالاول وتاويل الثاني على ما اذا ارتأت في العدة قال ابن سلمه ومعني  
قوله انا نفقه الزوج عنه كما نفقه في الاحرام وفي ما اذا اطلق احدهما ولم يرد مجرد  
الترمس وهذا منه فرار من القول بوقف العقود في الجديد والثاني انهما قولين  
فاحراما وهما مبنيان على القولين ووقف العقود ان قلنا لا توقف النكاح باطل  
وان قلنا توقف انعقد موقوفا وبطله الشيخ ابو علي وقال آخرون هما مبنيان  
على القولين في الجديد فما ادباغ ما لا يسهل انا حياته فيان موته وضعف وقال  
الفقهاء هذا لو حصل الربيه في اثنا الاثر والاشهر فنكحت بعدها لم توقف العقود  
قطعا بل نأخذ بعدم القضا كما ينبغي المصلي على اليقين اد اشك في اثنا الصلاه  
قطعا والقابل ينأها على وقف العقود لا يفرق بين ان تكون الربيه حصلت بعد  
انقضاء ذلك او في اثنايه في اثنا القولين وحصل من الطريقين ثلاثة اقوال **الاول**  
ان طرأت الربيه قبل الانقضاء ظاهر فالنكاح مفسوخ والا فهو قوف والطريق  
الثاني لا ينسخ القطع بان النكاح لا يصح والرابع ان النصين منكران على جالين  
والاول على ما اذا كانت الدلالة على الحمل خفية والثاني اذا كانت الدلالة عليه ظاهرة  
والخامس تنزيلهما على خالين آخرين فالاول على ما اذا انت بالولد اكثر من سنة اشهر  
من نكاح الثاني على ما اذا انت به لدون سنة اشهر منه وهو معنى الكلام الشافعي ويجري  
هذه الطرق في ما اذا كانت تقدر بالمال فوضعت ولدا ثم ارتأت بقا ولدا في خوفه ونصه

ط



فما على الوقف **الثانية** اذا اعتدلت لمطلقة ومن في معناها بالامر او الاشهر ولم  
تزوج ثم انت بولد لم يحتمل ان يكون من الزوج لحقه واقل مدة تحتل ان يكون منه  
سنة اشهر واكثرها اربع سنين فاذا انت به لما بينهما لحقه نصر عليه كذا اطلقوه  
واستدرك منصور النعماني لا اكثر مدته اربع سنين من وقت امكان العلوق  
فبلا اطلاق قال الرافعي وهو قوف وفي الاطلاق تساهل انتهى وهذا للصاقفة تساهل  
فان اطلاق قد يقع مع الانزال بحرا او تخليقا فيكون اكثره اربع سنين فقط حيث  
لا يقع معه يكون فضاه اربع سنين ولخطه تحت العلوق ولا فرق بين ان تقر المرأة بالنقصا  
عدتها او لا وان سرح اذا اقرت بانقضائها ولدت له لم يلحقه الولد الا ان تاتي به لدون  
سنة اشهر من الاقرار وقاسه على ما اذا وطئ امته ثم استنزلها لم يضع ولدا بعد  
الاستنزال ستة اشهر فصاعدا فان الولد للحقه نصر عليه الشافعي واختلف الاصحاح فيه  
فقال بعضهم في المسائل قولنا نفلنا ونحوها ومنهم من خرج من نصه هنا الى مسألة الامة  
ولم يخرج من نصه في الامة الى هذه وعلى هذين الطرفين فالنصر المذكور في الامة جوار على  
احد القولين وقرر الجمهور النصين وفرقوا بقوة فرائض النكاح وسرعة نفوذه  
واستثنى من سرح ما اذا انت به لدون سنة اشهر من الاقرار وقال ابن الصباغ هو مخصوص  
لها اذا كان الاعداد بالاشهر من حيث ان يحقق بطلان اقرارها فان من حمل لا يصح اعتد  
بالاشهر اذ هي اقرار وهذا فيه خلاف تقدم وذكر سليمان عنه انه لا فرق بين ان يكون  
اعتد بالاشهر او بالاقرار فانه يلحقه اذا انت به ما دون سنة اشهر من الاقرار  
وان انت به لاكثر من اربع سنين لم يلحقه وروى المزني انه ينبغي عنه باللحان ثم قال  
وليس به ان يكون هذا علطا من غير الشافعي اي ممن رواه عنه وكأنه لم يسمعه منه قال  
الاصحاح وهو كذلك وقد روى الربيع عنه انه ينبغي عنه بغير لحان والاربع سنين  
حسب من وقت لفرقه ان اقتضا البيئونه بان كانت بطلاق خلع او استوفى فيه عدد الطلاق  
او يقع النكاح بعبدا وانفساخه برضاع او لحان لم ينفق فيه الا ان لم يقتصر بيئونه بان  
كان بطلاق رجعي فقولنا ايها احسب من وقت الطلاق وادوا بينهما احسب من وقت انقضاء  
العدة في لظاهر وهو خلاف في ان الرجعية مستقرشة ام لا او هو هو وعلى  
الثاني ان مني لحقه الولد لا يجلو من ان تقر بانقضاء العدة بالاقرار او الاشهر او لا

فان لم

فان لم تكن اقرب فوجها نصحها انه يلحقه به متى ولدت وان طال الزمان لان العدة  
قد تطول والجديدان من ساعد حبيضا بنظر سنن لياس قال الامام وهو القياس والنا  
انه لا يلحقه بعد مضي ثلاثة اشهر واربع سنين وصحة النفوى وانكر الاول وضعفه  
الرويان وان كانت اقرب بانقضائها فوجها واحدها يلحقه ابدا ما لم تزوج  
واصحها واحكوه عن النص انه لا يلحقه بعد الاربع وخرج من الخلاف في ان تاتي به  
اوجه احدها يلحقه مطلقا متى انت به وثانيها لا يلحقه بعد مضي العدة ظاهرا  
واربع سنين بانها ان اقرت بانقضائها لم يلحقه بعد ذلك وان لم تقر به لحقه  
ابدا وجبت حكمنا بحقوق الولد تكون المرأة معتدة الى الوضع حتى يثبت للزوج الرجوع  
في الطلاق الرجعي ولها النفقة والكسوة **فروع** ان تولد كثر من اربع سنين للرجعي  
ادعت الطلاق الرجعي انه راجع او ادعته فيه او في غيره انه جدد نكاحها او  
وطئ بشبهه وولدت له علي فراشه المتحد فان صدق الزوج لحقه الولد وعليه  
المهر في المتحد ووفيه وفي غيره النفقة والكسوة والسكنى وان افكر صدق بيئته  
فان نكل عرضا لم ين عليه على المذهب فان حلفت بالنسالة ان ينفقه باللحان وقل  
لا نرد اليه علمها فان قلنا لا تخلف او تخلف فنكحت في تخلف الولد بعد بلوغه خلاف  
مذكور في تطايره وان قامت ذلك بينه سمعت وان سلم الفراش الجديد لكن انكر  
ولا دنم وادعي انها النقطة او استغاثته صدق بيئته وعليه البيئته على الولد  
فان نكل حلفت على المذهب وثبتت الولادة بيئته والنسب بالفراش وله نفقه باللحان  
وتنقضي العدة بوضعه على كاحل وان حلف الرجل على النفق ولم تثبت ما ادعته لزوجها  
ان الولد منه كما لو نفق حملها باللحان فانه ينفق عنه وتنقضي عديتها بوضعه ولو  
ما في الزوج فادعت على وارتة انه كان راجعا او جدد نكاحها فان كان الوارت من  
لا يحكم الولد بنظر فان كان واحدا فالحكم كما مر في ما ادعت على الزوج الا في شين  
احدها ان الوارت حلفت على نفق العلم والثاني انه اذا ثبت لنسب بكر للوارث نفقه باللحان  
وان كانا اثنتين فان صدقها او كدباها وحلفا او نكلا حلفت او صدقها احدها  
وكدبا الآخر وحلف تب للمهر والنفقة في حصه المصدق ولا يثبت النسب لعدم  
اتفاق جميع الورثة وفي ثبوت ميراث الزوجه في حصه المصدق خلاف في الاقرار

ن



فان كان يحجب كالاخ فاز صدقها فظاهر ولا يبرأ اولاد ان ثبت النسب لئلا يخرج الاخ عن كونه  
وارتاجحه وان كذبها فالحكم كما تقدم **الثالثة** اذا نكح المراه بعد انقضاء عدتها ثم اتت  
بولد فان ثبت به لما دور سنة اشهر من نكاح الثاني فلا اثر لنكاحه والحكم كما  
نقدم اذا لم يتكح وان ثبت به لسنة اشهر ولحطة نسغ الوط او اكثر من ذلك لحق  
بالثاني وان لم يكن ان يكون من الاول اما لو نكح نكاحا فاسدا فان وقع العقد في  
العدة فلا ينقطع العدة لمجرد العقد لكن ينسقط بقبولها وكسونها وسكناها لشروطها  
فان وطئ الزوج فان كان عالما بالحرم فهو زنا لا ينقطع وطئه العدة وان حمل  
الحرم اما لا اعتقاده انقضاء العدة او ان لمعتدة لا يحرم نكاحها اذا كان قريب  
العهد بالاسلام انقطع به العدة سواء علمت ذلك او جهلته لصيرورتها فراسا  
للتاني ثم يفرق الحاكم بينهما فتعمل عدة الاول ثم تغتد للثاني ولو اتت بولد فان كان  
لزم من حمل ان يكون من الاول والى الثاني لحق الاول وانقضت عدتها منه بوضعه ثم تغتد  
عن الثاني بعد انقضاء النفاس الا اذا كانت ترى الدم على الحمل وقتلنا انه جبر وان لم  
تغتد به في وجهه وان كان لزم من حمل ان يكون من الثاني دون الاول اذ لا يكثر من  
اربع سنين من طلاق الاول وان كان الطلاق باينا الحق بالثاني وان كان رجعيما فمحل الحق  
بالثاني كما في البائن او نكاح فرائض الاول او باق فبعض على القاييف فيه فولا وان لم يكن  
ان يكون من كل منهما بان كان لطلاق رجعيما وان ثبت به لما دور سنة اشهر من سدين  
من طلاق الاول وقتلنا انها تحجب من حين انقضاء العدة وليست سنة اشهر فما فوقها  
من نكاح الثاني عرض الولد على القاييف فمن الحق به فالحكم كما لو اتت به لزمان  
حتمل ان يكون منه وان الحق القاييف هو او اشكل عليه الحال او لم يوجد ترك حتى  
يبلى فينتسب الى من قبل اليه وعليها في هذه الحالة الاعتداد بعد اوضع بتلاتة  
افرا وان ثبت به لزمان لا يمكن ان يكون من واحد منهما بان كان الطلاق باينا او رجعيما  
والحقناه بالطلاق البائن ووضعته لاكثر من أربع سدين من طلاق الاول ولما  
دور سنة اشهر من نكاح الثاني لم يلحقوا احدهما وهل تنقض العدة عن واحد  
منهما بوضعه فيه وحيث ان احدهما تغتد بعد بتلاتة افر اختباطا ووالا امام  
هو الصحيح عند ائمة المذهب وثانها لا يلحق العدة بعد عن المذهب ثم تغتد

المهر  
الاول

للتاني

للتاني وعلى الداني لو راد الدم على الحمل وقتلنا انه جبر في هل تغتد بالامر في زمن  
الحمل فيه وحيث ان خرم من اصاع بالاعتداد به وهما كالمهر من المتقد من المتأخر  
من الزنا اذا راد الدم وجعلناه جبراً ومدة الامكان من الزوج الثاني تحجب  
من النكاح الفاسد بحسب من وقت العقد الصحيح او من وقت الوط فيه وحيث ان  
اطرها الثاني وهو المنصور وهي اقربان من الوجهين ان العدة في النكاح الفاسد  
بحسب من اخطأ او من وقت التقرب بينهما والمنصور والاول قول الفقهاء الثاني  
وفي معنى التقرب بينهما ما اذا انفق الزوجان على المفارقة وما اذا ما نال الزوج  
او طلقا على طر الصحة ولو غاب عنها على نية العود اليها لم تحسب مدة الغيبة من  
العدة ولو عزم على ان لا يعود فهي محسوبة منها ويغفر منه ايضاً القولان في ان  
الوطئ فيه هل يحل والحلاف في ان السيد اذا دن لعده في النكاح فنكح نكاحا  
فاسدا هل يحل المهر حسب نية النكاح الصحيح تنزيلا للفاسد منزلة الصحيح  
وخرج بعضهم قولا انه من وقت الخلو به بعد العقد والقول بانها تقر بالمر  
او ترجح قول المدعي الوطئ وخرج على الخلاف ان العدة من وقت الوطئ خلاف ان  
لحق الولد في النكاح الفاسد هل يقف على اقرار النكاح بالوطئ فعلى قول الثاني  
لا يقف عليه لكن يقف على مكان الاجتماع كالصحيح وعلى المذهب يقف عليه او على  
اقامة البينة عليه وعلى هذا فينتفي الولد عنه بدعوى الاستبراء كما في ملك  
البين ولا يثبت في الابلاغ نكاح النكاح فيه وحيث ان الصحيح الثاني وهو المنصور  
ولو وطئ المعتدة في العدة بشبهة وان لم يولد لم يكن ان يكون من الزوج ومن  
الوطئ عرض على القاييف كما تقدم في النكاح الفاسد ولو وطئ بشبهة بعد  
انقضاء العدة فوجع واحداهما انه كما لو وطئ في العدة فبعض الولد على القاييف  
واصحها انه بمنزلة النكاح الصحيح بعد العدة حتى اذا ثبت بولد لم يكن ان يكون  
من الثاني فقط او من كل منهما الحق بالوطئ الصحيح بعد الزوج الثاني **الرابعة** اذا  
طلق الزوج زوجته ووضعتم اختلافاً فقال الزوج طلقك بعد الولادة فلي  
الرجعة وقالت قبلها وانقضت عدتي لها نظراً عنيا وقت الولادة وانقضاء عليه  
كما لو انقضاء عليهما كانت يوم الجمعة واطلقك يوم السبت فقالت بل يوم الخميس

سد



والقول قوله مع يمينه وان لم يعين وقت الولادة ولا وقت الطلاق لا يقتصر هو على دعوى  
تقدم الارادة وهي على دعوى تقدم الطلاق والمشهور ان الحكم كذا في المأورد  
بما كان سيدا يميني السابق بالدعوى وفي كيفية وجها من احدها خلاف الزوج انه ما  
طلقا الا بعد ولا ينفك عنها بخلاف هي اليها ما ولد لا بعد طلاقه وتبينه انه يحلف  
لقد ولدت يوم الجمعة مثلا وما طلق الا يوم السبت وتقول المرأة ما طلقني  
الا يوم الجمعة ولقد ولدت يوم السبت فادخلها حكمنا سقوط الرجعة وتبوت  
العدة لانه اغلظ في حقه وان كان حكمنا بقول سابقها ادعوى وان كل احدها  
حكمنا لحلف وان كان السابق بالدعوى غيره وان تفقعا على وقت وقوع الطلاق  
واختلفا في وقت لولاده كما لو اتفقا على يوم الجمعة وقالت ولدت يوم السبت  
فقال بل يوم الخميس صدقت بيمينه وقيل لا يصدق لا مكان اقامة البينة  
عليه ولو اتفقا على الاشكال ان لا يعرف وقوع الطلاق والوضع ولا يعرف  
اليها سبق فله الرجعة والاولى ان لا يفعل وليس لها ان تسكن حتى يمضي ثلاثة  
اقرا وقيل بوقف الامر الى ان يتبين الحال وان جرت المرأة بدعوى تقدم الطلاق  
على الولادة وقال الزوج لا ادري فالمشهور انه لا يقع منه بذلك سواء عينت  
وقته ام لا بل اما ان تخلف لمين ارضا على تاخر الطلاق وتكافئ رد اليها  
عليها فان حلفت فلا عده عليها ولا رجعة له وان نكل فغلب العدة لا النكول  
لكن لان اصل بقا النكاح وقال الماوردي القول قولها ولا عده عليها ولا رجعة  
له وله اخلاف في سقوط العدة دون الرجعة ولو ادعى الزوج تقدم الولادة  
على الطلاق وشوا عين وفيه اولى بيمينه وقالت لا ادري فله الرجعة والزوج  
ان لا يراجع كما قاله الفقهاء وتبعه الامام والغزالي وقال السدي وسلم  
ونابا صاغ قولها لا ادري ليس حواء فاما ان يصدق او يتكذب فان لم  
تفعل جعلا ناكله وحلف وقال الماوردي لها اخلافه على العدة دون الرجعة

### الباب الثاني في تراخي العدة

قد بحث على المرأة عدتان  
عند تعدد سبب لعدة وسبب اما وطب شبهة نكاح او غيره او طلاق بيقين  
فاما تعدد طلاق فلا يتصور واما تعدد ما بعد الطلاق او بوطوط طلاق

فيتصور

فيتصور فان وطبها رجل من بنين بشبهة او رجلا بنين وبطاه رجل  
بشبهة وبطلق اخر بعد وط فاذا اختلفت عدتان فاكتر فاما ان يكونا من شخصين  
او من شخص واحد **القسم الاول** ان يكونا من شخص واحد بان طلق زوجته بعد  
الدخول وشترعت العدة بالاقتران والاشهر من وطبها فيها اما حادلا او ناسبا  
للطلاق ان كان الطلاق بائنا او مطلقا ان كان الطلاق فان كانت لعدتان بحسب  
واحد فالمفهوم المشهور الصحيح ان العدة تنبت داخلان ومعنى تراخيها انها تعد  
ثلاثة اقرا او ثلاثة اشهر على مقتضى جاليم ويندفع فيما ما بقي من عدد الطلاق  
وذلك الباقي يكون مشتركا واقعا في العدة من معا وجوز له الرجعة فيه ان كان  
الطلاق رجعا ولا يجوز بعده وجوز تحديق النكاح في ذلك الباقي وتعدده ادا لم يكن  
اسنو في عدد الطلاق كما لو طلق بعد مضي قران فتستأنف ثلاثة اقرا ويندفع  
القران الثاني في القران الاول وله الرجعة فيه دون الاخر وفيه وجه اخر ان  
احدهما عن الجاليم ان يقبض عدة الطلاق سقط ما طرأ من الوطى وتكون العدة  
الماتية متحصنة عن وطى الشبهة وتبينها ان الباقي من عدة الطلاق يبقى متحصنا  
للطلاق والوطى لا يوجب الا ما وراد له وصحها الامام والغزالي وان كانت  
العدتان مختلفتين بان كانت احدهما بالجل وفي تراخيها وجه مشهور ان شبيهها  
الداخل وهما كالوجهين فما اذا ربي وهو بكر فربى وهو محض قبل ان يدخل  
يدخل الجلد في الرحم لكن لا يح فيه عند الجمهور ان لا يدخل ويصح الامام والغزالي  
خلافه فان قلنا بان الداخل فلا فرق بين ان يطرا الحمل على الوطى بان كانت حاملا عند  
الطلاق فحمل من الوطى وبين ان يطرا الوطى على الحمل بان كانت حاملا  
وستمر بوطى الرجعة في هذه الصورة فطحا في الطلاق الرجعي واما في الصورة  
الاولى ففي تبوتها الى الوضع وجهان أحدهما انها تنبت وتبينه الانواع الى الوجه  
للجلبي وان قلنا لا تنبت داخلان فان كان الوطى وهي حاملا فالعدة بوضعها عن الطلاق  
فتتخذ بعد وضعه بثلاثة اقرا كذا قاله جماعة منهم الرافعي وقال جماعة منهم  
بن الصباغ فتتخذ بعد وضعه وانقضت امدة النفاس كما تقدم وفسره  
بعم الفقهاء بان زمن النفاس لا يتخذ به من عدة المطلق وان كانت فاما كما لو



طلق في الحيض فان بقيته لا تحسب من عدته وليس يحناه انها ليست عدته حتى  
 يخرج الرجعة فيه على الخلاف في الرجعة في زمن الحمل بل يصح الرجعة فيه  
 قطعا كمن غلب في هرة في ما اذا لم يزوجها وهي حامل من وطئ الشبهة انها  
 تسرع في عدة الوفاة بعد نقض النكاح وهو ياتي هذا التفسير وحكي عن الجمهور  
 خلافه ولا رجعة له الا في مدة الحمل وان كان الحمل من الوطئ اعتدت بوضعه  
 عنه واقمت بعد وضعه او بعده وبعد نفاس على الاختلاف بقية عدة الطلاق  
 وله الرجعة في تلك البقية وكذا في مدة الحمل على الصحيح ويجوز في وجوب  
 نفقة ووجوب الوطئ في حدتها من الحمل وله تجديد نكاحها قبل الوضع  
 وبعده اذ لم يكن الطلاق رجعا لم تنقطع العدة وعن من سرح انها لا تنقطع  
 حتى يدخل بها وعلى الاول لو لم يزوجها فيه وعري الفراق في بطن ما مضى  
 منها ما سباني من بعد ولوم نكاحها كانت حاملا عند الطلاق وحصل الحمل  
 بالوطئ لزمها الاعتدال ثلاثة ايام بعد الوضع وحيث قلنا يثبت الرجعة بالحكم  
 الطلاق ويصح الابل والظهار عتقا ولا حد بوطئ ولو ما من الزوج انتقلت  
 الى عدة الوفاة وترته ولو ماتت هي ورثها وحيث قلنا لا يثبت حملها في هذه  
 الاحكام وجميع ما تقدم فيها اذا كانت ترى الدم في مدة الحمل او كانت تراه ولنا  
 انه ليس يحضر فاما ان جعلناه حصة في انقضاء احدي العدتين مع الحمل وحيث ان  
 اظهرها ثم وهما كالحجبتين المتقدمين في ان الحامل من الزنا اذا كانت ترى الدم  
 وقلنا انه حيض هل تعتد به وعلى الاظهر لو كان الحمل حادنا من الوطئ فنقض  
 الاقرا قبل الوضع فقد نقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك  
 وان وضع الحمل فدام الاقرا فقد نقضت عدة الوطئ وعليها بقية عدة  
 الطلاق وللزوج الرجعة قبل الوضع وبعد الى تمام الاقرا فطحا وقد تقدم  
 اكراد في كتاب الرجعة **القسم الثاني** ان يكون العدتان من شخصين بان كانت  
 معتد له بغير وفاة او طلاق فوطئها ثم يشبهه او في نكاح فاسد جاهلا  
 او كانت المنكوح في عدة وطئ شبهة فطلقا زوجها او وطئها اثنا نكاحين  
 فاسدين او وطئها بشبهة او وطئ احداهما نكاح فاسد والاخر بشبهة

فلا تدخل

فلا تدخل العدتان لم تعتد عن كاهنهما عدة وفيه فواخرج انهما انتدخلا  
 ولم يدخلوا ولم العدان لما ان يتفقا او يختلفا **الحالة الاولى** ان يتفقا فان  
 كانتا الاقرا او بالاشهره فان سبقا لطلاق وطئ الشبهة انقضاء الطلاق فاذا  
 اتمتا استأنقذه الثاني فان لم يكن الموجد من الثاني الا الوطئ بالشبهة استأنقذه  
 عدته عقد عدة الطلاق وان كان نكاحا ووطئ ووطئ كونهما قرا نكاحه لا  
 تحسب من واحدة من العدتين ولم تنقطع عدة الطلاق فيه خلاف ياتي ومتى يعود  
 اليها فيه وحيث زاحدها قول الفقهاء الشافعي انها تعود اليها من آخر ووطئ وقع  
 في النكاح الثاني واصحها انه يعود اليها من حين التفرق بينهما وغلطوا الفقهاء  
 وللزوج الرجعة في عدته اذا كان الطلاق رجعا على الصحيح وتنقطع عدته  
 بالرجعة وتسرع في عدة الوطئ بالشبهة وليس للزوج الاستمتاع بها الى  
 ان تنقضي وليس له تجديد نكاحها بعد شروعها في عدة الشبهة وهل له تجديد  
 نكاحها قبل ذلك اذا كان الطلاق يائنا وحيث ان صحها وبه اجاب الاكثر ونعم فاذا  
 نكحها سقطت عدته واقتمت عدة الثاني وباتي فيه الوجه المتقدم عن ابن  
 سريج ان من جرد النكاح في عدته لا ينقطع عدته حتى يطأها او يوطئ اجنبي  
 في عدة جاهلا وباتينها او عدة قال الشيخ ابو حامد لا ولا يثبت كبر من شروع  
 المذهب بقوله في تلك البقية معتد من الاول والثاني معا ثم تستأنقذ الثاني  
 عدة وهذا بعيد انتهى ولو وطئت زوجة ابن ان يشبهه فسرعت في عدة فطلقها  
 فيها ففي اندراج بقية عدة الشبهة في عدة الطلاق وحيث ان صحها لا فلي هذا في  
 انتقالها الى عدة الطلاق وحيث ان صليان علي معين ذكر في تقدم عدة الطلاق  
 انه قوة الطلاق لا نكاح سبب صياح فتنقلها وتأنها انه يشبهه بوطئ الشبهة  
 هنا سبق واختاره بعض المتأخرين فان قلنا تنتقل فلنشرع في عدة الطلاق عقبه  
 لم يعود بعد انقضاءها الى تمام عدة الشبهة وللزوج الرجعة في عدته  
 ان كان الطلاق رجعا وهل له التجديد ان كان لطلاق يائنا فيه الوجهان  
 وان قلنا لا تنتقل فمعتد الشبهة ثم استأنقذه الطلاق وللزوج الرجعة

اطهرها  
عدة

جدة



2 الطلاق الرجعي اذا صارت عدته وفي الرجعة قبل ذلك الوجه ان المتقدمان  
في العدتين المختلفتين من واحد على القول بعدم التداخل والرافعي لكن ذكرنا هناك  
ان في السنة ترجيح تبين الرجعة وحى من بعد ما ينافى في ترجيح هذا وفي حق الطلاق  
هنا وصحة الايلاء والطهار وحرمان التوارث بينهما في هذه المدة نظر للرافعي  
قال ولو خرجها فخرج على صحة الرجعة لم يكن باس ولا البغوي لحقها الطلاق  
وتوارثان وان قلنا لا يقع رجعة ولا يجوز عدل نكاحا في هذه الشهادة اذا  
كان الطلاق باينا ولو حصل وطئ شهيرة في عدة من وطئ شهيرة ان عدة الواطي  
الاو قطعها ولو نكح امرأه نكاحا فاسدا ووطئها غيره بشبهة فمرفق  
بينها الطهور الفاسد والى البغوي تقدم عدة الواطي بالشبهة قطعها وتجي فيه  
وجه انها تستمر في عدة النكاح على قول الشافعي المتقدم ان عدة النكاح  
الفاسد من اخر وطئه **فروع** قال الفقهاء لو نكحت المعتدة بعد الطلاق بقرء  
وطئه الثاني ثم وطئه الاو لا يصح وفرق الحاكم بين الثاني فتستغل بالباقي  
من عدة الطلاق وهو قرآن وتدخل فيها قرآن من عدة وطئ الشهيرة ثم تغد عن  
الباني ثلاثة اقرا ثم تاتي بقر من اجل وطئ المطلق كاليه عدته قال ولو وطئت  
الرجعة بشبهة ثم وطئ زوجها في لعدة فقد فصل محرما ولا تنقطع به عدة  
وطئ الشهيرة **الحالة الثانية** ان تكون العدتان مختلفتين فان كانا احداهما  
بالاخر والاخرى بالاشهر كما لو طلقت الاقرامضي لها قرآن ثم تزوجها غيره  
وابت معه الي ان يلفس لياس ففرق الحاكم بينهما فالحكم كما تقدم في المنقبة  
فتكمل عدة الزوج شهرين لا عن قرء ثم تغد للثاني بثلاثة اشهر وان كانت  
احدهما بوضع الحمل قدمت سوالات سابقة او لاحقة ثم الحكم في كيفية الرجعة  
وانقطاع العدة والانتقال منها كما تقدم في العدتين المختلفتين من واحد على  
القول بعدم تداخلهما فان طلقا زوجها وهي حامل عنه ثم وطئها بشبهة فاذا  
وضعتا نقصت عدتها من الزوج وتشرع في عدة وطئ الشهيرة بعد ان يظهر  
من النفاس وللزوج ان يراجعها قبل الوضع في الطلاق الرجعي واستثنى  
الماوردي والرويان من اجتماعهما مع الثاني فقال لا يراجعها فيه لانها

حينئذ

حينئذ خارجة عن عدته وراش لغيره وان كان الحمل من وطئ الشهيرة فاذا وضعت  
انقضت عدة الوطئ ونحو ذلك الي يقينه عدة الطلاق بعد الوضع وللزوج الرجعة  
في تلك البقية في الطلاق الرجعي سواء في ذلك مدة النفاس وغيرها وفي مدة  
النفاس وجدة انه لا يراجعها فيها وجبت تنب الرجعة بلحقها الطلاق ووطئ  
الايلاء والطهار ولومات احدهما ورثة الآخر وتنتقل بوفاة الزوج الى عدة الوفاة  
وهذه الرجعة قبل الوضع في الطلاق الرجعي فيه الوجه ان المتقدمان في  
العدتين المختلفتين من واحد والاصح عند الرافعي حامد الجواز كما هو الاصح عنه  
لكن الماوردي والبغوي يحانها المنع والرافعي وقد يفرق بينهما بفرق **فروع**  
البغوي ولو طلق قبل الوضع لحقها الطلاق وان مات احدهما ورثة الآخر وان مات  
الزوج انتقلت الى عدة الوفاة حتى اذا وضعت تغد عن الزوج عدة الوفاة وان  
لم يقع رجعة وهاتان العدتان المختلفتان من اثنتين تفارق العدتين المختلفتين من  
واحد في ثلاثة امور **الاول** ان الزوج لا يحرر عليه وطئها بعد التجديد والمراجعة  
سواء كان الحمل من النكاح او وطئ الشهيرة واما هنا فلوراجعها الزوج وهي  
حامل من الاخبي وجوزاها لم يحل له وطئها حتى تضع كما لو وطئت لمكوبة بشبهة  
واستغل بالعدة وان كان حاملا منه لكن بقي عليه عدة وطئ الشهيرة ففي حل  
وطئها له وجران احدهما تحل ورجحه جماعة منهم ابو الوضوء وثانيهما الاو مال  
الموتى الى ترجحه وثالثها بعضهم على وجهين ان الرجعة هل تنبث عدة الشهيرة  
وعلى عدة الطلاق ان بنتها محرمة الوطئ والا فلا وجران ما لو وطئت الرجعة  
بشبهة في النكاح وهي حامل من الزوج هل يحل له وطئها قبل الوضع فان قيل  
محرمة وطئها ففي حل الاستمتاع بها لغيره وجران تقدم نظيرها قال الماوردي  
وليوات بولدها كونه من الزوج دون الواطي وكان راجعها وهي حامل فان علم  
وقال الرجعة انها حامل منه مع النكاح كما تقدم وان علم حملها لكن لم يعلم انه منه  
او من الواطي ففي صحة رجعتها وجران المذهب الصحيح وان لم يعلم حملها فان كان قبل  
ان يمضي عليها تفقده عدته صحت وان كان بعد مضيها لم يبع اعتبارا بالظاهر من  
انقضائها وان كانت الظاهر باقية فيها ورجعته مع اعتقادها انقضاء العدة



عبت وان وافقت وقت لعدة **الامر الثاني** انها لو كانت ترى الدم وهي حامل وقتلنا  
 انه حبس في القاضى تنقضي العدة الاخرى كما قاله في ما اذا كان العدة من واحد  
 وهو احد الوجهين فيه **والا** لما وردى لا تنقضية والمفارقة على هذا واستضعف  
 الامام والغراي قول القاضى **الامر الثالث** ان الزوج هناك له تحديد نكاحا  
 في اى العدين يشاء ان كان الطلاق بينا وليس لاحدهما هنا تحديد نكاحا في عده  
 غيره فطعا وهل للزوج تحديد نكاحا اذا كان حاملا منه في عده الحمل فيه  
 الوحي ان السابقان وبناهما بعضهم على الحلاق المتقدم في جواز وطء في مدة  
 الحمل اذا حمل من وطئ بشبهة في النكاح ولم يطلعا او طلقا واربعهما فان حوزناه  
 جاز العقد عليهما واستغنى عن الوطئ مدة الحمل وان منعناه فلا حلاق الرجعة  
 وفي الوسيط عن بعضهم انه لا يجوز له التحديد وان كان له الوطئ لان الوطئ يجوز  
 مع لزوم عده الشبهة وهذا يستمر في صورة الرجعة على القول بان فراس  
 الرجعة مستمرة فاما على القول بانقطاعه فلا اتفاقا الفاروق وكلامه في البسط  
 وكلام القاضى والامام تنقضي عكس هذه الطريقة فانهم قالوا ان قلنا لو انجرح  
 وهي حامل منه وعليها عده الشبهة لا حل له وطئا ففي صحة النكاح وحيث ان  
 وجه المنع انه لا يستغنى خلا فان قلنا محل ترتب تحديد النكاح على الوجهين  
 على القول بعدم الحل فان صحناه ثم ففنا اولى وان لم يصحح ففنا وحيث ان خرج  
 من هذا اننا انجرح الوطئ جاز النكاح والا فوجها من الاول لنا ان قلنا  
 حرم الوطئ لم يحرم والا فوجها من محرمي الوطئ فانها لو وطئ امرأته بشبهة  
 فاحلها لم وطئ غيره بشبهة هل الاول ان يحكم بقتل الموضع وان كان الطلاق  
 بينا ففيه الوحي ان المتقدم مان في صحة الرجعة وان جاز ذلك في العدين  
 المختلفتين من واحد فطعا **الامر الرابع** ان العدين من واحد يجوز له الرجعة  
 في التفاسر فطعا وفي جوازها فيه اذا كان الحيا من غيره وجه تقدم انه لا يجوز  
**فصل** جميع ما تقدم في حق المسلمين ويلحق بهم اهل الذمة والمعاهد من اما  
 الحرسون فاد اطلق احدهم زوجته الحرة فزوج في عده حر في اخر ووطئها او وطئها  
 بشبهة من غير عقد ثم اسلمت مع الثاني او دخلا البنا بامان او عهدا ودمه وثرا

لغار

فصل  
جميع ما تقدم في حق المسلمين ويلحق بهم اهل الذمة والمعاهد من اما الحرسون فاد اطلق احدهم زوجته الحرة فزوج في عده حر في اخر ووطئها او وطئها بشبهة من غير عقد ثم اسلمت مع الثاني او دخلا البنا بامان او عهدا ودمه وثرا

البناء

البنا فالبناء يكفيه عدة واحدة من يوم اصابه الثاني ولا يصح اب طرق  
 احدها فيه قولان احدهما انه لا يكفيه عدة واحدة بل تتم عدة الاول  
 ونستأنف الثاني كما في المسلمين وهو مخرج من المسلم وصحة الاودي في المنا  
 والامام والرويان في نفسه واصحها انه يكفي عدة واحدة والثاني مخرج  
 نفسه من كل من المسلما التين الى الاخرى وجعلها على قولين وهو غريب  
 ضعيف والثالث القطع بالمنصوم في المتين والرابع القطع بالقول الاول  
 كما في المسلمين وهو لا انكروا النص المذكور فان قلنا تكفي عدة واحدة فما هي  
 للوطئ الثاني فقط ونسقط بقية العدة الاولى وتدخل بقية الاولى في الثانية  
 فيه وحيث ان ورح النووي الاول ونظير فايدتها في ما لو اراد الثاني نكاحها  
 في زمن بقية عدة الاول فان قلنا بسقوطها جاز وان قلنا لا وتدخل في عدة  
 الثاني لم يخرجني تنقضي تلك البقية وفي ما لو كان الاول طلقها برجعة  
 ثم اسلمت مع الثاني ثم اسلم الاول واراد الرجعة فله الرجعة في بقية عدتها  
 ان قلنا بدخولها في العدة الثانية وان قلنا بسقوطها فلا وصرح بعضهم على النص  
 هنا ان المرأة لو اسلمت ولم يسلم الثاني فلا بد من ان تحل العدة الاولى ثم تغتد  
 عن الثاني وفي هذا مخالفة ما تقدم من حيث انه حرم باجر احكام الاسلام  
 عليها عند اسلامها واسلام الاول على الخلاف في التداخل والسقوط وذلك  
 اما يكون اذا لم يجز عليها احكام المسلمين وكان الحرم باجر احكام الاسلام  
 عليها هنا اولى وظاهر كلام الاصحاب انه لا فرق على وجهي التداخل والسقوط  
 بين ان تكون عدة الثاني بالاول او بالافرا وكذا عدة الاول وقال المنولي ان كانت  
 حاملا من الاول لم تكفها عدة واحدة بل تستأنف بعدا لوضع عدة الثاني وان  
 احلها الثاني فان قلنا بسقوط عدة الاول فكذلكها وبكيفية وضع الحمل وان  
 قلنا بالتداخل فتعود بعدا لوضع الي بقية الاول وفيه نظر فان على هذا  
 القول ينزل الحرسون منزلة شحم واحد وفي دخول بقية عدة الاولى اذا كانت الاول  
 في العدة الثانية اذا كانت الحمل من الرجل الواحد وحيث ان تقدم ما يخرج هذا عليه  
 ولعل المطلقين فرعوه على الصحيح **فصل** جميع ما تقدم وما اذا علم ان الولد

ظرة



من احدى بعينه ووراءه حالان آخرتان **احدهما** ان الحمل ان يكون من كل واحد  
منهما فيعرض بعد وضعه على القاي فالحق باحدهما والحكم كما تقدم فيها  
ادعاء منه فحكم بانقضاء عدته خاصة بوضعه فان لم يكن قايها وكان  
واشك عليه الامر والحق باحدهما او نفاه عنها او مات لولد وفات  
عرضه عليه فقد انقضت احدي العدين على الايهام بوضعه ثم بعد بعد  
الوضع عن الاخرين لانه اقرا فالما ورد في الروايات وليس المراد بقول  
الشافعي فان لم يكن قايها لا يوجد في الدنيا بل ان لا يوجد في موضع الولد وما  
قرب منه وهي المسافة التي تقطع في اقل من يوم وليلة ادلا حلاوا الحجاز عن  
القاي ولا يحل القاي في البلد ولا الواليه مع الغيبة كما في الشهود  
والي ولا فرق في العرض على القاي من ان يدعيه جميعا او تنكرا جميعا  
اوسكتا او يدعيه احدهما دون الاخر وفيه وجه تقدم انه ادعاء احدهما  
اختص بالذي يدعيه كمال ولا حاجة الى قاي والجمهور اطلقوا القول بالعرض على  
القاي وفيه المنوي لها اذ كان الطلاق باينا فالان كان رجعا ابني على  
ان الرجعية فراش ام لا فان قلنا لا فنكذلك الجوار وان قلنا هي فراش وان السنين  
الاربع في حقها تحسب من حين انقضاء العدة فالولد ملحق بالزوج ولا يعرض على  
القاي ثم النظر بعد ذلك في ثلاثة امور **الاول** صحة الرجعة في مدة الحمل  
يلتبي على الخلاف المتقدم فيما اذا علم ان الواطي بالشبهة احدها وتاخرت عده  
الزوج الى ما بعد الوضع كذلك هل له ان تراجع في مدة الحمل ان قلنا نعم  
صحت رجعته وهو الاصح وعلى هذا فلو لم تراجع في زمن الحمل لسله ان تراجع  
بعده لاحتمال كون الحمل منه وان قلنا لا اعلم بصحة الرجعة وكذا لو راجع بعد  
وضع الحمل فلو راجع من تنكراهما في زمن الحمل والاخرى بعده في القدر الذي  
يتيقن انه من العدة لافتراق القدر الواجب احتياطيا كما لو وطئ الثاني بعد مضى  
قر من حين الطلاق فالقدر الذي يتيقن انه من العدة قران بعد الوضع والثالث  
وجدا احتياطيا فوجهان صحيحان فيه اجاب الفقهاء بخصل الرجعة والثاني لا يخل  
للتردد في كل واحد منهما وان وقع الرجعة الثانية في ما لا يتيقن انه من العدة

كالقراء

كالقراء الثالث متاينا لم يبع قطعا ولو انقضى على رجعه واحدة في زمن الحمل  
او بعده في المدة التي يتيقن انها من العدة ثم بالحاو القايها لولدها كانت عدته  
بان كان راجعا في زمن الحمل لم يلحقه القاي به او بعده ثم الحق القاي بالواطى  
بالشبهة في الحكم لان بعضنا وحمنا لصحهما نكح والنازي عن العرائقون لانه  
اعتقد انه لا يجوز لان الرجعة لا يحل هذا التوقف كالتكاح وهو يقتضي الحكم  
بعدم صحة النكاح في مثل هذه الصورة وهو كذلك عند المراه والمرأه  
فعكسوا هذا في مواصلة الرجعة وذكر الخلاف في العز يد اظهر انه وقع  
في عدته كما سياتي في شبهه العرائقون الخلاف في ما اذا باع ما لا يبه طاناجاته  
فبان موته واستلهم وعلى الوجهين ليس له الاقدام على الارجاع **الامر الثاني** بخد  
النكاح فاذا كان لطلاق باينا فان جرد النكاح مرة واحدة قبل الوضع او بعده  
لم يبع وان صح الرجعة على وجه لكن لو بان بالحق القايها من العدة التي جرد فيها  
له ان جرد في زمن الحمل والحق القايها لولده او بعده والحق القايها بالواطى  
بالشبهة قال الفوراني والمنوي هو على الخلاف المتقدم في الرجعة وهو تفرع  
على انه يجوز له تجديد النكاح في عدته اذ كان عليها بعده عده وطى شبهة  
وهو الصحيح عند المراه ولوجود نكاحا مرة قبل الوضع واخرى  
بعده في المدة التي يتيقن انها من العدة كما تقدم في الرجعة ابني على الخلاف المتقدم  
في صحة تجديد الزوج في عدته اذ كان عليها عدة شبهة لغيره فان صحناه في  
صحته هنا الوجهان المتقدمان في الرجعة وصح الامام هنا المنع وهو ما ذكره  
العرائقون وان منعناه لم يبع هنا قطعا ولو تزوجها الواطي بالشبهة قبل الوضع  
او بعده في المدة المتيقن انها في العدة كالمرأه في المثل لا يتقدم لم يبع ولو تزوجها  
بعد الوضع في القران ثم بان بالحق القايها لولد الزوج انها عدته ففي تلك العدة  
الخلاف السابق ولو تزوجها في زمن الذي جعل من العدة احتياطيا كالقراء والماليج قطعا  
**الثالث** النفقة سياتي ان الرجعة تستحق النفقة في العدة وان البائن لا تستحق الا  
ان تكون حاملا فتستحق لها لا للحمل على الصحيح ثم هذه النفقة تستحق يوما بيوم  
او اليها جميع عند الوضع فيه قولان وينبغي على القولين الاولين ان المعتدة



وطي محترم بشبهة او نكاح فاسدها لتحق النفقة على الواطي فعلى الاول لا  
وعلى الثاني نعم اذ عرف ذلك فالطلاق هنا اما ان يكون باينا او رجعا فان كان  
باينا فطلقا وهي حامل فتقدر ان يكون الحمل من الزوج فلها النفقة عليه على  
القولين ويتقدر كونه من الواطي فلا نفقة عليه على القول بانها لها وعليه  
النفقة على القول بانها للحمل قال الامام والغراي ولا يطالب واحد منهما بالها في  
رمن الحمل اذ اوضع في الحق القاي فلو ولد بالطلو فلها طلبة نفقة المدة المأخو  
سوا قلنا انها للحامل او للحمل وان الحقة بالواطي لم يطالب بها سوا قلنا هي للحمل  
او للحامل لا الامام والقياس انه لا يطالب بها الزوج على القول بانها للحمل او الواطي  
وهو من المشكك وهذا اشار القاضى الى تحريمه ولا غيرها ان قلنا نفقة مدة  
الحمل يجب تعجيلها وجب عليها معا الانفاق في مدة الحمل على القول بانها يجب على الواطي  
بناء على انها للحمل كما يجب عليها بعد الوضع الى الحقة القاي او ينسب فادا  
وضعت الحقة القاي باحدهما رجعت على الآخرهما انفق ولم ينفق عليه حتى  
وضعت في الرجوع لهما وحينئذ كما لو كان الحمل من زوج وقلنا يجب النفقة  
يوما بيوم فلم ينفق حتى وضعت هل يرجع لهما عليه فيه وحينئذ يرجع لهما  
معا بالسوية على قول الرجوع فان قلنا لا يجب تعجيلها فان قلنا النفقة للحامل  
فان الحق القاي فلو ولد بالواطي بالشبهة لم يلزم واحد منهما نفقة مدة الحمل وان  
الحقة بالزوج طال بنته لهما اذ لم تصرف فراسا للثاني بان لم يوجد الاوطي بشبهة  
قال الرافعي يجوز ان يستني من اجتماع مع الثاني على قياس ما تقدم عن الروا  
انه لا رجعة له في تلك الحالة وان صارت فراسا له بان نكحها جاهلا بوقب  
فراسا له في وضعه فلا نفقة لهما على الزوج لنشورها فان فرق الحاكم  
بينها قبل الوضع طال بنته بالنفقة من يوم ما انفق بقا في يوم الوضع ثم لا  
نفقة لهما على الواطي في عدته عنه بالاقراء وان لم يلحقه بواحد منهما  
او تغدر الحاق القاي فلا نفقة على واحد منهما وان قلنا النفقة للحق والحقة  
القاي بالواطي فلو اله مطال بنته به ونصير هذه النفقة دينيا في الرمة  
حلوا النفقة الحاصلة للفرب فانه لا يطالب به على الصحيح

**القسم الثاني**

ان يكون

لو

ان يكون الطلاق رجعا وحكم النفقة في مدة الحمل يحكمها فيما اذا كان باينا  
كما تقدم الا في الرجوع على الزوج عند الاشكال النفقة اقل الامر من مدة الحمل  
ونقبة العدة فان لم يوجب تعجيل نفقة الحمل وجب عليها معا فان لم يوجب تعجيل بعد  
الوضع ان الحق القاي فلو ولد بالطلو رجعت عليه نفقة مدة الحمل دون النفاس وان  
الحقة بالواطي فان قلنا النفقة للحمل رجعت عليه بنفقة مدة الحمل وهي فيه خلا والاما  
والغراي المتقدم وحينئذ على المطلق نفقة في الباقي من عدته بعد الوضع وفي وجو  
نفقة مدة النفاس وحينئذ اصحها يجب وان قلنا النفقة للحامل لم يجب على واحد  
منها شي مدة الحمل ويجب نفقة في الباقي من العدة بعد الوضع على المطلق وفي  
نفقة مدة النفاس الزوجان وان تغدر الحقة بواحد منهما تحكم الاتفاق  
في مدة الحمل كما تقدم في البين ولا يرجع في الحال على الواطي شي ويرجع على  
المطلق باقل الامر من نفقة مدة الحمل ونفقة نقية العدة بعد الوضع ان  
قلنا لا تستحق مدة النفاس ونفقة فيها ان قلنا تستحق وان الحقة القاي  
من بعد واحد ما فان ان الذي اخذته هو الذي كانت تستحقه فذاك وان كان  
اقل رجعت بالباقي وكلام الاما وروي يقتضي انها بطالبه في رمن الحمل وفيه  
بعد هذا الكلام في نفقة المرأة اما نفقة الولد في حضانتها بعد انفصاله  
وعلى من الحقة القاي فانه فان تغدر الحاق وكانت عليها بالسوا الى ان  
يحصل الاتفاق باحدهما يقاي او بالنسبة لولد بعد بلوغه الى احدهما وفيه  
وجه ضعيفان هما لا يطالبان بالنفقة في مدة الاشكال اذ انفقوا ولحق الولد باحدهما  
والقاي وبالنسبة بعد بلوغه رجعت الاخر عليه لما انفق بشرط ان يكون الاتفاق  
الحاكم وان لا يكون مدعي الولد وكفيه اذ امان في رمن الاشكال علمها واللام من ميراث  
الملك والباقي يوقف من الواطي والزوج حتى يصطالحا فان كان للام ولدان اخران و  
لكل واحد من الزوج والواطي ولدان وكل منهما ولد وله ولد طاه السدر يوقف  
الباقي وان كان احدهما ولدان والاخر واحد او ولد للام ولدان ففي اللام وحينئذ  
احدهما الثلث للذكر في اخوتهما وتاينهما السدر لسيبه **فري** لو اوصى انسان لهذا  
الحمل شي فان فصل حياته مات فان صار بعد قبول الزوج والواطي الوصية استقرت

م

مر  
ته



الوصية وما كملها الولد وان مات قبل فلو لم اقام ورثته مقامه في القبول فان قبل  
والا لم يستقر الوصية واقتسموها كما تقدم ولو سمي الموصي احدها فقال او صبيح  
رنت فان الحق العايف بغير المسمى بطلت وان الحق بة صحت فان نفاه باللعان في  
بطلان وحيث ان تقدم ما اختيارا في حاملها لا ينحل **الحالة الثانية** من احوال  
الحمل ان يكون الحمل كالحية ان يكون من واحد منهما بان تبيته لا كمن اربع سنين من  
طلاق الاول وهو باين ورجعي على قولنا ان المدة تحسب فيه من حين الطلاق ولما  
دور سنة اشهر من الوطى الثاني فهو منفي عنهما ولا تنقضي بوضعه عدل واحد  
منهما على المذهب بل يحل بعد الوضع عدة الاول ثم تستأنف عدة الباقي وعن  
الشيخ ابي حامد انه تنقضي به عدة واحد منهما لا بعينه لا مكان كونه منه بوطي  
شبهة فتعند بعد الوضع عن الاخر ثلاثة اقرا ويحل اجزء الامام وعليهما  
فرعان **احدهما** لو كانت تري الدم وهي حامل وجعلناه حيضا والرواية ان قلنا  
تنقضي عدة احدهما بالوضع لم تعند بذلك ليل ان تدخل عدة شخصين وان قلنا لا  
في الاعتداد به وجهان صحتها وبه جزم من الصياغ **ثاني** ان قلنا تنقضي به  
احدها لم يتبع رجعة الزوج في مدة الحمل ولا في الاقرا بعد الوضع للشك فان راجع  
مرة في الحمل ومرة في الاقرا ففي صحة الرجعة وجهان تقدم نظيرها وان قلنا لا تنقضي به ولعدة  
من العدين يحل بعد الوضع عدة الزوج وله الرجعة فيه في الرجعة في مدة الحمل الوفا  
المقدمان **فروع الاول** اذا طلق زوجته ومهرها او عاتقها انقضت عدتها  
لمضي الاقرا او الاسهر او الوضع قطعا وان كان يعاشرها معاشرة الارواح  
بالمخالطة والمواكلة فان وطئها فان كانت عدتها بالمخالطة انقضت بوضعه وان كانت  
بالاقرا او بالاسهر فان كان طلاقا باينا لم يمنع ذلك انقضاء العدة ووطئها  
لاحرمه له هذا اذا علم الحال فان جعلنا فيه خلافا لم يرد وان كان رجعا  
والفاضي والمنوي لا يشرع في العدة ما دام يطأها وان لم يكن يطأها بل يقتصر  
على المخالطة فطريقان احدهما فيه وجهان احدهما ونسبه الفاضي والامام  
الى الاصحاب ان العدة لا تنقضي والثاني تنقضي وابداه الفاضي اخذ الاول ونسبه  
الامام الى المحققين كما لو خالطها الجانب واطلق الغرابي والمنوي حكاية الوجهين

وهو

وهو يقتضي تبوتها في الطلاق البائن والرجعي وصرح بنقله القاضي وقرق هو  
بينهما والطريق الثاني ان الطلاق ان كان باينا وتعاشر فان كانا عالين فكلما  
زانيا ولا يقطع ذلك العدة وان كانا جاهلين كما لو علقتا في موضع غيب  
فمات ولم يبلغهما حين موته حتى مضت ثلاثة اقرا وهما يتعاشران فهل يحكم  
بانقضاء العدة تحتل وجهين وعليهما في الحال عدة كاملة لو طي الشهده ولها  
المهر وان كان رجعا وهو باين سرهما لم تنقض العدة قطعا وان كان يعاشرها  
من غير وطئ فوجهان بنا على ما اذا انكح العدة ووطئها هل تنقطع عدة الزوج  
من وقت الوطى او من وقت النكاح وقال الامام ما ذكره من ان معاشرة الزوج  
لمنع انقضاء العدة بحمله على ما اذا كان يعتقد بقا النكاح فيكون له معاشرة  
في النكاح الفاسد فاما مع العلم بحال ان لا توتر هذه المخالطة وتلخص في منع  
معاشرة الزوج في العدة من غير وطئ من الاعتداد اربعة اوجه احدها انها  
لمنع سوا كان الطلاق باينا او رجعا سوا علم اخرجه او لا وهو بعيد  
والباين في حالة العلم بالخبر والباين في العلم بالعدة سوا كان الطلاق باينا او رجعا  
سوا علم اخرجه او جهلا به والمالك انهما ان علم اخرجه ذلك لم يلحقه ان كان الطلاق  
باينا وان جهلا بالخبر منع الرابع ان جهلا بالخبر منع وان علم لم يمنع في البائن ويمنع في  
الرجعي والرافعي والاصح انه كان الطلاق باينا لم يمنع المعاشرة العدة وان كان رجعا  
منعت فان قلنا انها تمنع العدة لم يشترط فيه الوطء ودوام المخالسة وتكفي المخالطة  
على العادة حتى لو كان خلواها الليالي دون الايام كفي ولا ان تدخل الدار التي  
هي فيها ولو طالت مدة المفارقة لم تحصل خلوة في وقت مختلفه ففيه احتمالات  
للامام احدهما ان اوقات المفارقة تحسب وتلتحق باوقات المخالطة والثاني  
تنقطع العدة وتستأنف في الفاضي والزوج المراجعة ما دامت العدة وان مضت  
الاقرا والبعوى عندي انه لا رجعة له بعدها كما لو وطئ الرجعية بعد مضى  
للا رجعة فيما بعد المالك وفي فتاوى الفقهاء ما يوافقه واما الحقوق الطلاق فيستر  
الى انقضاء العدة واخرى الخلاف في الفرع فما اذا طلق زوجته الامة فعاشرها الزوج  
هل يمنع ذلك من الاحتساب في الهرا ولو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها في العدة طائنا

لها

ان

بن

هذا تنقضي في الاصل



ان عدتها انقضت وانها انك غيره فينبغي ان يقال من استقر اشبه اراها لا  
بحسب من لعدته كما لا يحسب من استقر اشترى الرجعية واما اذا خالط المعتد في  
اجبي عالما فلا يوتر كما لا يوتر وطبه وان خالط بشبهة فيجوز ان يقع الا  
**الثاني** تقدم انه اذا خلع نكاحا فاسدا ووطي فيه ان المنصور الصحيح ان فرأشه  
ينقطع من جنس التفريق بينهما وتشرع في العدة من حينئذ فعلى هذا ان مضت العدة  
بعد الوضع وقبل التفريق انقضت ولو وطئ في ثلثها انقطعت وعلى المنصور من تقدم  
في الطه لها بعد التفريق لانه بمنزلة الزاني وفي المراد بالتفريق احتمالان للامام  
اظهرهما انه لخل الشبهة والثاني انه المفارقة بالجد **الثالث** تقدم انه لو خلع  
معتدة على طين الصحة ووطئها انقطعت لعدته ولم يحسب من استقر اشبه لها منها  
وتكرر من خلافه مما يحصل به انقطاع العدة اربعة اوجه **الرابع** انه يحصل بالوطي  
وهو المنصور وتابعه بالخلو وان لم يطأ والثالث بالعقد ان يضل به زفاف الرابع  
بالعقد وان لم يضل به زفاف **الرابع** اذا اطلق الرجعية طلقه اخرى فان كانت  
حاملة لم تستأنف لعدته وتنفق عدها بالوضع سواء دخلها ام لا وان كانت حائلا  
فان كان دخلها بعد المراجعة استأنفت وان لم يكن دخلها قبل يبنى على العدة في  
الاولى لم تستأنف فيه فلو كان احدهما وينسب الى التقدم لها تبنى ويكفيها ما بقي منها  
والجديد الصحيح انها تستأنف وفيلها في الجديد ولم يصفها بعضهم بجديد ولا قدم  
ولا فرق في جريانها بين ان يكون الطلاق الثاني رجعيا او باينا ولو حصل الفراق  
خلع بغير لفظ الطلاق فان قلنا انه طلاق فكذلك الحكم وان قلنا من فطر يقان  
احدهما ان الحكم كذلك وتباينهما القطع بالاستئناف وهو الاظهر عند الروائي  
وجريان ما لو طلق بعد رجوعه الامة طلقه رجعية ثم رجعها واختار في الفسخ في  
العدة هل يبنى او تستأنف فان قلنا تستأنف عند رجوعه مرة وان قلنا يبنى في كل  
عدة حرة ام امة فيه الخلاف المتقدم في الراجعي وجران في سائر الفسوخ اما  
لو طلق الطلقة الاخرى قبل ان يراجعها ففيه ثلاثة طرق احدها انه على القولين  
والاظهر البنا والاني لقطع بالبنا والمالت ان كان الطلاق رجعا تبنى فولا واحدا  
وان كان باينا ففولا فان قلنا بالاستئناف في هذه دخل بقية العدة الاولى في الثانية

في قوله وانها انك غيره فينبغي ان يقال من استقر اشبه اراها لا بحسب من لعدته كما لا يحسب من استقر اشترى الرجعية

وارفقا

وان قلنا به في الاولى فوجهان احدهما ان بقية العدة الاولى تسقط والثاني ان  
الامر موقوف فان مات بان ان تلك الباقية من عدة الاقراضا فطقة وان عدتها  
بالاشهر والادخلت في العدة الجديدة ولو كانت حاملا عند الطلاق الاولى  
لموضع طلقها استأنفت لعدته كما لو لم يتقدم طلاقا واما على قول البناء  
فوجهان احدهما لا عده عليها ويحكم بانقض عدتها بالوضع وان كانت تحت الزوج  
وحوز ان تنقضي العدة بالحمل تحت الزوج وان لم تنقض لمضي الاقراض والاشهر  
تحت كما لو وطئ المعتدة وطئ بشبهة واحدا تنقضي عدتها عن الوطي بالوضع ولو  
لم يكن حمل لم ينقض بالاشهر والاشهر واطهرها ان تستأنف لعدته وعلى قول البناء  
لو راجع المطلقة في خلا طهرها هل يحسب ما مضى فراجه وحمل احدهما نعم فعلى  
هذا اذا كانت الرجعة في الطهر المالت ثم طلقها فلا شيء عليها واطهرها ان عليها  
ان تكمل العدة بقرء اخر ويطهر ان يبنى هذا على ان القرء الانتقال او الطهر  
المحتوش بدمين لكن مقتضى هذا ان يكون الاول الصحيح **الخامس** لو ابا ان امراته  
البيوتية الصغرى بعوض فله ان يزوجها في العدة قال في شرح ولا تنقطع العدة  
حتى يطأها كما لو تزوجها اجنبا ما هلا على المنصور وقيل انه اجراء فيما اذا  
طلق زوجته الامة ثم استراها في العدة والصحيح انه ينقطع بنفس النكاح  
فعلى هذا اذا اطلق فان كانت حاملا انقضت عدتها بالوضع وان كانت حائلا  
فان لم يدخلها تبنى على العدة وتشترط المهر وان كان دخلها استأنفت لعدته  
ان كانت العدة من جنس واحد وان كان من جنس الطلاق من ذوات الاقراض والاشهر  
او حاملا اندرجت بقية الاولى في الثانية كما لو وطئها في العدة من غير مراجعته  
لكن تقدم هناك وجهان اخران يطهر مجملها هنا احدهما ان بقية العدة الاولى  
تسقط وتباينها ان العدة بحسب بعضها من الاولى وهو الباقي منها ولما لم من  
الثانية وان اختلف جنس بان مات الزوج بعد الرجوع ففي اندراج تلك البقية  
في عدة الوفاة وجهان كالوجهين في الاندراج فيما اذا وطئ الزوج المعتدة عن  
الطلاق كان احدي العدة من الحمل والاخرى بالاقراض **السادس** ونصب  
الوجهين في الاندراج وعدمه يشترط لزوم البقية ورد النظر الى دخولها



في عدة الوفاة والذي اوردته البيهقي وغيره ان تلك البقية تسقط كما لو ماتت عن  
الرجعية يسقط ما بقي من عدتها ونكفيتها عدة الوفاة فطعنا في ذلك وقد حكى صاحب  
الدرر والدرر في سقوط بقية عدة الطلاق **السادس** لو نكح المعتدة عن  
الوفاة بعد مضي شهرين من عدتها مثلا ووطئها الزوج جاهلا فانها تبولد لمكان ان  
يكون من كل منهما ولا فاقف نقضت عدتها بوضع الحمل من احدهما وعليها بعد الوضع  
اقضي الامر من بقية عدة الوفاة وثلاثة افران مضيا لافرا قبل تمام عدة  
الوفاة فعليها اعادة الوفاة وان مضت عدة الوفاة قبل تمام الافران فعليها  
اتمام الافران **السابع** لو وطئ الشريك الجارية المشتركة فعليها ان  
تستبرئ عن كل منهما بغير ولا يتدخل الاستبراء كما لا يتدخل العدان من شخصيات  
وفيه وجه انها يتدخلان ويكفي فروعهما **الثامن** اجبل امرأة بوطنية شبهة  
لم تزوجها وماتت عنها قبل الوضع ففي انقضاء عدة الوفاة بالوضع وجهان ولو  
طلقها بعد الدخول ففي انقضاء العدتين بالوضع الوجهان **القسم الثاني من الكتاب**  
في عدة الوفاة وهي **النوع الثاني** من العدد وحكم السكنى وفيه بابان  
**الباب الاول** في موعدة الوفاة وهو موت الزوج على اي حال كانت  
الزوجة وفي قدرها وكيفية وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في موجب  
والقدر **اما الموجب** فوفاة الزوج فادان في وجب على الزوجة عدة الوفاة  
مطلقا وهي اما حامل او حائل فان كانت حاملا منه فعند لها بوضع الحمل على  
الشرط المتقدم في عدة المطلقه سواء نكح الزوج بالوضع بان وضعه عقب الموت  
او تاخر عن اربعة اشهر وعشرون كان حائلا او حاملا لا غير لا يجوز بالزوج  
فان كانت حرة فعندتها اربعة اشهر وعشرون ايام وعشر ليال وان كانت امة  
فعندتها شهران وخمسة ايام خمس ليال وفيه وجه ان عدتها كعدة الحرة ولا  
فرق في ذلك بين الكبيرة والصغيرة ودان الاخر والا شهر ولا بين المدخول  
لها وغيرها ولا بين ان يكون الميت كبيرا او صغيرا حيا او حيا وتعتبر  
الاشهر بالاهلة فان مات في ثلث الشهر الهلالي فان كان الباقي منه اكثر  
من عشرة ايام بلياليها حسب ما بقي منه وثلاثة اشهر عقبه بالهلال

ويكمل

ويكمل ما بقي من شهر الوفاة ثلاثين من الشهر الرابع ويضم اليها عشرة ايام  
فادان الثلث مثل الوقت الذي مات فيه الروح من بقاء اوليل انقضت عدتها وان  
كان الباقي اقل من عشرة ايام فتحتسب وحسب اربعة اشهر بالاهلة عقبه ويكمل  
الباقي من الشهر السادس وان كان الباقي عشرة لياليها سواء ضمت اليها اربعة  
اشهر بالاهلة وفيه وجه تقدم انه اذا انكسر بعض الشهر انكسر الكل  
فتعين الجميع بالعدة وتختد بما به وثلاثين يوما وان انطبق الموت على اول  
الهلال حسب اربعة اشهر بالاهلة وضم اليها عشرة ايام من الشهر الثاني  
وقال القاضي لما ورد في من الصباح في ما اذا كان الباقي عشرة ايام بلياليها  
او دونها ايضا انضموم لثلاثة اشهر بالاهلة والشهر الرابع بالعدد ويكمل من  
الآخرى تقدمها للاشهر على عشرة الايام كما اذا كان اكثر من العشرة وان  
كانت محبوسة الايدي وقت لاهله اعتدت ثلثين يوما وتنقضي العدة بمضي  
هذه المدة سواء ان فماتت لم تحم على العادة ام لا ولو مات الزوج والمرأة في عدة  
الطلاق فان كان رجعا انتقلت الى عدة الوفاة وسقطت نفقتها ويلزمها الاحرام  
واقفي لفقها لانها اذا دعت ان عدتها انقضت لم موته لم يقبل قولها انها لا يلزمها  
عدة الوفاة ولا نرت باقرارها وان كانت بينا الحمل عدة الطلاق ولها النفقة  
ان كانت حاملا ولا تنتقل الى عدة الوفاة كذا ذكره الرافعي هنا وينبغي التوخي  
والحرم ومرة في المذهب ان الحامل المتوفى عنها لا تستحق النفقة سواء قبلت الحمل  
او الحامل وفرد صرح به من بعد عدة الوفاة في حق الحامل من غير المتوفى  
نخس من وقت الموت ايضا ان كان من ثلثا وان كان من وطئ شهده حتى الوضع  
وعدة الوفاة تختص بالنكاح الصحيح **واما النكاح الفاسد** فلا عدة عليه  
فيه ان مات قبل الدخول وان مات بعد اعتدت من الوطئ كاعتدت عن وطئ الشبهة  
وكذا الوفاقا في بينهما **فصل** لو طلقوا حدى امرأته مملوكا وماتت قبل تعينها  
او على النعيب وماتت قبل ايها فان لم يكن دخل بواحدة منهما فعلى كل واحدة  
منهما الاعتد اربعة ايام الوفاة وان كان دخل بها فان كانت حاملا من فعلها فاقضي  
الحمل وان كانتا حائلتين فان كانتا من دوا الشهر ففعلها ان ترصد اربعة اشهر

مس



وعشر وان كانت اموال الاقربان كان راد واحدة معجزة فان كان الطلاق  
بائنا فعلى كل منهما الاعتداد باقضي الاجلين من عدة الوفاة وثلاثة اقسا والمذهب  
ان الاقربان يحسب من وقت الطلاق وعدة الوفاة من حين الموت فلو كان مضي فترة  
فبأن موت الزوج فعليه الاقضي من عدة الوفاة والقرآنين لياقين وان كان  
مضي قران فعليه الاقضي من عدة الوفاة ومن المقرر الباقي وفيه وجه ان الاقربان  
ايضا تحسب من الموت وان كان رجعي اعتدت كل منهما باربعة اشهر وعشر  
وان كان طلق واحدة مبردة ابنتي على انه اذا عين يقع الطلاق من وقت اللفظ  
او من وقت التعيين فعلى الاول وهو الاصح الحكم كما تقدم في المعينة وعلى الثاني  
وجه ان شبهتهما ان على كل منهما الاعتداد باقضي الاجلين ايضا لكن الاقربان هنا  
تحسب من وقت الموت قطعا وثانيهما وجهه الشيخ ابو حامد ان كلامهما يعتد  
عدة الوفاة وهو كوجه تقدم انه برهما اذا ماتا قبل التعيين وان كان احدهما  
حامل او اخرى جارية لا تعتد بالاقربان وقر على كل واحد منهما حكم فتراعي  
الاحتياط في حقهما وان كان احدهما مدخولا للعدا والآخرى اعتدت لمدخل  
لها باقضي الاجلين وغير المدخول لها باربعة اشهر وعشر **الفصل**  
**التالي في المفقود زوجا** والغاية عن زوجة ان لم ينقطع خبره وعرف  
مكانه فزوجته الحاضرة باقية في زوجيته ثم ان كان له مال حاضر انفق الحاكم  
عليه منه وان لم يكن كتب الحاكم ببلده لبطاله حقا وان ينقطع خبره فان علم  
موته بتواتر او بينة كانت عدتها من وقت الموت حتى لو لم يبين له الا بعد  
انقضاء مدة المدة الوفاة تبين لها انقضت وان خبرها عدل واحد لموته لم  
تكن في الطاهر من الزوج وحالها في الباطن وان لم تعرف حاله اما لعدم  
الاخبار مطلقا او لخبر من لا يعتد عليه بحديثهم او ظن موته ففقدان الجريد  
الصحيح انها باقية في عصمته وليس لها ان تشرع حتى يتبين موته او طلاق  
وتعتد وكذا لو فقد في البلاد وفي القتال وانكسرت السفينة التي هو فيها  
ولم يعرف حاله وسواك ان عاقلا او معنوها والقدم انها ترضى برغبتين  
لم تعتد عدة الوفاة ثم شح وان امسك من النقطاع الخبر على شدة البعد والانتقال

في

ففي اجراء القول القديم نرد حكاية الامام قال الراعي والظاهر اجراوه واختلفوا  
في رجوع الشافعي رضي الله عنه عن هذا القديم بموضوعه **التفريع** ان قلنا بالجريد  
فتفقه مستمرة على الزوج فان كان له مال حاضر كان لها اخذها منه وان لم يكن  
فقدوا لا يخالي لها طلب الفسخ بقدر النفقة في اصح القولين وهذا احتمال ان يكون  
المراد به الخلاف الذي في ان الفسخ بسبب النفقة هل هو للاعسار لها او لتعذر حاجتي  
بفسخ بتعذرهما من الموت وسر الممنوع من الاداء التعرزا وغيبه واختيار المراه  
فيه انه للاعسار فيكون الصحيح المنع هنا وبحوز ان يرجح الجواز هنا الزيادة  
الضرر ويحتمل ان يكون مراده القولين في ان الفسخ هل يثبت بالاعسار بالنفقة  
والصحيح فيه التوفيق ولو ترضى ثم اعتدت ثم تروحت سقطت نفقة من  
حين العقد لتشورها واستمر ذلك الى انقضاء العدة بعد التفريق بينهما وبين  
الباني ان دخل بها واذا فرق بينهما او عاد للمفقد وسلمت نفسها اليه عادت نفقتها  
الا ان يكون الثاني قد دخل بها فلا يلزمه نفقة في مدة العدة وان لم يجد للمفقود لكن  
عادته هي الى منزله فالمفهوم من كلامه في المختصر عود نفقة عليه ونص في  
المختصر على انها لا تعود ولا صحاح اربع طرق احداها فيه فوه ان يصح ما على  
ماد كره الرويان انه لا يعود قال وسبغ ان يقطع به اذ لم يعلم الزوج عودها  
الى الطاعة وهو ما ذكره الفقهاء **التاسي الثانية** انها تستقل بنكاح نفسها  
من غير حكم جازم بالفرقة عاد وان نكح حكم جازم بعد التاتيه انها ان اعادها الحاكم  
الى نكاح الاول اعاد وان عادته هي بعد الرابعة القطع بعوده وهو تفريع على  
وجه تقدير النفقة مدة النفاس من حال حصال من وطئ شبهة في عدة الرجعية لا تحت على  
المطلق واما الزوج الثاني فلا نفقة عليه في زمن استقراستها فان انفق لم يرجع عليها  
الا ان يكون الحاكم الزمة الاتفاق وفيه وجه انه يرجع على الاول وكذا لانصفه لها  
في عدة الا ان تكون حاملا فخرج على ان النفقة للحمل والامام ولو نكح بعد النقص  
والعدة قران ان لمفقود كان ميتا ففي نكاحه العقد وحكم زنا على الخلاف فما اذا  
باع ما اليه طائنا حوته فبان موته ونكحها الما ووردي على الوجهين فيما اذا باع الوكيل  
بعد الغل وقبل العلم به ولو حكم حاكم لمقتضى القول القديم نقض فضاوه في الاصح منه



طلاق الغائب بعد ذلك وطهره وابلأوه وله اسقاط حد فرفع باللعان اذا قدم وقال  
الروائي الاظهر انه لا ينقض وان قلنا بالقدم على القول بانه عرض رجوع عنه نرى  
اربع سنين يحكم الحاكم بالوفاة وحصول الفرقه فتعقد عدة الوفاة وتزوج وهل  
تفتقر هذه النكاح الى ضرب القاضى ام تحسب من وقت انقطاع الحبر فيه وحين روي  
قوله نكح كلاً منهما امرج ولو ضربها القاضى فما يكون ذلك حكم ابوفاته عند مضي  
المدّة حتى لا يحتاج الى استنباط حكم بعده فيه وحين اطهرها الاوّل بد من الحكم بالفرقة  
واد احكم بالفرقة فما ينقد ظاهر او باطنا او ظاهراً فقط فيه وحين روي قوله  
وعلى الثاني لو طلق الغائب او ظاهره او الا او قد فترتب عليه احكامها ولها  
النفقة في مدة التزويج ومنه العدة قال الغزالي الاداء المفقود فكذا ان قال لا  
نفقة لها الا كما كانت ناشئة بقصد الاعتداد ويحتمل ان لا يحتمل ان يشترط مجرد القصد ما  
لم يتصل به نكاح وقال القاضى الطبري عليه نفقة العدة كما في مدة التزويج كما يحتمل  
وفي استحقاق السكنى في مدة العدة الفؤاد في وجوبه في عدة الوفاة فان قدم المفقود وهي  
في زوجية الثاني فطر واحد واختاره القاضى الطبري وقال لا تحتمل المدّة غيره وصححه الروائي  
انما وجهه كما لو حكم بالاجتماع ثم وجد النكاح خلافه وتايمه اعلى استحقاقه يستحق على  
ان الحكم يحكم بالفرقة ظاهراً وباطناً او ظاهراً فقط فعلى الاول قد ارتفع نكاح المفقود  
كما في الفسخ بالاعسار فتبقى زوجية الثاني وعلى الثاني هي باقية في زوجية المفقود الثالث  
القطع بالظهار زوجية الثاني والرابع القطع بالظهار زوجية ولما سئل عن نكاحها  
من الثاني وبين ان تركها وباخدم من مثلها منه وزاد القاضى فيه انه ان تزعم من الثاني  
غيره مهر مثلها وانكره الاصحاح والسادس ان ذلك النكاح انقطع بما جرى قطعا  
اذا ظهر المفقود في الحكم بطلان نكاح الثاني وحين انصحب الاصل المفقود الحاد  
كما مر وان قلنا نكاح الثاني باطل فقل نقول وقع صحها في بطلان المفقود ام  
نقول بان بطلانها انه وقع باطلا فيه وحين قلنا وقع باطلا فان جرى حوله وجب  
المهر والام بمحشي وان قلنا وقع صحها وجب لمسمى ان جرى دخول ونصفه  
ان لم يجر دخول ولو ظهر المفقود بعد ان تزوجت بعده وماتت فمهرها الاول او  
الثاني يخرج على هذه الطرق ولو اتى بولد محتمل ان يكون من الثاني فحضر المفقود ولم

يدع

61  
يدع الولد الحق الثاني وان ادعاه فوجها ناطرها انه يسأل عن جهة ادعائه فان قال  
لان زوجتي ولدته علي فرائي قلنا له الولد لا يثبت في الحر اكثر من اربع سنين فان  
قال قدمت خلا هذه المدّة ووطنتها وامكن ذلك عرض الولد على القابض وتايمه انه  
يعرض عليه من غير استقصاء قال الروائي والوجه ان ادخل من وجهه ذكر في ان  
هذه المرأة لو اتت بولد من غير ان تزوج هل يلحق بالمفقود ان الحقة به فلا حاجة  
الى الاستقصاء وان لم يلحق به وهو الظاهر فلا بد منه وحين قلنا الولد الثاني  
وحكمنا ببقاء نكاح الاول فله من حها من ارضاع ما عدا اللب الذي لا يعيش الا به  
الا ان لا يوجد مرضعة غيرها لم ترضعته في بيت الزوج ولم يحصا خلل في المين  
فعلى نفقة سواء وجب عليها الارضاع ام لا وان خرجت لارضاعه بغير اذنه سقطت  
نفقة وان خرجت بآذنه فوجها نكاحا الوساقت في حاجته بآذنه وحين عليه الا ان  
ان كان الرضاع واحيا ولم يرض بدخوله منزله ولو علم بعد نكاح الثاني دخوله ان  
المفقود كان حيا حين النكاح وانه مات بعده فان قلنا يقع الفرقه ظاهراً وباطناً  
فهي زوجة الثاني ولا يلزمها موت الاول عده وان قلنا لا فرق او لا فرق الا في الظاهر  
لزمه عدة الوفاة عن الاول لكن لا يشرع فيه حتى يموت الثاني او يفرق بينهما وبينه  
فحينئذ تعد له عدة الوفاة ثم تعدل للثاني بالاقتران والاشهر ولا تتدخل العدتان  
وان مات الثاني قبل موت الاول او فرق بينهما فشرعت في الاعتداد بالاقتران فتمت مات  
الاول اعتدت عن الاول عدة الوفاة وان مات الاول قبل تمام الاقتران فوجها نكاحها  
تقطع عدة الاقتران وتعدل للاول عدة الوفاة ثم تعود الى بقية الاقتران بينهما  
تتم عدة الاقتران ولو ماتا جميعاً ولم يعلم هل سبق موت واحد منهما موتاً اخر او علم  
ولم يعلم السابق فتعد عدة الوفاة ويعدّها بتلاثة اقتران ولو لم يعلم موتها حتى  
مضت اربعة اشهر وعشر وثلاثة اقتران بعد ما فقدت العدتان ولو كانت  
حامل من الثاني اعتدت منه بالوضع ثم تعدل عن الاول عدة الوفاة وهما يحسب  
من انفساس في اصح الوجهين وقدم **الفصل الثاني في الاحداد** وهو واجب  
في عدة الوفاة سواء كانت بالاشهر او بالوضع على كل زوجة توفي عن زوجها سواء  
كان مسلماً او لا وسواء كانت مسلمة او دميّة حرة او امه فان كانت غير مكفلة لمحو



او صغر فعلى ولحم منع من ذلك ولا يحل في عدة الرجعية وهما يستحبها فاعله  
او تركه فيه وجهان واما البان بالخلع او استنكا العددا والاف في وجوب الاحداث  
عليه فقولان الجديده لاجب وجها لبعض القولين في الجديده فان قلنا لاجب استحب في  
تختم التطيب عليه وجهان وفي وجوب الاحداث في المفسوخ نكاحها بغيره او غيبه او  
غير ذلك طرقتان احدهما القطع بانه لاجب واشبه بهما انه عاين القولين وانقاع  
النكاح باللعان والرضاع كقطعها بالطلاق والبان ولا يحل الاحداث على المعتد من  
النكاح الفاسد ولا من وطئ الشبهة ولا على ام الولد والاحداث المأمورة ترك  
الزينة والطيب والزينة تكون بالتياب والحلي والاختصاص والاكحال ولا يحل  
عليها لبس السواد في صح الوجهين ولا حرم عليها التنصيف بتقليم الاظفار والاشارة  
بالايشعير الابط والعانة وغسل البدن في البيت او الحمام وازالة الوسخ والامشاط  
وقد جاز لغسل عند وجود سببه وازالة الوسخ اذا كان نجسا واما التياب والنظر  
في جسمه وكونها في الجنس فيل لها جنس الكتان والقطر والصوف والوبر والشعر  
والعصب والريفي وان كانت نفيسة ناعمة وليس للشافعي رضي الله عنه في الاشم  
نصر واختلفوا فيه فقالوا لفقاح حرم عليها لبسه وان كان على لونه الاصلي وليس فيه زينة  
واختار جماعة من المراهقة وقالوا العرقون واخرون هو القطر والكتان ادم تحذف زينه  
ونفاضة في دانه ولا حرم عليها من التياب الا المصوغات وعلى الاول ليس لها لبس العناني الذي غلب فيه  
الابرسيم فان كانا الغلبة للقطر ولم يكن مصوغا جاز واما الخرو وهو القول الذي حمله حريم  
وساده من صوف فقد نص الشافعي والاصحاب على جواز لبسه لها الاستسار الا برسيم الصوف  
قال الروابي وللرجل لبسه وفسر الرازي الخزانة الرفيع من الوبر وقال الامام لها لبس الخزان  
لا يكن من حريم وهذا منه عند ان يكون شيئا في حقيقته وان يكون الخرو طلقا على ما هو مركب من  
الخرو وغيره وعلى غيره ولو كان في القوي من حريم فان كان اعلما كان المخرج لها لبسه وان  
كان صغيره خفيه فتلاثة اوجه تألفها ان يك بعد شجر لم يحز وان كان منسوجا معه  
جاز قال الروابي ومنع من لبس القز قوي والمقانع بطرار الذهب واما الحلي فليس لها  
لبسه سواء كان كثيرا كالحل والاسوار او صغيرا كالحاتم والقز سواء كان من ذهب  
او فضة وقال الامام وتابعه الغزالي محل لها لبس الخاتم الذي محل للرجال وهو خاتم

الفضة

الفضة قال الماوردي وحرم عليها لبس الجواهر واللاي وان قلت وقال الامام في الحلي  
باللاي نردد عندي قال الغزالي والظاهر منه المنع قال الماوردي والروابي وحرم عليها  
لبس الحلي من الصغر والخاس والاصنام المموه بدهب وفضة اذا كان مثابها لها بحيث يحل  
على الناظر الا بعد شدة التأمل وكذا لو فقد ذلك منه وكان من حريم عادته بالحلي  
لمثله ولو كانت لا تحلي مثله لكان يستعملونه لمنفعة يتوهو ولها جاز لها لبسه قال  
ولو كانت لبس الحلي ليل وتزعه بها ارجاز لكنه يكره لغير حاجه ولو فعلته لاجران  
المال لم يكره واما المصوغ للزينة فاعلم ان ما جاز للمرأة لبسه من الكحل والفضة  
ومن الحريم على المذهب فذلك اذا كان على لونه الاصلي فان صبغ نظرا فان كان صبغة  
يقصد به الزينة غاليا كالاحمر والاصفر والوردي فليس لها لبسه وان كان لا  
يقصد به الزينة بل يعمل للمصيبة واحتمال الوسخ كالاسود والحلي فلها لبسه  
وان كان من تردد بين الزينة وغيرها كالاحمر والارزق فان كان صافيا في اللون لم يكن  
لها لبسه وان كان كدرا او مسطعا فلها لبسه والاكحل كالاخضر والارزق وهو  
الاحمر الذي فيه غيره وان كان اقرب الى الحمر فهو كالاحمر وان كان اقرب الى  
السواد فهو كالاسود ولا فرق في المصوغ الحمر بين ان يكون صبغ قبل النسخ  
او بعد على المذهب وقال ابو اسحق المروزي لا يحرم المصوغ قبل النسخ ولا فرق  
ايضا بين ان يكون خشنا او ليناً وفيه قولان لبسه بعضهم الى القدم انه اذا كان خشنا  
خشونة ظاهرة لا حرم واما الزينة في ثياب البيت والفرش وهو ما يبرق عليه  
من ساطع ونطع ووسادة فلا حرم واما الخاف في حواء المصوغ منه نظر ليزد  
بين القراس والتياب وتعتد في منزله وان كان احسن المنازل واما الطبيب ففيه  
مسائل **الاولى** حرم عليها استعمال كل طبخ حرم على الحمر استعماله كما تقدم  
**الثانية** حرم عليها ان تدهن راسها سواء كان في الدهن طبخ لا حتى لو كان لها حية  
لم يجزدهن ولا حرم عليها ان تدهن بدنها بدهن ليس فيه طبخ الزيت والشبعر  
والسمن وحرم عليها دهنه بالدهن الطيب كدهن الورد والبنفسج وكذا حرم عليها  
اكل طعام فيه طعام فيه طبخ وكذا حرم عليها الخضاب الجاني الوجه واليد  
والاجلين قال الماوردي والروابي وكحولها ذلك مما تحل لتياب لكن يكره وان كان تغير

ده



حاجه واما تصفيف الشعر وتجهيزه بغير دهن فالامام لا ينقل فيه عن الامام  
ولست ادري ما اقول فيه ولا يمنع ان يكون من التزين لثبانه استعمال الخلق والظاهر  
الاقتضار على ما نص عليه الاول **الثالث** الحمل ان كان فيه طهر حرم عليه ان  
تكتله وان لم يكن فيه طهر فان كان اسود وهو الاقدم بحر لها الاكراه وفيه وجه  
انه يجوز للمرأة السوداء او قبل فيه قول انه يجوز مطلقا وجوز لها الاكراه عند  
الحاجة لمرء وغيره لئلا وتفسد لها فان دعت ضروره الى استعماله لها وجاز  
ولا بأس باستعماله في غير العين كالحاجب واما الحمل الاصفر وهو في حرم على  
السود او كذا البيضاء على الصحيح وحرم عليها ان تظلي بالحمل الاصفر وجهها لانه  
يحسنه وكذا الحرة التي تورد الحرد والوجه واستفيداج العريس وانظر فاصابعها  
وتغسل وجهها والغاية طهر من وان ذهبت راحته لانها تشوه الوجه كالحجاب  
ولو تركت المعتد للوفاء الاحداد والمعتد مطلقا ملازمة المسكن الذي وقعت  
الفرقة فيه في المدة او بعضها عالمة بالحال او حمله بان لم يبلغ اخر موته او  
فراقه الا بعد مضي عدة لم يقدح ذلك فيها وان عشت العالمه **الباب**  
**الثاني في السكنى** وفيه اربعة فصول **الاول** من حقوق السكنى من المعتدات  
وهي انواع **الاول** المعتد عن طلاق رجعي وبيان بوجوبه ولا يستحق اعدا الطلاق  
فتستحق السكنى حاملا كانا وحايلا **الثاني** المعتد عن وطئ شبهة او نكاح فاسد  
فلا تستحق السكنى وكذا المستولدة اذا اعتقت واطا او الغرالى والرافعيه لا فرق بين  
ان يكن حوايل او حوامل وان وجبت لهم النفقة بناء على اهل الحمل وقد عرفنا ان الحمل  
يبتقع بالطعام دون السكنى لكن الامام والمأورد في حياخلاف في احكام السكنى حيث  
يجب النفقة والامام والظاهر الوجوب والسكنى اولى بالتبوت من النفقة **الثالث**  
المعتد عن الوفاء وتستحق السكنى في اعم القولين **الرابع** المعتد بانفساخ النكاح  
باسلام او رده او رضاع او بفسخ عيب ونحوه في استحقاق السكنى طرقا احدها فيه  
القولان المتقدمان في المتوفى عنهما **الثاني** ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح  
بان فسخ بعيبه او بفسخ هو بعيبه فلا سكنى لها فطعا وان لم يكن لها  
مدخل فيه كانفساخه باسلام الزوج او رده او رضاع اجنبية ففي استحقاقها

السكنى

67  
السكنى القولان **الثاني** ان كان لها مدخل في الفسخ لم يستحق فطعا ولا الاستحقاق  
فطعا وصححه القاضي **الرابع** ان الفرقه ان كانت العيب او بالفرق لم تستحق وان كانت  
برضاع او مصاهرة او حيا بعتق فوجبه وان المذهب لها تستحق كالمطلقة  
والخامس القطع بانها تستحق قال المتولي وهو المذهب وقال الخوارزمي هو الاصح  
وحكى الامام وجم ان التي انفسخ نكاحها باختلاف الدين كالرجعية فخرج من  
هذا طريقة سادسة واما التي انفسخ نكاحها باللعان فقطع صاحبها اليده  
والكافي باستحقاق السكنى كالمطلقة ومنهم من قال هي كالفرقة باسلامه  
فياتي فيها الخلاف وان كانت حاملا او في الحمل قال البغوي ولو كانت الفرقة حصلت  
بالطلاق فملا عنها بعد البيونة لنفي الحمل فان قلنا يستحق السكنى حال النفي قبل  
البيونة فبعد ما اولى والا محتمل فحين **فروع الاول** الصغيره التي لا تحتل  
الجماع يبنى استحقاق السكنى في العدة على استحقاق النفقة في النكاح اذا  
سلمت الى الزوج سواء كان يمكنه الجماع ام لا فان قلنا يستحق النفقة فيه استحقاق السكنى  
في عدة الوفاة على القول بوجوبها وان قلنا لا يستحقها فيها لم تستحق السكنى فيها  
كما قاله القاضي والامام وينبغي ان يبنى ايضا على خلاف ما فيهما اذا سلم اليه هل  
عليه تسليمها وان لم يجز نفقة فان الحاق احكام السكنى بالسكنى اولى من الحاجة بالنفقة  
**الثاني** الامة المزوجة اذا طلق بعد الدخول ونوفي عنها او قلنا للمنفقة عنها  
الحرة النفقة فهل تستحق هذه سكنى في العدة بنظر فان سلم سيدها لغيرها  
ورفع يده عنها استحققت السكنى كالنفقة في النكاح وان كان تستخدم في نهارها  
فله ذلك كما في النكاح يبنى على استحقاق النفقة في النكاح اداسلم لغيرها  
لنهار وفيه اوجه تقدمت فان قلنا يستحق استحقاق السكنى في العدة والافلا  
لكن للزوج اسكانها حالة فراغها من خدمة السيد لمحضه وزاد الامام  
فحكما او خلافا في وجوب ملازمة المسكن عليها وبنائه على خلاف اخر من هذا في ما  
اذا طلق زوجها ان يتسلم لغيره في منزله وقال السيد اناسلمها اليك في بيت  
من دارى هل يحال الزوج او السيد فان قلنا يحال الزوج وهو الصحيح فعلم ملا  
المنزل الذي عينه الزوج في رض النكاح في العدة لئلا لانهار كما في حالة النكاح

استحقاق السكنى في العدة

لغيري

زوجه



وان قلنا احبار السيد فوجبنا لعدة في البيت الذي عينه من داره فهل يلزمها ملازمته  
فيه وحيث انهما لا وفدا كان للسيد ان يسكنهما يوما في هذا البيت ويوما في هذا البيت  
لستقر الحال كذلك لقولنا ان الزماناها ملازمة المالك الذي عينه الزوج او الذي  
عينه السيد في وجهه وفي وجوه اخرى المسكن على الزوج خلافاً لمبنى على الخلاف السابق  
في انها تستحق النفقة جميعها ان سلمها ليل فقط ولا تستحق شيئا منها او تستحق  
فان قلنا تستحق جميعها او كان السيد يسكن ليلاً ولها راحة وحيث اجرة كالتفقه وكما  
يجب عليه اجرة البيت الذي عينه في النكاح او البيت الذي عينه السيد كما صرح به  
الامام وان قلنا لا تستحق لم تستحق الاجرة وسكواعن التفرع على قولنا تستحق  
نصف النفقة ومقتضى كلام الامام انها تستحق نصفها لسكني وقيل استلزم من الصباغ  
لا تستحق السكني في ذلك النكاح اذا سلمها سيدها في الليل دون النهار على المذهب  
كالنفقة على المذهب فان الصباغ فان اختار الزوج ان يسكنها ليلاً ليحضر مائة كان على  
السيد ان يسكنها ليلاً في النكاح ولا يجزئ له على الزوج **البات** الناشئة اذا  
طلقت دوام النشوز قال القاضي كسكني لها اذ لا نفقة لها وتابعه المنولي فقال لو وجبت  
العدة وهي غير ناشئة فليشتر في انبائها سقطت سكنها فان عاد في الطاعة غادق السكني  
ونصر البند في الصباغ على سقوط نفقة البائنة غير الحامل اذ اشترت في العدة والامام  
وفي ما قاله القاضي بطرف الوجه ان يقال اذ امانت زوجها او بارت منه وهي ناشئة وكانت  
منزل عسلها يلزمها ان يعبد من جهة الشرع **فرع** في تناوي الفقهاء ان المعتدة  
لو اسقطت نفقة السكني لم يربح الاستقاط لان السكني يجب يوماً ما يوماً ولا يجب بعد  
**الفصل الثاني في احوال المعتدة** من تستحق السكني من المعتدة ان قلنا وعلما  
اروم المسكن الذي كانت فيه عند الفراق لا العدر وليس للزوج ولا لاهله بعد  
موته اخراج منه ولا لها ان تخرج وللزوج وورثته من بعدهما معاً من ذلك  
ولو انتقل الزوجان على انتقالها الى موضع اخر من غير عذر لم يحرم على الحام  
المنع منه لحوائج الله تعالى هذا ما عدا عدة الطلاق الرجعي فاما عدة الطلاق  
الرجعي ففي الحاوي والمهدى ان الزوج يسكنها حيث يشاء وفي النهاية انما كالباين وهو  
نصفه في الامر ومقتضى الطلاق الاكبرين والاعداد التي تدعو الى الخروج على مراتب

الاولى

الاولى ما هو ليحصل مصلحة كبرارة الزوج والصاحب والمريض وعمارة جديدة  
واستئجاراً ما لا يتحمل حجة الاسلام فلا يجوز الخروج لشي من ذلك **التابع** ان  
يخرج لصنورة فمن ذلك ان يلزمها العدة في دار الحرب فعلمنا الخروج الى دار الاسلام  
ولا نفق للعدة قال المنولي الا ان امانت علي دينها ونفسها فلا يخرج حتى يعتد ومضى  
وجب علمها حقها يستوفى في المجلس الحكم كحد وتغيب او مريض وهي برزة فتاتي اليه  
لذلك ونغور الى مسكنها فان كانت معتدة حضر الحاكم لذلك او بعث نائبه ولم  
يخرج ولو وجب علمها تغيب في افراسها وحيث ان اصحابها يخرج فان لم تنقصر العدة في مدته  
رجعت بعدها الى منزل العدة ومنه ان تخاف على نفسها او مالها من حريق او عرف  
او هدم او سارق او فاسق فلها الخروج ومنه ان يتأذى من احمائها او حبيباتها تادبا  
شديداً او كانت تدوا وتضطرب لسانها عليها من فحور اخر اجها من المكن اذا كانوا  
في دار واحد سبع جميعهم فان كانت تسعهم نقلوا هم عنها وبقيت هي وان كان الاحماء  
في دار اخرى لم تنقل المعتدة من دارها بالبداة اذ لم ينكر الدار من متجاوزين ولو كانت  
تسكن في حال الزوجية في بيت ابويها فبذنت على الابوين وبدا عليها لم تنقل واحد  
منهم وان كان احماها في دار ابويها ابناً وبذنت عليها لم تنقل ولها ثلث البغوي  
ولو بذنت على احمائها تسقط سكنها وعلما ان يعتد في بيت اهلها وفي الكافي سقط  
حق من السكني كما تسقط نفقة بالنشوز والمقصود من الذي نقله الجمهور ان الزوج  
ينقلها الى مسكن اخر ويخرج الى عدة كما سياتي وما في الكافي تحتها هو ما قاله  
البغوي وهو الطاهر **الثالثة** الحاجة الى الخروج لشراء الطعام او الشراب والمقتضى  
او بيع الغرل او خود ذلك فان كانت رجعية والقاضي وصاحب الكافي لا يخرج لذلك الا  
بإذنه والقاضي والمنولي وكذا الحكم في الجارية المشتراة والمسيبة في زمن الاستبراء  
وان كانت معتدة غر وفاء جاز لها الخروج لذلك بفارق اذ لم يكن لها كافل يقوم لها  
ولها ان تخرج ليلاً الى دار بعض الجيران للغرل والحديث لا يثبت ونغور وقت اليوم الى  
منزلها وان كانت عدة من وطئ شبهة او نكاح فاسد فهي كالمعتدة عن الوفاة  
قال المنولي الا ان تكون حاملاً او قلنا لها النفقة فلا يصح لها الخروج وهذا كانه  
فرعه على انها تستحق مع النفقة السكني وعليه انه يجب تعجيل النفقة فتصير كالر

نحوه

جعية



وان كانت عده طلاق باين وفتح جاز الخروج لهذه الحاجات على الجديد دون القديم  
 والمنوي هدا في الحايال ما الحامل فان قلنا تخلفها فلا يخرج الا لصورة يجوز  
 للمعتدة الخروج لحفظ ما لها اذا اخبرت باشراقه على الصياح ولم يكن لها من حفظه  
 والبدوية تقارق منزلها وتدخل مع الحي اذا ارتحلوا كالمهر وان ارتحل بعضهم فسياتي  
 ولو كان المسكن مستعارا او مستأجرا فترجع المعبر وانقصت مدة الاجاره خرجت  
 على ما سياتي ومهما جاز الخروج لحاجة اختصر ذلك بالنهار دون الليل بخلاف ما اذا  
 كان لصورة وينبغي ان يكون الحريم كذلك فيما اذا اشرفوا على الصياح **الفصل**  
**البناء ما يجب على الزوج** وفيه مسائل **الاولى** تقدم لها اذا كانت ساكنة في مسكن  
 في ملك الزوج او اعارته او اجارته لم يجز اخراجها منه ولا له سكتها ولا مداخلتها  
 سواء كانت بائنا او رجعية واستثنى من ذلك موضعان احدهما ان تكون في الدار المحرم  
 فاراد ان يسكن في احدها ويسكن في الاخرى فان كانت مرافق المحرم كالمرقوق والمسطح  
 والبئر والمرقى الى السطح في الدار لم يجز الا اذا كان معها محرما ومنع معناه على ما  
 سياتي وان كانت في مرافقها فان لم يكن عليها باب فذلك وان كان عليها باب يغلق ويسد  
 حاز كالحجرتين من الخازن والدار من المتجاورتين واشترط جماعة ان لا يكون غمرا احدهما  
 على الاخرى كما لو كانت الدار واسعة ليس فيها الا بيت واحد وباقها صقف لم يجز له  
 ان يسكنها وان كان معها محرما لانها لا تتميز من المسكن فوضع فلو قال اني حايلا بيني  
 وبينها وكان ما بيني لها سكنى متاعا فله ذلك لان جعل باب مسكنه خارجا عن سكتها  
 فلا حاجة الي المحرم وان جعله في مسكنه لم يجز ان يسكنه الا بشرط المحرم او من في معناه  
 بخلاف ما اذا كان في الدارين بيتان يسكن احدهما فانه يجوز ان يسكن الاخر مع وجود المحرم ومنع  
 من لا يشترط ان لا يكون غمرا احدهما في الاخرى واكتفي بان لا يكون على المحرم باب يغلق ويشهد  
 له ان البيتين من الدار الكبيره اذا انفصل بينهما باب يغلق ويجوز ان يسكن في احدهما  
 والمطلق الاخر كالبيتين من الخازن وقال الروياني لا يجوز ان يسكن البيتين من دار واحدة  
 لحصول الخلوة في المدخل والمخرج من باب الدار بخلاف البيتين من الخازن فان الخلوة لا  
 تحصل قال الحاملي وما يجوز ناله سكتاه جوزناه للاجنبي وما منعناه من سكتاه  
 منعناه الاجنبي **الموضع الثاني** ان يكون في الدار محرم لها من الرجال او محرمة من

مسكنة

النساء

النساء سواء كانت المحرمية بنسب او رضاع او مصاهرة وفي معنى محرمه زوجته والحقت  
 لها جارتها ولو كان معها معتدة اخرى واجنبية ففية تردد للامام بناء على ان  
 النسوة المفردات هل هن لسفر غير محرم عند الامن وفيه خلاف تقدم في الحج  
 ومقتضى هذا البناء ان يكون في الاكفاء بالنسوة التفات خلاف ايضا وقد صرح به  
 فقال ولو خلا رجل باجنبتين ومعتدين او جمع من النساء فقد تردد الاصحاب  
 انه خلوه محرمة ام لا ما خرد من الاصل المذكور وقال ابن الصباغ المرأة النقية  
 تكفي في بقاء الخلوة وقال سليل لا يكفي الاحرار والنسوة تفات وهو ظاهر النص والخبر  
 من ذلك انه يكفي الحر او الزوجة او الحاربه وان في الاكفاء من ليس محرم من النساء انه  
 اوجه احدها تكفي المرأة الواحدة والباقي لا يكفي النسوة الاجانب والناث وهي  
 النسوة دون الواحدة ولا بد في المحرم ومنع معناه من الاجنبية وغيرهما من  
 التمييز فلا اعتبار بحضور من لا يميز لصغر او جنون واشترط الشافعي فيه  
 البلوغ وقال الشيخ ابو حامد يكفي حضور المراهق العاقل وراه الامام الطاهر  
 والاصحاب ولا يجوز ان يخلوا رجلان بامرأة واحدة اجنبية ولا يخلوا اثنان  
 ايضا وقيل ان كانوا ممن بعد ثوبا طويلا على الفاحشة جاز ويجوز ان يخلوا رجل  
 بامرأتين اذا كانتا نقيتين على اعم الوجهين والختين في حوازل خلوته بالمرأة والنساء  
 كالرجال وفي حوازل خلوته برجل كالمراه كما تقدم في النظر واما النظر الحسن  
 النووي لم اركبها بناء على ما في حوازل الخلوة به والقياس تحريمه كما نص عليه الشافعي  
 والجمهور في تحريم النظر اليه بل اولى ولا فرق في الخلوة حيث يحرم من الاعمي والبصير  
 ويجوز عند الضرورة كالموحد امرأة في بربه فله استصحاب بل يجازي اخاف عليها  
 لو تركها وجبت قلنا يجوز سكنى الزوج معها في الدار مع محرم ويحرم فهو مكروه  
**فرع** لو اراد الزوج بيع الدار الذي وجبت فيها العدة او ورثته او الحالم لادن عليه  
 نظر فان كانت تغتد بالوضع او بالاقراء لم يبع حتى تنقضي العدة سواء كانت له عادة  
 مستقرة في الاقراء او الوضع او لا وان كانت تعتد بالاشهر فان كانت لا تنقضي الاقراء  
 الى الاعتداد بالحرم ان كانت عده وفاة او طلاق لكان في سبب محتمل ان يحصر فيه لصغير  
 او ايسر في حجة البيع طرفان اشهرها واصحها انه على القولين يبع الدار المحررة

ل



والثاني القطع بالمنع وان كانت توقع الاسفال الى الاعتداد بالشهر بان كانت  
معتمدة عن طلاق وهي تبشع فصاعدا فان قلنا لا يصح البيع في الحالة الاولى ففها  
اولي فان قلنا بالطريقة الاولى ففها طريقان ظاهرهما انه على القولين صحة بيع الدار  
المستأجرة والثاني القطع بالمنع والرافعي والطاهر الاول فان قلنا لا يصح قطرا  
الحيف وانقلنا الى الاقرا والامام وهذا عندنا ايضا في طر ان انما المصلحة بالثاب  
الحادثه قبل القبض ما لا يغلب فيه الاختلاف وفيه قولان **الثانية** لو لم يمتها  
العدة وهي دار مستعارة فعليه ملأه ما لم يرجع المعسر وليس لزوجه ان تقام  
الى غيره وفيه وجه ازاله ذلك في البلد الذي لا يعتاد اهله اعارة الطور وفيه وظاهر  
كلام الغرالي ان الرجوع لو طأ اجرة وصاحب العدة تقدر على منزل اعارة لم يلزمه  
بدلها والمنتولي وغيره على الزوج ان يطل الدار منه باجرة فان امتنع او طلب  
اكثر من اجرة المنزل فقلها الى دار اخرى او في وجوب عرجي قربا لمنزل كل م سباني  
في المسألة الثالثة والروايات واد انقلنا لم يندل صاحب الدار الاولى الدار فان بدلها  
باعارة لم يجب ردّها اليها وان بدلها باجرة المنزل فان كان المنقول اليه مستغارا وجب  
ردّها الى الاولى وان كان مستاجرا فوجبه ان ولو كان المراه تسكر منزل نفسه تبرعا  
لم يرجعت والشيخ ابو اسحق والبغوي يلزمهما ان يعتد فيه لكرها ان تاخذ اجرة  
منه وهو مقتضى كلام الماوردي ايضا والمنتولي ان يرضى بالاقامة فيه  
باجارة او اعارة جاز وهو الاولى وان طلب ان ينقلها فلها ذلك وليس عليه بدله باعارة  
ولا اجاره والرافعي وهو الاولى وحكم الدار المستأجرة حكم المستعارة فاد اطلق  
فيما لزمها المقام فيها الى نقض العدة فان انقضت العدة في ثلثها فالحكم كما تقدم في  
ما ادا رجع المعسر في اثنا العدة وفي ما ادا كان الدار مستأجرة منها فانقضت المدة  
في العدة **الثالثة** لو طلق امراته وهي مملوكة فمجر عليه بفلس لها حق السكنى  
وقدمت على الغرما وكذا لو مات وعليه ديون تقدم بالسكنى وفي جواز بيع الدار  
بالدين الحلاق المتقدم ولو افلس فمجر عليه اولا فطلقها ضاربت الغرما بالسكنى ولا  
يلحق ذلك بالدين الحادث بعد الحجر فان صاحبه لا يضارب به وان طلقها وليس  
منزله ضاربتا لغرما بالاجرة مطلقا سواء ان لطلاق قبل الحجر او بعده ومتى اقبى

الحال

الحال المضاربة بالاجرة فان كانت تعتد بالشهر ضاربت باجرة المثل لثلاثة اشهر  
وان كانت تعتد بالاقرا فان كانت لها فيه عادة متفقها فوجبه ان يصحها القاضيا  
بالاجرة لمقدار عاداتها وثانيها انها لا تضارب بالاجرة الا قبل وهو اثنان وثلاثون  
يوما ولحطنتان وكلام الامام يقتضي ان انكر له مسكنا ولا يسلم له الاجرة وكلام  
بعض العراقيين صريح في تسليمها اليها لكنه فرضه في الاعتداد بالشهر وان كانت لها  
عادة مختلفة فان قلنا في ما اذا كانت متفقة القاضيا باجرة مقدار عاداتها ضاربت  
هنا باجرة اقل عاداتها وان قلنا هناك تضارب باقل مدة الاقرا ففها اولى وان لم يكن  
لها عادة فوجبه ان تضارب باجرة اقل مدة من انقضت العدة فيها او باجرة العادة  
الغالبية وهو ثلاثة اشهر وفيه وجهان اختيار الماوردي الثاني وهما القولين  
ان المستدانة غير المبررة ترد الى اليقين والغالب وان كانت تعتد بالوضع فالحكم  
في المضاربة كما تقدم في الاقرا فان كانت لها فيه عادة متفقة فهل تضارب باجرة ما  
بقي من زمن العادة وهو تسعة اشهر او من اقل مدها الحول وهو ستة اشهر وفيه وجهان  
واستبعد الامام الثاني هنا وان كانت لها عادة مختلفة فمضارب باجرة بقية مدة اقل  
عاداتها او اقل مدة الحول وفيه وجهان وان لم يكن لها عادة فمضارب باجرة بقية عالة مدة  
الحول او اقلها فيه الوجهان واد اضاربت المعتد باجرة مدة فان انقضت عدتها على  
وفق ما ضاربت به فهل ترجع على المفلس بالباقي من الاجرة عند يساره فيه طريقان  
احدهما فيه وجهان يتنا على الوجهين في المراه ادا لم يطالب بالسكنى في النكاح او في  
العدة هل يضرب سكنى المدة الماضية دينا في دمنته حتى تطالب به من بعد وسياتي  
واصحهما القطع بالرجوع وان انقضت العدة قبل تمام المدة التي ضاربت باجرها ضاربت  
الفاضل على الغرما وفي رجوعها على الزوج ما بقي من اجرة مدة الرجعة عندنا  
الطريقان وان ادا المدة على العدة التي ضاربت باجرها ففي رجوعها على الغرما  
بحصة المدة الزائدة ثلاثة اشهر اصحها ان ترجع بها على الزوج والثاني لا ترجع وصححه  
الروايات والثالث ان كانت عدتها بالاقرا لم تضرب بالزيادة وان كان بالحل ضاربتا فان  
قلنا لا ترجع على الغرما ففي رجوعها به على الزوج المفلس عند يساره وجهان ظاهرهما ان

شهر  
رب

ن

ن



والامام والخلاف في الرجوع بالرأي على الغم اذا لم يصدقوها اما اذا صدقوها فخرج  
قطعا وفي غير صورة الافلاس اذا مضى زمن العادة فادعت مزيدا وتغير في العادة  
فمقتضى كلامهم انها تصدق قطعا وعلى الروح الاسكان ثم ابداه احتمالا واد  
صاريت بالاجرة فليست اخرج حصتها من المضاربة المترا الذي وجبت فيه العدة فان  
تعد اختارت اقرب منزل اليه وليست حيث تنشأ في بقية المدة الذي لم ياتخذ اجره  
وفي رجوعها على الزوج باجرها ادا اليسر الطريقان ولو كانت المطلقة رجعية او حاملا  
استحققت النفقة مع السكنى فنضار الغم عند الافلاس في القول في المضاربة والرجوع  
كما مر وينزل النظر هنا في ان نفقة الحامل هل تنحل قبل الوضع فان قلنا لا تنحل لم يدفع  
الما حصة النفقة في الحال وجميع ما تقدم في مطالبة الروح بالاسكان عند حصول  
فاما اذا غاب فالقاضي يوجب عنه كما يوجب عنه في سائر الحقوق المالية فاد اطلق  
في غيبته فان كانت دار له لمالك او اجارة اعتدت فيها والا اكثرى لها الحاكم من ماله  
دارا لتلحق به تعتد فيها ان لم يجد منظوعا بالاعراف فان لم يكن له ما يستقرض عليه اجرة  
دار واكثرها به فاد ارجع قضاءه ولو ادر لها ان تستقرض عليه او تكثرى الدار من  
مالها ففعلها جاز ومقتضاه ان لو كانت دارها لمالك او اجارة فطليقت القاضي ان يقر  
لها اجرة من العدة ليرجع اليه عليه جاز لا ينبغي كما تقدم ولو اسندت الاكر من مالها  
او الاستقراض والاكثر على قضاء الرجوع دون الحاكم فان قدرت على اسبندان لم ترجع  
وان لم يقدر فان لم تشهد فذلك وان شهدت فوجبان اصحها انما ترجع كما مر في هر الحال  
فان مضت مدة العدة او بعضها ولم تطلحقوا السكنى فالنظر هنا تسقط ونص في نفقة  
الزوجة المالا تسقط لمضي الزمان وتبصر دينا ولا ايجاب فيهما طريقان احدهما انهما  
فولان احدهما بسقوط وان يتبعها لا واصحها تقرير النصين في القول والقاضي وحكم  
الكسوة في النكاح حكم السكنى لكن الاخ خلافه والحكم في السكنى في صل النكاح  
حكمها في العدة ففيه الطريقان ولا خلاف في ان العدة اذا وجبت دار مملوكة للزوج  
لا تباع الا ان تكون تحتد بالاسم فقدمت ان يبعها على الخلاف في بيع الدار الموحدة ولا يح  
الصحة وهل للورثة فترة الدار قبل تقضا العدة اطلق المحامي المنع وقال في الصباغ  
ان ثرت نقضا في البناء او احداث لم يكن لهم ذلك والادان كانت بخطوط في الارض فان قلنا

الها

الها اقرا جاز وان قلنا الهاسع فعلى التفصيل المتقدم وقيل اذا قلنا القسمة  
افرا جازت مطلقا كذا **الرابعة** ما تقدم من انه يحل عليه ملازمة المنزل الذي  
وجبت فيه العدة ولا يجوز خروجه منه الا بعد ان ياتى بها فلو امكنها في النكاح  
لمنزل لا يلق بها ورصيت به وطلقا فلما ان لا يرضى الا زينة وتطلب منزل لا يلق بها  
فان امكن الزوج ان يضم اليه حجرة او بيتا او فتح اليه بابا اخر يتسع به ويصلح  
لمنزلها ففعل ذلك والا لزمه نقلها الى دار تليق بها ويوجي القرب فلا ينقل الى دار  
بعيدة مع القدرة على قربه وكذا لو كان اسكنها في النكاح دارا بقبضة فوق سكر  
منزلها وطلقا فيها فله الا ان لا يرضى بها بل ان امكنه ان يفرد لها منها موصفا  
يليق بها بحيث لا يقع فيه مخالطة ففعل وان لم يمكن نقلها الى اقرب دار تليق بها واد  
الامام في لزوم النقل في الاولى وجواز في الثانية احتمالا وراى القطع بانه لا  
يجب رعاية القرب من مسكن النكاح اجابا ولا اسجبا وادى الغرالى لا يبعد ان يسكن  
ولا **الخامس** من وجبت لها السكنى عدة وقدما زوجها اما في عدة الوفاة فربما  
على وجوب السكنى فيها او عدة من طلاق باين وما ان يطلق في العدة استحق السكنى لها  
الرافعي وفي كلامه من الحد ما بوجهه انه على الخلاف في استحقاق زوجة المتوفى للسكنى ولم  
يصحح الامة فقد تقدم انها اذا كانت ملك الروح ملك او اجارة مدة تنقضي فيها  
العدة او مستعار فلم يلد المعبر العارية لزمها السكنى الى انقضاءها وان دعت  
الحاجة الى انتقام منه لا تقضا مدة الاجارة او رجوع المعبر فعلى الوارث ان  
يستاجر لها من تركه منزلا فان لم يفعل او لم تكن ولدت فعلى الحاكم ذلك فان لم تكن  
تركة فليس على الوارث اسكانها وتسكن حيث شاء لكن لو تبرع بها الزمان الاجابة  
وحكى الغرالى في وجيزه وجها انها لا تملكها اذ لم تكن مدخولا بها والطاهر انه  
سهمه وان لم تبرع قال الدعوى استحق للسلطان ان يسكن من سهم المصالح خاصة  
اذا كانت بربر ربه وقال الروابي يلزمه ذلك اذا كان ربه من سهم المصالح فان  
قلنا لا تستحق المتوفى عنها السكنى فان اراد الوارث بقاها في منزلها ان كان له او  
اسكانها في منزل اخر ان لم يكن له فالمشهور ان له ذلك وليس لها الامتناع كما هو على  
مقابله وقال الامام الذي لم يخصصه من كلامهم انها ان كانت متوفاه بتقل الرحم بان

ح



كانت مدخولة بها فله ذلك فطعوا وان لم تكن مدخولة بها فوجها من احدى هاهنا ذلك  
وهو ظاهر النور والاطم عند الغرابي وفرضها الغرابي مما اذا طلب بقاها في منزل  
البكاع وفرضه غيره مما اذا طلب اسكانها في غيره قال وليس للسلطان اسكانها  
اي في منزل معين من ما لا يتا لها الا لم تكن رتبة علي هذا القول بخلاف الواري قال الرازي  
وهو خلاف المنصوص المشهور ولو اراد اجني اسكانها دون الواري والسلطان  
متبرعا قال الروابي ان لم يكن دراسة فتبرعه كتنزع الواري فعلم ان سكنها  
اذا سكن منزلها قال النووي وفيه نظروا ان كان دراسة نسكت حيث شئت وقال السلم  
اذا كانت دار مستغارة ورضي صاحبها ببقاها لزمها ذلك علي هذا القول ايضا  
وكل معتد لا يجلبها السكنى كالموطوءة في النكاح الفاسد وبالشبهة  
والمنسوخ نكاحها في قول اصحاب ابي اسكانها في الماتولي وكذا  
لورثته من بعده وللسلطان ان ترك ذلك وراي فيه مصلحة لحق الله سبحانه وبي  
**الفصل الرابع من بيان مسكن النكاح وفيه مسائل الاولى**  
اذا اذن الزوج لزوجته في الانتقال الى دار اخرى ثم طلقها او مات عنها قبل الانتقال  
لزمها ما لزمه المسكن الاول وان طلقها او مات عنها بعد الانتقال لزمها ما لزمه  
المسكن الثاني ولو انتقلت من منزل الى منزل غير اذنه لم يقع الفرق في الثاني لزمها ان  
تعود الى الاول وتعتد فيه ولو اذن لها بعد الانتقال في الاقامة فيه لم يقع الفرق  
كان كالماتولي يادنه والعبدة في الانتقال بالبدن لا بالامتنع والخدم فلو انتقلت بنفسها  
دونها فهو مسكن وان وقع الفرق في الطريق من منزل فوجه احدى المعتد في الاول  
والاخر المنصوص معتد في الثاني والثالث للاصطحي انها تتجرب بينه والرابع انها  
تعتد في افرعها اليها حين لفراف **الثانية** لو اذن لها في السفر فاما ان يكون سفر  
ثقل او سفر حاجة او سفر نزهة **النوع الاول سفر الثقل** فاذا اذن لها  
في الانتقال الى بلد اخر لم لزمها العدة فحكمها كما اذا اذن لها في الانتقال من دار الى  
دار كما تقدم وعن ابن هريرة انها لم تبلغ مسافة يلزمها الرجوع الى الاول  
وهذا يكون وجهها في هذه الصورة ولو خرجت بآذنه الى المنزل الثاني فعادت الى  
الاول لتقل متاع او غيره فوقع الفرق فيه عند في الثاني قال الامام هذان

محل

دخل الثاني دخول فرار فان لم يكن كذلك وكان مترددة بينهما انتقل امتنع فوقع  
الطلاق في الاول ففيه احتمالان ولو اذن لها في الانتقال الى بلد فلزمها العدة بعد  
مفارقة المنزل وفي امفارقة عمران البلد فوجها من احدى هاهنا لا يسخي انه يلزمها  
العود الى الاول والثاني للاصطحي وهو ظاهر النص انها تتجرب بين ان يعود اليه  
وتنقص في سفرها وتعتد في البلد الثاني **النوع الثاني** ان اذن لها في السفر الى بلد  
اخر لحاجة فاذا اذن لها في السفر لحاجة كالسفر الحج او عمرة او تجارة او استخلا  
من مطلقة ثم رجعت عليها العدة بطلاق او موت فان رجعت قبل ان يخرج من المنزل  
لزمها العدة فيه وان رجعت بعد ان خرجت منه بنية السفر بعد مفارقة العدة  
في الطريق لم يلزمها العدة الى البلد الاول علي المذهب وتتجرب بين ان يعود اليه وفي  
الى مقصدها وفيه وجه انها ان رجعت قبل مسير يوم وليلة يلزمها الانصراف  
وان رجعت بعده فلا وتتجرب وان رجعت بعد مفارقة المنزل وقبل مفارقة عمران البلد  
فاوجه اصحابها يلزمها العدة الى المنزل الذي خرجت منه وثانيه لا يلزمها رجوعا  
انه طاهر النص وتالها انه ان كان سفر حج لم يلزمها العدة وان كان غيره لزمها  
وقيل انه نص عليه وعلى الوجه كمالا خلا في جواز العود وحيث خبرناها  
فاختارت العود فذلك قال الشيخ ابو حامد وهو الاول وان اختارت المضي فمضت  
او وجب العدة بعد بلوغ المقصد فلها ان يقيم فيه الي ان تنقضي حاجتها وان  
رأت علي مدة مقام المسافرين وان طال الحرج تنقضي العدة هناك وفي كلام بعضهم  
اشارة الى ان ذلك اذا كانت ترجو قضاء الحاجة قريبا ثم اذا اقامت حتى انقضت  
حاجتها وبقي من المعدة شيء لزمها العود في الحال الثاني ببقية العدة في المسكن الا ان  
يكون الطريق مخوفا ولم يتجدد رقة فان علمت ان ما بقي في العدة ينقطع في الطريق في  
لزمها العود وحيث اختيار الفقهاء والقاضي والامام انه يلزمها العود والمهر  
وهو نصه في الام انه يلزمها وهما رجعا الى الخلاف المتقدم في ان القرب من مسكن  
العدة عند تجديد هل هو واجب والعراقيون يرون وجوبه والمراوزة لا يرونه  
ولو انقضت حاجتها دون مدة مقام المسافرين وهو ثلاثة ايام فهل لها اقامتها  
فيه وحيث ان احدى غير محرمه القاضي والفوراني والامام والغرابي واصحابهم لا



**النوع الثالث** من الاسفار ان يسافر النزهة فاذا ادخلها فيه وبلغ المقصد  
 وحبث العدة فان لم يكن قدر لها مدة لم تقم اكثر من مدة المسافر من ثلاثة ايام فان  
 كانت انقضت قبل وجوب العدة وجب العود في الحال وان لم تنقصر كلها اكلها ان شئت  
 ويطهر ان ياتي فيه القولان لا يبان فيما اذا انقبت الاذن لمدة وان كان قدر لها مدة  
 لم يحشره ايام فهل الحكم كذلك ام لها استيفاء مدة فيه قولان اصحهما ان لها استيفاء  
 في وقتها الروابي ما اذا ادخلها في مقام عشرة ايام وطلق في اثنائها وجرم العزالي  
 في هذه بان علم الرجوع في الحال ولو منها العدة في الطريق قبل الوصول الى المقصد  
 فطر قاحدها ان في وجوب الرجوع في الحال قولين فبين على القولين المتقدمين في  
 جواز استيفاء المدة المقدره فان حوزناه لم يجب الانصراف من الطريق وان  
 منعناه وجب قبل هو ظاهر النص الثاني للعراقيين وغيرهم القطع بانه لا  
 ولها المضي الى المقصد والاقامة مدة مقام المسافر في الثالث ان كان  
 المقصد دون حد السفر وجب الرجوع وان كان حد السفر فلهما خيار بين المضي  
 والرجوع او يتعين علم الرجوع فيه وحيث ان يجري القولان وجوب الانصراف  
 في استيفاء المدة المقدره للنزهة بعد وجوب العدة في ما اذا قدر في سفر التجارة  
 مدة رايده على قدر الحاجة وحبث العدة بعد قضاء الحاجة وقبل استيفاء تلك  
 المدة كما لو ادخلها في الاقامة شهر او هي تنقضي في ما دونه وحكامها الامام  
 في ما اذا ادخلها ان تقم بعد تجار التجارة مدة معينة بعد من التجار مدة معينة  
 وينبغي تخصيص هذا ما اذا انقضت بعد ثلاث فاما اذا انقضت فما فقد مران لها  
 ان يحكم الثلاث عند الامام ورفع بعضهم على الاول ان لها ان تقم بعد قضاء الحاجة  
 ثلاثة ايام وجرم رايده اذا ادخلها في السفر لحاجة كان لها الاقامة بعد قضاها  
 ثلاثة ايام كما يقم لها جرم مكة قال القاضي والامام ولو كان السفر الذي وجبت  
 فيه العدة في الطريق سفر زيارة مضافة وان ترددنا في سفر النزهة قال القاضي  
 ولها ان تقم بعد بلوغ المقصد مدة مقام المسافر والحق ما ورد في السفر لاداء  
 الرسالة بسفر الزيارة في ذلك وهو ظاهر قال الامام ولو كان ادخلها في سفر  
 الزيارة ان تقم مدة فوجب العدة في اثنائها في وجوب الانصراف لقولان في نظيره  
 في سفر

69  
 في سفر النزهة وينبغي ان يختصا ما زاد على مدة مقام المسافر بخلاف سفر النزهة  
 على طاهر النص واطلق الراعي حكاية خلاف ان سفر الزيارة كسفر النزهة او كسفر  
 التجارة وحبث وجب الرجوع الى الثالث الاول فذلك اذا امتث على نفسه او ما لها فان  
 لم يامن لم يجب **الثالث** لو ادخل زوجته في اعتكاف مدة فاعتكفت ثم لزمتها العدة  
 في المدة فهل لها اقامة الاعتكاف الى تمام المدة بلزمتها الرجوع الى المسكن فيه  
 القولان ولم يحرمها الامام عليها فانه يرى القطع بوجوب الرجوع كما قاله في  
 الانتقال من دار الى دار في البلدة للنزه او الزيارة ثم راي تحريمها على القولين  
 في انقطاع الشارع بذلك وعكس القاضي هذا الساوقا للقولان ان قال لا يجب  
 الرجوع فخرج استأنفت وان قال لا يجب فبقيت اولئكتا في قولان **الرابع** جميع  
 ما تقدم في السفر في ما اذا سافرت بادنه دونه فاما اذا سافرت معه فان كان  
 لغرض نفسه فاستنصره وطلقا او مات عنها الرجوع فطحا ولا يقم اكثر  
 من مدة المسافر من الا<sup>ط</sup> وعدم رفقة فتاوى الى ان موضع تكون فيه ثم  
 ترجع عند الامكان وان كان لغرضها وتبعها الرجوع قال الراعي فذلك الحكم  
 كما اذا ادخلها في<sup>ط</sup> دونه وفي نظم المختصر ما يشعر به **الخامسة** اذا ادخلها  
 في الاحرام بحج او عمر وطلقا قبله لم يحرم ولا تشي سفر بعد لزوم العدة ولم  
 يضق وقت لو وجب عليها بان استنصر من موت والعمر على طاهر الوجهين فبقية  
 نظر وكما ان يكون الحكم اذا اوجبت العدة بعد الاحرام فلو احرمت فالحكم كما لو  
 احرمت بعد اطلاق من غير يقدم ادخل وهو انه لا يجوز لها الخروج في الحال وان كان  
 الحج فرضا بل تقم وتعتد بها اذا انقضت العدة انت ما احرمت من حج او عمر ان بقي  
 وقته وان فاتت حلت بها عمرة واراقت دما وتنقض في القاضي من قابل والطاهر  
 انه بناء على طريقتهما ان العبادات التي تترك بغير عذر تنقض على الفور ولم  
 يجعلوا لها ان تتحلل المحصر لتقدم بالاحرام بعد العدة وان كان لطلاق  
 او الموت بعد الاحرام فان كان لاحرام بعمرة او حجة وفيه منسوخ لا تخشى فواته  
 لو افاضت لتعدا ولا فوجها ظاهرها انها تقم وتعتد ويؤخر الرجوع للنسيك  
 وهو الذي في التثنية واطهرها انها تحبث بان يعتد ولا ويبين ان حج لاداء



النسك وان كانت تحتى فوات الحج حرجا الى الحج معنده وكذا الحكم لو تقدم الاحرام  
 بغير اذن الزوج على فحور العدة **السابعة** منزلة البدوية وهو موضع نزولها  
 من البادية كدلة القروية وبنية فيها من صوفاء ووبرا وشعر كدلة الحضرية من طبرستان  
 او حرجفاد الزمعة العدة فيها فعليه ملازمة حتى تنقضي فحى الاحكام المتقدمة  
 في ما اذا اذن لها ان ينتقل من بيت في الحلة الى بيت اخر منها فخرج منه لم يزمها العدة  
 قبل وصولها الى الاخر وفي ما لو اذن لها ان تنتقل الى حلة اخرى فخرجت لزمها العدة  
 قبل وصولها الى الاخرى او بعد الخروج من بيتها وقبل مفارقة حلتها وفي ما اذا تقدم  
 مقامها في ذلك البيت انما تنتقل الى اقرب بيت منه من الحلة وان كانوا من حج  
 نازلين على ما لا ينتقلون عنه صيفا ولا شتاء فهي كالحضرة من كل وجه وان كان  
 من قوم يرحلون شتاء وصيفا فان راحوا كلهم ارحلوا معهم للمصرورة والرحل  
 بعضهم فان لم يكن اهلها من ارحلوا وفي المقربين قوة وعدد فليس لها الا تحال على  
 المشهور وقال الماوردي ويندو وودان كان اهل الزوج من المخالين يخرج من بيت  
 ترحال معهم او يقيم مع اهلها وان كان اهلها من المرحلين وفي الباقي قوة  
 وعدد فوجب ان ارحلوا ليس لها الانتقال وتعتد فيه كما لو انتقل اهلها من البلد  
 الذي وجبت فيه العدة فانها لا تنتقل قطعا واصحها انما يخرج من الاقامة  
 والترحال معهم وقال الماوردي ويندو وودان بقي اهل الزوج لم يكن لها الانتقال  
 ولو كان اهلها يعودون عن قرب فعليه المقام ولم يبين الاصحاب حدا لقرب فيتحل  
 ان يفسر بما دون مسافة القصر وفوق مسافة الهدوى كما في غيبة الولي وهو  
 مسافة يوم وليلة ويحتمل ان يعتبر بما دون ثلاثة ايام ويحمل الرجوع فيه  
 الى العادة ولو هرب اهلها خوفا من عدو ولم يبقوا ولم تحفع على نفسها لم يحسن  
 لها الترحال ولا الهرب معهم **المحامي** وكذا لو مات اهلها وبقيت الباقي قوة  
 ومنعة ولو ارحل جرحي حوز لها الترحال ثم اردت المقام بقربة في الطريق **فروع**  
 لها جاز خلافا للبدية فانه لا يجوز لها الاقامة في بعض الطريق لو تقدم  
 لو وجبت عليه العدة وهي في سفينة فان كان مسافرا في حكم السفر قد تقدم  
 وان كان الرجل ملاحا ولا منزل له غير السفينة فان كان كبيرة فله بيوت ممتدة

المرافق

المرافق اعتدت في البيت الذي كانت فيه مع منزله عن الزوج وليسكن هو غيره وهي كدار  
 فيها حجره منفردة المرافق وان كانت صغيرة فان كان معها محرم لها المكنة ان يغالح  
 السفينة خرج الزوج منها ان كان حيا واعتدت فيها والا فخرج وتعتد في اقرب الموضع  
 الى الشط وان تعدد خروج واحد منها كان عليها ان تسير وتعتد عنه بحسب الامكان  
 قال الرازي كذا قالوه وفيه اشعار بانها لا يجوز لها الخروج من السفينة اذا امكن  
 الاعتداد فيها وقد نص عليه ناصون ونقل الروياني انها خير من ان تعتد في السفينة  
 ومن ارعج فتعتد خارجا فان اختارت الاعتداد فيها بطراهي كبيرة او صغيرة  
 ويراعى التفصيل المذكور وان اختارت الخروج فوجهان اظهرهما انها تعتد  
 في اقرب الموضع الى الشط والثاني تعتد في اي موضع شئت **السابعة**  
 اذا خرجت الزوج من الدار والبلد التي كانت تسكنها لم تطلق زوجها  
 وطلقها او وارتبه بعد موته بالرجوع الى الاول فامسعت وادعتا ما حضرت اليها  
 باحد الزوج للانتقال والاقامة به مدة وقتنا بالصحيح انما تعتد فيه فان  
 الزوج او وارتبه الاذن والقول قوله وقال الامام غفر له ان يجعل القول فقولها  
 كوجه في ما اذا قال واليداعني فقال المالك كما اعرك ان لقول قول ابي البدوان  
 صدق انها في اصل الاذن لك والاحكام الاذن للزوج للترهة او لغرض كذا فوجب  
 العود الى الثاني فقال ان كان للنقيلة او لا من حوز الاعتداد في الثاني فاعتد في الثاني  
 ففي المصدق منها اختلاف ويصريح من كلام الاصحاب فيه سطر واحد اها  
 ان في المصدق منها قولان سماعي القولين في مقابل الاصل والطاهر خلاف  
 فيما اذا وجدت العين لم هو به بيد المالك فقال الرازي ان قبضتكم باعارة او  
 اجارة وقال المالك عن الرهن والثانية وهي الراجحة ان المصدق الزوج ان كان  
 الاختلاف معه والزوج ان كان الاختلاف مع وارتبه **الثامنة** انه ان كان  
 الاختلاف في اصل اللقبان قال قلت لابي حنيفة قال لا يخرج للترهة او قال  
 وارتبه ذلك فالقول قوله وان كان معناه بان تفقأ على الاذن في الخروج وقال  
 اردت به النقلة فقال لا اردت به الترهة او قال وارتبه ذلك فالقول فقولها  
**التاسعة** انه ان حوز الزوج معها الى الموضع الثاني صدق هو جري الاختلاف

نكر

بي

بيد



بينهما وبين ورثته وان انفردت بقول صدق وهو وارثه **الخامسة** انها  
 ان يتقاعا على الانتقال والاقامة بان لا تنتقل الى موضع كذا او قال اخرجه اليه  
 وابقي به وقال ضمن له لثمة او شبرا ونحوها فانكرت الرجعة هذه الصبر  
 فالقول قولها وان كان المفقوع عليه الادن في الخرج لا غير وقال الزوج اردت  
 الترهة وقال لا اردن لثمة فقولا لا طهرهما ان القول قوله وتاينها القول قوله  
 وان كان الاختلاف مع الوارث صدق مطلقا سواء اتفقا على جريان لفظ الانتقال  
 والاقامة او لم يتفقا الاعلى الادن في الخرج **السادسة** القطع بان القول قولها  
 مطلقا لانها تدعى سفرا واحدا والزوج او وارثه يدعى سفرا والاصح عدم  
 الادن في الثاني فعلى هذا الوادع هي سفر الترهة وادعى هو او وارثه سفر  
 التركة فالقول قوله لذلك **القسم الثاني من الكتاب الاستبصار**  
**سبب ملك اليمين** وفيه ثلاثة فصول فصل في نفس الاستبصار وفصل  
 في سببه وفصل فيما نصير به المرأة فراشا **الفصل الاول في قدر**  
**الاستبصار او شرط حكمه** اما قدره فهو فرو واحد في حق ودان الاقدا  
 وما في معناه في حق غيره من الاستبصار ثلاثة احوال **احدها** ان يكون من جنس  
 الاستبصار بقر واحد وفي القر المختبر قولان طهرهما ونسب الى الجريدان به  
 الجبر وتاينها وهو القدم واحد في الجريدان طهرهما ومنهم من قال هو مخرج وغير  
 عنه بالوجه وعلى كلا القولين لا بد من حصول الحيض وطهر لکن المقصود منهما ماد  
 فيه وجهان مبيان على القولين وفيه وجه ثالث نسبته لما ورد في البصير من انها  
 معام مقصودان وليس احدهما تابعا للآخر وفيه وجه فارق وهو ان الاستبصار  
 في امر الولد اذا مات سيدها او اعتقها بالطهر وفي لامة فملك بالحيض **التقريع**  
 ان قلنا الاستبصار بالحيض لا يكفي بغير حيضة ولا بد من حيضة كاملة حتى لو كانت  
 حائضا عند وجوب الاستبصار لم يحصل الاستبصار حتى يظهر في حيض حيضة  
 اخرى سواء وجد الاستبصار في اول الحيض او في اخره قال الماوردي ونكفي روية  
 النفا في الحال وان لم يضر اكثر من مدة الحيض وطهر ان يحق فيه الحلاق الا في نظيره على  
 القول الآخر وان قلنا الاستبصار بالطهر فلو وجد سببا للاستبصار وهي طاهر في

الاحكام

الاستبصار في الطهر وحيث ان احدهما يخرج كما في العدة ونسبه الامام الى المحققين  
 والماوردي الى البغداديين وهو الذي في كتبهم وصحة الغرابي ومقتضى هذا انها  
 تحل الطهر في الحيض في قول ويا نقضا بيوم وليلة في قول ويوم فقط في اخر وان  
 ذلك الزمن من الحيض هل يكون من الاستبصار فيه الكلام المنقذ في كونه من  
 العدة واكثر العرافون قالوا لا بد من حيضة كاملة ولم يشترطه القاضي والامام  
 وكما طعن في الحيض حله للسيد في حدود الملك وللاذواج في رواه والثاني وهو ما  
 اورده البغوي ونسبه الماوردي الى البصريين انه لا يكفي لها ولا يقتضي الاستبصار  
 حتى يحضر من ترى الدم وهل يكفي برونه ام لا بد من مضي اقل الحيض والحال المذكور  
 في العدة قال الرافعي ولا يحل الوجه الذي ذكر في اشتراط حيضه كاملة بعد الطهر  
 هنا لان الحيضة السابقة على البقية كفاية وعلى هذا لو وجد موجب الاستبصار  
 مع او اخر من الطهر فكل في ذلك الطهر كمال ان يخرج على ان زمن وقوع الطلاق  
 هل عسى من العدة وفيه خلاف فقدم مضي على ان المسبب مع السبب وبعده قال  
 بن سرح محسنا ومقتضاه الاكفاها هنا هذا الطهر وقال غيره لا ومقتضا  
 انه لا بد من طهر كامل بعد حيضة بعد هذا ولو صادف سبب وجوب الاستبصار  
 اخر الحيض فكل في الطهر الذي بعده مع الطهر في الحيض او مضي اقله على الاختلاف  
 فيه امر لا بد من حيضة اخرى بعده وفيه وجهان اختيار القفال والامام والغرابي  
 الاول وقال الرويان الثاني طهر واقبل وقال الامام هو ظاهر كلام المشايخ وضعفه  
**ويتفرع** ايضا على ان القروا الذي به الاستبصار هو الطهر انه يجوز له ان يستنقع  
 بها في الحيض الذي بعده بما فوق السرة ودون اركبه سواء كانت مشينة او  
 مشيرة وجوز تزويجها فيه ولا يجوز ان على القول بان الحيض وان قلنا بالثالث  
 ان الطهر والحيض معبران فان وجد موجب الاستبصار وهي حائض اغتسل في حلقها  
 مضي طهر وخبر كاملين بعدها فادخلت في الطهر الثاني حل وان وجد وهي  
 طاهر ففي الاعتقاد ببقية الطهر وحيث ان احدهما لا بد من طهر وحيض كاملين  
 بعده والشرع في الحيضة البالغة والظاهرة ياتي فيه الحلاق المنقذ  
 في مضي اقل الحيض وتاينها بتعديده فيكفي نفسه وحيضه كاملة بعده **فترج**



حكم المستبراة التي يتبعها حكم المعتدة كما تقدم **الحالة الثانية**  
 ان تكون المستبراة من دوائ الاستبراء كانايسة اولم تحض في البندحي  
 ويتصور ان تكون المستبراة لم تحض قط بان تحض لم يحض لم يحض لم يحض لم يحض  
 يعتقد فتكون من دوائ الاستبراء لكن تقدم في العدة كخلاف في هذه من دوائ الاستبراء  
 امر لا وهما يفرق في الحال بان ترد ما في نفاسها ام لا **والثالثة** وانما استبراهه فيه قولان  
 اصحها بشهر واحد ونسبه الماوردي الى الجريد وثانيها ثلاثة اشهر وصح صاحب  
 النسبه ومال اليه المحامي واختاره نوابي وعصرون ونسبه الماوردي الى القدم **الحالة الثالثة**  
 ان يكون حاملا فادان الفرائض منسوبة او امته وهي حامل منه فاستبراهها بق  
 الحيا وان كانت حاملا من غيره بوطي شبهة او نكاح فلا استبراء عليه وان ملك جارية  
 حاملا لطلق المتولي لقول بان استبراهها بالوضع ان كان ثابتا بالنسبة من زرع او واطي  
 بشبهة فالرافعي والافقور ان يفصل ويقال ان ملكها بالسي حصل استبراهها  
 بالوضع وان ملكها بالشراف في كالمه ان كانت حاملا من زرع هي في نكاحه او في  
 عدته او في وطشه في معتدته من ذلك الوطي والمشهور على ما نسبنا الى انه لا  
 استبراء في الحال وفي وجوبه بعد العدة خلاف وادان ذلك لم يكن الاستبراء حاصلا  
 بالوضع لانه اما غير واحد وموخر عن الوضع وقال البغوي هاجم عن الاستبراء  
 بوضع الحمل فيه فولا زاحدها نعم كالمسبية وثانيها لا لا يتقصي عدة المعتدة  
 بالوضع من غير ما خيم خلاف المسبية فانه لا حرم للحمل يمنع الاستبراء وان كان الحمل من زنا  
 ففي حصول الاستبراء بوضع حيث يحصل بوضع ثابت بالنسبة وحرمانها نعم وعربان  
 ام الولد اذا كان حاملا من الزنا وبناتها القاصي على القول في ان اذا لا تستبرى بطهر  
 حصل الاستبراء به او يحض فيحصل ولو كانت الحامل من الزنا ترى الدم على الحمل فان  
 جعلناه حيضا ففي حصول الاستبراء حيضة منه وحيضان اصحها نعم وان لم يحض  
 فاستبراهها بحيضة بعد الوضع في اليوم ثلثه ولو ان ثابتا بالحمل في مدة الاستبراء او  
 بعدها فالحكم كما مر في العدة وحكم الاستبراء الناشي وجوبه عن جدون الملك حرم  
 الوطي من ملك امه بشرط اوارثا ودية او وصية وجود ذلك لم يحرم وطها الا بعد مضي  
 زمن الاستبراء وكذا لا يجوز سائر الاستبراءات من غير المسبية كالس والقبلة

والنظر

والنظر شبهة ويجوز ذلك في المسبية على الاظهر وخمصر الماوردي القطع بتكرار  
 الاستمتاع بغير المسبية بما اذا امكن ان يكون ام ولد من الذي انتقل منه فان لم  
 يمكن بان كان صغيرة لا تحل او حاملا من زنا او من وجه وطلق زوجه قبل  
 الدخول عقدا شرعا او كانت ملكه ورزح لم تطلق زوجه بعد الدخول واو  
 الاستبراء بعد انقضاء العدة لحل الوطي ففي حل الاستمتاع بها الوجهان اللذان  
 المسبية وينبغي ان يبي الخلاف في المسبية على الخلاف في ان الحاملين ملكوا الغنبة  
 قبل القسمة او ملكوا ان ملكهم وانما حصل الملك لم بعد القسمة فان قلنا بالاول  
 وقلنا القسمة تبع لم يحل الاستمتاع قطعا وان قلنا انها اقرار او قلنا الاما كوها  
 الا بالقسمة اتجه الخلاف في حل الاستمتاع فان قلنا باباحة الاستمتاع بالمسبية  
 ونحوها من الحق الماوردي لها فذلك فيما فوق السرة ودون الركبة فاما الا  
 ما بينهما كما الفاخذه فقال الامام في حله الخلاف المتقدم في حله من الجاني غير  
 المستبراة ويطهر اثر الحريم اذا كانت حاملا وقلنا تستبرى بالظهر او بالحض  
 وكانت حين وجوب الاستبراء طاهرا فانه حرم الاستمتاع بما تحل الاراقيل  
 الشروع في الحيض اما اذا قلنا الاستبراء بالحض وكانت وقت وجوب الاستبراء  
 في اخر الطهر فلا يطهر له معني فانه حرام وان لم تكن مستبراه وحب قلنا ان حرم  
 الاستمتاع بالمستبراة فاد انقطع الحيض حل الاستمتاع بغير الوطي على  
 الصحيح ويبقى حرم الوطي حتى تغسل واعلم ان وجوب الاستبراء لا يمنع من اتيان  
 البعد على الحارة بل يصحها وهو موقوف في ذلك شرعا وشرط الاستبراء ان  
 يقع بعد الملك وفيه مسائل **الاولى** اذا وقع ما يحصل به الاستبراء بعد قبض  
 الحارة ولو زوم الملك فيما اعنده فطحا ولو وقع بعد الملك وقبل القبض فان كان  
 ملكها بالارثا عندية وينبغي ان يستني منه ما اذا كان المورث يحتاج الى استبراهها  
 لو كان حيا بان استبراهها ولم يقبضها فانه لا يعتد باستبراه الوارث لها قبل قبضها  
 كما تقدم في بيع المورث وقبل قبضه انه محضوم لها اذا كان المورث قد قبضه او كان  
 انتقل اليه وان ملكها بالبيع فوجبها راضيا انه يعتد به وبنائها المتولي على  
 الخلاف ان المبيع اذا قبل القبول يقع العقد من اصله ام من حينه فان قلنا من

حيثا

ستاع

الملك

ن



حينئذ اعتد به وان احكامها ملكها بالعبه لم يعتد به قبل القبض والحق الماوردي  
استنبر المعنوية قبل القبض باستنبر الموهونه قبل القبض وهو ظاهر على قولنا  
الملك حصل فاما بالقبض فاما ان قلنا يحصل دون ذلك فليس كذلك الموهونه بل استنبرها  
قبل القبض كاستنبر المشتراة في زمن الجار اذا كان الجار للمشتري وحده واما  
الجارية الموصية بها فلا يعتد باستنبرها قبل القبض او حرموا به وهو ظاهر على  
القول بحصول الملك به اما اذا قلنا يحصل بالموت وهو موقوف فيشبهه  
ان يكون الحكم فيه كالحكم في استنبر المبيعة في زمن الجار ويعتد لما بعده وقبل  
القبض على الصحيح **الثانية** لو حصل الاستنبر في الجارية المشتراة في زمن  
جبار الشرط او المجلس قبل القبض وبعده ابتدى له على افعال الملك في زمن الجار  
فان قلنا لا للبايع لم يعتد به فاذا الزم وكانت قد وضعت الجار فاد اظهر من النفا  
وطعن في الحيز حصل الاستنبر ان جعلناه بالظهر وان جعلناه بالحيز لم يحصل  
الانتماء الحيزية وان قلنا هو للمشتري وموقوف في الاعتداده وحرمان كالحيز  
في ما اذا وجد قبل القبض ظهرها انه لا يعتد به فالامام والغالي وان كان  
الجار للمشتري وحده اعتد به قطعا وينبغي ان يبنى هذا على انه اذا تلف في زمن  
الجار الحيز للمشتري هل ينفخ العقد ان قلنا ينفخ فهو كالمبيع قبل القبض والاصح انه لا  
ينفخ وعن ابن اسحق المروزي خصيم الحراف مما اذا خاضت في زمن الجار وانه ربح  
حصوله وقطع حصوله بالوضع **الثالثة** لو اشترى محوسبة او مريدة  
او وثنية فحاضت ووضع حال الخصم الاستنبر بذلك لو كان عمر حاله في ايام  
فوجرت طهرها انه لا يعتد بذلك وجعل الاستنبر بعد الاسلام وبنائها القاضي  
على علمي استنبطت من نص الشافعي وهو ان المعنى في الاستنبر ان يرد الملك  
هل هو وحدونه مع فراع محل الاستمتاع او حذو ملك الروح على ما سياتي  
فعلى الاول يعتد به وعلى الثاني لا قال ولو وحد الاسلام في حال الاستنبر افعلاه  
الاستنبر اي قطعا ولم يذكر غيره ولو اشترى العبد المادون جارية فلسفة  
وطهرها بعد استنبرها ان لم يكن على العبد دين فان كان لم يكن له وطهرها فان زال  
الدين بقضاء او ابراء وقدرى ما حصل به الاستنبر قبل ذلك فيل يعتد به او

وقع

بشترط

بشترط حصوله بعد انفكاك تعلقهم فيه الوجهان المتقدمان في المحوسبة  
واختار الماوردي الاول قال بن الصباغ ولو اشترى جارية ووهبها قبل  
ان يستنبرها ووقع ما حمى به الاستنبر وهي من كفنه لم يعتد بذلك يستنبرها  
بعد الانفكاك وغلطه الرويان في فيه وكلام الماوردي المتقدم ينافيه  
فيه ولا يظهر تغليظه فانه موافق لمسالة الجارية العبد وكلام المحامي  
يقضي موافقته حقا وضابط ذلك ان كل استنبر لا يتخلو به استباحة  
الوطي لا يعتد به وجماعا دونه ويظهر اختصاص مسالة الرهن جارية يبيع  
وطهر اما من لا يبيع وطهره كالبني لا يخل على قولنا ظاهر انه لا يبيعه ولو  
وقع الاستنبر في احرارها ففي الاعتداده وحرمان كما لو وقع في ردها  
**الرابعة** من خاصة الاستنبر انه لا يشترط في حصوله الامتناع من الوط  
ولا من المباشرة بغيره ان حرمناها ولا من المعاشرة بخلاف العدة فلو وطهر  
قبل مضي الاستنبر اما في الطهر ان جعلناه بالظهر او في الحيز ان جعلناه بال  
فقدام ولا ينقطع الاستنبر ولو اقبلها بالوطي الواقع في الحيز وانقطع الدم  
حلت له تمام الحيزه بانقطاعها بالجل اذا مضى اقله فربما على الصحيح ان الاستنبر  
بالحيز فان لم يبيض اقله فالامام لا يعتد بها مضى من الدم ويستمر بحر الوط حتى  
تضع فاد اوضعت فالذي اراده انه استنبر اشهر وان اقبلها بالوطي في الطهر قال  
الغالي لا ينقض الاستنبر حتى تضع **فروع** اذا وطهر المشتري قبل الاستنبر  
وباعها فاراد المشتري وطهرها قبل يلزمه استنبرها وهما مرتين مرة للاول ومرة  
للتاني ام يكفي مرة واحدة ويدخل فيها الاول فيه وحرمان اقبلها او لها وان  
باعها ولم يظاها قبل ان يستنبرها قال الرويان يلزم التاني استنبر واحد  
والاستنبر الواحد ملك الاول سقط بزوال ملكه ولهذا قالوا لو اشترى  
جارية لم يظاها مولاها ثم اعتقه قبل ان يستنبرها سقط الاستنبر **الفصل الثاني**  
**الاول** حصول الملك فمن ملك جارية اشترى او هبة او وصية او ازان او  
شيئ يوقف على استمتاعه بها على الاستنبر اذا كان محل استحلاله بان لا يكون

لحيض



محبوسة ولا مرتدة ولا محرمة وكذا لو عاد ملكه فيها بعد زواله بفسخ او افا  
او رد بعيبا وخيار الرتبة او بالخالف ورجوع في هبة سواء كانت الحارية من رجل  
او ممن لا تحل الصغر او اباسر او حاملا او ثيبا او بكرا او بنفسه او خبيثه  
وسواء كان الانتفاع ممن يتصور عنه اشتغال الرحم بما به او لا كما للمرأة والعبي  
والمجنون وان لم يحل بخلافه علق كما لو باعها وسلمها ولم يبعها حتى عادت  
اليه بفسخ وسواء كان الباع استبرأها قبل البيع او لا فان له بيعها قبل استبرأها  
وان كان يطأها لكره يستحب الاستبرأ بها قبل بيعها ان كان يطأها وفي استبرأ البكر  
انه لا يجب ولو اقض جارية لا تحل للمفروض ثم استردها قبل ان تنصرف في المستفرض  
فان قلنا الفرض ملك بالقض استبرأها المفروض وان قلنا بالضرع لم يستبرأها  
والحق الاصح بان يحل للملك اربعاع كناية الحارية بفسخ او تعجز السيد فانه ليس  
وطئا حتى يستبرأها وان كان ملكه عنها لم يزل ولم يتجدد على المذهب لكن الملك  
استمناعه عنها وبات في الرد بالعيب او اسلم في جارية فقبضها ثم وجدها غير  
الصفة المشروطة فردها فان على المسلم اليه استبرأها ولو اشتبرأ واحد  
بعض جارية او ثمان جارية فلا استبرأ الا ان يكون موطوءة للبائع فانها  
تستبرأ للزوج اذ لم يكن الباع استبرأها ولو عرفت الامه على سيدتها بصوم  
او صلاة او اعتكاف او حبس او نفاس او رهن فزال هذه الامور لم يتوقف  
حلها على الاستبرأ ولو عرفت برده ثم اسلمت توقف عليه في اصح الوجهين وبنائها  
البعوى على الوجهين فيما اذا اشترى مرتدة ثم اسلمت له بحسب حبيصها في الرد عن  
الاستبرأ ان قلنا تحسب بمحبتها والاوجب ولو ارتد السيد ثم عاد الى الاسلام  
فان قلنا بزوال ملكه بالردة توقف حلها على الاستبرأ فطحا وان قلنا لا فذلك  
على الصحيح ولو احرمت ثم تخلت ففي توقف حلها على الاستبرأ طريقان احدهما  
انه على خلافه فيما اذا اسلم بعد ردنها واصحهما القطع بانه لا يتوقف عليه ولو  
زوجها فطلقها زوجها قبل الدخول ففي توقفه عليه قولان وبنى الغراي الخلاف  
على الخلاف في المرتدة وفيه نظر ولو اشترى زوجته الامه بفسخ النكاح  
وفي توقف حلها على الاستبرأ وجهان اطهرهما لا كره يستحب وبنائها القاضي

على

74  
على العالين المتقلدين في وجوب الاستبرأ ان قلنا لحدوث ملك حدث الزوج  
لم يتوقف وان حدوث ملك الرقبة توقف واشتار الفور الى بناءه على الخلاف  
في ما اذا طلق زوجته الامه ثلاثا ثم اشترىها هل حل له قبل تزوجها ان قلنا لا  
وهو المذهب لم يتوقف الاستبرأ وان قلنا غل توقف ولو اشترىها بشرط  
الحبار ففي حلها له في زمن الحبار فكلان وقيل وجهان تقدم ما وبنائها الغراي على  
اقوال الملوك فان قلنا انه للبائع حدث له وان قلنا انه له او موقوف لم  
تحل لكره القاضي روي عن النضر انه حل على قول الوقف وبنى الماوردي توقفه  
على الاستبرأ على هذا الخلاف فقال ان حوزنا له وطئا فلا استبرأ وان منعناه  
وجه هذا كله اذا كان الزوج حرا فان كان مكاتبه قال الماوردي بفسخ النكاح  
ولا تحل له وطئا ان لم يادر له السيد فان ربي حواره قولان فان قلنا يجوز لوجه  
وحوز الاستبرأ وفي حرمه بالانفساع نظر لما قضته لقوله المكاتب لا  
ملك اكسياه على الحد بل ان بعد ملكه وان ملكه لها على القدم لكنه  
يستقيم على ما ذكره الجمهور ان المكاتب لملك اكسياه ولم يحصوه بالبيع على  
القدم ولو اشترىها وهي في عدته لم يحل له الا بعد الاستبرأ فطحا سواء كان  
الطلاق بابتنا او رجعا في مثنى الرجعة والخوارزمي لا يشترط وفي وجوب الاستبرأ  
نظر فانه لو تزوجها فيما جاز له وطئا وتقدم في كتاب الرجعة الكلام فيما استبرأها  
به ولو اشترى زوجته ثم اراد تزوجها من غيره لم يحز ان كان دخل بها قبل الشرا  
الا بعد مضي قرآن تقضي لها عدتها ولو مات عقب الشرا لم يكن عليه عدة الوفاة  
بل تعدية الانفساع ولو باع جارية ثم عادت اليه بفسخ حبان المجلس او خيار  
الشرط للمشايعين وللبيع خاصة ابتدى على احوال الملوك فان قلنا الملك له  
فقد قطع الجمهور بعض الاستبرأ وهو طاهر على المذهب ان الوطء حل له وفيه وجه  
انه لا حل فليبرمها الاستبرأ وهو ما اوردته المتولي وان قلنا بزوال ملكه فقيد  
فقال الامام عن طوائف من الاصحاح انه يجب ان يهدى بنتي على انه هل حل الوطء لبقائه  
الفسخ وفيه خلاف فان قلنا لا حل وجب وان قلنا اجل وهو الاصح وان قلنا لا يجب  
الاستبرأ اذا اشترى زوجته الملوكة فكلنا هنا وان قلنا يجب فهو معال يتجدد



المالك واختلاف حاله في الأول لا يوجب **فروع الأول** لو اشترى  
جارية موروثة أو معتده عن زوج أو وطي شبيهة عالمها أو جاهلا واختار أيضا  
العقد فلا استبراء في الحال فإن طهر المروجة وانقضت عتقها وانقضت عدة المعتدة في  
توقف حملها له على الاستبراء فلو طهرها بغير سوا كانت مدخولة بها الم لا والحامل  
والسند في جماعة من العراقيين حضورها بالمداخولها وقطعوا بالوجوب في غير المدخول  
لها قال الرافعي وقد يقطع بوجوب الاستبراء وسرد الخلاف إلى أنه هل يدخل في العدة أن ي  
وقد صرح به الحاملي والسند في هذا أحد ما يدخل الاستبراء في العدة والثاني لا  
ويجب بعد فراغها ومقتضى الأول ما إذا اشترىها معتدة أنه ان بقي من العدة ما لا  
يجزئ به الاستبراء حال غيرها والخلاف في الخلاف ما إذا استولت المرأة المهور في  
وقلنا لا ينفذ في الحال اهل ينفذ عند الانفكاك والاع نعر وسماه القاضي علي المعيني  
المتقدم من لدن استنبط ما من كلام الشافعي أن الموجب للاستبراء حدوث ملك الرقة  
مع فراغ حمل الاستمتاع أو حدوث حمل الاستمتاع في الملوكة فعلى الأول يجب وعلى  
الثاني لا **التفريع** إن قلنا لا يجب الاستبراء في المروجة إذا طلقت فلم يرد بحمل  
الاستمتاع أن يحمله في إسقاط الاستبراء في البايع أن يزوجها لم يشر لها لم يسأل  
الزوج طلاقها فحالها في الحال الكساح حاصل الغرض أن تنكح الجارية فوطوة أو كان  
سببها قد استبرأها إذا جاوز تزوج الجارية الموطوءة الأبعد الاستبراء وإذا كان هذا  
الصفة فلو اعتقها المشتري في الحال وراد أن يزوجها أو يزوجها من البايع أو من  
غيره جاز على الصحيح وعلى هذا فقد جعله ثابتة في تحصيل الاستمتاع أو يمكن  
المشتري أن يعتقها في الحال ويزوجها أن لم يبالى بقوان ما لينة ولا يحتاج إلى  
سؤال الزوج والمطلق والصورة الأولى تسمى الهارونية فإن هرون الرشيد  
طلب حيلة في تحصيل الاستمتاع بجارية أراد شراءها فذكر له أبو يوسف هذه الحيلة  
فقال لم يسبدها بزوج بعض علم أنك قد اشتريتها ثم اشترى على الزوج بطلاقة فإذا  
هي قد حلت لك ويروى أنه دله على الحيلة الثانية فقال اعتقها ويزوجها وقبل  
المسألة الهارونية عصت على جارية وكانت بينه وبينها أن لا يخرج منه فسا العلماء  
عن حيلة في ذلك فأعيانهم ذلك فقال أبو يوسف تضرب فوق رأسها خيمة ثم تقدم

البيت

البيت فتخرج وقد يرت في يمينك قال القاضي والامام والحوار عندنا فيها  
كذلك وقال المسألة الهارونية هي أن الرشيد تاق نفسه إلى جارية ورثها  
من أبيه فعتقها فقالت أن أباك أصابني فسا العلماء عن ذلك فأعيانهم الحوار  
فقال أبو يوسف لا يقبل قولها قال القاضي والامام وغيرهم يقول بذلك أهل  
لها أن تخلفه على أنه لا يعلم أن أباه أصابها احتلال وجهين بناء على ما إذا كانت  
في ملك محمد ومراو برص هل لها الامتناع منه فيه وحينئذ قلنا نعم فلها  
أن تخلفه وإن قلنا لا فلا ويظهر أن يجب قبول قولها خلاف من الخلاف الثاني في  
الرضاع أن الأمة إذا ادعت أنها من سببها رضاعا محرما هل يقبل قولها  
بيمينها إذا لم تكن مكنته من الوطي **الثاني** لو باع جارية فطهرها حالها فقال  
البايع كوطيئة قبل البيع وهو ماني فان صدقه المشتري فالبيع باطل والولد  
منه والجارية أم ولد للبايع وإن كذبته فإن كان البايع لم يقر بوطيئة حين  
البيع ولا قبله لم يقبل قوله في الوادعي أنه كان اعتقها والولد وأمه ملك المشتري  
وله تحليف المشتري أنه لا يعلم أن الجارية وفي تزويجها من البايع قولان وإن كان  
أمر بوطيئة فإن كان قد استبرأها قبل البيع نظر إن ولدت لما دون سنته أشهر  
من الاستبراء البايع فالولد لا حق للبايع والجارية مستولدة والبيع باطل وإن  
ولدت له سنته أشهر فاعتقها لم يقبل قوله ولم يلحقه الولد لم ينظر فإن لم يكن المشتري  
وطيئة أو وطيئة وأنت به لدون سنته أشهر من وقت وطية فالولد والجارية مملوكا  
له وإن لم يكن البايع استبرأها فإن ولدت له أقل من سنته أشهر من وقت الاستبراء المشتري  
أو لاكثر ولم يطأها المشتري فالولد لا حق للبايع والبيع باطل وإن كان المشتري  
وطيئة وامرأته يكون الولد من كل منهما عرض على القاي فأن وضعته لاكثر من  
أشهر من وطى المشتري ودور أربع سنين من وطى البايع كذا نقل عن الشيخ أبي حامدة  
الرويانى هذا لا يجب على المدهية أن لا تستبرأ بقطع به إلا بحق والمبايع هذا على قول  
بن سريج في تسوية بين الحرة والأمة في أن الولد لا يملك بالزوج إلى أربع سنين والمدهية  
أنه لا يلحقه **الثالث** لو اشترى جارية ووطيها البايع ولم يستبرأها قبل البيع لم  
يجب فيها الاستبراء واحد ولو باعها المشتري قبل أن تستبرأها كفى المشتري الثاني



استنبر واحد وقد سقط الاول بالبيع **الرابع** لو اشترىها شريكاً ووطبأها  
 في طهر واحد لم يكو استنبراً واحداً لا بد من اثنين كما عرفت من شخصين فيه وحيث  
 قال الروياني والاول اضيق من الثاني وعريان في ما لو اراد تزويجها واجراها  
 الما ورد في ما اذا وطبأ المشتري الجارية التي اشترىها قبل ان يستنبرها ثم  
 باعها هل يستنبرها الثاني بقدر ما بقرو واحد **الخامس** لو طلق امه طائلاً بها  
 امته ووطبأ آخرها الطن قال المتولي طر كذا ما يقتضي الاستنبر بقرو واحد  
 وفي تراخيها او حمان اصحها المنع **السبب الثاني** لوجوب استنبر الامه  
 زوال فراشها فالسيد اذا كان اشترى امه ثمهر مثلها له ان يزوجه في الحال اذا  
 لم يطأها وان عتقها ونزوحها في الحال واما اذا وطبأ امته التي ليست عدة ولا نكاح  
 واعتقها او استنبرها او دبرها واعتقها بونه فعليه الاستنبر بقرو واحد  
 ان كانت من اهلها والافيشهد واحد وكذا لو اراد تزويجها بخلاف بيع غير المستنبر  
 ولو استنبر جاريته التي وطبأ لم يعتق باعترافه او بغيره فها يكفي بذلك  
 الاستنبر او تزوج في الحال ينظر فان كان مستولده فوجهاً وقيل قولاً واحداً  
 نعم لانه كان جازماً قبل العتق واصحها لاكتفيم الاقر اعلى ارتفاع النكاح وهما  
 مبنيان عند القاضي وجماعة على الخلاف ان فرأشرا ام الولد هل يرتفع بالاستنبر  
 وهل يعود فراشها اذا مات زوجها او طلقها لم تنقض عدتها ام لا ويتوقف حملها على الاستنبر  
 وفرع الما ورد في فقال ان قلنا لا يعود فراشها اذا طلقها زوجها او مات عنها وهو  
 القدم فلو مات سبدها قبل ان يطأها فهل علمها استنبراً فيه وحيث انبأ على ان  
 استنبر ام الولد وجب حرمة ام الولد ولو رفع الفراش وفيه وجهان فعلى الاول  
 يلزم مع الاستنبر او على الثاني لا وهذا انبأ للخلاف في لزوم الاستنبر بعد العتق  
 نقيضاً على القول بانقطاع فراشها بالاستنبر والخلاف في عوده بعد موت الزوج  
 وانقضت عدته هو الخلاف في بقائه بعد الاستنبر اعلى ما سياتي وان لم تنكح ولد  
 فطريقان احدهما ان زوج الاستنبر الزوجي المتقدم في ام الولد والثاني  
 الذي اورده الرافعي القطع بعدم وجوبه ولو زوج هذه لم تطلق وتحرر في جواز  
 نزوح الموطوءه اذا استنبرت لم تعتق في الحال لانه اوجه اصحها منعه في المستولده

وجوازه

وجوازه في غيرها ولو اشترى جارية ولم يطأها هل له تزويجها في الحال ينظر فان  
 كان الباع ووطبأها ولم يستنبرها لم يزوجه الا منه وان كان استنبرها ولم يكن  
 وطبأها او كان لا يتقانا من امراه او صبي فوجهاً اصحها انه يجوز فعلى هذا الاعتق  
 المستنبري قبل ان يستنبرها ففعل لها ان تزوجه في الحال ام يتوقف على استنبر بعد العتق  
 فيه الطريقان المتقدمان في الاولى **فروع الاول** المستولده اذا طلقها زوجها  
 فاعتدت واعتق سبدها عقب العدة او مات عنها ففعل لها ان تزوجه في الحال ام يتوقف على  
 استنبرها فيه قوله لا الشيخ ابو علي ظاهر المذهب الاول ونهاها بعضهم على  
 الخلاف المتقدم في ما اذا طلق المستولده وانقضت عدتها في حيوة سبدها هل  
 تعود فراشها له بانقضت عدتها وتخل به في الحال وهو الجديد ويتوقف ذلك على  
 الاستنبر وهو القدم فعلى الاول يتوقف على الاستنبر وكلام الغرالي يقتضي ان  
 القولين على قولنا انها تعود فراشها بانقضت عدتها وانا اذا قلنا لا تعود فراشها  
 يجوز ان تزوجه قبل الاستنبر فطعنا واما ورد في قطع بلزوم الاستنبر اعلى القول  
 بانها تعود فراشها بانقضت العدة وجعل الخلاف في وجوب الاستنبر اعلى القول بانها  
 لا تعود فراشها فهدى ثلاث طرق في الامام وكبرى الخلاف فيما اذا طلق الزوج  
 قبل الدخول واعتق السبده فانه كما مل دخولها التي طلقها واعتدت  
 وسبده النحول على الاستنبر المتقدم على النكاح المساط على الزوج وهو  
 موجود في الحالين وهو توافق ما تقدم عنه في السبب الاول ما اذا زوج امته  
 التي كانت حلاله ووطبأها الروح هل حاله وطبأها من غير استنبر انه لا فرق في جريان الخلا  
 فيما بين ان يكون الطلاق قبل الدخول او بعده وبعد انقضت العدة لكن الغرالي  
 حرمو ابو جوب الاستنبر اذا كان الطلاق قبل الدخول وهو الخلاص لهما اذا كان بعده  
 هذا كله اذا وقع العتق والموت بعد العدة بزم محسوس فاما ان وقع منقلاً  
 بانقضت بها طريقان احدهما القطع بجواز الزوج في الحال والانيه طرد القولين  
 وجعل مجرد زوال ملك المستولده موجباً للعدة وتعليل الامام والغرالي  
 المساله يقتضي طرد الخلاف ما اذا كان الزوج عتقاً بانقضت عدته وتعليل الغرالي  
 يقتضي القطع بانها تزوجه في الحال **الثاني** اذا عتق مستولده المزوجه او

خصو



ما تعني وهي في نكاح روج او عدته فالظاهر المنصور انه لا استبراء عليه سوا  
كانت عدته طلاقا او رجعا وبيان او وفاة وفيه قولان أحدهما الاستبراء وقبل ان  
نصفه في القدم فلا تحل له الا به وكلام المتن في بيعه يخصه بما اذا اعتق او  
ما تعني وهي في النكاح دون ما اذا كانت العدة قال القاضي ونصفه على عدم الاستبراء  
الظاهر فابده اذ قلنا انها لو كانت خلية عند موته وعنته وكان قد استبرأها  
من قبل يلزمها الاستبراء اما اذا قلنا لا يلزمها هناك فلا استبراء لها لان نكاح  
اباها لا بد ان يتقدمه استبراء وهو كاف في الزوجية لا ينظر فيه فان قلنا لا يستبرأ  
قال ابو علي والعوراني يكون بعد انقضاء العدة او بعد الطلاق ان لم يكن دخل بها بخلاف  
ما اذا طرأ وطئ الشهية على النكاح فان عدة الوطئ تشرع فيه بعقبه وقال الامام ان  
عنت في العدة استبرأت بعدها وان عنت في النكاح فهو متباعدة ما لو جرى وطئ شهية  
فيه فليست بعقبه والمسا له ترجع الى اصل وهو ان استبرأ ام الولد اذا عنت  
هل هو بمنزلة العدة حتى تحت سوا قصد في التزوج ام لا وهو بمنزلة استبراء  
السيد الامنة التي ملكها فلا يحل الاعتداء فيها التزوج كما لا يحل في الامنة الا اذا قصد  
السيد وطئ كلام الامام والغالي يقتضي الاول ويوافق قول ما ورد في انها لا  
تستحق السكنى في مدة الاستبراء ولو نزلها الوتره لها الزمها الاجابة وسكنى  
حيث شاء وكلام غيرهم يقتضي خلافه واذا استبرأها السيد فان وطئها بعد  
عادته فرائسالة فان ما بعد ذلك لم يملكها الاستبراء مونه وان لم يطأها ومات بعد  
الاستبراء او قبله فليست فرائسالة يلزمها الاستبراء **الثالث** لو اعتقها  
السيد وطلق الزوج اعتدت للطلاق واستبرأت للعنف ثم ان تقدم الطلاق والعنف  
اعتدت عنه ثم استبرأت وان تقدم العنف واستبرأت وهي استغناء عند وقوع  
الطلاق منه الى العدة الوجها المتقدما في ما اذا الزمها عدة وطئ شهية  
لم تطلق في هل تنقل الى عدة الطلاق او تنهات بعد الطلاق ونقدم هناك  
وجه ان يقبض عدة وطئ الشهية تدخل في عدة الطلاق ولو كان في مثلها هنا  
ولو اعتق من قبله ولدته او ما تعني وهي في عده وطئ الشهية فطريقا احدهما  
عند الامام اجماع القولين في وجوب الاستبراء عليه **والثانية** القاطع بوجوبه

قال الروياني

قال الروياني والقولان مفرعان على القول بان لا يجب على المزوجه والمعتدة  
عن الزوج ومما لا يخفى الى عدم وجوبه والمشهور وجوبه **الرابع** اذا اعتق  
مستولدة ولزمها الاستبراء اما قطع الكوفة لم يستبرأها قبل الطلاق وعلى  
الصحيح فيما اذا كان استبرأها قبل ان تزوج في مدة الاستبراء فيه وجها  
اصحها نعم وهما كالوجهين المتقدمين فيهما هل ان تزوج في الحال ام لا ومن  
استبرأ اخر للاعتناق واجراها الامام فيما اذا اعتق امته التي وطئها ولم يستبرأ  
واراد تزوجها في مدة الاستبراء والخلاف راجع الى الخلاف في ان ملك النكاح  
هل يبي على ملك البهيم في ما اذا طلق زوجته الامنة لم يملكها هل تحل له فان لم يملكها  
حكمه عليه امتنع هنا **الخامس** المستولدة اذا مات سيدها وزوجها جميعا فله  
اربعة احوال **الاحد** ان يموت السيد ولا فحل له عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر  
وقد مر انه لا استبراء عليه على المذهب وعلى الوجه الآخر تستبرأ بعدها **الثانية**  
ان يموت الزوج او لا فحل له عدة الامانة نصف ذلك شهران وخمسة ايام ان عنت  
بعد انقضاء العدة على المشهور ان عدة الوفاة في حق الامنة نصف عدة الحرة وقد  
نقدم قولنا في عدة الحرة فان مات السيد وهي في العدة عنت في اثنا عشر شهرا  
عده الاما ام تكمل عدة الحرة فيه الخلاف المتقدم فيما اذا عنت في اعادة الطلاق  
الباب في صحيح الغالي الاول وفي وجوب الاستبراء عليه الخلاف المتقدم والاصح انه لا  
يجب فان وجبها فان كانت من دوائ الشهر استبرأت شهر بعد تمام العدة وان كانت  
من دوائ الاخر تربعت بعد العدة حيضة ان لم تكن حاصلة العدة وان حاصلة في يوم  
ما عنت كفها ذلك وان مات السيد بعد زوجه من العدة ففي وجوب الاستبراء  
عليها وجهان في الخلاف المتقدم في انها تعود فرائسالة السيد بانقضاء العدة ام لا  
ام يفرق بين ان يقبل موته بانقضاء العدة او يتراجع عنه **الثالثة** ان يشكك السابق  
مها فعملها بالاحتياط فتعده اربعة اشهر وعشر من موت اخرها موتا  
ثم ان كان من دوائ الشهر كفها ذلك وان كانت من دوائ الاخر ينظر فان لم يكن حجة  
في هذه المدة فعلم ان تزويجها حتى تحيض حيضة لا حنة ان تقدم موت الزوج  
فتعود فرائسالة على الصحيح ويلزمها الاستبراء يموت سيدها فان لم يعود الحيض لم يغير

لها

جاء



عارض فالحكم كما تقدم في العدة وان كانت حاضرت فيها كفاها ذلك سواء وجد الحيض  
 او لا لمدة او اخرها وفيه وجه ان الحيضة لا تكفي الا اذا وجدت بعد مضي شهر  
 وخمسة ايام من ايام العدة وعلو طوا قايله ولا فرق بين ان يحل في المدة بين الموتين  
 او يعلم ان بينهما اكثر من شهرين وخمسين ليل فان علم انه تحلل بين المديتين اقل من شهرين  
 وخمسة ايام كفته عدة الاستبراء ولا استبراء على الصحيح فان قلنا بوجوب  
 الاستبراء فان كان من دوار لا شهرين ترصد بعد الاربعه اشهر والاغشهر من العدة فهو  
 شهر في قول وثلاثة في اخر وان كان من دوار الاخر فالحكم كما تقدم في ما اذا علم انه كان  
 بين المديتين اكثر من شهرين وخمسين ليل فان لم تكن حاضرت المدة فلا بد من حيضه وان  
 طال زمن انتضارها الا ان يكون باخبرها العاهر والحكم كما مر في العدة وان كانت حاضرت  
 فيها حيضه كفته ولا شيء عليها بعد عدة الوفاة وفيه الوجه المتقدم انه يشترط ان  
 يكون الحيض بعد مضي شهرين وخمسة ايام ولو كان التحلل بين المديتين شهرين وخمسين  
 ليل من غير زيادة ولا نقص فما هو الحكم لو كان المخلل اقل من هذه المدة او كما لو كان  
 اكثر منها ففيه الوجهان **الحالة الرابعة** ان يموت ما عا فلا استبراء  
 عليها قال الرافعي وكفى فيه الخلاف المذكور فيما اذا اعتقباي وفي عدة الوفاة لكن  
 عدة الجراير او الاكما فيه وجهان مع الغرالي الثاني وقطع به بعضهم وجهان  
 البعوي بالاول واستار الامام والغرالي في انهما مفرعان على قولنا الذي عتقت  
 العدة لا تكمل عدة الجراير اما اذا قلنا تكملها فهذا اولى قال الامام وما ذكرناه  
 من الاقوال في المسئلة محري فيما عدا الموت من اسباب الفراق اي ادا حصل السبب  
 بموت السيد او بعد او معه او شبه فيه وجميع ما تقدم نفعه على الصحيح  
 في جواز تزوج المستولر **سرع** لو لم يعلم اسبقها موتها لم يزل الزوج ولو ادعت  
 علم الورثة بان سيدها مات ولا فاهما تخلفه على نفق العلم به **قاعدة** اذا قال المستبراة  
 حضت جازا لاعتداع علي قولها كقول المرأة في انقضاء عدتها ولو قال لم احضل تخلف  
 ولو امتنع من تمكينه ورفع الامر الى الحاكم فقال السيد اخبري لي تمام الاستبراء  
 وانكر قال الامام هو مشكل والاوجه تصديق السيد ومقتضى تصديقها وهذا  
 يتأيد بوجه تقدم ان الامة اذا ادعت ان بينها وبينه رضا عا حرم ما يقبل قولها  
 وعلي

لوفاة

الاول اهل لها ان تخلفه فيه وجهان ويقف منه ما اذا ورث جارية من ابيه فادعت  
 ان اباه وطبقا وورثت عليه فانه لا يلزمه وهل لها تخلفه على نفق العلم به وجهان قال  
 النووي الاصح ان لها الخلف في الصورتين وعليها الامتناع وان احناها له في الظاهر  
**فروع الاول** قال ابن الحداد لو وطئ السيد امته في عدة من وفاة الزوج لم مان  
 لزمها ان تحمل عدة وفاة الزوج لم تترصد بحيضة لو وطئ الزوج ولو حاضرت حيضة في  
 زمن عدة الوفاة لم يعتد بها خلاف ما تقدم في ما اذا مات زوجها وسيدها  
 وبين موتيهما اكثر من شهرين وخمسين ليل فانه يعتد بالحيضة الواقعة في عدة  
 الوفاة وكذا لو لم يموت السيد لكن اراد تزويجها اكمل عدة الوفاة لم تترصد بحيضة  
 لم تزوجها ولو اراد ان يطأها بعد عدة الوفاة حاز على الصحيح من غير توقف على  
 الاستبراء لو لم يطأها حتى انقضى عدة الزوج ولو كان في عدة طلاق الزوج فوطئها  
 السيد ثم مات فتكمل عدة الوفاة لم تترصد بحيضة لموت السيد ولا تحسب المدة  
 من وقت وطئ السيد الى موته ان كان يستقر شهرها لو كثر في العدة وكان الزوج البا  
 يستقر شهرها هذا كله اذا وطئها ولم يظهر لها حمل اما اذا وطئها في عدة الوفاة وما  
 فظهر لها حمل وولدت لم يكره ان يكون من كل منها عرض على القاييف وان الحقه  
 بالزوج انقصت عدتها بالوضع وعليها حيضة بعد طهرها من النفاس وان الحقه  
 بالسيد حصل الاستبراء بوضعه وعليها اتمام عدة الوفاة وان لم يوجد قاييف  
 فعليه اتمام العدة بعد الوضع بتقدير كون الولد من السيد وعليها التريص بحيضة  
 بعد الوضع على تقدير ان يكون من الزوج فليبرمها اطول المديتين فان وقع الحيضة  
 في بقية عدة الوفاة كفاها ذلك ولو طهر لها الحمل في عدة الطلاق فوطئها  
 لزمها ان تحملها فان الحق بالزوج فعليه بعد الوضع حيضة وان الحق بالسيد  
 فعليه بعد بقية العدة وان اشكك في الحال فعليه بقية العدة او حيضة فتأخذ  
 باكثرهما **الثاني** قال ايضا لو اشترى امه متزوجة ووطئها قبل ان يعلم ان لها  
 زوجا وظهر لها حمل ومات الزوج وولدت فان كان لزم من حمل ان يكون من كل  
 منهما بان ولدته لسنة اشهر فاكثر من وطئ السيد وربع سنين فما دونها من  
 وطئ الزوج عرض على القاييف فان الحقه بالزوج فقد انقضت العدة بوضعه وان

لي



الحقة بالسيد تنقضه وكذا لو تعد الحاقه بالقاب فعمله انما هو عدة الوفاة  
شهرين وخمسة ايام ولا يحسب مدة من العدة وان احتل ان يكون من السيد  
الروح فكذلك الحكم وان احتل ان يكون من الروح انقضت عدة بوضعه وفي وجوب  
الاستبراء للسيد بعد العدة الخلاف المتقدم وان لم يظهر بها حمل فاما ان تكون  
الروح عفت الوطى او بعد عدة فان ما عفت عدة الوفاة وهذا محل  
بعد السيد يحتاج الى استبراقه الخلاف السابق ولا يجوز تزوجها الا بعد  
الاستبراء قطعا وان ما بعد عدة فعمله ان يضربها اذا علم الحاحا حتى تنقضي  
مدة الاستبراء كما لو وطئها بكونه بالشبهة فان لم يزلها بعد انقضائها فليس عليه  
العدة الوفاة وخل للسيد بعدها وله تزوجها بلا استبراء جدي ولو استبرأ  
الروح بعد وطئ السيد جاهلا لم مات فادفع عدة في حملها للسيد من غير استبراء  
الخلاف المتقدم ولا يجوز تزوجها الا بعد استبراء **الثاني** عن الشيخ ان علي بن  
له امرأة وامه مروجته في طلاق امراته او في عتق امته وما قبل البيان  
لم مات زوج الامه فعمله ان يعتد باربعة اشهر وعشر من يوم موت الزوج  
لاحتلال عتقها ويلزم امراته الاكثر من اربعة اشهر وعشر وثلاثة افر او لو كان  
ثلاث زوج الامه وحنث هو ايضا في عتقها او طلاق زوجها وما قبل البيان فعمله  
كل واحد من الاكثر من اربعة اشهر وعشر وثلاثة افر **الفصل الثالث** في انصاف  
به الامه فراشا ومعنى كون المرأة فراشا انما اذا الت بولد من رجل الحقة سواء اقره  
او الحقة ما لم ينقض بطريقه الشرعي ولا نصير الامه فراشا لغير ذلك فلا الحقة الولد  
الذي تلده وان خالف واستمتع بغير الوطى وانكر ان يكون منه بخلاف النكاح فانه  
الحقة الولد فيه لمجرد العقد مع الامكان الزماني والمكاني والما نصير فراشا  
اذا وطئها بسيدها فادانت بعد وطئها بولد لزم حملها ان يكون منه الحقة وبليت  
الوطى ببينة تقوم عليه او باقراره وان انت بولد لغيره من الامكان من وطئها  
الذي ثبت له الحقة الا ان يستلحقه ولو اقر بالوطى وقاكت اعرف فليس من الحقة على  
المدة ولو اقر بوطئها في الدبر او فمادون الفرج لم نصير فراشا له على الصحيح ولو اقر  
بالوطى ونفى الولد بدعوى انه استبرأها منه بحضرة نظرفان ولدته لمادون ستة اشهر

عروة  
عروة

من وقت الاستبراء الحقة ولغا الاستبراء ولو اراد نفيه باللعان فقد مر ان الصحيح  
ان يثبت ملك اليمين لا ينفى باللعان وحج المثولي هذه انه ينفى باللعان وان ثبت لستة  
اشهر الى اربع سنين فلما دعي انه لا الحقة وقيل فيه قول انه لا الحقة ولا ينفى عنه الا  
باللعان **التقريع** ان قلنا بالحقة وله نفيه باللعان فعمله ان ينفى احكام اللعان مع  
الروح في توقيفه على القدر ومقابلة لعانه باللعان ووجوب الحد عليه اذا لم تزل  
وعرفه عليه على التأييد فيه وحج ان قلنا بالملكية انه ينفى عنه بدعوى الاستبراء  
فان كذبته في وقوعه والقول قوله قال الامام وهذا طاهر اذا ذكره متصلا بالام  
بالوطى واتقوا على حصول الحيض او شارعا في وطئها اما اذا اعتذر بوطئها في وقت  
معين وادعى الاستبراء بعدة فهو محل النظر والطاهر الرجوع الى قولها وفي  
كلامهم ما يدل على خلافه وحيث قلنا القول قوله في احتياجه الى يمين وحج ان ينافي  
بعضهم على ان الانتفاء يتعلق بدعوى الاستبراء او بفعل الاستبراء والطاهر  
تعلقه بفعل الاستبراء ووجوب اليمين وخرج من كلام القاضي حجة ثالثه هو انه  
لا بد من اليمين في الصورة التي قال الامام ان محل النظر فانه حرم فم بوجوب اليمين  
ومن الاصحاب من اطلق القول بتخليقه ولم يفقه بحالة تكديدها فان قلنا بخلفه في نفيه  
تخليقه ثلاثة اوجه احدها تخلف على الاستبراء ونفيه ذلك وثانيه انه لا بد  
ان يضم اليه وان الولد ليس منه وتالثه ومجتمعا انه لا يحتاج الى الغرض للاستبراء  
ويكفي ان الولد ليس منه كما في ولد الروح والرافعي وجهه انه يفهم انه لو عرف  
ان الولد من غيره ولم يستبرأ بها جوزه نفيه والخلف عليه لا على سيد اللعان فان  
قلنا لا بد من عرضه للاستبراء في كفيته وحج ان احدها ان يقول استبرأ بها قبل  
سنة اشهر من ولادة هذا الولد الثاني او يقول ولدته لستة اشهر بعد استبراء  
فان نكل عن اليمين فهل الحقة بذلك او تخلف لامة فيه وحج ان قلنا تخلف فنكحت  
توقفا الى تلوغ الولد فان حلف بعد البلوغ لحقة ولو ادعى الامه الوطى فانها  
صارت ام ولد فان كان السيد قد عرضها على البيع سمعوا الا فلا على الصحيح على ما سياتي  
وحج سمعنا وانكر الوطى لم حلف على الصحيح قال الرافعي وادام تكرر هناك ولد من  
حلف لا اخلاق وفيه اشكال ونواقفه قول الامام في ما اذا كان ولدا من حررت دعواها

قرار

اي



بأية الولد لا يجوز أن ينفق خلاف ما تملك تخليفه وحيث قلنا بخلافه بخلاف  
 على نفق الوطى وعليه أن الولد ليس منه فيه وحيث أن ولو اقربوطي وانت  
 بولد لاكثر من أربع سنين من جنس الوطى ولم يزرع استبرأ ففي خوفه به وحيث أن  
 في الإمام والوحدان قلنا النسب يثبت بدعوى الاستبراء فانقاه هنا  
 أولى وإن قلنا لا يثبت به وإنما يثبت بالعان لحقه كما لو أتت المرأة بولد لاكثر من أربع  
 سنين من وقت النكاح مع الامكان كما هذا لا بد من اجراء قول العان بتعيينه طريقا  
 إلى نفيه ويقر من هذا الخلاف خلاف ما إذا ولد ثم أتت بولد آخر ستة أشهر فصاعدا  
 من ولادة الأول هل لحقه الثاني أحداهما بلحقه لم يبرور بها فاشبه الأول بولد الزوج  
 وقطع به بعضهم وصحفه الإمام وتأنى بالان لا أن الفرائض يطل بالاستبراء بالولادة  
 أولى وبني الأصحاب الخلاف في الصورتين على الخلاف المتقدم في أن لامة الموطوءة مستولدة  
 أو غيرها هل تغور فاشبه السيد انقطع بخلق الزوج بها نكاحا وعدة حتى تحب الاستبراء  
 بعنفها ولو أتت بولد ستة أشهر فصاعدا من وقت انقطاع علقه الزوج لحق السيد  
 أو لا يعود حتى لا يحسب استبرأها ويلحق الولد الزوج دون السيد وإن قلنا تغور فاشبه  
 لحقه الثاني من غير إقرار بوطى جديد وهذا هو هنا إن كان وقضية الساع على  
 هذا الأصل ترجح الحق ولو كان الولد من دون ستة أشهر لحق قطعا  
**فروع** إذا اشترى زوجته فولدت بعد الشراء فقدم في اللعان بأن من يملكه  
 الولد بالنكاح ومن يملكه ملك المهر ومن يملكه لا يلحق من الحق لا يحكم بكونها  
 أم ولدا إذا احتمل أن يكون من النكاح ولم يقرب الوطى بعد الشراء فيه وجب بعيد  
 الهاتين أن أم كل أن يكون من ملك المهر كفايا مكان الأصا به وإن اقرب الوطى  
 بعد الشراء لحقه الولد ملك المهر لكن احتمل أن يكون من النكاح ففي يوت لم يبرور الولد  
 وحيث أن حكمها الواقع والذي رواه بن الصباغ عن من الجد أن بنت وبوا فقه  
 قول القاضي والإمام ومن الصباغ أن هذا الولد لا ينفق باللعان لحدوته في ملك  
 المهر وينبغي على هذا الخلاف ما إذا رجع أمته وطلقا زوجها قبل الدخول وأقر  
 السيد بوطى وأتت بولد من حمل أن يكون من كل منهما أنه محتمل أن ينفق هذا الولد  
 بالسيد لأن فراسه ناسخ ومحتمل أن يرضى على القايين وهذا الخلاف يطهر إذا قلنا لا نكاح

له وطى

بين

له وطى إلا بعد الاستبراء ما إذا أعتنا له بدونه في حال أن ينفق بالسيد قطعا  
**كتاب الرضاع** والمراد الرضاع الشرعي الملحق بالنسب المقضي بحكم النكاح  
 وتبوت الحرمة المفترضة حال الخلوة والنزود وغيرهما من أحكام النسب فيحتاج إلى  
 معرفة الرضاع الحر ومعرفة من يحرم به ثم الرضاع الحر قد يقدم عقد النكاح  
 فيمنع انعقاده وقد يطرأ عليه فينقطعه ثم منه ما يقع الاتفاق عليه ومنه ما  
 يقع الاختلاف فيه في حال كمال الكتاب أربعة أبواب في معرفة الرضاع الحر مبيان  
 أحكامه وشرايطه ليمتاز عن غيره وبأن تان فمن يحرم به ونال في الرضاع الطل  
 على النكاح وأحكامه ورابع في النزاع فيه **الباب الأول** أركان الرضاع  
 وشرايطه وأركانه ثلاثة الموضع الذي يتفصل منها اللبن والمرضع واللبن  
**الركن الأول** المرضع وهو كل امرأة حية تحتمل الولادة فقولنا كل امرأة خرج  
 به البهيمة والرجل فلو شرب من لبنه صغيرا لم يثبت بينهما أخوة ولا رحم إلا بني  
 منها على الذكر ولو در الرجل لبن فارتضعه فهو محسب ولا يثبت له حكم والشافعي وإن  
 كان صبيته كره له ولولده أن يزوجها وقال أبو عبد الله الكرابيسي ينفق به النكاح  
 كالأنثى وعلى المدهر لو در اللبن المشكك في شربه الصبي يثبت على أنه هل يستدل  
 به عند فقد المبلل والأمارات على أنوثته أم لا وفيه وجهان أحدهما نعم فيقولن  
 امرأة تنفقه به الخمر والحرم به وأصحها الأولى على هذا فوجه أن أحدهما أن اللبن يرضع  
 على القولين فإن قلنا أن مثل هذا لا يكون إلا للنساء الغرائز حكمه بانوثته وأظهرهما  
 أن الحكم يوقف على تبين حاله أما باختياره مبيله أو غير ذلك فإن ثبوت أنوثته يتعلق  
 به الحكم والأقلا وقولنا أحبه فخرج به لبن الميته فلو ارتضع طفل من ثدي ميته أو  
 حبل لبنها وأوجر الصبي لم يثبت عليه حكم وإن كان طاهرا على المذهب فلو حبلت حيا  
 وأوجره الطفل بعد موتها كما إذا الرضعت أربع رضعات حيا ثم أوجر منها لبن لم  
 ما ينفق وأوجره الصبي وحل حيا ثم في خمس دفعات وأوجر الصبي في خمس  
 دفعات منقوت على القولين أن يثبت النكاح لو أوجر في حيويتها فوجه أن يصحها  
 وهو المنصوص أنه يثبت حكم الرضاع وتأنى بالاول قبل أنه خرج من القولين الاعتبار  
 في الصفة المتعلقة بالفوق في الصحة إذا وجدت في المرض حالة وجودها وقولنا محتمل

ري



الولادة خرج ما اودر لمغيره كينت فبان لبني فارضع منه صغير وفيه طريقان احدهما  
انه كلن الرجل فلا يثبت له حكم الرضاع ويأتي فيه قول الكرايستي وثانيهما القطع بانه  
لا حكم له ويدخل في الصابط الكرايستي اذ ادركها لبني فارضعه صبي فان الحكم يثبت على  
المدهب والنيابة لبني لا روع لها ولا ولد ولا حمل وحكي صاحب التنبيه قولهما اذا لم يكن  
لها حمل انه لا يثبت حكم الرضاع وعلاطه الاكثرون فيه وكذا لو كانت ولدت ولدا مثلما  
لا يرضع لمتاه اما لو اجهض جنينا قبل ان يوترق طعها ولو كان لبني بلغت تسع  
سبلين يخلق الحكم بالرضاع لبني الاحتمال البلوغ فالامام والغراي والبعوي  
والرافعي ولا يحكم ببلوغه راد رار البني كما يثبت للولد بان تسع ولا يحكم ببلوغه  
بدل ذلك وقال الفوراني يحكم بانها حاضنة وبلغت بالحمل لكنه فرض المسألة فيما اذا  
استكمل التسع وغيره فرضها في تسع وذلك بصدق كونها في التاسعة وهو راجع  
الى الخلاف في ان سن الحنفى السنة التاسعة او نصفها او اول العاشرة والامام لم يقيد  
المسألة بتسعين بل بالسنة التي يحكم بالبلوغ فيه **الرجل الثاني** الذي ولا يغير فيه  
عند وصوله الى خوف الصبي بقائه على الصفة التي انفصل عنها ويكفي وصوله عنده  
الى الخوف حتى لو تغير بموضه او اعتقاد او غلا او اخذ منه حبل او اقط او زلوا  
مخيم واطعم الصبي يعلق الحكم به وكذا لو ترد فيه طعام وكذا لو عجزه دقيق وخبر  
واطعمه على المدهب ولو اختلف ما بيع دوا كان او غير محل الا كان كالماء والخل وليس بهما  
او حراما كالخمر ونظرفان كان لبني غاليا يعلق الحكم به ولو شربا الطفل منه خمس مرات  
ثبت حكم الرضاع وان كان مغلوبا فتلا طرق اطعمها ان فيه قولين سواء كان المخالط  
ما او غيره اصحهما انه يثبت حكم الرضاع وعلى هذا لو شرب بحضه فقدا طوعا خاعة  
ان فيه وحكم اطعمها انه لا يثبت وخصصها بما جاعته منها الامام بما اذا لم يتحقق  
وصول شيء من لبني الى خوف الطفل وقالوا ان يتحقق بان كان الباقي من الحليب اقل من قدر  
اللبني وان يتحقق ان لبني في الحليب الذي شرب منه ثبت قطعا وله نظاير اذا  
حلف لا ياكل مما اشتراه زيد فاكل مما اشتراه زيد وعمره لم يخلطاه انه ان اكل اكثر مما  
اشتراه عمر حذت وكذا اذا اشترى من المالا مشتركة بينه وبين غيره وكذا اذا  
استعمل المنظر المالا الذي خالطه ما بيع طاهر لم يبق منه قدر المخالط والشرط

ان يكون

ان يكون اللبن قد راى امك ان يبقى منه خمس مرات لو انفر دفيه وحكم اطعمها ان  
بعضهم في اشتراط كونه قد راى امك بالكره بشرط ذلك في جميعه او فيما  
يتناول له كرامة فيه نظروا الطريق الثاني للقطع بانه يثبت حكمه والثالث ان  
المخالط ان كان ما يباع غير المالا او ما وهودوز القليلين فان شربه كله فالحكم  
كما تقدم في الطريق الاول فان قلنا يثبت في ثبوته بشرب بعضه وحكم ان  
كان قليلين فضاعا فان شرب بعضه لم يحرم وان شربه كله فقولان وطائفة أطلقوا  
الوجهين في ان شرب البعض هل يحرم من غير تفرقة بين القليلين وما دونهما ومقتضا  
طرده في القليلين ايضا وان شربه كله فقولان مرتبان واولي بان لا يحرم وجزم القاضي  
بالتحريم هنا وفرق بينه وبين المالا وفيما يجتزئه غلبة اللبن وحكم اطعمها انها  
تعتبر بالصفات الطعم واللون والرائحة فان طهر شي منها في الخلو فالبني غالب  
والا فمغلوب وثانيهما ان الحال ما يوترق في المتعدي والمغلوب ما لا يوترق فيها وعلي  
الاول والوزن والوصاف للبن الثلاثة اعتبر قدره بماله لون قوي فان كان ذلك القدر  
يطهر على الحليب يثبت حكم الرضاع والا فلا وقد مر نظيره في اختلاف الخمر الموافق  
للماء في الصفات لما **فريمان** لو وقعت قطرة من اللبن في فم الصبي واختلط بريقه ثم  
وصل الى جوفه وطريقان احدهما انه ينظر الى كونه عاليا على الرئوس ومغلوبا ويكو  
حكمه ما تقدم والثاني ونسبه الامام الى الجمهور القطع بيقون التحريم **الثاني** لو اختلف  
لبني امرأة بلبن اخرى وعلم احدهما فان علقنا الحزمة بالمغلوب ثبت الحزمة منه والا  
اختلفت التي علق منها وجرى الما ورجي بالاول **الرجل الثالث** المحلل الذي ينتقل  
اللبن اليه ويغير فيه ان يكون خوف صبي حتى فهد ثلاثة امور الاول الخوف وهي  
محل التعدي به فوصول اللبن لها شرط يثبت حكم الرضاع سواء وصل بالرضاع او حل  
وايجار وهو صلب اللبن في الحلق او لدود وهو صبه في احد شئ الفم وكذا تخوف في الامعاء  
ولو وصل الى جوف لا يحصل فيه غذا بنظران وصل الى المعجا باحتقاق قولان اصحهما  
ونسب الى الجديد انه لا يثبت وحكم انهما اذا كان على بطنه جراحة فصلب اللبن فيها  
حتى وصل الجوف وان وصل الى المثانة وهو مجتمع البواقي فطره في الاحليل فوصل اليها  
ففيه القولان وحكم انهما اذا وصل الى الاحليل فقط على القول بالا فطار بوصول



الخارج اليه لم يوتر ولو كان يحصل به ففي حصول الرضاع به قولان وان حصل  
الى الامام بالسقوط فطريقان احدهما انه على القولين واصحهما القطع بحصول  
الارضاع قال صاحب القديس والكافي ولو وصل اليه بصبه في مامومه بتدبير  
فولا واحدا ولو صب اللبن في عينه لم يوتر وسبق في الصوم وحده انه يوتر ولا يبعد  
محبه هنا على بعه ولو صب في اذنه قال الرويان يثبت التحريم وقال صاحب القديس  
والكافي قال الرافي ونسبه ان يقال انه على الخلاف في الحقة انتهى ووجه الامام  
والغزالي على الخلاف في الفطر فان قلنا لا يفطر به لم يحرم وان قلنا يفطر فبغيره الخلاف  
والمشهور انه لا يفطر به وعلى المذهب لو ارتضع الطيب مرة واوجر من لبن واسع  
مرتبتين التحريم ولو ارتضع وتقي في الحال ثلاثة اوجه اصحها حصول التحريم وتاثيرها  
لا ونالها ان لم يتغير اللبن لم يحرم والاحرم **الامر الثاني** الصبي والمراد به هنا الطفل  
الذي لم يتم له حوله فلا اتر للارضاع بعد الحولين **الامر الثالث** المحي ويخرج به الميت  
فلا اتر لو صول اللبن الى جوف الميت **واما** الشرط فانه ان احدهما في الصبي وهو ان  
يكون له دون الحولين وهما مختبران بالاهله فان انكسر الاول اختصر الانكسار على  
المذهب فحسب ثلاثين ويغير الباقي بالاهله وهل او لها ابتداء خروجه او تمام انفصاله  
فيه وحيثان ولو شرع قبل تمام خروجه ففي تحلق التحريم به وحيثان وهو ان يترى من الوجهين  
في انه هل يجب على قابله القضاة والدية والاع وحويهما ولو لم الحولان انتا الرضعة  
الخمس فوجها ان اصحها انه حرم وتاثيرها ويحكمي عن النص ولو شكنا في ان الرضعات  
الحسين بعضها وقع في الحولين او بعدها فوجها ان لا يظهر انه لا يحرم **الشرط الثاني** العدد  
فلا يثبت حكم الرضاع الا بحسب رضعات على المذهب وفيه وجه انه يثبت بمرة وتاثيرها  
جماعة انه يثبت بثلاث ولو حكم حكم يثبتون التحريم برضعة واحدة لم ينقض حكمه وقال  
الاصطخري ينقض النظر في امرين احدهما المجمع في معرفة الرضعة الواحدة والعدد  
من الرضعات الى عرف فمأخذ اهله رضعة واحدة فهو رضعة وما قضا فيه  
بالنقد فهو متعدد ومهما تخلل بين الرضعات من طول لم يحسب النقد ولا يحصل  
النقد بان يلفظ الطفل الثدي ويلهو الحطة ثم يعود الى الرضاع في الحال ولا بان  
يلهو الحطة عن الامتصاص والتدبير في فمه ويعود اليه ولا بان يحول من الثدي الى الثدي

او نحو

او تحوله الرضعة لتفاد ما في الاول كما قبله الشافعي وجماعه ومقتضى كلام ائمة  
منهم لما ورد في الفوراني والغزالي انه لا يتقيد به ولا يحصل بقطعة ببتنفس  
او نومه خفيفة وحصل النقد بان يقطع الارضاع قطع اعراض وتشتغل بشي  
اخر لم يعود قال ابراهيم المروزي ولو نام الصبي في حجرها ثوبا طويلا لم انلبه  
وامتنع فان كان الثدي في فمه فهو رضعة والارضعتان ولو قطع الرضعة  
الارضاع لم عادت بعد تخلل فعل وارضعة فوجها ان اصحها انهما رضعتان ورجح  
صاحب الميرشد مقابله وانكره الامام وقال هو على بعه مفروض في اذام تشو  
الصبي الى الرضاع في الزمن المنقطع فاما اذا انقطع فيلحق بارضعه والعايلو  
بالاول لم يفرقوا بين ان يعود الامر عن فم الام لا وقال ابراهيم المروزي اذا  
قامت واشتغلت بشغل خفيف وعادت الى الارضاع حسب ذلك واحدة كالمو  
قطعه الصبي للمو وعادت قربها وطردوها فيما اذا كان الصبي يرضع الرضعة  
الخامسة فماتت وامانت الرضعة في تائها وفيه رد لما فرضه الامام قال  
الشافعي والاصحاب ويغير الاختار والمقدرة هنا باخذ الاكل وتعدده فيه اذا  
حلف لا ياكل في اليوم الامرة واحدة فاكل لقمة ثم اعرض عنه واشتغل بشغل ثم عاد  
واكل فانه يحسب ولو اطال الاكل على المائدة فكان ينقل من لوز الى لوز ويخلل  
في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبر عند نقاده لم يحسب فانه ككل اكلة واحدة في العرف  
ولو وقع الشك في تعدد الرضاع الحاصل واختاده والاصل عدم النقد والوع  
الاخريه وقال الامام بان فيه الخلاف فيما اذا شك هل وقع في الحولين او بعده ولم يذكر  
غيره وفيه نظر ولو حبل لبن امرأة واوجر الصبي فله اربعة احوال احدها  
ان يحل دفعة واحدة في انا واحد ويشربه الصبي خمس مرات متفرقات التفريق  
المعنى وفيه طريقان طهرها ان في كونه رضعة او رضعين قولان اصحها  
الاول وصح الغزالي في اكثر كتبه **الثاني** وهما راجعان الى اعتبار حالة انفصاله  
منها او وصوله في الجوف والطريق الثاني القطع بالاول **الثاني** ان يحل اللبن  
في خمس مرات خمس اوان ويشربه الطفل في خمس مرات متفرقات فيثبت التحريم قطعها  
**الثالث** ان يحلبه خمس مرات انا واحد ويشربه الطفل منه دفعة واحدة



فالقاطعون بالاتحاد في الحالة الاولى قطعوا به هنا وصنفوا الخلاف في اختلافوا  
هنا فمنهم من اتبنته ومنهم من قطع بالاتحاد **الرابعة** ان حلبه خمس مرات  
في انا واحد ويختلط ويشربه الطفل في خمس مرات متفرقات فطريقان صحيحان  
انه خمس مرات وتاثيرهما انه على القولين وان لم يختلط اللبن وشرب كل مرة  
منها وحدها ففي خمس رضعات قطعاً **فرع** لو حلب خمس نسوة اللبن انا واحد  
واوجره الصبي دفعة واحدة فهل يحسب ذلك رضعة من كل منهن فيه وجهان  
بناهما لما ورد في وفد فضلهما في امراتين على الوجهين الاتيين فيما اذا ارتضع  
من تدي امرأة ثم انتقل الى تدي اخرى هل يحسب من كل منهما رضعة فان قلنا  
بحسب ثم حسب هنا وهذا ما اوردته القاضي والرافعي خرج على الخلاف في مراعاة  
الحال اذا اختلط اللبن بغيره وان اوجره في خمس مرات متفرقات فان قلنا لا انزله  
اذا شربه مرة واحدة فكلها هنا وان قلنا بوتر ثم فعل بحسب لكل واحد رضعة او  
خمس رضعات فيه وجهان وقال القاضي فولا يتا على ان لا ياهل يقوم مقام  
التدي ان قلنا لا يحصل من كل واحدة رضعة وان قلنا نعم حصل من كل واحدة خمس  
رضعات وهو ما اوردته سليم والرويان **النظر الثاني** في تغرد الموضع  
واحد الفعل والاصل فيه ما سياتي في الباب الذي ارجع الرضاع يثبت جانب  
الفعل في الام اذا اكل في حق كل منهما فلو ارضعت امرأة طفلا لبن رجل دون حشره معاً  
لم يفرق وجعل اللبن وتزوج بغيره وجعل منه وارضة بقية الحشر يلبسه تنس الامومه  
دون الابوة من واحد منهما او قد ثبتت الابوة دون الامومه على ما سياتي في النظر  
وفيه مسائل **الاولى** اذا كان لرجل خمس مستولدات واربع نسوة ومستولدة او زوج  
ومستولدتان فارضعه كل منهن بلبنه صغير امرأة او كان له اربع زوجات ومستولدات  
او ثلاث مستولدات فارضعه بلبنه بعضهن مرة وبعضهن اكثر من مرة ولم يبلغ خمس  
مرات لا يصير واحدة منهن اما للصغير قطعاً وفي صيرورة الفعل اياه وجهان  
احدهما قول الامام في سرح ومن الخداد لا واضهما نعم ويتفرع عنهما ما لو كان  
تحت صغيراً وله خمس مستولدات واربع زوجات ومستولدة او ثلاث زوجات  
ومستولدتان فارضعهما كل واحد بلبنه مرة وعلى الاول لا يفسخ نكاح الصغير

وعلى

وعلى الثاني يفسخ ولا عمر على من هي مستولدة واما الحرة فينظر ان ارضعت  
مرتين اقبلوا لنفسها بالرضاع الاخير فان كانت مستولدة فلا شيء عليها  
وان كان حرة فعليها الغرم على ما سياتي وان ارضعت دفعة واحدة بان جعلت  
كل واحدة لبها في مسعط فاوجره دفعة واحدة فلا شيء على من هي مستولدة والغرم  
على الحرة فتفرد به الواحدة ويشترك فيه ما زاد عليها ولا يفسخ نكاح الرجل  
الحرة **الثانية** اذا كان للرجل والمرأة خمس بنات واخوات مرضع فارضعن كل من  
صغيرا رضعة لم يصيرن امهات لصغير ولا ارضعن اباه اتفاقاً وفي توث المحرم  
بين الرضيع وبين الرجل والمرأة طريقان على الوجهين الاول والثاني انه مرتبة  
ان قلنا هنا لا يثبت التحريم ولا يصير الرجل اباً فهذا اولى وان ثبت التحريم والابوة  
هناك فهذا وجهان صحيحان الا وان قلنا يثبت فقد لا يبلغوي تحريم الرضعات على  
الرضيع لا الكون من امهات لكن لكون البنات اخوات وكون الاخوات عمات والرافعي  
انما يصح كون البنات اخوات والاخوات عمات لو كان الرجل اباً وادانت فانما هي لكونه  
جدلاً امراً وخالاً وفيه وضع بعضهم الخلاف فقال في مصابره جدلاً امراً وخالاً وجهان  
وادان التحريم بهذه الجهة فينبغي ان يقال انفس كالحالات وذلك لان ثبت الجد  
لام اذ لم يكن اما كان خاله وكذلك اخت الخال **الثالثة** لو كانت المرضعات مختلفات  
القرابات كما لو كان لرجل ام وخت وبنات وحده وزوجه فارضعت صغيره من  
كل واحدة منهن رضعة فطريقان احدهما انه على الخلاف المتقدم في الاولى والثاني  
انه مرتبة على الخلاف الثانية وان قلنا لا يثبت التحريم فيها فهذا اولى وان قلنا  
يثبت هناك فهذا وجهان صحيحان انه لا يثبت وتاثيرهما الا ان القام انه يثبت على هذا  
تحريم المرضعات عليه لانهن امهات للجهان مختلفات فحرم ام الرجل لا يهاجد  
واخته لانها كخته وبنته لانها اخته من ابيه وحدته لان جد ابيه وزوجه  
لان زوجه ابيه ومن القام في هذه الصورة جعل الجد والزوج بنات لاخ  
من الاب وبنات لاخ من الاب وتكلم الرافعي فيما قال تحريم ام الرجل لا يكره ابي  
المرضع لانها من ابي الرجل والرضيع من ابيه ولد وبنات الرجل يثبت ان ابنته فتكون  
بنات اخيه ايضا وقال الحكم المذكور في الاولى كالحكم في هذه وليس كذلك فان

في



هذه الصورة المرفوعة كل من يرجع الى الرجل المذكور بالبنوة ومن القاص  
وعلم على بنوت ابوه عند تعدد المراضع الراجحة اليه قال بن القاض ايضا  
نقربا على اختياره ولو كان لرجل ابن ومن بنو اب وجد واح لا يرضع  
امراة كالمه بل يرضع في خمسة اوقات الصغرة ليست يرضع  
ولا لاز واجه من يحرم على الرجل لانها قد ترضع من لبن ابنه وبن ابنه ولبن ابنه  
وجده واجبه لابيه كما لو ارضعت خمس رضعات لبن واحد من لبن الابن  
كانت ابنة ابنه وابنه بن ابنه ولبن الابن كاخيه ولبن الجد كعمه ولبن الاخ كابنه  
اخيه وحرم ايضا على الرجل وولده ولا تحرم على ابنه وبن ابنه لانها تكون لبن  
اخي الرجل بنت العم وان كان الاخ من قبل الام دون الاخ حرم على الرجل وعلى  
ابنه ولا تحرم على ابنة ادة فانية بلبنه وبن اخي ابنه من امه **فروع الاول**  
لو ارضعت كل واحدة من المذكور في صغره في نكاح زوج رضة واحدة ففي  
انفساح النكاح الوحيان فان قلنا يفسخ فان ارضعتها على الترتيب عزمه  
خاصة للزوج وان ارضعتها معا اشتركت في الفرم وان اختلف عدد الرضعات  
كما لو كن بلانا فارضعت واحدة رضعتين والثانية كذلك والثالثة رضة  
فالعزم على عدد روضتين او عدد الرضعات فيكون اخصا فيه وحيث **الثانية**  
جميع ما تقدم في المسائل الثلاث فيما اذا ارضعت النسوة في اوقات متفرقة فان ارضعت  
على التوالي والتواصل قلنا يثبت الحرم ادا ارضعت متفرقة في بنوت الحمة ههنا  
وحيث اظهرها انما يثبت وثانها ما وبه قال بن القاض لا يفي هذا الوعد واحدة  
منهن وارضعت اربع رضعات صادقا ما له في اظهر الوجهين وحيث انما اذا  
انتقل الصبي من ثدي امراة الى ثدي اخري **باب خمسة** اخوه ارضعت  
زوجا كل واحد من لبنه صغرة رضة ففي تحريم الصغرة على الاوجه  
الوجهان **الرابع** ثلاث بنات من نطفة من اسفل من بعضهن وبنات من  
بن وبنات من لبن ارضعت العليا صغرة ثلاث رضعات وارضعت كل واحدة  
من الاخريات رضة ففي صيرورة المرأة لاصغرة الوجهان قال العبادي  
فان قلنا تصير في حرفة المراضعات عليه فيه وحيث ان احدها نعم وعلى هذا ان

كانت

للصبي

كانت الوسطى بنت اخي العليا والسفلى بنت اخي الوسطى بنت العليا عليه  
لان رضاعا لو لم يكن الرضيع ابنه وان رضع الوسطى لو لم يكن الرضيع  
بن بنت اخي العليا وارضاع السفلى لو لم يكن بن بنت اخي العليا وهذه الحجة  
كلها محرمة فتح ولو كانت الوسطى بنت عم العليا والسفلى بنت عم اخي  
العليا عليه لان رضاع الوسطى لو لم يصار الرضيع بن بنت عم العليا وارضاع  
السفلى لو لم يصار بن بنت عم ودلك لا يقتضي تحريمها واما الوسطى والسفلى  
فالجرمان عليه ايضا على كل حال وعزم عليه الجمع بينهما على هذه الحالة لان العليا  
عمة الوسطى والوسطى عمة السفلى ولو ارضعت احداهن خمس رضعات حرمت عليه  
وحرم التي فوقها اذا كانت المرضعة بنت اخي التي فوقها لان عمة امه **الخامس**  
له زوجتان مريضتان بلبنه حلي كل واحدة فليها حلية في اناء لم يخالط اللسان  
وسقي منهما اصغرة دفعة واحدة فليثبت لكل واحدة رضة ولو شربه مريض  
فهل يثبت لكل واحدة رضة نظرا الى الجلام رضعتان نظرا الى وصوله الى الجوف  
فيه وحيثان وهو كما مر في ما اذا ارضعت نسوة لبنا في ان واحد ووجوه الصبي  
دفعة او خمس دفعات واما بن الرضيع والروح فان لم يجمع في حقة رضعات زوجاته  
ثلاث رضعة واحدة وان جمعاها فان نظرا الى الحلة ثبت في حقة رضعتان وان  
نظرا الى وصول اللبن ثبت حقة اربع رضعات **السادس** له اربع نسوة وامه  
فدوطا هن فارضعت كل واحدة منهن صغرة بلبن غيره رضة واحدة قال بن احمد  
نقربا على بنوت ابوه لو ارضعت بلبنه حرم عليه لانها ربيته وان كان منهن من  
لم يدخل بها لم يحرم عليه لان منهن من لو انفدت بالرضعات لم تثبت الحمة وروى القاضي  
ابو الطيب ما لو كان دخل من عن بعضهن انه خطابن القاض في التحريم قال وهذا على عند  
لان كل واحدة منهن لو استكمل الحس بلبن غيره لم يحرم عليه لكونها ربيته فاذا ارضعت  
كل واحدة رضة وحيثان ربيته له وان لم يصير امهات لها على احد الوجهين  
**الباب الثاني** فمن حرمنا الرضاع وعزمه ثلاثة اصول وهم الذين ثبت التحريم فيهم  
بغير واسطة وهم المرضعة وصاحب اللبن والمرضع والرضيع ان كان ذكر حرم على  
المرضعة وان كانت انثى حرم على صاحب اللبن وفا عبد الرحمن بن عبد الشافي لا حرم



المرضعة على الاب ومن هو لا ثلاثة ينتشر الحريم الى اطرافهم حتى حرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب **واما** المرصعة فينتشر الحريم منها على ابائها من  
النسب والرضاع فمما احدا الرضيع فان كانت ابنتي حرمتهن والى امهاتهن من  
النسب والرضاع فمما احدا الرضيع وان كان ذكر احرمت عليه نكاحهن والى اخواتهن من  
ان كان الرضيع ذكر لا ينتشر احواله وخالاته **واما** اولاده هؤلاء فلا يحرمون على الرضيع  
وتنتشر الحريم منها ايضا الى اولادها من النسب والرضاع فمما اخوة الرضيع واخواته  
وتتعدى ذلك الى اولادهم وان سفلوا فان الرضيع خالهم او خالتهن **واما** الرضيع  
فينتشر الحريم منه الى اولاده من النسب والرضاع لانهم حوافد المرصعة  
والخال لا ينتشر الحريم منه الى ابائه وامهاته ولا الى اخواته ولا الى  
الرضيع ان تزوج المرصعة اذ لا مانع من تزوجه بام ولده وان تزوج بنتا **واما**  
ولا حبه ان تزوج المرصعة وان تزوج بنتا اذ لم تذكر المرصعة زوجة ابية  
**واما** الخال فحكمه حكم المرصعة فينتشر الحريم منه الى ابائه وامهاته فمما  
احدا المرصع وحداته والى اولاده فمما اخوة الرضيع واولادهم وان سفلوا  
والى اخوته واخواته فمما امه وعماته وحاصله ان الحريم تنتشر من كل واحد من  
المرصعة والخال الى ثلاثة الاصول وان علوا والفروع وان سفلوا والاخوة والاخوات  
كل ذلك من النسب والرضاع ومن المرصع الى الفروع فقط وان سفلوا **واما** جماعة من  
الاصحاب ما حرم بالنسب حرم الرضاع الاستثناء **الاولى** ام الاخ من الرضاع فانها  
حرم في النسب لانها اما امك او زوجة ابيك وقد لا تحرم في الرضاع لفقد المعينين  
اذا كانت المرصعة احبوبة **الثانية** جدة ولدك حرم في النسب لانها اما امك  
او ام زوجتك ولا تحرم في الرضاع لانها لا تنفك المعينين اذا كانت المرصعة احبوبة  
**الثالثة** امنا فذلك حرام في النسب لانها اما ابنتك او زوجة ابيك وقد لا تحرم  
في الرضاع لفقد المعينين اذا كانت المرصعة احبوبة **الرابعة** اخت ولدك حرام  
في النسب لانها اما ابنتك او ابنتك وقد لا تحرم في الرضاع اذا كانت المرصعة احبوبة  
**الخامسة** ام عمك وعمتك حرام في النسب لانها اما جدتك او زوجة جدك وقد لا  
تحرم في الرضاع لانها لا تنفك المعينين **السادسة** ام الخالة والخال لا يحرم من النسب

د

ذلك ولا يحرم في الرضاع واقصر بعضه على استثناء المسبب **الاربع الاول** وكذا  
فعل البغوي والرافعي ومنهم من لم يستثن شيئا من هذه المسببات ويجب ان يان  
الحريم فيها انها هو بالمصاهرة دون النسب **واما** النسب فلا يستثنى منه شي  
اصلا لكن فيه اشكال لان لظاهر ان المراد بالحريم بالنسب هنا ما يحرم به وبها  
محازا والام لم يكن ذلك شاملا للحرمات كل من الرضاع فان الرضاع حرم فيه بالمصاهرة  
قطعا وهو زوجة ابى الرضيع من الرضاعة وزوجة ابنه منها وكذا يحرم عليه  
المجموع بين الاثنين من الرضاعة وهو من الحريم بالمصاهرة فلا يكون قوله حرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب شاملا للجميع المحرمات على هذا التقدير **واعلم** انه لما ثبتت  
الحرمية من الرضيع والفعل اذا كان الولد الذي يد اسببه اللبن لاحقابه بنكاح او  
ملك البين وشرطن ان يقع في حقوق الولد في النكاح ان يكون الابن اقر بالدخول  
فان لم يقربته وحقه لمجرد الامكان فلا تثبت الحريم بين الرضيع وابى الولد وجعل هذا  
مما خالف فيه ولذا النسب ولذا الرضاع **فاما** الولد الذي لا ينفقه لانيته الحريم بين  
المرصع وبينه وبين الخال فخرج به صورتيان **احداها** اللبن الخاص بسبب ولد الزنا لا  
حرمه له فلا تثبت من الرضاع من ذلك اللبن حرمه فمما له نكاح الصغار  
التي ارتضعت منه ككساح بينه من الزنا لكنه بكره وفيها وجه انه لا يحرم **الثانية**  
لبن الولد المنفك للعان فاذا ارضعا منه بلبنه ولدا لم تثبت الحريم بينه وبين الملائع  
وكذا الوارضة عنه او لا ينفك عن الفروع فان الرضيع ينفق عنه كولد ولو استلحق الولد  
بعد ذلك لحقه الرضيع ايضا وتثبت الحريم **والرافعي** ولم يذكر واهنا الوجه في  
نكاح المنفك بالعان ولا يبعد ان يسوي بينهما انتهى وهو ظاهر وفيما اذا كان  
المعان بعد الارتضاع وجه ولم ينفك عن الملائع لبقية انه لا ينفق عنه **واما**  
لبن الولد الحامل من وطئ الشبهة والنكاح الفاسد فالمرء ان ينفك الخال فثبتت  
بينه وبين المرتضع وفيه **فروع الاول** لو نزل للمرأة لبن من وطئ زوج  
او سيد من غير حمل فارضعت ولدا تثبت الامومة على المده في الابوة فوكل احد من الماهلا  
تثبت وقال القاضي انه المده في فرع عليه انه لو وطئ بها حيا ونزل بها لبن من الفوايل  
فان قلنا ان هذا لا يحصل الحمل ولا من اصابة هذا الروح تثبت الحريم في حقها دونها وان قلنا

لمصاهرة



حصل سبب الحمل والوطي ففي تزويج في حقها فقلان واعلم ان الحرمة كما تحق بالام  
في ما تقدم مع وجود الحمل واختصاصها لها كما في حال او في ما اذا تار الى امره  
لا ولد له ولا زوج فارضعت به ولذا فان الحرمة تثبت بلبثا وتبينه خاصة على المذهب  
**الثاني** اذا وطئت رجلا انسانا بشبهة او وطئت امرأة بشبهة او نكح رجلا امرأة  
معناه حائلها بالخال او ابنته بولد وارضعت بلبثه ولذا فالرضيع تابع للولد فان  
لحو الولد احدهم الا يحصر الامكان فيه فالرضيع ولد من رضاع وازم يلحق بواحد منهما  
لعدم امكانه فالرضيع مستفعمهما وحكي لما ورد فيهما اذا كانت تزوجت عندهما حائله  
وجها الفالح بصلح لعهده كما لو تلدا المروضة قال وليس صحيح وهو يطرده على ضعفه  
فيما اذا وطئت ارجلة بشبهة وان امكن ان يكون من كل منهما غير على القايض الحقبة منها  
لحقه وتبعه الرضيع ان الحق بالزوج او بذي العدة وكذا بالوطي بالشبهة على المذهب ان  
الحرمة تثبت بالرضاع في وطئ الشبهة اما ان قلنا لا تثبت فيكون الرضيع له من الرضاع فان تغدر  
الحاقه بالقايض لفقده او الحاقه بهما او بغيره عما او استحال الامر عليه وفقه البلوغ المولد  
فيثبت له الراه فان بلغ مجنوننا صيرنا الى ان يعقل فيثبت له الراه فيثبت له الرضيع فان  
ما لم يثبت له مقامه في الانتساب فان يثبت له بعضهم الى هذا وبعضهم الى  
هذا ام لا شك ان لم يكن له ولد فالمدعي ان الرضيع لا يرضع على القايض وفيه  
وجه عرب وعلى المذهب اربعة اقوال اصحها انه يثبت لنفسه الى من يميل طبعه اليه  
منها المولد لكن هذا مخالف في انه لا يثبت له عند عدم المولد وعلى هذا في اخباره اليه  
وجها من وقال فقلان احدهما ان يرضع كذا النسبهما الا اذا انتسب احدهما كان ابنة  
وانقطع عن الآخر فله ان ينكح ابنته وغيرهما من محارم على الصحيح والورع ان لا يفعل  
وان لم يثبت حكم التفرع على القول انه ليس له الانتساب والتا ان انه ليس له ان  
يثبت ونسبه من الرضاع فبهم يثبت له ان ينكح واحدة من محارم داو لاد  
والثالث انه محرم عليه ان يتزوج من محارم هذا ومن محارم داو وعوز ان ينكح محرم  
احدها خاصة وعلى هذا المشهور انه لا يحتاج في نكاح واحدة من محارم احدها  
الى ائتمار وقال الفور اني محمد في اي الرجل ابنة محرم من لراه ابا قال  
وماخذ الخلاف انه هل له ان ينكح ابنة واحد من محارم على هذا القول

اولا

اولا كما هو على القول الثاني ها اذا استنبه عليه ما طاهر بنحو وقد روي على طاهر بنحو  
هل له ان ينكح ام لا لقد روي على من حال له يتيقن وادانك واحدة من محارم احدها لم  
فارضا فهل له ان يتزوج واحدة من محارم الاخرية وجران احدهما نعم كما في الاجتهاد  
في القبلة وله ان يتزوج للاولى ايضا بعد فراغ الثانية واصحها الا والقول الرابع انه  
يكون بينهما جميعا الجوار بعد الانا في الرضاع وانفقوا على ضعفه واثبت الفوراني  
والامام هذا القول وان امكن الحاق القايض وانتساب الولد وقال لا يرضع القايض ولا  
الولد في الانتساب والامام وهل قابله بحره في الطاهر دون الباطل قال الراعي مقتضى  
كلام غيره ان ابنته ما تثبت الباطل ايضا على هذا وابنته بن القاصر عند نكاح الحاق القايض  
وامكن ان ينتساب المولود خاصة وجذبته هذا القول فطاهر كما هم فيه تبون الحرمة  
والحرمة من الجانبين وقال الامام الوجه ان لا يثبت الحرمة وجه لما ورد في بانا اذا لم  
تقل انه ابنة او ان له ان ينتسب اليها انتسابا لغيره الحرمة وحكي تبون الحرمة اربعة وجوه  
احدها ان ثبوتها جميعا حرام عليه والثاني انها حلاله والثالث انه ان احرم عليه  
الجمع بينهما والرابع انه اذا نكح بنتا احدهما حرم عليه بنتا الاخر او هل يتوقف انتسابه  
منها على عشر رصعات ام يكفي خمس قال الدار كحتمل وجهين وسأها القاضي الطبري على انه  
اذا ارتضع من امرأتين على التوالي هل يكون ذلك رضة في حوكل واحدة منها او يكون  
كل منهما نصف رضة ونحو في الفرع احد عشر رايا ما بين قول ووجه **الثالث** اذا  
طلق زوجته او فسخ نكاحها بعيب او فسخته هي او انفسخ بعارض او انتهى بموته ولها منه  
لبن فهو منسور اليه ابد ولو امتدت عشر سنين من لا مام يتزوج او تحلل من غيره فلو  
ارضعت من غير امه وابنه ولا تنقطع نسبة الولد اليه بموته سواء ارضعته في مدة  
العدة او بعدها وسواء استمر او انقطع وعاد وفيه وجه انه بقدر رابع سنين  
كالحمل واللبز الدار بعدها لا ينسب اليه ولا نصير موضة ابنا له وقبده صاحبها  
التهديد والكافي في ما اذا انقطع لمعاد وغيها اطلقه وزوجه الامام وعلى عليه  
ان ابتدا الاربع من جنس الطلاق كما في النسب ولو تزوجت بعد العدة او وطئت بشبهة  
وحلت وولدت منه فالولد بعد الولادة الثاني سواد ام او انقطع لمعاد واما  
قبلا فان كان في زمن الحمل قبل دخول وقتها اللبن من الحمل او قبل ان يحل او قبل ان

دور



لطاها الروح فاللبن الاول سوا زاد على مكان اول وسوا دام او انقطع ثم عاد وجي  
فيه عند بلوغ المدة اربع سنين الوجه واختلفت عباراتهم في الوقت الذي يحتمل ان يكون  
دور اللبن من الحمل فقال جماعة انه اربعون يوما من جنين الحمل وقال الماوردي هو الوقت  
الذي يحدث فيه اللبن عند الحاجة اليه وذلك في من يستكمل فيه خلقه ويحوز ان يولد  
فيه حيا وان كان بعد دخول وقت حدوث اللبن من الحمل فان كان اللبن لم ينقطع او انقطع  
فهنا يسير او طريقان يشترهما انه ان لم يولد اللبن فهو الاول وان زاد فهو الثاني  
انه الاول وهو الجديد والطريق الثاني اطلاق القولين زاد اللبن او لم يولد  
ثلاثة اقوال وان انقطع مدة طويلة وزاد فثلاثة اقوال اعمها انه الاول والثاني انه  
الثاني ويبنى على قولي تقابل الاصل والظاهر والبالا انه لما اجمعا وعن صاحب  
التقريب انه نزل الاقوال على احوال فقال ان لم يحل الاكونه من الاول فهو له وان لم يحل  
الاكونه من الثاني فهو له وان اجمعا كونه منها فهو لها وحدها بواحد منها  
فالاولى بالارضين ان لا ينكح بنتا لاخر ويتفرع على الخلاف **فروع الاول** لو دبت  
للكر ليس ونكح وهي ذات لبن ثم حبلت من الزوج فحلت لنا اللبن الثاني اولها فهو لها  
للزوج وحدها قلنا هو الاول فلا يلزم للزوج وهو من المرأة وحدها **الثاني** لو حبلت  
من الزنا وهي ذات لبن من الزوج فحلت لنا هناك اللبن الاول اولها فهو للزوج وحدها  
انه للثاني فلا يلزم للزوج **الثالث** لو نكح ولا لبن لها فحبلت ودربها لبن فحلت  
الحرمه لبن الزوج والزوج وحدها انما على الخلاف جعلنا اللبن الاول لم يحل الحمل  
موترا فلا تثبت الحرمه حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني اولها تثبت الحرمه .  
**الباب الثالث** في بيان احكام الرضاع القاطع للنكاح وهو مبني على اصلين  
احدهما في الغرم والثاني في التفات المصاهر بالرضاع **الاصول الاول** في الغرم  
فاذا كان تحت رجل صغيره فارضعت له حرم عليه نكاح ابنته رضاعا محرم ما يتبين الحرمه  
المویده والنسخ النكاح كما لو ارضعت امه من النسب والرضاع فانما تنصير اخته  
وكذا لو ارضعت جدته من النسب والرضاع لانها صار حاله ان كان الحدة  
لامه وعمته ان كان الحدة لابيه وكذا لو ارضعت ابنته من النسب والرضاع  
لانها تنصير حفيدته وكذا لو ارضعت ابيه بلبن ابنه او زوجته اخيه

بلبن

بلبن اخيه او زوجته ابنه بلبن ابنه لانها صار زاخته في الاولى ونبت لخبه في  
الثانية وحفيدته في الثالثة فان كان اللبن لغيره فلا اثر للارضاع لانها تنصير  
ربيه الاب والام والابن ورباها لا حرم عليه وكذا لو ارضعت زوجته له كبر  
بلبنه ينقطع النكاح ويحرم لانها صار ز ربيه فان كان اللبن لغيره فسيباني  
واذا انفسخ نكاح الصغيره استحق نصف المسمى ان كان صحيحا ونصف المثل  
ان كان فاسدا لانه انفساخ قبل الدخول لا من جهتها وقد يقع انفساخ الكبره بالر  
بعد لدخول فح كمال المهر كما اذا ارضعت ام زوجته الكبره التي دخل بها زوجته  
الصغيره فان نكاحها بنفسه لصبر ورغما احتسب فتنسخ الكبره المهر والصغيره  
نصفه ولو كانت الفرقة بالارضاع من قبل المرضعة كما لو دبت الى ندي المرضعة وهي  
نايمه فسيباني حكمه وام المرضعة تغرم لانها فوتت عليه الانتفاع بالبيض  
سوا قصد فلا رضاع فسخ النكاح ام لا وسوا وجه لها الارضاع بان لا يوجد  
مرضعة غيرها وفي هذا اخما الشيخ ابي حامد ولو كان المرضعة زوجته الكبره  
فقد فوتت على الزوج بضعها وبضع الصغيره فيغرم بد بضع الصغيره وام  
بضعها فان كان قبل الدخول سقط مهرها ولا تغرم شيئا وان كان بعد لم يرجع  
عليها شي كما لو اريدت وقال الغوري يسقط المسمى ويحل لها مهر المثل ثم  
المعروف نص الشافعي هنا على انه نصف مهر المثل ونصف ما اذا رجع من يهود الطلاق  
قبل الدخول ان الواجب مهر المثل والاصحاب طرقا حدها ان فيها قولين اصحهما  
عند الاكبرين ان المعروف فيها نصف مهر المثل لانه لا يغرم الا هو وثانيهما انه مهر  
المثل وصحة طايقه ونقل بعضهم هذين القولين عن النضر في مسألة الشهود والثاني  
القطع بتقرير النصيب قال الماوردي في مسألة الشهود ولو كانت الزوجه فمكته في  
الناظر فالاولى عندي ان لا يغرموا له شيئا والثالث القطع بان الشهود يبرعون  
المثل وفي مسألة الرضاع فولان والرابع اثبات القولين في الرضاع على وجه اخر  
احدهما انها تغرم نصف المسمى وثانيهما تغرم المسمى والخامس تقرير نصه في الرضا  
وتنزيل نصه في الشهود على حالين فحدها ان رجع مهر المثل اذ كان  
الزوج سلم اليها المسمى وحدها ان رجع نصف مهر المثل اذ ادالم يسلمه اليها وكحاها

ضاع

ق

بي

ع



العاضي في غير المسمى ونصفه لا في مهر المتل ونصفه **فروع الاول** لو نكح  
العبد صغيره فارصعتها امه وانسخ النكاح فللمصغيره نصف المسمى في كسبه  
وللسيد الرجوع بالعبد على ام العبد **الثاني** لو كانت الصغيرة مفوضة فانصه  
ام الزوج والواجب على الزوج الممنوعة فيرجع الزوج على الممرضة قال الاصحاب  
وانما ينصو هذا اذا كانت الصغيرة امه فاما الحرة ففي العقد عليها على هذه الصفة  
فولا زلجدها انه باطل وانما بهما انه يصح وحينئذ يمتثل بشرط الطلاق وحقه  
والقول بالرجوع بالمنوعة اما يكون على القول بالرجوع في طريق الرابع انه يرجع  
لما غرم فاما على الصحيح ان المرجوع منه المتل ونصفه على الحلاق فلا يستقيم  
**الثالث** لو اخذ اجنبي من لبن امرأة توجب رضاعا فسخ نكاح صغيره واوجه  
الصغيرة خمس مرات لزمه الغرم وفي قدر الحلاق المتقدم ولو اخذ خمسة انفس  
واوجه خمس مرات فعلى كل منهن خمس الغرم ولو اخذه واحدا مرة وكل من اللبن مرتين  
فقد يوزع عليها على عدد وسهم كل الورم وفي ما يعجاسة مختلفة في المقادير او  
يوزع على عدد الاجار لتعلق الانفساخ بالحد وفيه وجهان اصحهما عند شيخ الثاني  
**الرابع** لو ارضعت بالتخويف فعلى الجرم عليها وعلى الخوف وفيه وجهان صحيح الروابي  
الاول قال ولو جعل لبنها في اناء وامرات اجنبيا سبقها منه فالغرم عليها انتهى ولو  
كان تحت صغيره وكبيره فارصعت ام الكبيرة او جدتها او اختها او بنت اختها الصغيرة  
خمس اندفع نكاحها وكذا نكاح الكبيرة على الصحيح وكحوله ان نكح بعد ذلك من  
شامها متفرده لا الجمع بينهما ولو كانت الممرضة بنت الكبيرة وكذا الحكم في اندفاع  
نكاحها لكرخم الكبيرة هنا على النابذ لانها ام زوجته وكذا الصغيرة ان كانت  
الكبيرة مدخولا بها وحينئذ يمس الصغيرة على الزوج والغرم على الممرضة للزوج  
كما مر وكذا القول في الكبيرة على الصحيح في اندفاع نكاحها اذا لم تكن مدخولا بها  
اما اذا كانت مدخولا بها فعلى الزوج مهرها المسمى وتغرم الممرضة له مهر المتل  
على الصحيح وفيما لا يغرم شيئا وقبل انه اختار من الخداد وجميع ما تقدم في غرم  
الممرضة اذا حصل الارضاع بفعلها ولا ينظر الى ارتضاع الصغيرة معه ولو  
افتنل الصغيرة على اخذ الثدي وامتنع صاه فيختار منه الكبيرة ولم تنزع

و

88  
والماوردي فيه وجهان مختلفان احدهما حال التحريم عليها فيسقط من نصف المهر ما  
يقابل فعلها وهو نصفه وينقي نصفه وهو الربع وثانيهما حال اهل الممرضة وهذا  
ما اوردته الامام والرافعي وذكر في موضع اخر وجهان في انها كالناهمة قال الامام  
ولا فرق بين ان يتصل الارضاع بالانكاح او يتواخي عنه فان كانت صاحبة اللبن  
ناهمة قد نزل بها الصغيرة وارصعت منها خمس رضعات فتلانة او حدها ان الفسخ  
بحال على الصغيرة فلا تمهر لها ولا غرم على الممرضة والثاني انه يحال على الممرضة  
فيلزمها الغرم ويحكم للمهر للصغيرة وضعفه الامام والغزالي والثالث انها لا  
تغرم شيئا وليستحق الصغيرة نصف المسمى والامام وهذا السقاط لا ترا لارضاع  
والارضاع جميعا وعلى الصحيح يرجع الزوج في ما لها حيث يندفع به نكاح الكبير  
لما كان يرجع به على الممرضة لو كانت مختارة ولو رصعت الصغيرة اربع رضعات  
لم يقع في فمها فطرة بتطير المرح فعلى الصحيح لا ضمان على واحد منها ولو لصغيرة  
نصف التهر وعلى الثاني يجب الغرم على صاحبة اللبن ولو كانت الصغيرة ارضعت  
اربعا في البقصة وارضة الخامسة في النوم والامتناع في نظرية الاصحاب  
اختلفوا فيما اذا اطلق زوجته ثلاثا فطلقا فلا حقه هل يتعلق التحريم بالثالثه وحدها  
او بالثلاث فان قلنا بها وحدها احيل التحريم على الممرضة الاخيرة ويكون الحكم كما  
لو ارضعت الخمس وصاحبة اللبن نائمة فلا غرم عليها ويسقط المهر اى على الصحيح  
وان علقناه بالثلاث فتعلق التحريم بالرضعات وعلى هذا قياس التوزيع على الممرضات  
ان يسقط من نصف المهر خمسة ويجب على الزوج اربعة اخماس ويجب على المرأة اربعة اخماس  
وما ذكره بوافق ما ذكره الماوردي في قوله اذا استوترت الممرضة والصغيرة في الرضاع  
وكان فعل كل منهما متهربا بان ارضعت الكبيرة نصف الرضعات وانفدت الصغيرة بعضها  
فوجب ان يمتثلان احدهما يغلب فيه حكم المنفرد بالرضعة الخامسة فان انفدت بها الصغيرة  
فلا تمهر وان انفدت بها الصغيرة فلمرضة نصف مهرها والثاني ان نصف المهر يسقط  
على الرضعات فان كان الصغيرة انفدت واحدة سقط من نصف مهرها خمسة ويجب  
اى على الممرضة اربعة اخماس وان انفدت الممرضة واحدة سقط من مهر الصغيرة  
اربعة اخماس ويجب لهما خمسة انتهى والطاهر ان هذا منقح على الصحيح



في المهر عند تعدد المرضعات توزع على عدد الرضعات فان قلنا توزع على عدد  
المرضعات فيظهر ان يكون هذا كذلك وسقط من نصفه برهانته بكل حال  
وقد حكاه الرافعي في بعض الصور فقال لو ارضعت الصغيرة من ام الزوج متيلا  
رضعتن وهي نائمة ثم ارضعت الام ثلاث رضعات فان قلنا الغرم توزع على عدد الرضعات  
سقط من نصف المسمى نصفه وعلى الزوج نصفه وهو المهر وان قلنا توزع على عدد  
الرضعات تسقط من نصف المسمى خمسة وعشرون على الزوج ثلاثة اخماسه قال وزادني  
النفدي بان الزوج يرجع على المرضعة بربع مهر الاول وتبلاية اخماس نصفه على  
الناثي قال وهذا الفرع على ان الزوج يرجع على المرضعة بنصف مهر المثل **الاصل**  
**الثاني** في الخرم المصاهرة تتخلو بالرضاع من كل امرأة كبيرة او صغيرة حرمت  
عليه امها التي ارضعتها وامها لها وكذلك الحكم لو اخرجنا الامومة عن الزوجية  
كما لو تك الصغيرة ثم طلقها فارضعت امرأة فان المرضعة تخرم عليه وحرمت ايضا  
زوجه الابن من الرضاع ولو كان تحتة كبيرة فطلقها فتكبره بغير او زوج مستوف  
من عبد صغير فارضعت المرأة تلبس المطلق او السيد حرمت عليها ابدا وكذا  
على الصغير اما على المطلق او السيد فلان الصغير هو اربابها وهي امراته واما  
على الصغير فلانها صارت امه وزوجه ابنة او موطوته لمك البهي وان تقدم النكاح  
والوطى على البنوة ولو تكه صغيرا وفسخ النكاح بعينه لم تحت زوجا اخر وصار  
لها منه ان فرضع الاوليه انفسه كاحمها وحرمت عليها على التبايد الا اذا صار ابنا  
للثاني فهي زوجة بن الثاني وزوجه الى الاول ولو ارضع الصغير بلبان الثاني  
من زوجة اخرى انفسه كاحمها وحرمت على الاول لانها زوجة ابنه وعلى الثاني  
لانها زوجة ابنه ولا ينفسخ نكاح المرضعة وروى بن الحارث عن المزي ان  
روى في مسألة المستولدة عن ابي ابي العباس لا تحرم على السيد لانها لا تنصير امما  
للصغير الا بعد زوال النكاح فكانت حليلة للصغير حتى لم يكن لبنا له وانه  
انكروا ذلك وتابعه على انكاره بن الحارث والاصحاب لكنهم غلطوا المزي في النقل  
وقال انه نعم على خلافه في مسابا والتغليل المذكور غير صحيح وهي حليلة لابنه  
وان كان البنوة من اخره قال ابو علي وممن يخرج المروي علي ما اذا وقع

العقد

العقد فاسدا اما على قوله ان العبد الصغير لا يجوز اجباره على النكاح او على  
قوله ان المستولدة لا تزوج او على وجه ذكره انه لا يجوز للسيد زوج امتك  
من عبده فادام بيع النكاح لا تكون زوجة الابن فلا حرم على السيد ولو ارضعت  
المستولدة او المطلقه الصغير بلبان غير السيد والزوج انفسه نكاحا منه  
لانها صارت امه ولم تحرم على السيد ولا المطلق ولو كان تحتة صغيرة فارضعتها  
امة له كان قد وطئها بلبان غيره بطل نكاحها وعرضا على التبايد لامة لصبر ورثها  
ام زوجة والصغيرة لا تنفك من موطوته ولو تكه زيد كبيره وعمره صغيرة وطول كل  
منها زوجته وتك زوجة الاخر فارضعت الكبيرة الصغيرة بلبان غيرهما حرمت الكبيرة  
عليها ابدا لانها صارت ام زوجتها واما الصغيرة فان لم يكن يرد دخول الكبيرة في  
تحريم عليه الصغيرة ولا ينفسخ نكاحها لانها ربيبة غير مدخول بها وان كان  
قد دخل بها حرمت الصغيرة عليه ابدا وانفسخ نكاحها وحين ينفسخ نكاحها يكون علي  
زوج الصغيرة نصف المسمى ويرجع بالغرم على الكبيرة واما الكبيرة فلا حرم لها شي  
على زوجها ان لم تكن مدخولا بها ولو كانت تحت زيد كبيرة وصغيرة فطلقها او تكهما غيرهم  
ارضعتا الكبيرة الصغيرة فالحكم في تحريمها عليه على التفصيل المذكور وينفسخ  
نكاحهما بالارضاع فان لم يدخل غروا الكبيرة لا اجتماع الام والبلث نكاحه فهذا  
الاصلان فهذا ويشعب منها صور **الاولى** اذا كانت تحتة كبيرة وصغيرة فارة  
الكبيرة الصغيرة خمسة انفسه نكاحها لصبر ورة الكبيرة ام للصغيرة ثم  
ان كان الرضاع بلبنة حرمتا عليه على التبايد لصبر ورة الكبيرة ام زوجة والصغيرة  
ابنته وان كان بلبان غيره فالكبيرة ام زوجة والصغيرة ربيبة فان كان دخل  
بالكبيرة فذلك والاحرم من الكبيرة حرمة مودة دون الصغيرة وحب عليه  
للصغيرة نصف المسمى وفيما يرجع به على الكبيرة الاقوال السابقة ولا مهر  
للكبيرة ان لم يجر دخول وان كان دخل بها فلها المهر ولا يقال يرجع عليها لمهرها  
لانها فيها بضعتها بالنقص كالمهرهونة ولو كانت الكبيرة نائمة فارضعت منها  
الصغيرة فلا مهر لها والكبيرة نصف المسمى ان لم يكن دخل بها وجميعه ان  
كان دخل ويرجع بالغرم في مال الصغيرة كما من ولو ارضعتا الكبيرة اربع



مرات ثم ارضعها لصغيرة منها وهي ثامنة المرة الخامسة والستون في ان قلنا يتغلق  
الحزب بالرضع حتى لم يحل على الرضعة الخامسة فليست خمس مهر الصغيرة  
ليست فعله وخمس ان ونصف الفقة قبل الدخول وعلى الزوج خمس ونصف على  
الكبيرة ويرجع على الكبيرة بثلاثة اعشار مهر الحمل على الاظهر وباربعة  
اخراسه على قول آخر والحمل السابق بفعله لا رجوع به قال الرافعي وهذا القول  
الاخر هو القول الداهي الى الرجوع بجميع مهر الحمل واما الكبيرة فليست اربعة  
اخراس مهرها بفعله والباقي الفقة قبل الدخول لان مقتضاها سقوط نصف  
المهر والباقي دونه فليست على الرافعي وفيما س ما تقدم عن صاحب المذهب  
والمتدبر ان يقال سقط اربعة اخراس نصف الكبيرة ويحسمه ولو كانت الكبيرة  
امه نكحها يعلق الغرم برقبته لانه كجانبته على نفس او مال فان لم يسلم السبع  
واختار الفدا فداها بالام من من قبيلها وقد زل الغرم في طهر القولين وقد ر  
الغرم في الآخر وان ارضعها لصغيرة امته او مستولدة فلا غرم على الزوج  
لانها ملكه ولو كانت امته او مستولدة فارضعها لصغيرة فعلى الغرم وان  
عمرها سقط لمطالبة والشيخ ابو علي ولو كان له خمس مستولدة مكاتبات  
فارضع كل منهن زوجته الصغيرة رضعه صارت بنتا له على المذهب فليست  
نكاحا له الرجوع بالغرم عليه ان ارضع معا وان ارضع متعاقبا في جميع الغرم  
على الخامسة والرافعي ويمكن ان يحى فيه خلاف وكما التزم على الرضا  
كله فيكون الحكم في الوارضة ما مع **الثالثة** تحت كبيرة وثلاث صغير  
فارضع الكبيرة الصغار خمس احسان نظر ان كان اللبن منه او كان الكبير مدخولا  
به انفسه نكاح من جميعا ورجع من على ما يبدى سواء ارضع معا او متزنا  
اصبر ورجع الكبيرة ام رجعت والصغار ثمانية ان كان اللبن منه ورجع منه  
من رجعت المدخول بها ان كانت مدخولا بها ولزمه المسمى للكبيرة ونصف  
المسمى للصغار وعلى الكبيرة الغرم وان لم يكن اللبن منه ولا كان الكبير مدخولا  
بها فان كانت ارضعت معا ان حلت اللبن في كل مرة في ثلاث اوان ثم او جرح  
دفعه واحدة او بان ورجع من معا الرضعة الخامسة خامسة من اللبن الذي

حليته

حليته او بان التثنية من نديها او جرحا لثالثه من اللبن المحل في تلك الحالة  
حرمنا الكبيرة على التبايد ولا حرم الصغار على التبايد وانفسه نكاح الجميع وله  
ان جرد نكاح من ثمان الصغار ولا جمع بين اثنين منهن وان ارضعت من ثمان  
الكبيرة حرمها موبدا ولم حرم الصغار موبدا **واما** انفسا نكاح الصغار  
قلنا ترتيبه ثلاثة احوال **الاحد** ان يرضع اثنين معا والثالثة بعدهما فيفسخ  
نكاح الاولى ليس مع الكبيرة ودور الثالثة **الثانية** ان يرضع واحدة واحدة فليست  
معا فيفسخ نكاح الكل **الثالثة** ان يرضعهن واحدة بعد واحدة فيفسخ  
نكاح الاولى مع الكبيرة ولا يفسخ نكاح الثانية عند رضاعها فاد ارضع  
الثالثة انفسه نكاحها وهل يفسخ معها نكاح الثانية ام تحتمل انفسا نكاحها  
فيه فلو كان في الام احدها يفسخ نكاح الثانية ايضا لانها صارتا اخدين وليس  
احدهما بالادفع او لي من الاخرى وينسب اليه القدم واختاره الاكثر وزعم على هذا  
فالمسألة مما يرجح فيها القدم وثانها او ينسب الى الجدير ورجحه الشيخ ابو حامد ورجح  
به القاضي انه يحتمل نكاح الثالثة ولو كانت تحت صغيرتان فارضعها اجنبية فان  
كانت ارضعتا معا انفسه نكاحهما وحرمنا لاجنبية على التبايد وله ان جرد نكاح  
من ثمان الصغار بين الجميع بينا وان كانت ارضعتا من ثمان يفسخ نكاح الاولى  
بارضاعها فاد ارضع الثانية انفسه نكاحها وفي انفسا نكاح الاولى الا القول  
الاصح انفسا نكاحها ولو كانت تحت صغيرتان فارضعتا احدهما الاخرى او كبيره وصغيرة  
فارضع ام الكبيرة الصغيرة انفسه نكاح المبرضة وفي الاخرى القولان  
وكلام الرافعي يقتضي انه فيه طريقة فاطعة بالانفسا نكاحها ولو كانت تحت اربع  
صغار فارضع ثلاث حالات للزوج ثلاث والام واحدة لم يفسخ نكاحهن ولو  
ارضعت بعد ذلك ام ام الزوج او امرأة الى ام الزوج وارضعت بلبن الى ام الرابعة  
حرمنا على التبايد لانها صارت حالة الزوج وللصغار الثلاث صارت اخوات للحالة التي  
ارضعت من فليست نكاحها وفي انفسا نكاح الثلاث وهن ثمان احدها وقد احتج  
معا القولان ولو كانت الحالات متفرقات احدها ثلاث والاخرى للام والاخرى لها وارضة  
ام ام الزوج الرابعة انفسه نكاحها فاما الصغار الثلاث فلي ارضعها في الحالة

مت

ح

ن



للابنة بنفسه نكاحا وفي نكاح الآخر نكاحا **المسألة** ان نكاحها لغيره  
 للرابعة امرأة الى ام الزوج انفسه نكاحا لا يفسد نكاحه الزوج ولا يفسد  
 التي ارضعت في الحاله الاب اولاد والام في انفسه نكاحا في القول ولا يفسد  
 التي ارضعت في الحاله للام **المسألة** ان نكاحها لغيره نكاحا في الحاله  
 من الابوين لم يفسد نكاح واحد منهن ولو ارضعت ام ابية او امرأة ابية بل يانه  
 الرابعه انفسه نكاحا لصبر ورفقا مع الزوج وعمة لكل من الميراث الاولاد في  
 انفسه نكاح الباقيات القولان وان كان العمان متفرقا من احدهما من ابويه  
 والثانية اخته من ابية فقط والثالثة اخته من امه فقط وارضعت ام ابية من ابويه  
 فان كانا ابية ارضعت الرابعة من الام فقط انفسه نكاحا وفي انفسه نكاح التي  
 ارضعت العمة من الاب ومن الابوين القولان والتي ارضعت العمة لا يفسد نكاحها  
 وان كانا ارضعت الرابعة العمة لا يفسد نكاحها وفي نكاح التي ارضعت العمة من  
 الاب فقط او من الابوين القولان ولا يفسد نكاح التي ارضعت العمة من الاب فقط  
 ولو كانت التي ارضعت الرابعة العمة من الابوين انفسه نكاحا وفي انفسه نكاح الباقيات  
 القولان **المسألة الثالثة** تحت كبره وثلاث صغار والكثيرة ثلاث بنات  
 فارضعت كل واحدة من البنات واحدة من البنات واحدة من الصغار فان كانت الكثيرة  
 مدخولة بها احد من كلهن عليه على التام سدوا ارضعت معا او مرتبا الكبر لصبر ورفقا  
 جده زوجاته والصغار لصبر ورفقا جده زوجته المدخولة وعلى الزوج للكثيرة  
 مهرها ولكل من الصغار نصف المهر وان لم تكن مدخولة فان ارضعت مع امه  
 الخامسة انفسه نكاح الكثيرة والصغار لا يحتاج الحدة وحفايدها في النكاح  
 ومهرها لكثيرة موبدا لانه جده زوجاته ولم تحرم الصغار لانهم حفايد غير  
 مدخولين وعلى الزوج نصف مهر الكثيرة وكل واحدة من الصغار وان ارضعت  
 مرتبا انفسه بارضاع الاولاد نكاحا ونكاح الكثيرة لا يحتاج الحدة والحفيدة  
 في النكاح ولكل واحد منها نصف المهر المسمى على الزوج ولا يفسد نكاح الثانية  
 والثالثة سواء ارضعتا معا او مرتبا لانها لا تضر من اخير وما اجتمعنا  
 مع الحدة في النكاح هذا حكم الحرم والانفساح واما الغرم فان كان

الانفساح

لغا

الانفساح بعد الدخول يرجع الزوج بالغرم على الصبيح على الموضع الكبر  
 ان ارضعت معا وعلى الاولى منهن ان ارضعت مرتبا وترجع بغرم مهر كل صغيرة  
 على مريضتها وان كان قبله فان ارضعت مع امه الخامسة رجوع بنصف مهر  
 الكثيرة على الموضع لا يضر الكثر في افساد نكاحها والذي فعلته كل  
 منهن بسبب مستقل فيه فعلى كل منهن سدس وغرم مهر كل صغيرة على مريضتها  
 فان جلت للبن في الخامسة في ناء واخطا واوجرتة دفعة واحدة قال الغريم  
 ليس بركن في غرامه مهورا للصغار وهذا ينبغي ان يكون مفعلا على الصبيح في ان  
 اللبن المخلوط من امراتين اذا اوجرت رضة وقد مر خلافه في حسانه رضة  
 وعلى اناطة التحريم بالرضعة الخامسة اما اذا انطأه بالكل فينبغي ان يحجب على  
 كل اربعة اخماس مهورهن وتلك خمس مهر من ارضعت ولو ارضعت اثنتان من البنات  
 صغيرتين مع ام ارضعت الثالثة الثالثة لم يفسد نكاح الثانية وانفسه نكاح  
 الكثيرة والصغيرتين الاولين وعلى الزوج لكل واحدة منهن نصف المسمى ويرجع  
 ما غرمه من مهر كل صغيرة على مريضتها ومهر الكثيرة على الموضع  
**الرابعة** تلح كبرتين وصغيرتين فارضعت احدي الكبرتين الصغيرة منهن  
 ارضعت الاخرى على ذلك الترتيب اما ان تكون ثلث الزوج او ثلث غيره فان  
 كان يلبسه من الكل موبدا اما الكثيرة الاولى فلانها ام زوجته واما الثانية  
 فلانها ام من كانت زوجته واما الصغيرة فان فلانها صارت ابنته والكثيرة الاولى  
 يسقط مهرها ان كان قبل الدخول وغرم مهر الصغيرة لانها بارضاعها  
 الاولى افسدت نكاح نفسها ونكاح الاولى وبارضاعها الثانية افسدت  
 نكاح الثانية واما الكثيرة الثانية فلم يفسد نكاحها بارضاعها الانكاح  
 نفسها ولم يسقط مهرها ان لم يكن دخل بها ولا غرم عليها وينبغي ان يكون المهر منه  
 وان لم يجد دخولها اذا كان وطئ قبل النكاح بشبهة وحمل منه وان كان  
 بغيره فان لم يكن دخلها الكبرتين حرمتا على الثانية الاولى بارضاعها الاولى  
 لصبر ورفقا ام زوجته والثانية بارضاعها الاولى بصبر ورفقا ام من  
 كانت زوجته ولا تحرم الصغيرة ان على الثانية ولا يفسد نكاح الاولى مع



انفساح نكاح الكبيرة الاولى لاجتماع الام والبنت ولا تنفسح نكاح الصغيرة  
الثانية وله تحديد نكاح الاولى اذا قاروا الثانية وليس له الجمع بينهما وان ارضعتهما  
الكبيرة الثانية على غير ترتيب ارضاع الاولى تنفسح نكاح الجميع وان كانت الكبيرة  
مدخولة بها انفسح نكاح الجميع وحرم على النابيد ولو اقترن كل واحد من الكبيرتين  
على ارضاع واحد من الصغيرتين فان كان يدخل بالكبير من حرم جميعا على النابيد وان  
لم يكن يدخل لهما حرم على النابيد وينفسح نكاح الصغيرتين في الحال ولو تزوجت نكاحا  
ولجمع بينهما **افروع الاول** تحتها صغيرة وثلاثا نكاحا ارضعته كل واحد من الكبير  
خمسا انفسح نكاح من كلهن اما التي ارضعته الاولى فينفسح نكاحها مع الصغيرة  
لا اجتماع الام والبنت نكاحه ولصغير وزنا ام زوجها **اما** الاخرتان **ثاني** ولم يعن  
الثاني وعمر الكبير موبدا واما الصغيرة فان كان قد دخل بواحدة من الكبيرتين  
على النابيد **والا فلا الثاني** تحتها ارضع صغيرا ارضعته من اجنبية واحد بعد واحد  
فلا اثر ارضاع الاولى في نكاح واحد منهما فاذا ارضعته الثانية صار نكاحا لاولي  
وانفسح نكاحها وفي انفساح نكاح الاولى لقولنا لنقد ما نزع بعضهما عنهما  
بانها كالمسكوتة مع اختها او على اختها فان قلنا ينفسح نكاحها فاذا ارضعت  
الثالثة لم ينفسح نكاحها واذا ارضعت الرابعة انفسح نكاحها بصبر وولها اخنا  
الثالثة وان قلنا لا ينفسح فاذا ارضعت الثالثة انفسح نكاحها بصبر وولها اخنا  
للاولى وكذا اذا ارضعت الرابعة ولو ارضعت من معها او ارضعت اثنين معًا  
انفسح نكاح الكل قال الروياني وكذا لو ارضعت لكل واحدة الخامسة **مع الثالث**  
تحتها كبيرتان وصغيرة فارضعتها واحدة واحدة وان اوجرتاها لبنها المخلوط  
انفسح نكاحهن وحرم على النابيد ان كان يدخل بالكبيرتين وباحداهما وان لم يكن  
يدخل بواحدة منهما لم تحرم الصغيرة على النابيد وعلى الروح الصغيرة نصف المسمى  
ويرجع على الكبيرتين بالحرمة واما الكبيرتان فان كان قد دخل بهما فلهما نكاح  
واحدة منهما المسمى ويرجع على كل واحدة منهما بنصف مهر من اصلها نفقها  
على الصحيح في غرم الكبيرة المسوسة لان نكاح كل واحد حصل بفعلها  
وفعل صاحبته وان لم يكن يدخل بواحدة منهما وكل واحد منهما رابع مهرها المسمى

ويرجع

ويرجع الروح على كل واحد منهما المسمى من قبل الاخرى نفقها على الصحيح ان الغرم  
حق المسوسة نصف مهر المثل وان دخل احدهما فقط فلها تمام المسمى والاخرى  
ربع المسمى ويرجع الروح على التي لم يدخل بها بنصف مهر المثل المدخول به وعلى المدخول  
لها ربع مهر التي لم يدخل بها **النسالة عاها** لكن اوجرتا اللبن المخلوط في الخامسة  
احدي الكبيرتين وحدها فحكم الحر كما سبق ويرجع الروح على المهر الصغير على  
المريض في الخامسة وحدها ومن يرجع به الاقوال المتقدمة واما الكبير  
فالتى لم توجز ان كانت مدخولة لهما فلها على الروح المسمى ويرجع الروح على  
على التوجز على القول الصحيح وان لم تكن مدخولة لهما فلها على الروح نصف المسمى  
ويرجع بالفرع على الموجه كما في الصغيرة واما الموجهة فان كانت مدخولة لهما فلها  
جميع المهر والا فلا تنسح لهما هذا كله اذا كان اللبن من غير الروح فان كان منه صارت  
الصغيرة بنته وحرم على النابيد ولو تم عدد الرضعات في حق الروح دون الكبيرتين  
بان ارضعت هذه بعض الحرس وهذه باقية حصل الحر في حقها على المذهب فينفسح نكاح  
الصغيرة وحرم عليه على النابيد ولا ينفسح نكاح الكبيرتين لم ان حصلت الرضعات  
منفرقتان فان ارضعتا احدهما ثلاثا والاخرى لبنين فالفرع على التي ارضعت الخامسة  
قاله الشيخ ابو علي **الرافعي** وقد سبق ما يقضي في خلافه وان اشتركتا في الرضعة  
الخامسة بان ارضعتا كل واحدة ارضعتين او جرتاها لبنها المخلوط انا واحد  
دفعه واحد فالفرع عليهما بالسوية وان حلت احدهما لبنها ثلاث دفعات ثلاثا وان  
والاخرى دفعتين في ايام لم جمع الكل واوجرتا لصغيرة منه فان اوجرتا احدهما  
فالفرع عليهما وان اوجرتاها في ايام غير مان بالسوية وانما سافيه وحرم ان يطهر اولها  
ولو حلت احدهما اربعة ايام والاخرى ثلاثا في ثلاث لم خلط الكل واوجرتاها  
معاً في غير مان بالسوية او اسبعا فيه **الرابع** لان الحداد نكح صغير بنت  
عمه الصغيرة فارضعتا لهما او لكل واحد منهما اخوها بنت الجدة بينهما او انفسح  
النكاح لانها ان ارضعتا صغيرا صار غما للصغيرة او الصغيرة صار غمة له وكذا  
الحكم لو كانا من ابي الصغيرة غير ام الى الصغيرة بان كان ابوها اخوان لا خاصة  
فارضعت احدي الحدتين احدي الصغيرتين بلبن جدها ينفسح النكاح ولو نكح صغيرا

ثان



بنت عمته الصغيرة فارضع جديها التي هي ام ابني الصغير وام ام الصغيرة احدها انفسح  
النكاح ايضا لانها ان ارضعت لصغير صار عمها للصغيرة او الصغيرة صار عمه  
له وكذا الحكم لو كان ام ابني الصغير غير ام ابني الصغير بان كان ابوها اخوت  
لان خاصه فارضع احدي الجدتين احدي الصغيرتين تلبس جديهما بنفسه النكاح  
ولو لم يكن صغير بنت عمته الصغيرة فارضع جديها التي هي ام ابني الصغير وام ام  
الصغيرة احدها بنفسه النكاح ايضا لانها ان ارضعت لصغير صار خالا للصغيرة  
وان ارضعت الصغير صار عمه له وكذا الحكم لو كان ام ابني الصغير غير ام ام الصغير  
بان ارضعت جديها ام ام كل واحد منهما احدها فكذلك بنفسه لانها ان ارضعت  
الصغير صار خالا للصغيرة او الصغيرة صار خاله له ولو لم يكن صغير بنت  
خاله الصغيرة فارضع جديها ام ام ام الصغير ولم ابني الصغيرة احدها انفسح  
النكاح **الباب الرابع** في الاختلاف في الرضاع والكلام فيه في ثلاثة امور  
الدعوى والحلف عند الانكار او النكول وفي الشهادة فيه فاداء الزنا فلا يثبت  
او اخي من الرضاع او اخو له من الحرمان عليه او قالت امرأة فلانة ابنتي او  
اخي او اخوه من المحارم فان ثبتا عليه لم يخل النكاح بينهما بشرط الامكان  
ولو قال في نفسه او بان يسند له يمكن ان يكون مرسعة لهما او لم يشأ الرضاع اليه  
وكذب نفسه لم يقبل رجوعه طاهر او يفتي باطنا اذا كان كاذبا ولو كان اعترافا  
بذلك بعد النكاح فقا لا يفسد الرضاع محرم فرق الحاكم بينهما وسقط المسمى ووجب  
مهر المثل ان كان دخلا بها وكان الرضاع مسندا اليها قبل الدخول والمرأة جاهلة  
به فان كانت عالمة فلا شيء لها لانها زانية وان كان مسندا اليها بعد ذلك لو ارضعت  
من حرم جمعها معها فمسمى على المذهب وفيه وجه مرانه محرم المثل  
وان لم يوجد دخول لم يثبت شي وان اختلفا فادعاه احدهما وانكر الآخر طول المحرم  
قوله فيما عليه وطول البينة فيما له سواء صدقته المرأة التي نسب الرضاع  
اليها او كذبت فادعاه الزوج وانكره فبقوله في حقه فحكم بانفسح  
النكاح وينزق بينهما ويلزمه نصف المسمى ان كان قبل الدخول وجميعه

ان كان

ان كان بعده فادان المسمى فاسد وحب نصفه من المثل قبل الدخول وجميعه  
بعده وان كان مفوضه وحب لها المتعة قبله فان كان الرضاع المقربه يقتضي  
انفساح النكاح الموقوف للجمع لا تحرمها موبدا كان له نكاحا بعد وفاء من حرم  
احتمالها معها لكن هل يعود بالطلاق وبالبطلان لزعم ان الانفساح هو  
منزلة قول الزوج تزوجتها وانا عالم الطول وانكرت وفيها خلاف وللزوج  
تحليف المرأة على عدم الرضاع قبل الدخول وكذا بعده ان كان المسمى اكثر من مرة  
المثل فان نكح جلف الزوج ولا شيء لها قبل الدخول ولا اكثر من مهر المثل بعده كما  
لو اقام به بينة وان ادعته المرأة وانكره هو ولم تكن قبض المهر لم يكن لها مطالبة  
بالمسمى بعد الدخول ولا شرطه قبله ولها بعده المطالبة بمهر المثل ان ادعت  
الجهالة كذا اطلقوه ومراهمها اذا كان الرضاع يقتضي محرمها موبدا اذا  
كان يقتضي محرمها بل يقتضي الفسخ في الحال اجتماعهما مع من لا يجوز جمعها معها او  
الي بعد العقد فان كانت هي لفاعلة له فكذلك وان نسبت الي غيرها فينبغي  
ان يقال ان كان الاقرار قبل الدخول سقط نصفه وان كان بعده فان اضافة الاقرار  
الي ما بعد الدخول فمقتضى اقرارها ان لا يسقط من مهرها شيء وان اضافة الي ما  
قبله وادعى الجهالة حتى الدخول فمقتضاه سقوط المسمى وجوب مهر المثل  
فان كانت قبض المهر لم يكن للزوج استرداده فان كان مقتضى قولها انه يسقطه  
قال الرافعي شبه ان يكون فيما يفعل للمال الخلاف المذكور فيما اذا اقرها بالغير وكذا  
المقر له انتهى وبطريقين فان ذلك المال يجوز ان يكون لغيرها وهذا مختص بهما  
وكذلك لو صدقها الزوج على الرضاع حصل الفرق واسترد المال واما  
فبأن قولها في النكاح فقد مر في القسم الخامس من كتاب النكاح **فزع** لو قال  
بنتي وبنتي رضاع واقصر عليه توقف المحرم على بيان العدد ولو قال هي اخوتي  
الرضاع فان كان قبض لم يخج الي ذكر العدد وان لم تكن قبض قال الروياني اخوتي وحيث  
احدهما يتوقف على ذكر العدد ونرجع فيه اليه بعد اقراره بجهله بالتحريم المحتمل  
والثاني لا ولا يرجع اليه بعد الاقرار كما لا يرجع اليه في صفة الطلاق بعد الاقرار  
واما التحليف فالقاعدة ان الحلف على فعل غير حلف على البت الاثنان وعلى

ضافته

ضاع

مرد



نفى العلم به في النفي فاذا انكر احد الزوجين الرضاع واداد الاخر تخليفه  
 فثلاثة اوجه اصحها وقطع به الجمهور انه حلف على نفي العلم به وثانيها حلف  
 على البت وثالثها ان كان المنكر الزوج حلف على البت وان كان الطراف حلف على  
 نفي العلم قال الماوردي وحج عليه ما اذا لم يقع في قلبه صدق ولا كذبها  
 وان قلنا حلف على نفي العلم جاز وان قلنا على البت لم يحرم وتخير بين البين  
 عليه فحلف ويرفع ويطلق انتهى فان تكلم المرأة عن البين عند الدعوى عليه  
 فرددناها عليه حلفا على البت وعن افعال انما حلفان على العلم بحبان الرضاع  
 ليكون مني الرد على ضد البين المنكول عنهما قال الامام وطاهر ما نقله الصديقي  
 عنه ان هذا من طريق الاول لكن يعمل النضاب ما يدرك على انه اشترط بعين  
 الادانة وهو عندى كلام محرم وعن الصواب سواء ذكر اشترط او اولونه لانه  
 اذا قال والله لقد كان الرضاع بهذا الخبر منه عن علمه يكون الرضاع فاي اثر لقوله  
 اعلم وهذا يقتضي ان خلاف افعال في النسخ بلفظ اعلم والبت لا بد منه وهو مقتضى  
 رواية الروائي وصرح بانه على وجه الاوليه وكلام الفوراني والغزالي يفرقان خلافه  
 قال الامام ولا يخفى قول افعال هذه الصورة بل يحتمل كل ما في جانب المدعى على نفي  
 العلم وفي جانب المدعى عليه على البت واما الشهادة فانظر في امر من احدهما فيمن  
 يقبل في الثاني كفيه **الحال الاول** فمن يقبل فيما يثبت الرضاع بشهادة اربعة نسوة  
 لا ينادونهم من النسوة وشهادة رجلين ورجل وامرأتين وعن الاصطحي ان الرضاع  
 وعبور النساء الباطنة لا تثبت الا بشهادة النسوة الحليم وهو بعيد ولا يثبت الاقرار  
 بالرضاع الا بشهادة رجلين في افعال ولو كان المتنازع في شرب اللبن في طرفه يقبل  
 فيه شهادة النسوة المنحصرة او يقبل شهادته على ان اللبن الحاصل في الطرف ليس  
 فلانه فتاعه القاضي ولو كان فمن شهد بالرضاع ام المرأة او ابنتها فان كانت هي  
 المدعية لم تقبل شهادتها على المذهب وان كان هو المدعى قبلت ويتصور شهادة  
 ام المرأة بالرضاع اذا قال المدعى بان الزوج ارضع منها في صغره او ارضعته امها  
 او اخيها وكذا الحكم لو كان فمن شهد بالرضاع او ابنته فانه قد يحتاج الى اثبات  
 لا ستراد المال ولو شهد بالبنت والام بالرضاع حسبة قال الامام الوجه قبول  
 هذه

هذه الشهادة والرضاع يقبل فيه شهادة الحسبة كالأطلاق فهو كما لو شهد ابو  
 الروح وبناتها وابناها بالاطلاق حسبه يقبل وهل يقبل شهادة المرضعة  
 بالرضاع ومن شهد به بنظر فان كانت تدعى اخوته فالمدعي لا تقبل وقيل  
 فيه الخلاف في قول بعض الشهادة وان لم يدعها فان لم يتعمد لغيرها بان شهدت  
 بان بينهما رضاعا محرم او بينهما ارضعا منها قبلت **الرافعي** ويحكي ان ياتي  
 فيه الخلاف لا في ادب القضا ان المعز ولو شهد بان حاكم احكم بكده اهل تقبل  
 شهادته وان تعرضت له بان قالت ارضعها قبلت على الصحيح وصح البصري مقلا  
 قال القاضي وكذا الحكم الولي المنصور من جهة الحاكم او الولي بالتزويج بان فلان قبل  
 نكاح فلانه مني ولو شهد بان زوجتها منه بامر الحاكم او الولي ففيه الوجهان  
 بخلاف ما لو شهد الوكيل بالبيع اني بعه لا يقبل قطعا لتعلق العهدة به وتقبل  
 شهادة ام المرضعة من الرضاع ولو شهد شاهدان بالرضاع وقالا عهدنا النظر  
 الى التدي لا تحال الشهادة لم تقبل شهادتهما لفسقهما باقرارهما وان قالوا عهدنا  
 لتحال الشهادة ابنتي على جواز النظر لذلك والطاهر حوازه كذا الطافه وقال  
 النووي النظر صغره لا تزديه الشهادة ما لم يصح عليه ويشترط ان لا يطهر ولو  
 بعد ذلك **الامر الثاني** في تحالها حصل المشاهدة بحال الشهادة بالرضاع وكحول  
 له اداها ادا علم وصول اللبن الى الجوف وظن ذلك طنا فويا مو كذا فاد اشاهد  
 حلب اللبن من الثدي واما حمار الصبي المحلوب واد راده فقد حصل له العلم بوصول  
 الى جوفه اذ اراه قد التزم الثدي وامتنع وشاهد حركة حلقه والاد راد علم  
 ان المرأة ذات لبن فقد تقوى القران فيطهر حيث يقطع بذلك وقد لا تقوى فيطهر  
 ذلك طنا فويا وذلك يجوز له اذا الشهادة به وفيه وجه انه لا يشترط ان يعلم ان  
 ذات لبن اكتفاد القران ولا يجوز ان تشهد عليه بان يرى المرأة اخذت الصبي تحت  
 ثيابها وضمتها اليها كما تفعل المرضعة ولا بان يستمع صوت الامتنع ولا يكفي في  
 الشهادة محاكاة القران التي شاهدتها من التقام الثدي وامتنع صده وحركة الحلق  
 من غير تغرض من وصول اللبن الى الجوف وان كان ذلك فسلند شهادته بل لا بد  
 من حزمه بانه ارضعها خمس مرات كما في غيره وهل يكفي في الشهادة ان تشهد ان

بله

س



بيلها رصا عا حرمها او حمة الرضاع او بنوته او اخوته ام لا بد من التفصيل والشرط  
 فيه وحيث ان احدهما الثاني واجاب الفوراني والامام والغزالي بالاولى والرافعي  
 وكسوفان يقال ان كان المطلق فقيما موتوقا فمعرفة قبل منه الاطلاق والا فلا بد  
 من التفصيل فيقول الزوجان عليها او حصصا فانها اذا كان المطلق فقيما كما مر له  
 في الاخبار عن نجاسة الماء وغيره انتهى ولا ينبغي ان يكتفى في هذا بكونه فقيما بل  
 يعتبر ان يوافق القاضي في المذهب ويستشهد له ما سياتي انه لو شهد بان دمة  
 فلان فلان كذا فهل يقبل منه ام لا من التفصيل او يقبل ان وافق مذهبه مذهب  
 القاضي ثلاثة اوجه وفي الفوراني ان شهد بان امرأة ارضعت فلان من ذكر  
 شرابط الرضاع وان شهد بان يما رصا عا حرمها لم يحج الي ذكرها وان قلنا لا بد  
 من التفصيل فهل يشترط في قبولها في الاقرار به فيه وحيث لو شهد الشاهد  
 على فعل الارضاع او الارضاع لم يكف وكذلك في الاقرار بل لا بد من التعرض للوقت  
 والعدد فانه قد يوجد من الحس وبعد الحول فلا بد ان يشهد انه ارضع منه في  
 الحول من خمس رضعات متفرقات في الرافي وفي التعرض للرضع ما يغني عن ذكر التفريق  
 وعنه جواب ويشترط ان يذكر وصول اللبن الى الجوف في اطهر الوجوه ولا خلاف ان  
 للقاضي ان يسأل عن ذلك ويحدد بالتصريح به ولو تعدى من راجعته بعد سوا  
 القاضي فهو من غيره فمال القاضي التوقف في شهادته فيه وحيث قال القاضي محال ان يشهد  
 بالارضاع بسنة بشرط احدها ان يعلم ان المرأة ذال في الحال الثاني ان يرى تدبير  
 مكشوف الثالث ان يرى البصير النقة الرابع ان يراه امنضه الخامس ان يعلم انها  
 ارضعته في رض و الرمان وقد مر خلافه في اشتراط الاول **فرعان** الاول اوجه ثلاث  
 صغار ارضعت احدها ثم ارضعت الرضعة اخرى ثم ارضعت ثالثة  
 لا يثبت نكاح الاول بالارضاع وينفسخ نكاح الثانية عند ارضاعها لصيرورتها  
 حالة الاولى وفي انفساخ الاول لا يكون الا في قول المتقدمان وعليه ما يتفرع نكاح  
 الثالثة فان قلنا ينفسخ نكاح الاول استمر نكاح الثالثة وان قلنا يبقاؤه  
 انفسخ نكاح الثانية **الثاني** ارضعت امرأة صغيرة ثلاث رضعات او اربع  
 فتكهنها رجل او نكح احدهما فقط ثم اتى العدد ينفسخ النكاح **كتاب**

التفقات

**التفقات** والتفقه فثمان نفقة تحب للانسان على نفسه اذا قدر على ما عليه  
 ان يقدم على نفقه غيره وكذلك كسوته ومسكنه **ونفقة** تحب للانسان على  
 غيره واستباليها ثلاثة ماك النكاح وقرابة البعضية وماك اليتيم ومراة  
 به ماك رتبة الحيوان ومنفعته او ماك احدهما اذا كان لمنفعة غيره  
 على الخلاف في العبد لموضي منفعته والموقوف وقرابة البعضية نوجب نفقة  
 كل واحد من الفريقين على الآخر بحسب اختلاف حالهما **السيد الاول** وهو  
 اقوالها ماك الروحية فيجب على الزوج نفقه زوجته **والاموال** الواجبة بالروحية  
 سبعة الطعام والادام والكسوة والسكنى ومحتاج البيت والة التضيف  
 وخدام ان كانت من خدم ثم الخادم اذا كانت لزوجة تستحق الطعام والادام  
 والكسوة والسكنى والحف ولو اولى لها الة التضيف واستدرك الفقهاء  
 فقالوا لو كثر الوسخ وتادت بالهوام فغلب ان يعطى ما يرفع به واستحسنوه وقال  
 الفوراني ليس لها المشط وان تادت بالهوام كالذوا وتخر في لة التضيف لها  
 ثلاثة اوجه تالها بحال الدهن و المشط وان كان الخادم للزوج فتستحق  
 عليه بسبب ملك كفايته كغيرها على ما سياتي وان كانت مستأجرة لم تستحق  
 الا اجرها ولا تستحق للزوجة المعالجة بالدوا والفسد والحجامة ولا بد في  
 نفقة الزوجان من معرفة ما يحى وكيف يوفي ومنه عي ومنه يسقط وبيان الحكم  
 اذا عمل الزوج عن ادائه والكلام في هذه الامور في ثلاثة ابواب احدها في قدر الواجب  
 وكيفية الثاني فيما يسقط النفقة والثالث حكمه اذا عسر **الباب**  
**الاول** في قدر النفقة وكيفية الاتفاق وفيه فطان **الفصل الاول** في قدرها والكلام  
 فيه في السبعة المذكورة **الاول** الطعام وهو الحب الذي يقان بالدر او الاقط  
 ان اوجبه في حق مقنانيه من اهل البادية على ما سياتي ويختلف باختلاف  
 حال الزوج يسارا واعسارا ولا يغير رتبة الكفاية ولا يختلف باختلاف حال  
 المرأة في الرغبة والرهادة ولا في شرفها ووضعها ولا في الاسلام والنكر  
 ولا في الحرية والرق بل يحسب على المتعسر لكل يوم مد وعلى الموسر مدان وعلى  
 المتوسط مد ونصف وعن تقدم قول انه يجب كفايته فيختلف برغبته ورثا

جب

مر

دفع







اوقبه ولا مراه المعسر ط اوقبه ونصف وقيل ذكره خديدا فيكون لامراه الفقير  
اوقبه ولا مراه الموسر اوقبتان ولا مراه المتوسط اوقبه ونصف واما  
جلسه فقال ادم البلد من لوت والسنن والسبيح والخل والجن ويختلف ذلك  
باختلاف البلاد فبعضه يغلب فيه التام بالرب كالتام وبعضه يغلب فيه التام  
بالسمن كالحجاز وبعضه بالسبيح كالعراق وقيل انهم يتأدمون بالرب والسبيح وبعضه  
باللبن وبعضه بالحم وبعضه بالسمن وكلام بعضهم يقتضي اختصاص ادم بالادها  
وعلى المشهور قد يختلف ادم باختلاف الفصول فيجب كل فصل ما يليق به وقد يغلب  
التام بالفاكهة في وقتها فحق القاصي جبال الرب في وقته واليابس في وقته  
ووجه من سرح المتقدم من فوقانه يرجع فيه الى ما يليق بحال الزرع لا الى  
العالي ياتي هنا ويحب عليه ان يطعم اللحم في كل اسبوع فعلى المعسر طر وعلى  
الموسر طرلان وعلى المتوسط طر ونصف ويغني ان يكون اعطى الرطل في يوم  
الجمعة واعطى الموسر الرطل الثاني في يوم الثلاثاء والاكبر وهذا قاله الشافعي  
على عادة اهل مصر لغيره اللج عنده واما حديث بكر الجعفي في ذلك قال لا يغني  
فحب على الموسر في وقت الحار كل يوم رطل وعلى المعسر في كل اسبوع رطل وعلى  
المتوسط في كل يوم او ثلاثة واما وقت الفلاحي في كل ايام مرة على ما يراه  
الحاكم وعز الفقال وغيره انها لاتراد على ذلك وقال لما ورد في غيره فقد ر  
الجم بالرب في يوم وجوبه قاله الشافعي على عادة اهل مصر والحجاز فاما في البلاد  
اليابسة التي تاكل الواحد فيها اكثر من الرطل غالبا كخراسان فلا يكفي الرطل ويقدره  
الحاكم بحسب العادة قال الرازي وجوز ان يقال ان ادم في اليوم الذي يعطى اللحم  
ويكفي ذلك الاتمام ولم يفرضوا له وان يقال اذا اوجبت على الموسر في كل يوم  
اللحم فلم ربه ادم ايضا ليكون احدهما غدا والاخر عشاء على العادة ولو كان تاكل  
الحزب كما من غير ادم لم يسقط حق من ادم كما لا يقطع حق من الطعام ادم  
تاكل بعضه ولها ان تنصرف فيما اخذته من القوت والادم وايداهما غيرها  
وان كان وفيها وقبل له منعها من ايداه ادم بدونه قال الرازي والقبيل به  
يقول له منعها من ترك التام بطريق الاولى ولها ان يقتصر على تناول بعضها

وان

وان لم تسبح به الا ان يودي الى مرضه فيكون له منعها وان لم ترد اليه لكن اتي الى  
هزها وتقتصر بدفعها فله منعها فيه مخارج من القول في ازالة الزامها  
الاستعداد ومنعها من اكل ما يتادى بها كنهه قال الروياني اعمها عندى المع  
ولها ان تنصرف وشيئا من القوت الى ادم وعكسه ولو تبر من المجلس الواحد من ادم  
وطلب ايداه قال الامام لا يلزمه ايداه وقاله هو طاهر كلام الشافعي قال وكور  
ان يقال يعتز ادم اليها اذ صرع عليه في ذلك وقد تنصرف رهي يدك ورواه  
الغزالي والرافعي وحها ورحا **الاول الواجب الثالث** الحادم والناسفان  
الاولى للاتي يخدم نفسه من عادة في حال جلوسه وعافيه من فاد اكانت الروحة من  
فاد اكانت سلبية لم يحادها وان ارتفعت كالتقال في بيت الزوج واللاتوقح الى ان يخدم  
وان اراد ان يتخذ خادما من حالها فله منعها من دخول داره وعلى الزوج ان يكفيها  
حمل الطعام ولها وخواهها وان كانت زمينة وجب اخدمها وان كانت مريضة  
فوجب ان يصحبها انه يحب وتاينها ان المرض ان لم يكن اياما يحجب كالدوية وان كان  
دائما وجب وعلى الاولاد ان يحصل الكفاية بواحدة يدرج حسب الحاجة والافرق  
بين ان تكون الزوجة حرة او امة **الصنف الثاني** اللاتي يكون لهن من خدمهن  
فيلتزوجهن في العادة فان كانت الروحة منهن ففي وجوب اخدمها طريقان  
اصحها القطع بانه يجب والثاني فيه قولان وعلى المذهب وجوبه لافريقين ان  
يكون الزوج موسرا او معسرا اخر او عبدا ومكانا واشترط الهوى فيه  
يساره والمذهب خلافه فيثبت دمه الى ان يموت ولا فرق بين ان تكون الزوجة من  
اهل الامصار او البوادي اذا اقتضى حالها ذلك واشترط الما وردى كونهما من  
الامصار ولا يجب ان يكونا من خادما واخذ ان اتفقا على استخدام التي استصحبتهما  
معها لخدمتهما ملوكة لها او حرة وجب لفقته عليه وجلسه من جنس طعام المخدومة  
وفي قدرها وحيان اصحابها وهو المنصور انه يختلف باختلاف حاله فعلى المعسر مدوان  
نساوق فيه الخادمة والمخدومة وعلى الموسر مدوان في المتوسط ثلاثة اوجه  
اصح ان عليه مداك المعسر وتاينها ان عليه مدا وثلاثا كالموسر وحرمة البندجي وط  
الروياني قابله ونال ان عليه مدا وسدسا وقد مر رواية قول الرازي على المد



في نفقة خادم زوجة المولى يرجع فيه الى احتداد القاصي واختار الفرائض  
هنا قدر الكفاية وهو ممدون فيرجع اليه تقريبا لا تقدير وفي استحقاق  
الخادم الادم وحيث ان اصحابها وهو المنصوص انما استحققه فعلى هذا جلس  
ادم المخدم وفي وجوبه من نوعه وحيث ان اصحابها لا يكونون دونه وهو المنصوص  
والسيد في المخدم ومة من الزنا الجيد ومن الزنا الذي دونه وطردوا بعضهم  
في نوع الطعام فقالوا يجب له اذن نوع طعامها في وجهه فيكون ما اخذه من  
الخطة مثلا اذن ما اخذه من الزوج ومقدار الادم مقدار كفاية ما يجب لها  
من الطعام والتالي ان الزنا الذي لا يجب لها وتكفيها بفضل عن المخدم ومة  
انباها للعرف قال الامام فلي هذا ينبغي ان يراد للمخدم ومة في الادم فتوجب لها  
منه اكثر مما توجب لمن ليس بمخدم ومة ثم لا ينظر الى مقابلة مد الخادمة بمكيلة  
او اوقية فان ادعيا اقل وفي اجاب اللحن لها ايصا طريقا احدها فيه وحيث ان  
سماها بعضهم على الوجهين في انه هل يجب لها من نوع ادم المخدم ومة وقال الامام  
اذ اوجبا الادم لها لا خصها بل في اوانه لكن يزيد المخدم ومة على غيرها والتالي  
القطع بانه لا يجب وان لم يكن معها خادما واقفا عليه لم يكن على الزوج ان يشتري  
لها جارية ولا ان يملكها جارية ان كانت ملكه بل على الزوج اخذها جارية او امة  
مستجارة او مستجارة او نصف مملوكة او صبي او محررها مستاجر وفي جواز  
اخذها مملوكا والشيخ لم يجهان بناء على الخلاف في عورتها مع او ينبغي ان  
يفرق في المحرم من اصلها وغيره فانه لا يجوز لها استخدام اصلها وباتي في الصبي  
الخلاف في وجوب الاحتجاب منه اذ كان فيه اهلية حكاية ما جاز لانه لا يصلح  
للخدمة الا اذا تفولاها الرجال والنساء من الاحرار والمالك وفي جواز كونه الخادم  
من اهل الدمة وحيث ان احدهما عن الاستحقاق واختاره بن أبي عمير والكر قال  
انه مكروه وتايبه بالاقال الما وردى وتبعه الروابي ولو قيل يجوز في  
الخدمة الخارجية دون الدخلة كان وجهها وجهين الاستحباب طريقا في  
الاخذ والامام وتبعه الفرائض عليه استثنى ان من خدمها لا يقدر نفقة  
خادمها لو كان لها خادم فالذي على الزوج حصول قدر النفقة فان تيسر به

استخدام

استخدام محررة فلا ك وهذا مما يقتضي ان نفقة الخادم هي الاصل وانه لم يجد  
من يستأجرها لمقدار النفقة لا يجب عليه خصيل الاخذام فيتعدي النظر في ان  
المرأة هل تستحق مقدار النفقة لتزويدها عليه وتستأجر من خدمها او يستأجر  
الزوج لها به من يقوم ببعض الخدمة او لا يجب عليه الاخذام للتعرف على القول  
بان نفقة الخادم لا تضرب دينا في الدمة والذي يقتضيه كلام غيرهما ان عليه  
الاستئجار باجرة المثل ولا يجب للخادم التي يستأجرها من جفته نفقة بحكم الزوجية  
بل ان كانت مستجارة او مستجارة فلا نفقة لها وان كان مملوكة فتفقتها  
بحق المالك على قدر الكفاية ولو قال ان الخادم بنفسه وارا اسقاط  
موتة الخادم فتلاثة اوجه احدها قول ابى اسحق ومن الى غيره له ذلك  
واختاره الشيخ ابو حامد والطبري والمنع وتايبه للفقهاء ان له ذلك فيما لا  
يستحق منه كغسل الثوب والاستنقا والطبخ والكسب ومن ما يستأجر منه كاد  
الماء الى المستحم وصبا الماء على يدها وصبها في الامام بانه كل امرئ يحق للناس من  
اطهاره للارواح ويقصدون اخفاءه فعلى هذا ادنوا في نفسه ما لا يستأجر منه  
فقد فعل بعض افعال الخادم في استحقاق خادما كما ان النفقة وجهان يبينان على ان  
السيد اداسلم امته المروجة لبلدا واستخدمها بها راهل استحق تمام النفقة  
ان قلنا تستحقها فها تشتط او توزع على الافعال فيه احتمالا للامام وان قلنا  
ان سيد الامة لا تستحق النفقة فلا اقواله هنا لان الخادم لا يملك اسقاط ايجابها  
قال الرازي وفي هذا الوجه اشعار طاهر بان النوعين جميعا من وصيفة الخادم  
وفيه كلاهما احدهما قال السرخسي الذي يجب على الزوج كفايته في حق المخدم  
الشرففة الغسل والطبخ ونحوها دون حمل اليها وحمله الى المستحم والرفع عن  
ذلك محض عون وتايبه ان في التقدير ان تعني بالخدمة في الباب ما يؤول  
الى خاصه يحا الى المستحم وصبة على يدها وغسلها وخرق الجف وخبوها فاما  
الطبخ والكسب والغسل فلا يجب منها على المرأة ولا على خادمها بل هو على  
الزوج ان شافعله بنفسه او غيره والا فلا من متفقان على ان النوعين جميعا  
لا يتوطفان على الخادم حتى يفرض نوع النفقة وتخصيص بعض الموتة والاعتداد

مة



على ما في التهديب ويخرج من ذلك ان الزوج ان يتولى ما لا يستحي منه بلا  
 خلاف والخلاف مخصوص بما يستحي منه **ابن** وقد تقدم عن الماوردي  
 وغيره ان واجبا لخدمة نوعان خارج يتولاها الرجال او النساء ودخل لا يتولاها الا  
 النساء او صبي او محرم **وقال** الماوردي ايضا ان المالك لا يكره لخدمته الزوج على  
 ان يصنع لها من طعامها ما لا يدخل عليه ما لا يخرج لا دخاله من المأوى ومصلحتها  
 لا تجاوزية ذلك وهو مخالف لما ذكره البغوي والذي يظهر ان الخلاف في ذلك راجع  
 الى الخلاف في المسألة كما ذكره السرخسي موافق للوجه الاول ان ذلك ليس بالخدمه  
 الواجب فلها على الزوج فيه اذا غطاه الزوج وما ذكره البغوي موافق للوجه  
 الثاني في انه من الاحكام الواجب فعلها فيه العار اذا غطاه الزوج والفاصل بالوجه  
 الثالث في انها وبعول النوعان من الخدمة على الخادم والنوي نسب ما نسبته الرافعي  
 الى السرخسي الى التراز وكلاهما يبكي ابو الفرج **وقال** ما يلبسه من العسل والطبخ ونحوهما  
 فيما يختص بالخدمه وما نفاه البغوي عنها فانما هو مختص بالزوج بغسل ثيابه وخبز  
 طعامه ونحوه والطرفان متفق عليهما ولا خلاف بين الجميع في ذلك **ابن** وهذا مما اختلف  
 فلو قال انما اخدم نفسي وطلبت نفقة الخادم واجرة ذلك لم يلزمه ذلك كعامل القراض  
 له ان يستاجر على الحمل والنقل فلو فعله بنفسه لم يستحق اجرة فان توافقا على ذلك  
 قال المولي هو على الخلاف في الاعتبار عن النفقة ووجهه بما يقتضيها الدخول  
 نفسها لتحق نفقة الخادم وكلام غيره ياباه **والماوردي** ولو تبرع اجنبي بخدمته  
 عنه او غفرا سقطت خدمته وينبغي ان يخص ذلك اذا وافق عليه اما اذا امتنع  
 فينبغي ان يكون لها ذلك عند تبرعه عليها وكذا عند تبرعه عليه بغير اذنه على  
 الاخ للمنه **فروع الاول** لو كان معها خادم يخدمها او اخد منها الزوج اقراء  
 بانفاقها فادار الزوج ابدلها فان ظهر منها ريبه او خيانته او عيبا فلا بد من  
 الغالي ولا يحتاج فيه الى الرفع الى القاضي والالم بحزله الابدال وهذا صريح في انه  
 لا يجوز ابدل الخادمها لغير القاضي **الماوردي** والحسين قال لا الزوج بالخيار بين ان  
 يشترى لها خادما او يكرهه لها او يكون لها خادم فينفق عليه والجار الى في التلا  
 دولها قال القاضي الحسين **وعلي** قول **ابن** استحواله ان يخدمها بنفسه بخير من ان يبيع

خصا

خصا وكلام جماعة منهم الرافعي في موضع يقتضي انه انما يجب نفقة خادمها اذا  
 اتفق عليه ويظهر حرصه على خلاف في المسألة الا ان حمل هذا الاخير على خادم التي لم  
 يالفها بعد ولو تنازع في الخادم الذي يخدمها او لا من جواربه او من يستاجرها الزوج  
 لخدمته فوجب ان يظهرها ان الممتنع اختياره ولو احضرت معها خدام فله اخراج الجميع  
 الا واحدة وتعتبر الواحدة التي تنفق اليه او اليها فيه وحينئذ وكذا لو اراد ان يستأجر  
 ثانية او ثالثة بشر او استجير او تبرع كان للزوج منعها منه وكذا لو كان لها  
 فماتت واثنان ومحتاج كان له منعها من جعله في داره واخراجها منه وكذا له منعها من  
 دخول ابويها عليها ومن الزوج الى زيارتها لغير الاول وان لا يفعل وان ياد في واحد  
 منها وله ايضا ان يخرج ولها من عنده اذا استصحبته معها وكذا لو كانت ممن  
 لا يخدم فاستترت بخبره كان له منعها من دخولها **الثاني** لو تزوج امه دان جمل الخدم  
 في العادة لم يجب اخداؤها في اظهر الوجهين ونسبه سلم الى النور **اما** عن الجميلة فلا  
 تستحق اخدا ما والمبعضه كالامه **الثالث** في استحقاق المبتوتة الحامل للاخلام  
 وحينئذ ينالها بعضه على ان النفقة لها فقم او للحا فلا **الواجب الرابع** الكسوة  
 وهي واجبة على الزوج ولم يقدرها الشارع فانها تختلف باختلاف البلاد في  
 جنسها ونوعها وحال الزوجان وطول وقصر وسمن او هزل او باختلاف اقصوا  
 فيجب فيها كفاية كل امرأة على ما يليق بها ولا يختلف عدد الكسوة بلبس الزوج و  
 وانما تختلف بمماصة في الجودة والرداة **والرافعي** وفي كلام **ابن** الفرج و**ابراهيم**  
 المروزي انه ينظر فيها الى حال الزوجين جميعا فيجب لها عليه ما يلبس مثله  
 منها عادة وحكي صاحبها لذكر خبر عن بعض امرائه ينظر فيها الى حال الزوجين فلا يرضى  
 لها ما يحا وزجدها منها قال وينبغي ان يفضل منها ان قلنا الكسوة لمليك كاعتد  
 العرف في الجنس الواحد كالنفقة وان قلنا امتناع فوجها ان جدها بغير الزوج والى  
 بالزوج كالوجهين في المسكن في الكلام في قدر الكسوة وجنسها اما قدرها فيجب في  
 الصنف مفتحة وفنير وسراويل وما يلبسه في الرجل من كعب او نعل ومثله ذلك  
 في الشتاء مع حية محسوة تدفع البرد وقد يحال لازيد البسر او بلب في البلاد  
 التي جرت عادة نسائها بلبسه وعن الشيخ **ابن** محال البسر انما يجب في الشتاء دون الصيف

عسان

بي



وقد تقوم الفرو ومقام الجبه في يوم البلاد حيث عزادته بلبسه واما ما كان في  
ولو كان البرد شديدا لا يندفع الاجتبي وحيثما الواقع ابداه من عنده واما فوقها  
الباب والمكعب مختلف بعدا فمن كانت تلبس الشمس كوجوب وان كانت تلبس الشمس  
وجب ومقتضى هذا ان يجب الصفات في حق من عادته ليس ولو حرت عادته ان يكون  
عن ابلاب ليس شيئا اصلا في الماورد في ذلك كونه عورة فيوخذ منه في حق الله تعالى  
مخلاف ما لو كانت عادة بعض سكان القرى ان تلبس شيئا في ارجلهم في يوقر فانه لا  
يجب ارجلهم شي والاعتبار في الملبوسات كلها حال المرأة في الطول والقصر  
والسم والخافة والغلاط ولا فرق في ذلك كله بين الحضرة والبدوية وقال  
الماوردي الاعتبار في الكسوة والطعام بموضع مقامها فلو كانت بدوية وهو  
حضري واقام بها في البادية وجب عرقهم وان اقام بها في الحاضرة وجب عرق  
الحاضرة فلو كانا في العكس فان اقام بها في الحاضرة اعتبر عرقهم او في البادية  
اعتبر عرقهم وكلام القاضي يسير اليه قال الشري ولو لم تستغن في البلاد البادية  
عن الوقود وجب من الخطب والحم قد ر الحاجة واما قدرها فقد قال الشافعي رضي الله عنه ان  
كان معسر الزمه من القطن الكوفي والبصري وما استعمله وان كان موثرا فزم لها من  
الكسوة وسط البغدادي والهمزي ولين البصري وما استعمله والهمزي نسبة الى التمر  
والاصحاب ويلزم المتوسط ما بينهما وهو الكرياس وانما فرض الشافعي ذلك من  
القطن على عرف ذلك الزمان وقد يخير فان جرت عادة اهل البلد تلبس الكتان او الخرا  
القر او الحر فوجب ان يحكم انهما منه وبما قرنت من الموسر والمعسر ولو جرت العادة  
بلبس ثياب الرفيعة كلبس القطن المحضر وهو الخفيف الشيع الذي يصلح سائر اوضاع الصلاة  
فيه لم يعط منه لكن يعطى من الصفيق القرم منه في الجوده كالزبيقي والثاني وهو  
قوله الشيخ ابى محمد وطاهر كلام الشافعي انه لا يلزمه وله الاقتضار على القطن  
**الواجب الخامس** مناع البيت وهو ينقسم الى قسمين وغيره فاما القسم  
فعلى الزوج ان يعطيه ما تفرشه على الارض للقعود عليه فان كان عادته من  
الحضر على الارض فعليه حمير فان كان افراش البادية فعليه لباد وان كانت  
افراش الحضر في الصيف والباد في الشتاء فعليه ذلك وعلى الغني طنفسة

في الشتاء

في الشتاء ونطع في الصيف وعلى المتوسط زلية وهل يلزمه فراش لتنام  
عليه فيه اوجه اربعة لا وثنام على ما تفرشه نهارا واحدا في يومه  
مضرة وتبرده او وطيفة شتا وصيفا وتالنها انه يجب ذلك لامرأة الموسر  
دون المعسر ورايها انه لا يجب الاقنار وسكان القرى الذين يكتفون في يومهم  
بالبسطة المستعملة لجلوسهم ويجلبغهم من وجب لها وسادة وحاف او  
قطيفة في الشتاء نص عليه في بعضها وكسا وفسر بعضهم القطيفة بالكسا  
والطاهر انه نوع من الكسي له حمله وفي كلام الشافعي رضي الله عنه انه يجب لها  
ملحفة واختلفوا في بعضها فمنهم من فسرها بالحقا وحضرها بالشتا وعليه الجمهور  
ومنهم من قال هي غير واحدة في الصيف وهي مثل الملا وحضرها الماورد وعار  
لما ادرج عادة اهل تلك البلاد بالتغطية في الصيف شي ومنهم من اوجب الملحفة  
مطلقا صيفا وشتا قال الرازي ومكران بن زكريا الصفيق منزلة الثمن بالنهار  
وفي الشتاء مع اللما وغيره منزلة القميص مع الجبة وتسمى الشعار ونحوها  
اربعة اوجه اطهرها انها لا يجب وتالنها يجب صيفا لا شتا ورايها يجب صيفا  
لمن عادته من التغطية بها فيه والا فلا ويكون ذلك كله لامرأة الموسر من  
المرتفع ولا امرأة المعسر من النازل ولا امرأة المتوسط مما بينهما وهاهنا  
طلب زلية تفرشها نهارا فيه وحين نسبها الى الامام الى العراقيين وبلغ ان يرجع  
في ذلك الى عادة اهل تلك البلد في ذلك الزمان فحين اقتضته عادتهم والا فلا  
قال الرازي وربما افهم كلام العراقي كون الزلية فوق اللباد والحضر والليل  
ونهارا والذي يوجد فيه الخلاف في كس العراقيين لفراش دون الزلية وما فهمه  
من كلامه غير ظاهر والمفهوم منه ان الزلية هاتج لتكون فوق اللباد والحضر  
كما تحضره فوفقه البلاء والخلاف الذي في كس العراقيين في الجاه المصري لئلا  
ولم تعرضوا لها بالنهار وكلام العراقي يقتضي عدم ذكر الخلاف في نهارا ايضا فانها  
المرادة بالفراش **النوع الثاني من الاثاث هو الدار** وهو الاذن الطبخ والا  
والشرى الحرة والكور والقدر والمعرفة والزبدية وعوها وهو واحد على الزوج  
ويكفي ان يكون من حطب وخرف وحجر والامام ومحتل ان يحل للشرقة الطرف

كل

الحادي عشر



الخاسية للعادة **ف**تحسوة الخادم التي تستحق النفقة في محلها  
القيم وفي السر او بل وحيث ظهرها انه لا يحب **و**اما المتعة والمنصوص في الحفا  
جب **و** لا يتولى حبس الشئ الدفع البرد وفي الصيف ان كان حرة فان كان امة  
فان جرت عادة البلد كشف الرأس لم يجب والا وحده في النوى والاصح الوجوب  
مطلقا وقياس قول المتولي ان يجب لها السر او بل في الشتاء الدفع البرد وفي الصيف  
وجب لها في الشتاء او فروا لخادم زوجة المعسر حبة من صوف او فروا وجب لها  
الحف والمحفة وان لم تحب الخدمة الحاجة الى الخرج للمواج فان كان الزوج فقيرا  
وجب كسابل الحفة وفيد الامام ايجار الحف بما اذا كان يحتاج الى الخرج **م**فهو  
انه لا يجب دالم تحتاج وينبغي ان تكون الحفة كذلك **و** الروباني وبن الصباغ  
ولا يجب لها فراش **و** الروباني وبن الكسا والوسادة **و** المتولي لا بد لها من  
شيء تجلس عليه كارية في الصيف وهو الحمبر وقطعة ليد في الشتاء **و** الماوري  
لا يستغني الخادم عن دنار في الشتاء ووسادة لغراسه ولبساط الجلوسه **و** قال  
صاحب المحرر يجب لخادم كل زوجة من الكسوة والفراش والذئار دون ملك للزوج  
ولم يستثن منه الا السر او بل وما يجب لخادم من الكسوة يكون دون جلس ما يجب  
للمخدومه **الواجب السادس في التنضيف** على الزوج ان يعطي الزوجة ما  
تتنصف به وتزيل الاوساخ التي تودى بها وتودى بها من المسط والدفر وما تغسل  
به الرأس من السدر او الحظي او الطين على عادة اهل تلك الداهية والمراجع  
في قدره الى العادة **و** الامام وجه من الذهب ما يغتار استجماله في الغالب  
للرأس تدخله **و** الماوري تحت الفرائش والجسد ويرجع في حنسة الى عادة البلد  
فبعض اهل البلاد يدهن بالزيت كالشام وبعضهم يدهن بالشعير كالعراق وبعضهم  
يدهن بالدهن المطيب بالبنفسج او الوردي في كل بلدة ما جرت به عادة اهلها  
وذلك في كل اسبوع مرة **و** ما قاله الامام محمول على قوم حرت عازلم يدهن  
الروسن وول الاجساد وما قاله الماوري محمول على قوم حرت عازلم يدهن  
كالجار وذكر الامام اخنا لا في الدهن اذ قال الزوج هو للزوجة والارادة  
وان طلبت من يد اعلى التنضيف من التزين بالجل والحضات البدن والرجل **و** هو

علي

علي حزيه فان هيأه لها الزمها ان تكفل وتحتضن وكذا ان طلبت منه الطبيب  
يلزمه الا ما تقطع به السهولة عن الجسد **و** الماوري ان كان الكحل للز  
كالامد وجب عليه كالدهن ليزجبل الشعر وجب لها المزينك وما في معناه  
لقطع الصنار اذ لم يبق قطع بالما والزياب على الصحيح وفي جواب اخره الحمام  
من اعتاد ان دخولها وحيث احدهم او عزم به القاصي والبديهي والغزالي  
الها لا تخك الطبيب واستغنى الغزالي اذا اشتد البرد وغسر الغسل لافيه  
واطهرها واقتصر عليه جماعة كثيرة الهانج **و** ذلك في الشهر مرة وهو تفرج  
علي المذهب جواز دخول المسئلة الحرام وفيه وجه انه لا يجوز لها الاضروب  
وعزمه في الاحياء فقال بحرر علمها دخولها الا تنفس او مرض وخرج عليه  
انه يكره المزوج اعطاها الاجرة وان كان لا تغتار دخول الحرام كاهل القرى  
لم يجب وجب له عليه اجرها عليه فمن الما الذي يغتسل به من الاوساخ  
ومن الطبيب ان يحتج اليه وما نزيله الوسخ كالسدر كما تقدم **و** البغوي وجب  
معه الاسنان والصابون والقالي الشبان وان كان لا يغتسل عن حباثة لم يلزمه  
موتة الاغتسال وكذا لو كان من الجبر على الصحيح وان كان من جماعه وجب **و**  
من نفاسه في الاصح **و** الرافعي وعلى هذا القياس ينظر في الوضوء هل وجب  
بسبب من حفته كالمس او لا من حفته وقد تقدم ان له منعها من كل مكروه **و** ال  
كالقوم على الصحيح وعليه منع من تناول السهوم المهلكة وعلى كل من عرف ذلك  
وله منع من الاطعمة التي تخاف منها الممرض على الصحيح وقد مر الكلام في استحقا  
الخادم الة التنضيف وان الزوجة لا تستحق الدواء الا جرة الطبيب والفضل والحما  
والحال ولها ان تخذ الطعام والادام وتصرف في ذلك في ايام مرضها وكذا حكم  
خادمها ولا يجب على الزوج ان يصح عند زوجته وان تدر الاصحى وفي وجوب  
تجهزها اذ امانت وحيث تغفل في الجنايا وحيث بان في محبة الخادم وراى المتولي  
تربسها على الزوجة **الواجب السابع في السكنى** على الزوج اسكان الزوجة  
في مسكن يليق بها في العادة ملكا او اسنما او اسنما او وقف فالتى لا يليق  
بحال الخان تسكنها في دار او حجرة وبطرا ايضا الى سعتها وضيقتها **و** اسليم

حجة

ق  
مه



وختلف ذلك بكثر مجازها وخدمها وقلتها او توسطها اذ الكثرة المهار  
والخدم تسكن دار واسعة تنسج ذلك والذي ليس لها ذلك لا يحتاج الى دار واسعة  
والمتوسط يحتاج الى دار متوسطة وفيه نظروا ينبغي ان يحل على ما اراضي الزوج  
بان يكون جازها وخدمها عندها ويعتبر ذلك حالها حال الزوج في سائر  
واعساره حكاية الامام وقال الطرقي متفقة عليه وقال صاحب المذهب يعتبر  
المسكن حال الزوج في اليسار والعسار والتوسط كالنفقة وجمع صاحب  
التمه بغيرها ما في السكينة من لا يليق بها ونفاؤه بين العبي والفقر والتوسط  
كالنفقة ويتلخص ثلاثة اوجه اشهرها النظر الى حالها تانها النظر الى حالها  
النظر الى حالها معا كالوجه في المنفعة والاسباب من الصلاح ولو سكن هي هو  
في منزلها مدة سقط فحق السكنى ولا مطالبة لها باجرة سكنه معها ان كانت  
ادناه في ذلك لان الاذن المطلق العري عن ذكر عوض من ارضى الاعادة والاباحة  
**الفصل الثاني في كيفية انفا الواحبات المستقله** خلا السكنى وهي صنفان  
احدهما ما يكون الانتفاع به باسنة ملاكها كالطعام والادام وما سمي ملك من الة  
التصنيف كالدخول في السدر والصابون فحق الملاك فيه بتسليمه اليها كما في تسليم  
الطعام الى الفقير في الكفاة من غير توقف على لفظ ملك كتسليم الدن الذي في  
الدمه وملك المرأة النضر وفيه بالبيع والهبه وغيرها لكن لو تصرف وانفق على  
نفسه كما يضر بها كان له المبيع كما تقدم بخلاف الطعام المقدم المضيف فانه لا يضر  
فيه فطعاما وهما ملاك فيه وحرمان وجب تسليم الطعام حبا كالإكفارة فليس لها طلب  
الدقيق ولا الخبز ولا مئته وليس لها الزامها ذلك ويجب ان يكون التسليم من العيب ولو  
اخذت النفقة فسرق منها او تلفت يسبب اضرار بلزم الزوج ابدانها وهل يلزمه مونة  
الطبخ والخبز والطبخ فيه اوجه اظهرها اليها يجب ولا تقول يلزمه الطبخ والخبز والطبخ  
نفسه ولا يلزمه مونة ذلك وما يطبخ به اللحم وتانها لا يحكم الكفاة والتأليف  
انها ان كانت من اهل البوادي التي تعذر تولد ذلك بانفسهن لم يجب وان كانت من غيرهن  
وجب ومقتضى هذا ان يلزمه الة الطبخ والخبز اذا كان عاقله فعله بنفسه ومقتضا  
ايضا انه اذا كان ذلك عادة خدمه وهي غير عخدم ان لا يجب عليه ويعمله الخادم والرابع

الحق

انها ان كانت من النساء التي تعذر الطبخ بانفسهن فرض لها الخبز ونظيره وان كانت من  
لا يعتدن الطبخ بانفسهن لم يفرض لها الا الدقيق ولا يخفى انه اذا كان الواجب الخبز او  
الاوطار له لا يجب معه شيء اخر وليس له تكليف ان تاكل معه لامع التملك ولا دوله  
**ويشترع على هذا الاصل قروع الاول** لو بدت الخبز الذي اخذته او باعته او اكلته  
حبا في وجوب مونة الاصلاح احتملا لان الامام اطهرهما عند الغرالي انه حبا تانها لا  
والترافعي ويؤيده الفهر ذكر وان الزوج يحبس من زبد المونة مع الخبز ان  
ليكن مونة الطبخ والخبز بنفسه او بان يعتم له من يتولاها ولو مكنها من النضر  
وطاير المونة بطبخ خبزته انما وفيه نظر ولو لم يعد نضرها في الجان اقوم بطبخه خبز  
بنفسه وقتنا حاجا الى ذلك لو كان الحيا قبالا لا يستحق عليه في الحال مونةها ولو استحق ذلك  
الغذاء دمه واما الملح فينبغي ان دمه يقوم بها ويجوز ان ينفق عليه فحق الطبخ  
والخبز ولا يمكن منه الاعتدالها وقد نضر عليه الماوردى والامام ذكر ان ذكر الاختيارين  
افهم ان المسألة ذات وجهين اذ لو كانت تحتاج الى اصلاح البر وقد خرجت الى الذي  
اخذته من القطع بانها تكلفه ذلك والتزدد الذي اشترى له انما هو اذا كانت  
لا تحتاج الى الخبز يومها الا ان يريد التزدد الذي ابداه **الثاني** لو كانت تاكل مع الزوج  
مختاره على العادة ففي سقوط نفقة وحرمان نفيسهما وهو ما اوردوا السند في الروا  
انها لا تسقط وعليها غرامة ما اكلت وان داما على ذلك سنين واصحها انها تسقط  
وبها ما يضرها على الخلاف في المعاطاة وقال ان جعلنا ما يبيع ابرته دمه والا فلا  
وعرفت ما اكله في الرافعي وليكن هذا مفعلا على حوازا اعتبارا من الخبز عن النفقة ليجعل  
ما جرى قايما مقام الاستنطاق في حوازا اعتبارا من خلاف باقي وهذا نظر لا خلاف  
المعاطاة عند اجتماع اركان البيع وشرايطه خلا الصبغة والشرايطه ما يتبينه  
ما فيه من بيع الخبز واللحم الذي بالمطبوخ والمعلوم بالمجهول فينبغي القطع بطلان  
الاعتبار واما البراه فهو قوتها اذا ابطالنا بيع المعاطاة هل يجب النزاع او بطلان  
كل منهما وفيه خلاف والاصح الاول وادعى صاحب الاخبار ان الخلاف فيما اذا لم يرض بذلك  
عوضا فان رضيه برأ وجهها واحدا واما الخلاف في المعاطاة فيقتضي تبينه في حالة الرضى  
فان اراد رضاها بعد الاكل فهو الوجه المتقدم في المعاطاة ان كلامه يبريها احدا



للرضي على القول بالطلاق لا الامام اذا اردنا نخرج قول البراءة على قاعده المذهب  
قلنا المرأة تستحق النفقة قبلها اذا لم تنظم مع زوجها فاذا طهرت معه وكلفت سقط  
حق من طهرت له وكما نفقة على هذا الراي من الكفاية ان زاد من طهرت له على  
قياس الاعراض ان طهرت ونحو الزوج في ما اذا كان المرأة صغيرة وكانت معه باذن فمما  
فان لم ياذن فالزوج منطوع ولا تسقط نفقة قطعا كذا قاله الرافعي وهو في حالة  
الاذن مستمر على نكاح الامام اما على غيره على المعاطاة فيجعل ان قبض الصغير غير  
منعديه وان اذن له الولي فيه الا ان يجعل الزوج كالمالك في شراء الطعام وانفاقه  
علم كما قال القاضي في الوفاة له عليه من اشتري كل يوم بنصف درهم شعير او طعمه  
حماري فيفعل انه يبيع وينتد منه وكان البائع ويكره في القصر **الثالث** لو  
اعتاض عن النفقة الواجبة في الدمة من طعام ومونة وادم درهم او دينار او صا  
فامره احدها لا يجوز ومعه القامي واصحها انه يجوز وتاخر يجوز عن نفقة المدة الماضية  
دون نفقة اليوم واما الاعتياض عن نفقة المدة المستقبلية فلا يجوز وقطعا ولو  
اعتاض عن الطعام الحار والدقيق والسويق فطر في حدها على الخلاف في اعتياض  
الجنس الدرهم والتاخر انه مرتب عليه فان قلنا لا يبيع ذلك فهذا اولى وان قلنا  
يبيع ذلك ففي هذا وجه **اصحها المنع** والثالث القطع بالحوار وتعليق الحواز  
يقضي انه فيما اذا اعتاض عن الجز بحسنه وبالقدر الذي يصلح منه اذا اصبح  
الواجب ودونه وقد قال الغزالي في خلاصه اذا كان الحار ازيد لها ما وجب من الحب  
لواصل وهو اعتياض عن مونة الاصلاح قطعا وبصير كما لو صالح من الف موجهة على  
خمس مائة حالة قال الرافعي ولا يجوز بيع النفقة من غير الزوج حال وفيه نظر  
ومقتضى تغليب المهر في الخلاف وحكي بعض مشايخ العصر عن كتاب القاضي بن ج  
انه يجوز للقاضي ان يقر للمرأة درهم نفقة الحار والادام وتواضعها وهو غريب  
حسن وفي فتاوي القاضي ما يشعر به **الرابع** للزوجة المطالبة بنفقة كل  
يوم عند التمكن عند طلوع فجره واصحاب المهر عند طلوع شمسها وفي الماوردي  
اول المهر وطاهره يقتضي طلوع شمسها لانه اول النهار عرفا ولا يلزم الصبر الى اخره  
قال الامام لكن ليس لها المزارعة فلو سلمها اليها اول النهار فماتت انتابه او طلقا

مبين

لم يكن له استردادها وتكون بمنزلة الميراث عنها كما لصداق قبل الدخول وفيه  
وجه حكاه القاضي ان له استرداد ما يقابل ما يقع من اليوم كما لو انهدمت  
الدار المستأجرة في المدة وحكي الرافعي وجهه ان له الاسترداد فيجوز ان يريد  
به هذا وان يريد استرداد الجميع فيكون وجهه ان له الاسترداد ولو ماتت وطهرت  
فيل قبضها هل يطالبه وبقية نفقة او بالقبض والمشتهور الاول ولو بشر  
في اثنا اليوم فله الاسترداد كذا المطلقوه هنا لكن سيباني خلاف في ان النشور في  
بعض اليوم هل يسقط نفقة ذلك اليوم او قسطة من جن النشور وتسقط نفقة  
خادمها بنشورها كنفقة ولو قدم لها نفقة ايام فهل يملكها فيه وجهه ان  
اشهرها ما تبع وطهرها عند الامام كان قلنا لما ذكره نظر فيها فيه ولو ماتت  
او طلق في اثناء المدة ففي استرداد نفقة المدة الباقية تفريعا على ظاهر المذهب  
في ان ذلك اذا وقع في يوم اخذت نفقة اليها الاسترداد فيه وجهه ان اصحها ان يقع وان  
قلنا هناك لا تستردم استرددها وطهرها ولم يذكر واما اذا انقضى النكاح في  
اثنا المدة وبطهر القطع فيه بوجوب الاسترداد ولو بشر استرد نفقة المدة  
الباقية قطعا وفي استرداد نفقة ذلك اليوم الذي ابتدأت منه النشور او قسطة  
الخلاف المتقدم وان قلنا لا يملكها استرددها قطعا وان تركها في يدها فكل ما مضى  
يوم يملك نفقته كذا ذكره وفيه نظر لان القصر الاول لم يبع وحكم نفقة الخادم  
في وقت وجوب التسليم وفي استرداد المهر من عند النشور الموت والطلاق حكم  
نفقة المخدمه **الصبر الثاني من الواجبات** ما ينتفع به مع بقا عينه  
ومنه الكسوة وفي وجوب ثلثها وجهه ان يبرع عنها بان الكسوة امتناع او فليك  
اصحها عند الاكثرين انه يجب ثلثها كاطعام والادام والتاخر فيه اجاب عن الجاد  
واختاره الفقهاء والقاضي والفوراني انه لا يجب وهو فضيلة نضه في الاملاك السكن  
والخادم وجهه ان كسوة الخادم التي في مله اذا كانت من خدم وطردتها بعضها  
في كل ما ينتفع به مع بقا عينه كالفرش وطرف الطعام والشراب والمشط وقطع  
الامام والغزالي في الحواشي والطرز والمسكن وعلى كلا الوجهين يدفع اليها في كل  
سنة اشهر لمجرد كسوة الصيف للصيف وكسوة الشتاء ما يبقى مائة

او



طويلة كالفرس والبسط والمسطح يحدد عند الحاجة الى تجديد به وكذا الحجر والابن  
لا يحدد في كل سنة وعليه نظرية ما على العادة في تجديد العاجية وينقسم  
على اوجين فروع **الاول** لو سلم اليك كسوة فصل فلتفك يدها قبل مضيه  
من غير تقصير لزمه الابدان قلنا الكسوة امتناع وان قلنا فلتفك فوجها  
اصحها واشهرها **الثاني** لو اتلفت في اتنا الفصل بنفسه فان قلنا انها تملك  
لم يلزمه بدلها وان قلنا امتناع لزمه وعليها قيمة ما اتلفت كما لو اتلفا القريب  
الذي يجب نفقته نفقته قبل ان ياكلها واذا الامام احتمل الاجبي وجوب الابدان ولو  
تخرب الكسوة قبل وقتها لم يملكها عليه وكثره ترددها فيها لم يملكها وان كان  
لشيخا لزمها الابدان ولو مضى الفصل وهي باقية اما مع الاستعمال او دونه فوجها  
اصحها انه يجب تجديدهما وساقها المارورة على انها تملك او امتناع ان قلنا ان تملك  
وجب وان قلنا امتناع فلا فاق المارورة والاصح عندي منهما ان ينظر وان كان يقاها  
لجودتها لم يجب بدلها وان كان لصيانة لئلا يجب بدلها في اليوم يلبس وهو يقتضي الحزم  
بانه لا يجب بدلها اذا لم تلبس **الثالث** لو سلم اليك كسوة فصل فلتفك يدها او  
ماز هو او طلق طلاقا باينا فان قلنا الكسوة امتناع استردها وان قلنا تملك  
فوجها ان اصحها انه لا يستردها واسلمها العاقبون من غير ساء وصحوا عدم الاسترداد  
ولو وقع الموت والبيوتة بالطلاق اتنا الفصل قبل قبض الزوجة الكسوة فصل  
هو كما لو وقع بعد قبضه ويكون الحكم كما تقدم لم اجد لغيره به لاحد من اصحاب  
وهو يقع كثيرا فحوز ان يقال اذا قلنا ادا قبضها يستردها فلا يصح لها منها الا  
بالقسط وهو ما لا يسترد في حالة القصر وان قلنا لا يستردها فحوز ان يقال يحل  
الكسوة كاملا لانها لو اخذت لم تسترد منها ويسجد له ما تقدم عن البخاري انه  
اذا مات اتنا اليوم قبل اعطائه نفقته وجعل عليه نفقة ذلك اليوم وحوز ان  
يقال لا يحل الا بالقسط والفرق ان لو حوز انقلبه القصر لم يقطع ما طر بعده  
كما لو تباع اهل الدمة ببوعا فاسدة واسلموا ونزاعوا الباقية وان كان  
بعد التقاض لم ينقص وان كان قبله نقصنا ها وحوز ان يزعموا وبس  
النفقة بتفاوت اجزا اليوم ومقتضى هذا ان يجب لها من ثمة الكسوة بقسط

عامضي

ما مضى من الفصل في العصمة وقد قال من اصباغ ادا لم يكسها حتى مضى الفصل  
يلزمه من الكسوة وهذا ما عليه حال القراض في عصرنا وقد عرفت في ذلك  
بما نقل في روى من اتوبه عن بعض مشايخ العصر انه نقل عن كبار الافاض للصبري  
ان الكسوة تحت القسط ولو دخل بامرانه فاقامت معه شهرا لم اياها فعليه سدس  
الكسوة وكذا لو زاد او نقص لكن في تناوي النوي ما يقتضي ان تستحق كسوة كاملة  
فانه سبيل عن من طلق زوجته الحامل طلاقا باينا وقد مضى حملها ثمانية اشهر  
بعد ان اعطاها كسوة المدة الماضية هل تستحق الكسوة فان استحققت فوضعت  
شهر وخمسة هل يسترجع منها فاجاب **باب** ما يستحق الكسوة للفصل الذي شرع  
فيه لانها تحت ياوله فان انقضت عتق بعد شهر وخمسة لم يسترجع منها على الصحيح  
ولو اعطاها كسوة سنة او اكثر وحصل الموت والطلاق لما في الفصل الاول  
ووعنا على قول التملك فطريقان احدهما انه على الخلاف فيما اذا اعطاها نفقته  
ايام وماتت اتناها والثاني لقطع بانه يرجع هنا ولا خلاف في انه اذا اعطا  
كسوة فصل فلتشر في اتناها انه يستردها كما تقدم في النفقة **الرابع** لو لم يكسها  
حتى انقضى الفصل فان قلنا انها تملك صارت دينيا في دمنه وان قلنا امتناع  
فلا **الخامس** لو اعتاض عن النفقة وان قلنا امتناع لم يخرجها الا بحوز القريب ان يغاض  
المستقدم في الاعتراض عن النفقة وان قلنا امتناع لم يخرجها الا بحوز القريب ان يغاض  
عن نفقته **السادس** لو البسها بيا مستأجرة او مستعارة فعلى قول التملك  
لا يلزمها الرضي بذلك وعلى قول الامتناع يلزمها ولو تلفا مستعارة والضمان على  
الزوج دونها **السابع** نصرف في ما بالبيع وغيره لا يحوز ان قلنا انها امتناع  
وان قلنا انها تملك جار على هذا هل لها ان تلبس ما دون المأخوذ فيه وجهان  
تقدما اظهرهما المانع وكذا لو امسكتها وارادت ان تلبس غيره وليس المروى ان منعها الى  
بن الحداد **فروع** واجاعة لا يحل للخدم النفقة الا اذا كانت للزوجة لان الخادم  
ان كان له النفقة عليه بحكم الملك وان كان مستأجرة او مستعارة فنفقتهما  
على ربهما ان كان حرة وان كان امة فنفقتهما على نفسه وهي منيرة بالخدمة  
وقال الامام بعد ان ذكر هذا وفي النفس منه عصمه واطهر قالوا الخادم يملك

ها



الحرة ودكر في الادم نردد والذي اراده ان الزوجه لورضيا ان تخدمه ورضيت  
الحرة بان تخدم بالنفقة فانما تستحق نفقة الخادم ولكن لما شاق فارقا لا  
عقد يلزم ويحل لقطع بانها اذا خدمت يوما استحققت وطيفة الخادم ثم الظاهر  
عندي ان استحقاقها يكون بحسب استحقاق الروجة نفقة فلها وطيفة صحيحة  
كل يوم مرة لا يجعل باخذ الوطيفة ملتزمة الخدمة فان بدا لها ردت الوطيفة  
وحقق ما خور قبل العمل مستقر بالعمل وهو شاد ولا نظره ولا أخذ من القول  
به بد افتقرض الصورة فيما اذا جرى الامر من الزوجه بصورة المعالة او من  
الزوج برضاها بانها الخدمي زوجتي فلانه وليك نفقة الخادم في كل يوم  
وكسور ما دام قائمة بذلك وخالف ذلك عقد المعالة من حيث تعجيل الاستحقاق  
من قبل العمل او فراقه لا حل استحقاق الوطيفة عليه في اول اليوم فجاز ان يور  
رضاهما الحار التحليل لو كان الخادم ملكا ويشترط رضي الزوجه بذلك حتى لو  
فعله بغير رضاها لم يكن الامرك ذلك وتابعه الغالي والرافع على احوال النفقة  
للخادم الحرة الراضية بالخدمة بنفقة وفي كلام الامام ايضا اشارة الى ان  
للزوجة الاستبداد بتخصيل الخدمة بيد المطالب به الزوج ولو وافقه فول بعضهم  
انها لو استأجرت امرأة لخدمتها كان لها طلب الاجرة ونفقاتها نفقة  
الخادم الحرة اذا كانت تخدم بنفقة وجه تقدم في نفقة العبد المشروط علمهم في  
المساواة انما على العامل عند الاطلاق لقيامه عنه بما هو واجب عليه **الباب**  
**الثالث** فيما يمنع من المطالبة بالنفقة والكسوة وذلك قد يكون مانعا  
وجوب وفديكون مسقطا لها بعد وجوبها وقد تقدم انه يحسب تسليمها او كل يوم  
عند طلوع فجره وعند طلوع شمسها على وجهه وان الكسوة يحسب تسليمها او كل ستة اشهر  
وذلك بعد وجود التمكن واما وقت قبولها في الدمة ففيه قولان احدهما انها يجب  
بالعقد كالمهر ونسبه بعضهم الى القدم والنسور بعد مسقط فاذا وجد التمكن استقر  
الواجب يوما فيوما لا بالتكثير بليل وحويلها للرفق والمريضة واصحها ونسبه  
جماعة الى الحد بل انها يجب بالتكثير يوما فيوما وفيما اورد في اختلافها في  
العبادة عن النفقة فقال البغداديون يجب بالتكثير المستند الى عقد فحلوا الوجوب

متعلقا

متعلقا بالتكثير وتقدم العقد شرط وخرج عليها **الاول** لو اختلفا  
في التمكن فقال التمكن وسيل يقضي له من وقته وانكر فان قلنا ان التمكن بالقول  
قوله وعليها البينة وان قلنا بالعقد والقول فقولها واثار الروايات الى طريقته  
فاطحة بهذا وهي طاهرة على ما رواه اما اورد في الاحكام ان احدها سبب والآخر  
شرط والاصل عدمه والقائلون بالاول لا يحملون التمكن بشرط بل يحملون النسور  
مسقطا ولو اتفقا على وجود التمكن واختلفا في اعطاء النفقة بعد مضي المدة فادعاهما  
الزوج وانكرهما صدق سواء كان الزوج حاضرا او غائبا اما لو اتفقا على وجود  
التمكن في وقت واختلفا في نشور بعد ادعاه الزوج وانكرته والقول بوجوبها على المذهب  
**الثاني** لو لم يطل بها الرقاق ولم تستع منه ولا عرضت نفسها عليه ومضت مدة قال قلنا  
يجب التمكن فلا نفقة لها وان قلنا بالعقد وجبت وكلام الماوردي يفهم عدم وجوبها  
والتكثير لا يبرر الا بامر من احدهما فبنيته من الاستمتاع به والثاني يكتفي من نقلها الى  
حيث شاء عند امن الطريق فلو مكته من نفسها دون نقلها لم يحل النفقة الا ان يستمتع بها  
في زمن الامتناع فيجب وبصير استمتاعه بها عفو عن النقلة حينئذ ولو قالت لا  
امكن الا في بيتي او في بيت كذا او بكذا لم يكن تكتيفا ما لم يوسم البايع المبيع بشرط  
ان ينقله المشتري الى الموضع كذا ويعرف التمكن بقولها قال الشافعي رضي الله عنه  
تقول الذي جامع متلما سلبت نفسها اليك فان اخترت ان تاخذني وتستمتع في ذلك  
اليك وان اخترت حيث اليك في اي مكان شئت وما يوردي هذا المعنى فان كانت تكرر  
فبان بقول الولي ما يقع هذا المعنى وظاهره انه لا فرق بين ان يكون القابلة بالغة  
او مراقة او غير رشيدة او غير رشيدة ولا بين ان يكون الزوج بالغاً او قلا  
او لا كقوله جماعة ان كان ماله امرها فالعرض يكون فيها وان كانت مجنونة او غاي  
بالغة والعرض من ولها قال سلب وان عرضت هي نفسها فان سلم الزوج ونقلها حصل  
التمكن والا فلا وقبده البغوي بما اذا كان العرض بغير ادن الولي قال الواسل بالغة  
نفسه للزوج المراهق بغير ادن الولي ووجد النفقة بخلاف ما الواسل البايع  
المبيع الى المراهق والكيفية المذكورة مفروضة فيما اذا كان لها حبس نفسها  
بان كان المهر مقبوضا او موحلا او قلنا ليس لها حق الحبس فان كان لها حق الحبس

زوج



فقد قال الشافعي رضي الله عنه تقول اذا حيت بالصدق خلت بينك وبين نفسي قال  
 الامام هذا في المستقلة اما اذا كانت محجورا عليها فيقول ولها ما دلت فتح نفقة ولا  
 فرق بين ان يكون القول مشافهة او برسول واذا اوجب نفقة فهل له استكناها منزلا  
 يليق بها قال الشافعي بقى الدين من الطلاق الذي يظهر ان له ذلك وحوار امتاعها من  
 تسليم نفسها والحالة هذه لا يسقط عنها ما الزوج من حق حبس المسكن وفي اجاب  
 نفقة ما يوضحه فانه يستلزم تفويض الحرة في السكنى اليه واختياره في المساكن  
 اللاتفة بها من منع هذا كله اذا كان الزوج حاضرا فان كان غائبا ورفع العاقلة البالغة  
 وولي الصغيرة والمجنونة الامر الى الحاكم ونبئت عنده للزكاح ويظهر له التسليم  
 والطاعة فيسكن الى حاكم بلد الزوج لحضره ويعلمه بالحال وان حضر وتسليمها او  
 بعث وكلا فتسليمها وحسب النفقة من حينئذ وان لم تفعل فرض القاضي نفقة في ماله  
 الحاضر ان كان واخذهما كهيلا ما يصرفه عليه لاحتمال الفرقه وهذا كـ  
 استحقاق واستغيا ب فيه خلافا في الافضيه هذا المشهور وحكي الماورد  
 عن المصنف ان نفقة النكاح من حين التسليم وهو الرفع الى القاضي ومن الاصحاب  
 من لم يتعصر الى الرفع الى القاضي ولا الى الكاتبة وقال حبل النفقة من وقت  
 وصول الخبر اليه ومضى من فتن القدوم اليها وهو ما اورد به المعوي وقال  
 انه طاهر بصدقه في موضع آخر وان لم يعرف موضع الزوج قال المتولي يكسب الحالم  
 الى حاكم البلاد التي ترد اليها الفواقل من تلك البلد معادة وينادي فيها  
 باسمه فان ظهر والحكم كما امر وان لم يظهر فرض القاضي النفقة لها في ماله فان  
 كان ماله حاضرا صرف اليها للنفقة منه كما امر وعنده الزوج بعد تسليم  
 نفسه لا يتورم ما دام مقبلة على طاعته ولا خلافا ان النفقة تسقط بانقطاع  
 الاستمتاع من جهتها اذ لم تنكر معدورة فيه كالاحرام والسفر والصوم من  
 رمضان بخلاف ما اذا كانت معدورة كالمرض والربو وصوم رمضان **فصل**  
 في الموانع وهي اربعة على ما ذكره الغزالي ونسبها موانع طاهر على القول  
 بانها تنحى بالعقد الا انها متما بما يكون مقارنا للعقد فمنع الوجوب ومنها ما لا يقارنه  
 اما مع امكان مقارنته له او دونها فيمنع كالا حرام الدوام والاستقرار  
 ولما

واما على الصحيح انها تحبب التمكن في مانعة من التمكن فتكون مانعة من وجود  
 السبيل لان يوجد التمكن اول اليوم ثم ينظر احدها فتكون مانعا من استمرار الوجوب  
 في كل النفقة او في بعضها **المانع الاول** التثوير فاد اشترت امرأة يوما او اكثر  
 فلا نفقة لها سواء كانت حاملا ام لا وفيه وحده انها اذا كان حاملا وقت النفقة  
 للحمل لا تسقط ولو اشترت بعض يوم ففعل تسقط نفقة كله او بالقسط فيه وحيث ان  
 والاصح الاول عند طائفة قال الراعي وهو اوفق لما سبق في الامة المسلمة الى زوجة  
 فقط وبالمالي اجاب الشافعي وعليه يوزع النفقة على الليل والنهار نصفين فان اشترت  
 في الليل فقط او بالليل فقط سقط نصفها سواء اشترى او طال زمن احدهما وان  
 اشترت بعض النهار والليل وزع النصف عليه والمراد هنا بليلة اليوم لمقا  
 معه بالنفقة التي تليها لا التي قبله فادامت بالليل الى الليل امتنع سقط نصف  
 نفقة ذلك اليوم ولا فرق في التثوير بين البالغة والمرأهة والعاقلة والمجنونة  
 قال الماوردي وامتناع اهل المراهقة من تسليمها نشوز مسقط لنفقة وبوافقه ما  
 سياتي في غضب المروحة لكن حكي القاضي عن بعض اهل الانساق بذكر وقوله الامام  
 الخلاف في المالة من الخلاف فيما اذا سلم السيد الامة لبيادون فغار هل تسحق نصف  
 النفقة ولو تزوج امرأة في منتصف يوم ومكت في حالها تمام النفقة لا قضاء  
 العود لك او لا يحل لها شي لفوات وقت الوجوب والنفقة لا تتبع بعضا او بعضها بقسط  
 ما بقي منه فيه نظر **فروع الاول** لو خرجت من منزل الزوج من غير ادنه فهي ناشز  
 سواء خرجت لزيارة او لسفر عبادة كالحج او للاعتكاف وغيرها او هروبا او اخرجت غصبا  
 او اخرجت وجبت ظمها او حقا الا ان يكون المنزل اشرف على المالك وخشيت على نفسه  
 او يكون لغير الزوج واخرجها ماله او ساقر فمعه بغير ادنه واخرجت يادنه فان كان  
 في حاجته بان يعتقها في شغلها او صحتها فليست ناشزا وان كانت في حاجته ولم يصحبها  
 فطريقا لم يهرها ان في استحقاقها النفقة قولين احدهما تسحق وهو اظهر عند  
 الماوردي وطهرهما عند الاكثر ولا الثاني القطع بالثاني ونهاها الغزالي على الخلاف  
 في ان النفقة تنحى بالعقد فتسحق او بالتمكين فلا وعن من الوكيل اجراءها فادامتها  
 الزوج ايضا والمشهور خلافه قال المتولي ويجوز ان فيما اذا اخرجت نفسها يادنه

ليلا

بله



ولو انفق على النشور واختلاف في قدر مدته فان انفق على وقت خروجها واختلاف  
في وقت عودها صدق الروح يمينه وان كان بالعكس صدق هي يمينه وكذا اذا  
اطلقا **الفرع الثاني** اذا طلق الزوج ان تزول المرأة الى منزله فامتنع بها غير عدل  
كان ناسره وان ذكر عدل ان لا اسلم نفسه حتى اسلم المهر فان كان الصداق  
موجلا او مري حولا ففي ناسره وان كان خالوا لم يجد حولا فليست ناسره ويستحق  
النفقة من حينئذ على الاطير ولو كان موجلا وحول قبل الدخول فهو كما لو كان على الاطير  
ولو قال انما رضىه او في فرع مصرني الوط معه فان عوفه لكان عدلا لا يكره  
تسليم نفسه والامام وتبعه الغرالى وعليه النفقة وان امتنع من استلام  
بها والمقصود وعليه الاصحان بها الفاحش اذا سلمت نفسها اليه ومكنته من الاستمتاع  
بغير الوط وامتنع من الوط خاصة والرافعي وكذا لو كان لرجل عبلا لا حمله  
ولم يكن ان يخرج الاختلاف ذلك على انه لو طلع لم يستمتع بها فباعد الوطى لها  
ان قلنا لا بالحكم كما ذكرناه وان قلنا بحال الحكم ما ذكره الشافعي والاصحاب وعرضهم  
ان في وجوب نفقة ادا لم يقع تسليم طهر بقول احدها فاطعه بانجابها واصحابها على  
القولين في الصغرة ولو قال الزوج استلمها ولا اطأها الى ان يترافق في لزوم تسليم نفسها  
خلاف مروي في الصداق خرم البغوي بزوجته وان انكر الزوج الا نفع فلم اثنائه بشمها في اربع  
نسوة فان امكن من معرفة ذلك من غير روية جماعة فيشهدن له والا فينظر في حكم  
في حال الجماع مع انتشار الله فان شهدن بان علمها في ذلك ضرا يستدبر لم يكره جماعها  
وقيل يكفي في ذلك امرأة واحدة سلوكا به مسلك الاخبار وكذا الحكم لو انكر ضررها  
بكر الله وليس للمرأة امتناع عن الزفاف بعد عبال الزوج وان لم تقرب به كان لها تخلفه  
على نفق العلم بان الوطى يضرها وتجب النفقة للمريضة والمجنونة والرقا والمضاه التي  
تحتل الجماع اذا سلمت نفسها سواء احدها هذه الاخوات بعد ما سلمت نفسها او تسلم  
وهي متصفة بها وكذا في الحائض والنفسا اذا سلمت نفسها **الفرع الثالث** اذا نشر  
في حضور زوج فغاب فغاب في طاعته كما اذا خرج من منزله بغير اذنه لم عادت  
عقبه ففي عود استحقاقها النفقة وحرم وقيل فولا انهما الا هو دون رفع الامر  
الى القاضي ليقضي بطاعته او من الى الزوج بدلك فان حضر وتسلمها او تسلم

لو كره

لو كره وحده من حينئذ وان لم يفعل وجبت من حين مضى زمان حكمه الرجوع فيه كما  
تقدم في ابتداء التسليم وعلى الفوايا في الاختناج الى الحاكم ويكفي بلوغ الحائض اليه وهو  
واستبعد الامام الاول ولو كان الزوج او وكيله وتسلمها فوجب النفقة من غير  
توقف على رفع الامر الى الحاكم وحكمه بطاعته ومجري الخلاف فيما اذا نشر في  
عقبته بغير اذن من منزله ناسره وعادت اليه في عقبته ايضا والامام والذكر  
اراه ان نشورها ان طهر وانتشر فركبة ورجعها الى طاعة ففي عود النفقة  
واستنراط الاعلام الخلاف وان كان خفي لم يطهر فطهر فان اخذها اجر الخلاف  
والثانية القطع بانه لا يستنراط الاعلام والابغوي ولو كان خروجها من منزله  
في عقبته بغير اذنه الى يد ايها الزبارة او عبادة لا نشوز لم يسقط نفقة وكلام  
الامام ايضا يقتضيه ولو ارتدت فقدم في كاح المشركون في نفقة تسقط فلو  
غاب الزوج لم عادت الى الاسلام في عقبته في العدة ففي وجوب نفقة طهران احدهما  
للغرافين القطع بوجوبه والثاني للمراوزة انه على الخلاف في عود الناسرة الى  
منزل الزوج في عقبته والمسألة مفرجة على المذهب انه لا تستحق نفقة من الردة  
اذا اسلمت وفيه وجه انه تستحقه وذلك بعد الاسلام اولى **الفرع الثاني** الصغير  
وفيه صور **الاولى** اذا كانت لزوجته صغيرة والزوج كبير ففي استحقاقها النفقة فولا  
اصحها لا تستحقه **والثانية** بعضها وهو مبنيان على ان النفقة تجب بالعقد فتستحقها او  
بالتكليف فلا وقبل انهما مفرعان على انها تجب بالتكليف فاما على القول بوجوبها بالعقد  
فتستحقها وطعها ولو كانت لزوجته كبيرة والزوج صغيرا فطهر واشهرها في فولا  
اصحها ان تستحقها والثانية القطع به والثالثة انها ان كان جاهله بصغره  
استحقته فطعها وان كان علمه به ففولا ولو كان الزوج صغيرا من في استحقا  
طريقان احدهما فيه فولا انهما انما لا تستحق والثانية القطع به وبجرح  
في الصغير خمسة اوجه احدها انه منع النفقة مطلقا في ايها كان والثاني  
بمنعها مطلقا والثالث ان كان الزوج منع وان كان به فلا والرابع ان كان فيهما  
منع وان كان باحدهما فلا والخامس انها ان علمت بصغره منع والا فلا وليس  
المراد بالكبيرة والصغيرة هنا البلوغ وغيره بل المراد بالصغيرة من لبناني منه الجماع

دها

ن

ن

فم



ولا يندبه وبالكبير من سائر ذلك منه ويدخل فيه المراهق وبالصغيرة من  
بني جماعها صحح منه المراهقة فان وجبت النفقة للصغيرة في الاولى او  
الثالثة قال الامام لا يتوقف على تسليم وعرضها على الزوج ويستقر مع السكون  
ونزك العرض وفاقا وابعده الغالي والخلاف جماعة منهم الماوردي ومن الصباغ  
والغوري في المسألة من غير تعرض للتسليم بواقعه والعاصي والبعوي والخوارزمي  
وسليم والشيخ ابو اسحق لو اشترط التسليم والعرض في الصور الثلاث لم يوجد  
فالحكم كما في حق الكبير في الراجعي وهو الطاهر واشترطه الروياني فيما اذا كان  
الرجح كبيره ووزما اذا كان صغيره او كانا صغيرين وهو موافق للامام فيما وجبت  
اشترطناه وكان الزوج صغيرا والعرض على وليه لا عليه **المادة الثالثة** بالنسب  
بالعبادات من العبادات ما بقوت القيام به استمتاع الزوج لمنافاته له وهو  
الاحرام والصوم والصلاة والاعتكاف ومقتضى ذلك سقوط النفقة الاول  
فاداء حرمت الزوجة الحج او العمرة او غيرها مما ان يكون بادره او دونه فان احرمت بادره  
وسافرت فقد سافرت وعرضها بادره وقدمت رايها ان صحبها الزوج لم تسقط نفقتها  
على المدهك العاصي سواء كان هو ايضا محرما او لا وان لم يصحبها سقطت طهر القوي  
سواء ان الخرج بادره او غير ادره فان قلنا لا يستحق في استحقاقه قبل الخرج  
طريقا احدها فيه وحيث ان طهرها نزع والى القطع به والراجعي والقبائل باليهما  
لا يشترط ليدان بطرده فيما اخرج معها ولا فرق بين ان يكون الزوج رضي بالخروج  
او نهاها عنه وعن الفقهاء انه اذا نهاها سقطت نفقتها قطعا وهذا وجه  
اذا كان الوقت منعها ولم تخش قواني الرفقة وان احرمت بغير ادره ابنتي ذلك على  
انه هل له ان يحللها وقدمت في كتاب الحج ان له ذلك في حق التطوع وكذا في الفرض على  
الاطهر فان قلنا ليس له ذلك ففيه من قبل الاحرام وقته وجه انه لا تسقط  
مادامت مقيمة قال الامام وهذا يفرق ما ادرى نفسه من شاهره وتعذر عليه القيام  
هل يلزمه قضا ما صلاه قلنا لا الماوردي ولا فرق بين ان يكون الزوج محلا لنفقة  
على اصابتها او لا فان قلنا له ان يحللها فلم يحللها فلها النفقة مادامت مقيمة على الفرض  
وان احرمت بغير ادره فلا نفقة لها فان خرج معها فالحكم كما تقدم وان خرجت بغير

ادنه

ادنه فهو كما لو انشأت سفرا للرافعي وحكي وجهه او تولا مطلقا من الاحرام لا يوتر  
في النفقة وتعليقه يقتضي اختصاصه بما اذا كان الاحرام واجبا واما الصوم  
فهو اضرر احدها صوم رمضان وليس له منعها منه ولا تسقط نفقته به **الثاني**  
قضا رمضان فان كان لتغديره بالافطار وقلنا المقتضي بتركه من العبادات  
الموقته بقضي على الفور لم يكره منعها منه ولا تسقط نفقته به على الصحيح  
واجاد المتولي لمقابله وشبه الوجهان بالوجهين فيما اذا سلم سيد الامنة  
الامة لنزوحها ليلادون نهار فان قلنا تسقط نفقتها قطعا او نصفها فيه  
وجها كما لو نشرت نهارا ليلادوها مطردان في كل صوم قلنا تسقط النفقة  
وان كان فان بعد وان ضاق الوقتان لم يبق من شعبان الا قدر ايام القضا فهو كالاداء  
وان كان واسعا فله منعها منه على الصحيح وتقرن بهما وجهين ذكر اني انه هل  
يملكه الا افطار اذا شرعت فيه **الرافعي** اوهاها اوها مخرجان من القولين  
في حواز التحليل من الحج فان قلنا له ذلك ففي سقوط نفقتها وجهان **الثالث** صوم  
النواقل وينقسم الى مطلق ونواف ومستوفى قاما المطلق فان كان بادر الزوج لم  
يوتر في النفقة ولا ينبغي لها ان تستقل به بغير ادره وقال صاحب المذهب كالا  
جوز اذا كان خاصرا الا بادره قال الامام فان كان غايبا فلتصم ما بدلتها فاذا  
شرعت فيه فله منعها منه بوطاها مع طلوع الفجر فلا ينفق ولا يخليلها  
منه بوطاها في ثلثي اليوم وبان يامرهابا لافطار فان لم يحللها ولم يامرهابا به  
وصامت في سقوط نفقتها طرقا احدها فيه وجهان رايها انها تسقط وراي الامام  
نزيهها على الوجهين فيما اذا احرمت بغير ادره وقلنا له تحللها ولم يفعل فان قلنا  
لا تسقط نفقتها ثم فعلها اولى وان قلنا تسقط ثم فعلها وجهان في الطريق الثاني  
القطع بسقوطها والثالث القطع بعدم سقوطها وان امرهابا بالخروج منه  
فلم تفعل في سقوط نفقتها طرقا ايضا احدها انه مرتب على الوجهين فيما اذا لم  
يامرها فان قلنا بالسقوط هناك فعلها اولى والا فوجهان والثاني ان فيه  
هدن ونالتا فان قيل ان يدعوها الى الاكل فتباري فلا تسقط نفقتها وينزل يدعوها  
الى الوطئ ابي فتسقط نفقتها والثالث انه ان امرهابا لافطار في صدر النهار



فابت سقطت وان كان في اخره لم تسقط ولو نكحها وهي صائمة لم يحرمها  
على الافطار وفي سقوط نفقة الزوجان كما في شور يعمر اليوم واما الروايات  
وهو صوم يومه مع غيره وعاشوراء في منعها منه الوجهان الاثنان في السن  
الروايات من الصلاة والامح انه لا يمنع له واما السن التي ليست روات كموم  
بومي الاثني والخميس في منعها قطعاً **الرابع** المندوب فان كان نذر مطلقاً  
فله منعها منه على المذهب سواء نذرته بعد النكاح او قبله وان نذر صوم ايام  
معينه فان كان قبل النكاح لم يكن له منعها وان كان بعده وان كان يادنه لم  
يكن له منعها وان كان يغير ايدنه فله ذلك وحيث قلنا له المنع فشرعت فيه  
فالحكم في سقوط نفقة كما امر في صوم التطوع **الصرح الخامس** صوم  
الكفارة وله منعها منه وقال الماوردي ولو لم منعها منه حتى شرعت فيه  
او في صوم القضاء والنذر في اخبارها على المخرج منه وحيث من القول في تحليل  
من الحج احدها نعم فان افطر في سنه من نفقة ولا سقطت وحيث كان له منع  
من الصوم واخر اجها منه ففي سقوط نفقة به الوجهان اللذان في صوم التطوع  
وقال الماوردي ان كان التابع فيه مستحقاً سقطت نفقة به قطعاً وتابعه الروايات  
وخصاً الخلاف بامر التابع وجعله مخرجاً من الخلاف فيما اداسم الامه ليلاد  
نهار او من انظر وحيث قلنا بسقوط النفقة بالصوم فهل تسقط كل ما او نصفها  
فيه الوجهان المتقدمان وجميع ما تقدم مفرع على المذهب ان الحرمة تسقط نفقة  
بالاحرام وان لم يخرج من المنزل واما ان قلنا لا تسقط وان كان الاحرام بغير عذر  
فيقطع بالها لا تسقط في الصوم **النوع الثالث** من العبادات الصلوات والمفروض  
منه ليس الزوج منعاً منه ولا من المبادر اليها او الوقت على الصحيح كالاخير وله  
منعها من تطويلها على العادة وفي منعها من السن الراتبة هذا الوجهان وله  
منعها من النوافل المطلقة ومن الخروج لصلاة العيدين والخسوف والاستسقاء  
وليس له منعها من فعلها في البيت وحكم الصلوات المقضية والمندوب وحكم  
الصوم كما تقدم فلواردت الاثبات بصلاة مفضيه واراد الاستمتاع بها قال  
الشيخ ابو حامد بتقديم حقه لتبوتها في الدمه وقال الماوردي الاصح عندي

تقدم

تقدم القضاء لانه مستحق في اول زمن المكنة فصار كما لم يشرعوا وقبلها مبنياً  
على ان لصلاة المتروكة تعد باهل هي على الفور **النوع الرابع** الاعتكاف والزوج  
له الى المسجد فان كان يادن الزوج وهو منعها لم تسقط نفقة وان لم يكن معها ففي سقوط  
نفقة الخلاف المتقدم في الحج وفيه وجه انه ان قربت مدته فان لم نزل على يوم لم يوز  
قطعاً وان لم يكن يادنه فان لم يكن بطوعاً او عن نذر مطلق في الدمه سقطت نفقتها  
وان كان عن نذر معين فان كان بعد النكاح فكذلك وان كان قبله لم يكن له المنع ولا  
سقوط النفقة ولو كان اعتكافاً في مسجد يدينه وجوز يادنه الماوردي لم تسقط  
**فصرح** لو كان اعتكافاً في مسجد يدينه وجوز يادنه الماوردي لم تسقط  
لستحق النفقة عليه قال الماوردي وله الخيار ان كان جاهلاً بالحال الفوات  
الاستمتاع بالنهار ولا تسقط خبارة برضي المستاجر بالاستمتاع بها لانه  
متبرع وقد يرجع **المانع الرابع العدة** والمعتدان خمس والداخل معهما في  
الترجمة الاولى والثانية لان العدة فيها مانعة مع وجود النكاح واستمرار  
العقد الموجب للنفقة والباقيات اربعة النكاح في حقهن كمنعه له انما يحسن  
جعل عاداتهن مانعة لبقا بعد ايار العقد **العدا الاولى** عده الوطى بالشبهة  
فالرجعة اذا وطئ بشبهة ابنتي امرها على حكمها اذا وقع ذلك وهي حلية وحكمها  
انها ان خال منه ففي استحقاقها النفقة على الواطئ وحيث زناها المهور على الخلاف  
في ان النفقة لها او لغيره ان قلنا للحمل وحيث والا فلا وان لم تنكر حملها لم يستحق  
عليه نفقة وفي سقوط نفقة عن الزوج وحيث ان الامام والاولى عند الفصل  
فان وطئ نائمة او مكروهه مصبوط والواطئ على استنباه في نفسه فالوجه القطع  
بتبوت نفقة على الزوج وان كانت طائفة انه زوجاً فهو موضع الخلاف وفيه تحت  
اذا عرفت ذلك فاذا حملت الرجعة من وطئ الشبهة فان قلنا يستحق النفقة على الواطئ لم  
تستحق على الزوج وان قلنا لا تستحق عليه ففي استحقاقها على الزوج وحيث انفقها  
**الثانية** المعتدة الرجعية تستحق النفقة والكسوة وسائر موانئ الزوج  
كما اعوز سواء كانت حاملاً او خالدة او امة الا ان التضييق كالسوط والذهب فلا  
يجب ولا تسقط واجار الزوجية في حق الرجعية الا بما تسقط به في حق الزوجان ونسأله

كان



الى انقضاء العدة بوضع او غيره ولو طهر بها اما ان اطلق الطلاق فعلى الزوج  
القيام بموئيد الرجعة الى ان تضع وان كان لا حمل فله استرجاع ما دفعه لها  
بعد انقضاء العدة ونسأ ان لا نعلم الا ان كان عينا فله الرجوع وطاهر وان  
كذب فله تخليتها وان قال لا اعلم وقد انقضت بها من عاده طهرها وحضها فان كان  
عاده مصبوطة بنى الامر عليها وان ذكر عاده فمخالفه اخذنا باقلم ورجع الزوج  
فيما زاد وان قال نسيت فحق النكاح بوجع ببقية ما زاد على بلاته استبرأ  
الشيخ ابو حامد بوجع بنفقة ما زاد على اول مرة لم يكن انقضاء العدة فيها وبه  
احاب الشري والرويان هو اقبس والخلاف فيمنه الخلاف في مرد المساء وان  
انقطع الولد الذي وضعت عنه بان ولدته لا كمر من اربع سنين من الطلاق او من وقت  
انقضاء العدة على الخلاف المتقدم سأل عن حاله فان قال هو من زوج زوجته او من  
وطي شبيهه وقع بعد انقضاء بلاته اقرارا بما ردا لما خرد بعد مدة الا ان كان الزوج  
ذلك في اثبات الاقرار فقد انقضت عنهما عن وطى الماني واجماله ويعود بعد الوضع الى  
ما بقى منها وعليه النفقة في تلك البقية وانما في مدعيها فيبني وجوبها عليه على انه  
هالة الرجعة فيها وفيه وجهان تقدم ما في حقيقته الساطر فان احدهما ان قلنا  
له الرجعة فعليه النفقة وان قلنا لا رجعة له ففي النفقة وجهان والطهرهما  
ان ان قلنا لا رجعة له فلا نفقة وان قلنا له الرجعة ففي النفقة وجهان والطهرهما  
ان لا نفقة فليست رجوع الزوج ما احدث لدة الجماع الامام وهذا مخرج على ان ادا  
جماع من وطى شبيهه في الجماع لا يجب نفقة على الواطي ويجب على الزوج اما ان قلنا لا  
يجب على الزوج سوا قلنا يجب على الواطي ام لا فلا يجب النفقة عليه هنا فطحا سوا  
قد ر على الارجاع ام لا انتهى وهو طاهر والظاهر ان الاصح انما يرجع الى الاول  
وهو الصحيح وان قال ان الاحمال من وطى من الزوج بعد الطلاق وانكر الزوج صدق  
بمينه ونسأ ان لا نعلم وطيه فان قال بعد انقضاء الاقرار دت ما زاد علمه وان  
قال علق الطلاق فقد بان ان عدته لم تنقض فتزد ما احدث ونفقد بعد الوضع بتلا  
اقرارا بالنفقة فيها قال الراعي وانما شتمه على القول بان الهدي من شخص  
واحد لا تدخل ان قال الغابي ولو وطيت شمة في القدر ولم يحل منه فهي جارية

في عده

في عده الطلاق فليست النفقة وقد تقدم في اعد وعى السند عى غيره الخ فالوا  
لوتكم الرجعة في العدة ولم يدخل بها الزوج الماني لا نفقة لها على الاول ولا  
سكني لنسورها وقد لوتكم الماني العدة لا سكني لها **فزع الاول** لو ادعت  
الرجعة بناء على حيفها بامتناد الطهر فطاهر المذهب انما تصدق في وجوب  
النفقة كما في بقا العدة واثبات الرجعة وتستمر النفقة الى ان تقر بمضي المدة  
وفيه وجه انها لا تصدق فيها فانها حولها بخلافها **الثاني** لو وضعت الرجعة  
حلا وطلقها رجعا واختلفا فقال الزوج طلقتك قبل الوضع فانقضت عتدك  
به ولا نفقة وقالت بل بعده ففي النفقة والقول قولها وعليها العدة في الوقت الذي  
نقول انه طلقها فيه فلها النفقة وليس له الرجعة كذا قاله الحداد ونسعه الاخا  
وللامام وفيه وجه ولو عكس فقال الزوج طلقتك بعد الوضع وان في العدة فلي  
الرجعة وقالت بل فلها وقد انقضت والقول قوله في بقا العدة ونسب الرجعة  
ولا نفقة لها ولو كان الزوج قد اصابها قبل الوضع بعد الوفا الذي زعم لها مطلقا  
فيه في الاولى والتي زعمت هي المعام مطلقا فيه في الثانية لم يلزمه مهر واد  
راجعها في الثانية فمقتضى كلامهم ان لا نفقة لها لانكارها استحقاقا وكذا  
لو اختلفا في اصل الطلاق والبيان وانكره الزوج وحلف فمقتضاه انها لا تطالب  
بنفقة وهو ما اوردته الراعي في القسم لكن الساتع يصر هنا في الام على استحقاقها  
**المعتمد الثالث** البان بالخامع او بالطلاق الثلاث منفردة او مجموعا تستحق السكنى  
دور النفقة والكسوة الا ان تكون حاملا فتستحقهما ايضا وهل ذلك لها او للحمل  
فيه قولان اصحهما انها للحامل بسبب الحمل ويبنى عليها ما لو كان الحمل رفيقا لرق  
امة فان قلنا انها للحامل وجبت على الزوج ان كان او عبدا وان قلنا انها للحمل وجبت  
على سيده ولو طلق العبد زوجته الحامل فان قلنا انها للحامل لم يجب عليه وان قلنا  
للمحمل وجبت وقال ابن اصبغ ان قلنا انها للحمل فوجب ان **المعتمد الرابع** المعتمد  
عن فراق الفسخ وفي استحقاقها النفقة اذا كان حاملا اربعة طرق احدها ان حصل  
بما لا يدخل لها فيه كدة الزوج فهو كالطلاق في استحقاق النفقة وان لم يكن لها  
فيه مدخل كفسخ باعساره على المذهب انه ليس بطلاق ويعبىه على الصحيح ان



الطاري بعد الدخول ينتسب الخبار او خبار العتوق كذا الطلقوه وهو مفيد لما اذا  
طرى عتق الروح ايضا قبل الوضع او فتح الروح بعينها او خبار الخلق على القول  
بنبونه فهذا الفسخ بسقط المهر في النفقة قوله ان ينتسبان على انها لا اقل او  
الحامل قلنا لا الخبار وجسد الا فلا ولم يرض الامام البناء والفرق بين العان والام بيف  
الحامل على المذهب جوازها ايضا في المأخى خرج احبار النفقة لها على القولين  
او لا يجوز كرامة الطلاق يستحق فيه النفقة قطعاً فيه وحين ان يصح الثاني  
والامام واد اجرى الخلاف في هذا وجبر بانه في ان فرقة العان هل تنشطر  
الصادق فان نظرنا الى جانبها تنشطر وان نظرنا الى ابناءه فلا **الطريق الثاني** ان في  
المعتدة عن جميع الفسوخ قوله ينتسبان على ان النفقة للحامل وحدها ولا  
ويدخل فيه فرقة العان والمال وهو انهما ان الفراق كان سبباً عارضاً كإرضاع والرد  
فهو كالطلاق وان استند الى سبب مقارن للعقد كالعيب والغور وقوله ولا يخفى ان  
العان من العوارض والرابع انها تستحق النفقة حيث تستحق السكنى وحيث لا تستحق ففي  
استحقاق النفقة قوله ان كالموطوءة بشبهة وفي التي انفسح بكاحها برده او رده  
وجه ان حكم حكم الرجعية وهو يقتضي في طريقة هنا فرقة بين الانفساح بالرد  
وعايرها ولو بقي ولداً للملاعة في لعانه والنظر فيها لا لئلا لئلا سوا جعلنا لها الخمار  
او الحامل وروي الامام القطع به واستشكله وقال القاضي ان قلنا النفقة  
للحامل فلها النفقة والا فلا وقد رده بعضهم الى الخلاف ان فرقة العان فرقة  
طلاق او فسوخ وفيه طريقان تقدم ما يستحق السكنى في اظهر الوجهين ولو ابا ان امراته  
بالطلاق طهر بها حمل وقلنا له ان لا يغزل نفقة فلا غرض سقطت النفقة واما  
السكنى فقال القاضي الطبري ان ينتسبها للملاعة فلهذه اولى والافتحاح  
وجهين **فزع** اد اغزل الحامل ونفي الحمل احد بنفسه واستلحقه فالمنصور  
بظا بالنفقة ما مضى واختلفوا فقال بعضهم هذا فرع منه على ان النفقة للحامل  
فان جعلنا لها الخمار تطالب بها وقال الاكروني هو على طلاقة وتطالب بها على  
القولين لانها مضرورة الى الحامل اد اعرف ذلك فلوارضها لولدها المنفى  
ونفقت عليه ثم استلحقه لحقه والنظر فيها ترجع عليه باجرة ارضاعه ولما

انفقته

انفقته باقتصاد واخذ به الجمهور وفيه وجه انها لا ترجع وهو الرجوع الى  
الخلاف في ان الامه هل ملك الاستدانة على الزوج **المعتد والامه** المعتدة  
الحامل من وطئ شبهة الحلية من الزوج وفي وجوب النفقة لها وجهان مبينان  
على انها للحامل فتح على الواطي والحامل فلا يجب ولم يرض الامام البناء ولا اخذها  
انه هل يجب نفقته في حال اجتنابه وفيه قولان وشار القاضي اليه والرافعي معه  
فيه كلام واعلم ان لشبهة في الوطئ من ثلاثة اوجه شبهة في الحمل كوطئه من طهر  
مباحة له بنكاح او ملك وشبهة في الطريق بان يطافى بنكاح فاسد ومختلف  
فيه وشبهة ملك بان يطأ جارية ابنه او جارية لملك بغضه فالحكم في الاولين  
واحد واما الاخير فينبغي ان يلاحظ فيه هل صارت الموطوءة ام ولداً لا وفيه خلاف  
فان قلنا يصير يجب نفقته قطعاً وان قلنا لا يصير فينبغي في الامه التي تملك  
بعضها ان الولد ينفق حركه ام بقدر ما يملكه من امه فعلى الاول يكون الحكم كما تقدم  
وعلى الثاني ينظر ان حصل سرية فذلك وان لم يحصل فينبغي ان يكون النفقة عليها  
**فزع** وان يعمل الاصحاح المختلعة الحامل تستحق النفقة على القولين مع الالغاء  
وان جعلنا مسخا لعله وقباس ما تقدم من اجر الخلاف في ردته والارضاع من جهته  
ان يجري هنا وقد اشار اليه صاحب النسبة في باب المتعة وكذا الغرالي فيه وان حرموا  
باقتضائه الشطري والامام ومنهم من يمتارى فيه **فصل** ينظر على القولين  
في ان نفقة الميسر للحامل او للحامل مسال ايها **احدها** ان النفقة الواجبة لها هل  
تقدر كنفقة الزوج او غير كفاية فتزاد وتنقص بحسب الحاجة الذي اورده  
الاولون الاكثرون ولما رآوه متفقاً عليه والامام فيه طريقان احدهما ان قلنا  
لها الى غير كفاية فتزاد وتنقص بحسب الكفاية وان قلنا انها للحامل فوجبان  
احدها تقدر وهو القياس والثاني يعتد بكفاية سوا زاد على نفقة الزوج او نقص  
ليلا ينصرف الولد وثانيها عكس هذا ان قلنا النفقة للحامل فهي مقدرة  
وان قلنا للحامل فوجبان ولها التقات على خلاف سياتي ان الزوجه هل تنجز نفقة المهر  
او المهر اجماله بكفه ذلك وقال القاضي لا خلاف ان لها المطالبة بالنفقة ويراعى فيها  
كفايتها وحسب الادام وكسوتها وتسقط باسقاطها وكذا قال المنوفي في الكسوة

مستحب



وفي البيان عن المروزي ان المسوة لا تحب واما الحامل التي في العصمة فلا ترد  
 اتفاقا والرجعة كالتي في العصمة **الثانية** لو انفق على البائن على الباطن ما  
 لم يان ان لا حرج في رجوعه بما انفق عليه بئني على انه لا يحجب عنه النفقة  
 عند طهور الحول يستلزمها كل يوم اوله تاخيرها الى ان تضع فيسليمها دفعة  
 واحدة وفيه قولان احدهما لا يحجب عنها نفقة لان نفقة حتى يثبت الموضع  
 بئينة او اقراره واصحهما انه يجب وهما مبنيان على القولين فان الحول يعلم والصحاح  
 انه يعلم فان قلنا لا يحجب فادع ظهورة وانك تعلمها اقامة البينة اربع نسوة او رجلان او رجل  
 وامرأتان ولا يشترط ان تكون شهادته بعد مضي اربعة اشهر له او سنة على احواله  
 ولو بان الحول بعد ان انفق بئنته بالبينة او بدونه فله الاسترداد ما انفقته وان قلنا لا  
 تحجب فان سلم بالحاكم كان له الاسترداد او بدونه فان لم يذكر ان المعطى نفقة معجلة لم يشتر  
 ويكون مستطوعا به وان ذكر انه نفقة معجلة فان شرط الرجوع ان يان عدم الاستحقاق يرجع  
 والا فوجها ان يصح ما انه يرجع ايضا وهما كالوجهين في بطلان الرجوع المجلد وخرج الفقهاء  
 عليها ما ادبائع الدلالة من حرج اعطاه شيئا وقال وهبته منك او قاله الدلال  
 وهبته مني فقال نعم هذا حال فقال ان علم ان ليس عليه ان يعطيه شيئا حاله وان طرأ عليه  
 ان يعطيه فلا والمشتري الرجوع به وفيه نظر للامام **فرع** لو لم ينفق عليها في مدة الحول  
 او في بعضها فان قلنا لا يجب التحيل لم تسقط نفقة المدة الماضية وان قلنا لا يجب فطر واحد  
 ان يسقط ما يبني على ان نفقة الحول او الحامل فان قلنا لا فالحامل لم تسقط وان  
 قلنا لا لم يسقط والطريق الثاني انها لا تسقط على القولين معا والثالث ان في  
 سقوطها على القولين بها للرجوع والصحاح انها لا تسقط ولو انفق على التي  
 نكحها انكاحا فاسد لم يان السداد وفريقه ما لم يرجع بما انفقته وحكم ما اذا بان ان الحول  
 من غير ان تبت به لا كثر من اربع سنين من طلاقه حكم ما اذا بان ان لا حرج في جميع ما  
 تقدم **الثالثة** تقدم ان لم يوفى عتار رجوعا لا يستحق النفقة حايلا كان او حاملا  
 وان استحقاقا السكني قولين فاذا بان زوجته بالطلاق وهي حامل لم تات لم  
 تنتقل الي عدة الوفاة بل نكل العدة بالوضع بخلاف الرجعية وهل تسقط نفقة ما  
 من الحول لا تسقط وقال الشيخ ابو علي قولنا انها تحجب الحامل وكذا لا تستحق هذه السكني  
 قطوا

وطعوا صحاح الامام قولين الحول واستبعد خلافه وقال الغزالي قولان على انفس  
**الرابعة** اعتقوا ولده وهي حامل منه قال القاضي وتبعه المتولي ان قلنا النفقة  
 للحول الزوجه نفقة وان قلنا للحامل فلا **الخامسة** نفقة الحامل هل تحجب على الحول عند  
 موت الاب قال القاضي والمتولي ان قلنا انها للحول وجبت والا فلا وقال البغوي لا تحجب  
 عليه على القولين معا قال الرافعي ويحب منه كلامي على **السادسة** لو كان للحول مال  
 فما تحجب نفقة فيه قال القاضي هو كما ذكرنا في الحول وقال شيخنا ان قلنا النفقة للحول وانما تخرج  
 الى الوضع فاد اوضعته سئل النفقة من ماله الم قال ويحتمل عندي ان تكون على الاد  
 وان قلنا لا تحجب التحيل فلا يدخل من مال الحول كما لا يجب فيه الزكوة والمونات لكن ينفق  
 الاب عليها فاد اوضعته في رجوعه في مال الصبي فحما **السابعة** لو اختلفا في  
 الوضع فقالت وضعته اليوم وطالبته بنفقة شهر قبله وقال بل وضعه من شهر  
 قال من الحول القول قولها وعليه البينة قال الرافعي وهو ظاهر على قولنا النفقة  
 للحامل اما اذا حملها للحول فهو مبني على ان هذه النفقة لا تسقط لمضي الزمان  
 ولو كان المبتوتة رقيقة وفرض هذا الاختلاف فان قلنا النفقة للحول فلا معنى لهذا الا  
 وان قلنا للحامل فالحكم كما في الحول ولو وقع هذا الاختلاف من الموطوءة بالشبهة او سكا  
 فاسد ومن لو اطي فان وجبت النفقة للحول فالقول قولها بيمينها وان لم توجبها فلا معنى  
 له وعكس فقالت ولدت من شهر فعليه نفقة المولود لمدة وقال بل وضعه من شهر  
 ابنتي ذلك على ان لا يراد ان نفقت على المولود واستدلانت بنفقة هذا ترجع على الاب  
 وسبب اني انشأته **الثامنة** لو ابرأت الزوجة عن النفقة قال المتولي ان قلنا انها للحامل  
 سقطت وان قلنا انها للحول فلا وقد مر عن القاضي انه حرم براءة ابرائها وقال الرا  
 لكان نقول ان كان الابرا عن نفقة الزم من المستقبل فقد مر حكمة وان كان  
 عن الماصي فالنفقة مصروفة اليها على القولين وقد مر ان الظاهر انها تصريفا  
 لها حتى تصرف اليها بعد الوضع ايضا فيبني ان يصح ابرائها على القولين **الثاسعة**  
 لو بشر المرأة وهي حامل قال شيخنا ان قلنا ان النفقة للحامل تسقطت وان قلنا  
 للحول فلا قال الرافعي والصحاح سقوطها والتردد في البائن في الرجعية لانها في  
 وكذا الحكم لو اسلمت او ارتدت **العاشر** لو كانت البائن محرمة فاستحقاقها

خلاف

في



نفقة الخادم ينبغي علي القولين ان قلنا النفقة لها المستحقين والا فلا دفع  
 وجب لها علي زوجها نفقة وكسوة وكان له عليه ثمرها فارد مقاصصها فان كانت  
 موسرة حاز والا فلا **الباب الثاني** في الاعسار هو ان الكساح وبالصداق  
 فاذا اعسر بالاطعام فالمنصوص في القدم والجديد ان المرأة بالخيار ان تبت  
 وانفق من مالها او استقضت ونفقة في دمنه الى ان يوسر وان شئت طلبت الفسخ  
 وقاية الام وقد قيل الاخبار لها ولا يصح طريقا لظاهرهما ان فيه قولين احدهما ان لها  
 حق الفسخ ويانها لا توفد الروابي عن جده انه قال وللهذا اتي والطريق الثاني  
 القطع بالاول وهو ما اوردته العراقيون وقال بن حزم والروابي هو الاطر وعلي  
 الصحيح يقع النظر في خمسة اطراف الفسخ والعجز عنه وحقيقة هذا التفريق في  
 وقته وفي منزله ذلك **الطرف الاول** العجز وهو ان لا يملك ما لا يقدر علي  
 كسبه فالمنصف يدلك عاجز قطعا فان ملك ما لا وامتنع من تسليم النفقة مع  
 وجدها وعجز عن اخذها بنفسها او حاكم ببلدها لا يجزيه اولا فخره بغيرها الفسخ  
 في اطر الوحيه قال العراقي ومثلا الخلاف ان هذا الخيار ثبت لنقص الروح او تعيبه الاعسار  
 او لضررها نعم النفقة فعلى الاول ثبت قال الامام وعندنا ان يحلها اذا التقدر  
 علي اخذ حقه بالسultan وبأخذها حقه من ماله فان قدره فلا يصح لها وخصص  
 القدره علي خلاصه بالسultan بما اذا كان له مال ظاهر يوفيه منه ولو عجز وهو موسر  
 عيبته ولم يوفها حقه ففيه الوجه ان فعلى الاطر لا خيار لها الا ان كان ببلده معلوما  
 بيعت حاكم ببلدها الي حاكم ببلده ليطالبه واختار الفضاه الطبري والروابي وانوا المكارم ان  
 لها الفسخ وما الى اليه بن الصباغ وصححه بن الصلاح وقال قد صححه العراقي في مسالة  
 المفقود ولصاحبه الي الحسن السمرزوري تصنيف في تقريره ونصححه وقال العراقي  
 في فتاويه ان قدر الحاكم علي الافتراض عليه فليقعها وان لم يبق باعارة الفرض فان كانت  
 المدة تطول في المكاتبه وراي الفسخ اصوب كان له ذلك وعزم طائفة منهم الماوردي  
 ونرا الصباغ في الحاضر الممتنع الموسر بعدم الفسخ وذكر الخلاف في الغياب وادانها  
 ببلدها حصل فيهما ثلاثة اوجه تاليت ثبت ان كان غائبا ولا يثبت ان كان حاضرا وان  
 قلنا لا يجوز الفسخ في الغياب الموسر فلم يعلم ببلده ولا اعساره لم يحجر الفسخ وصححه

العراقي

العراقي والبخوي والحوارزمي والثلث اعساره عند حاكم ببلدها فيجوز الفسخ او  
 يتوقف ذلك الي ان يبعث اليه فان لم يحضر ولم يبعث النفقة نفسخ حينئذ فيه وجه  
 اظهرهما اولها وحرمة الموتى ولو كان الروح حاضرا وما له غائب فان كان علي ما  
 دون مسافة الفسخ لم يكن لها الفسخ ويومر بتجمل الاحصار وان كان علي مسافة  
 الفسخ فلها الفسخ ولو كان له دين موجب لملك غيره فلهما الخيار الا ان يكون  
 الاجل قريبا قال الراعي ويشبه ان يصط القرب لمدة احضار الغائب الي مادون  
 مسافة الفسخ وان كان جالا فان كان علي معسر فلها الخيار وان كان علي ملي  
 حاضرا فلهما الخيار فان كان غائبا قال الماوردي فيه وجهان كما لو كان غائبا وهو موسر  
 وفيه نظر وما ان الذي لا يملك شيئا الكنة يقدر علي الاكتساب ولم يكتسب الي ذلك  
 علي الخلاف الا في وجوب الاكتساب كنفقة الزوجة فان وجبناه ففيه تنويع حق الفسخ  
 الخلاف المتقدم في الغنى المتبع والامتنع وان قلنا لا يجوز الاعسار تحقق فلها الفسخ  
 والامام اطلق لقوله فيه بانه معسر محقق ولو كان يكتسب كل يوم قدر النفقة فلا خيار  
 ولو كان يكتسب يوم ما يكتفي ليام ماضيه فلا خيار ايضا كالنسخ الذي يكتسب في الاسبوع يوما  
 يكتفي اخره لنفقة الاسبوع قال الراعي لكن ذكرنا في المال الغائب علي مسافة الفسخ ان لها  
 الخيار وقد لم يكن احصائه فيمادون اسبوع والوجه التسوية قال النووي والخاتما  
 ذكره ان خيار ولو عجز عن الاكتساب لم يرض ولا ينفق ان كان يرجي واليه في يومين او ثلاثة  
 وان كان مبدته تطول فلها الفسخ ولو كان يكتسب في بعض ايام الاسبوع ما يكتفي جميعه  
 فتعذر عليه العمل في بعض الاسابيع لعارض فوجها في الموتى ايها تنويع الخيار وادام  
 لتسجل الخيار والبناء وخوها احد نعم النفقة لذلك قال الماوردي خيار لها ان  
 كان ذلك يقع نادرا وان كان يقع غالبا فلها الخيار وان كان له علي دين فامرها بالانفا  
 منه او كان من جنس حقه وقلنا بالنقام فان كانت موسره فلا خيار لها وان كانت معسر  
 فلها الخيار قال الراعي وعلي قياسه لو كان له عقال وخوه لا يرغب في ستره ينفق  
 ان يكون لها الخيار ومن عليه دليل يستخرج ماله لا خيار لزوجته حتي تصرف ماله فيها  
 ولو تبرع متبرع باء النفقة فان كان عليها فلها الخيار وان كان علي الروح فان سلم  
 اليه ثم الروح سلم اليها فلا خيار وان اعطاها اباها عنه فوجها في اطرهما

ن

فئة

ق



عند الرافعي انه لا يلزمها القبول كما لو كان له دين على انسان فتبرع واحد بقضا  
وتأنيها وانه احب الى الغالي في القناوى انه لا خيار لها وحوزان بينين على المعينين  
المتقدمين في ان الفسخ بحجة بالاعسار او بتضررها ولو ضمن النفقة صامرا فلم  
يصح ضمانها فالضامن كالدائن المتبرع وان عجزه فان ضمن بذل الزوج ولا خيار  
لها والضامن اذا النفقة كالزوج وحكي بعضهم فيه وجها غير با وان ضمن يغني في  
ادنه فوجها وان ولو كان الزوج موسرا ولا يعطى النفقة المعسر فلا خيار لها والمبا  
يلتزم دمنه وقد جمع الماوردي من عوز نفقة وقالهم ثمانية اصناف ودرهم  
وسبعة منهم تقدم ذكرهم في الفصل الثامن من عجز حلال الكسب ويقدر على  
حرامه فان كانت عينا محرمه كالسرقة وان كان المحور فالواجب لها كالحام وان كان  
الفعال محضورا كصنعة الملاح في مالها لا تستحق بها الاجرة المسماة ولا بد ان يحق  
لتنقيب عمله اجرا فيصير به موسرا فلا خيار لزوجته وكذا المني والكاهن ينو صل  
اليه بسبب محطوره لكنه اعطيه عن طيب نفس فاجرى مجرى الهبة وان كان محضورا بسبب  
فساخ له انفاقه وخرج به عن حكم المعسر ويسقط خيارها واستحسنه الروابي  
وفي هذا نظر لانه تقدم في كتاب البيع ان ما باخذه المني والكاهن حرام لا يجوز اكله  
ويجبر رده **فرع** اذا اراد الزوجة ابتداء عسار زوجها الغائب ليفسخ نكاحها قال القافي  
الحيلة فيه ان تدعي على رجل انك ضمننت له عن زوجة عشرة دراهم من نفقة فينكر  
فتقيم البينة على ابتداء الضمان والنكاح فاذنبت النكاح قال القاضي ان وجد له مالا  
فرض النفقة فيه وان لم يجد فلها الفسخ قلت وفي دعوى الدائم نظروا ويبلغ ان  
يدعي نفس الطعام **الطرف الثاني** المحجور عنه وفيه مسائل الاولى العجز عن الفوت  
وهو الحب وما يقوم مقامه من التمر والاقط ونحوها يثبت الخمار وفي ثبوت الخمار  
بالعجز عن الاداء ثلاثة اوجه احدها للدار كجانه بيبته وصحة الروابي فاعلمها لا  
وبالنها للماوردي انه ان كان لقون حجب ينسأغ للفقر لا ادم فلا خيار بالعجز عنه  
والا بيبته الخمار وفي ثبوته بالاعسار بالمسرة طريقان احدهما فيه وجها في عجزها  
والثاني القطع به وبني بعضهم الخلاف على انها امتناع او قليل وهو غير سديد  
ويثبت بالاعسار بالسكنى فيصح الوجهين ومع البغوي خلافه ولا يثبت بالاعسار  
بنفقة

بنفقة الخادم على الصحيح وفي ثبوته بالاعسار بالمهر ثلاثة اقوال احدها لا واختاره  
الامام والرافعي وثانها ان عجز واختاره الشيرازي والبغوي واثمها انه يثبت قبل  
الدخول لا بعده واذا كانت المرأة مفوضة فاعسار الزوج قبل الفرض فلا خيار لها وان  
اعسر بعده فهو كالمسكن في العقد ولو كانت المرأة قبضت بعض الصداق وعسر الزوج  
يباقيته والاصل صلاح البس لها الفسخ وان كان قبل الدخول واستدلوا بانها لو فسخت كان  
الفسخ واردا على البصع اجمع وجميع المعوض وقد قبضت عوضه فلا سبيل الى  
الفسخ فيما قبضت عوضه ولهذا عالج نظره من الفسخ بالفسخ فان الفسخ هناك مختص  
بما يقابل من المبيع القدر المتعدد من التمر وما يقابل المقنوض **الثانية** لو عسر  
مدام لم يكن لها الفسخ بما مضى حتى اولى الفسخ في اليوم الذي حوز لها الفسخ فيه فوجد  
نفقة اليوم الذي بعد لم يكن لها ان تفسخ بنفقة امس وما قبله وصار بمنزلة دين  
اخر لها عليه وفيه وجه ثم نفقة المدة الماضية من طحام وادام لا تسقط ونصار  
دينا في الدمة اذا استمرز على طاعته سوان ترك الانفاق العجز او تفرد باوسوا  
فرضه القاضي ولا وفيه وجه انها تسقط واما كسوة المدة الماضية وفرضه فقد  
بناها الاكثر وزعم على الخلاف في انما تملك فثبتت الدمة او امتناع فلا وفيه ان قلنا انما  
امتناع ففي ثبوته في الدمة وجها في اصحابها لا واما السكنى فالمشهور فيها انها تسقط  
لمضي الزمان لانها امتناع قطعها وفيه قول وقيل وجه انها تثبت الدمة ويترد في  
كل ما هو امتناع كالانان واما نفقة الخادم فالمشهور انها تثبت الدمة وقال المتولي  
تسقط لمضي الزمان ورواه بعضهم فولا قد بما وقال الماوردي ان كانت الخادم  
مملوكة لها رجعت عليه بنفقة وان كانت حرة مستأجرة رجعت عليه باجرها وان كانت  
حرة خدمت نفسها رجعت باقل الامر من وان كان الزوج خدما في مدة اعساره وفي  
رجوعها عليه بنفقة وجها من الوجهين انه هل له ان يسقط نفقه خادما  
خدمته وهذا به منه على طريقته المتقومة عنه وقد تقدم عن الامام ان  
الاصل فيما يجتهد الخادم النفقة المقدمة فان استوجبت خادما استوجبت بنفقة  
الثالثة النفقة التي تبت للمرأة الخمار بالعجز عنها نفقة المعسرين دون نفقة  
الموسرين والمتوسطين فلو كان الزوج موسرا او متوسطا فصار معسرا لا



بقدر الاعلى بقية المعسر من لم يكن له فخته الفسخ ولا يفي الراد على ذلك في دمنه  
 ولو اعطى الموسر مدا كل يوم فلا خيار لها لكن يفي الباقي في دمنه ولو كان لا يقدر كل  
 يوم الاعلى اقل من نصف مدا فلها الخيار وكذا لو قدر على نصف مدا على الصحيح وكذا  
 الحكم لو كان يجد يوما مدا ويوما نصف مدا او كان يجد يوما مدا ويوما لا يجد شيئا  
 ولو كان يجد بالغداة ما يغد بها وبالغيش ما يغيش بها فوجها ان يصح ما عند البغوي  
 والخوارزمي لا خيار لها ولو قدر على المدا كل يوم لا غير الفوت والواجب لو كان  
 واجبه مد من الفسخ فقدر على الشجر قال الماوردي فان كان في بلد يقن ان اهله  
 الشجر من الفسخ وان لم يخرج عا دنا باقيا نه والافسخ **رفع** لو اعسر بالجهة او ما  
 يقوم مقامها من كسوة الشتاء **الشيخ** في الدين من اصلاح بعد ان قهر فيه اياما  
 لها الفسخ كالفسخ ببعض المدا منه من النفقة **الطرف الثالث في رفع النكاح**  
 بهذا العهر ولا شك ان رفع النكاح يجب الزوج وعنته فسخ وروحه بالايلا يكون  
 بالطلاق كما مر وهذا الرفع داير بينهما وفيه قولان احدهما انه رفع طلاق وكرر  
 القاضي الطبري عن الشيخ ابي حامد انه لم يذكر عنهما واحدهما انه فرقة فسخ كما يتبع  
 لها الطلاق وشاها المنولي على القولين ان المنولي اذا افسخ بطلاق الحاكم عليه او  
 حبسه حتى يطلق او يفي ان قلنا يطلق ثم نطلقها ايضا وان قلنا بحبسه فالفرقة  
 هنا فسخ وللرافعي فيه **عن النفع** ان قلنا انها فرقة طلاق فلا بد من الرفع الى  
 القاضي فاذا ثبت عنده اعساره امره او حمل وينفق فان ابا فحل بطلاق الحاكم عليه  
 او حبسه الى ان ينفق او يطلق فيه الخلاف المذكور في الايلا والطاهر الاول الم طلاق  
 الذي يومريه او يوقعه الحاكم طلاقا واحدة فان كان قبل الدخول فان عرضت نفسها  
 عليه فابا بات ولا عدة ولا رجعة وان كان بعد الدخول وجبت لعدة ولا تسقط  
 لغدر النفقة وتثبت الرجعة فان راجعها طلقها القاضي ثانية فان راجع ثالثة  
 وان قلنا انها فرقة فسخ فهل يستقل بها المرأة او يتوقف على الرفع الى الحاكم وفيه وجهان  
 اصحهما الثاني فيثبت الاعسار عند الحاكم فاذا ثبت فوجها ان احدهما تستقل المرأة  
 بالفسخ حينئذ فتفسخ حيث شئت واصحها انها لا تستقل به وعلى هذا الماوردي  
 لا بد من حكم الحاكم بجواز الفسخ فاذا حكم به فهل يجوز ان يفوضه اليها او يتعين ان  
 يتولاها

يتولاها بنفسه فيه وجهان ووجه مسلم بالتالي في المرد و **الجمهور** اذا اتت الاعسار  
 عنده تخيير بين ان يتولاها بنفسه بطلانها وبين ان يادها بالفسخ وعلى هذا الوهم ترفع  
 الى الحاكم وفسخ بنفسها اعلم بما يجيبه لم ينقد في الطاهر وفي نفوذه في الباطن حتى اذا ثبت  
 انه كان معسرا قبل فسخها باعتراف الزوج او بالبينه يكفي به ونجس الغد من حينئذ وجهان  
 اطهرهما الاول الامام فلو لم يكن في الصقع حاكم ولا يحكم فيظهر الحاقا فذلك الفسخ عند  
 تحقق البغدر و **قال الغزالي** هو الوجه **الطرف الرابع** في رفع الفسخ والطلب تقدم  
 ان النفقة كل يوم يجب بطاوع قهره على المذهب وتسلم حينئذ فاذا عجز عن تسليمها وتبذلك  
 فهل لها الفسخ في الحال او مهل ثلاثة ايام وفيه طرقتا شهرها فيه فقولان اصحهما انه مهل  
 ثلاثة ايام وقيدته الفوراني والغزالي لما اذا استهلها الزوج ولم يقيد عهرها بذلك  
 والرافعي وهو الطاهر وبانهما وينسب القدم انه لا مهل والتالي فيه ثلاثة اقوال  
 هذا القول والناظر انه مهل يوما واحدا ولم يثبتته الجمهور والطريق الثالث القطع  
 بانه مهل ثلاثة ايام والخلاف كالحلاق امها المنولي لكن الصحيح هناك انه مهل يوما  
**النفع** ان قلنا لا مهل ثلاثة ايام فوجها ان احدهما لها الفسخ في الحال او قهرها وهو ما  
 اورده الامام والغزالي قال الامام اذا طلقها النفقة بعد طلوع الفجر اذا اصبحنا  
 او صلنا النكاح النفقة فلا يجوز ان يحقد نفقة خلافه وليس لها ان يتولاها به خلافا للجمهور  
 مجلس الحاكم ولا يجوز ان يحقد نفقة خلافه وليس لها ان يتولاها به خلافا للجمهور  
 ان يكون فيه خلاف والرافعي والتلم في اول النهار انما يح على الواحد والقي يتاخر  
 استحقاق الفسخ للامام فيه احتمالات احدها ان يصفها لها زواياها الى اخره ونالها  
 الى اخر الميلة التي تليه ورجحه الغزالي وللرافعي فيه توقف ولو قال اول اليوم انا  
 عاجز عن نفقة فلا اتوقع شيئا ولا امام فيه احتمالا ان احدهما ان لها الفسخ في الحال  
 والثاني انه يتاخر الى الوقت الذي لم يمهل اليه على الاحتمالات المتقدمة وهذا من عند  
 الرافعي وعلى الاول تكون الاحتمالات المتقدمة مخصوصة بها اذا استعمل وصح  
 به الامام وان قلنا بالصحيح انه مهل ثلاثة ايام فامهل وحابا النفقة صبيحة اليوم  
 الرابع لم يكن لها الفسخ وليس لها ان تقول اخذها عن الماضي وفسخ بعجزه عن  
 نفقة اليوم خلافا لما اذا كان للسيد على مكانه دين بقدر الخجوم واحضره واراد



اعطاه من الخوم وقال السيد بل اخذه من الدنيا فان السيد يجازي اليه وعجزه ولو  
اتقيا على ان يكون عن الماضي فمكران يقال لها الفسخ ومكران يجعل القدر عليها  
منطقه للمهلة فلو عجز في اليوم الخامس فلها الفسخ ولا تستأنف المدة وفيه وجه  
انها تستأنف اذ لم يتكرر فان تكررت مهالها لا بعد ما قال الامام تقر بها  
على الصحيح الا ان يكون استغنى ما لا يدوم بعرض فترتفع بعرض فيجعل كان الاعسار  
الماضي لم يكرر ولو قدر على النفقة في اليوم الثالث وسلمها وعجز في الرابع ثبت في ايام الخوم  
فلفسخ في الخامس ولو عجز عن نفقة يوم فوجد في الثاني عجز في الثالث وهكذا ينفق بام العجز  
وتفسخ اذ مضى بام المهلة واذ لم يأت بالنفقة في الثلاثة فلها الفسخ في صحة اليوم  
الرابع ان لم يسلم لها نفقة ولا يؤخر ذلك الى الوقت الذي يورثه على عدم قول الامام على  
الاحتمالات المتقدمة وهل لها الرجوع في مدة المهلة من منزله فيه ثلاثة اوجه احدها  
وهو المنصوص ان لها ذلك وان لم يحج اليه ليسار او قدر على الكسب منزله بعزل  
وخو وتايبها لا وبالتمنا انها ان اجتاح اليه فلها ذلك والا فلا قال الماوردي والرقا  
وعلم ان يعود الى منزله لبلالته وقت الدعة وله الاستمتاع بها الى الابد ان يكون  
بامتناعها منه ناشئة في البيل دون الماروق والبخوي وعنه لا يلزم التمكن من  
الاستمتاع قال الرافعي وكلامهما لو مذهب نفسه منه لم تستحق النفقة لمدة الامتناع  
ولم يصر ذلك دينا عليه وجبت بثلث لها حق الفسخ اما بعد الامم ثلاثة على القول  
او على القول بعدمه فرضيت بالمقام فربدا لها ان تفسخ فمكر منه فاذا عادت الى الفسخ  
تجدد الامم على الصحيح انه لمهل وللإمام والرواية فيه احتمال وكذا لو كانت  
رضيت به ابد او سنة لها ان تعود ونطلب الفسخ وكذا لو نكحته عاملة باعسار  
واما الاعسار بالمهر فادامتها الحالم من الفسخ ورضيت به فربدا لها ان تفسخ والمنصوص  
الذي عليه الجمهور انه ليس لها ذلك وحصة الماوردي لها اذ اوقعها المحاكمات قبل  
الدخول او بعده وقال لو وقع احد لهما قبله والاخرى بعده فوجها ولو نكحته عاملة  
باعسار بالمهر ففي تنويع اخبارها وجهان وقيل قوله لا يشبهها عند الرافعي لا  
وتأنيها وهو المنصوص الذي اوردته الماوردي وجماعه نعم وليس لها الامتناع  
بعد الدخول اذ امكنها من الفسخ واختارت المقام ولا بد من الفسخ بالاعسار

بالصدوق

بالصدوق من المرافعة الى القاضي كما في النفقة والحيار فيه بعد ما على الفور ولو  
لترسقط ولو علمت اعسارها به وامتنعت عن المرافعة قال الماوردي والرواية  
ان كانت طائفة بالصدوق كان الاعسار على محامه رضي بالاعسار وتسقط حينا  
وان لم تكن طائفة به لم تسقط وقد يؤخر المطالبة رجاء اليسار **فرض** لو كان بعد  
الاثبات بالاطحان لم يلا فلها الفسخ وقال القاضي الوجه اعتبار حصول الضرر  
فان امكنها ان تكفي في الحال بعضه وتؤخر باقية الى الغد فلا ضرر وان كانت  
رضيته او قبل المدة لم يتفقد به فقد كلف للصوم والرافعي يفرق من هذه الصور  
ما في العدة انه لو لم يجد النفقة او الزمان وكان عجزا اخر فلها الفسخ في ايام الخوم  
او هي هي **الفصل الخامس** من له حق الفسخ وللزوجة ان كانت حرة ثبت لها حق الفسخ  
اذا كانت عاقلة بالغة بكر اكلنا وتبارستده او سفينة دون اولياها ولا اعتراض  
لها اذا اختارت المقام وان قلنا ان ذلك عيبك القصاص وليس للولي الفسخ من الصغيرة  
والمجنونة وان تضررت بتركه ولا لها الفسخ لبطان عيارها او ينفق ذلك على البلوغ  
والإفاقة وينفق عليها من مالها فان لم تكن بنفقة على من يلزمه نفقة لو كانت خلية  
وتضيق نفقة الزوج دينها عليها بطالب بها عند يساره قال الفوراني فتوجد  
منه وتضيق الى المنفق ولم ار غيره ذلك وان كانت امة فان كانت مغيرة او مجنونة  
فلا فسخ لها ولا فسخ لسيدها في الاصح وبه اجاب من الحداد وان كانت عاقلة  
ثبت لها حق الفسخ وفيه وجه انه ثبت للسيد دونها فان اختارت الفسخ لم يكن لسيدها  
منع وفيه احتمال للامام واحتمال اخر فيما اذا التزم لها سيدها النفقة وطرقها  
في اسقاط خيارها ان ملك الزوج نفقة فمعهها ولو رضيت لم يكن للسيد الفسخ  
الصحيح وعلى هذا لا يجب على سيدها نفقة ويقول لها افسخي او اصبري على الجوع وهو  
طريق تكفي به الى الفسخ فاذا فسخت انفق عليها واستمتع بها او زوجها من غيره ورتب  
الشيخ ابو علي الوجوه على الوجهين انه هل له فسخ نكاح الصغيرة والمجنونة واولي  
هنا بعدم الفسخ ومنه من رتب دينك على هذين واولي هذا بالفسخ قال الامام ونفقة  
الزوجة الامة يتعلق بها حق السيد والامة اما السيد فلانه يملكها واما الامة  
فلها حق الاستيفاء والتوق بها حتى تأخذ بدلها من السيد وله الا بد ان يحول ملكه وقد

بدو



مختلف حال المأخوذ من الزوج والواجب على السيد بان يكون الزوج بخير دله سار  
فوجب عليه نفقة المومنين ولا يجب على السيد صرفها اليها وقد يكون أكثر من  
كفاية قدرها وحسن نوعا وتابعه عليه الغرالى لكن المندى بانها لو ابرأ الزوج  
عن نفقة اليوم جاز وليس لها الا برأ عن النفقة الماضية قال الراعي وقد تنازع  
قياس المال في الا برأ عن نفقة اليوم الا ان نفقة اليوم للحاجة الناجزة فان لا  
تثبت للملك للسيد لا بعد الاخذ وقبله بنحو الحق لها وكذا ليس له الفسخ على  
الاطهر وقال المتولي حق الاستيفاء للسيد حتى لو صرف الزوج النفقة اليها دون  
ادان السيد يبرر وهذا لو استوفى النفقة وانفق عليها جاز قال والاشبه الاول اي  
قوله الامام ولو اختلفت الامة وزوج في نفقة اليوم او ايام مستقبله صدق بينهما  
ولا ان تصدق السيد الزوج لكن لو شهد له قبل ذلك ولو اختلفا في تسليم نفقة مدة  
ماضية الا ان ذلك ثبت بتصديق السيد على الصحيح والخصومة في نفقة المدة  
الماضية للسيد كالحاكم اصدق والمأخوذ في النفقة الحاضرة والمستقبله وحرم  
به المتولي ومن الصباغ ذكره احتقالا بعد ان حكي عن الصحابة لا يثبت بتصديق السيد  
ولو اقرت الامة بقبضها وانكره السيد فالمصوم ان يقول قولها وفيه وجه ان يقول  
قوله هذا كله في الاعسار بالنفقة وخوها واما الاعسار بالمهر على الصحيح في ثبوت  
الفسخ به فثبت للعاقلة بالبالغة المهر دون الصبية والمجنونة وولم يأت في  
النفقة واما الامة فثبت ذلك لسيدها دونها وفيه وجه ان السيد الفسخ لا يبرأ  
بالمهر فان قلنا الاعسار بالمهر لا يثبتته فهل يرتفع عن الزوج حق المهر في مثل الزوج  
ينظر فان كانت تحتاج الى المهر لاكتساب النفقة فلها ذلك وان كانت لا تحتاج اليه  
ليسارها او اكتسابها في منزلها بالغرل والحياطه وخوها فوجب ان اقبضها عند الغرالى  
انه لا يرتفع واطهرها انه يرتفع ولها المهر ولها منعه من الوطى في احوال الزوجين  
وقيدها الامام والغرالى ما اذا لم تكن مكنته من قبل ومفهومة انها ليس لها ذلك  
اذا كانت مكنته ولم يتعزل له الجمهور **السيد الثاني** للنفقة القرابة وفيه ثلاثة ابواب  
الاول في شرائط الاستحقاق وكيفية الاتفاق الثاني في ترتيب الاولاد والمنفقين  
عليهم الثالث في حصانه الصغير والباب الاول يشتمل على فصلين احدهما في موجب

النفقة

النفقة وشرائط استحقاقها والموجبات لها عند قرابة البعضية خاصة فهي كان  
المنفق عليه بعضا من المنفق بان كان اصله او فرع وحيد ولا فرق في الطرفين بين  
الدكور والاناث فوجب نفقة الولد على الام وفيه وجه ان لا تجب نفقة  
الاولاد يجب نفقة الاحفاد كما يجب نفقة الوالد بن نفقة الاحفاد والجدات يستوي  
فيه الدكور والاناث والوارث وغير الوارث والقريب والبعيد ولا يشترط فيه اتفاق  
الدين كما لا يشترط فيه وجه انه لا يجب على المسلم نفقة الكافر ولا يشترط في استحقاق النفقة  
بقرابة البعضية امران احدهما اعسار المنفق عليه فمن له مال الكفيرة لنفقة لا يجب  
نفقته على قرينه سواء كان كبيرا او صغيرا صحيحا او مريضا عاقلا او مجنونا وسواء كان  
ماله حاضرا او غائبا كزلات في حال غيبه مال الولد الصغير ينفق عليه قضا في  
دمته فاد اوصله له رجوع لما انفق اذا قصد بالانفاق الرجوع سواء انفق بادن الحالم  
او دون ادنه فان هلك المال قبل قدومه بعد ان انفق مدة سقط من دمه الولد ما  
انفق بعد هلاك المال دون ما انفق قبله وكان ذلك دينا عليه يرجع به عليه  
بعد سائر او بلوغه وكذا حكم من يستغني بكسبه واما من كان ماله ولا كسبه  
فيه فان لم يطق الكسب لصغره او جنونا او فاقة او مرض او عجز كان الاحتراق بليق به  
وجبت نفقته على قرينه فاذا بلغ الصبي حلا لم يكن له نفقة خرفة وحمل على الكسب  
بها فلولى ان يحمله على ذلك وينفق عليه من كسبه فلو هرب عن الخرفة وتركها في  
بعض الايام فعلى ابيه الاتفاق عليه قال الامام ورايت لبعضهم انه ليس له ان يحرم  
ولده الكسب وهذه زلة عظيمة نعم ان كان يحط من منصبه فليس له ذلك وان كان  
ممكنه الاحتراق لكنه لا يحترق فان كان فرعا في وجود نفقته على الاصل طريقا اطهر  
فيه فولا قال الراعي صحها ان لا تحتكر الفتوى اليوم على الوجوب والتأني  
القطع بان لا يجب ولا فرق على الطريقين من الابن والنت وان كان اصلا في وجود  
نفقته طريقا على العكس فيلخص في ثلاث افوا ان له وهو صحها تحت نفقة الاصل  
دون المهر وهذه طريقة الجمهور ومنهم من وضع الخلاف في اشتراط العجز عن الكسب  
اللابق به من قالوا ان شرطنا عجزه عنه ففي اشتراط عجزه عن كسبه بالامانة وحرم  
اطهرها لا يشترط يجب النفقة وان قدر على الكسب الكسر وحمل القادر وان نحوها

ن



منه لا يلق به وعلي هذا لو كان لا تقدر المسك لا تقب له الادون الكفاية ولو  
نعاطي ما لا يلق به وجد كفايته وحده على قربه ثمة كفايته **والرافعي** وهو  
حسن **الماوردي** وقدرة الامر والبني على النكاح لا تستقط نفقة ولو تزوجت  
سقطت وان كان الزوج معسر الى ان **يقع** **فزع** لو كان الرجل يقدر على كسبه ففته  
فهل له ان يتركه ويسال الناس فيه وحيثما لا يوفق الاشارة الى ان تركه الخلاق  
في وجوب نفقة القادر على الكسب على قدر ورأى ان وجوب النفقة اولى من الاكس  
بالسؤال وجبت جاز السؤال اما مع الحاجة او دونها ولا يجوز له ان يد لنفسه  
لان الادلال القاربه تعالى حرام ولا يودي المسول فان الادل حرام ولا يلج في  
السؤال وقد يلج به يدك الى ان يعطيه من غير طيب نفس وذلك حرام وقد تقدم  
ذلك في اخر قسم الصدقات **فزع** **قال** المعسر اذا كان معسرا هل يجب على قربه  
قد رفا فيه من الحريم فيه وحيثما فان لنا لا يجب كمال ارجح على ما لا بعضه و  
ان يجب بيت المال بناء على انه اذا جمع شيئا بعضه الحريمات تكون لما لا كفايته  
اوليت المال ويحتمل ان تكون ما لا الوجود من الخلاوة ان قربه هل يرب ما جمعه  
كحته اذا مات **فزع** **قال** لا يجب نفقة العبد على قربه لا يستغيا به نفقة  
سيده واما المكاتب فلا يجب نفقته على قربه سواء كان يده مال او لا وفيه اختلاف  
لماوردي **السرط الثاني** يسار المنفق ويسار المنفق شرط في وجوب نفقة  
القرب ولو في ولده الفقير على الصحيح وقبل انه لا يشرط فيه وصحة القاضي  
فعلى هذا يستفرض عليه ونوفر بقضائه ادا البسر والموسر هو الذي يفضل  
عما يحتاج اليه في يومه وليلته وما يحتاج اليه من رزقته ما يصره الى  
القرب والالقاضي لا يلزم احد نفقة احد من الاقربا حتى يفضل من نفقته من  
طعامه ومسكنه ومالبسه وما ينال عليه ويستعمل في وضوءه واكله وشربه  
مما لا غنا لمتاه عنه فان اختلف شي من ذلك لم يكلف نفقة من ولا اب وفيه وجه  
ان نفقة الولد الصغار مقدمة على نفقة الزوجه ووجه اخر ان نفقة الاب مقدمة  
على نفقة وال القاضى فيطرد في الولد مع وال الامام احتمال في تقدم نفقة القرب مطلقا  
على نفقة وسباع في نفقة القرب ما يباع في الدين من الامتعة والبضائع والاهيل

والعقار

والعقار كما تباع في نفقة الزوجه فيباع عبده في ذلك وان رده ذلك الى تعالى  
ما لا يلق به من الاعمال وقد تقدم وجه ان الخادم لا يباع في الدين والرافعي  
وهو بانها وفي كيفية بيع العقار عند الحاجة الى البيعة وحيثما لا يباع كل  
يوم منه بقدر الحاجة وبانها يستقر عليه الى ان يجمع ما يسير بيع العقار له  
لنقد بيع جزا يسير كل يوم ويتعين الوجه الاول اذا تبسر من غير نقص والثاني  
اذا لم يلبس الا بنقص فان تعدد الاستقراض بيع الجميع وقد تقدم الكلام على نظره  
في نفقة المهرهون وعن الاستحقاق انه ادا لم يكن له الامسك واحد لا يباع في النفقة وهو  
كما تقدم انه لا يباع في الدين لكن لو كان فيه فضل عن سكنه وحاجته فالاع  
انه يباع كذا قاله القاضي وهو في القاطن ان تقدم عنه انه يشرط ان يكون فاضلا  
عن مسكنه فيجوز على هذا انه فرعه على قول ابي اسحق وعلى انه يفضل عنه  
مسكن يومه وليلته وهو الطاهر ولو لم يكن له مال الكنه ممكنه ان يكسب ما يقوم  
بكفايته وكفايته قربه فهل يلزمه الاكساب فيه تلاته اوجه اصحها يلزم  
وثانها لا وبالم يلزمه الاكساب لنفقة الولد دون الاب وفي الاكساب لنفقة  
الزوجه تلات طرق احدها فيه وحيثما اصحها انه يجب وبانها القطع بالاجوب  
قاله القطع بعدمه والذي يحجر الزوج على اكسابه للزوجه نفقة المهرهون  
وهو قياس ما مر عن الامام والغرض الى ان الواجب عليه ومقتضى ما مر عن الماوردي  
وعنه ان الموسر والمتوسط اذا عجزا يلزمه نفقة الموسر وهذا نفقة المتو  
ولا يفسخ بالزنا على نفقة المعسر بل يلزمه ما يرب في دمه ان يحس على اكساب  
الزنا على نفقة المعسر في القاضى ولا يحجر القرب على ان يسال الناس ولا ان  
يقبل الهبة والوصية ولو فعل وصار له عينا لزمه مونة قربه وكذا لو  
اعطى من الزكوة ما يستغني به وفضل عن حاجته انفق على غيره ولا فرق في وجوب  
النفقة على القرب الموسر بين الحر والمعتق **الفصل الثاني في كيفية الاتفاق** نفقة  
القرب لا تقدر بل هي على الكفاية وعن من خيرا ان لها تقدر كنفقة زوجة المهر  
حتى لو استغني عنها في بعض الايام بضيافة ونحوها لم يجب وبغير حاله في سنة وعينه  
وزهادته والرضيع يتدفع حاجته مونة الارضاع في الحولين والقطيم والشاب الشيخ

مه

سطين



والزهد والرغب على قدر حاله لا يتقدم ولا يشترط انتها المنفق عليه الى حد  
الضرورة قال الامام ولا يزداد في الاتفاق الى حيز السهوه ولكن الكفاية المطلقة  
ما نقل عنه الندب ويغني عنه الضرر في الحال والمال فانه لو اقتصر على القليل  
في يوم لم يطهر اثره ولو فرض التماسي عليه لظهر والذي اراه الله يمنع من التفرغ في  
بعض الامام قال الرافي لا يكون ما يسد الرقوب يعطيه ما يستقايه ويتمكن من التردد  
والنصرف وكلام من لقاه يقتضي ان يصل الواجب نفقة القربى من وجب الاداء  
كما يجب القوت قال الرافي وفي المذهب ما ينافي في وجوبه ونحو الكسوة من وسط  
القماش لا يلبس واستكان من ايلقيه واجرة الفصد والحجامة وشرا الادوية  
قال الروابي واجرة الحمار وقيمة الخادم ان احتاج الى الخدمة ثم ما يجب للقربى نفقة  
واذا ام وكسوه وغير ذلك امتناع فلوان دفع حاجته من غير جهة القربى حصل  
المقصود ولا يثبت دمة القربى وان تعدي بالامتناع من الاتفاق عليه قال الامام  
ومن لمرة ذلك انه لا يجب عليه تسليم النفقة اليه ولو اكل معي كفي ولو اعطاه  
نفقة او كسوه لم يجزه ان يملكها لغيره ولو تلف ذلك في يد وجب صرفه اليه  
بما فلو كان بالافاق ثبت للمنفق يده في دمه يطالب به اذا ايسر ولا يصير نفقة القربى  
دنيا في دمة قربه الا ان يرضى القاضي عليه ويأذنه في الاستفراغ عليه لا امتناعه  
او غيبته فثبت دمه النفقة المفروضة للمنفق وفي نفقة الطفل وجه  
انها تثبت دمه ولا تسقط بمضي الزمان وانكره الامام ووقع في كلام صاحب المذهب  
وعنه ما يقتضي ان نفقة القربى قليله والعم قالوا لولا ملك الابن اياه جازت  
لبيعه بها وقلنا لا اعفاه فابسر الابن بعد ذلك لم يكن لابن الرجوع فيه كما لو  
اعطاه النفقة فلم ياكلها حتى ايسر ومقتضى كونها امتناع الاسترداد ويستثنى  
من قولنا نفقة القربى تسقط بمضي الزمان ما اذا كان حمله والام مطلقه وقال  
النفقة له وقلنا لا يجب تسليمها الا بعد الوضع ونحو الحال فلم ينفق فانها لا تسقط  
في الاولى اتفاقا ولا في الثانية في احد الوجهين لتعلق حق الام بها **فروع الاول**  
تقدم في القسم الخامس من كتاب النكاح ان وجوب اعفائه لابن فولد ابها الوجب  
وفيه طرق احدها ان حكم النفقة في محل الزفاف والحلاق والثاني انه اولي

بالوجوب

بالوجوب والمالك انما اولي بالوجوب فان قلنا يجب فلو كان الابن كسوبا ولكن كسبه  
لا يفي لا بتفقدته ففي وجوب اعفائه وجهان اصحهما انه يجب وهما كالجوهن فيما  
ادان الصغرى على نفقة نفسه ذلك اليوم ولم يقدر على زكوة فطره هل يجب  
الزكوة على ابنه ثم اذا اعفاه بنزوح امرأة او تملك امة تجامر في يابه فيلزمه  
نفقة والقيام بموئناهما ولو كان تحت الابن زوجة او امة لزم الاتفاق عليها اذا  
اعز الابن نفقة ولو كان تحت زوجة او تملك امة تجامر في يابه فيلزمه الاتفاق واحدة فبذل  
الى الابن ثم الابن يوزع عليهم او عليهم من كسبه ثلث كل واحد منهما او من حق الفسخ  
ونحو فيما اذا كانتا بنتين الوجه المتقدم انه اذا قدر على نصف المدة لينفس فان  
فسخ واحدة تمت النفقة للآخرى قال الاحرام وليس لابن زوجه النفقة لو احدث  
منها او من زوجه نظرو فيه وجه ضعيف انه اذا كان تحت اكثر من زوجة  
لا يجب على الولد نفقة الزوجية ادلست بغيره ولو كان لابن ولا صغار قال المتولي  
يلزم لابن الاتفاق على ما لو جوبها على الابن فتملأ وقال الشيخ ابو علي والروابي  
لا يلزمه قال الرافي وهو الطاهر ولو كان لابن الذي في نفقة ابنه زوجه ففي  
وجوب نفقة على الابن وجهان احدهما نعم وجوبه صاحب المذهب والطاهر خلاف  
اولاده فان نفقة خرج عليه بالجدوده واعسار ابهم وكما يجب على الولد نفقة زوجة  
الابن كسوته عليه قال البغوي ولا يجب الاداء عليه ولا نفقة الخادم لان نفقته لا  
يثبت بخيار قال الرافي وقياس ما مر ان الابن يخل ما وجب على الابن وجوبه اعليه  
الابن في اصحاب التحريم لو كان لرجل امراه ولم يقدر على ان يكتسب الا قدر نفقته وله  
ان موثر اخذ لابن نفقة امراته واخذ الابن بنفقته عليه غرض لا لولم تقبل به  
لحق امراه الابن وقال القفال لا يخل غير ذلك فانه ما اكتسب ما يكتسبه لم يلزم ابوه  
نفقته وليس لامرته ان تطالب به لانه محتاج اليه ولها الخيار **قال** اذا منع  
الاب نفقة اولاده الصغار او كان غايبا رفعت الامر الامر الى الحاكم فادانته عند  
ان الولد منه انفق عليه القاضي من ماله او اذن له في اخذ منه او الاستفراغ  
عليه والاتفاق على الصغرى بشرط اهلته لذلك ولها الاستقلال باخذ ذلك  
من ماله على الصحيح قال الامام والقياس المنع ولوم تجر ما لا في استيذانها



بالاقتراض عليه وحيث ان مرتين على الاخذ واوحي بالمنع ولا ان يكون في البلد حاكم  
فان قلنا لها الاستبداد او قلنا لا ولم يكن في البلد حاكم فاقترضت واشهدت  
فعلينا الاب قضاء ما استقضته وان لم تشهد في وجوب قضائه وحيث ان الوحيان  
في مرتين فان انقضت من مالها بنية الرجوع فان اشهدت رجعت والا فالوجهان  
واوحي بالمنع ولو كان للاب مال فاردنا لاتفاق عليه من ماله من غير ادن الاب ولا  
القاضي ففي حوزة وحيث ان مرتين واوحي بالجواز والامام وهذا ادفع الالب من الام  
عطا اما اذا قدمت على مراجعته والاخذ منه فالوجه القطع بالمنع واذا امتنع  
الفرع من نفقة فربيه فلم يستحق الاخذ من ماله ان وجد جسده وان لم يجد الا  
غيره ففي حوزة اخذه الخلاق الا في ما اذا ظهر الدين بغير جسد حقه والاصح جواز  
الاخذ واذا وجبت نفقة الاب والجد على الصغير والمجنون كان له الاستبداد  
باخذها من ماله بحكم الولاية ولهما ان يوجراه لما بطبقه من الاعمال وباخذ  
نفقتهما من اجرة وفيه وجه انه ليس لها الاخذ من مال المجنون الا بالادب الحاكم  
بخلاف الصغير ولعل هذا فيما اذا ظهر المجنون بعد البلوغ فان في الولاية عليه  
خلاف في مالها او لحاكم واما الام فلا تأخذ من مال الصبي والمجنون الا بادن  
الحاكم اذ لا ولاية عليهما وكذا الابن اذا وجبت نفقته في مال الاب المجنون فالرافعي  
ولو كان يصلح لصنعة فللمحكم ان يولي ابنه اجارته وباخذ نفقة نفسه من  
اجرة **الراج** اذا تعدد الاتفاق من جهة القرب الذي يجب عليه النفقة لا منقاعة  
او عينته رفع المستحق الامر الى القاضي فاذا ثبت عنده موجب النفقة امره  
بالاتفاق ان كان حاضرا وانفق عليه من ماله الحاضر ان كان غائبا فان لم يكن  
له ما احضر استقرض القاضي عليه ولا يستبد المستحق بذلك وان لم يكن له  
حاكم واقترض عليه فان اشهدت رجعت والا فوجها كما تقدم في هذين الحالتين ولو كان  
الاب غنيا غائبا والجد حاضرا لم يجب نفقته على الجد ولا في بيت المال فان لم يدرع  
الجد بها استقرض القاضي على الاب وادن الجد في الاتفاق ليرجع به على الاب وفيه  
وجه انه لا يرجع ولو استقل الجد بالاستقرار والاتفاق فان امكنه مراجعة  
القاضي لم يلزمه الاب قضاءه على الصحيح وان لم يمكنه فان شهد بذلك لزمه

قضاء

قضاؤه والا فقيه الوجهان وكذا حكم كل من حضر مع اقرب غائب **المستحب**  
الامر ان ترضع ولدها اللبا وهو اول لبن التي تضع ولها ان تأخذ الاجر عليه وان كان  
لمنله اجره من الاب ان لم يكن للولد مال او مالا الولدان كان يلزمها التبرع  
بارضاعه كبد الطعام المضطر ونقل الرافعي عن الماوردي رواية وجه انها لا  
اجرة لها والماوردي ذكره لاحتمال الاوجه وقال صاحب الكافي لو استقرض على ارضاء  
ولدها جاز الا لارضاع المياقاة واجب عليها لار الولد لا يعيش بدونه وهذا التعليل  
محول على الغالب ثم بعد سقي اللبن وجد في امرأة ترضعه غيرها لم يجز عليه سوا  
كانت نكاحه او يابسا سوا كان يرضع مثلها الولد في العادة ام لا وجره رضاعه  
في ماله ان كان له مال والا فعلى ابيه فان اتفق على استبحارها وادان لم توجد من  
غيرها ووجب عليها ارضاعه ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا فمن ابيه وكذا الحكم  
لوم جد مرضعة الاجنبية فانها يجب عليها ارضاعه باجره مثله هذا المشهور  
المخصوص في اجرة ارضاع ولدها وقال القاضي الماوردي والحسين والغريبي يجب  
عليه ان يكفها النفقة في مدة الارضاع ومهما رعت الام في الارضاع فاما ان  
لا تكون في نكاح ابيه او تكون **المقالة الاولى** ان لا تكون في نكاحه فان ترضعت بارضا  
لم يكن له الدية معها وان ترضعه منها وان طلعت اجرة فان كانت اكثر من اجرة المتل لم يجب  
وله استرضاع غيرها باجره المتل وان طلعت اجرة المتل فهي اولى من غيرها من  
المراضع باجره المتل وان وجد اجنبية متبرعة او ترضي باقل من اجرة المتل فترافعا  
اشهرهما فيه فولا ان احدهما وصحة صاحب التنبيه انها يجب واصحها الاول له ان ترضعه  
ولا يلزمه بد الزيادة والناتية القطع به وعلى هذا الوفاة الاب وجد من ترضع  
وانكر تصدق بمهينة بغيره وقال الماوردي اذا وجد مرضعة باقل من اجرة المتل فان كان  
باقل من زيادة الادرار وفضل الاستمرار فالام احق بالنقصان الاجرة في مقابلة تقصا  
اللبس وترج الام بالحنو وان كان النقصان منها من فضل الادرار والاستمرار فقيه قولان  
كما لو وجد متبرعة ولو طالبت الام اجرة مثلها ووجدت اجنبية باجره مثلها لكن اجرة مثل  
الام اكثر من اجرة مثل الاجنبية كما لو كان الاولى درهمين والثانية درهما فان الام  
او الاب فيه وحيث ان نظيره ما اذا اوصى ان يستاجر من مح عنه فاراد ان يرضع عنه







قدرة فهي عليها **الان** وان اعتبرنا الدكورة فهي على الابن خاصة بنت وبن  
النفقة على البنت ان اعتبرنا الفرق وعلمنا بالسوية ان اعتبرنا مطلق الارث  
وعليها اربعة ان اعتبرنا التقارب فيه بنت وبن بنت النفقة على البنت ان  
اعتبرنا الفرق والارث وعلى بن البنت ان اعتبرنا الدكورة بنت بن وبن بنت  
على بنت الابن ان اعتبرنا الارث وعلى بن البنت ان اعتبرنا الدكورة وعليها معان  
اعتبرنا الفرق بنت بنت وهي عليها ان اعتبرنا الفرق وعلى الثانية ان اعتبرنا  
الارث بن وولد بنتي ان قلنا اجتماع الابن والبنت لنفقة عليها بالسواء  
فكدها وان قلنا على الابن فتلاثة اوجه احدها على الابن نصفه ويشترط  
الحاكم النصف الاخر فان كان الخبي ذكر رجع به عليه وان كان انثى رجع به على الابن  
كما اذا كان احدهما غائبا واظهرهما انه يبوخذ الجميع من الابن فان كان الخبي ذكر  
رجع عليه بالنصف والا فلا وتا لهما تحتها نصف فان كان الخبي  
انثى رجع على الذكر والا فلا وان قلنا تحتها بحسب الارث فعلى الابن النصف  
وعلى الخبي **السادس** الشيخ محمود بن المبارك والسادس الباقي لا يتحقق جوبه  
على واخذ منها ما فتحه ان تحتها فبقسم بينهما ويختل ان تحتها على الابن والاول  
اشبه فتكون النفقة بينهما على اثني عشر سهما على الاول ثلثه وربعه سبعة  
وعلى الخبي ربعه وسدسها خمسة بنت وولد بنتي ان قلنا في اجتماع الابن  
والبنت النفقة عليها بالسوية فكدها وان خصصنا اها بالابن فمجان  
احدها انما على الخبي لاحتمال اكورتها فان كانت ابنته رجعنا على الخبي بالنصف  
والثاني لا يبوخذ منه الا النصف ويبوخذ من البنت النصف فان كان ذكره رجعنا  
اخيه فما انفق عليه **والسوي** يلبي وجه الافتراض ولا يبوخذ من البنت شيء  
**والشيخ** محمود وان قلنا تحتها بحسب الارث فعلى البنت ثلث النفقة يقينا  
وعلى الخبي نصفه والسادس الباقي تحتها ان تحتها فبقسم بينهما ولا يحى  
هنا احتمال وجوبه على الخبي لان الدكورة غير محققة **فصل** له بنت بنت بنت  
ابوها بن بنته وابنة بنت بنت ليس ابوها من اولاده فان كانت في زوجة وحيدة  
فالتجعتا لقرابتين ولي وان كانت لجامعة للقرابتين اسفل القرينة او ولي قاله

القاضي

القاضي ابو حامد الطرف **السادس** في اجتماع الاصول فاذا اجتمع للختان  
قربان من اصوله لو انفرد كل منهما لوجبنا النفقة عليه نظرا فان كانا اباه وامه  
فان كان الولد صغيرا فنفقته على ابيه وان كان بالغيا فصاح الوجهين وثانيهما  
عليها فاعلى هذا يسوي بينهما او يكون **الان** انما يحسب الارث فيه وحيث ان رجعها  
الثاني ولو كان مع الام جد فسياتي الكلام فيه اما اذا اجتمع اثنان من الاحد  
او الخدات فان كان احدهما ابني بالآخر فالنفقة على القرب فبقدم الاب على ابنه وامه  
والام على ابنيها وامها وان لم يكن احدهما ابني بالآخر فحصة طرفه ما تقدم بالقر  
على نحو المتقدم في الفروع والثاني بالارث والثالث بولاية المأول وان لم يكن  
لواحد منهما ولاية قدم من يدلي بالولي او من هو اقرب دة بالولي فان استويا  
في الادلة ووجه وجود او عدمه اعني الفرق واسار الامام الى محي طريقة اعتبار  
الارث ايضا في هاتين الحالتين والمراد بالولاية هنا الحجة التي تفيد الولاية  
لانفس الولاية التي قد تمنع منها مانع كالفسق والكفر في الفرع المسلم فعلى هذا اذا  
اجتمع ابوان الابن وابو الام فالنفقة على ابني اب الاب فاذا اجتمع ابوا الام وابو  
الام فالنفقة على ابني الام وحرم من الصباغ واذا اجتمع ام الام وام ابني الام فالنفقة  
على الثانية وكذا اذا اجتمع ام الام وام ابني الام فالنفقة على الثانية كاد لا يهاذكر  
وان اجتمع ام ابني الام وام ابني الام فالنفقة على الثانية لقربتها والطريق الرابع  
بقدم بالدكورة فان كان احدهما ذكر فالنفقة عليه واذا اجتمع ابوا الام وام الام  
فالنفقة على ابويها وان كانا ذكرين وانثيتين فالنفقة على المدي بالدكورة فاذا  
اجتمع ابوا الام وابو الام فالنفقة على ابني الام واذا اجتمع ام الام وام الام  
فالنفقة على ام الام فان استويا في ذلك فالنفقة على القرب كما اذا اجتمعت  
ام الحد وام ابني الحد فالنفقة على الاولى **الحامس** اعتبار الارث والدكورة معا  
فان اخضر احدهما فالنفقة عليه وان وجدتهما او لم يبوخذاهما او وجد في  
احدهما الدكورة والاخر الارث استويا فبقدم بالقر كدكروه وهو يقتضي وجود  
جدين وارثين وهو غير مضمورا الا ان يكون مرادهم بالارث حصة الارث لا نفس الارث  
كما ارادوا بالولاية في الطريقة الثالثة في الفروع حصة الولاية وهذه الطرق







ام الام دون ابى الام وهو وان اخضر بالدعوة فالترجيح بالميراث اقوى فاد اصعدت بعدها  
درجة تالفة اجتمع فيها اربعة من جهة ابى الام ابواها ومن جهة ام الام ابواها  
احدهم ام الام والثاني ابوام الام والثالث ابوا ابى الام والرابع ام ابى الام فعلى قول  
من اعتبر القرب هي عليهم بالسوية وعلى ما اخبرته في الترجيح بقوة الميراث تكون واجبه  
على ام الام فان عدمت فوجدت بعدها على ابى الام لانه اقربا له ابوا ابى فان عدمت استوى  
الانسان الباقيان وهما ابوا ابى الام لكننا بدليان بواحد واحد كما ذكرنا في اخر تخلفها  
فتج على ابى ابى الام دون ام ابى الام فان صعدت درجة رابعة اجتمع فيها ثمانية ام ام  
ام الاب ابوام ام الام ابوا ابى ام الام ابوا ابى ابى الام ام ابى ابى الام ابوام ابى  
الام ام ام ابى الام فعلى قول من اعتبر القرب تجتمع على جميعهم وعلى الذي اخبرته في الترجيح بقوة  
الميراث تجتمع على الاولى وهي ام ام الام لانها الوارثة فان عدمت على الثاني وهو ابوام  
ام الام لانه اقربهم اذ لا يوارث فان عدم فعلى الثالث وهو ابوا ابى ام الام لانه مع الرابعة  
بدليان يا ابى ام الام المدعى يوارث فقدما على غيرها وقدم الثالث المذكورة على الرابعة  
لادلاها بواحد فان عدم الثالث فعلى الرابعة وهي ام ابى ام الام فان عدمت فعلى الخامس  
وهو ابوا ابى الام لانه مع السادسة بدليان يا ابى الام فقدم الخامس المذكورة فان  
عدم كانت بعده السادسة هي ام ابى الام فان عدمت على السابع وهو ابوام ابى  
الام لادلاها به مع الثامنة بام ابى الام فاختصر بها المذكورة فان عدم فعلى التاسعة  
وهي ام ابى الام **القسم الثالث** ان يجتمع الاقارب من الوالد بن كان اقارب الاب والام  
اقربا اختصر بالتميز وان استوفوا في الدرجة قلنا ثلاثة اوجه وذكرنا لوجه المتقدم احدها  
انها عليهم بالسوية والثاني يختصر بها اقارب الاب والثالث يختصر بها الوارث فمما  
فان لم يتكرر وارث يختصر بها الاقرب وعلى هذا اذا اجتمع ام ام وام اب فوجدت احدها  
يستويان والثاني يختصر بها ام الاب **الطرف الثالث** في اجتماع الاصول والفروع اذا  
اجتمع المحتاج اصول وفروع جازي الاصول الطرق الخمسة المتقدمة في تقدم الاقرب  
او الوارث والذكر والجامع بينهما او من له ولاية وحج في الفروع الطرق الاربع  
الاولى واذا قدمنا بالارزج الى الاول ان النقطة تكون بالسواء ونحسب الارزج ونزيد  
النظر هنا في الاتفاق الى معنى الترتيب وهي بالاصول اليقوى الى معنى الخدمة

وهي

وهي بالفروع اليقوى تنفع ذلك بمسائل الاولى اذا كان المحتاج اب ومن موصران  
ففي نفقته ثلاثة اوجه احدها انهما على الاب واصحها انهما على الابن والثالث  
انها علىهما وعلى هذا فيستويان في ام ام ام ام على الاب وباقيهما على الابن  
فيه وجهان ولو كان يذل الابن بنت جازي لا وجه وتزداد ترجيح الابن بالذكر  
والعصوية **الثانية** اذا اجتمع بن وجد فطريقان احدهما في الاوجه وثانيهما  
القطع بانها على الابن وعلى الاوجه فيما اذا اجتمع جد وبنين ولو اجتمع غلام وبنت  
فطريقان اطهرهما في الاوجه والثاني القطع بانها على البنت **الثالثة** اذا اجتمع  
بن وبنت فطريقان احدهما طريق الاوجه والثاني القطع بانها على الابن ويجوز ان في اب  
وبن وقال الماوردي ان قلنا بوجودهما على الابن فكذلك على بن الابن وان قلنا علىهما  
وجبت هنا على الابن القوي والصحيح انه لا تنفع نفقة على الاصول مع وجود احد  
من الفروع قريبا كان وبعد اذكر اننا وانتي **الطرف الرابع** في ارجح احدي  
النفقة فاذا اجتمع على الشخص الواحد محتاجون بمرمه نفقة كل منهم فان وفي  
ماله او كسبه بنفقة من فعله نفقة جميعهم القرب والبعد وان لم يفضل عن حاجته  
الاما بنفقة واحدة من قدمت نفقة الزوجية على نفقة الاقربين على المذهب كما  
تقدم وفيه وجه ان نفقة الطفل تقدم عليها واما الذي يتفوق عليها بالقرابة  
ففيها في الاصول الطرق الخمس المتقدمة وفي الاصول الطرق الاربع فيقدم بالقرب  
او الولاية او الوراثة او بها ويستثنى من ذلك شيان احدهما اذا قدمنا بالدعوة هناك  
قدمنا هناك بالانوته وعلى الطريق انه لا يقدم هناك بالدعوة يسوي هنا بين  
الذكر والانثى الثاني اذا قدمنا هناك بالوراثة يسوي بينهما في النفقة ابو نوع  
بحسب الارزج فيه طريقان قال الاكبرون لا ينظر هنا الى مقدار الارزج لما فيه  
من ضياع بعضهم في بعض الصور كما اذا اجتمع جده وولد فان الجدة اذا صرف  
لها السدس يصع يتقسم بينهما على السواء فان كان لا يسد التورع من كل واحد  
مسدا فترع بينهما فيصرف الى من خرجت فرعته ومنهم من اجراها هنا ووزع  
بحسب الارزج ولذلك امثلة الاول انسان وابنتان يصر في الموجود لهما قال الماوردي  
والرويان فان اخضر احدهما لمزيد عجز بان كان مريض او مريضها فهو ابوي







الخامسة والواحدة وثلاثون وثلاثون وثلاثون وثلاثون  
واطرافه وحوزه من مصالحه وقال الماوردي في القاموس  
البلوغ من التميز فاذا جاوزت الحضانة وعقب الكفالة الى البلوغ  
فاذا وجد حاصل الكفاية وفي الباب فصول **الاول** في الصفات المشروطة في  
الحضانة ويجب موثقة الحضانة على من يحل عليه النفقة واولهم الاب وقبله  
الابن ثم اخوه ثم اخواته ثم اهل بيته ثم غيرها من اهل بيته وعند  
الازدحام سلكها مسلك الولايات لانها ساطنة لكن بالانابة التي فيها  
تثبت الحضانة لغير فاشع منها او غاي كما لو امتنع الام او غابت فانتقل الحق الى  
بعده وهو امها لها او الى السلطان فيه وحينئذ ينتقل الى الاب بعد وهو الولد  
هنا كما لو مات لا ذرا وحرف فان لم يبق احد يقوم مقام الاب عند عدمه في ثلاث  
الحضانة والصلابة على الجانب وعسل الميت لقوان هذه الامور بالناظر فان  
قلنا ينتقل الى السلطان فكان المتبع او الغاية الام فوجها ان الحضانة  
تكون للاب تنزيلا له منزلة السلطان وهو جدد ونايهما تكون للسلطان  
بفوضها الى من يشاء ونسب الحداد وفي التمه عن الحداد انه وق من غيبة الاب  
وعيبة الام فقال اذا غاب الاب تنتقل الحضانة الى السلطان كولاية النكاح  
لانه حق عليه بخلاف جانا لام فانها تركت حقا لها وعلمنا ان حق على الطفل  
ابواه فان كانا باقين على النكاح كان الطفل معهما بقومان بكفانته الاب  
بالانفاق والام بالحضانة والتربية وان افترا بطلاق او سخر بالحضانة للام  
ان رغبت فيه لكن استحقاقا مشروطا بخمسة شروط وهي مطردة في حق كل من استحق  
الحضانة احدها ان يكون مسلما اذ كان الولد مسلما باسلام ابيه او باسلام احد  
اصوله بعد موته ابيه او في حياته في احد الوجهاين فلا حضانة للكافر على مسلم وعين  
ابي هو يرق والاصطخري انها تثبت له عليه وفي وجه ثالث ان الام الدمية احق بالحضانة  
من الاب المسلم الى ان يبلغ الولد سبعها فيكون الاب احويه لانه يحبس في حقها جليله  
وعلى المذهب تكون حضانته لا فاريه المسلم على ما يقتضيه الترتيب وموثقة  
بما له ان كان له مال فان لم يكن فعلى ابيه فان لم يكن فعلى امه الكافرة ان كانت

موسرة

موسرة والافعلي من وحدث اصوله موسرا ما تقدم فان لم يكن موسرا فخرج  
المسلم من ولد المسلمين في الحضانة والكفالة كولد المسلمين فالام احق بها ولو  
تلفظ صبي كافرا بالاسلام انتزع من ابويه ولم يمكن من كفالة الله ان يحبس اسلامه  
وان لم يصححه وهو الاصح في نزعها او يستحب فيه وحينئذ ينتقل ما في المقتطع ويثبت  
حق الحضانة على قريبة الكافر على الصحيح وثانيه ما لا يتنازع على ان القرينة الحضانة له  
قال المتولي وحينئذ فيما اذا جاز الدمى وله قريب مسلم اهل بيت له حق الحضانة **الثاني**  
ان تكون عاقلة فلا حضانة للمجنون سواء كان جنونه مطبقا او منقطعا الا اذا كان  
يقع نادرا ولا تطول مدته كيوم في سنين فهو كمرض يطرأ ويرزول والمرض الذي لا  
يجري رواه كالمس والفاالج ان كان بحيث يولم ويشغله الالم عن كفالة غيره وتذير  
امره تنقذ الحضانة في حق من ياتسرها بنفسه دون من ليسر كالا مورو وباشر  
غيره **الثالث** ان تكون حرة فلا حضانة للرقيق سواء كان مديرا او لا وان ادل له السيد  
ثم ان كان الولد حرا فخاصته لمن له الحضانة من الاحرار بعد الام من الابا وغيره فان  
كان الاب رقيقا ايضا وبصور ذلك بان تزوج عبدا امراة على انها حرة واولادها  
لم تانها امة فان الولد يكون حرا فان كان له اصل موسر لم يرم نفقته والافقي بيت  
المال فان لم يكن فعلى المسلمين وان كان رقيقا فحضانته لسيدة والاولى ان يحل له  
عند امه وهل له نزعها من الام والاب وتسليمه الى غيرها الحضانة او يكفله  
فيه وحينئذ يتنازع على القولين في جواز التفريق وخصهما الماوردي بسين الكفالة  
وجرم بالمنع في سن الحضانة وهو ظاهر لجواز التفريق بين الكفالة دون سن  
الحضانة قال وهل يصير الام بالمنع من التفريق بينهما مستحقة للحضانة فيه  
وحيث لو كان الولد رقيقا والام حرة بان اعتقت امه او سبيتم اسلمت امه او قتلت  
عقد الدمة فحضانة للسيد ايضا وفي انتزاعه منها الوجهان قال الماوردي واذا  
كان رقيقا وابواه حرة ككفالة لها بعد السبع وفي استحقاق الام الحضانة  
في السبع سواء كان رضيعا او فطما وحينئذ والمكاتبه ان قل اولادها لها تسعين  
به في كتابتها باسم لها فان لها حق الحضانة بل لانه لها وان قلنا انه للسيد  
فهو كولد الرقيقة وولد الام الولد من نكاح او زنا حكمه حكم الام بحيث هو السيد



فخصانته لسيدته في حياته وفي تنويع الحضانة لها في ولدها من سيدتها  
وجما ان يصح ما لا يثبت وتاثيره ما عن الشيخ اني جامدان لها حق الحضانة دون الكفا  
والقاضي الروياني والمصلحة الفتوى به وان كان الصحيح الاول ويظهر  
ان ياتي الكفاية الخلاق المتقدم في الولد الرقيق اذا كان لسيدتها ولو عتقت  
ثبتت لها الحضانة في ولدها من سيدتها وغيره والمصلحة لا حضانة لها  
فان كان الولد مريضاً ايضاً فحضانة مارقته للسيد وحضانة ما لم  
يرق منه لمن يلي حضانته من اقاربه الاحرار فان تقاعا على المهاباة او على  
اسليمجار من خصته او رضي احدهما بالآخر فذاك وان تهاجما لم يضيع  
واستاجر الحاكم من خصته باقعة على السيد وعلى من عليه حضانة ما فيه من  
الحريه وهل يحل على المبعض نفقة القريب فيه فوكان يظهرها عند الغرض الحق  
فتلزمه نفقة تامة او بقدر الحريه فيه وجما وهل يجب على الحر النفقة على  
قريبه المبعض بقدر ما فيه من الحريه وجما ان تقدم **الشرط الرابع** ان  
تكون امينة فلا حضانة لها سبق قال الماوردي والاعتبار بالعدالة الظاهره  
كما في النكاح لا بالعدالة الباطنة المعنوية في الشهادان ولو ادعى الانساق  
الأم او بالعكس لم يقبل قول المدعي ولم يكن له الاحلاق عليه وقال الماوردي  
له احلافه والمدعي عليه على طاهر عدالة حتى يقيم مدعي الفسق البينة  
وكذا هو في تعدد الشخ نص المفسر في هذا الباب البغوي انه لا يقبل قولها في  
الاهلية الا لبينة وبه ائقي النووي ولا يقبل البينة بعدم الاهلية  
الا ببيان السبب كما في المخرج وفي شرح ابن دودان الفسق لها منع الكفا  
وهو ما بعد سن التميز ولا يمنع الحضانة وهو كما تقدم عنه في الكفر **الشرط**  
**الخامس** ان تكون خلية من زوج لا حضانة فلو نكح اجنبياً سقط حقها من الحضا  
نة سواء كان دخل بها او لا وسواء كان حاضراً او غائباً وسواء رضي بذلك او لا  
ولو لم يكن بعدها من له حق الحضانة من القرابة ثبتت الحضانة للتوصي وطاهر  
كلامه ان الحضانة بعدها تنتقل الى امها فطحا خلافاً لما اذا امتنع منها كما  
تقدم وقال البغوي والخوارزمي لو رضي الاب ان يكون عند الام وقد تزوجت فلا

حق له

حول الحدة في اصح الوجهين وفيه نظر ولو نكح عم الطفل فوجما ان يصح ما ان لا يبطل حقها  
منها وجما ان كل امرأة لها حق الحضانة نكح قريباً للطفل المفقود الحضانة في الجملة  
وان لم يكن ثابتاً في الحال كما لو نكح الام عم ابى الطفل او بن اخيه او بن اخته او نكحت  
خالته التي لها حضانة عمه او نكحت عمته خاله ولو كان حدة الطفل من زوجته  
باجنبي فلا حضانة لها وان كانت من زوجته مجد فالنظر ان لها الحضانة وله  
الجمهور على حدة ابى له وقالوا لو كان من زوجته تالي امه فلا حضانة لها لان  
ابا الام لا حضانة له الاعلى وجه بعدا وبان يكون غصبة للطفل وكلام القاضي  
في موضع يقتضي تنويع الحضانة لها لكنه صرح في موضع اخر بخلافه وكلام الغل  
في الوجيز يقتضي اجراء الخلاف الذي في العلم فيه ورايت كما كان الحرانه ان كان زوجها  
حدا لصبي الذي هو ابوامه ففيه ولي حضانته من الاب وهو محال فلما تقدم لكن  
يجوز ان يكون غلطاً من ناسخ فيراجع في غيرها واعلم ان حق الحضانة اما ينبغي اذا  
تزوجت الحدة ابوا الى الطفل او الام من له حق الحضانة كالعم على احد الوجهين اذا  
رضي الزوج بحضانته ودخول الطفل ملكه فان اباه فعليه الامتناع وهل يشترط  
في استحقاق الحضانة ان ترضع الولدان كان رضيعاً فيه وجما ان يصح ما عند البغوي  
لا وعلى الاب ان يرضعها عند الام باستلجماً وغيره واصح ما عند  
الجمهور نعم وعلى هذا فلا يمنع الام من زيارته والشروط الخمسة تعتبر في كل  
حاضنة والاربعة الاول يعتبر في كل اجاز من ذكر وحيث اجمعت شروط الحضانة  
فانما تثبت للام اذا كان لا يوان مقيم في بلد واحد فان اراد احدها سفراً فسيأتي  
ان شاء الله تعالى **فصل** اذا وجد ما يمنع من استحقاق الحضانة لمزالكها اذا اقا  
المجنونة او عتقت الرقيقة او تابت الفاسقة او اسلمت الكافرة ثبتت لها الحضا  
نات ولو طلق الذي سقطت حضانته بالنكاح فان كان الطلاق بائناً عاصماً وان  
كان رجعياً على المذهب وجب عاصماً حقها بالطلاق فان كان قبل الدخول لم يتوقف  
على شئ وان كان بعده فعليه العدة والسكنى فان كانت من الرزق ملك  
او اجارة توقف ذلك على رضي الزوج بدخول الطفل ملكه فان رضي كان رضي  
المعسر للدار وله ان يرجع فيه وان كانت من رزقها فلها ارضاعه في الحال



بغير ادنه فان رضعته بغير ادنه وكانت رجعية فالمدى بها تستحق النفقة  
عليه وقال ابو علي عندي ان نفقة التمسك في صلب النكاح وعلاط الامام وحكم  
الموت في عن روجها ادا قلنا تستحق السكنى في المطلقة البائن **الفصل**  
**الثاني** في المحضون والمحضون لا يستقل بمزاولة نفسه ولا ينفذ في مصالحها  
اما الصغر ولا يتصور الا في الفروع او الجنون وجبل وقلة فميز وولد كيتصور  
في الاصول والفروع والما تكثر الام او في المحضانة من الا في حق الجنون والطفل  
الذي لا يميز فاما ادا كان غير التمييز من الابوين عند افتراقهما ويكون عند  
من تخارجه منها غلاما كان او حارثة وسن التمييز سبع او ثمان فربما غلبا وقد  
يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والحكم منوط بالتمييز لا بالسنين وانما يميز  
بين ابوية ادا حصل في الام الشرايط الخمس المتقدمة وفي الا في الاربعة الاولى فان  
فقد بعضها فلا يميز وتتبع المحضانة لمن وجد فيه الشرايط منها فان  
عدمها فقد من الشروط عاد التمييز ولو اجتمع الشروط فيها وكان احدهما او  
دينا او مالا او محبة للولد فيها يترجح بذلك فيه وحيث ان اظهرها لا يبقى التمييز  
ولو استندت بمعاودة الطفل الى البوع وما بعده رام حق الام في حضانتها  
وكذا ان كان به جنون واستمر وحفظ لا ينقطع عنه الا بالاختيار التام عن  
التمييز الاخير ولو اختار الطفل احدهما اختار الاخر حوالا اليه فان غاد  
واختار الاول اعبد اليه وهكذا ما لم يتكرر ذلك منه كيتخلوا وما اذا اختار  
احد الرجلين عند اشتباهه تشبه بينهما فانه لا يقبل رجوعه عنه وما اذا  
اخير الحتمي المشكل عن ميله الى صنف لا يقبل رجوعه عنه وان كثر التردد منه  
فان غلب على الظن رتبته نقصانته وقلة تمييزه جعل عند الام كما قبل من  
التمييز وقال الماوردي في كل اختيار واحد بعد واحد حوالا اليه وهو مقتضى  
راي الامام ايضا وفيه وجه ان القاضي يختار له خيرها ولو خيرا فلم يختار  
واحد منهما فوجها ان اسمها ان الام احق بحضانتها وهو الاظهر عند الامام  
وتأنيها وهو الجواب في المذهب والكافي انه يقع بينهما ولو ترك احدهما  
كفالة للاخر وقت التمييز كان الاخر احوثه ولا اعتراض للولد فان عاد وطلب

عرضا

عرضا الى التخيير ولو تدا فغاما كفالة فان كان بعدهما من يستحق الكفالة كالحمد  
والجدة انتقل اليه وخير بينهما والا فوجها ان احدهما يميز الولد ويخير من اختاره على  
كفالة وعلى هذا لو امتنع من حضانتها قبل سن التمييز يقع بينهما ويخير من خيرا  
ترتبه على حضانتها وتأنيها يميز عليها من تفرقه نفقة وصحة النوى وجميع  
ما تقدم في حق الصبي اما البالغ فان بلغ عا قاعا غير رشيد فقد اطلق جراحة  
انه كالصبي لا يفارق الابوين وتكامل كفالة وقال الشيخ ان لم يكن مصححا لما له ولم  
يحسن تدبير نفسه فالحكم كذلك وان كان اختلا لا رشيد لعدم الصلاح في الد  
فالمدى انه يستكر حيث شاؤ ولا يجبر على ان يكون عند الابوين او عند احدهما  
وقال بعضهم تدام حضانتها الى ارتفاع الحجر عنه قال الرافعي وهذا التفصيل  
حسن وان بلغ رشيدا فان كان ذكر استقل بنفسه ولكن الاولى ان لا يفارقها الا بغير  
ويرها وان كان في ان زوج فيكون عند زوجها فان طلعت فالاولى ان يكون عندها  
او عند احدهما ولا يجبر عليه ولا يكره لها الانفراق فان كانت تكره مع ابوها  
ان كانا مجتمعين او مع احدهما ان افترقا واختار من شاء منها او في اجبارها على  
ذلك وحيث ان احدهما نعم وليس لها الاستقلال بنفسها وهو اظهر عند الامام  
والغزالي وجزم به الفوراني وقال الشيخ هو ظاهر المذهب وتأنيها لا ولها ان  
تسكن حيث شاؤ لكن تكرر مفارقتها وقال ابن اصباع يكره لها مفارقة امها  
وبه اجاب العراقيون وحكا الماوردي عن المصنف قال الامام هو متجه في القياس  
قال الماوردي ومقامهما مع امها او في من مقامهما مع ابها كما ان الابن المقام عند  
ابيه او في من امة للتخانس ومقامهم من خصص اجبارها على السكنى بالمحر وهو الاب  
والجد ومقامهم من عداة الى المحارم الاوليا ويخبر في وجوب سكنان المكره بالغة  
الرشيدة بلالة اوجه احدها ليس لها سكنانها وتنتقل بنفسها وتأنيها لا  
ولكل من الابوين ومنه ولاية الزوج من المحارم ضمها اليه وتأنيها ان ذلك  
يقتضي لابوين وزغيرها وهو ظاهر النص وان كانت ثلثا فالاولى ان تكون عند ابوها  
او عند احدهما ولا يجبر عليه ايقا الا ان تميز بريبة فلكل من له ولاية تزويجها  
من اب وجد او غيرهما من العصباء من غير انفراد المحرم بضمها اليه نفسه



او الى من يتوفى بها من اهلها والنساء منه اولى ثم الرجال وغير المحرم  
ليست بموضع لا يقابلها ولا يحظر صيانة لها وحفظا للنسب عن الغار  
وانتنته البعوى للام ايضا والحوار مني يكون مع احد ابويها او احد عمتها  
وهو شمل من له ولاية التزوج وغيرهم بما على ان المحرم الذي ليس بوارث يثبت له  
حق الحضانة ولو فرض ان لم يكن منع من الانفرد وقطعا وحكي صلح  
العدة ان الامر اذا خيف من انفراده فتنة وانفذت نعمة تمنع من مفارقة  
الابوين قال النووي وكذا الحد والام والعم وخوها ولو ادعى من له طلق الاسكان  
رغبة وانكر وجودها فلا امام احتمال ان يقول قوله في ذلك او توققه على  
اقامة البينة وراي الرافعي الاول ان يكون رغبة فطلب ان يستكن عند  
احد ابويها فامتنع قال الماوردي يخبر على مقامها عنده اي بالفرقة **فروع**  
**الاول** يخبر الصبي المحرم كما يثبت من الابوين يثبت بين الام والحد وان علو بين الاب  
والجد للام وان عكس بين الجد والجد وفي توتيه بين الام ومن هو على حاشية النسب  
كالام والعم وابنه انقر بها على الصحيح في بون الحضانة لهم وجهان اظهرهما نعم فعلى  
هذا انما يخبر في بين العم المذكور الثاني فان الكفالة وان ثبت له لا تسلم اليه وانما  
بومر يوضعها عند امراه ثقة ويجوز ان يخبر بين الاب والاخت والحال على  
القول الاتي ان الاب يقدم عليها في الحضانة قبل سن التمييز ولو قبلت المولدة من  
الطريقين ان اجتمع من له حق بالعصوبة وحق بالقرابة من الرجال والنساء ففيه ثلاثة  
اوجه احدها ان العصبات احق والثاني ان نسبا القرابة احق والثالث ان الجارية ادنا واول  
في الدرجة وان كانوا في درجة واحدة اثنان كما خولوا واختا في وجه واحد من الجارية  
والثاني يفرع الثاني اذا اختار الولد الاب وسلم اليه فان كان ذكر لم يمنع من تربية  
امه ولا يحوج الى الخوف لزيارته قال الماوردي وذلك في كل يومين او ثلاثة فان  
كان منزلها قريبا منه فلا بأس ان يدخل في كل يوم ولو ارادت الام زيارته لم يكن له  
منعها من الدخول عليه وان كانت ابنته فله منعها من زيارة الام والام ان تزورها  
في كل ايام مرة على العادة لا في كل يوم واذا دخلت عليها فلا يطيل المكث عندها في  
قناوي من الصلاح فيما اذا كانت ابنته الممييزة في كفالة ايها لكونها متزوجة

انها

انها اذا طلبت ان تفتد ثيابها فقد رتبارة ولها ان تحي الى بيتها لزيارتها فان غفل  
الاب بدخولها منزله اخرجها اليها ويكون ذلك نوصي زوج الام فان ابى فليس  
ان يفتد الام فان امتنع زوج من ادخلها منزله نظرت اليها والبيت خارجة وهي  
داخلة من غير اطالة قال وكذا في الكفالة انه لا يمنع منه واشارة الى حصة صاحب  
النسبة انتهى واذا مرض الولد ذكر كان وانتي كانت الام اولى بمرضه فان رضي  
الاب ان مرضه في بيته فذاك ويحترز عن الخلوة فان لم يكن هناك تاليف فهو  
حتى تدخل ويكفي حضور امراه ثقة وكذا اذا زارته في بيته فان لم يرض بقول المولدة الى  
منزل الام فان مات من الايام لم يمنع الام من الحضور للعسل والجمهر الى ان يرض هو  
اسهل من نقل الميت وان مرضت الام لم يمنع الاب الولد من عبادتها ذكر كان او ابنتي  
ولا يرضى قال النووي الا اذا احسن الابن التي التمر بغير اختيار الام فان كان ذكر كان  
عندها وعلى ابيه مونة كفالة كما يجب عليه مونة حضانته وارضاعه من  
قبل وكلام الغزالي يقتضي استئجار استحقاق مونة الحضانة ومونة الكفالة  
غير مونة الحضانة وهي اولها ما عدا ما قال الامام واما يجب عليه مونة الحضانة  
اذا لم تقم بها بنفسه وطلبت لام الاخره فان كان يتاخر من الابن يتولى حضانته بنفسه  
وقد استغنى الطفل عن الارضاع فهل ينزل ذلك منزلة وجدان متبرعة بالارضاع  
والام نطلب الاجرة عليه فيه نرد للاعتناء بحوز ان يقول انما يجري القول في تقديم الام في  
الارضاع لانه يختلف بالام والاجنبية واما الحضانة فليست هي وعجزها في وجوب  
ان يجعل الحضانة تابعة للارضاع حتى تجري القولان ثم بعد الاجل في حضانة المولدة هو  
كوجدان حضانة باجره لم كوجدان متبرعة حتى يحل الترسا لم تقدم فيه اخفا لا انتهى  
والذي يظهر وجوب اجرة الحضانة وانه لا يجب ان يتولى بنفسه ثم يكون عند ابيه ثم  
بادنه ويعلمه امور المعاش ويؤديه الى المكش والحرفة على حسب ما يليق به ويجوز ذلك  
على الاب دون الام وهل يجب صرف مونة ذلك من مال الصبي ان كان له مال  
او يكون من مال الاب فيه خلاف تقدم في الاجارة والصلاة ويخرج منه خلاف ان يعلم  
الحرفة هل يجب على الاب قال الماوردي وكذا الحكم لو كان عندها قبل سن التمييز خمس  
اوست وكان ذكيا فطنا وان كان لولد ابنتي كانت عند الام لئلا يوتى راولا منع الاب



من زيارتها وحديث من الخلوة بالكون ذلك بحضور محرم أو نسائه اتفاقا كما قاله المأثور  
وهو مخالف قوله المتقدم مما اذا زارتها الام عند ابائها انه يكفي امرأة ثقة وليس للاب  
طلب حضارها عنده قال المأثور في التاديب والتعليم مختصا بن الغلام دون الجارية  
وتوحد الجارية بان توحيد بالحرق والصيانة قال واداء الختان الولد الي خدمة  
الحضانة او الكفالة ومثله ممن يخدم قام الاب بوجده منه باستجار خادم او  
اتباعه على حسنة عادة اهله وامثاله ولا يلزم الام مع استحقات حضانتها  
ان تقوم بخدمته اذا كان من مملوكها لا يخدم سوا في ذلك الغلام والجارية وحكم المحنول  
والمحنول الذي لا تستقل الام بضبطه حكم الصبي يكون عنده وعلية رعايته  
وحفظه وانما تقدم الام فيما تاتي منها ويكون من شائع **الفرع الثالث** جميعها  
تقدم من الام اولى بالولد قبل التيمم من الاب وانه خير بينهما بعد اذ كانا  
مقيمين في بلد واحد فاما اذا اراد احدهما سفرا فاما ان يكون سفر نقلة  
الى مسافة القصر او سفر حاجة او سفر نقلة الى ما دون مسافة القصر  
**الضرب الاول** ان يكون سفر نقلة الى ما دون مسافة القصر فادى  
سافر احدهما اليه كان للاب انتزاعه من الام وحمله معه سواء كان المنتقل  
الاب والام او الاب في بلد والام في بلد فلورافقته الام في الطريق والمقصود  
ومعها محرم او خوه دام حقه ولو انتزعه منها للنقلة ثم عاد الى البلد عاد  
حقه وانتزعه بالنقلة انما يكون عند من الطريق والمقصود لا فرق بين ان  
يكون تروجها في بلدها او في بلد الغربة وسائر العصابات ان كانوا محارم  
كالجد والاح والعم عند عدم الاب منزلة الاب في نقل الولد اذا انتقلوا وان لم  
يكونوا محارم كان للعم فان كان الولد ذكرا فذكر وان كان انثى فلا تسلم اليه  
قال المتولي الا اذا لم تبلغ حد ابنته في متيها قال القاضي بالنسبة الى امرأه  
ثقة تتعهد لها وهو يتكفل من ور السرا امرها وينقلها وقال ابن الصباغ  
ان كانت لابن موافقة في السفر سلمت اليه وقال الفوراني ان كانت غيبا  
لا يطل حق الام والابطل وانما ينتج حق النقل للاب وغيره اذا اجتمع الصفتان  
المختبر في الحضانة قال المتولي ولو كان للولد جد مقبر واراد الاب الانتقال

كان

كان له نقله وكذا حكم الجد عند عدم الاب وادامة الاخ والعم ولو لم يكن اب ولا  
جد واراد الاخ الانتقال وهناك من اخ او عم مقبلا لم يكن له نقله والفرق ان  
الاب والجد اصل في النسب قال المأثور في نقله وان كان المنتقل الا بعد كان  
الاخ والاخ حاضر لم يكن له نقله قطعا والمحرم الذي ليس بعصبة كالحال والعم  
للأم ليس له نقله اذا انتقل واذا انتقل له الحضانة فلا فرق في ذلك كله بين ان  
يكون الانتقال من بلد الى بلد او الى قرية او بادية وقال القاضي اذا انتقل  
من بلد الى بادية فالام احق به **الضرب الثاني** ان يكون السفر لغرض النقل  
كسفر التزينة والعز والرحل والتجارة والزيارة وليس له ان يسافر بالولد معه بل  
يكون مع القيمه منهما الى ان يعود المسافر سوا قصر مدة السفر او طالت  
وعن ابن حجر ان للاب المسافرة به اذا طالت مدة السفر ولو قال الاب اريد  
بسفري النقلة وقالت بل تريد به التجارة ونحوها صدق لكن يمين في الاخ فان  
نكل حلفت وامسكت الولد ولو كان كالا وحده من الابوين يسافر سفر حاجة واختلف  
مقصدهما وطريقهما قال الرافعي يشبه ان يدام حق الام ويحوز ان يقال يكون مع الذي  
مقصده اذن ومدة سفره اقصر من النوي والمختار الاول وهو مقتضى كلامهم  
**الضرب الثالث** ان يكون السفر للنقلة الى ما دون مسافة القصر فوجه الاجماع  
انه لا ينزله ويدام حق الام وينسب الى ابي حامد وحرم به جماعة واشبه بهما في  
به بعضهم انه كالانتقال الى مسافة القصر والرافعي نكاهه مبي على ان يجري في  
الانتقال الى مسافة القصر حفظ النسب وان تادى الولد وشغل ولم يفرق المأثور  
هنا بين ان يكون الانتقال الى مسافة القصر او ما فوقها ودون مسافة القصر  
ان يكون محل الخلا اذ كان فوق مسافة القصر ويحكم ما فعلوه في مواضع كثيرة **الفصل**  
**الثاني** في التزائم والدافع في الحضانة وهو ينضرب في بيان من يستحق ومن لا يستحقها  
وهو المهر واد الجتمع اثنان فصاعدا من مستحق الحضانة فان تراخوا بواحد حصته  
حصل المقصود وان تارخوها فامدها المهر المباح على من تحت عليه الثقة فان تارخها  
الابوان فهي على الاب والام والجد للاب فهي على الام او ام اب وام ام فهي على ام  
الاب وقد تقدم وجه ان الابوين اذا اشتهعا منها يقع بينهما ويحرم عليهما من خرجت



قرعته وان طلب كل منهم وتر احواء عليه وهو منتصف الصفات لمعتبره فهم  
 اما ان اخلص او دكور اخلص او مختلطون وعقد لكل من هؤلاء الثلاث طرف  
 الطرف **الاول** اجتماع النسوة الخالص فاذا اجتمعن وكان هن بالحضانة الام فان  
 لم تكن فامهاتهن المدييات لان الخالص يعدم الاقر منهن فالاقرب وتقدم وان بعد  
 على امهات الاب والجد وان قرين وان كان في تقدمهن في الميراث خلاف وفيه يقدم  
 بعد امهات الام فولا الجريد الصحيح انه يقدم ام الاب ثم امها المدييات بالان  
 وان علون ثم ام ابى الاب ثم امهات المدييات بالان ثم ام الى الجدم امهات المدييات  
 بانان يقدم منهن الاقرب فالاقرب ويتابعهن من الاخوات والحالات وغيرهن واما تقدم  
 فاختلافها فيه فالذي رواه طائفة من الراعي والامام والرافعي من الاخوات والحالات  
 يقدم على الجدات لان وتقدم الاخوات على الحالات والخالات على بنات الاخوة وبنات  
 الاخوات والعات ولم تكن بالحضانة بعد الحالات فيه وحمرا احدثها ان تكون لينا  
 الاخوات وبنات الاخوة ثم العات وتقدم بنات الاخوة والاخوان علىهن وهو ما  
 اورده الفوراني والامام والعراقي والبعوي والثاني وهو ما اورده الماوردي  
 وصححه الروياني انها للعات وتقدم على بنات الاخوة والاخوان وعلى هذا فممن  
 يقدم بعد العات وحمرا احدثها بنات الاخوات ثم الاخوة ثم بنات سائر العصابات  
 ثم بنات الحالات ثم بنات العات ثم حالات الام ثم حالات الاب ثم عماته والثاني يقدم بعد  
 حالات الام ثم حالات الاب ثم عماته ولاحضانة لعات الام ثم من بعد المذكورات  
 تقدم حالات الجدم ثم عماته ثم حالات ابى الجدم ثم عماته وهكذا فان لم يوجد في الحضانة  
 لبنات الاخوات لبنات الاخوة وما وقع في الترتيب بنات الحالات والعات فصرح  
 على الصحيح في استحقاقهن في الحضانة وسبب الخلاف فيه والذي رواه جماعة منهم  
 صاحب المذهب عن تقدم انه يقدم بعد امهات الام الاخوات لان الام الاخوات للحالة  
 ثم امهات الاب ثم امهات الجدم العمة واقترن الماوردي في روايته عن التقدم على  
 تقدم الاخوات لان الام الام الاب يحصل في التقدم ثلاثة اقوال وفي الطرق مسالك  
 الاولى الاخوات لان تقدم على الاخوات من الام وعلى الاخوات من الام والمذهب تقدم  
 الاخوات لان الام وعين من سراج تقدم الاخوات لان علمها وقيل انه خرج على

قياس

قياس التقدم وان اشار بعضهم الى انه منصوم وقدم الحالة ايضا عليها واما  
 الحالة لان مع الحالة للام والعمة للام مع العمة للام فان قدعنا الاخوات للام على  
 الاخوات لان قدعنا هنا التي من جهة الام على التي من جهة الاب وان قدعنا  
 الاخوات لان وهو المذهب فحمرا اظهرها تقدم التي لان وتاينها عكسه  
 والتفريع على المذهب استحقاق الحالة لان الحضانة وفيه وجه انها لا  
 تستحقها وصواب الجريد التقدم بالولادة المحققة وذلك في جهة الام  
 ثم بالولادة الظاهرة وهي من جانب الاب وهي بقوة الاقرب كن تقدم الاخوات لان  
 على الاخوات لان ثم بالاقرب كن تقدم الاخوات على الحالة **الثانية** نص الشافعي على انه لا  
 مدخل في الحضانة لكل واحد ساقطة في الميراث وهي التي تدل بذكر بنات بنين  
 كام ابى الام لخدمه الجمهور واستشكك في الامام وفيه وجه ان اخر ان احدثها  
 ان هن الحضانة لكن من يتاخر عن الحالات كل امرأة تستحق الحضانة فتنت  
 لهن عند افرادهن وتاينها لهن لكن من يتاخر عن الجدات لوانات وتقدم من  
 على الاخوات والحالات لاصالهن وعلى المذهب يستحب تقدمهن عند افرادهن على  
 الاخويات قال الرافعي وفي معنى الجدة المساقطة كل محرم يدلي بذكر لابن كينت  
 بن الميت وبنات الام **الثالثة** القوية التي التي ليست محرم كينت الحالة  
 والحال والعمة والعلم اظهرها ثم وعلى هذا لو كان الولد ذكر لم ينته لهن كفالتة  
 لانه في رخصه يبلغ حد كما تقدم ان بن القم لا تنبت له الحضانة على التي تنبت لهن  
 تقدم عن بن اصباغ وغيره انها تنبت له وتقيم امرأة ثقة تتولاها فيظهر  
 ان يار هنا الا ان يفرق بان المعروف ان الذكر له الاستعانة في البنات بالامتنع خلاف العكس  
 ويشهد له ان الماوردي قال للذكر الاستعانة دون الانثى وقول القاضي اذ انك المارة  
 بطريقها من الحضانة والرجل لا يبطأ حقه منها به ولا يكونه متر وخالقته على  
 الاستئابة وبنات الحالات والاخوان مقدمات على بنات العات وبنات الاعمام وبنات  
 الحالات مقدمة على بنات الاحوال وبنات العات مقدمة على بنات الاعمام  
**ف**رعي قال بن جنيبت لبنات المحن حضانتها اذ لم يكن له ابوان **ف**رعي قال الروياني  
 لو كان المحن من وجه كبير له بها اولها به استمتاع فمما ولي كفالتة من جميع اقاته



فان لم يفرض استمتاع فالافاق اولي وكذا لو كان للمحضونة زوج كبير وفرض استمتاع  
فهو اولي والافاق اقرب وان كان قريباً لها فهل يرجح بالزوجية فيه وجهان  
**الطريق الثاني** فمن يستحق الحضانة من المذكور وكيفية ترتيبهم عند اجتماعهم  
ان ذكر القريب ما ان يكون محرم او وارثا غير محرم او محرم ما غير وارثا وليس  
لمحرم ولا وارث **القسم الاول** المحرم الوارث كالاب والجد وان علا والاخ وابن  
الاخ والعرق قبل له الحضانة وفيه وجه انه لا حضانة لغير الاب والجد وفي  
الاخ للام وجه انه لا حضانة له ثم يترتبون ترتيبا لعصبات فيقدم الاب ثم  
الجد وان علا ثم الاخ من الاجداد الاقرب فالاقرب ثم بعدهم الاخوة فيقدم الاخ  
للابوين ثم الاخ للاب ثم الاخ للام وعلى قول من سرح المتقدم يقدم الاخ للام  
على الاخ للاب ومنهم من لم يثبت ههنا ثم ينووا الاخوة على هذا الترتيب والحق  
بعدهم العمن من الابوين ثم العمن للاب ثم العمن للجد وان علا على هذا الترتيب  
هذا المذهب وفيه وجه ان الاخ للام من اخر الاعمام وحرمه جماعة وقيل لا  
حق له فيها وذكر الماوردي وجهان ان الاعمام للابوين والاب يتقدمون على بني الاخوة  
للابوين والاب وفرع عليه انه اذا انقرض اولاد الاخوة فوجها واحد لها  
تكون اولاد الاعمام وان سفلوا يتأهلوا على ابها ينتقل اولاد الاخوة وان سفلوا  
دون الاعمام والثاني انها تنصير الى اعمام الاب اذا انقرضوا قدم اولاد العمن  
على تقدم العمن على بنو الاخ **القسم الثاني** الوارث الذي ليس بمحرم كبنى الاعمام  
وبنى اعمام الاب وبنينهم والجد قبلت لهم الحضانة على الظاهر المنصوص وبني  
فيهم الوجه المتقدم في الاولى وسلم الله الذكر والابن التي لا تشتهى واما المشتهى  
فذكر الموراني والامام والفرع الى انه لا حضانة له وقال القاضي ومن الصباغ  
والرافعي له الحضانة لكن لا ينسب اليه بل يقيم امراة ثقة باجرة او غيرها  
فتسلم اليه ويراعى هو مصالحيه من ورثته السائر وقد تقدم ولا يثبت للمعتق  
في اصحاب الوجهين بل لو كان له قرابة وهناك من هو اقرب منه بل يرجح بانضمام  
عصوبة الولاء الى عصوبة القرابة فيه وجهان **مثاله** عم وعمراب معتق  
قال النووي اصحهما انه لا يرجح **القسم الثالث** المحرم غير الوارث كالحال

وابي الام

وابي الام والعمن من الام وابن الاخت وابن الاخ للام واطهر الوجهين ان لا حضانة  
له فان ابنتها لها ولا الحضانة فهم موخرون عن القسمين الاولين وترتيبهم  
على نحو ترتيبهم في الميراث يقدم الاقرب منهم فالاقرب وقال الامام بتقديم  
انا وبقدم منهم من تقدمه لو كان ابني **القسم الرابع** القريب الذي ليس بمحرم ولا وارث  
كابن الحاله والحال ومن العمة فيه طريقان احدهما فيه وجهان اصحهما ان لا حضانة  
له والثاني ان يقطع به قال الرافعي واذا ابنتا الحضانة لجميع المذكورين في  
القسمين تقدم رعا على الصحيح في بعضهم والضعيف في بعضهم وتركوا القسم  
قلنا الاول في الاب ثم ابني الجد وان علا ثم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام قال في التمه  
ثم بنوهم ثم اعمام الاب ثم بنوهم ثم اعمام الجد كذلك الجدات للام وكل حدة تدلي  
بذكر بين اثنين يقدم الاقرب منهم فالاقرب ثم الحاله ثم العمة ثم بنو الحاله ثم العمن  
للأم ثم المعتق ثم عصباته ومنهم من يقتضي كلامه تاخير بني العمن عن اعمام  
الاب والجد انتهى وقد تقدم هذا الذي اشار اليه **الطريق الثالث** اجتماع  
الدور والاناث فاذا اجتمعوا فالام مقدمة على الكل ثم امها بعد ها وان  
عليه فلو تزوجت لام ورضي الزوج وابو الولدان يحضنه ففيها وجهان  
تقدم امها عند البعوى ثم وبناتها الا وليتقل الحق الى امها وان علت ثم  
من بعد امها انها الاب والجدات اللاتي يلدن به فوالان الصحيح المنصوص انه يقدم  
وقطع به العرافون وبناتها انهن يقدمن وعلى هذا في تقدم الاخوات على  
الاب ثلاثة اوجه احدها يقدم من عليه للابوتة وبناتها بتقديم عليهن والثاني  
يقدم على الاخت للاب دون الاحمال الشقيقة والاخت للام وهي الوجهان  
الاولان في تقدم الحاله على الاب والاصح المنصوص بتقديمه كذا ذكر الامام  
والفرع الى الخلاف وتقدم الاخوات والحال على الاب في رعا على تقدم امهاته  
عليه والرافعي وغيره لم يفرعوا هذا القول وانبتوا الخلاف فطفا من اصلا  
نظرا الى الخلاف في تقدم امها فان الاب عليه فقا لواق تقدم الاخت للاب على الاب  
لخلاف المذكور في تقدم امهاته عليه وان كانت الاخت فرعاً لوالها واما الانا  
للابوين وللأم والحالة فان قلنا بالقدم قدمناهن على امهات الاب وعلى الاب

ل



وان قلنا بالجديد وقد معنا امهات الاب على الاخوة والحالة ففي الاخوة المدلية بالام  
والحالة مع الاب وحيث ان احدهما سقد ما عليه وهو الاظهر عند صاحب التبيين  
واظهرهما وعليه الاكثر وان تقدم عليهما فان قدمناهما عليه فاجتمع مع  
الابا منه واخيه لا بويه او لامة والحالة قال الاصطحي يقدم علم من كل الاخوة  
تسقط بام الاب وهي تسقط بالاب وقال الاكثر والحضانة للاخت من الام  
وتسقط ام الاب بالاب وعلى هذا لو اجتمع الاب والاخت بالاب والاخت للام  
وقلنا بالصحيح ان الاخت للاخت مقدمه على الاخت للام والحضانة للاخت من الام  
للام فيه الوجهان هذه طريقة هولا وادقلنا بالصحيح في تقدم الام على  
امهاته وبه في تقدمه على الاخت للام والحالة فالمقدم بعد ام من الام الاجم  
امهاته المدلية بانان في الجد ابوالاب وفيه مع امهاته ما تقدم في الاب مع  
امهاته فيقدم على الاخت للام والحالة وفي تقدمه على الاخت من الاجم ان  
اطهرها عند السند في انها تقدم عليه وتاثيرها وهو الذي في الشامل ان الجد يقدم  
عليها وبواقفه ما ذكره المتولي ان الاخت مع الجد كهي مع الاب بخلاف المبرات ثم  
ابو الجد وامهاته كذلك ويتقدمون جميعا على الاقارب الكاينين في حاشية  
النسب وكليده وارتبه في اولي من كل ذكر على حاشية النسب سواء كانت من قبل  
الام او الاب فيقدم على الاخوة وبينهم والاعمام وبنينهم كالام واما الجدات غير  
الوارثات فتقدم على الكلام في استحقاقهن وفي ترتيبهن على القول باستحقاقه  
واذا لم يوجد احد من مستحق الحضانة من الجدات فثلاثة اوجه احدها  
ان نساء القرابة وان بعدن اولي بالحضانة من الذكور وان كانوا عصبات فتقدم  
الاخوات والحالات والعمات ومن ادلى من البنات على الاخوة وبينهم والاعمام  
وبينهم والثاني ان العصبات اولي منهن واصحها عند الماوردي والروائي انه لا ترجح  
لاحد الفريقين لكن تقدم منهن الاقرب فالأقرب لان يكون الاقرب ذكر او البعيد انثى  
كبن الاخ وبن بنت الاخ فقيه وحيث ان نظر القرابة والانوته وان استوى اثنا في  
الدرجة قدمنا الانوته فعلى هذا الحق بعد الابا والامهات للاخوة والاخوات  
وتقدم الاخوات على الاخوة على الصحيح وقبل تقدم الاخوة وقبل انه ظاهر النص

وبه

وبعد الاخوة بنات الاخوات ثم بنوا الاخوة وتقدم بنت الاخ على بن الاخ فان فقد  
فالحضانة لمن في درجة الام وهي الجوزلة تقدم الحالة ان على الاخوات ثم لمن في درجة الاب  
وهي العمومة فتقدم العان على الاعمام فان فقدوا فالحضانة لبنات الحالات ثم  
لبنات العمات لبنات العم ثم لبنات العم لان يكون المحضونة زوجة الذكر فان  
كانت بنتها للاستمتاع بها فهي اولي والا فبقي تقدمه على سائر الاقارب بعدوا  
او قربوا وحيث ان تقدموا وكذا لو كان المحضون ذكرا وهو زوج كبيره لا يمكنها  
الاستمتاع به كما مر فان فقدوا فمن في درجة الجد والجدوة وهم جوزلة الابوين وعمو  
ويعاى مع الترتيب المذكور ولو استوى اثنا من كل وجه كاخوين وخالتين وبنات  
اقرع لهنها وقال الروائي هل خير او يفرع بينهما فيه وجهان وهذا يكون في الكفالة  
دون الحضانة قال الراعي وكان يجوز ان يتقدم بما تقدم به المتزاجان على البقية  
انتهى وقد تقدم ذكر وجه في التقدم بزيادة دين او محبة او مال فان لم يوجد واحد  
من نساء القرابة ولا من العصبات ووجد رجلان من ذوي الارحام فقد تقدم  
حكمه في الطرفين **فروع** احدها لو كان اهل الحضانة ختن في تقدمه على  
الذكر اذا اقتضت الانوته التقدم بان كان المحضون انثى فيه وجهان جازيان فيما اذا كان الذكر  
هو المقدم والمبراح له ان يصح التووي علم التقدم ولا خلاف انه لا يتقدم على الانثى  
اذا كانت الانوته مريحة ولا على الذكر اذا كانت المذكورة مريحة بالانسا وكما ولو  
اخبر الختن عن نفسه بما يبطل حقه من الحضانة صدق وان اخبر بما يقتضي  
تبوتها له قاصح الوجهين انه يصدق **الثاني** لو كان المحضون ولدا ثم ختن فهو خا  
او خالة ولدا ثم ختن فهو عم او عمه فان كانا ذكرين فالحضانة للعم وان كانا انثيين  
فللخالة وان كانا خالة وعمما فالحالة اولي على الخلاف وان كانا عمه وخالة فالحالة  
اولي ففي حالين ولدا للام اولي وفي حالين ولدا للاب اولي **الثالث** الشيخ يجوز البغلا  
فيحتمل تقدم من يلبى بالام لانها اقوى في الحضانة وهو الاشبه ويحتمل ان يجعل اسوا  
ويفرع بينهما **الثالث** لا حق للعم بالرضاع في الحضانة ولا الكفالة ولا للمولي وعصيته  
على المده كما مر **الرابع** لو كان الطفل في حضنة جدته لامة واقام ابو جارية  
لخدمته فخرجت الجدوة ومنعت من خدمته هل لها ذلك **قال** الشيخ من لم يصح لا

بي



الا ان تنساز هذه الحاربه تضر بالخدمه فما اليها من خدمه الصغار **السبلات**  
 للنفقة ملك اليه فيجب على الانسان نفقة كل حيوان ملكه آدميا كان او غيره وفيه  
**مسائل الاولى** يجب على السيد موونه رقيقه من نفقة وادم وكسوة وغير ذلك  
 كان او صغيرا او ام ولد صغيرا كان او كبير اذ كان او اني زمانا كان وصحبا اعني كان  
 او بصيرا مستاجرا كان او غير مستاجرا ام هو ناكرا او غير مرهون لكن نفقة  
 المرهون تجب منه او من غيره فيه خلاف تقدم في الرهن اصحها من غير فخلية  
 كانت الملوكة او من زوجة حيث لا تجب لها النفقة على زوجها ليس لها الا فقط على  
 قولنا لا تجب نفقة لها بدلك وجب نفقة على زوجها بناء على قولنا بوجوب نفقة  
 ليس لها الا فقط او بان يكون سلبا ولا يهازل في الجاهل على سيدها بل تجب فيها اخذ  
 من نفقة زوجها وليس له اخذها منها الا بعد اعطائه بدله كما مر بخلاف كسب العبد  
 فان للسيد اخذه منه قبل ان يعطيه بدله ولا يملك العبد الاتفاق منه  
 الا اذا رتب له ثم ان الاتفاق عليه من كسبه او علم من نفقتها فان لم ينفقه  
 فالباقي عليه وان زاد فالباقي له ولو كان الزوج معسرا وقلنا لها الفسخ فلم  
 تفسخ فلم يسلط الزوج عليها لم يلزمه نفقة كما مر وسواء كان الرقيق مملوكا  
 او عاصيا وفيه وجه ان نفقة الابن لا تجب وكذا على الشراكه حسب الملك ونفقة الرقيق  
 امتناع خلاف نفقة الزوجه وخلاف نفقة القرب بعد الاحد فانه ملك ما يآخذه  
 ويحوز ان يعطيه ما يملكه ويكسبه معه على طعامه وهو اولى واد اعطاه  
 طعاما ياكله لم يكن استرجاعه منه ولو اراد السيد بدله بغيره فان كان  
 اوقفا ياكله لم يحز اوقفا حاز وقال الماوردي عندي انه ان كان بدله بغيره فاكله لم  
 يحز وان لم يخرجه حاز ويحوز ان يكسوه باخاره او باعارة ونفقة مقدمه بالكتابة  
 كنفقة القرب ولا خلاف في سائر السيد واعساره ومن يخرجه كفايته فيه  
 او حده اصح انه يعتبر حاله في نفسه فتعتبر رعيه اذ صدقه السيد علمه وقدرته  
 وان كان لا يكفيه ما يكفي مثله غالبا فعلى السيد الزيادة وتبين ان يعتبر ما  
 يكفي مثله غالبا لاحتاله في نفسه وتبين ان الزيادة ان ترفع قدرها في قوة العبد  
 وتبينه لزمت السيد والافلاق الرافعي ويتبع ان يخرجه الاوجه في نفقة

القرب

القرب وعبارة القرب اني انه يحجب به وفي القرب قدر الشيع وقال صاحب التلخيص  
 اقل نفقة الزوجه والخادم والعبد والامة مد وجب من الادم ما يكفي لادك كنفقة  
 القرب ولا تسقط نفقة الرقيق عن سيده الا بزوال ملكه او بكتابة فاذ اعجز  
 وجب نفقته وتسقط ايضا بتزويج الامة كما مر وباشتراط عمله في المساقاة  
 فان نفقته تجب على العامل في قول وان لم تسترط عليه واعلم ان نفقته في الحاقه الرقيق  
 بالقرب في احاديث الكفاية ان يجب على السيد من الدوا واقره الطبيب اذا مرض وان لم يوجب  
 عليه ذلك لنفسه اكتفا بداعيته والرقيق اولى بذلك من القرب لان القرب يمكنه  
 تخصيص ذلك بالاقتراض والاكتساب والسؤال وخوؤه وقوله في كتاب الرهن لا  
 يجب على الراهن موونه المداواة كالفصد والحجامة تحتل ان يريدوا انها لا تحت  
 خالص مال بل في عين المرهون يبيع جرو منه وصرفه فيه وقد ذكر المتن في الوجوه  
 في ان نفقة الحيوان تجب دمة الراهن او في عين المرهون المداواة وفي وجوب  
 شرا الما لطهارة الرقيق على سيده وحيما مر في كتاب الطهارة اصحها وجوبه  
 وليس على السيد ان يطعمه ويكسوه من جنس طعامه وكسوته لكن يستحب له من  
 الطعام من جنس غالب قوت ذلك البلد غالبا وقال الماوردي يجب من جنس الادم  
 المتوسط بين فيه لا المترفعين ولا المقترين وفي الكسوة من جنس ما يكتسب به غالب  
 اهل البلد من المكان والقطن او الصوف ويراعى فيها سائر السيد واعساره فيجب ما  
 يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه ولو اقتضى السيد في الكسوة على  
 ستر العورة قال الامام لا اراه جائزا وان كان غير مصر سبيخا او برودا بانه  
 عليه من بعده وقيدوه الغر الى بلادنا واعلمه بجنس زينة عن بلاد السودان التي يعاد  
 اهلها الاقتصار على ستر العورة بل قد يعاد بعضهم عدم الستر مطلقا فيجب  
 ستر العورة ولو كان السيد ينفق في الطعام والادام والكسوة استحب له ان يفعل  
 ذلك برقيقه ولو كان ياكل ويلبس دون الابقية بخلا او رايضة فهل يلزمه ان  
 يعطى رقيقه من الحال ام له الاقتصار على ما اقتصر عليه لنفسه فيه وجه  
 اشهرها اولها اوها كالحق فيهما اذا كان ياكل دون ما يليق به دون ما يخرج  
 زكوة الفطر منه او ما يليق به ولو كان له ارقا فالاولى التشويه بينهما في الطعام

يلتزم بهما



والكسوة اذا استاوا فان تفاوتوا ففي تفصيل النفيس ثلاثة اوجه اصحها ثالثها  
وهو منصوص في الجارية الحسنى تتفضل فيها سوا كانت سريره او غيرها  
كذا قاله البغوي على غيرها من الجوارح العبيد وحكي الرواية في الخلاف في الجوارح التي  
للتسرى وحزم في العبيد وحواري الخدمة بالنسبة وصاحب المذهب والرافعي  
والرواية جعلوا الخلاف الاستحباب والكرهية والامام والغزالي جعلاه في الوجوه  
وهو ظاهر اطراف جماعة **الثانية** اذا ولي الرقيق معاملة طعام سيده وجاه  
به فينبغي ان يجلسه معه لياكل معه فان لم يفعل او امتنع الرقيق توفيراً على السيد  
او حياء منه او اجلاً فينبغي ان يغسله لفة او لفتين وسأوله كذا ورد في الخبر  
وتكون اللقمة كبراً تشد فسد الاصغرى تهييج الشهوة ولا تقضي الحاجة واف  
ذلك محتمل ان يكون للبيع بحسب قلة الطعام وكثرته وان يكون بحسب كبر اللقمة  
وصغرها وهما ذلك على وجه الوجود فيه ثلاثة اقوال احدها انه يجلسه  
فان ابا العبد وجبان يغسله وسأوله وثانيها ان الواحد الاجل اس او المناولة وان  
انه لا يحب واحدهما باليستحب وعلى هذا ففضل الاجل افضل من المناولة وان فيه  
قولان اظهرهما اولهما وهذا الامر يختص بالمعالج ومنهم من قال بنبذ الاستحباب  
في مناولة الطعام للدبر في حق معالجه وغيره لكنه في معالجه اكد وعائته  
في حق العبد الحاضر اهم من محضه والفقهاء الوجوب يختص بالمعالج **الثالثة**  
اذا اولدت امه ولد امه لو كاله او لم ولده ولد امه فللسيد اجارها على ارضاعه  
كما لو لم يكن لها ولد واراد اجارها للارضاع غلاف الروح ووجهه ولو اراد ان يسلمه  
الى غيرها واراد ان يرضعه احب على الصحيح ولو رضعت ارضاع غيرها  
حاز قطعا وليس له تكليف ان يرضع ولدا اخر مع ولدها باجرة او دونها  
الا ان يفضل بينه عن حاجة ولدها اما لكثرتة او لقلته شرعا لطفل او  
لاحترا به بغير اللبن في اكثر الاوقات ولومان ولدها او استغنى عن اللبن  
فله ذلك وله ان يستغنى بها ويضم الولد الى مرضعة في زمن الاستمتاع  
كما مر في حق الرجعة على المذهب ولا خلاف انه لو كان ولدها حراما غيره  
انه لا يجب عليه تمكينه من ارضاعه غير اللبن وله ان يوجرها للارضاع  
وان لم يرضعها

وان يرضعها بارضاعه بغير ارضاعه **الرابعة** ليس للامه فطام ولدها من سبيلها  
او غيره قبل الحولين ولا ارضاعه بغيرها الا برضاعه وله اجارها على فطامه  
فبها اذا اجتزأ الولد بغير اللبن وعلى ارضاعه بعدها وان اجتزأ بغير  
اللبن الا اذا تضرر به خلاف ولد الزوج من الحر وليس لواحد منهما الاستقلال  
بالفطام قبل الحولين ولهما ذلك اذا لم يرضع باللبن وعلى الابن الاجرة اذا امتنع منه  
الام لهما او لغيرهما كما مر في الامام وعندى ان هذا فيما اذا كان قطع الرضاع عنه  
يؤثر في انها كنه فان كان يغلب على النظر ان الفطام لا يتركه بان صار معصاعا  
الرضاع فلا يبعد ان يقال الابن لا يلتزم المودة في هذه الحالة واما بعد الحولين  
فلكل منهما الاستقلال بفطامه اذا احتزى بالطعام وبحوز ان يرضع بعدهما  
بانفا ففهما **الخامسة** ليس للرقيق اجار سيده على المخارج وهو ضرر خارج معلوم  
عليه يوديه في كل يوم او في كل اسبوع مما يكسبه لانه مخير بين ان يستعمله  
او يتركه ومن انواع الاستعمال التي لا تضره ولا للسيد اجارها على  
المدهم وبحوز ذلك براضتها من غير كراهة اذا كان للرقيق كسب دالم في يدك فاقلا  
عن نفقته وكسوته ان جعل في كسبه وان لم يجعل فيه كانا على السيد ولكل منهما  
الرجوع عنه فان زاد ما يكسبه على الخراج فالزيادة مبررة من السيد الى الرقيق في بيع  
بها في النفقة فان بقي منها شيء لم ينفقه كان للسيد ولو ضرر عليه خراجا  
مما يقدر عليه والزمه به منعه السلطان ومنع الشافعي رضي الله عنه  
مخارجة الامه اذا لم يكن لها عمل دالم مخافة الاكتساب بغيره وخبر النقصا  
في بعض الايام بالزيادة في بعض ولا يجوز للسيد ان يكلف رقيقه من العمل الا  
بطيقة ولا الاعمال الشاقة الا في بعض الاوقات ولا ما اقام به يوما او  
يومين عجزا وضعف شهرا او شهرا واداء عمل بالليل او راحه بالليل الا في  
الشتا فله استعجاله طر في النهار فاداء عمل بالليل اراحه نهارا ويتركه في  
الصيف وقتا قيل لوله وينبغي في جميع ذلك العادة الغالبة ويحكي على  
العبد ترك الكسب ويد المجهود لسيد المالك رقيقته ومنفعته قال  
الشيخ من الصلاح وعن القاضي حسين ان السيد اذا كلف مملوكه ما لا يطيقه



من العار بيع عليه وليس بجديد كما يباع المسلم على الكافر صيانة له عن الذل  
وقال عليه السلام من لا يملككم فيبعوه واستأنتس يدك من هنا أفتي بها  
وهو ان امرأة مغنية اشترت جارية وحملتها على الفساد فافتي بانها تبيع عليه  
ليصير ذلك طريقا الى الخلاص من الفساد **السابعة** اذا امتنع السيد من  
الاتفاق على مملوكه فان كان له ما اظهر الرقعة الحاكم الاتفاق عليه فان ابا  
باع الحاكم شيئا من ماله في نفقته وذلك بان يستند من عليه فاذا اجتمع مقدار  
صالح يباع فيه او يبيعه شيئا فشيئا فيه وحرمانهما الاول وهما كوجهي  
السابقين في كيفية بيع العتق في نفقة الزوج وان لم يكن له ما اظهر امره  
بان يوجره او يبيعه او يعتقه فان ابي يباعه الحاكم عليه واخره فان لم يرع ذلك  
احد اتفق عليه من بيت المال فان تخدر فهو من محاروج المسلمين يلزمهم القيام  
بكفانيته وهذا لك على وجه القرض على سيده حتى اذا وجد للسيد مال او  
تيسر البيع يسترد لهم ما انفقوه فيه خلافا لمثله في المقيط ولو عجز عن  
الاتفاق على امر ولده وتقدر اجارها وتزوجها ففجأها على اعتاقها وحرمان احداهما  
وحكمها حكم غير مملوكه **فروع** الاول من نصفه حر ونصفه رقيق يجب نصف نفقته  
على سيده والنصف الاخر عليه فان عجز عن القيام به فهو من المحاروج يجب نصف نفقته في بيت  
المال **الثاني** قال الرويانى لو اكل الحاكم للعتق رجل غايب استند وانفق على نفسه  
جاز وكان دينه على السيد **الثالث** بكرة ان يقول المملوك لما لكه ربي بل يقول سيدي ومولا  
وبكره ان يقول السيد لعبي وامتي بل يقول غلامي وجارتي وقتاي ولاكرهه  
في اضافة ربا الى غير المكلف بقوله ربي الدار ربا لغم وبكره ان يقال للقاسق والمتم  
في دينه باسيدي وباسيد وعوز ان يقول الانسان لمن هو اصغر منه يا بني وباني  
مكبرا ومصغرا وبابني وبابني وقول له ولمن هو في مثل سنه يا اخي والمتراد  
انه منزلة الولد والاخ ويسجد لك على وجه التلطف **الرابع** من  
ملك دابة لرقعه علفها وسقيها وان يعطى الانتفاع بها لمرض او زمانة حرمتها  
وكذلك لا يجوز تغذيها ودحها لغير مأكله او تخليتها لترعى وترى الا اذا كانت  
حمايرى ويجزى بالمرعى لحصبا لا أرض ولا مانع من تلج او غيره فان لم يكن بها

فعله

فعله ان يصفى الى ما ترقاه من العلف ما يكتفينا ولا يجوز نزلها الى البهيمة بحيث يصير  
بئنا حيا وانما يخل ما يفصل عن ربه قال الرويانى وره لا ينفقه حتى لا يموت قال  
الرافعي وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا الكلام فيه كالكلاب في انه يبيع اشباع الرقيق  
او يفتي بما يقيم اوده قال المتولي ولو كان حبل اللب يضر بالبهيمة لقلة العلف لم يحرم وان لم  
يضر بها كره تركه لما فيه من تضييع المال والمستحب ان لا يستقصي في الحلب وان بقي  
في الضرع شيئا وان لم يكن ثم ولدا وان فضل الحلب الطفرة ليل لا يوردها قال الهاموردي فان  
عدل بولدها الى غرامه حاز ان استراه وان اياه فهو احق بلن اياه ويجب على مالك  
الخل ان يقي في الكوارة شيئا من العسل لتأكله فان كان في الشاة وتقدر خروجها  
فيكون المستنقي لها اكثر فان قام شيء مقام العسل في غذائها لم يتعين ايضا  
العسا وقد قيل يشوي بجاجة وتعلق بباب الكوارة ودود القرب يعطش  
بورق الفرصاد فعلى مالكه تخليته لياكل منه فان عثر الورق ولم يسمع للمالك  
بيع ماله واشترى به الورق كما يباع لنفقة الرقيق وعوز اهلاكه بالتحفيف  
والشمس عند استنكاحه اغل الخصال فايدنها فانها لو تركت قطعتة وحرمت فلا  
يكون من عزمها ابريسم بل يكون فزا يغرا حينئذ فيفوت الابريسم وعن القاضي  
احتمال في منع قتله بالشمس في هذه الحالة ولرب البهيمة ان ياخذ العلف من مالكه  
فهر او يطعمها اذ لم يجد غيره ولم يبعه مالكه على الاصح بقيته وكذا الخيط  
اذا احتيج اليه لخياطة حرجه عند الخوف على ابي الاصح بقيته هذا في  
الحيو ان الذي لا يمكن ركه فاما الذي يمكن ركه فيشبهه ان ياتي فيه الخلاف  
المتقدم في العصب نزع الخيط المغموب منه واد الاحتاج البهيمة الى السقي  
ومعه ما يحتاج اليه لطم رته سقاها اياه ونيمر قطعا ولا يحل لغيره ان يسقيها  
لا روع فيه كالعتق والزروع والاشجار ولا يكره له ترك زراعة الارض  
وبكره له ترك سقي الزروع والاشجار عند الامكان ما فيه من صناعة  
المال وفيه وجه انه يحرم عليه كعلف الحيوان وصحة الرويانى ويجوز  
قطع الاشجار قال المتولي وبكره له ترك عمارة الدار الى ان تحرب ولا تترك عمارة  
الدور والحوانيت وجميع العتق والحاجه والاولى ترك الزيادة قال الرافعي



وربما قيل تتركه الزيادة وإذا امتنع مالك الحيوان عن طعامه اجبره  
القاضي في المأكول على بيعه او صيافته عن الهلاك بالطعام او بخلته  
يرعى ان يفسد ذلك او يدكه ويحرق في غير المأكول على ما عدا الدخ فان لم  
يفعل نائب الحاكم عنه في ذلك على ما يراه ونقضه الحال فان تعدل زمانه  
وحوها لزمه اطعامه واشترط الما ودي في تخليه لترعى ان يكون  
المري ما شربه وان يكون الارض غير مسدده حتى لا تقرب من غير القطان  
انه لا يخلو بالخطر الدب وغيره فان لم يعرفه مال الكرمي الذابة فان غدر راع من  
فان غدر لعدم رغبته او لنقص كبير راعا ولم يقبل بيعها او لا لئلا تاكل نفسها كما  
متر في نظاير والقاضي يجبر من ان يفعل ذلك باسمه ويجبر المالك على فعله فان لم  
يرعى في الما و زمانه انفق عليه من بين الما ولا يجوز ان يكلف الدابة ما لا ينطقه من  
ثقل الما واذا امة السبي **فرض** يجوز ان يترك الحيوان على الاتي وعن علي كرم الله  
وجهه قال امرنا ان نرى الما على الجبل يشبه ان يكون المعنى فيه ان الجراد اجلت على الجبل  
قال عدها وانقطع فماها والخيل يحتاج اليها للركوب والركم والحماد والاعمال  
ولحمها ما كوا وعيد ذلك من المنافع وليس للبغل شي من هذه فاحب ان يترك نسلاها الذي  
نفعها واستغنى شيخنا في الدين القشيري عن ابن الجبل على البقر فوقف فيه اوجرم  
بالمنع ووجهه بان آلة الفرس كسيرة ليست حالة التور **فرض** من حق الحيوان ان يحسن  
دخ ما يدخ منها او لا يدخ او لا دها او لا غيرها امرام وان جمع بين كورها وانها  
في اوقان طلب ذلك **باب** بكرة الان ان يدعوا على ولده ونفسه وخدمه وماله  
فقدح النهي عنه **كتاب الجنائيات** ترجم الشافعي والجمهور هذا  
الكتاب بكتاب الجنائيات وترجموا ابواب المعاصي الموحدة للحدود بكتاب الحدود  
والغزالي ترجمه بكتاب الجراح لان غالب القتل بالجراح وترجم بكتاب الحدود بكتاب  
الجنائيات والاول اولى فالجنائيات تشمل الخروع المرفقة وغيرها والقتل  
والقطع والقتل بالمنتقل والخنق والتعريق والسب والسم وغيرها وكل ذلك  
يوجب القصاص والدية والكفارة والجنائيات ما يوتر في الشئ تانيرا  
مودبا والمراد بها ان تفعل باذي ما يوجب قصاصا او دية او حكومه او

كفارة

بجامع ما سلبها وقتل الا دمي عمدا بغير حق جرم بل هو اعظم الكبائر بعد  
الكفر وهو موحى استحقاق العقوبة في الدنيا والاخرة ولا يتجمل خلوده في  
النار بل ولا دخولها وامره الي الله ان يشاء عذبه وان يشاء غفره وان لم يفعل  
خصمه الى حقه في الدنيا بارضائه عنه وتقبل ثوبته وتختلف عقوبته في  
الاخرة باختلاف المقتول فعقوبة من قتل اماما او حاكما عادلا او وليا  
اعظم من عقوبة من قتل طالما او فاجر الهوم المنفعة وعلى الاو اجمل قوله  
تعالى فكأنما قتل الناس جميعا الآية وموجباته في الدنيا في الجملة القصاص  
والدية والكفارة والتعزير وبعضها على البدل وهو القصاص والدية فانها لا  
يجتمعان وبعضها على الجمع وهو الكفارة فانها تجمع كل من القصاص والدية  
على المشهور وفيه وجه انها لا تجمع مع القصاص وقد يجب دونه فيما اذا قتل عبد  
او مسلمان في دار الحرب من يهر ولم يفر واسلامه في قول واما التعزير فيجمع مع الكفا  
فيما اذا قتل عبدا ودونها فيما اذا قتل نسيان الحرب ودراهم ثم الكلام  
في القصاص امر من احدها في موحدة وثانيها في حكمه عند الاستيفاء والعفو  
والنظر في الموجب يتعلق بالنفس ويغيرها من الاطراف من الجراحان والكلام  
في النفس يتعلق بركان ثلاثة القتل والقتل والقاتل فاذا كانت هذه الاركان بالصفاء  
الاتية من بعد يتعلق به القصاص والا فلا فليس قاتل بوجوب القصاص ولا كل قاتل  
يقتضيه ولا كل قاتل يقتضيه **الركن الاول** القتل الموجب للقصاص وضبطه  
الغزالي بانه كان فعل عمدا محض عدوان من هو للروح فكأن فعل جرح شتم الجرح والضرب  
بالمنتقل والاحراق والاعراق والخنق وعرض الابرة ونحوه وعمد يخرج به القتل  
الخطا وقولنا محض يخرج ما هو عمد من وجه دون وجه ويسمى شبه العمد  
فان هذين لا يوجبان قصاصا وقولنا **عدوان** يخرج به انواع القتل الجائزه كقتل  
بالقصاص او بالزنا او بدفع الصايل وقولنا من هو للروح بيتنا والارهاق  
بالمباشرة وبالسب ويخرج به فعل ما لا يقتل غاليا كغزاة الابرة في غير قاتل  
ولم يعقب ورما ولا الما وما في الحال واورده عليه استيفاء القصاص بان يرد من  
الصفة التي استحق كما لو قتل بالخنق فقد نصفت بالسيف ولها الحق لا

ن



بادن الامام فانه بعد الصفه ولا يتعلوقه قضا و كذا في الوجيز قيد آخر  
خرج به هذا فقال من حيث هو مرفوع للروح اي عدوان من هذا الوجه فان  
العدوان في الصور ليس من كونه مرفوعا بل لعدوانه من الطريق المستحق  
الي غيره في الاولى وبالاقتناع على الامام في الثانية وكذا يرد عليه الاقتصاص  
من الحامض وعبار عنه بان العدوان من جهة اتلاف الجنين واستئصال الضابط  
على امور يحتاج الى معرفتها احدها تمييز العمد من غيره وتاثيره بالتمييز المبني  
عن السبب وثالثها اجتماع السبب والمباشرة من ادبي وراعيها فيما اذا حصل  
السبب من ادبي والمباشرة من نهية وخوها وخامسها في طريقان المباشرة  
على المباشرة والسبب على السبب محل الكلام في هذه الخمسة في خمسة اطراف  
**الطرف الاول** في تمييز العمد على الخطا وسبب العمد فاذا صدر من الانسان فعل  
قتل غيره فان لم يقصد اصل الفعل كما لو زلقت حمله فسقط على رجل فمات او سقط  
من سطح عليه فمات فهو خطأ محض وفي معناه ما لو تولد من اضطرار بالقتل  
اهلاكه وان قصد القتل ولم يقصد الشخص كما لو رمى صيدا فاصاب انسانا او رمى  
زيدا فاصاب عمرا فهو ايضا خطأ محض لا يتعلوق به قضا و ومقتضى هذا انه  
اذا رمى الى صف قضا ولم يقصد واحدا بعينه فاصاب انسانا ان يكون خطأ محضا  
وصرح الغرالي به هنا الكفر حكوا في وجوب القضا و به خلافا ومخا و حو وان  
قصد الفعل والشخص فقد ليس بخطا فطعا لكنه حوز ان يكون عمدا وان يكون  
شبه عمدا وفي التعبير به ما طرقا احداها ان ما علم حصول الموت به بعد وجود  
قصد الفعل والشخص فهو عمد محض يوجب القود سواء قصد الفاعل ان يهاق  
الروح او لا وسواء كان الموت حصل به غالبا او نادرا كقطع الائمة وسواء  
كان الفعل جرحا او ضربا بالمنتقل او غير ذلك وان ترددنا في ان الموت  
حصل به والا فهو شبه عمد لا يوجب قودا وان علم انه لم يحصل بفعله  
كما لو ماتت عنة ضربة بقلم او صفقة او عز زارة في جلد تخير فليس يولد  
منه والمراد بالعلم الظن القوي **الثانية** ان الفعل ان كان جرحا فالحكم ما  
تقدم وان كان الجرح داعورا فقد علم ان الهلاك حصل به فيكون عمدا محضا عند

فضل

قصد الفعل والشخص ويدخل فيه قطع الائمة وان كان لا يقتضي الموت غالبا  
وان لم يكن داعورا وسراية واختلاف الموت حصل به فيكون شبه عمدا ويدخل  
فيه عز زارة الامة والمسئلة فان كان ضربا بالمنتقل اشترط في كونه عمدا ان  
يقتل غالبا فان لم يكن يقتل غالبا او احتمل انه ماتي به فهو شبه عمد ويختلف ذلك  
 باختلاف الاشخاص والاحوال وهو المنصوص في الام ولا فرق في الخارج بين الجرح  
والخمس والقصب والحجر والخشب المحردين والزجاج ومنه الطعن بالسنان والمسئلة  
ولو ضرب به بالسيف صفحا وهو يقتل او بالسياط فهو من الضرب بالمنتقل بخير في  
كونه عمدا حصول الهلاك به غالبا وللغري على الطريقين اعتبارا وان لم يعقبها  
اجوبه منها مسالة عز زارة الامة ولا فرق في القتل الموجب للقضا من بين ان يقتله بمحرر  
كالسيف والسكين او بمنتقل كالحجر والدبوس والمطرقة والكبير بل وبالصلب  
او بالافراز او بان يهدم عليه حائطا او سقف او بان يدفنه حيا او بوطاة ذابة او  
بعصر حصيه عصر اشديد **الطريقة الثالثة** ذكرها الغرالي من عند نفسه  
فقال الاولى ان يترك الضبط بالطريقين المتقدمين ويقول الموت بالسبب وانما  
خصر الكلام في الموت بالسبب انه الذي يشك فيه التمييز بين العمد وشبهه  
واما المباشرة فلا يشك في حالها كحر الرقية والحق المقتضي للموت في الامان  
يكون نادرا وكثيرا او غالبا وليس ككثيرا فان المرض كثير وليس نادرا ولا غالبا بل الغالب  
الصحة والجذام نادرا وليس بكثير ولا غالبا فكل ما كان الموت به نادرا قضا و فيه كالضرب  
بالعصى والسوط اي اذا ضرب بها صاحبها في غير مقتل في من معتد ولم يدمه ضربه  
غير كثير وعز زارة الامة لا تحقق الما وورما الى ان يكون في جلد تخير ولم يتوسط في اللحم والمر  
ان لا يعقب الماله بالوتير في الزهو ولا في الام مطلقا ولذلك لما كان سقوط الاطراف  
بالسراية نادرا كان المذهب المنصوص ان القضا و فيه بخلاف زوال اللطايف به ك  
والبصر فان المذهب المنصوص وجوب القضا و فيه وبغالب هذه الرية ما كان الموت  
به غالبا كالحراوات الكبيرة وهو بالامة الموحدة والمنتقلان فيلحق بما يكون حصول  
الموت به ضروريا كالخنق وحر الرقية والمتوسط الذي يكون حصول الموت به  
كثيرا كالجراجات الواسعة فوق عز زارة الامة وقطع الائمة وكالعصى والسوط اي

اد  
ف  
لعقل



اذا ضربت بغير ما ذكرنا في هذا ينظر الى السبب الظاهري وهو الجرح فان كان جرحا  
 فان كان مرهقا وجب لقضائه لان الجرح طريقا الى الارهاق غالبا اي بان  
 مان منه في الحال وان لم يكن قد رده الجرح مرهقا غالبا وما لا يجرح فليس طريقا  
 غالبا فاعتبر فيه كونه بالاضافة الى الشخم والحال مرهقا مهلكا غالبا ومعها  
 ان المتقال لا يقول فيه بوجوب لقضائه مطلقا كما في الجرح بل يعتبر كونه مهلكا بالاضافة  
 الى المضروب في السن والزمان والحال وان كان الغالب منه الاهلاك لكبر سن المضروب  
 او صغره او ضعف خلقه او وقوعه في حر او برد شديد او في مقتل او مرضه  
 او لكون المرح كغيره احدى ذلك القضاة وان لم يكن كذلك لم يوجب له وهو شبه عمد  
 هذه الطريقة توافق الطريقة الثانية **الا** من احدها قطع الامة اذا  
 سري الى المنفس فانه في هذه الطريقة ينظر فيه الى حال الشخم ورض الفحل  
 وعلى ذلك يحكم القضاة مطلقا والثاني عز الزايرة اذا اعتكف لها وورما فانه على هذه  
 ينظر الى حال الشخم ورض الفحل وعلى ذلك فيم الخلاف المتقدم والطريقة الرابعة  
 التي ورد بها الجمهور انه ان ضربه عمدا فمات او بغير عمد محض وان ضربه عمدا  
 بما لا يقتل غالبا فهو شبه عمد قال الرافعي ومكر ردها وما ذكره الغرابي  
 الى شي واحد والخامسة عن القاضي ان العمد ان يضربه بما لو مات عقبه غلب على  
 الظن انه مان منه ويدخل في العمد على هذه الطرق كلها ما لو حنقه او وضع  
 فخذه او حنقه وخوها على فيه حتى مات بانقطاع التنفس عليه القضاة وكذلك  
 لو تركه وهو حي وانما في الخثرة المدنوع او ضعفه ونقصه الى ازمان اما لو راها  
 اصابه من الضعف والام ثم مات فقد انقطع اثر الفعل ولو كان مرة الامساك  
 على الفم قصيرة لا موت مثله في مثلها غالبا فهو شبه عمد وفي **الفصل**  
**مسا** ذكرها الغرابي هنا اخذها اذا غر زايرة في لحم انسان فمات فان عجزها  
 في مقتل وجب لقضائه ومن المقاتل العيان والدماع واصول الدين والحلي  
 وتغرة الخروا الجدد وهو عروق العنق والحاصرة والاحليل والانتان والمثا  
 والحجان وهو ما بين الخصبة والدر وان عجزها في غيرها فان عجز ورما والمثا  
 الى الموت وجب لقضائه على المشهور وان عجزها لم تستدبر ولم يعقب ورما فان

مكر

مان في الحال لم يجب لقضائه في اصح الوجهين وان لم يجب في الحال ودام الالم فطريقا  
 احدها القطع بوجوبه ويتلخص في المسألة اربعة اوجه احدها انه لا يوجب  
 قضاها مطلقا وثانيه بوجوبه مطلقا ان مات في الحال وثالثه اعلم بوجوبه ان  
 اعقب ورما والمثا الى الموت والا فلا ورما بوجوبه ان عجز وان لم يعقب ورما  
 واجري بعضهم الوجهين في وجوب القضاة في وجوب الذب والما ورد في الشيخ  
 ابو اسحق فزاعها على نفي وجوب القضاة مطلقا لان قلنا لا يجب في الدية وجوب  
 وان قلنا يجب يجب معظمة وهو ظاهر في تغليب العمدية المحضة وقال القوري  
 والبخوي يجب دية شبه العمد وقال العبادي عجزها في نذر الصغر والشيخ الم  
 ونصوا لخلق بوجوب القضاة مطلقا كما في المقتل والفرق بين المقتل وغيره في  
 حوالا كامل المعتدل الحال ولو غر زايرة في حلة العقب وخوها ولم يوجب الما  
 شديد فمات فلا قضاة ولا دية قال الامام وابانه فلقه حقيقة من اللحم كعجز  
 الزايرة **الثانية** لو ضرب مريض او بغيره المريدون الصحيح فان علم حاله انه  
 القضاة قطعها وان طنه صحيحا فمات وجب لقضائه على المذهب خلافا لو حصل  
 هذا من مودب واب وسفاه الطبيب شيئا يقتل ذلك المريض لكنه لم يعرف  
 مرضه فانه لا قضاة ولا خلاف ما اذا ضرب انسان ضربة شديدة او ضربا  
 لمروا اخر عليه الضرب حتى مات وكان لا موت بالضرع الثاني خاصة والضارب  
 الماني جاهل بالاول فانه لا قضاة وعليه نصف الدية ولو علم لزمه القضاة  
 قطعها ونظرها الامام ما اذا وطى امرأه بطن جاريتها المشتركة حاجب عليه  
 الحد والظاهر وجوبه ايضا **الثالثة** لو سقى انسانا دوا او سما لا يوحى ولا يقتل  
 غالبا لكنه يقتل كثيرا فلهذا ذلك بمنزلة الضرب لمقتل امر بمنزلة الجراح  
 قال الامام فيه نظر والدي جعله من كلامهم انه كغز الزايرة في غير مقتل  
 وكنتا ودلو الحق بقطع الامة او اصبع انتهى وفيه قول انه كالجرح الذي لا يقتل  
 غالبا وهو ما اوردته الامام والفرق بين هذا القول وبين الجرحه بغز الزايرة  
 ان الاول وجب لقضائه على هذا وان لم يعقب لها وان الحقناه بغز الزايرة لم يوجب  
 قضاها في هذه الحالة على طريقه وان قلنا انه يجب اذا مات في الحال ولم يعقب



اما ولا وما الخد القولان وجبت قلنا لا نوجب قضا صا وادعي وارز المستقيانه  
 يقتل غا لبا وانكره السابق صدق السابق يمينه فان اقام يمينه استغنى  
 عن اليمين ولو اقام الوارث يمينه انه يقتل غا لبا لزمه قضا صا وكانه تفرغ  
 على اصح القولين فيما اذا اعترف السابق انه قاتل للكر ادعي انه لم يكن يعرف ذلك  
 ولا فرق في جميع ما تقدم من انواع القتل بين ان يموت في الحال وبعد مدة  
 بان ذلك الفعل **ففي** ضربه اليوم ضربة وغدا ضربة وهكذا في ايام حتى  
 مات ففي وجوب القضا صا وجهان وعن مسعودي انه لو ضربه على قضا صا لا  
 يريد عليه فشيء وضربه اخرى وهكذا حتى مات فلا قضا صا لعدم الموالاة  
 قال الراعي وينبغي ان لا ينظر الى الموالاة ولا قدر مده التفرق ولكن ينظر  
 الى بقا اثر الضربة السابقة والالام الحاصلة بها فاذا بقيت وضربه اخرى  
 فهو كما لو الى **الطرف الثاني** في سبب المباينة لا اختلاف حكمهما  
 الفعل الذي له مدخل في الزهوق اما ان لا يوتر في حصول الزهوق ولا في حصول ما يوتر  
 فيه واما ان يوتر في الزهوق من غير توقف على فعل من غيره واما ان يوتر في حصول  
 فعل من غيره يوتر في الزهوق وحصله وسمي الغرالي **الاول** شرط **والثاني**  
 علة **والثالث** سببا والشرط هو الذي يحصل الزهوق من علة لا يتردد  
 اليه مع التردية او الترددي وكذا الامتناع مع القتل والشرط لا يتعلق به  
 قضا صا وطعنا وان تخلقت به الدية واما العلة فهي التي يوتر في حصول الزهوق  
 من غير توسط فعل من غيره وقد يكون غير واسطة كجز الرقعة واخراج  
 الحشوة والقدر تصديق وسرر الرأس كحجر وقد يكون بواسطة كرمي السهم  
 فانه يولد الجرح والجرح يولد السراية والسراية تولد الموت ويتعلق القضا صا  
 بها قطعا واما السبب فانه اثر في الزهوق بواسطة فعل من غيره بان تولد فيه  
 داعية الفعل للزهوق كالكره الموت في المكروه داعية القتل وهذا يتردد  
 بين العلة والشرط وفي تعلق القضا صا به تفصيل وخلاف في ان شاء الله تعالى  
 واورده عليه بانه خالف هذا الاصطلاح في كتابي الحفظ في الديان والحوار عنه في الشرح  
 ادعى الفرق بينهما فالسبب على ثلاث مراتب احدها ما يولد الموت حسنا

كلاهما

كالإكراه فاذا اكراه انسان انسانا على قتل انسان غير حق قتلته وجب القضا صا  
 على المكروه بالعكس على المذهب وقدم في الطلاق ما يكون اكراها والاكراه  
 يتصور من السلطان ومن احاد الناس **المرتبة الثانية** ما يولد شرعا وهو  
 شهادة الزور فاذا شهد شاهدان على انسان ما يوجب القضا صا من قتل او ردة او زنا  
 وهو محصن فحكم القاضي بشهادتهما وقتل الشهود عليه موحدا لم يرجعوا ولا اعديا  
 وعلمنا انه يقتل بشهادتهما القضا صا اذ لم يكن المباينة معتبرا اما لو  
 اعترف المباشر بعلمه بكذبهما فالقضا صا عليه دونهما ولو شهدا بما يوجب القطع  
 قضا صا او سرقه فقطع لم يرجع فاعليه بالقطع وان سري الى النفس فاعليه  
 القضا صا في ولورجعا وقال لا يعلم انه يقتل بقولنا اورد رجع المذكر ورجع  
 القاضي اما مع الشاهدتين او دونهما اورد رجع القولي وحده او معهما جميع ذلك ياتي  
 في باب الرجوع عن الشهادة ان شاء الله قال الراعي والقضا صا بينا طر حوكم اعتراف  
 بالتعدي لا يكذبهم حتى لو ثبت كذبهم بان راس الشهود يقتله حيا فلا يطهر وجوب  
 القضا صا عليهم لحوالهم لم ينجروا **الثالثة** ما يولد المباينة توليد عرفيا لا  
 حسي ولا شرعيا كما اذا اضاف انسانا بطعام مسهوما وناوله له وفا اكله فأكله  
 وما ان كان صبيا او مخنونا او عجميا يعتقد وجوب اطاعة في كل ما يشار عليه  
 به لزمه القضا صا سواء لا نه سم قاتل او لا قال الراعي ولم يفرقوا في الصبي بين  
 المهر وغيره ولا ينظر الى الخلافة ان عمده عدا وخطا والنظر بين محال وان كان  
 بالغاعا فلا يبين باعج فان ينزل الحال فلا شيء عليه وان لم يبين وهو المعنى بالمرتبة  
 فقولا احدهما الاقضا صا وهو الاصح عند الامام وجماعة والاطهر عند الراعي  
 والنووي قبانها بخ وصحة جماعة منهم البخوي والرويان في اجماعهما اذا قل  
 كل وقتة شيء من السم لكنه لا يضر والمتولد فيما اذا غلغله في دمن ما غلى الطريق فشرط  
 منه انسان ومات قال الراعي وليكن المهر فيما اذا كان طريقا ذلك الرجل اما مطلقا  
 او في ذلك الوقت وفي وجوب الدية طريقا احدهما القطع بوجوبها والثاني فيه اقولا  
 ومنهم من ينه على القضا صا فقال ان قلنا لا يجب القضا صا في الدية قولان ولو جعل  
 السم في طعام انسان فأكله صاحبه جاهلا ومات وطريقا فاجمعا انه على القولين

نهم

ن



اذا كان الغالب انه ياكل منه والتالي القطع بالمنع وعليه ضمان الطعام فقط ولو  
جعل في طعام نفسه فدخل انسان داره بغير اذنه واكله فلا ضمان وان كان  
الداخل من عادته ان يدخل داره بغير اذنه وباكل انبساطا فطريقا احدهما القطع  
بنفي القضاة وعليه دفع وجوب الدية قولان والثاني ظرر القولين ولو قدم الي الضيف  
الطعام المسموم مع غيره وكان يمكنه الاكفان بغيره فاكل من المسموم قال الامام  
ترتب على ما لو قدمه اليه وحده واو لبي الاضمان ولو جنى في داره بغير اذنه او غطاه  
ودعي ضيفا فوقع فيه ومات في وجوب القضاة طريقا احدهما انه على القولين قال  
الامام ومحمد هما ما اذا لم يجد نصيبا عن النبي اذ اعرف بالتالي القطع بان لا قضاة ولا  
ضمان لا نه تنسب مع غيره وهذا المعنى مفقود فيما لو كان المدعى اعني قال الروابي وسبعت  
بعض اصحابنا عن اسان يقول في الاعي اذا كان الطريق ضيقا يلزمه القود وهو القيا  
عندي ولو اكره رجل على الدخول فدخل مكرها او وقع ومات لزمه القود **فرد** لو اكره  
انسانا سافرا او مخلوطا وهو ما يقتل غالبا فان لزمه القضاة موحيا كان او غير  
موج وان كان لا يقتل غالبا او قد يقتل فموشبه عمدا يلزمه به قضاة على المذهب  
وعلى هذا لو كان الموحى ضعيفا مريض او غيره ومثله يقتل مثله غالبا او وحده القضاة  
ولو تنازع الولي والموحر في انه يقتل غالبا صدق الموحر بيمينه ويستعني عن جلفه  
باقامة البينة وان اقام الولي بينة وجب القضاة ولو توافقا على انه كان من هذا الما  
وشهد عدلان بانه يقتل غالبا ثبت البينة ولو قال اعم كونه سما او كونه يقتل غالبا  
ونازعه الوارث ففقدوا احدهما لا يرجع الي قوله ويلزمه القضاة والثاني يرجع  
اليه ورجح الروابي الاول في الثانيه ولو لم يوجع السم لكن اكرهه على شربة بنفسه  
ففي وجوب القضاة قوله ان يظهرها عند المكالمة والنوري انه يجب في الرافعي  
والوجه ان يكون هذا لو اكرهه ان يقتل نفسه وسباني **فصل** لو فعل انسان باخر  
شبا بفضي الى الهلاك ولو قدر المفعول به على دفعه فلم يدفعه فهدا على ثلاث  
مراتب الاول ان يكون سببا مهلكا ورفع موثر فانه كما لو قصده بغير اذنه ولم  
يعصبه والمقصود قادر على تعصبيه وترك الدم حتى مات منه وكما لو  
القاه في ما قليل فبقي مستلقيا ولم يخرج منه مع قدرته على الخروج حتى مات وكما

لو جلس

لو جلسه فترك تناول الطعام والشراب الحاضر عنده مع قدرته على تناول  
حتى مات فلا قضاة ولا دية وكذا لو لم يكن الطعام والشراب حاضرا عنده فترك على  
حدهما ولو بالسهو فلم يفعل وقال المولى اذ قصده بغير اذنه فحكم القضاة  
كما مر في غرض الابرة وان كان يادنه لم يحسب شيئا منه مباح عند الادراك ولو لم يقد  
على الزرع كما لو ربط يديه فبقي القضاة **الباب** ان يكون السبب مهلكا كما لو جرحه  
مهلكة فترك المخرج ومداو القوا ومعالجته حتى مات بها وحده القضاة لان المخرج  
مهلك والمداواة غير واجبة **الباب** ان يكون السبب مهلكا او الدفع سهلا وفيه  
صورتان **الاولى** لو القاه في ما فانه يضر ان كان معوقا لا يتوقع الخلاص منه  
كلية البحر التي يمكنه الخروج منها بالسباحة ولا يغيرها لزمه القضاة  
سواء كان الملقى بحسن السباحة او لا وان كان معوقا لا يجرى الخلاص منه بالسباحة  
كالانهار العظيمة فان كان الملقى ضيفا او ضعيفا او مكروفا لزمه القضاة  
وكذا ان كان بحسن السباحة وان كان بحسن الكس منعه من عارضه او موج فلا  
قضاة وهو شبه عمد وان لم يمنع منه مانع لكن تركه جرحا او جرحا حتى مات  
ففي القضاة طريقا احدهما فيه وجهان اصحهما انه لا يجب والثاني القطع به واما  
الدية ففيه طرق احدهما فيه وجهان من بيان على الوجهين في القضاة واولى الوجوه  
ومنه من حكاة قول من غير ترتيب والاصح انها لا يجب ايضا والثاني القطع به  
والثاني القطع بالوجوب ويخرج في وجوب القضاة والدية ثلاثة اوجه نالها  
بحدود القضاة اما الوغرة في الما بان امسكه فيه حتى مات او خلاه وفيه حجة  
لكن في ضمانه الى ان مات فليزيمه القضاة قطعا **الباب** لو القاه في نار فان  
لم يمكنه الخلاص من العظم او لو كثر في يرا او هذه او لكونه مكروفا او صغيرا او  
رما فمات فيها او بعد ان اخرج منها وبقي منها ما ضا الى ان مات لزمه القضاة  
ولو امسكه الخاتم من غير فعل حتى مات ففي وجوب القضاة طريقا احدهما فيه وجهان  
من بيان على الوجهين في الما واولى فيها بالوجوب والاصح عند الجمهور انه لا يجب وزعم  
الهادي ان الاصح عند الجمهور انه يجب وقال القاضى هو المذهب وحكاة بعضه قول من  
من غير ترتيب واشهرها القطع بعدم الوجوب وفي الدية فيه طريقا احدهما القطع



بوجوبها واشهرهما فيه القولان صح جماعة انها لا تجب وقال الماوردي والقولا  
ما خردان من القولين في ان من ادخل غيره في قتله فقتله هل تجب دية فان قلنا لا  
تجب وجب ضمان ما اتى بالنار او الملاقاة الى تقاعده عن الخروج من ارضه وكونه  
قطعا قال الامام وقد يكون لنا ربح نؤثرنا والمصلحة من الخروج فليس هذا  
الصورة بالصورة التي تكلم فيها وقد يتصور الاتفاق في النار بحيث لا يتراعى الاول  
الملاقاة لكافة الملبوس وغيره **فروع الاول** لو قال الملقى كل من كان في مكانه الخروج  
مما القيت فيه من ماء او نار فقتلوا المالك لم يكن له فدية فلو كان ربح  
النووي ان المصدق لو اراد كلفه وطرحه على الساحل فزاد الماء او غرق فان  
كان في موضع تعلم زيادة الماء فيه كالمدا البصرة فهو غير واجب القصاص وان كان  
قد يزيد وقد لا يزيد فهو شبه عمد وان كان بحيث لا يتوقع الزيادة فان تقبيل  
نادر فهو خطأ محض **الثاني** لو خنقه حتى مات ولم يكن له الخلف منه لزمه القصاص  
وكذا ان مات بعد الحق عن قرب قال الماوردي وان لم يكن ضياعا منه والذي يظهر انه ان كان  
ضيا وجب والا فلا وان قدر المحنوق على الخلاص لفضل موته قال الماوردي لا قصاص  
بخلاف ما لو قدر على دفع الصاب فلم يدفعه فانه يجب وبطريق الخلاف المتقدم  
في وجوبه في الاتفاق في النار قال وفي حور الدية قوله ان من القولين في امر  
غيره بقتله فقتله **الرابع** قال المنولي لو قتل بالادخا ان حبسه في موضعه  
وسد الباب والكواحي اجمع الادخا فضاقة النفس لزمه القصاص **فصل** في حبسه  
حتى مات جوعا وعطشا فقد تقدم انه ان قدر على الادخل والشراب ان كان الطعام  
والشراب عنده فلم يفعل حزنا او خوفا او حنقا او نحوه او بان قدر على تحصيلها  
ولو بالسوا فلم يفعل فلا ضمان وان صعبه منها او من طلبها حتى مات فان مضت  
مدة الموت مثله وما غلبا من الجوع والعطش لزمه القصاص ويختلف باختلاف حال  
المحبوس قوة وضعفه ولو كان الحبس حرا او بردا او صبرا على الماء في الحر اشتد منه  
في البرد وان لم يمض مدة الموت فما غلبا فان لم يكن به جوع وعطش سابق فهو شبه  
عمد وان كانا به فطرقا طهرها انه ان علم الحال لزمه القصاص وان جهله  
فقولا ناصحها انه لا يلزمه والثاني انه ان كان جاهلا فلا قصاص قطعا وان

كان

كان عالما فقولا والثاني ان القولين جاربان في حالتي العلم والجهل فان قلنا لا  
يجب لمشهور انه لا بد من دية وهما يلزمه الدية بكما هما فيه وحيث ان قيل قولان  
احدهما نعم واصلها انه يجب نصف دية العمد في حال العلم ونصف دية شبه العمد في  
حال الجهل وشبه الخلاف بالخلاف فيما لو وضع في سفينته مسجونة بامتنعة ففرقت  
هل يجب عليه كل الضمان او نصفه او بالحصاة فيه ثلاثة اوجه ولو منعها الشراب  
دورا لطعام فلم ياكل خوفا من العطش فان فلا قصاص قطعا ولا دية في اجمع الوجهين  
ولو راعى المحبوس بالطعام والشراب لكنه مات في الحبس فان كان عبدا صمده باليد  
وان كان حرا فلا سوا ما ختم نفسه او ياتيه ادم يستقلا وحدار عليه او يلبس  
حية او عفن ولو حبسه وعراة حتى مات بردا قال القاضي بضمه كما لو منعها  
الطعام والشراب ولو اخذ رداءه او ماء او ثيابه في مفاز فمات جوعا او عطشا  
او بردا قال القاضي لا بضمه على الصحيح وجزمه المنولي والرافعي وقال الماوردي  
لو قيل في منع المضطر الطعام انه بضم دية كما لو منعها من طعام نفسه  
فانه بضم دية والحق ان في منع الطعام من المحبوس منع من اقتضاء من سدد  
فضاده حتى مات **الطريق الثاني** في اجتماع السبب والمباشرة وتقدم عليه  
انه اذا اجتمع الشرط مع المباشرة او السبب القصاص والضمان على المباشرة او  
المتسبب دون صاحب الشرط فاذا امسك انسانا حتى قتله غارة او حرقه والقصاص  
او الضمان على الثاني دون المسك لكنه ياتى ويعدروا كذا الوصفين في محامدون  
او غيره فربما غير انسانا فلا قصاص او الضمان على المرد في دور الحافر وقد تقدم  
والجواب الحفر والتزدية ما اذا كان شجر مري الى هرق فارسل سببا فقدم اخر صبا  
الى الهرق فاصابه السهم فالرامي كالحافر والمقدم كالمرد في فعلية الضمان واذا  
اجتمع السبب والمباشرة فاما ان يغلب السبب المباشرة او المباشرة السبب  
يعتد لا **المرتبة الاولى** ان يغلب السبب المباشرة فان خرج عن غلبتها مع  
توكيده لها كما لو شهد واعليه ما يوجب الحد فقتله القاضي وجلاذه او بما يوجب  
القصاص فقتله الولي او وكيله لم يرجعوا وقالوا تعذبا والقصاص او الدية عليهم  
دور القاضي والحاد والولي والوكيل وكذا لو امر السلطان رجلا بقتل انسان



بغير خوف قتله وهو يعلم الحال الجبا لقضام على السلطان دون المباشر اما  
لو لم يخرج عن ان يكون عدوانا بان اعرف اولي يانه كان يعلم انهم شهدوا بالور  
فلا ضمان على الشهود لان شهداءهم صارت شرط الاسباب وفيه وجه لانه  
يلزمهم القضاء **المرتبة الثانية** ان يكون السيد مغلوبا كما لو رما انسانا من  
ساحق فقتله او اخر سيف فقتله قبل وصوله الى الارض فلا جبا لقضام على  
الملقي ويجب على المتلقي على الصحيح سواء في الملقي او المتلقي بقتله بالسيف ولا سوا  
كان القادر من اهل الضمان ولا كالحزبي وقيل بجبا لهما وقيل بجبا على الملقي وخص  
الرافعي هذا الوجه بالدية وغيره صرح بانه في القضاء ايضا وجزم الامام بانه  
لو اتى انسانا على سكين بيد انسان فقتله صاحبه يقاتل ان الضمان عليه ان يصفى وينه  
وفي **المرتبة الثالثة** ان يغتال السبب والمباشرة كما لو اكره انسانا على قتل اخر  
فقتله انما قطع اثم القتل ولا يحقق الاكراه الا ان غلب المكره وجبا لقضام على المكره  
يكسر الراعي المذهب كما مروى في وجوبه على المكره طرقا جدها فيه فلو كان اصحها  
انه بجبا ايضا وهو امر قطعا وفي محله طريقا لم يرها اليها مطلقا في كل مكره سواء كان  
امام عدلا او غيا ومتغلب وسائر الناس واولي الحق فيها اذا اكرهه الامام او نائبه  
ولو على اقليم او امير طائفة خرجوا على الامام بتاويل وتغلبوا على بلدة اما لو اكرهه  
غير هؤلاء بجبا لقضام وطعنا قال لما ورد في حق من لا يعتقد صحة ما صار  
اليه الخارجون اما من يعتقد صحته وامره في حقة على هذه الطريقة كما امر الامام العادل  
وانظر في الثاني القطع بعدم وجوبه ان كان المكره السلطان ولو وجوبه ان كان غير  
وتنزل القولين عليهما ومقتضاهما الحاق نائب السلطان بغيره والثالث ان المكره  
بالكسر اذا كان حربيا وجبا لقضام على المكره قطع **التفريع** ان قلنا بجبا القضاء  
عليه فمهر شريك في القتل ولو لم يلقى ان يقتض منها وله ان يقتض من اجدها ويعفو  
عن الاخر او يأخذ منه نصف الدية فان اقتضى الحال وجوب الدية لعدم التكافؤ  
او بالعفو وجب نصفين وان قلنا لا تجب عليه في الدية فلو كان قتل وحده  
احدها لا تجب وصحة البغوي واصحها وهو المنصوص انهما لا يجزئان من لم يفرغ  
وجوبها على هذا القول ويقول وجوبها فلو كان مرتبا على قول وجوب القضاء

واولي

143  
واولي بانها تختص بالحق وجب عليه نصفه وذكر الغرالي في الوسيط خاصة  
وجم انوردية انها تجب عليه ما جيعا لم يرجع على المكره وعلى المشهور ان يكون  
نصف الدية على عاقلة او في ماله ترد دية الامام وخرج النووي انها  
في ماله وان قلنا لا تجب الدية في الكفارة وجم ان اصحها تجب وعلى هذا ففي جريا  
الميراث وجم ان اطهرها تبوته **فصل** اذا امر السلطان او نائبه السيف  
او غيره بقتل انسان ظالما فقتله فان ظن المأمور انه يقتله بحق فلا شيء عليه  
واستحق الشافعي رضي الله عنه ان يكفر واما الامر فعليه القضاء او الدية  
والكفارة وان علم انه يقتله ظالما ففي تنزل امره منزلة الاكراه وجم ان قيل  
فولان احدها لا فعلى هذا ليس على السلطان الاثم والقضام والدية والكفارة وهي  
تتعلق بالمأمور ونائبه انعم وقال القاضي هو المنصوص ووجهه بامر من اجدها  
انه يعلم من حاله السطوة عند المخالفة واعتبر عليه الرافعي بانه قد يعفو  
كما سطوا وقد يترجح عفو له المحو ومنه مما احصل به الاكراه على القتل الخلق  
ومقتضاه ان لا يكون الامر اكرها الامر السلطان الذي تغلب منه السطوة  
لما يكون اكرها في القتل وان لم يلقه كل متغلب حتى ذلك منه عند المخالفة  
سواء كان سببا او غيره ويكون تشديدا بالخلاف مما اذا علم من حال رجل انه اذا  
اقتصر من دياره ونائبه ان طاعة السلطان واجبة في الجملة فلا يكره مخالفته  
بخلاف ما لو امر السيد عبده وفيه نظر للامام فان نزل امر السلطان والتغلب  
الذي يخاف من مخالفتها السطوة ومنزلة الاكراه ففي وجوب القضاء على الامر  
واما امور الاوجه الدلالة المتقدمة في الاكراه اصحها عليها والثاني بجبا على  
الامر خاصة والماله بجبا على المأمور خاصة وامر صاحب شوكة البغاة  
كما امر اهل العدل واما اذا امر الرعي والمتغلب الذي لا يخاف من مخالفته  
السطوة بالقول ففعل المأمور ليس على الامر الا الاثم وعلى المأمور القضاء  
سواء اعتقده محققا في ذلك او مبطا ولو قال المأمور علمت اني ظلم لكني حوز ان يكون  
ذلك على قول بعض الفقهاء وان السلطان اذ اجهاده اليه قال ابو علي الطبري  
بجبا القضاء عليهما وجم عليه نصار ووه عن الشافعي رضي الله عنه **فروع** قال الروابي



لو كتب رجل الى رجل كتابا يقتل رجل والكاتب وقهر لا يتخلص المكتوب اليه الا بامثاله  
قتل هو كما يستلف بالامر به وقيل فيه وجهان **الثانية** لو امر السيد عبده بقتل  
انسان ظاهرا فقتله وان كان العبد ميمنا لا نرى طاعة سيده لارقمه في كل ما امره  
به لزمه القصاص قطعاً ولا جعل ذلك اكرها في حقه وليس على السيد الا الاثم فان  
على الوصي عن القصاص او كان العبد ميمنا فخلق الضمان برقبته وكذا لو امره باللاف  
مال فانلفه وان كان صغيرا لميمنا او مجنوناً ماضيا وبيا او عجميا يري طاعة السيد  
واجبة في كل امره وبيادر الى امثاله فهو كالالة والضمان على السيد كما لو  
اغرى به سباعا خلافا لما لو اكرهه على سرقه فان السيد لا يقطع فلا يتعلق المال  
برقبته العبد في اصح الوجهين وكذا الحكم لو امر به عبدا غيره ففعل ان كان العبد  
بيادر اليها يومئذ ولم يفرق بين امر سيده وغيره فان قلنا يتعلق برقبته فيبيع  
فيه فعلى الامر قيمته لسيده وادام تقبضته بالواجب في الامر الثاني وكذا  
لو كان الامر للسيد ولو امر اجنبي بمثل هذا العبد بقتل نفسه فقتلها  
فان كان صغيرا او مجنوناً ضمنه الامر وان كان عجميا فلا لانه لا يعتقد وجوب  
الطاعة في قتل نفسه حال ولو امر به بطرح او فخر وعلم على قتل نفسه وان  
لاضمنه لانه لا يظنه قاتلا فيجوز ان يعتقد لزوم الطاعة فيه والرافعي وان  
كان الاجنبي الامر عدلا فالبيكن القصاص على هذا التقضا على ما سياتي في نظيره  
ولو امر رجل صبيحرا او مجنوناً بقتل انسان فقتله قال البغوي ان كان  
لها قيمته فليس على الامر الا الاثم وتجب الدية في دمه المأمور بمغلظة ان قلنا  
عمده عمد وان قلنا خطأ فحققة على عاقلة وان لم يكن لها ميمنا وهما  
يلسا عان الى ما يومئذ او كان المجنون ضاريا بالقصاص والدية على الامر  
وليبارك او اجنبيا ولو امر احداهما بقتل نفسه ففعل فعلى الامر القصاص  
ولو قتل مثل هذا الصبي او المجنون او اتلفا ما الامر غير من احد فيخلق  
الضمان لهما لهما الخلاق المتقدم في التعلق برقبته العبد ولو امر من لا يبر  
بصعود شجرة او نزولها او قطعها فيقتلها فقتلها وجبت الدية على عاقلة  
الامر وان كان ميمنا عاقلا فلا شيء على الامر **فرعان احدهما** لو اكره رجل

صغيرا

صغيرا ميمنا على قتل انسان فقتله فان قلنا عمد الصبي عمد فعلى المكره بالكسر  
الفوق وفيها الصبي نصف الدية حالة مغلظة وان قلنا عمد خطأ فعلى المكره  
نصف الدية مغلظة حالة وعلى عاقلة الصبي نصف الدية مخففة موجبة  
فان كان الصبي عبدا قال الامام فتخلق الدية برقبته يلتزم على ان المكره لم  
هال يلزمه الدية ان قلنا نعم وان قلنا لا ففي تعلقها برقبته الى الا في المتقدم  
في تعلقها برقبته العبد الاجنبي انتهى ونكون الدية مغلظة ان قلنا عمد عمد  
ان جعلناه خطأ **الثاني** لو امر الامام رجلا بصعود شجرة او نزولها او قطعها او هلك  
فان لم يجعل امره اكرها فلا ضمان كما لو امر به واحد من الناس وان جعلناه  
اكرها فان كان يتعلق بمصلحة المسلمين والضمان على عاقلة **فصل** تقدم  
تفصيل الاكره في كتاب الطلاق وبعضه وكل ما كان اكرها في الطلاق فهو  
اكره في القتل والصحيح انه لا يكفي الاكره على القتل الخوف بالضرب واخذ  
المال باليد من التهديد بالقتل او جرح او بقطع او ضرب كبري يفضي الى الموت  
فلو هدره بالحس او اتلف ما او ضرر لا يفضي الى الموت بقتل وحده القصاص  
على المباشرة فقطحا ولا قصاص على الامر فقطحا ولا بد ان يكون المكره لا يقدّر على  
دفع المكره عن نفسه بقتل او غيره وقال القاضي حصل الاكره على القتل بالتهديد  
بكل ما لو فعله لزمه فيه القصاص ولو قال اقتل فلانا واقتلتك فوجها قال  
الرويان في الصحيح عند من انه اكره لان ولده كفسه وفي **الفصل** صور **الاولى** لو اكره  
انسانا على ان يكره نالتا على قتل رابع ففعلوا او جرحا القصاص على الاول على المذهب  
وفي وجوبه على الثلاثة الاخيرة القولان في وجوبه على المكره فان لم توجه واجبا  
الدية وقالنا بالتراجع رجح على واحد على كره **الثانية** لو قال اقتل زيد او  
عمرو واقتلتك فهذا يجبر بينهما الا اكرهه على قتل معين فقتل احدهما الزمه  
القصاص ولا شيء على العاقل الا الاثم ويظهر ذلك فيما اذا قال اقتل واحدا من اهل  
البلد فانه يكون مختارا في قتل كل منهم واستشكل القاضي وفيه وجه انه اكره  
ومجمله في الطلاق وعلى هذا في اجاب القصاص على القاتل القولان واما  
المكره بالكسر فينبغي ان يخرج وجوبه عليه على الجلاء ان قصد عين الشخص



بشروط في العمدية فان شرطناه لم يجب والاوجب **الثالثة** لو قال القتل  
نفسك والافتلتك فقتل نفسه ففي وجوب القصاص على المكره قوله لا يظهر  
انه لا يجب عليه الدية ان لم نوجب القصاص على المكره ونصه ان وجبنا عليه ما  
ونابها انه يجب فلو اقتصي الحال الدية بعفو او غيره لزمه كما الدية وان  
لزمه في غير هذه الصور ففهم ونجزي القولان فيما لو اكرهها على شريطة  
فشرية عالمها به اما الوجه له فعلى المكره القصاص ولو قال قطع يدك او  
اصبعك والافتلتك كان ذلك اكرها قاله ابو الحسن العبادي وقال القاضي لا يكون  
اكرها **الرابعة** لو قال اقلني والافتلتك فهذا اذن في القتل واكرها في  
وجوب الدية اذ اقلته عند جرح الاذن بل يشبان على ان الدية يجب للورثة انما اوجب  
للقبيل في اخرج من حيوته ثم تلتقل اليهم فعلى الاوجب ولا يورثه ففهم على  
الباني وهو الاصح لا يجب في القصاص طريقا في شهرها واصحها القطع بانه لا  
يجب وقال اصعوا في جمع على القولين وقيل هو منصوم ونجرح فيها ثلاثة اوجه  
ولو اذله في قتل عبده ففعل في القصاص اودية وحما ان اصعها ان لا  
ضمان فعلى هذا لو قطع طرفه فمات قال القفال يخرج على القولين فيما اذا ابيع بالف  
فباع بالف وتور في قولنا لا يبيع لانه اكثر مما امر به فعلى هذا يسقط هنا وعلى قول  
لا يبيع للمخالف فعلى هذا لا يبيع وفيه بحث الشرح ولو اذله في قطع يده فقطعها  
لم يلزمه قصاص ولا دية ولو اذله في قتل انسان فقتله وقطع طرفه لم يسقط  
الضمان فظها وفي سقوط القصاص اذ كان الماد ذله عبدا وحما هذا كله  
في الاذن المحرم اما اذا انضم الاكره الى الاذن فسقط القصاص اقوي واما  
الدية فان لم نوجب عند مجرد الاذن فعند الاكره او لو وان اوجبتاها البتة على  
ان المكره هل يلزمه نصف الدية ام لا ان قلنا نعم فعليه نصفها والا فلا كما  
قالوه وهو ظاهر على القول بانه يغرم نصف الدية وتستقر عليه اما  
على القول بانه يغرم الدية ويرجع بها على المكره فيلزم ان لا يغرم شيئا  
كله اذا اكره دفع المكره على قتل نفسه بخلاف القتل اما اذا لم يكن دفعه الا  
بالقتل فقتله فلا ضمان فظها لانه ما يل نل اطلاق ابو الحسن العبادي ذلك  
فقال

في وجوب الدية

فقال اذا قال اقلني والافتلتك فان لم يقتله فهو اسنسلام وان قتله فهو دفع  
ولم يغفر من ان يعجز القتل طريقا الى دفعه او لا ولو قال اقدرني والافتلتك قال  
بعضهم لا يجزى لو قال اقطع يدي وقال البغوي الصحيح انه يجب **الثانية** لو قال القتل  
الاول وقال بعضهم ما قاله البغوي في الاذن المحرم والخلاف فيه مشهور ويؤيد القول  
بانه لا يجب عند الاكره ما قاله القاضي انه لو اكرهه على قتل اخر فقد دفعه لاحد على  
واحد منها **فترع** لو قال اقلنا او الا لقطع عليك مائة فلو قتله لا يحتاج الى  
المائة للدية والكفارة قال الروياني نعم ان لا يكون هذا اكرها لانه لا فرق بين تلف  
المال عليه محبة الكفارة والدية ومحبة اخرى في الضرب وذلك منع كونه  
محمولا على القتل خوفا من ايلاق المائة عليه ويحتمل ان يقال انه اكرها لان الضرب  
الحاصل اثنان مائة عليه عاجل وبأخر اجها في الدية والكفارة احل ويجوز ان  
يقال الكفارة على التراخي ففي ايلاق المائة زيادة ضرر والفرع على ان التجويز غير  
الحناية على النفس يكون اكرها **فصل** اذ اقلنا يا احبا القصاص على المكره والمكره  
معا وهو الصحيح ففيه صور الاول لو كان احدهما كفو المقتول والاخر فوقه وجب  
القصاص على المكافئ دون الاخر ولو اكره عبد حر اقل على عبد او ادمي مسلم اقل على  
وجب القصاص على الحامل دون المحمول ولو اكره حر عبد اقل على قتال عبد او مسلما اقل  
قتال ادمي وجب القصاص على المحمول دون الحامل وضابط بعضهم في تصوير اكره الدمي المسلم  
على قتل مسلم وقال انه ينتقض عهده به فيصير حريبا فلا عفو قصاص واجبة عنه بانه  
لا يريد على ما استقر القتل وفي انتقام عهده الذي يقتل المسلم خلاف فان قلنا ينتقض  
به قصاصا ايضا فكذلك هنا ولو اكره الاجنبي اقل على قتل ولد او الاجنبي الا القصاص  
على الاجنبي دون الاب **الثانية** لو كان احدهما صيبا والاخر باعيا بان اكره صيبا  
بالقصاص على القتل او عكسه فقتل فلا قصاص على الصبي واما البايع فان قلنا ان عمد  
الصبي عمد وهو الصحيح فعليه القصاص وان قلنا انه خطأ فلا وقال القرافي نعم  
ان يجب على الحامل وليس يراجع على القول الذي عليه القريع اما على القول الاخر  
انه لا قصاص على المكره ففي وجوبه على المكره على قولنا ان عمد الصبي خطأ  
وحما **واما** الدية فجميعا على المكره الحامل ان لم توجه على المكره شيئا وان اوجبتا

ص



عليه نصفه نصفه على المكره ونصفه في مال الصبي ان جعلنا عمده عدلا وان  
جعلنا خطاه هو على عاقلة **الثالثة** لو اكره انسانا على ان يرمى على طلل  
عرفه المكره انسانا قطنه الرامي حرثومة او حرا او صيدا او الى سائر  
وراه انسان عرفه المكره دون الرامي فلا ضمان على الرامي قطعا وفي وجوبه  
على الامر وجهان اصحهما انه يجب ان لا الامر الى المال فان اوجبت الضمان على  
الرامي نصفه على عاقلة محققة ونصفه في مال الامر مغلظة وان لم توجه  
عليه فكل على الامر ورأي البغوي القطع به وهل يكون عاقلة الرامي طريقا  
فيما على الامر فيه وجهان فكذا الحكم لو اكره مسلم مسلما على ان يرمى سهما  
الى شجر في صفا كقار عرفه المكره مسلما دون الرامي فربما يقتل  
**الرابعة** لو اكرهه على ان لا يقره في الغصن المطالب اربعة  
اوجه اصحها انه يطالب به كل منهما والقرار على الامر **الخامسة** لو اكرهه على ان  
شجرة او ينزل في سيرا ويحذر ففعل وزلت رجله فمات فقد قال الرامي بحمله  
الضمان والاطمروا ما ذكره غيره انه غير خطا لا يتحقق فيه ضمان والفاضي عاذا ذلك  
بن السكري والتحقيق حل الاو اعلى ما اذا كان الضعيف والزول هما يتفق الهلاك  
منه عاذا والناني على ما اذا كان مسلم فيه غالبا **فرع الاول** لو اكره امرأه  
على ارضاع طفل حرس رضعاته لرضاعه ولو اكرهه يحوي مسلم على دج شاة  
او اصبها دج ولو اكرهه مسلم يحوي سباعا على ذلك **الثاني** رمي سهما الى  
رجل فتسبى الرمي اليه برجل اخر فاصابه السهم قال الفاضل لا ضمان على الرامي  
وفي وجوبه على المرمي به الفولان في المكره وقال البغوي ينبغي ان يحل الضمان  
**الثاني** لو اكرهه على رمي سهم الى صيد فرماه فاصاب ادميا فكل منهما قال كما  
لو كان عمدا وعلى كل منهما كفارة وعلى عاقلة كل منهما نصف الدية فاذا غرقت  
عاقلة الرامي قل يرجع ما غرقت على المكره قال الرويانى عز والديجمل ان يقال لا  
كما لا ترجع العاقلة على القاتل ويحتمل ان يقال لا شيء على المكره بكسر الراء  
**فصل** فيما يباح بالاكراه وما لا يباح القتل المحرم لذاته بالاكراه وما لا يباح  
المحرم لغوات لما اليه فقط كقتل نسائي يدين ودرهم فيباح بالاكراه وكذا

لا يباح

لا يباح به الزنا والواط وهو في الرجل يفرج على الصبي في تصوير اكرهه  
عليه فان فعله فلا حد وان قلنا لا يتصور اكرهه عليه وجب واما المرأة  
فلا حد عليها قطعها سوا كان حرة او امه اكرهها سبيها او غيره سوا  
اراد ان يتحصن ولا يتصور ذلك كما اذا اراد ان الزنا برجل وكرهه على ان  
تربي غيره وسباح بالاكراه ان لا يقره المكره بل يجب ولا يجوز لصاحبه ان  
يمنع المحول على ان لا يقره منه فلو دفعه بالقتل لزمه الضمان وجوز لكل  
منهما دفع المكره لما اكرهه وسباح به الاثنان بما هو كفوفولا او فعلا مع  
طمانينة القلب الايمان ولو نطق بكلمة الكفر فلا غنى اعتقاد الايمان والكفر  
ففي كونه مرتدا وجهان ولا يحل الاثنان بذلك على الصحيح وعلى هذا فوجه  
احدهما الافضل ان يثبت ولا ينطق بها وانما ان الافضل مقابلة صيانة لنفسه  
وتألف ان كان من العلم المقتدر لهم فالفضل التوثق والراعي ان كان من يتوقع  
منه انكا العددا والقيام باحكام الشرع فالفضل ان ينطق بها لمصلحة تقاها  
والا فالفضل التوثق ولا يتصور الاكراه على كسر القلب قال القائل لا يتصور الاكراه  
على شيء من افعال القلوب الا الارادة وسباح به شرابا محرما على الصحيح وعلى هذا ففي وجوبه  
وجهان من بيان على الحكم واولى بالوجوب هنا وسباح به الاطارة في رمضان والارافى  
وفي معناه المروج من صلاة الغرض قال الغزالي ينبغي ان يقتضي وجوب الاطارة والارافى  
ويمكن ان يحكي خلافه وجوب شرابا محرما يظهر ان يخرج هذا على الخلاف انه هل يفطره  
وصبط الاودى هذه الصور بانها بسطة لا توبة بسطة حكمه به والاكراه على شراجه  
الزور ينبغي ان ينظر فيما تقتضيه فان اقتضى قتلا الحق به وان اقتضت مالا الحق  
وقد صرح به الشيخ عر الدين وقال لو اكرهه على شهادة زور او حكم باطل في قتل او قطع  
او صلب استسئل للقتل **الطرف الرابع** ان يكون السبب من ادمي والمباشرة من غيره  
كما لو القاه في ماء فان كان مغرقا كما لو القاه في حية بحر وهو لا يقدّر على الخروج منه والفقهاء  
حقوق فيه طرق يحصل منها خمسة اوجه اصحها وهو المنصوص انه يحل القود والتأني  
انه لا يحل والتأني ان القود بعد وصوله الى الماء وجب القود والدية والالم بحيا  
والرابع انه ان القود بعد وصوله الى الماء وجب الاوجه الدية دون القود الخامس ان

سبحان الله  
الذي لا يدرى  
الذي لا يدرى  
الذي لا يدرى



كان يقتل مصر وجبا وان كان يفره لم يحل القود وتجا لدية ولا ذرا وان الحق لو  
رفع راسه وفتح فاه فالقه اياه انه يحل عليه القود وان لم يكن الما مغرقا فالقه  
حوت لم يشعه الملقى فلا قضا في القود فاعا ناد بها خفيفا فسقط على سكين كانت  
هنا ولم يعلم بها الدافع فانه لا قضا في وجهه في الصور تربية شبه العود عليه  
وقال شيخ يندعي ان لا يتعلو به ضمان كما لا يتعلو به قضا وانه لم يقع على الضمان  
علم وجود الحق لزومه القضا كما لو حبسه ببيت فيه سبع ضار وهو يعلم به فاقتل  
ولو امسك انسانا وعرضه للسبع حتى اقترب منه القضا لم يضر عليه والمجون  
الضاري كالسبع وهو ايضا كالحق فيما اذا القاه في البحر فقتله المجنون قبل  
غرقه فيكون الضمان على الملقى وهو ظاهر على قولنا ان محاربه اذا تلف شيئا بنفسه لا يتعلق  
الضمان بدمته ان كان خرا او لا برفقته ان كان عبدا واما على قول غيره انه يتعلق بدمته  
وبرقته فينبغي ان لا يتلوه لانه من اهل الضمان ويكون كمن قتل الملقى من شيا هو فانه يلزم  
فان لم يكن ضارا اعتباره واختباره في قطع السبيل فان عرض له ان يخرق فقتله من غير  
ان يامر به فالضمان عليه ولو قتل الملقى الما قبل ان يعرف هو كما لو قتل العاقل  
الملقى من شيا هو **فروع الاول** لو اخطت حية او الدغ عقرها بان ضبطها وادنا  
منه مع ضغطها او دونه فضرته ومان فان كانت مما يقتلها بالزمن القضا  
نصر عليه ومثله بافاعي كونه ونعابين مصر وعقارب تبيلين وجباة السراة وان  
كانت مما لا يقتلها بالافقولا طمرها انه لا يحل وهو شبه عذوبتها ما يحل وقيل  
انه كهرز الابر فيفترق فيه بين ان يصاد فيقتل او غير موين ان يعق واما او  
لا واستحسنه الامام ومن هذا النوع حيوان الما وعقارب مصر والحلوق كاللاف  
فيما اذا اكرهه على شرب سم لا يقتلها بالافقولا يلزمه القود **الثاني** لو اخطت عليه  
حبة او عقرها او القاه عليه فضرته فمات في الام القضا ولا دية وقال  
القاضي حتمل ان حيا لدية واطلوا صاحب التبييه القول بوجوبه وقال الامام ان كانت  
حبة ضارية نبت على من لقينته ولا يضر منه او عقرها فهو كالانسان في تبييه الغري  
ويمكر كما في التبييه عليه فيكون موافقا للامام والامم نومنفذ ما ذكره **الثالث**  
الوجه بيليه وتبين سبع يقتل الاسد والنمر والذئب والحل الحفوت في بيت وخوة

كفره

فقتله لزومه القضا سواء كان مكثرا في الما لا خلاف ما الوجه بيليه وبين حبة او  
عقرها او حيات وعقارب فقتلته فانه لا قضا ولا دية سواء كان مكثرا في الما لا  
سواء كان مكثرا او لا سواء كان اليه ضيقا او واسعاهدا المنصوم فيه ما ومنه من  
خرج وجعل كل واحد على قوله عن القاضي ان حبة ان كانت تقصد ولا تنظر في  
كالسبع وبالفقه الامام والغري والوالي ان انواع **الرابع** لو اغرى به سباعا او  
كلبا عقورا في صحرا او ارساه عليه فقتله فالنصر ان لا قضا ولا دية ولا  
عقار ولكن يلزم وكذا لو طرحه في مسبعة او بين يدي سبع في الصحرا مكثرا او غير مكثرا  
مقيدا او غير مقيد وسواء كان الملقى صغيرا او كبيرا هذا المشهور وفي الصغير  
انه يلزمه ضمانه وقال القاضي ان كان السبع ضارا بشدة العدو ولا يتاني الحرب  
منه في الصحرا وجب القضا والامام والغري هذا يقيد لما اطلقه الشافعي  
والاحتياط والبعوى وغيره من اصحاب القاضي لم يجعلوا تقيدا له وجعلوا  
هذا وجها قال الامام وان اكرهه الحرب ولم يهرب فقد قتلوا لا قضا ولا حية ان  
يكون هذا من تصرف المتاجر من الذين تركوا الغرض عن الاسرار ولا يبعد عندي تنبيه  
تزيل ترك السباحة في الما الذي يحل للسباحة منه قال وادام توحيد القضا  
عندنا غير السبع في وجوب الدية اذا كان ضارا بطبعه ونظر الوجه ان تقول ان كان  
السبع مطلقا ولم يوجد من المجرى الا اغرقا فلا شيء عليه وان كان مربوطا  
خله واغراه فقتله ففي وجوب ضمانه التردد المتقدم في ضمان من ترك السباحة  
ولو اغرا السبع او الكل الحفوت لدية في موضع ضيق فقتله وجب القضا كما  
لو حبسه معه في بيت قال الرويان فان اصابه خفيفا حيا لا يقتل مثله فان فلا  
قود وعلى عاقلة الدية مغالطة وذكر الماوردي طريقة اخرى حسنة وهي  
انه ان كان لا يقدر على الخلاص منه لقصور خطوته عن تبييه السبع لزومه  
القضا وكذا ان لم تقصر خطوته لكنه ضعيفا القلب ليله او صغيرا وان كان  
قوي القلب فان وقف لسبع بعد ارساله ثم استترسلا فلا قود ولا دية وان  
استترسلا من غير توقف فلا قود لقدرته على الخلاص وفي الدية وجهان وجه  
قلنا بوجوب القضا في السبع فذلك اذا قتل في الحال او خرج جراحه يموت

الامام

حبة



غالبا فان كانت لا يموت منها غالبا فان فهو شبه عمد في الدية معطاة على  
عاقلة والمجنون الضاري في ذلك كله بمنزلة السبع والرافعي كذا  
اطلقوه ومقتضاه الفرق بين زبير وبيعت المصروع وفي الجرح الذي يمكن  
ان يقال ان طبع السبع ان ينقر من الادنى الجرح ولا يقصده ولا يصح ان يدعا  
مستله في المجنون **فصل** في الروابي لو اغتزل اكل او فهدا عليه حتى جرحه  
وقتله يلزمه القودان كان الغالب انه يقتل ويقتل وان لم يكن فيه قودان  
كجانب سائر البلاد كذا اطلقه وهو مخالف لما تقدم الا ان عمل على ما اذا كان ذلك  
في موضع ضيق **فصل** ربط في دهليزه كلبا عقورا او دعا انسانا قد دخل واقترسه  
الكلب فلا ضمان ولا يخرج على الخلف المتقدم في السرية **الطرف الخامس** في طرأ  
المباشرة على المباشرة والسبب على السبب فاذا وجدت جنائبا على واحد من  
اثنين فان طرأت مباشرة على مباشرة او سبب على سبب فالقاعدة فيه تقدم  
الاقوى فان عندنا واجتماعا جميعا يلزمها فاما ان يطرأ احدهما على جنابة  
الاخر او تقع الجنابتان معا **القسم الاول** ان يطرأ جنابة احدهما على جنابة  
الاخر فله حالان **احدهما** ان توجد الثانية قبل ان يتم الاولى المحيية اليه الى حركة المدبوع  
فينظر ان كانت الثانية مدفقة كما لو جرحه واحد جراحة وجرح اخر رقبته  
او قد نصفيه فالقاتل الثاني وليس على الاول الا القضاء في الجنابة التي يعلم  
او الما على ما يقتضيه الحال وان لم تذكر الثانية مدفقة كما لو قطع احدهما  
يده من الكوع ثم قطع الثاني الساعد من المرفق واحاق الاول ثم اجاقه الثاني  
فما كان فائلا ان عليها القضاء كما لو قطع هذا عضوا وهذا عضوا آخر  
وهذا من طرأ السبب على السبب **الحالة الثانية** ان تكون الجنابة الثانية بعد  
انتماء المحيية اليه بالاولى الى حركة المدبوعين اما عقب الاولى لكونها مدفقة كما  
لو قطع حلقومه فقدرة الاخر نصفيه او بعدها امده لكونها غير مدفقة كما  
سرت واقضت الهلاك فالقاتل الاول وليس على الثاني الا التعريض كما  
لو قطع عضوا من ميث ضرورته والمراد بحركة المدبوع الحالة التي  
لا يبقى معها الابصار والادراك والطق والحركة الاختيارية وقد يفتل في

الانسان

اليه

الانسان نصفيين ويترك اختياره في انصفه الاعلى فينظر وينتظر ان لا يتنظم وان  
انتظم فليس عن روية واختيار وقد يكون كلاما متصورا في النفس قبل القتل  
فجري على اللسان وتسمى هذه الحالة الحالة الباس لا يصح فيها اسلام ولا شيء من  
التصرفات ويصير الملك فيها للورثة ولو مات قريب كمن انتهى اليه لم يرته ولو  
اسلم فيها بن كافر او عتق بن رقيق لم يرته ولا يصح الردة فيها على المذهب وهذا  
مخلاف ما لو انتهى الميراث لم يشر في الموت الى مثل هذه الحالة في نظر الناظر  
فان القصاص يجب على قاتله على المشهور ويرث من مات من اقاربه ويرثه من اسلم  
من اولاده او عتق منه لان موته غير محقق وان انتهى الى النزع وصار عيشه عيش  
المديوحين ويدل امارات الموت وصار في الانفس في السر اسود في الشفاقد  
يفع بعد ذلك محلا للمقدود والمديوح وعن تعليف القاضي انه لا يكون قاتلا  
كما لا يحل الحيوان المنتهي بالمرض الى هذه الحالة بالذكوة ولا عذو بسيلان الدم  
ومن قطع حلقومه ومزبه او اخرج خشوته من جوفه فقد انتهى الى حركة المدبوع  
وقطع احدهما وحده لا ينتهي اليها وحيث شككنا في الانتهاء اليها نقول اهل الجرح  
ولو اخرج سبع خشوته او قطع حلقومه ومزبه لم يجر رقبته كما تقدم فيها  
اذا كان يفعل الدمى ثم لا فرق في الحالة الاولى بين ان يتوقع الرمي من الجراحة الاولى  
لو لم يطرأ الجرح وبين ان يستيقظ الهلاك بها بعد يومين او اكثر فيجب على الثاني القاتل  
القصاص لانه في الحالة الاولى مستقره وتصرفه فيها باق كما وقع لغير خلاف  
ما اذا جرحه كل منهما جراحة مدفقة **القسم الثاني** ان تقع الجنابتان معا  
فان كانتا مباشرتين بان كانتا مدفعتين كما لو جرح احدهما رقبته وقدرة الاخر  
نصفيين او سببين بان جرح كل منهما جراحة تسري الى النفس او قطع عضوا فمات سريته  
فهما قاتلان بحال القضاء عليهما سواء جرحه الاول جراحة والثاني جراحة وبالعكس  
والدية عليهما بالسوية بخلاف الضرب بالسوط فانها توزع على عدد الضربات  
على ما سياتي وان كانت الاولى سببا والثانية مباشرة بان كانت الاجرحة او  
قطعا والثانية مدفقة فالرافعي القياس ان يكون القاتل المدقق **فصل** في ان  
طرح القتل وعدم المكافاة هل تكون شبهة دارية لوجوب القصاص وفيه صور



الاولي اذا قتل انسان انسانا انا انه مرند ولم تعهد له رده او انه حزلي  
 وليس علمه ان يعهد في ان خلافه لرمه القضاة ولو كان قد عاهد مرندا كنه  
 اسلام ولم يشع به او قتل من عهده دمي او عيدا وكان قد اسلم او غنوم يشع  
 فالنصر في الاولي وجوب القضاة وفي الاخير ان لا يجب ولا يجب ان يكون في المزد  
 اربعة اوجه احدها يجب القضاة بقتله وتبانه الاوتان ان يقتل عليه اما ان الردة من  
 قيدا وجبس واختار لم يجب والاوجب ورابعه ان قتله وهو غير مستع وجب القضاة  
 وان كان مستعفا فلا وفي الذي والعهد فولا في الكل وجوب القضاة ولو قتله  
 من ظنه عبدا او دمي ولم تعهد منه ذلك فقد جازي الامام في وجوب القضاة  
 قولن ايضا وجعل ما ادعاه كذا كمرتب عليه ولو قتل من عهده حربا  
 وكان قد اسلم ولم يشع به فطريقان احدهما انه كالمترد في ان فيه الخلاف المنقذ  
 والثاني القطع بان لا قضاة **الثانية** اذا قتل مسلما انا انه كافر في ان مسلما  
 ولم يكن يعرف حاله من قبل فان كان علي بن الكفار وراه بعظم القهر نظرفان  
 انقذ ذلك في دار الحرب فلا قضاة وكذا لاديه علي الصحيح وجب الكفارة وحكي  
 الامام عن صاحب الترتيب انه جزم بان لو علم ان في قضاة الكفار مسلما ولم يعرفه  
 بعينه ولكن قصد عينه ان الدية تجزى فطعا وقال اي فرق بينه وبين مسالنا  
 واجاب محل القولين في مسالنا على ما ادا لم يعلم حين قصد عينه ان في دار الحرب  
 مسلما وقال ان صاحب الترتيب حكى في هذه المسألة قولين وطردهما فيما ادعى ان  
 فيهم مسلما لكن قصد عينه وجب في محل الجرم اذ وجد الامر ان قصد العين  
 ومعرفة ان فيهم مسلما فان فقد فلا دية قطعا وان وجد احدها فقولان لكن  
 كلام جماعة يدل على انه لا فرق في جريان القولين من ان يعلم ان فيهم مسلما او لا  
 واصل هذه المسألة ما اذا تكرر من المشركون مسلم فقتله مسلم وسباني ان شيا  
 انه تعالى وان كان في دار الاسلام وجب الدية والكفارة وكذا القضاة في  
 اطهر القولين وحينئذ لا دية في الحالتين فتكون مغلطة او مخففة على العا  
 بانبان في كتاب الديان وحكي القولا فيهما ليس بخطا ولكن رد القتال لا المعاني في  
 الكفارة ولكن لهما صورته في الامام وحكي ان كل قتل مفقود في شخص

معنى

معنى والقاتل بطر استحقاقه قال واذا ضربناها على العاقلة فلا شك في  
 تاحيلها والراي اظهر انها مغلظة كدبه سببه العود ومن اصحابنا من  
 الحق بالخطا المحض **الثالثة** لو قتل رجلا ظنه قاتل ابيه فبان انه غيره فعليه القضاة  
 في اطهر القولين ولو كانت بيننا في الجحان جيا حتى قتله وجب القضاة فطعا وفي عملها  
 طريقان احدهما انها فيهما ادا لم يصدقه الولي في ظنه فان صدقه فيه فلا قضاة  
 فطعا وتبانه اطرد في الحالتين وحينئذ لا القضاة في هذه الصورة فقال القاتل  
 ظننه كافرا او فقا وقال الولي بل علمته مسلما احدا صدق القاتل لانه اعرف  
 بحاله **الركن الثاني** القتل ويشترط في كونه مضمونا بالقضاة في الجملة  
 كونه معصوما والعصمة تستفاد باحد اربعة الاسلام والتمام الجزية  
 والامان من مسلم او الامام يعهد دية والرق قال الامام اذا ضرب الروقي  
 الحربي بعد اسره وكان كتابيا صار معصوما بحق المسلمين وكذا اذا كان كتابيا  
 صار معصوما بحق المسلمين وكذا اذا كان وثقيا وعوه على المذهب ولحقها في  
 قول الترهت والطعن في السمع عدم الراي في المذهب والدم لا يضمنه قاتله  
 بقضاة ولا دية ولا كفارة سوا قتله مسلم او غيره على المذهب وفيه وجه  
 انه ليس بمهدر في حق غير المسلم والمهدر الدم بالنسبة الى المسلم وفي هذا  
 بالنسبة الى الذي والمترد خلاف سباني وعلى المسلم ادا قتله بخبر اذن الامام  
 تعزير الاقليات ومن عليه قضاة معصوم بالنسبة الى غير مستحقه مهدر  
 بالنسبة اليه فاذا قتل غير لرمه القضاة والراي المحض معصوم بالنسبة  
 الى الذي فعليه القضاة بقتله على المذهب وليس معصوما بالنسبة الى المسلم في  
 اصح الوجهين ومنشأ الخلاف ان المزد هو المسلم والامان ابيهم فلا قضاة  
 او هو دية نقالي في القضاة ومقتضى طلاق المهور انه لا فرق بين ان يكون زناه  
 ثبت بالبينة او بالافرار وصرح به في الام ووالا ما ورد في الاصح عند من  
 اطلاقهما ان يقول ان ثبت زناه بالبينة فلا قود على قاتله لخطئه وان ثبت  
 باقراره افند لعدم خطئه بقدرته على الرجوع وقد صاحب لتبينة المسألة  
 بما اذا وجب رجمه بالبينة كما قاله الما ورد في حكي بن يونس الحزمي وجوب

ص



الدية فيما اذا ابتل الزنا بافتراده والالقاضي الطبري وان قتله بعد ان اذن الامام  
في قتله اي لغيره فلا قود قطعا فان قلنا لا قضاء من غير قاتل من وود الا ان يجد  
مع اهله ويقوم البيعة على ذلك فلا يعر لعقد شدة المحبة الا اذا قتله بعد  
الانقضاء عن المحبة فان قلنا يجب القضاء فنقدر لعفو وغيره وجب الدية والخلاف  
في الزاني المحض مطرد في قتله من تخم قتله في المحاربة على قولنا انه حق محض لله تعالى  
لا قضا صا فماله المتولي وكلام الماوردي يقتضي انه يجري القول بوقوعه قضا صا  
ايضا فانه قال الامام ان ينفرد بقتله دون اذن الولي وللولي ان ينفرد به دون اذن الامام  
ولو قتله غيرهما خرج على الخلاف في قتل الزاني المحض ولو قطع طرفا استحق  
في السرفة والمنقول ان لا قضا صا ويشبه ان يحج فيه الحلال المتقدم ولعلمهم اقتصر  
على التفرع على الصحيح فان وجب القضاء في المحاربة قال الامام في الدية قال  
القاضي حبان قلنا القتل فيما يقع قضا صا **فروع الاول** قال الروياني لو  
قتل رجلا محصنا ثم قال وجدته بزني بامرأتي وعاريتي او بلوط باني فلاقضا صا  
عليه ولا دية فيما بينه وبين الله تعالى اي على الصحيح ولكنه لا يصدق في الحكم ان التكرار  
ولي المقتول ذلك فان اقام القاتل الدفوعة على زنا سقط عنه القود والا فان طلب  
بغير الولي انه لا يعلم انه زنا بامرأته عرض عليه وان حلف قتل القاتل وان نكل ردت اليه  
الي القاتل فان حلف انه زنا ووصف الزنا الموجب للقتل فلا قود ولا دية وان كان له وليان  
فحلف احدهما ونكل الآخر سقط القود كما لو عفي احدهما وعليه نصف الدية مغلظا  
حالا في ماله للخالف **الثاني** لو قتل الزاني المحض زانيا محصنا او من تخم قتله في المحاربة  
او بالعكس ففي وجوب القضاء الحلال المتقدم ولو قتل الكافر مسلما زانيا محصنا فلا دية  
قال القاضي وضابطه ان مباح الدم اذا قتل مباح الدم واستويا في فضيلة الاجم  
يكون في القضاء جوابا فان اختلفا لم يقتل القاض بالفضل والمفضول وفي قتل المفضول  
بالفاضل الجواب **الثالث** لو قتل المرتد زانيا محصنا فان كان الزاني مسلما وجب  
القضاء وان كان ذميا وقتل المرتد بالذمي غير الزاني في الملتوي ففي قتله  
هنا وجه في قتل الزاني المحض الذي مرتد قاتله وجوب القضاء  
**الرابع** في قتل الزاني القاتل ان من ترك الصلاة عمدا حتى خرج وقتها وكان يوم  
يعملها

يعملها فلا يفعل لوقته انسان فلا قضا عليه قال الراعي وليكن هذا جوابا  
على وجه منع القضاء في الزاني قال فلو جرح قبل فعله لا يقتل في حال الجرح ولو  
قتله حينئذ قاتل لزمه القضاء وكذا لو سكر ولو جرح المرتد وسكر فقتله قاتل  
في حال سكره فلا قضا من لوجود الكفر **الركن الثالث** القاتل بشرط وقوع  
القضاء عليه ان يكون مكلفا ملتزما للاحكام فلا قضا على الصبي والمجنون اذا  
قتلوا قال الراعي كما لا يجب على الزاني ان يقتل على انسان فقتله وقتله بغير ان  
استفاد في الالم لا تنافي العدية ولا يجب على الجرحي ان يقتل فوجب على الذمي ان يقتل  
لا لزامة الاحكام ولو كان القاتل مجنونا وقت ويقتل وقت محكم حكمه حكم  
العاقل في وقت فاقته وحكم المجنون وقت وجوبه ومن وجب عليه قضا من جرح  
اقتصر منه سوا ثبت موجب القضاء بالبيعة او باقراره بخلاف ما لو اقرها بوجوب  
حد فانه لا يقام عليه في حال جنونه لان الجوع عن الاقرار يقبل وفيه وجه انه ان  
جرحه بقتله للقضاء اقتصر منه وان جرحه فلا ولو ادعى القاتل انه كان حين القتل  
صغيرا وقال الوارث انما القاصد والقاتل بمسئله بشرط الامكان ولو قال وانا  
الارض غير صدوق وهل حلف فيه وحمل اسمها لاوتانيها نعم وعلى هذا الحلف في  
الحال بعد تحقق البوع وحمل ولو ادعى انه كان مجنونا حينئذ فان كان عهد له مجنون  
قتلته او جرحه اسمها انه المصدق والثاني ان المصدق الوارث والمال المصدق  
الوارث ان كان المجنون الذي عهد منقطعا وعلى الاول الوارث ببيته انه  
كان حين القتل عاقلا فان اقام القاتل بيته بما ادعاه ايضا تنازعا وسباني  
نظيرها اقوالا فيما اذا اختلفا لقادق والمقدوف في جنونه حين القتل ولو  
توافق الولي والقاتل على زوا عقله حين القتل الكفر لا القاتل انه من سكرهم  
وقال المقتول انه من جنون صدوق القاتل بمسئله ولا قضا على الجرحي في حال  
جرايته ولا بعد الاسلام او عقدا لدمه او دخوله اليها باذان وفي رسالة فحكي  
العبادي عن ابي اسحق الاسفريابي ان علي الجرحي ضمان النفس والمال كجرحه على ان  
الكفار يخاطبون بالشرايع وطاهر يقتضي انه يضمن النفس بالقضاء فيكون  
غريبا وان اراد به انه يضمن بالمال ففي ضمانها بالمال وضمان المال ياتي في كتاب



السيرة وهما عدم وجوب القصاص على الحربي بخلاف المسلم ام هو عام فيه وفي حق  
 الحربي كلام الغزالي يقتضي الثاني وتخليله يقتضي الاول وكلامه ياتي في السيرة  
 ان شأ الله وحج القصاص على الدمي وعلى المعاهد والمستامن فيقتل الدمي والمستامن  
 بالمسلم وبالدمي والمستامن بالمستامن والمستامن بالدمي وبالعكس ولا امام في  
 الاخير احتمال وفي وجوب القصاص على القاتل السكران لعالم بانها شريته  
 مسكر طرقت في الطلاق والظاهر الوجوب وفي معناه من يتاورد وامر  
 للعقل على وجه التقدي ومن اعقله مسكرا كره على شربه او بدوا  
 بشربه الحاجة كالمجنون **فصل** تقدم فيما يعتبر من الصفات في اجاب القصاص  
 في القتل والقتيل والقاتل ووراها صفات اخرى لا تختص بواحدة منها بل هي دارة  
 بينهما يقع وصف كل منهما بها وضابطها ان لا يفضل القاتل القاتل ومن المعلوم  
 ان صفات لتفصيل كثيرة وهي كلها لا تؤثر في دفع القصاص كالطول والسمرة  
 والصناعة والحرف والملاحة والقباحة وضعف القوة والشباب والمهرم  
 والسمع والبصر والكلام والعقل ونحوها فيقتل الشاب الجليل القوي الماهر  
 في كتابة وصناعته الذي ترجى حياته مدة طويلة السميع البصير بالآخرين والصعب  
 والشجاع والحمول والطفل الرضيع ومن علم من حاله انه لا يعيش ساعة او ساعتين  
 ونحوه وبالاخي والام والمغني عند ثامنه ثلاثة خاصة على المشهور الاسلام  
 والحرية والولادة فيعتبر النكاح قوتين القاتل والقتيل بان لا يفضل القاتل بالاسلام  
 ولا حرية ولا ولادة فان فضل المقتول لقتل واحدة من او بها كلها قتله  
 وضابطه ان من جدد بقدرة قتل يقتله ومن لا فلا **الفصل الاول** الذي فلا  
 يقتل مسلم بكافر حرييا كان او دمي او معاهدا ولا فرق بين ان يكون متمسكا  
 بدن بعض الانبياء ولم تبلغه دعوة نبي صلى الله عليه وسلم اولا وفي هذا وجه  
 اختاره الفقهاء ان المسلم يقاد به وروي قول ان المسلم يقاد بالمستامن  
 وعلى المذهب لو قتل والى الكافر المسلم به من غير حكم حاكم فقد روي  
 الرواية عن والده ان عليه القصاص وان اختلفا لعلم فيه بخلافهما لو وطئ  
 في نكاح مختلف فيه كالنكاح بلاولي فان الحد لا يجب ولو فعله الحلال بادن

الامام

فيه

الامام وهما لا يعتقدا وجوبه قال الماوردي يجب الاضمان وفي القصاص وجوب  
 وليس من هذا ما لو قتل مسلم كافرا في الجارية ففي قتله به قولان ياتيان ويقتل  
 الدمي والمعاهد بالمسلم والدمي بالدمي وان اختلفت ملأها كالمهودي والنصراني  
**فروع الاول** لو قتل دمي دمي ثم اسلم القاتل اقتصر منه ولو خرج الدمي دمي  
 او معاهدا واسلم الجاني ثم مات المخرج بالسراية ففي وجوب القصاص وجهان  
 وقيل قولان اصحهما عند الاكرين انه يجب وتاينه الا وهو الاصح عند طائفة  
 منهم الامام والماتولي وقال البغوي والرافعي وهما في قصاص النفس اما لو  
 كانت الجراحة بحيث يجب فيها القصاص كما لو قطع يده ثم اسلم القاطع لم يترك  
 الى النفس فحج القصاص في اليد قطعا التام **ويحتمل** ان يحج فيه خلاف كما لو قطع  
 مسلم يد مسلم ثم ارتد المجني عليه ومات من الحج في الردة قانه لا يحج القصاص  
 في الطرف لانه يتبع النفس وقد صارت الحناية قتلا فان قلنا يجب وطرا اسلام  
 القاتل بعد القتل فليست وفيه الامام بطلان الوارث ولا يفوضه اليه الا ان يكون  
 اسلم ولو قتل مسلم دمي ثم ارتد وجرحه وارثه مات المخرج فلا قصاص لا يتقاضي  
 النكاح فعند الحناية قال الرافعي وممن ارتد في الصورة الثانية خاف ولو  
 قتل دمي مسلما ثم اسلم لم يسقط عنه القصاص **الثانية** لو قتل دمي مسلم  
 لمسلم او لكافر عبد مسلم الكافر وجب القصاص في اخ الوجهين قال الرافعي  
 وللخلاف نظر الى ان القصاص يثبت بحد الوارث وتلقيا وله ايضا التقاتل الى  
 ان حق القصاص والعفو عنه يثبت الحناية عليه بثلث له ويتلقاه سيده منه  
 او بثلث ابنته السيد والثاني نصه في الام وعليه جماعة **والاول** القاضي الطبري  
 والشيخ ابو اسحق فان قلنا يجب فيستوفيه بطلب السيد المستحق ولا يفوضه  
 اليه الا ان يسلم ولو قتل عبد كافر عبد كافر المسلم ففي ثبوت القصاص  
 احتمالا ان القاضي رجع النوى نيونه والامام قال لو كان العبد القاتل كافر  
 مملوكا لكافر لم يمنع ذلك القصاص **الثالث** لو قتل مسلم من تلاف القصاص  
 ولو قتل مرتد مرتد ففي وجوب القصاص قولان وقيل وجب ان يحد له الا كما لو  
 قتل حربي حرييا واصحها انه يجب للدميين وعليها في وجوب الدية للخلاف



الاتي فيما اذا قتله دمي وحريان فما اذا قتل الزاني المحض مثله او المرتد زانيا  
محضنا ولا خلاف انه لا يجب القصاص على الزاني المحض اذا قتل دمي او مرتدا فضيلة  
الاسلام وقد تقدم ولو قتل دمي مرتدا في وجوب القصاص قوله لا ووجهها **الاجمعي**  
انه لا يجب وبنهاها جماعة على القولين لا يثبت في الفرع الرابع اذا قتل المرتد  
دميا فان قلنا يقتل المرتد به لانه اسوا حال لامة لم يقتل الدمي بالمرتد وان قلنا  
لا يقتل به لبقا علة الاسلام قتل الدمي به وبنهاها القاضي على علمه ذكرها  
في وجوب القصاص في قتل المرتد بالدمي هل هو نفسا وبما في الكرا والكون المرتد اسوا  
حالا وخرج منه طريقة فاطمة بنفي الوجوب فان قلنا يجب استوفاه الامام او  
ناييه وفيه قولان لقريه المسلم للدمي برته لو كان مسلما استيفاه فان عني  
المستحق واختار الدية او كان القتل خطا في وجوب القصاص ووجهها لا  
يجب ويجوز في القصاص والدية ثلاثة اوجه فان قلنا بخالد الدية فوجهها **الاجمعي**  
خبرية مسلم واظهرها تحت اقل الديان وهي دية محو نبي **الرابع** لو قتل المرتد  
دميا في وجوب القصاص قوله لا يصح ما انه يجب ورثا لامام القولين هنا على  
القولين في الفرع الثالث فقال ان قلنا لا يقتل الدمي به فيقتل المرتد به وان  
قلنا يقتل به فيقتل المرتد به قوله لا وخرج منه طريقة فاطمة بوجوب  
القصاص وهو عكس ما تقدم عن القاضي فان قلنا يجب اقتض منه سواء عاد الى الاثم  
ام لا ويدخل فيما اذا قتل ولم يعد لقتل بالردة فان عني المستحق قتل بالردة واخذ  
الدية من ماله وكذا ان قلنا لا يجب القصاص ولو خرج مرتد دمي واسلم الخارج لم  
مات المخرج ففيه الخلاف ما تقدم فيما اذا خرج دمي دمي واسلم الخارج لم مات  
المخرج **الخلاصة الثانية** الكفاة في الحرية فلا يقتل الحر بالمرتد وان كان  
مديرا او مكاتب او ام ولد ولا من بعضه رقيقا سواء كان له او غيره قال  
الرويان ولو قتل مسلم حر من لا يعرف انه حر او عبدا ومسلم او كافرا فلا قصاص  
لشبهته والطاهر ان مراده اذ لم يكن له ولي ادعى الكفاة اما اذا كان له ولي  
فهي مسألة المقيط ولو حكم حاكم يقتل الحر بالمرتد قال ابن حجر لم ينقض حكمه قال  
ولو حكم بقتل مسلم دمي بنقض حكمه ويحتمل ان لا ينقض قال الراعي وهو الوجه

و

لديه

ولو قتل عبد عبد لم يقتل القاتل اقتصر منه وكذا الوجه في عتق مائة المخرج  
في الاصح كما تقدم في الدمي ولو رماه فقتل بعد ارسال السهم وقبل الاصابة  
فلا قصاص وكذا الحكم فيما ارسال الدمي السهم واسلم قبل اصابته ولو طر الرق  
على القاتل بان كان حرا دمي فالحق بدار الحرب بعد القتل والرجوع واستنز  
لم يسقط عنه القصاص بل يقتصر منه وان كان المالك يبطل به ولو كان الرق  
طرا على المخرج بالطريق المذكور ومات رقيقا فسياتي الكلام فيه **وتشريح** على هذا  
الاصح **فروع الاول** يقتل النافر بالكمال فيقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم  
والاثنى بالذكور والمستولدة والمكاتب والمدبر حكمهم حكم الفنزاذ احيى بعضهم  
على بعض او على رقيقا اقتصر منه ولا ينظر الى ما انصفه من سلب الحرية ولو حصل  
عتقه بدارك السبب في القصاص ولو حو على احدهم يقتصر منه وكذا الوجه  
وعتق قبل الجناية بذلك السبب ومات ولو قتل المكاتب عبد لم يقتصر منه على  
المدر كما لو قتل عبد غيره وفيه وجه انه يقتصر منه بناء على انه لا يملك ويستوفيه  
سيد المكاتب ولو ملك اباه بشرائه باذن سيده او بعث الشراء مكايبا  
معه يحتق بعتقه ويرق بحره ولو قتله في القصاص ووجهها ان سلبهم المبيع وحكي  
الماورد في الوجهين فيما لو قطع طرفه هل لامة فان قلنا يقتصر في النفس لم يذكر ومن  
يستوفيه وليس به ان يكون الامام ولا ياتي فيه الخلاف فيما اذا قتل من لا وارث له فان  
المكاتب لا يورث بخلاف الحر الذي لا وارث له فانه يرثه المسلمون وفهم الصبيان والمجانين  
فلذلك امتنع القصاص في ربي وخرج من هذا امر رابع في منع القصاص وهو السيادة  
فالجماع منع القصاص في شبهة الوجهين وان كان كافيا في غيرها **الثاني** المبعوض اذا قتل  
مبعوضا نظر فان كان مافي القاتل من الحرية اكثر مما في المقتول امنها فلا قصاص وان  
انساويا او كان مافي المقتول منها اكثر ففي القصاص ووجهها ظاهر عند المتأخرين  
ونفسا في المراجعة انه لا يجب فان قلنا يجب والامر الى الدية بالعفو او كان القتل  
خطا او جناية نصف الدية ونصف القيمة مثلا ولا نقول نصف الدية في مال القاتل ونصف  
القيمة تتعلق برقيقته بقدرية السيد ان شأ بل يجب ربع الدية وربع القيمة في ماله  
ويتعلق ربع الدية وربع القيمة برقيقته فان قلنا لا يجب ولو قطع عبد عشرة حر الهام عبد

ان

الحر



عشرة حراما محررا يقطع ويلزمه ارشده فاذا كان قيمة المحمي عليه الف  
دينار لو كان جميعه عبدا وصار عشر ديناه عشر دينه الحرة الف دينار فدية  
تسعة اعشار تسع مائة درهم ودية عشرة الحرة مائة دينار فينت هذا بقدر  
ما فيه من الحرية على العبد الحرة عشرة ديناه ودية عشرة دينار تكون تسعة  
دينار في قيمته يباع فيه ودينار في ماله بقدر ما فيه من الحرية وما حق العبد  
فانه يسقط بقدر ما ملكه من العبد الثاني وينت بقدر حريته وهو الاصل الحرة الحرة  
تسعة اعشاره ويسقط بازيه تسعة اعشار عشر ما بقي من قيمته المحمي عليه  
وذلك احد وثلاثون عشر ما بقي من قيمته تسعون فينت تسعة فنت تسعة  
في ماله بقدر ما فيه من الحرية **الثالث** لا يحرق القصاص بين العبد المسلم والحرة الذي  
اذا قتل احدهما الاخر لان كلاهما افضل الاخر نصفه منع ولا غير النقضية  
الفضيلة كما لا يحرق القصاص بين الابي لكافر والابن المسلم اذا قتل احدهما الاخر  
**الرابع** لو اقضى قتل العبد لما لا والا لله وحيث قيمته بالغة ما بلغت ولو كان الامه  
المقتولة مزرعة فالامام يحرق قيمته خلية من الروح **الخامسة الثالثة** فضيلة  
الابوه فلا يقتصر من الوالد الوالد بقتل الولد ولا من الجدات بقتله سواء كانوا  
من قبل الاب والام قريبا ام بعدوا وقبل فيه قولان الاجداد والجدات يقتلون  
بالاحقاد ولم ينسب الاكبر والحمة الابوه فلا يلزم ان يكون الفرع سببا في  
اهدام اصله الذي هو سبب وجوده ولذلك يكره للاثان ان يقتل اباه فضا  
اخره او احدا اذا كان جلادا وللعاري ان يقتل اباه الكافر ولا يحرق الوالد بقتل  
ابنه وقال ابن ابي هريرة لا تقتل شهاده عليه ما يوجب قضا صا الا لم خلافه  
وهل وجب القصاص ويسقط او لم يحاصلا فيه خلاف ولم يرتض الامام الاول  
واختلفوا ايضا في ان الابن هل يكافا اباهما مع استوائهما في الاسلام والحرية  
فقتل الاب والابوه فضيلة زايده وقيل نعم وامنع القصاص لغير المكافاة  
قال الامام وهو قليل الحدوا وكما لا يقتصر منه بقتل ولده لا يقتصر منه بقتل  
من ورثه ولده منفردا او مع غيره كما لو قتل زوجة اباه او قتل زوجته  
ولها منه ولدا وقتل ام الولد بسببها ولها منه ولد وكذا لو قتل ولده

وارث

وارث القتل كما لو كان الابن مقتولا من قتل ابو المقتول المقتول فورته ابنته ثم ماتت  
فورته المولى المقتول وهو ولد القاتل وكما لو قتل اباه زوجته ثم ماتت ابنته  
وكذا لو قتل القاتل مستحق القصاص الواجب عليه كما لو قتل اباه بقتل القصاص لانه  
ثم مات الابن فورته وحده او مع غيره قال الامام والوجه ان يقال وري ولده القصاص  
تسقط ووري هو القصاص الواجب عليه تسقط لانه لو لم يرته لورته غايه ولما سقط  
ولو قتل الابن الرقيق عبدا فلاقصاص ويقتل الولد والاحقاد بالوالد كذا سائر المحام  
بعضهم يعمرو ولو قتل الابن الرقيق عبدا فله ان يقتل ولو قضي قاتل الوالد بولده  
قال ابن كنج بنقصر حكمة قال الراعي وليكن هذا في الموضع الذي ساعدوا وما لك **فرع**  
**الاول** اخوان شقيقان قتل احدهما اباهما والاخرهما فاما ان يقتلها معا او مرتبا  
الحالة **الاولى** ان يقتلها معا مرتبا فان كانت الزوجية باقية بينهما ولا مانع للزوج  
الباقى والابن غير القاتل من الميراث فلا قصاص على من قتل ولا وجه على من قتل اخرا فان  
اقتل القاتل ولا من القاتل اجزا وقتلنا القاتل بحق لا يري وكان للمقتصر منه من يجب  
المقتصر فلورته المقتصر منه نصيبه من دية القتل الاول ويطلب البوزية القاتل  
الاول وان لم تكن الزوجية باقية استحق كل من القصاص على الاخر ولم يستحق واحد  
قصاص نفسه ارباع قيمته فلو بادر احدهما وقتل الاخر بغير وان لم يكن المقتول من  
حجب القاتل ابنته على ان القاتل يحرق فان قتلنا بغير تسقط القصاص عن المبادر  
لانه وري قصاص نفسه فان قتلنا الام يسقط عنه ولو اراد كل منهما ان يقتل من  
الاخر فها يقدم احدهما بالفرقة او يقتصر من ابنته بالقتل فيه وحماز حج كلا  
منها طائفة ورشح النووي الثاني وعلى الاول لو خرد الفرقة لاحدهما فوكل  
جاز ولو وكل الاخر لم يحرق لانه يقتل له بدمه ووالا لرواية عندي ان يوكله  
صحيح ايضا فلو بادر وقتل لم يلزمه شيء لكن اذا قتل الموكل بطلا لالنووي ولو وكل  
منهما وكلا قتل الا فرع مع ثم يفرع من الموكلين فاذا اقتصر احدهما على الاخر  
هذا كله يفرع على المشهور ان كلاهما استحق القصاص على الاخر قال الراعي في  
من حج عن ابن ابي هريرة وابي الحسن بن الفطان فيما اذا قتل زيد بن عمرو وعمر بن زيد  
وكل واحد من الابوين مكافا انه يقع القصاص ولا قصاص وفي الرق للمعاري

ص  
ولدا



مثله فلا بد ان ياتي هذا هنا انتهى وقد رواه صاحب البيان عن ابن اللبان وفيه مسالة  
في اخوان **الحالة الثانية** ان يقتلها معا فكل منهما يستحق القصاص على الآخر سواء  
كانا لام زوجة او لا فلو قتل احدهما فلهما جوعته ان يقتصر من الجاني ويقدم الاستيفاء  
للقصاص بالقرعة فان قتل احدهما او كلاهما فاللام فيه كما تقدم فترجع على  
قول القرعة في الاولى فان اسوفوا احدهما القصاص بالقرعة او بادر اليه دون  
بان ورتب القاتل الحق ولم يكن للمقتصر منه من حجة سقط القصاص عن المستوفي  
لانه ورتب قصاص نفسه او بعضه ان لم يورثه وهو الاظهر او كان هناك من حجة  
فلو ان لم يقتصر منه ان يقتصر من المستوفي ولو كان الاخوة اربعة فقتل الثاني اكرم  
ثم الثالث اصغرهم ولم يخلو لقتل غير القاتلين فالثاني ان يقتصر من الثالث  
وليسقط عنه القصاص لانه ورتب من الصغار ما كان يستحقه **الفرع الثاني** تراحم  
الناس على نسب مولود قتلاه او احدهما فاما ان يكون ذلك بالدعوة او بالفراش  
الصورة **الاولى** ان يكون بالدعوة فادان دعوى رجلان مولودا مجهول النسب  
قتله احدهما او قتلاه قتل الجاني القايض فلا قصاص في الحال ويرجع الى القايض  
اما ان يرجع الى الصحيح في صحة العرض عليه بعد الموت ويغرض مما اذا وقع العرض في  
حيوته وتأخر الجاني حتى قتل فان الحقة باحدهما نظروا فان كانا مشتركين في قتله فلا  
قصاص على الذي الحق به ويقتصر من الآخر على المهره لانه شرك الاب وفيه وجه  
انه لا يقتصر منه وان اقتصر من شرك الاب لصعوبة الحاق القايض وجرمه  
المأوردي وان الحقة بالآخر او بغيرهما اقتصر من القاتل على الصحيح فلو رجعا عن  
الدعوة لم يقتل رجوعهما لانه صار ابنا لاحدهما وان رجع احدهما وامر الآخر  
لحق المصير على الصحيح فيقتصر من الرابع ان كان القاتل او كانا مشتركين في قتله  
فلا قصاص على المصير لو كان قاتلا او شريكا **الصورة الثانية** ان يكون  
التراحم بالفراش كما اذا وطبت منكوبة بالشبهة او وطى اثنا امرأة بالشبهة  
او كح مضمدة وانت بولدها ان يكون من كل منهما فانما الحق باحدهما بالجاني  
القايض وبانسابه بعد البلوغ وهل يلحق باحدهما بانتفاء الآخر منه او  
بنفي الارحام حتى يلحقه القايض وينسب بعد بلوغه فيه وجرم ان يصحهما

الثاني

154  
الثاني وقدم في بابه فادان قتلاه او احدهما والحقة القايض باحدهما فالحكم  
كما مر وان الحقة باحدهما او انتسب بعد البلوغ الى احدهما فقتله الذي لحقه لم  
يقتصر منه ولو قتل من يقاتل باللعان ففي وجوب القصاص عليه وجهان **فصل**  
اختلاف العلماء في ثلاث خصال في الكفارة وعندنا لا تختص **المصلحة الاولى** ثابدا  
العصاة ولا انزلها فيقتل الذي بالمعاهد وبالعكس كما يقتل الذي بالدمي والمعاهد  
بالمعاهد ولا امام فيه احتمال **الثاني** الذكورة لا تختص في وجوب القصاص فيقتل  
الرجل بالمرأة وبالعكس والختي يهما وبالعكس كما يقتل العالم بالجاهل والشريف  
بالخسيس فلو قطع رجل وامرأة بختي لزمه القصاص وان اقتضت الجناية المال  
او الالامر اليه لم يجز لا بفدية المرأة وكذا لو قتله لم يجز لادية المرأة ولو  
قطع من الختي المشكك ما هو للرجل او النكاح فقيه صور **الاولى** لو قطع رجل  
او امرأة ذكر ختي مشكك وانتيبه وشفره فلا قصاص في الحال اما اذا كان القاتل  
رجلا فلا حتم الا ان لم يقطع امرأة فيكون الذكر والانتين رواديا والاصل لا يقطع  
بالزائد واما اذا كان امرأة فلتا في وجوب القصاص في الشفرين وجهان فان قلنا بحكم  
بحب هذا الاحتمال انه رجل والشفران زائدان ثم انصر المقتطوع الى تنبئ الحال فان  
تنبئ في الصورة الاولى انه ذكر اقتصر من القاطع في الذكر والانتين واخذ منه حكومة  
الشفرين وان يار انه انثى فلا قصاص ولا جدية الشفرين وحكومة الذكر والانتين وان  
بان في الثانية انه انثى اقتصر من القاطعة في الشفرين وان اوجبا القصاص فيهما والاخذ  
دتهما وبأخذ حكومة الذكر والانتين على القولين وان ذكر افلا قصاص وبأخذ  
دية الذكر والانتين وحكومة الشفرين هذا كله اذا بان ذلك بما رقت خلفه  
كالبول والمنى اما اذا بان بقوله بان اخر بميله الى احد الصنفين ففي قوله هذا اذا  
اخرج يانه يميل الى الرجال في الاولى وطال القصاص في الذكر والانتين وجهان احدهما  
نعم تغير هذه الصورة وكما لو اخبر قاتل الجناية اطرها عند القاتل والاهام لا  
للمتهمه وان لم يصير الى تنبئ الحال وطال بالما انظر وانما اعفوت عن القصاص  
ان كان في قصاص فان كان القاطع رجلا والذي يستحقه بتقدير الذكورة مائة  
من الابل للذكر ومائة للانتين وحكومة للشفرين ومائة هذه الدية



في برقي ١٢٦٤ هـ  
١٢٦٤ هـ  
١٢٦٤ هـ

والذي يستحقه بتقدير الانوته خمسون من الابل للشفرين يقتضي ان الواجب في الذكر  
والانثيين مع حكومته واحدة فلا يبلغ خمس من الابل فالواجب بتقدير الانوته دون  
الواحد بتقدير الذكر فيكون في الجملة يرفع اليه اقل وهو دية الشفرين وحكومة الذكر  
والانثيين لانه المستقر فان بالانوته في اخذه حقه وان يتركه كونه كماله المبلغ الاول  
وقال القوراني لا يدفع اليه الاحكومة كل عضو لانه محتمل ان يكون واجبة وضعفه  
الامام وقال انما يخبر بذلك ان عدد الجاني وان كان القاطع امرأة فان واجبا القضا  
في الشفرين وحكومة الذكر والانثيين وان لم يعف عن القضا في الصورتين وقال  
القضا غير متوقع في جميع ما قطع مني لكن اطلب ما يجب لي الى العبد القضا فهل  
يعطي شيئا فيه وجب ان احدها لاني في حرية ولا اختاره فقال واصحها نعم وعلى  
هذا قضا يعطى اذا كان القاطع رجلا فيه اربعة اوجه احدها اقل الحكومتين وهما  
حكومة الشفرين على تقدير الذكر وحكومة الذكر والانثيين بتقدير الانوته والظاهر  
انه حكومة الشفرين لانه عضو واحد ومجته الرواية في الثاني انه يعطى حكومة العضو  
المقطوع اخذ لانه قطع والدم سايل في حكومته اقل والثالث انه يعطى دية  
الشفرين وخطا الماوردى القاضي باحاديثه والرابع اصح انه يعطى حكومة  
الشفرين دون غيرها قال الامام والمسلم المهر بن قال يعطى اقل من حكومة الشفرين وحكومة  
الذكر والانثيين مفهومة الى دية الشفرين واقتصر عليه الغرالي ويكول المصروف  
اليه اقل من مائة من الابل وان كان القاطع اتى فان قلنا يعطى القضا في الشفرين  
جانبه الاوجه لكن الثالث لم يذكره هنا وعلى الوجه الاخر الاصح يعطى حكومة  
الذكر والانثيين بتقدير الانوته وهل اقل من حكومة الشفرين مع دية الذكر  
بتقدير الذكر واما الشفران فلا وجه فيهما شيئا لتوقع القضا فيهما وان  
قلنا لا يعطى القضا فيهما فالحكم كما لو اوجبه فعلا **الثاني** لو قطع جنتي كل  
ذكر مشكرا وانثيين وشفرين فلا قضا في الحالم ان ينادى كمن وانثيين قطع  
الاصلي للاصلي والزائد الزائد ان لم يكن زائدا لقاطع اكبر من زائد المقطوع  
وان كان اكثر ففي منع الكبير في الزائد القضا وجب ان ينادى ان شأ الله فان  
قلنا منع في الزائد حكومة وان ينادى احدها ذكر والاخر اني فقد سر حكمه فلو  
عفي

عفي المجني عليه قبل الشفرين اعطى المستقر وهو دية الشفرين وحكومة الذكر والانثيين  
وان لم يعف وطلب ما لا فوج ان احدها انه يدفع اليه اقل الحكومتين واصحها انه لا  
يدفع اليه شي في الحالم لتوقع القضا في الكل **الثاني** لو قطع امرأة شفرة  
ورجل ذكر وانثيين فالعضو القضا وعلى كل من احكومة ما قطع لانه المستقر  
وشروط الغرالي ان لا يزيد على مقدار الدية فان لمقطوع لو كان رجلا فقد تزيد  
حكومة الشفرين منه على دية امرأة فلا يبلغ بها دية وهو ما ذكره الامام  
في الاول وتوافق كلام الغرالي فيه وكلام الرافعي يوافق كلام الامام ولو انعكس الحال  
فقطع الرجل ذكر وانثيين وقطع المرأة شفرة ولم يعف عن القضا فوجب ان يعطى  
انه ليس له مطالبة واحدة بما لهما لتوقع القضا وهو من اعلى الظاهر في جريان  
القضا في الشفرين فان منع فلا يتوقع القضا في حق المرأة فعليه حكومة الشفرين  
في الحالم وتاينها استحق الحكومة وهو تقرب على الوجه الاول فيما اذا كان القاطع  
رجلا انه يعطى اقل الحكومتين **الفرع الثاني** لو قال الرجل الجاني عني حتى امرت بانك  
امرأة وقال المجني عليه بل امرتاني رجل ولما القضا في الذكر فقولا اصحها القول قول  
الجاني لان الاصل عدم القضا وتاينها القول قول المجني عليه وهذا قد يفرض في الاختلاف  
في انه قال ذلك بعد الخاية او قبلها وقال الرواية عن الفقهاء الصحيح انه ان كان اقر قبل  
القطع بانى رجل واختلفا بعده فالقول قوله وان لم يكن اقر قبله ثم اختلفا من بعد  
وقال كثر اقرت او قال امرت الان بانى رجل فالقول قول القاطع لان المقطوع منه الدية  
ذكر الجمهر والفرع وفرض الغرالي في وسطه خاصة الخلاف اذا ادعى المجني عليه على  
الجاني بانك امرتني رجل ولما القضا في الذكر وقال الجاني بل امرتني امرأة **الثاني**  
**الثالث** لو قطع المشكرا رجل وانثيين وقف فان ينادى ذكر اقصر منه وان ينادى  
انثيين فدينار ولا قضا ولو طبل المجني عليه ما لا ولم يعف عن القضا في القضا  
**المصلحة الثالثة** التفاوت في العدد بين القاتل والمقتول لا يؤثر اذا قتل جماعة  
واحد اقلوا به على المهر الذي قطع به الجمهر سواء قتلوه لمجرد او منتقلا والفقهاء  
من شاهقوا في حرأوتار او جرحوه جراحات مجتمعة او متفرقة متفقة العدد او  
متفاوتة ذات اعمار او ضابطه ان يصدر من كل منهم ما لو انفرد لقتل

طع



الا ان تكون جرادة احدها مدففة وجراحة الاخر غير مدففة فالقاتل صاحب  
 المدففة او يكون مدفقتين فالقاتل الاول كما مر وليس شرط في الجراحين ان لا  
 يبرأ من احدهما وفيه قولان اخر ان احدهما النعم لا يقتلوا ولا واحد منهما وثانيها  
 عن القدم انه يقتل واحدهما بختاره الولي ويأخذ من الباقي حصته من الدية  
 ولو قتل واحد جماعة قتلوا واحدهم ولو لم يه دية الباقي والكلام في من يقتله  
 منهم باق في الف الثاني ولو قطع ايدي جماعة قطع بواحد منهم وللباقي الديان وفيه  
 وجه ان الجناية اذ او قتل دفعة واحدة يقتل او يقطع كل واحد منهم ويرجع كل واحد منهم  
 الى حصته من الدية وهذا اذا كان القاتل جراحا او قتله جماعة في المحاربة فاما  
 اذا كان عبدا او قتل الجماعة في المحاربة فسيأتي التفرع ان قلنا بالمدد  
 الجماعة تقتلوا لو احدهم كل منهم مستحق للقتل واستحق بالقسط حتى لو  
 كانوا عشرة استحقوا لولي عشرة دم كل واحد الا انه لا يمكن استيفاءه الا باستيفاء  
 الباقي فالجمهور الاول وقال الخليلي الثاني والولي ان يقتصر من الجمع وان يقتصر  
 بعضهم ويأخذ من الباقي حصته من الدية وان اقتصر على الدية وزعت على عدد  
 رؤوسهم سواء كان جراحه بعضهم الجرحى ولا سواء كانت واخذ او سقده متفق  
 العدد ومختلفة وسواء كان جراحه بعضهم ارش مقدرا وكا ويشترط في وجوب  
 القصاص على الجمع ان تكون جناية كل منهم لو انفردا وجب القصاص فان لم ينفرد  
 منهم عبدا لا ينفرد لم ينفرد عن الاجتماع وذلك كما لتقاعدا الفعل على اجاب القصاص  
 كما لو قتل اثنان وجماعة واحد اخطا او لعدم الكفاة كما لو قتل جراحا عبدا او  
 دسبا مسلما وان اوجه بعضهم دون بعض فان كان لعدم نية جناية بعضهم في  
 الارهاق كالحداثة الحقيقية فلا اعتبار به ويجب علي من تزل جراحته في الارهاق  
 خاصة وان كان لغير ذلك فله اربعة اساس **اخرها** ان يكون امتناع القصاص  
 على بعضهم لكون فعله خطا بان جرحه بعضهم عبدا او بعضه خطا وبعضه شبه عبدا  
 فلا قصاص على واحد منهم وعلى عاقلة من قتل اخطا لدية الخطا وعلى عاقلة  
 من قتل شبه عبدا لدية شبه العمد وعلى العمد لدية العمد ان لم توجد  
 جناية قصاصا او بالامر الى الدية وان وجبته ولم بالامر الى الدية

فويله

فعليه القصاص فيه وفيه قولان القصاص على العاقد **الثاني** ان يكون امتناع  
 القصاص على بعضهم لمعنى في نفسه وهو قسمان احدهما ان يكون فعل من لا قصاص  
 عليه مضمونا كما لو اشترك الاب واجنبي في قتل الولد فعلى الاب نصف الدية مقطرة  
 وعلى شريكه القصاص وكما لو اشترك مسلم وديمي في قتل دمي او وديمي في قتل  
 عبد حيا لقصاص على الدمي والعبد دون المسلم والحراما لو جرح دمي بمسك اسلم  
 الجرح فجرحه مسلم او جرح عبد مسلم عتق الجرح فجرحه حر وما من ماله او جرح  
 عليه ما للثكافون جرحه **الفصل الثاني** ان يكون مضمونا كما اذا جرح حر بمسك او جرح  
 مسلم ابدا او قطع يد انسان في قصاص او سرقة ثم جرحه احر عدوانا فان مات منها  
 او جرح مسلم حريا او مريدا فاسلم فجرحه غير او جرح دمي حريا لم عقدت الدية للجرح  
 فجرحه دمي اخر او جرح من صا عليه ثم جرحه احر ففي وجوب القصاص على الشريك  
 الضامن في الصور فلو كان احدهما انه يجب وفي شريك القاطع قصاصا او سرقة  
 طريقان احراز القطع بالضمان والقطع بغيره ولو جرحه سبع او دغنه حية او غنم  
 وجرحه ادمي فطريقان احدهما انه كشريك المحطى فلا قصاص قطعا وصحة القاضي القول  
 والامام والعزالي واشهرهما انه كشريك الحربي وفي وجوب القصاص القولان  
 وخصص الامام والعزالي الطريقين اذا قصدا السبع الجرح وقطعا بان انه اذا  
 جرحه السبع من غير قصد ان شريكه شريك المحطى وخالفه البغوي  
 فقال لا فرق بين ان يقصد السبع او لا يقصد اذا اوجس القصاص وهذا قيل  
 لحظا به منزلة العمد والخلاف فيما اذا كان جرح السبع يحصل منه الموت غالبا  
 فان كان لا يحصل منه غالبا فليس له كشريك الجراح شبه عمد ولو جرح  
 السيد عبده وجرحه عبدا اخر او عتق فجرحه عبدا او حر وما من الجرحين  
 ففي وجوب القصاص على الجراح الاخر طريقان احدهما انه كشريك السبع  
 وخوه ففي وجوبه عليه الطريقان والثاني انه كشريك الاب فيقطع بوجوبه  
 والخلاف تراجع الى ان المعنى مطلوب النعم او كوز الفعل مضمونا بالدية فانها  
 التي تتعلق بحق القتل ولو جرح نفسه وجرحه غيره فوجوب القصاص يثبت على

في



ان قاتل نفسه هل يلزمه الكفارة ان قلنا تلزمه فهو كشريك السيد في  
فيه الطريق وان قلنا لا يلزمه فهو كشريك الحر في الطاهر وجوبه مطلقا  
وقال الامام ان قلنا ان الكفارة ابتني ايضا على ان ضمان الكفارة هل يغير  
فان قلنا بغيره فوجب القصاص وان قلنا لا فقولنا كشريك الحر في  
وجوب القصاص على شريك الصبي والمجنون الذي له امية يبتني على ان  
عمدهما يجري عليه احكام العدم لا ان قلنا نعم وجب القصاص وهو الاصح والا  
فلا وان لم يكن لهما امية لم يوجب على شريكهما قصاص قطعا ومنهم من اطلق الخلاف  
من غير فرق بين عمي وغيره ولو لم يمتزج بينهما في صفات الكفار فاصابا فيه  
مسلم اعلم احدهما انه مسلم ولم يعلم الاخران هناك مسلما فوجب القصاص على  
الذي علم يبتني على الخلاف في شريك السيد لان فعل الجاهل مضمون الكفارة  
**السيد الثاني** لعلم ايجاب بعض الجراحات القصاص لربها بعض بقوته بحيث  
يعلم نسبة الزهوق اليه دون غيره كما لو جرحه جماعة جراحات واخر جرح  
رفقته فقصاص النفس على الجاني واما الاولون فجارحون متعلقون بجراحاتهم مقتضاها  
من قصاص اودية معاملة او مخففة كما تقدم في الطرف الرابع ومن ذلك ان يضعه  
على شيء عال ويحمله في رفته حبل او شدة الى فوق فيمحي آخر فيمحي فدمه فيتعلق  
وموت فالتاقل المني لذلك **السيد الرابع** ان يندمل بعض الجراحات ثم يبعد الثاني  
فعلى من اندمل جراحته ما يقتضيه دون قصاص النفس واذا جرحه انسان متعلقان  
واذغى الاول الاندمال وصدقه الاول فلا قصاص على الاول فاذا غنى عن الثاني  
لم يخدم منه الانصاف لدية وانما يخدم منه كما الدية اذا قامت بشه لا انزال  
**فروع الاول** اذا صدر من واحد جناية على انسان فحان منها واقترب واحد  
ما بدو القصاص لم يلزمه قصاص في النفس سواء رجع ذلك الى صفة الفعل بان  
كان احدهما عمدا والاخرى خطأ وتجب صفا لدية المخففة على العاقل في  
ونصف لدية المغالطة عليه في ماله وقد يتعلق القصاص فيما دون النفس  
بجناية العمد كما لو كان قطع طرف او لم يرجع الى صفة الفعل بل الى صفة  
تتعلق بالمجني عليه كما لو جرح مسلم حريسا او مرتدا ثم اسلم فجرحه ثانيا

او قطع

او قطع يد انسان قصاصا او جرحه او قطع يده الاخرى عدوانا او  
قطع يد لصا يعل عليه دفعا فلما ولي جرحه او قطع يده الاخرى ظملا فلا  
يجب قصاص النفس ويثبت موجب الجراحة الوافقه في العصة من قصاص او  
دية مغالطة وكذا لو جرح العاقل الباع في القاتل فجرحه بعد او السيد  
عبدة فجرحه بعد ان اعتقه او الى صفة تتعلق بالجاني كما لو جرح حر في مسما  
ثم اسلم القاطع فجرحه ثانيا ولو قطع مسلم يردمي فاسلم فقطع يده الاخرى او  
حر يد عبد متعلق فقطع يده الاخرى ومات بهما فلا قصاص في النفس ويجب  
القصاص في الطرف الملقوع بعد الاسلام والعنق فان اقتصر المستحق في الطرف  
اخذ نصف لدية وان غنى احد به مسلم ودية حر ولو قطع دمي يردمي فاسلم  
الجاني لم يقطع يده الاخرى ومات سرانتهما فلا قصاص في النفس ويجب في الطرف  
الملقوع او لا فان غنى المستحق احد دية دمي قال الامام ويخرج من هذه المسئلة  
ان الجرح من واحد اذا اقتضا الى الزهوق واحد فيما لا يتعلق به قصاص ولا يجب  
القصاص قطعا سواء كان احدهما عمدا والاخر خطأ وسواء كان العمد الذي لا يتعلق  
به القصاص بوجوب ضمان او لا وفرقا فيما اذا كان الجرحان من شخصين بين ما اذا كان  
احدهما عمدا والاخر خطأ فنفي القصاص عنهما وبين ما اذا كانا عمدين وقلنا ان كان  
الذي يتعلق به القصاص موجبا للضمان وحال القصاص على الشريك وان لم يكن فوجبه  
ففي القصاص على الشريك قولان ولم يجعلوا الانسان باحد فعله شريكا لنفسه  
في الفعل الاخر **الفرع الثاني** اذا ادوى المجرع نفسه بسم قاتل يان شره او وضعه  
على الجراحة فمات نظر فان كان مدفعا فالحجوع فاقبل نفسه كما لو جرحه انسان  
وقدح نفسه ولا يجب على الجاني قصاص النفس وانما عليه قصاص الجراحة ان  
اقتصر قصاصا وان لم يقتضه فالارشف الى المداوردي ولا فرق بين ان يكون  
المجرع عاقل السمر او لا وان لم يكن مدفعا فان كان لا يقتل عاقل فهو  
شبه عمد والجاني شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه وانما  
عليه نصف لدية مغالطة والقصاص في الجراحة ان اقتضت قصاصا وقتل  
في وجوب القصاص في النفس قولان كما في شريك الحر وان كان يقتل عاقل

ن

ن



لم يعلم بانه كذلك فالحكم كما اذا كان لا يقتل غاليا وان علمه ففي وجوب القصاص  
على الجاني طريقان احدهما انه على القولين في شريك جازع نفسه والثاني  
القطع بانه لا يجب وهو شريك فخطاوهما يرجعان الى ان مكافاة الجرح  
نفسه بالسلم هل هو عمد او خطأ او جعل الما وردى علمهما اذا كان السالم يقتل  
غاليا وقد لا يقتل و قطع فيما اذا كان يقتل في تاني الحال جرحان القولين فان قلنا لا  
يجب القصاص في النفس في هذه الحالة ففي وجوبه في الجرح اذا اقتضى القصاص لو ان دمل  
وجرح فان قلنا يجب فانقص منه فان كان واجبه فقد رصف الدية كاليد او الرجل  
لم يبق له من الدية شي وان كان قل منه كل له نصف الدية فان كان اصبع  
اعطي خمس الدية وان كان اكثر من نصف الدية كاليد والرجل فوجبان  
احدهما ان له ان يقتض منه فيه وان زاد على دية النفس وتانيهما وهو ان يشبه  
عند الما وردى انه لا يجوز ان يقتض منه بنصف الدية من الاعطال اما بقابلها  
فعلى هذا ما لم يكن تعريضه وان يستوفي منه بقدر حقه كاليد من قل ان يستوفيه  
والخبرة الى الولي في اخل الميزان واليسار **المأوردى** ولا يبر في غير هذه المسألة  
وان لم يكن تعريضه كقطع الدكر سقط فيه القصاص **الباب** لو خاط جرحه الجرح  
تداوبا فان كان الجرح ميتا لم يوتر وعلى الجاني القصاص او كمال الدية وان كان  
حيافا فان كان مما يقتل غاليا ففي وجوب القصاص على الجاني الطريقان فيما اذا  
تداوى بسلم يقتل غاليا وخصصتهما بن دوورهما اذا انعق عز الإبرة الما وورقا  
وهو لا ينفك عنهما قال الرافي ولا فرق في مسالة التداوى بالسلم والخياطة بين  
ان يفعل ذلك بنفسه او بامر غيره به ولا يثبت على الما وورق ولو استقل به غيره  
فهو والا واما جرح متعديان ولو استقل بذلك الامام فان كان الجرح بالغا  
رشيلا فنكرك وان كان له عليه ولاية لصغر او جنون وراي المصلحة  
فيه ففي وجوب القصاص عليه فكل من كما لو قطع سلعة من صغرها وجنونا  
فما منه فان قلنا لا قصاص فعليه نصف الدية معاملة وتكون على عاقلة  
او في بيت الما فيه القولان المسموران وحكم الجاني بلسن على الخاق فيما  
اذا اتولى ذلك الجرح بنفسه فان جعلنا وجوب القصاص عليه على القولين

فما

فيما اذا شارك عامدا غير ضامن وجب القصاص فان جعلنا الجرح بمقتلة  
الخطي ولم نوجب القصاص على شريكه فكذلك هنا ولو فصل الخياطة في لحم ميت  
فقطط وخاطه في جرح الجاني شريك الخطي قطعا **الفصل** وكذا لو قصد الخياطة  
في الجلد فقطط فاصاب الابرحة اللحم ولو اختلف الجاني والولي فقال الولي كان الجاني  
في لحم ميت **وقال** الجاني بل في لحم حي صدق الجاني وكفى الجرح كخياطته فينظر اكوني  
لحم ميتا او حيا بولم وتكون له سرارية ولا اثر للمداواة بها لا يضر ولا يشفى  
هناك ولا بما على الجرح من قروح ولا يمايه من مرض وضنا **الرابع** قطع اصبع  
رجل فتاكل موضع القطع فقطع المقتطوع كفه خوفا من السرارية فان لم يتاكل  
الاموضع القطع فليس على الجاني لا القصاص في الاصبع او اشرها ان لم يسر الى  
النفس وان سري ففي وجوب القصاص في النفس الخلاق المتقدم في الخياطة وان سرت  
الجراحة الى الكفم قطعها فينظر اقطعها في لحم ميتا او حي ويكول الحكم كما سري  
الخياطة ولو جرح عضو او اواه الجرح فتاكل العضو وسقط فان كان ما  
داواه لا يورث لتاكل من الجاني العضو وان كان يورثه فليس عليه الا اشر  
الجراحة فلو قال الجاني داوته بما حدثت منه التاكل وانكر المجني عليه صدق المجني  
عليه بيمينه **قال** النجاشي ويحتمل ان يصدق الجاني ولو قطع يد انسان فمات فقال الوارث  
ما في السرارية **وقال** الجاني بل قتل نفسه صدق الوارث **اصح** الوجهان وهو نصه فيما  
اذا **الجاني** او ان نفسه بما فعله **وقال** الوارث بل لما لا يهلك **الخامس** اذا ضرب  
جماعة واحدا بسوط او عصي خفيفة حتى قتله فله حالان احدهما ان يكون ضربات  
كل منها قاتلة لو انفردت فعملها القصاص سواء اوطا على ذلك ام لا فان الامر  
الى الدية وزعمت عليهم لكن على عدد الرووس او عدد الصرنا فيه فولا ان اقر بها الثاني  
وهما كالحلاف فيما اذا زاد الجاني على الحد فما في المحدود وفيما اذا استأجر دابة  
لحمل مائة من الفحل اكثر منها وهو غير منفر باليد فهلك ثورع يكون عليه نصف  
الدية ونصف القيمة ام ثورع الدية والقيمة على عدد الجلدات وعلى المحمول فيما اذا  
طرح في السفينة شيئا لا يفرق هل عليه نصف اثمان او بالقطر وقد تقدم  
**الثانية** ان لا يكون ضرب كل منهم قاتلا والمجموع قاتل لكثر الضاربين ففي

طه



القضام ثلاثة اوجه تالها وهو اختيار القاضي وحزم به البغوي كما ان  
عن تواتر والاولا وقال الامام المستنير شيئا من المذهب والوجه القطع  
بانتفا القضاء عند انتفا المواطاة فان تواتر افعال يكون في القود وحمل  
اقلهما انه لا يجب فان لا لا القضاء وحمل الصان قطعاً فالبعوى ولو ضرب  
واحد سوطي وثلاثة ثم ضربة اخرى خمسين او مائة قبل ان يزول الم الضرب الاول  
ولا يقطع فلا قضاء على واحد منهما ويحكم به بالاول نصفه بنسبة العود ونصف  
الثاني نصفه بنسبة العود والوضعية واحد ولا خمسين ثم ضربة اخرى سوطي وثلاثة  
قبل ان يزول الم الاول فان كان الثاني عالما بغير الاول فعليه القضاء وان  
كان جاهلا فلا قضاء على واحد منهما وتجب على الاول نصفه بنسبة العود وعلى الثاني  
نصفه بنسبة شبه العود كلاهما اذا ضرب من سوطي او ثلاثة وهو جاهل  
لمرضه فانه يحل القضاء في الارتفاع ولكن القول بنصفه بنسبة في الصورين  
جوابا على ان التوزيع على عدد الضاربين دون الضربان **السادس** اذا جرح  
انسان انسانا وانفثه الاخر حية او اغرا عليه سبعاً وجره وجب القضاء عليهما  
فان لا الامر الى الدية فهي عليهما نصفين وقد مر ولو جرحه ونفسه حية ففي  
وجوب القضاء عليه الطريقان والاحم الوجوب فان الامر الى الدية فعليه  
نصفها ولو جرحه مع ذلك سبع فوجها نصفها عند البغوي ان عليه ثلث الدية  
وتابعها عليه نصفها **فصل** في تغير حال الجرح بين الجرح والموت فخصه او باهدا  
في القدر المضمون والمجروح اما ان يكون مهدداً في حال الجرح والموت او في حالة  
الجرح دون الموت او عكسه او معصوماً فبها وحسيند فاما ان يخلها فمهدد  
او على كذا التقديرين فاما ان يختلف قتل الضارب في الحال التي لم لا فمهدد  
احوال **والاولى** والثانية طارفا الحكم والكلام في الاربعة الباقية **الاولى**  
من ان يكون مهدداً في حالة الجرح دون الموت وفيه صورتان **الاولى** اذا جرح جرحاً  
او مرتد لقطع يد او غيره ثم اسلم او عقدت الدية للجزى ثم مات من ذلك الجرح  
فلا قضاء في الدية طرهما انهما جرحاً جرحاً وهو المضمون  
انما لا يجب والطريقان في القطع به ولو جرح الجزى مسلماً او مرتداً اسلم

الجرح

الجرح او عقده اماناً ثم ما لم يجرع فلا شيء على الجرح على الصحيح بتأعالي الصحيح  
ان الجزى لا يضمن اذا قتل **الثانية** لو جرح عبد نفسه ثم اعتقه سيده فمات  
بالسرابة فالنصران ضمان على السيد وهو ظاهر المذهب لكن نصران الجارية  
اذا كانت حاملاً بولد رفيع من تكاح او زنا فضرر احد سيديها بطنها ثم اعتق  
نصيبه وسرى الحقنم اجهضت حينما ميتا انه يلزمه غرة كاملة وقياس  
الاول ان لا يجب الا نصف غرة وقياس هذا النص وجوب الضمان على السيد واختلف  
المراوون في النصين على قولين احدهما اثبات قولين في المثلين بقولهما احدهما  
لا يجب الدية ولا يجب الا نصف غرة والثاني يجب الدية وكما العدة ونابها بتقرير  
النصين وثباتها في الخلاف على الطريقة الاولى على الوجهين في الصورين  
الاولين وهما اولي بالوجوب ولو جرح مسلم زانياً محصناً ثبت زناه باقراره  
ثم رجع عنه ومات بالسراية وفرغنا على المذهب ان الزاني المحصر مهدد الدم  
بالنيسة الى المسلمين فيقتضي الجزاء كدية في مسألة المرتدة الجزى منقصة هنا  
لكن لما ورد في حرم مسألة المرتدة بنصفها وحكي في تنوينها وجهين **التقريب** ان  
قلنا ان الدية في الصور الثلاث وحيث تحققت على العاقلة **الحالة الثانية** ان يطرأ  
المهدد كما اذا جرح مسلماً فارتد ومات بالسراية او دميماً فنقض العهد لمقام  
فلا قضاء في النفس ولا دية ولا كفارة ويضمن ارتش الجراحة على المذهب فان  
كانت مقتضى قضاها كالموصحة والقطع الطرف وجب على الصحيح المنصوص قال  
المنولي **واصل الخلاف** له انه اذا قطع يد رجل فمات عوز لوليه عندنا ان يقطع  
يده فان مات والاقتله وهما يكون قطع اليد مقصوداً بالاستيفاء او طرفاً  
خلافه في فعله الاول لا يقطع الطرف وعلى الثاني لا يقطع فان قلنا ان لا طرأ  
المنصوص انه يستوفيه وانه الذي نرته لو كان مسلماً وقبل يستوفيه الامام  
على الصحيح في انه يستوفى في قضاها من كذا وارت له ونظير المسألة ما اذا دخل جزى  
داراً بايمان وتركها له ونقض العهد والتخويل الحرب فاسرناه وان قضاه  
ومات رفيقاً وقلنا لا يبطل الايمان في ماله **قلت** يكون ماله فيه خلاف ياتي  
في السير فان قلنا الاستيفاء للامام مخير بين القضاء والعفو على مال فيكون



فيا وان قلنا الوارثه فان كان صغيرا او مجنونا وقفنا الى المذبح والافاقه وان  
كان بالغاعا فلا نفق على مال فكل يبيع عقوه فيه وحيثما لا وتاينها راعى  
ويكون فيها ليلنا **فصل** ما تقدم في الحاله حكم للقضاء اذا اقتضت الحايه  
قضاء ما احكم الما فان كانت الحايه لا تقتضي قضاء ما كالمعاشيه والحايه  
او تقتضيه كقطع الطرف وقلنا لا يجزى القضاء او يجب فنعني مستحقه على مال  
ففي وجوب المال وحيثما نوقف قولنا راعى ما يجب وعلى هذا ففي مقدار الواجب  
وحيثما راعى ما هو المنصوص انه يجب اقل الامر من من ارش الجراحه ودية النفس  
فان كان الارش اقل من الحايه وقطع احد اليدين وجب وان كانت دية النفس اقل  
كما لو قطع يديه ورجليه فارتد وماتت اسرايه لم يجب كرميها والثاني وبه قال  
الاصطخري الواحد ارش الحايه بلغ فيجب اذا قطع يديه ورجليه ديتان وهذه  
الماله على هذا ما يستغرب فيقال شحم قطع بعض اطرافه فارتد فارتد بنيه  
وحيثما راعى ما لم يزد بالرده ولو قطع يده فارتد لم يظوع وان دمل الجرح  
فله قضاء من اليد فان مات قبل ان يقتضى قرضه وفي الولي الذي يستوفي الخلاف  
المتقدم وان كانت الحايه توجب الماله الى البعوي ان قلنا ان ملكه باق اخذه  
وان قلنا انه زائل وقفنا عاده الى الاسلام اخذه والاخذ الامام **الحاله**  
**الثالثه** ان يرتد بعد الجرح لم يسلم ولو جرح مسلم مسلما فارتد المجرع ثم اسلم  
فماتت السرايه والكلام في القضاء والدية والكفاره اما القضاء فمقتضى  
انه لا يجب وحكي جماعة انه نعم فيما اذا جرح دمي ميا او مستامنا فنقص  
المجرع العهد والتحقيق ان المجرع جدد العهد وماتت السرايه على ان القضاء  
يجب ولا يحان فيهما طريقان اهمهما ان فيهما قولين نقلنا وحيثما احدهما يجب  
القضاء فيهما ورحمهما القاصي الطبري والمجمل واطهرهما عندنا لا كرميها لا يجب  
والطريق الثاني يتناول النص على حاله حيثما لا يجزى اراد اطار من الاهدان  
حيثما يظهر اثر السرايه وحيثما لا يجزى اراد اقتصرت المدة وعلى الاول محل القول  
طريقان اهمهما انهما فيما اذا قصرت مدة الاهدان فان طالت لم يجب قطعا والثاني انهما  
في الحاله وفي حاله السرايه مبنيان على القولين في سريه العامر وغير الضامن

كشريك

كشريك المجرع هل يقتضيه وصحفه الامام وكثير من الاصحاب رويوا القولين  
في الصورة الثانيه عن النضر واما الدية اذا اقتضت الحايه ففقه اربعة اقوال  
بين منصوص ومخرج اصحها وهو نصه في الام انه يجب كمال الدية وثانيها يجب بثلثها  
وثالثها يجب نصفها ورابعها يجب اقل الامر من من ارش الحايه وجميع  
الديه وروي الما وروي هذا على وجه اخر انه يجب ارش الحايه فمقتضى اجره على  
طاهره فيكون خامسا ومقتضى رده الى الرابع وفي محلها طريقان اهمهما انهما فيما  
اذا طال مدة الاهدان فان قصرت وجب كمال الدية قطعا والثاني انهما مطلقه قال  
الامام وهي جارية فيما اذا اقتضت القضاء واجنباه فعادنا بالقول الى الما وقال  
البعوي يجب هذا كمال الدية قطعا ورحمه الرابع ونقل الامام عن العراقي ان اذا  
اوجبنا الدية تكون الحايه خطا فتقرب على العاقلة نصفها او كلها فيه وحيثما  
وقال الاول غلط وفيه نظر لان هذا لا يذكروه فيما اذا كان الذي ارتد الجرح قبل  
موت المجرع عليه كما سياتي وبين الصورتين فظاهر فان راعى ما نقله عنهما فيبين  
تحمل العقل واجبات الغرم فراقضا واما الكفاره فمقتضى ما روي الا على  
القول بان الواجب الارش وفي اجابنا كماله على القول بوجوب بعض الدية نظرونا  
قد يوجب بعض الكفاره في اشتراك جماعة في قتال واحد **الحاله الرابعه**  
ان يطرأ ما يغير مقدار الدية فاذا طرأ على المجرع بين الجرح والموت ما يغير مقدار  
الدية فالواجب ما يقتضيه الحال وقت الموت والتغير وقد يكون بزيادة  
**الضرر الاول** ان يكون ينقص كالمجرع على نصراي فتجرح ممان فان قلنا بق  
على تجرحه فعلى الجاني دية مجوس وان قلنا لا فهو كما لو ارتد المجرع ثم مات وقد  
تقدم فعلى الاصح يجب اقل من ارش الحايه على النصراي ودية نفسه وعلى قول  
الاصطخري يجب الارش بالغاما بلغ ولو جرح نصراي نصرايها فنقص المجرع  
العهد والتحقيق ان المجرع جدد العهد وماتت السرايه فلا قضاء من النفس  
ويقتصر في الجراحه ان اقتضت قضاء ما كما لو كان قطع طرف او موضحة فان على المجرع  
على ما على الجاني فقولنا احدهما اقل الامر من من ارش جانيه حرا وكما اقتضت عدا  
وعلى هذا فمن هو فيه فقولنا احدهما انه لو رتبته النصراي سواء كانا عندنا او



في دار الحرب والناي انه ليس المال وقال البغوي يكون لسيد كانه بدل روحه واحما  
علي ما قاله البغوي ان الواجب قيمته بالغه ما يلحق فعلي هذا ان كانت قيمته والارش  
سواء اوافل الواجب للوارث وان كانت بالغه اكثر فلتقدر الارش منها للوارث والناي  
للسيد فلو انه عتق وفاد خرا او الواجب لال امر من من ارش الجراحه ودية حردي  
او دية حردي فيه فولا والواجب علمه الموشه ولو اسلم المرحوع وعتق ومات  
ففي القضا مولا وفي المال الواجب مولا هل هو دية حر او اقل الامرين من  
الارش ودية حر مسلم وعلى القولين فهو لورثته المسلمين **الضرر الثاني**  
ان يكون زياده كما لو جرح دقيا فاسلم او عبد الغير فعتق ثم مات طرفان ما بعد  
الاندمال وجب الارش الجراحه ويكون الواجب العبد للسيد ولو كان قد قطع يده  
او فقا عينيه وحبب قيمته سواء عتق قبل الاندمال او بعد على المذهبين على  
المذهبين ان جراح العبد مقدر وفيه وجه ان الاندمال ان كان بعد العتق فالواجب  
فيه دية حر نظرا الى حاله الاستقرار وان مات بالسراية فلا قضا من النفس وحب  
دية مسلم ودية حر ولا فرق بين ان يكون اقل من القيمة او اكثر فلو فقا عينيه عبد  
تعاذر قيمته ما بين من الابل لم يحل ما ية من الابل لم يضر فان كانت لدية قدر القيمة  
او اقل في السيد وان كانت اكثر فالزياده لورثته ولو قطع احدي يدي عبد او فقا  
احدي عينيه فعتق ومات بالسراية وحبب لدية وفيما للسيد منها قوة اجدها  
الاقل من لدية والقيمة وعبر واعنه بان له اقل الامرين مما التزمه الحائي اخر الخنا  
على المالك او لا ومن مثل نسبتته من القيمة واحما الاقل من لدية ونصف القيمة  
وعبر واعنه بان له الاقل مما يلزم الحائي اجرا الجناية على المالك او لا ومن ارش  
الجناية من غير سراية وانما عبر واعنه بها بان اقرار من لرحم علمه اهله  
المسايل الالته قال الراعي ومختصرا في جرحه الاولي بان للسيد الاقل  
من الواجب على الحائي وما يناسبه من القيمة وعن الثاني بان له الاقل من الواجب  
وارش الجناية وعن ابن ابي هريرة ان الواجب لاقل من نصف لدية ونصف القيمة  
وقت الجناية وهو المذكور في التنبيه وغلط الماوردي في قابلية وعلى هذا الخلاف  
ما لو قطع احدي يديه فعتق ثم جرحه اخر ان جرحه ان قلع احدهما يده

الاجري

والاجري رجله وما من جنايا تقرر فعلي ذلك تقرر لدية ان لا تلاحق السيد فيها  
حب على الاخرين وانما حقها ما حب على الاول وفيما يستحقه القولان فعلي الاول له  
الاقل من تلك لدية وتلك القيمة وفي مثل نسبتته من القيمة وعلى الثاني الاقل من تلك  
الدية وارش الجناية في مال كنه وهو نصف القيمة وانما يطهر ان هذا الخلاف اذا  
كان تلك لدية اكثر من نصف القيمة فعلى يستحق السيد تلك لقيمة او نصفها  
فيه القولان وقياس قول ابن ابي هريرة ان له الاقل من نصف لدية ونصف  
القيمة وانما الماوردي احتمال في ان حق السيد لا يختص في تلك لما خرد من الجاني  
في الرق وانه يحل اقل الامرين على القولين فيما يوجد من الثلاثة وهذا كله على  
المذهبين ان جراح العبد مقدر ويجري الخلاف فيما اذا كان الحائي في الرق وقطع  
اصبعه والجانين في الحربة فطعا يديه او رجله وما من الجنايات الثلاث  
فحق لدية علمه ان لا تلاحق السيد على الوجه الاول على القول الاول والاقل من  
تلك لدية وتلك القيمة وعلى الثاني الاقل من تلك لدية وعشر القيمة وانما  
القضا فيليني على مسا له تقدمها وهي انه لو قطع جرح يد عبد فعتق ثم قطع  
اخر يده الاخرى ورجله فان ادمال المرحان فلا قضا من على الاول ان كان حرا  
وعليه نصف لقيمة السيد وعلى الثاني القضا من او نصف لدية للمقطوع وان مات  
منها فلا قضا من على الاول في النفس ولا في الطرف وعلى الثاني القضا من في الطرف  
وفيه في النفس طرف واحما انه حب والناي انه على القولين في شريك السبع والناي  
القطع بانه لا حب فان قلنا حب ونفي المستحق فغلبها ما لدية وللسيد الاول من  
نصف لدية ونصف القيمة على القولين جميعا ويكون حقه محصرا وما وجب على الاول  
دور الثاني فان اقتصر الوارث من الثاني على الاول نصف لدية فان كان فله نصف  
القيمة او اقل احد السيد وان كان كثر قال الرادة الوارث اذ اعرف ذلك فلا حب على  
الاول في الاولى قضا من طرف ولا نفس ان كان حرا وحب على الاخرين في الطرف وفي  
وجوب علمه في النفس الطرف الثاني ولو لم يسرى من الجراحات وجب القضا من  
في الطرفين على الاخرين وعلى الاول في الطرف الذي قطعه ان كان حرا والاقتصر  
القيمة وتكون للسيد فان كان الامر الجانيين لا خير من لي المال وجب علمه دية







ولو قطع حديد عبد فحق في آخر رقبته فعلى الاول نصف الفقه للسيد وعلى  
الثاني القضاة والدية للوارث ولو قطع حديد فحق فقطع اخذه الاخرى  
لمقتل فاما ان يقتله ثالثا والاول والثاني فان قتله ثالث فقد ابطال سريته  
القطعة فعلى الاول نصف الفقه للسيد وعلى الثاني القضاة والدية للوارث  
والدية للوارث وعلى الثالث القضاة والنفس والدية للوارث وعلى الثاني نصف  
الدية وان كان قتله فعليه القضاة والنفس لان قتله بالمدى لا بالطرف  
يدخل في النفس فان قتل الوارث سقط حق السيد وان عفي وحسب الدية على  
المدهب وللسيد منها اقل الامر من نصف الفقه ونصف الدية على احد  
القولين كما سبق كذا قاله الراعي وهو يقتضي اثبات قول اخر على القول الآخر  
ويبقى القطع بهذا وقد صرح به الماوردي وقال القاضي ابو الطيب عدي  
سقط حق السيد وان عفي مستحق القضاة وان قتل بالمدى لا بالطرف لا يدخل في  
دية النفس كقول السيد عليه نصف الفقه وللوارث القضاة والنفس والدية كما لو  
قتله بعد الاندما وان قتله الثاني بطل سريته الا وعلى الاول نصف الفقه  
للسيد والثاني ان كان قتله بعد الاندما اقل الوارث نصف منه في الطرف والنفس  
وله نصف الدية للسيد وكما لها للنفس وان قتل اقتصر فيها وان قتل اقتصر في احدها واخذ  
بدل الآخر وان كان قبل الاندما اقل الوارث القضاة والنفس فقطع البدل في  
النفس لدية خاصة **فصل** ان قيل ذكرتم في المسائل المتقدمة ان الواجب اقل  
الامر من الدية او الفقه او من كذا من الدية وكذا من الفقه وهو غير  
متصور فان الفقه من تحت يد البدل والدية اقل الذي له غير الواجب على  
الحائي فاجابه ان الجمهور قالوا لو خد الاصل ويصرف منها الى السيد حصته على ما  
تقدم وليس للوارث اخذ الاصل واعطيه ما يستحقه من الدراهم والدنانير  
لانه مستحق من عمل الدية الواجبة على الحائي وليس هو به بخلاف الذين  
مع الزكاة لكرهوا الى الحائي بدراهم في اجاز السيد على قبولها وجرم الامام احدهما  
لا لخرقه من غير الاصل وهو ما ذكره القاضي ابو الطيب وثانيها وهو  
اقتصر عند الامام بحري وحاصله بخير الحائي من تسليم الاصل وتسليم الدراهم

بما

فما يستحقه السيد واما السيد فليس له مطالبة بالدراهم فقطعها ولو  
اخذ السيد الحائي عما يستحقه من الدية وليس للورثة المطالبة به وقال الماوردي  
فما اذا قطع واحد يده في الرق واخر رجله في الحية ومات منها فان للسيد الاول  
من نصف الفقه ونصف الدية ان كان نصف الفقه اقل اخذت الفقه من القاطعة  
ابلا واعطى السيد نصفها ابلا وفي اخضام السيد بالنصف ما اخذ من الحائي  
في الرق وجرم ان يحتمل ان وعلى الوجهين لا يعدل السيد عن نصف الدية من الاصل الى  
نصف الفقه الا من مرضاة وان كان اول الامر من نصف الفقه وجب ان يأخذ السيد  
من اصل الدية نصف قيمته عند ورثها او دها فان عدله الى الاصل بحر الا من  
مرضاة ثم ان قيل ان حقه مختص بالحائي في الرق يرجع عليه بنصف قيمه عند  
وقومها من الاصل ما قابلهما ودفعت البقية الى الورثة ابلا وان قيل يا ستر  
اخذت لدية من القاطعة ابلا وكان السيد شريكا في الوارث بنصف قيمه عند  
وخر الوارث بين ان يدفع اليه نصف الفقه من مالها ويأخذ جميع الدية ويؤتي  
ان يبلغ منها بقدر نصف الفقه ويأخذ الباقي ولا يلزم السيد ان يأخذ بنصف  
الفقه ابلا وخرج من هذا وجه ثالث وهو ان اقل ان كان لدية تعجبت  
الاصل وان كانت الفقه اقل تعجبت بالنقد وهل للورثة اعطاه واخذ جميع  
الدية ام لا ويأخذ السيد من الحائي فيه وجرم من عجز عنه خلاف صحة ايراد  
السيد الحائي هذا كله اذا كانت الحناية عمدا فان كانت خطأ او شبهة عمدا فان  
الحاقلة بخلاف الدية الاطراف وقية العبد فظاهر وان وجبها على الحائي  
حالا فمن وجب عليه الفقه غير من خرجت عليه الدية ولم يوجد منقولا وهو محل  
نظر وعكس هذا الفقه لو قطع دمي يدرمي والحقوا لقطع يد الحرب واسترق  
فسرى القطع الى نفسه ومات رقيقا سباني ان شئت الله بها الى اخرها في السير  
**فروع الاول** روي حريبا او مرتدا فاسلم قبل الاصابة فلا قضاة وفي ضمانه  
وجرم من تباين على الوجهين المتقدمين مما اذا جرحهما ثم اسلما ومات فان  
اوجبا الصمان ثم قتلها اولي وان لم توجهه ثم في الحري وجرم ان احدهما لا يج  
وصحة الفوراني واصحها وهو المنصور انه يجب وفي المرتد وجهان



مرتبان واولى الوجوب والا فاصح وينبغي البغوى ولو كان الراى هو الامام  
فلا شئ عليه ومقتضى كلام الامام ان لا فرق بين الامام وغيره ويجوز ان ياراه  
او يرى ولو رمى الي عبده ثم اغتقه قبل الاصابة ففي وجوب الدية وجهان  
مرتبان على الدمي واولى الوجوب فان ضحك لم يمس له الرمي والمرئى حصل  
فما اربعة اوجه تالها تحت المرتد والعبد والحرى وانما تحت العبد واما  
ولو رمى الى من استحق عليه القصاص في انصرم على قتل الاصابة فوجهان مرتبان  
على العبد واولى بان لا يجب وادامه اليه الصورة المتقدمة حصل فيها وجه  
الاربعة المتقدمة والخامس انه يجب العبد دون من عليه القصاص وغيره والامام  
والرافعي يتاخر في الخلاف في الاول المرتد واولى الوجوب فان قلنا يجب مساله الا  
والحرية ففي كيفية خلافه في الديان ولو حفر في محل عدوان فتردى فيه مسلم  
كان مرتدا وقت الحفر اذ كان رفيقا يومئذ وجه الدية قطعا ولو تغير حال الراى  
بان رمى حرى الى مسلم لم يمس له الرمي قبل الاصابة ففي وجوب الضمان عليه وجهان  
**الفرع الثاني** لو رمى الى مسلم فارتد ثم اسلم قبل الاصابة فالمشهور ان القصاص  
ولو رمى مسلم سما الى مسلم فارتد الكرامى وعاد الى الاسلام قبل الاصابة لم يمس له الرمي  
بدل كضرب الدية على الراى دون غاقلته فالامام وباني في الاول قول انه يجب  
لا من احد هما ان ابلغ حتى قولا فيما ادارى مسلم سما الى صيد وارتد وعاد الى الاسلام  
ثم اصاب السم انسانا ان الدية تقرر على عاقلة المسلمى كفا بالاسلام في الطرف والباقي  
انه يقدم فيما اذا اخل المهد من الحرم والموت قولا انه يجب القصاص ويحبه هنا اولى  
ولو استمر المرمى على ردة الطاراه لم يحشى قطعا فالرافعي وقد ذكرنا فيما ادارى  
الى مرتد فاسلم قبل الاصابة وجهان انه يعنى وقت الرمي فيمكن ان يقتل قبل ههنا  
**الثالث** لو رمى الى دمي فاسلم او عبد فقتل الاصابة وجهان في مساله القصاص  
اذا كان الراى حراما مسلمانا وكذا لو رمى دمي الى دمي او عبد الى عبد ثم اسلم الراى او غرق  
قبل الاصابة لا قصاص **قاعدة** قال الرافعي قد يعنى في الترجمة عن مسائل الديان  
في تغير الحال من الحرم والموت وبين الرمي والاصابة كل حرج ابتداء غير مضمون لا ينقل  
مضمونا بتغير الحال في الاتي كما اذا فرج مرتد ثم اسلم وكل حرج ابتداء مضمون  
فانقل

فانقل الحرج الى الاهدار لم يتخلو به الايمان ذلك الحرج كما اذا فرج مسلما فارتد  
فان كان مضمونا في الحالين اعتدى في قتل الضمان وفي القصاص يعتبر الكفاة في  
الطرفين والواسطة وكذا اذا ابتدأ الحارس الرمي والاصابة اعتدى في القضا  
الكفاة في الطرفين والواسطة وكذلك تعتبر الطرفين والواسطة في كمال العقل  
على ما سباني **النوع الثاني** من الكفاة قصاص الطرف وقطع الاطراف من الكفاة  
وهي مختلفة باختلاف ما وقعها فليس منفعه اصابع الرجل كمنفعه اصابع  
اليد والى النظر فيه يتعلق بثلاثة اشياء كما تقدم في قصاص النفس القطع والها  
والمقطوع اذ لا يحل القصاص بكل قطع ولا على كل فاطع ولا من كل مقطوع  
اما القطع فضبطه العرف الى انه كل حرج عمد محض عدوان من بين العضو  
بالمباشرة يخرج بلفظ العمد القطع خطا كما لو قذف قطع عضوا فان عضوا  
اوضح راسا ولفظ العمد شبه العمدان بقصد القرب لا الحصول به ذلك غالبا  
به فلا يحل القصاص في النوعين ومن شبه العمدان بطم راسه او يضره بحجر غالبا  
لصغر فوهم ويوجب العلم وقد يكون ضربا بالعصا الخفيفة والحجر المحرر عذابي  
السحاج لانه يوجب غالبا ويكون شبه عذابي النفس لانه لا يقتل غالبا فلا يوجب  
القود فيما كذا قاله الشيخ ابو حامد واستبعد بن الصباغ وغيره لانه اذا كانت  
توجب صارت كالمديده وفقا العاين بالاصبع عذابه فيعمل عمل السلاعوق الماوري  
هذا اذا مانى بالسراية فان مات بها وحده القود وقوله عدوان احرازه عن القتل  
بغيره كما لم يحق بقصاص او سرقة وقوله ميبس للعضو بيان للقطع الموح للعضو  
فان القطع قد يطلو على جزء من العضو وان لم يبينه وقوله بطريق المباشرة  
خرج به ابانته بطريق السراية وقد تقدم اختلاف النسخ السراية الى الاجسام  
والطوائف وسباني ايضا واما القاطع فيشرط كونه مكافا لما ترمى من الاجسام  
كما امر في النفس فلا يحل القصاص في الطرف على صبي ولا مجنون ولا حرى ولا يشرط فيه  
ايضا ان يقتل القاطع المقطوع بالدين والحرية والولادة كما امر في النفس فلا  
تقطع بدلا لمسلم سيد الكافر ولا بد الحر من العبد ولا بد الاصل سيد من غنم يقتل  
به الانسان يقطع طرفه بطرفه ومن لا يقتل به لا يقطع طرفه بطرفه فقطع بد



السايل لقوى الماهر في اعلا الصباغة بعد النج والموضع ولا بشرط التساوي  
 في البدن كما لا بشرط في النفس فتقطع بدلا من البدن المرأة وبالعكس وان تفاوتت في  
 الدين وابد العبد بدلا لعبد وان تفاوتت في القيمة وسيد الحر وبدل الذي يبدل المسلم ولا  
 تقطع بدلا من العبد ولا بد الحلم بدلا الذي ولا تقطع البدن المسلمة بالاسلا ولا  
 الكاملة بدلا فاضة اصبا وان كان لو قتله لقتله وفي مشروعة القضاء  
 بين البدن الاسلا وتبين ومن لا يصعب ان لا يدين اذا استوفت حكومتها خلاف باقي  
 انشا الله ولا يمنع تفاوت العدد وقضا الطرفين ولو استرك جماعة في قطع  
 طرف لا ضرورة ضربة واحدة فقطعوه او وضعوا السكين عليه وتعاملوا  
 عليه بدفعة واحدة حتى ياتوه فطعوا به ولو لم يضر بعض الشركاء بغيره وان كان  
 هذا يقطع من جانب واحد يقطع من جانب حتى التقطع بدنان ووقع احدهما بعض  
 اليد والآخر الباقي وانما لا قضا على واحد منهما بل يحكم على كل منهما الحكومة بغير  
 حياته قال الرافي وينبغي ان يبلغ مجموع الحكومات بدنة البدن وفيه قول انه  
 يقطع من كل منهما بقدر ما قطع ان لم يكن ضبطه قال الامام هذا ما خولف الخلاف  
 الا في جريان القضا في المتلاحمة ولو قطعوه من شارب او جردوا الحديدين  
 المتشارف قد عده الاكثر من صورته في الفعل وعده برج من صور الاشراك  
 الموجب للقضا وطريق الجمع على ما قاله الامام ان لقطع بذلك على وجهين  
 احدهما ان يتعاونوا في كل ضربة وارساله فيكون من صور الاشراك والباقي  
 ان يرد كل واحد الى حقيقته وتحتك عن الارسال في حقه صاحبه فيكون البعض  
 مقطوع هذا والبعض مقطوع هذا والرافعي ولا يكارى فيه القوا  
 المتقدم لتقدير الصب واما المقطوع فتعتبر فيه العصية وان تكون  
 الجناية معلومة القدر بحيث يمكن الاقتصار على متنها في القضا بخلاف  
 القضا في النفس فانه لا يعتبر فيه ذلك وقضا من الطرفين في القضا  
 النفس امرين احدهما ان قضا النفس سرانية الى الحان وفي الاطراف خلاف  
 وثانيهما امكان الصب وذكر الدعوى بدلا الثاني شيئا اخر وهو ان يحل  
 الجناية لا يبرأ في النفس حتى لو قطع طرفا فان كان للولي ان يحد

رفقة

فصل الجبايات

وفي الطرفين اعي المحال **فصل الجبايات** مما دون النفس ثلاثة انواع شقوق قطع  
 يدين عصفوا وازالة منفعة من غير شق وفتح واما الضرب والطم الذي لا يوجب  
 شيئا من ذلك فالواجب فيه التعزير **النوع الاول** الجراحات وسعاقبها  
 القضا في الجرح وهي ينقسم الى ما يقع في الراس والوجه والى ما يقع في غيرهما  
 والواقعة في الراس والوجه تنقسم الى الشجاج والشمهور والعاشرة والعاشرة  
 بالحاء والراء المهملة وهي التي تنشق الجلد فليلا نحو الخدش الثانية الدامية  
 وهي التي تدمي موضعها من الخدش وذكر الامام والمصنف سيلا للدم وهو خلاف  
 ما قاله الشافعي واللفظون وقالوا التي يسيل دما تنسمي الدامعة بالعين المهملة  
 الثانية الباضعة وهي التي تبضع اللحم اي تقطعه الرابعة المتلاحمة وهي التي  
 تقوم في اللحم وتغور ولا تبلغ الجلد التي تن الجرح اعظم الخامسة السحاق وهي  
 التي تبلغ تلك الجلد وتلك الجلد السحاق السادسة الموضحة وهي التي تحرق السحاق  
 وتوضع العظم اي تظهره السابعة الهاشمة وهي التي تقسم العظم اي تكسره  
 الثامنة المنقولة وهي تنقل العظم من موضع الى موضع التاسعة المامومة  
 وهي التي تبلغ ام الراس وهي حريطة الدماغ العاشرة الدامعة وهي التي تحرق اللحم  
 ونصل الى الدماغ وقبل ان الشافعي قدم في الام المتلاحمة على الباضعة وفسر  
 كلامها بما تفسره الاخرى عن نسيخ انه جعل الدامعة والمامومة شيئا  
 واحدا وجعل بدل الدامعة بالمعجمة الدامعة بالمهملة وجعلها بين الدامية  
 والباطضة وعبر بعضهم ان من الباضعة والمتلاحمة جرحه تسمى البازلة وهي  
 التي تنزل الدم منها فدمها يدوم ودم الدامعة ينقطع وذكر بعضهم في المتلاحمة  
 وقال هي الاولى وقبلها من الجارضة وهي التي تقشر الجلد مع اللحم والرافعي  
 وعلى هذا لا يخرج عن الشجاج المذكور لانها ان قطعت فليلا من اللحم كان باضعة وان  
 غاصت كانت متلاحمة وان استوعبته قطعا فهي السحاق والوجه ان يضاف الى  
 العشرة ويجعل من الجارضة والدامية كانها احق من الجارضة لكن لا تدمي الموضع  
 وجميع هذه الشجاج تنصور في الجبهة كما تنصور في الراس وكما تنصور في المامومة  
 والدامعة في الخد وقصبة الانف والى الاسفل وحسب القضا في الموضحة منها



اتفاقا ولا عورة بكثره اللحم الذي على العظم وقلته لكبر العصب ووصفه وما  
 بعدها من العاشية والمثقلة والامة لا تضام فيها والدامجة لا يح فيها  
 تضام لعينها بل يح فيها تضام النفس وكما لا يدب على المذهب واما ما قبل  
 الموصحة فروي الربيع وحرمة انه لا تضام فيها وطاهر تضده في المختصر وهو  
 في الباضعة والمنلاحة والاصحاب طرقا في وجوب التضام فيها قولنا طاهرها  
 المنع وتاثيرها الوجوب ويمكن معرفة نسبة المقطوع الى الجمل وصوره الشيخ ابو  
 حامد فيما اذا كان على راس الشاخ والمشجوع موصحة فربيه من موضع الشجة  
 فتقليس في الامام وهذا ممكن اذا كانت الموصحة طريتا فان عتقتا واخذتاني  
 الامام لم يثبت الضبط والماوردي لا يصور الا بان يكون الشاخ جرح المشجوع  
 موصحة ومنلاحة فينظر عمق الموصحة من راسه وعمق المنلاحة فاد  
 كان عمق الموصحة اقله وعمق المنلاحة نصف اقله علم ان المنلاحة من راسه  
 نصف موصحة فينقسم من راس الشاخ موصحة وينظر عمقا فان كان اقله فقد  
 استويا في عمق جلدة الراس وحجمه فينقسم في المنلاحة الى نصف اقله فان كان  
 راسه ارق جلدا وحما وكان عمق موصحته نصف اقله افتقر من منلاحته ربع  
 اقله والمراعي النسبة بين الجلد والعظم لا قدر المقطوع وحضه اكثر مما  
 لما اذا امكن الضبط بالطريق المذكورين ولم يحضه بعضهم يدركوا الادب ليس  
 الضبط اقتضينا في المستيف ولعسا غير محل الاستكشاف فيطراهل الحيرة في المقطوع  
 والباقي وحكموا بان نصفه وتلك الاجتهاد بعد غمير راس الشاخ والمشجوع  
 ويعمل فوج اجتهادهم فان شكوا في ان المقطوع نصف او ثلث اخذوا باليقين الثاني  
 القطع بوجوبه والثالث تنزيل النص على حاله فينفيه محجوا على حاله عدم  
 امكان الضبط واجابه محجوا على حاله امكانه والخلاف فيما اثار في وجوب  
 في السماق والرافعي والحازم ان يحرم بالوجوب ان كان الجلدة المسماة بالسماق  
 متميزة بفق اهل الحيرة عليه وممكن انما القطع اليها بلا مجاوزة وحكي الامام  
 عن والده القطع بعدم وجوبه في الحارصة وانه نزل في الدامية وان قيل  
 القفال في تنزيلها منزلة الحارصة وقال الحارصون منهم الماوردي والقول في حكم

ما غير

ما على المنلاحة والباطنة مما هو دور الموصحة حكمها في الجراف في الحارصة  
 والدامية والدامجة بالمهلة ان جعلناها غيرها وكذا البارزة ان ثبتت فيها ومالا  
 تضام فيها من الجراف اذ اوقع في الراس لا تضام فيه اذ ارتفع في غيرها واما الموصحة  
 فحكمها في الوجه حكمها في الراس اذ حصل في الجهة او الحد او قصبة الانف والحي  
 الاسفل كما مر في تضام نصف عشر الدية واما الموصحة الحاصلة في غير  
 الراس والوجه من اليدين كما اذا اوصح الجراحه عظم الصدر والعنق والساعدا  
 الاصابع او المرفقا والساق فلا يتقدر راسها بنصف عشر الدية بل يحسب كغيره  
 التضام فيها على الصحيح كالاصبع الزايدة واليد الاعلى والاعلى الذي ليس عليه كف  
 وعكسها الحافية لها اثنان مقدار ولا تضام فيها **ف** لو قطع بعظم المارز وهو ما  
 كان من الانف ويعمل الاذن ولم يبدئه في وجوب التضام فولا من تبارك على القول في وجوب  
 في الباضعة والمنلاحة واولي الوجوب وهو الطاهر ونقد المقطوع بالحزبة  
 كالنصف والثلث بالمساحة ويسنوي في الجاني مثله بالحزبة ولو قطع بعظم الكوع  
 او مفصل الساق والقدم ولم يبين فقولا من تبارك واولي عدم الوجوب وهو الطاهر  
 قال الرافعي واذا اختصرت واجت الجراحان بما هو الطاهر قلنا يحسب التضام في  
 الجراحه على اي موضع كانت بشرط ان ينهي الى العظم ولا تكسر وهذا حكم التضام في  
 الجراحان والكلام فيما يحسب من راس وجوهه سباني في الديان **فصل** واما الاطراف  
 في التضام فيها وفي اطرافها ايضا كالانامل والاصابع والاورام والركب والشرط فيها  
 رعاية المماثلة وامن استيفاء زيادة على الجاهل وذاك يحصل بطريقين احدهما ان  
 يكون العضو مفصل بوضع الحديد عليه وبيان والمفصل محل اتصال عظم بعظم  
 برياطات متواصلة وقد يكون لك محاذر محضة كالكوع والانامل والقدم  
 والساق وقد يكون مع دخول عظم في عظم كالمرفق والركبة فاذا اوقع القطع من هذه  
 المفاصل افتقر من القاطع وفيه وجه بعد ان لا تضام في قطع المرفق  
 والركبة من المفاصل اصل الفخذ والمنكب فان قطع منها او امكرا لا تضام من  
 غير حافية افتقر وان لم يمكن الا بالحافة نظر فان كان الجاني لم يحف وكذا ان حاف  
 على الامع ومنه من قطع جرحا التضام فيما اذا كان القطع مع اصل الفخذ والمنكب

ف



وخصم التقصير لما اذا قطع مع المنك المسمى بالسطفان قلنا باليمنع كان له القضا  
 في المنك واصل الفخذ من غير اجافة والحكومة في الباقي لا الامام والبدن في ليس  
 له ان يقتصر فيما دون ذلك وقال الماوردي والمجاطي والشيخ ابو اسحق بن ربي  
 ان يقتصر منه في مفصل الابط او مفصل الذراع او مفصل الكوع وبأخذ حكومة الباقي  
 ولا شك في اجراء ذلك في الرجل **الطريق الثاني** لرعاية الممانعة ان يكون للعضو  
 حد مصبوط وينقاد لالة القطع والابانة وان لم تكن له مفصل كالعضو فانه يجب  
 فقهاها القضا لا مكانه وكذا اللسان والشفة والمار والاذن والذكر والانبان  
 والحفر وعن ابي اسحق انه لا قضا في اللسان وعن الشيخ ابي حامد انه لا قضا في  
 الشفة وفي وجوه القضا في الشفرين والالين وجهان احدهما لا يجب وبه قطع  
 العراقيون في الشفرين والمنصور بهما وبه قال القفال وهو الاظهر فيهما وفي  
 الالين نهى وبسبب صبطهما او ضبط الالين والشفرين في الديات وما يجب  
 القضا في قطع جميعه يجب قطع بعضه في محل الوفاق والخلاف فلو قطع فلقه  
 من المار والاذن او واحد من الالين وقال اهل المعرفه ان قطع لا يذهب  
 الاجزاء وبعض الذكر او الشفة منه او بعض الحفر او بعض الشفرين والشفرين  
 او اللسان وجب القضا ويكون الصبط بالبركة كالنار والربع لا بالمساحة وعن  
 ابي اسحق انه لا يجب قطع بعضه وان وجب قطع العضو قال الرازي وهو من  
 من الخلاف فيما اذا قطع بعض الاذن او المار ولم يلبس به قال الرازي ولا قضا في قطع  
 فلقه الفخذ او الرازي ونسبه ان حي الخلاف وجوبه في الباضعة والمثلاحة  
 اذا اوجبت القضا في الاصابع في سائر البدن يعني عند مكان الصبط كما  
 تقدم في الموصحة وفي وجوبه في قطع وفلقه من العجز وحيث ان يرفعها على السج  
 او وجوبه في قطع جميعه ولو قطع انسان عضوا من اخر كما اليد وفي المقطوع  
 متعلقا بخلافه وجب القضا في كل البدن ولا ياتي فيه الخلاف المتقدم في قطع  
 بعض الكوع ثم اذا قطع يد الجاني حتى انتهى الى القطع الى تلك الجلد حصل الاقتضا  
 وبراجع الجاني اهل الجاه في تلك الجلد ويعمل الاصلح من الزرع والقطع  
**فصل** لا قضا في كسر العظام لعدم انضباطه الا في المسنخ على خلاف ياتي  
 فيه

فيه فلو قطع عضوا من غير مفصل وكسر عظمه لو قطع اليد في العصد  
 وكسر عظمه كان للمجني عليه ان يقطع او يقطع مفصل الى موضع القطع وهو  
 المرفق في هذا المال وبأخذ حكومة الباقي له ان يعضوا ويعد الى المال  
 وهو دية اليد وحكومة ارجل الساعد واخرى لما بقي من العصد ولو  
 اوجح راسه وهشم فله ان يقتصر في الموصحة وبأخذ المضم ما بين راس الموصحة  
 والمهاشة وهو خمس من الابل ولو اوجح ونقل فله ان يقتصر في الموصحة وبأخذ ما بين  
 راس الموصحة والمتفلة وهو عشر من الابل ولو اوجح وامر فله ان يوجع وبأخذ ما بين  
 راس الموصحة والمامومه وهو ثمانية وعشرون من الابل ولو اراد المجني عليه ان  
 يترك القطع من المرفق ويقطع من الكوع فله ذلك فيه وجهان احدهما لا يوجب  
 الفوراني ومن الاصابع وكلام الروابي وجماعة يقتضي تركه وثانيه ما يوجب اجاب  
 صاحب المذهب وصحة البعوى فعلى الاول لو قطع من الكوع ثم اراد القطع من المرفق  
 لم يترك قال الرازي ولا ياتي فيه الوجهان فيما اذا كان الجاني قد قطع من المرفق واقتصر المجني  
 عليه من الكوع وليس له حكومة الساعد ايضا وعلى الثاني اذا قطع من الكوع فله  
 له حكومة الساعد فيه وجهان اصحهما ان يعضوا واما حكومة بقية العصد فتح في نفر  
 الغرابي يدكر خلافه ولا خلاف ان المستحق لو اراد لفظ الاصابع لم يمكن منه وان اراد  
 الاقتضا على اصبع واحدة فالقياس انه على الوجهين لا يثبت ولو قطع يده من  
 نصف الساعد قطع من الكوع واخذ نصف الساعد ولو اراد ان يلفظ اصابعه  
 لم يمكن منه فلو قطع ثم اراد القطع لم يمكن قال البغوي وليس له حكومة الكف وله  
 حكومة نصف الساعد قال الرازي وفيه الخلاف ولو قطع المجني عليه عن  
 القضا فله حكومة نصف الساعد ولو قطع يده من نصف الكف لم يقطع منه  
 وله البقايا الاصابع وهل يجب قطع حكومة نصف الكف او يدخل في قطعها كما  
 يدخل في الدية فيه وجهان يانين اصحهما اولهما ولو قطع يده من الكوع لم يمكن له  
 ان يلفظ اصابعه ولو فعل عزروا عليه كما لو قطع مستحق قضا من النفس  
 طرف من الجاني وهل له ان يعود ويقطع من الكوع فيه وجهان اصحهما ان يعضوا عن  
 الكف وطلب حكومته لم يجب كما لو قطع مستحق قضا من يدي الجاني ثم عفي عنه



وطالب الدية لم يحل استنقاها ما يقابلها ولو قطع يده من المرفق فإراد ان  
 يقطع من الكوع لم يمكن منه على المذهب سواء طل الش الساعد ام لا  
 للحدول عن محل الجناية مع القدر عليه بل لو اراد ان يقتصر على قطع  
 اصبع واحد لم يجز لو خالف و قطع من الكوع عرو ولا عزم عليه ولو اراد ان يقطع  
 ان يقطع من المرفق لا الامام لم يجب وجعله البعوي على وجهه في الرافع ولا بد  
 من التنويه بين صورتين ولو طلع حكومة الساعد لم يجب في الامام وعند  
 له حكومة الساعد انه يفر من حكومة خلاف الكف ولو شق خفه حتى انتهى الي  
 المفصل اقتصر منه فان قال اهل الحيرة يمكن ان يفعل به مثله سواء قطع من المفصل  
 او لم يقطع **فصل** في المنافع والمعايير فيها يضمنان الادهايا كالطراف وهما لا  
 تمكن ما شرتيها بالتقويت وانما يفتون على وجه التبعيه لما لها وقد نرد  
 الجناية على غير محلها فتفتون هي بالسراية من محل الجناية عليها ولو اوج راسه  
 فذهب صوعينه والنزوح حول القضا من الضو كما في الموصحة ونم في الوقطع  
 اصبعه فسري الى الكف والى اصبع اخرى فتاكا او شل ان القضا من محل  
 السراية واختلف لا يحاربها على طرق اخرى وبه في الجمهور تقرير النصب  
 وتاثيرها ان فيهما قولان يفتون بخارجا كما تقدم اول الكتاب والثاني يخرج قولان  
 الثاني الى نصه الاول وجعل مسألة الضو على قولين والقطع بان القضا من  
 تحت السراية الى الاجسام فان قلنا بالصحيح فواجبنا القضا من الضو في  
 السراية في كل الحق به غير من المعاني فيه اوجه اصح لا ولا قضا من السراية الى  
 غير وناهي الحق به السمع دون غيره في القضا من فيه اذا ضرب راسه او ادنه  
 فذهب سمعه وثالثا انه يكتفي بها الكلام في القضا من فيه بالسراية ورابعها  
 بالحق في البطش دون غيره وخامسها الحق والعقل في ايضا فاذا جرح على راسه  
 في العقل وحده القضا من الرافع ولا فرق في العقل منع القضا من ونبهه ان  
 يخرج في البطش والشم الوجوب وفي معناه الدوق ايضا فاذا اذهب ضو العين  
 يا يضاع اقتصر منه في الموصحة فان ذهب ضو عين الجاني حصل القضا من فيه ايضا  
 وفيه شيء ياتي في الفرع وان لم يذهب ادهى العين ادها به من تقر حذره محاه

من حرقته

من حرقته او طرح كافر وكوه فيها ولو هشم راسه فذهب صوعينه اقتصر منه  
 في الضو من ابريه ولا تقابل الهشم بالهشم ولو اطمر فذهب صوعينه وهي تحت ريل  
 الصنوعا لبا فوجها من ادها وروي عن المصنف بلطم مثل ذلك للطم فان ذهب  
 الضو حصل القضا وان لم يذهب ابريه المعالجة والماوردي ويقصد بالطم استنقا  
 صواله في القضا من اللطم وعزم به بعضه وبنايهما انه لا يقتصر بالطم ويحجب البعوي  
 وان قلنا بالصحيح ايضا في عزم وجوب القضا من الاجسام بالسراية ولو قطع اصبعه  
 فسري القطع الى الكف فسقط لم يجب القضا من الا في الاصبع وحده في الباقي اربعة اعشار  
 الدية ولو اقتصر منه في الاصبع فسري الى كف الجاني ايضا فالقضا من السراية لا يقطع  
 قضا صا فعلى الجاني دية ياتي اليد ويغني عنه اذا اوجعه فذهب صوعينه وشعر  
 راسه فاقتر الجاني عليه في الموصحة فذهب صوعين الجاني وشعر راسه انه يكون مستو  
 حقه ولو لم يذهب صو ونبت شعره فعليه دية البصر وحكومة الشعر فنصه في  
 الكفح الفضة في الشعر وفيما طريقا احدثها خرج قولان من نصه الثاني الى مساله  
 الكف وجعل وقوع القضا من السراية فيما على قولين اصحها المنع واختلف هو كلام  
 في وقوع دهايا الضو والشعر قضا صا فاما الضو فقيه طريقا احدثها في وقوعه  
 قضا صا فكلان وتاثيرها القطع بوقوع قضا صا واما الشعر فقيه طريقان على  
 العكس الطريقان اني القطع بان السراية الى الكف يقع قضا صا والسراية الى الضو  
 يقع قضا صا واختلفوا في الشعر فمنهم من قال لم يترك السافعي وهو من عند النبي  
 وقبل اراد به شعر الموصحة فانه يقع بها المعاني القضا صا واما شعر ما حول الموصحة  
 اذا زال بها فخرج من الحكومة ولا يقع قضا صا اذا زال القضا من الموصحة اذ لا خلاف  
 في انه لو باشر تعيط شعره ففعل معه مثل ذلك لم يكر قضا صا او على كونه  
 الحكومة والتعير وكذا حكم كل حاية عمدة بوقوع قضا صا اذا قوبل بمثلها ويجب  
 في الارش والحكومة الواجبين فيهما اقوال **الفصل** في القضا من السراية  
 فلاحي فيها ومنه من جعل وقوع القضا من فيه من باب وقوع القضا من في السراية  
 الى اللطاف وذلك امتدادا لمنايات والمذهب ان السراية لا تقع قضا صا في  
 الكف ولا في الشعر ويقع قضا صا في الضو ولو عني الجاني عليه عن قضا صا الاصبع

فيا

لنه



فله دية اليد ولو اقتصروا لم يسر الفقع الى تلك الاصبع او سري وقلنا لا  
 يقع قضا ما فله اربعة اقسام دية الاصابع الاربع الداهية بالسراية ويد  
 حكومة ما يلي من الكف دية وفي حواكم خمسة الكف قضا الاصبع و  
 بانين لم يأت من الدية هاجر مغلط في مال الجاني وعلى العاقلة فيه وجهان  
 افعها اولها والمجني عليه المطالبة بالدية عقب فقع الاصبع على الظاهر  
 ان السراية لا يقع قضا ما وفي الموصحة المذهب للضولوا وعده فلم يذهب  
 ضوه في الحال الاطال بالدية بل ينظر السراية ولا يطالب بالدية في الحال اهدا ما ذكره  
 الاصحاب ولما الامام والفرابي فرضا الصور الاولى فيما اذا قطع يده من الكوع  
 فقطع المجني عليه اصبع الجاني فسري الى الكف وذكرا فيها قولن وهذا مخالف  
 ما صوره الاصحاب فان اليد هنا مستحقة الاستيفاء قطعها وليس قطع الاصبع مستحقا  
 واليد هنا ليست مستحقة الاستيفاء الرافعي وشبهه ان يكون القولان هنا  
 مبدان على ان السراية هل توجب القضا ومحا وقوعه قضا ما وان كانت  
 سراية القضا غير مضمونة وقرباها من الخلاق فيما اذا سري مستحق القضا من  
 الجاني بسوط خفيف فمات وقتله خطأ وكذا الخلاق لو ضرب الصبي او المجنون المستحق  
 للقضا من هو عليه فقتله والاصح عند المنولي وقوعه قضا ما وعند  
 البغوي وغيره انه ليس بقضا من فينتقل الخوا الى الدية وحب عليه الدية للجاني  
 وتكون عليه او على عاقلة يدين على الخلاق ان عمد بها عمدا او خطأ وحري الخلاق  
 ايضا فيما اذا وجب قضا من الطرف لصبي او مجنون فوجب على القاطع قطع طرفه  
 هل يكون مستوفيا لحقه والرافعي ومجمله اذ لم يوجد منه تمكين لما لو اخرج  
 يده الى الصبي او المجنون حتى قطع لم يكن مستوفيا قطعها ويكون قطعها هدر  
**فصل** في المماثلة المغنيرة في وجوب القضا من الطرف وهو الكفاة في  
 النفس وليس كل تفاوت فيما يوترى عدم وجوب القضا وانما يختص بالتفاوت في  
 امور احدها التفاوت في المحل والقدر اما المحل فلا يقطع اليه بالسري والعكر  
 وكذا في الرجل والادن والعين والمخ ولا يقطع الجف الا على الاستيفاء ولا العكس  
 ولا الشفة العليا والسفلى ولا بالعكر وكذا لا يقطع اصبع باصبع كالمسحبه  
 بالوسطى

ستيفاء

بالوسطى وعكسه وكذا باقية ولا امثلة بامثلة اخرى من تلك الاصبع ولا من  
 غيرهما ولا اصبع زائده بزيادة اخرى اذ الخلف محلهما بان كانا احدهما في جانب الاظفار  
 والاخرى في جانب الخصر واما القدر والتفاوت في الحجم بالصغر والكبر والطول  
 والقصير لا يوترى في الاعضا الاصلية واما الاعضا الزائدة كالاصبع والسنن  
 الزائدة في فم نائره فيها وجهان اظهرهما انه يوترى قصصهما امامهما اذ لم  
 يوترى تفاوت الحجم في الحكومة فان ارفع انزطعا والرافعي ومعه من خصصهما بال  
 وسكعهما في الاصبع وعن ابن اسحق ان اليد لا تقطع باليد الا شلا وهو يطر  
 في الاصبع الزائدة فان قلنا التفاوت في الحجم يمنع القضا فان كانت الزائدة الجاني  
 أكبر لم يضر منه وان كانت الزائدة المجني عليه أكبر اضر واخذ من الجاني حكومة بقدر  
 النقصان وحكي الرافعي عن الامام ان الاختلاف في اللون وسائر الصفات لا يوتر  
 بعدا للتساوي في الحكومة والذي في النهاية ان ما ذكرناه من الخلاف في المجزئ عند  
 الاختلاف في اللون وغيره من الصفات ان كان يترى اجراه مع التفاوت في الحكومة وان لم  
 نره فاللون مجزئ مع التساوي لا اصل له في الحكومة بخلاف التفاوت في اللحم فحاصل  
 ما رواه الرافعي عليه ونقطع الزائدة بالاصبع اذ لم يختلف المحل ولا شئ له بقضا  
 الزائدة كما اذا رضى بقطع الشاخص العجوة ونعرف الزائدة بضعفها وقلة حركتها وطولها  
 وقصرها وغلظها وفيلها عن الاستواء وخوه وعن النمران زائدة الجاني لو كان انما بان  
 كان لها ثلاثة مفاصل ولزائده المجني عليه مفصلان او مفصل واحد لا يقطع بها  
 واما الموصحة فيعتبر في القضا من طول والعرض فلا تقابل بضيقة تواسعه ولا  
 تقطع بضيقة في مقابلة واسعة بل يجب ان يكون تقديرها وتقاس موصحة المشجوع  
 بخط او خشبة وكحوها وحلق مثل ذلك الموضع من راس الشاح ان كان عليه شعر  
 وكان على راس المشجوع ايضا شعر ولا اعتبار بطوله فيه او قصره ويخط عليه سواد  
 اوجر وكحوها ويصطب الشاح لئلا يضرب ويوجع عديد قحاده كالموسى ولا يوجع  
 بالسيف ولا بحجر ولا خشبة وان وقع بذلك وتزداد الروابي في الحجر والخشبة لم يفعل  
 ما هو اسهل على الجاني من الشوق ومرة واحدة او شيئا فشيئا ويرفق القاطع في  
 موضع العلامة لئلا يتبعها ولا عارة بتفاوت راسها في غلط الجذوة وقلة

لسن

ن



الجزء وكثرته وعزالي استحقاقه بغير الاستاوي في العروق والقطع مقدار شجرة  
في مقابل شجرة واحدة ولم يقبلوه وان كان على راس الشاح شعرة ولم يكن  
على راس المشجوع شعرة فالموضع الام انه يتعد القضاوم وبه اجاب الراعي  
وطاهر اطلاقه في المختص انه يقتصر به اجاب لما ورد في وجهه على الا وعلى  
ما اذا كان عدم شجرة على راس المشجوع لفساد المنبت والباقي على ما اذا كان الخلق  
وخوه **فروع الاول** يراد في هذا المقام فلو اوجع ناصيته ولم يوجع قدالة او قد  
الذلم يوجع ناصيته ولو اوجع من انسان جميع راسه وان كان الراسان متساويين  
في المساحة او جميع راسه والا فان كانت راس الشاح اصغر فكذلك ولا  
يكفي به ولا يكمل من الجملة ولا من القفال بل يوجد منه قسط ما بقي من الارش  
اذا وزع على جميع الموشحة فلو كان المستوفى باضاح جميع راسه قدر الثلثين  
من راس المشجوع اخذ منه قدر ارض الموشحة وعزى الى هريرة انه كمال ان  
يوجد منه جميع ارض الموشحة لانه يكمل قنطرة من راسه وكثره وورده وان كان  
راس الشاح اكبر من راسه بل قدر ما اوجع بالمساحة ثم ينظر ان  
كان على راس الشاح موشحة والباقي بقدر راس المشجوع بقدر راسه كان كل  
الراس وان لم يكن كذلك فمن يوجع فيه اوجه اطهرها ان الاختيار في تعيين  
الموضع الى الجاني في الثاني الاختيار الى الجاني عليه والثالث انه يبتدئ من  
جنبه ابتداء الجاني في يده في الصوت الذي ذهب اليه الى ان يتم القدر المقتصر  
ولو اراد الجاني عليه ان يوجع من راس الجاني موضع او مواضع في جانبته وجرها  
احدها واختاره صاحب المذهب واحدها الاولى او جميع جانبها من الراس الى الناصية  
والفدال او جميع من ذلك الموضع فلو اوجع ناصيته واقصر منه فيها فلم تبلغ  
مساحة الموشحة لصغر راس الشاح والمذهب انه يكمل راسه في الراس وفيه  
جرم به الماوردي واختاره الفاضل وضم اليه الارش كما تقدم وعلى المذهب  
من اي جانب كان في الوسيط فيه الاوجه الثلاثة المتقدمة ولم يذكره  
غيره ولو اوجع جميعه الجاني اصغر من يوجع من الراس في الرافعي ووجع  
في مجاوزه موضع من الوجه الى موضع بلا صفة الوجه وان واد او جنبه

القضاوم

القضاوم في موشحة ساير البدن فوجع ساعده وساعدا الجاني اصغر من مجاوزه  
الى العضد ولا الى المنكب وهل يشرط في القضاوم في الموشحة ان يبتدئ المقصر  
من جنبه ابتداء الجاني ام له الاستدراك من حيث انتهى الجاني والجم بما استدابه فيه وجرها  
مع الماوردي ونسبه للجمهور وجرم به القاضي لطهر في وعلى الاول والاختلاف  
في موضع ابتداء الجاني فالقول قوله **الثاني** لو زاد المقصر على القدر الذي يستحقه  
وان كان الزيادة لا صطر الجاني فلا شيء عليه وان كان عمدا اقصر منه في الزيادة  
بعد ان دمال الموشحة المحمي عليه بها وان كان خطأ لا صطران يده او عمدا وجرى  
عن القضاوم وجب ضمانه وفي قدح وجرى احدها ان ارض الموشحة توزع على ما وقع  
فيه القضاوم وعلى الزيادة وحب القسط واحدها انه يجب ان يترك ما وعلى الاول  
اذا كان قد هاقبه القضاوم الفعلة والزائد قد يضمنه فعليه ان يترك راس الموشحة ولو  
في المقصر اخطأ في الزيادة وقال المقصر منه بل يترك صدق المقصر يمينه ولو  
قال تولدت الزيادة من صطرانك وانكسرت في المصدق وجرى ان يقابل الاصلين  
ويقر من الخلاف في الفرع الخلاف فيما اذا اراد مستحق القضاوم في الموشحة ان يقتصر في  
البعض ويأخذ للباقي قسطه من الارش هل له ذلك فيه وجرى ان يترك ما قال  
الامام ويخرج على الوجهين فاذا قال المستحق عفو عن القضاوم في نصف هذه  
الجراحه هل ينسقط الجميع ام لا **الثالث** لو اشترك جماعة في موشحة بان  
تخاملوا على الالة واخروها فقيه احتمل ان للامام احدها انه يوجع من كل منهم  
بقدر تلك الموشحة كما لو اشتركوا في قطع البدن اجاب الجاني الثاني انها  
توزع عليهم من كل واحد قدر حصته كما لا وعلى هذا فيجوز الموضع الى الجاني او  
المحي عليه فيه الوجه ان الما را في وعلى كل الاحتمال لا يبد من ملاحظة المقدار في راس  
المحي عليه وان كل واحد من الجنازة قال ويحربان فيما اذا الامر الى المال انه يجب ان يترك  
عليه او على كل واحد راسه الثاني ان ولو شح راسه وشك هل حصل له ايضا ام لا  
لم يقتصر ويقتصر على المال المسد احسن في وجهه يد شاهدانه او يجرى الجاني وحكم  
الايضاح يتعلق بالامتناع الى العظم وان لم يجرى لو غزابه فانه يتعلق العظم كان ذلك  
موشحة وان لم يظهر العظم للناظر **فصل** في التفاوت الموتر في منع القضاوم في



الاطراف ومطلو الثغافون لا يوتر في ذلك كما مر فقطع اليد البيضاء السوداء  
 واليد السوداء بالبرصا وفيه مسائل **الاولى** لا تزل للتفاوت بين العضوين بالقوة  
 والضعف والمرض وجب القضاء بقطع الذكر واسداله كغيره من الاعضاء فيقطع  
 ذكر الفحل الشاب بذكر الخصى والصبي والشيخ المم والغني لا يخلل في نفس العضو  
 والانتشار وعدمه لا مخرج عنه وهو في العين فمرض في القلب او في الدماغ  
 والماوردي وعدم الانتزاع له في الصلب ويقطع المختون بالاقلف  
 وبالعكر ويقطع الانف السليم بالانف لا حنم مادام حيا وطرا يخذ في التقطع  
 سواء احمر واسود ولا يجعل استحكام العلة والياس من زوالها باحمرار  
 واسودانه بمنزلة الشلل في اليد لبقا الحيا والمنفعة فيه ولو سقط شيء  
 منه لم يقطع به الصحيح ويقطع منه قدر ما كان قد بقي من الحيا عليه ان امكن وان  
 كان انفا لقاطع نقصان جدد او غير مثل نقصان انف المجدوم اقمه به قال الايام  
 وطريقتهم ان الشافعي اسقط القضاء فيه اذا سقط منه شيء بالحنم وان كان نقصا  
 انفا لقاطع مثل نقصانه وهو غلط هذا ما عليه الجمهور وقال البغوي ان كان  
 في حالة احمره قطع به وان كان في حالة اسودانه لم يقطع به والواجب الحكوم  
 وتقطع اذن السمع باذن الام وبالعكر وعدم السمع لمرض بالدماغ ويقطع الا  
 الصحيح بالانف لا حنم وفي قطع الاذن الصحيح بالمستشفى قوله ان احمره اعلى ما  
 ذكر صاحب العدة انما يقطع بها ولا يقطع البدن والرجل والصحيح بالاشلا وان  
 رضي الجاني بولا الذكر الصحيح بالاشلا وقدم والواجب الطرف والاشل الحكوم  
 ولو خالف وقطع الصحيح بالاشل برضاها لم يقع قصاصا وعليه دينه ايضا  
 ولو سرى الى النفس لزمه القضاء فيها ولو قطعها باذن الجاني فلا قضاء عند  
 السراية ثم ان كان قال اقطع يدي واطلوجع المحني عليه مستوفيا حقه  
 ولم يلزمه شيء وان قال اقطع غوضا عن يدك او قصاصا فوجع زاحدها  
 وقطع به البغوي ان على المحني عليه نصف الدية وعلى الجاني الحكومة والي  
 لا شيء على المحني عليه كان الجاني دي الجيد عن الردى وقبضه المستحق ومعنى  
 شلل الذكر لزومه حالة واحدة من انقباض او انبساط ويعبر عنه بان لا يغبر

حاله

حاله في اليد بالانقباض ولا في الجرب بالانقباض ولا في الماوردي شلله ان يستشف  
 او يفتقر فلا ينسب بحال او ينسب فلا يفتقر بحال او يفتقر بالبدن اذا  
 انقل منه انسب او بالعكر والشلل في اليد والرجل زوال الحركة والاحساس  
 عند الشيخ ابي محمد وقال الامام الوجه ان يقال ان الشلل لا يخلل في اصله فان  
 اعمى صاحبه بافلال الساعد لم يفتقد كمنزلة العلة وليس يركى ما قاله الشيخ فانه  
 لا يبعد ان يبقى بعض احساس وقد قال الاصبان ان الشلل يفتقر رواله وهو يدل  
 على ان الشلل ليس موت العضو وقال العراقي هذا المذهب وكلام الكافي صريح  
 فيه اقاله الشيخ ولو قطع مقطوع اليد الصحيحة يقطع بد الجاني الشلا اجيب اليه  
 لانه انقص من حقه كما لو قطع بقطع الزايد النابتة في محل الاصبع المقطوعة  
 منه ويقع قصاصا كقتل الذي بالمسلم والعبد بالحر بشرط ان يقول اهل الجارة  
 ان الدم يقطع بالحنم بالنار ولا يحصل فساد في العروق فان انتفاذ ذلك لم يجز  
 وتغتبت الدية وليس له اذا قطعها ارش بخلاف ما اذا قطع ناقص الاصابع  
 كغير حل كامل الاصابع فان له القضاء وطول ارش الاصبع وقد تقدم عن ابي اسحق  
 ان الشلا لا يقطع بالصحيحة مطلقا ولا يقطع الكف الصحيح بكفها باصبع  
 شلا ولا يجر الشلل في اصبع الصحة في اخرى ولا يجر القضاء في الكوع بين اليد  
 التي مسحتها شلا والتي وسطاها فان استويا في الشلل فمما الشلا وتر ويقطع  
 بها الصحيح ورجليه بيذا لا غنم ورجل الاجرم والغنم تشيع في المرفق وقصر في  
 الساعد او العصد وقد تقدم ان الشلا لا يقطع بالشلا على الصحيح ان استويا  
 في الشلل او كان في يد القاطع اكثر وذلك بالشرط المتقدم وان كان الشلل  
 في يد المقطوع اكثر فلا يقطع وقال الماوردي لا يمنع من القضاء اختلاف انواع  
 الشلل لعموم النقص وعدم المنفعة ولو قطع مسلم اليد بشلا لم تثلت  
 به خرجه القفال على قولين في الاقتصاص منه ثم رجع وقطع بالمنع وفخا  
 الامام وقطع البغوي بانه يقتصر منه وكذا لو قطعت ناقصة اصبعها ثم  
 سقطت تلك الاصبع عن القاطع خلاف ما لو قطع دمي حري عبد او قتله ثم  
 نقص العبد فبني واستر ولا يقطع ولا يقتل وكذا لو قطع الشلل يدان شلا



تصحت يده لا يقتصر منه وكذا اليد والاطفار لا تقطع بالتي لا اطفار لها ولو  
سقطت اطفارا لقاطع قطعها واليد التي لا اطفار لها تقطع مثلها ولو نبت  
لقاطع اطفارا لم تقطع وتقطع اليد القوية البطش باليد المصغرة البطش  
لشيخوخة او خافة او مرض او عرقها قال الامام وكان ينبغي يقول في محل الاقا  
اذا سقطت معظم العجل ولم يبق الا اذن في حركة فلا اجزا ان وقع بهذه اليد  
باطشه وهذا عندني لا اماله لئلا لو كان المقصود نجابة بان جني انسان عليه  
فقتصر بطشه والرفضاة الحكومة ثم قطعها قاطع كامل البطش لم تقطع يده  
بها ولا جني عليه دية كاملة على الاصح كما مر ان من ابي الى حالة المحتضرين  
فجر حاز رقبته بل رمة القضاة بخلاف ما لو اتيها اليها بخنابة لكنه ناقضه فقال  
في كتاب الديار لو جني على يد انسان او منعه من وضعه فقتلها اخر يلزمه  
القضاة كما قاله الاصحاب وكما قالوه فيما اذا جني على سن فضعفه منعه لم يقطع  
اخرى عليه القضاة ونظام الارش ثم قال وفيه اشكال فان الذي وجب على الاول  
في مقابلة ما فان فكيف يجازي الامر في جواب بان الحكومة ليست في مقابلة ما فان  
وفيه نظر والذي ذكره هنا يخرج من عندنا وتابعه عليه الغرالي والرافعي  
والحدقة العيا كما لا بد لنا فلا نؤخذ بها الغرالي الصحيح ونؤخذ العيا بالتحقيق  
اد ارضي المستحق ولا شيء له معها وتؤخذ جفن البصير كجفن الاعمي والخرس في  
اللسان كما لا بد في اليد فلا يقطع لسان الناطق بلسان الاخرس ويقطع  
لسان الاخرس بلسان الناطق اد ارضي به المستحق ولا شيء له معه ويقطع لسان  
المستكمل بلسان الرضيع ان ظهر فيه اماراة الطوق بالخرس عند البكا وغيره والا  
فلا وان بلغ او ان تكلم ولم يتكلم يقطع به اللسان الناطق ويكتفى قطع الانثيين  
ويشملهما القضاة كالذكر ولو دق خصيته في اليد البغوي يقتصر بمثله  
ان ذكر والا وجبت لدية قال الرافعي ويشبهه ان الدق كحسر العظام  
اي فلا يقتصر ولو قطع او شال احد الانثيين وقال اهل الحنابلة فكل القضاة  
من غير اطلاق اجزا افتقر وعزل ما سرخسي انه قال انه ممكن وانه  
وقع في رقبته ولو قطع الذكر والانثيين جميعا وجب لقضاة سواء

قطع

يكون

قطع العضوان معا او مرتبا **فصل** فيه صور **الاول** تقطع الاذن  
الصحيحة بالمتقوية اذ لم تورت لتقب شيئا او تقصدا ناعلى المده كما  
في اذن المرأة وان اورت ذلك فهي كالخزومة **الثانية** الخزومة وهي التي  
تقطع بعضها لاستوفى بها اذن كاملة ولكن يستوفى بها بقدر ما بقي من  
الخزومة على المنصوم انه يحق القضاة في بعض الاطراف كما تقدم ولا ركني  
بالخزومة في مقابلة الكاملة وله منسب ما تنقص من الدية فان كان القاتل  
ثلثا الدية تلتا ورعا فيجوز ان يخرجه بالسبق بين من شئ نقل الامام عن العراقيين  
ان الصحيحة لا تقطع بها والهم حصصها اذ لا بد من بطرده في غيرها ولم  
يرضه واختار اليها تقطع بها وهو ما اوردته المداور في ونقل عنه ايضا الغم  
وقوا بين حرم الاذن مع عدم الابانة وبين ما اذا كانت اطفار المجني عليه  
فانها تقطع بها اليد السليمة الاطفار فان شفعه البدل الطاهرة البطش  
بوتر فيه اخضرار الاطفار وندحاه من الصباغ لكنه جعله من راي اخذ القليل  
بالصحيح والحق الغرالي الاطفار المتفرعة وهي التي دهانها وملاصمها بكثر  
العمل بالحصر ارضا وفيه نظروا ما لا بد الاطفار لها فانقصوا لك شافعي والا  
على ان لا تقطع بها كاملة الاطفار وتقطع هي بكاملتها وتؤخذ الدية قال  
الشيخ ابو حامد ومجاعة وتكون كاملة قال الامام والقباض حريان القضاة  
فان فقدت الاطفار لانها روايد ولو لم يحل القضاة في ما تمت دية اليد ولا الاصبع  
الساقط الطفر وبعد اجز من الوجوه قال الامام وما قالوه بعيد ولا ذكره  
في طريق المرافعة انتهى وقد وفي البغوي بذلك وقال ينقص من الدية شئ والغرالي  
فرض ما له مما اذا كانت الاطفار مقلوعة وحرم فيما يوجب لقضاة كما  
اختاره الامام والشافعي والاصحاب والامام وضواها فيما اذا كانت خلف من غير  
اطفار وتختل بينهما امر والرافعي فرض في اليد التي لا اطفار لها وهو اعم  
والشافعي حكى عن المرفوعين القضاة في حالة قطع الاطفار فان مع ذلك صحح  
الغرالي القضاة بوجوب القضاة في المقلوعة الاطفار على ما قاله الامام  
في التي خلفت ولا اطفار لها واستوفى لصورة **الثالثة** لو قطع



انسان اذ ان اسنان الصفت المحني عليه لمجها في جرح الدم والتفتق فلا انز  
لهذا الا لصاق وجه على الجاني القضا من الدية وجب قطع الملتصق لتفصله  
قال الرافعي ويحي فيه ما مر في كتاب الصلاة فيما اذا وصل عظمه بعظم من  
التفصيل ينز ينبت اللحم على موضع الخامسة ام لا وبني ان يحاف لتلف من القاع لم  
لا ورحم الامام والغري بانه يعني عن الدم الذي كان ظهره لا سنا بهما اللحم  
عليه ووجوب الادا له بعد وان كان في نحره الام على انه لا يكره الصاقها  
سوق من الادن يدها وما ذكره الرافعي من التقرب بين ان يحاف لتلف قلعه  
اولا صحيح صرح به الامام ولو قطعها واطع فان لنا بوجوب زالتها  
اما مع الامر او الخوف فلا قضا من وان سرت في النفس لكنه يعبر بالقياسات  
وان لم توجه لطم رنما او للعفو عن الدم او الخوف لتلف فان اندمل الجرح فلا  
قضا منه ولا دية وتجب الحكومة وكما ان ياتي في وجوبه الخلاف الذي في وجوب  
في مسألة السن من ذهب او غلوت في اللحم فقلعت وان سرت في النفس وجب  
القضا من النفس وجب استحقاق قطعها لم يكره الجاني ان يقول لا بدوا اذنه لم اسوا  
اذني لان بانه من الامر بالمعروف ولا اختار الجاني به وامره الى الامام ولو انقص  
المحني عليه والصق الجاني اذنه فقد حصل القضا من بالابانه وقطع ما  
الصق بعدها لا يختص به المحني عليه والحكم في قطع الانف وقلع السن والصاقها  
كالحكم في الادن يضر عليه **فرع** لو قطع بعض اذنه ولم يذنه ففي القضا من  
القدر المقطوع خلاف سبق فلو الصقه المحني عليه فقد يضر على سقوط  
القضا من الدية عن الجاني ورد الامر بالحكومة كما لو اندمل الاقضا  
ولذلك لو قطع اخر الادن بعد الا لصاق لم يزمه القضا من الدية كاملة  
وهو الصحيح والصاق التقرب والما ورد في بسقط القضا من القدر  
المقطوع كاندما الموضع وقال الماوردي ولو بلغ القضا من اذن القاطع  
والصق بالدم اعيد قطعها منه فحصل في المسألة خلاف قال الرافعي ولا ي  
قطع الملتصق قبل تمام الابانه كما اطلقوه وهو طاهر ان ينبتا وجوب القطع  
على الخامسة المبان وعبر طاهر ان ينبتا على طهارة الموضع وللدم النجس عليه  
ولو

173  
ولو استاصل اذنه وبقيت متعلقة بحاله وجب القضا من وطع او قد تقدم لكن  
لو الصق المحني عليه فالتفتق لم يجب قطعه وفي وجوب القضا من هذا الخلاف  
وجرم الما ورد في سقوطه وقال في حكمه السن فان لم تلتصق وجب القضا  
فان قلع الصق الجاني والتفتق فطلب المحني عليه اذنه الملتصق وجب ولو  
ابان بعض اذنه فافتقر منها فالصق المحني عليه ان يقطعها **بابنا الرابع**  
جب القضا من قلع السن وهما يجب كسرهما في جماعة من الشيوخ ابو حامد  
والبعوي لا وحكي من حج عن النضر اهل الحار ان قالوا لم يكن ذلك بل اذناه  
ولا صدى في الباقي وجب منه وهذا اجاب به صاحب التبيين وتوجد السن الكبر  
بالصغيرة وبالعكس ولا تؤخذ الصحيحة بالمكسورة وتؤخذ المكسورة بالصحيحة  
مع قسط الداهية من الدية وتؤخذ الزائدة بالزائدة بالشرط المتقدم ولو  
قلع سن رجل وابست لك السن الجاني فلا قضا من وتؤخذ الدية فلو نبتت بعد  
ذلك لم يقتصر على الاربع لم تكن يوم الجناية قال الرافعي ونظيره من اوجع فاقض  
منه فاندمل جراحته ولم تندمل جراحته الشاح بقاد الشاح واولح ذلك  
الموضع نابتا لم اندمل جراحته الشاح فان الروابي قال الذي يحكي على المذهب  
انه لا يقتصر منه لان محل القضا من لم يكن موجودا يوم مبذم قلع السن فضر على اربعة  
اوجه لان القاع والمقلوع منه اما ان يكونا متغورين او غير متغورين او يكون  
القاع متغورا دون الاخر او بالعكس **الوجه الاول** ان يقطع متغور سن صغير  
لم يتغور لا يابط الى الحيا القضا من ولا دية بخلاف الموضحة لكن ينظر فان نبتت كما كانت  
ولم يتغورين ولا نقصان منفعة ففي احار الحكومة وجهان وخصصها الماوردي  
بما اذا لم يخرج جرح من القطع دم فان خرج وجب قطعها قال ولو قيل بوجهه بان ان  
كان قلعها في زمن سقوطها لم يجب وان كان قبله وجب كانه مذهبنا وقال في موضع آخر  
ان كان الدم خرج من لحم العور وجبت وان كان من محل السن فوجهان وجه وجوبه  
انه قطع يتبعها ما اضل به من عروق محلة او رابطة قال ومقتضى هذا  
التقليد ان يجب عليه الارش وان لم يخرج دم فان قيل به كان هذا الوجه الاصح  
والا فالاصح مقابله والاوي وجوبه وان نبتت باقصة المنفعة عن افعالها



كما لو كانت يئنه فنقصت منقصة عن منفعة البدن المحاور لها اربعة  
فنقصت عن منفعة الرابعة المحاور لها فهل يجب دونه او الحكومة فيقولان  
والا لما وردى ولو قيل بالاول عنددها كثر المنفعة والثاني عنددها  
اولا كان مدنها ولو ثبتت معوجة او خارجة عن سبيل الاستان او بقيت معها  
شئ وجبت الحكومة ولو ثبتت اطول ما كانت و ثبتت معها سبيل ساعده  
فوجب زاجدها انه لا يجب شئ وهو ما اوردته القاضيان لما وردى في الحيث  
واشبه بهما عند الرافعي والاصح عند النووي وهو الذي في المذهب انه يجب  
الحكومة لكن لما وردى في العرائ في فرع المسألة في طولها على التي تليها والرافعي  
اعتبارها بالنسبة اليها كما كان عليه ولو ثبتت سودا او صفرا او خضرا وكانت  
بيضا فقولان اصحهما وهو ما ذكره الرافعي في السودا والعرا في الكل ان الكل  
يجب والثاني ان الواجب الدية ومما مر من حمل قول وجوب الدية على ما اذا  
را المنفعة والقول بالحكومة على ما اذا ثبتت وان ثبتت بقدر ما نقصت  
من الدية فان نقصت تلك اقلت الدية وان اخرجنا بها عن وقتها بان سقطت  
سائر الاستان وعادى ولم تثبت هي اري اهل الجارة فان قالوا انها ترجى الي  
وقت كذا انظر فان مضى الوقت ولم تثبت او قالوا فسد المحدث ولا يرجح  
بنازع فالمقصود وجوب القضاء وتبعه الاصحاب وتوقف الامام فيه  
وقال رايته في نصوص الامه ما يسوغ التوقف وان ثبت العرا في هذا قوله ولا  
خلاف في وجوب الارش وان اوجبا القضاء فانما يستوفى بعد البلوغ فان  
ما ان الضبي قبله اقتصر منه وارنه او اخذ الارش وانما ان قبل حصول  
الباس ونزل الحال فلا قضاء وفي الارش وجهان بيان في الديان **الوجه الثاني**  
ان يرفع منعور من منعور محبا لقضاء وطحا لكن لو ثبتت من المحمي عليه بعد  
اخذ دية ففي اسناد ادها قولان ولو لم يقم ولم ياخذ الدية حتى ثبتت  
ففي سقوط القضاء والدية ثلاثة اقوال اصحها لا يفتان وثانيها يسقطان  
وثالثها يسقط القضاء دون الدية ولو التخي الخليفة او الموصي لم يسقط  
القضاء فيها ولا الارش على المذهب وفيه وجه بعيدانها يسقطان

وخصمه

وخصمه الامام على يده ما اذا اعتدت الحدية الى الجوف وجعل الخوف  
غيره والجم دونها اذا اجم و ثبتت حديد ولو قطع لسان ابن او بعضه  
فثبت فهل هو كهود السن فتاتي فيه الاقوال في سقوط القضاء والدية او  
كالتي ام الموصحة فيقطع فيه بعدم السقوط على المذهب فيه طريقان  
اصحهما الثاني وضع بعضهم بصورة والصحيح بصورة وقد روي وقوعه  
وسواقلنا بسقوط القضاء والدية او بعدم سقوطهما فلا يفتان بل المحمي  
عليه ان يقتصر ياخذ الدية في الحال على النقص قيل ان قلنا بالسقوط يرجع  
اهل الجيرة فان قالوا قد يعود الى مدة كذا انتظرنا تلك المدة والحكم كما  
نقدم في غير المنعور واستبعدوه فان قلنا ان عودها يسقط صانها فالواحد  
المحمي عليه دية ثم ثبتت وجب رددها فان اقتصر وجب عليه دية سن الحاني على المد  
وعن بن سلامة انه لا يجب عليه شئ وان اوجبا رد الدية على هذا القول وعكظ  
وعلى القول بوجوب الدية فهي دية العدا ودية شبه العدا ودية الخطا  
فيه ثلاثة اوجه وهي تجري في كل قتال عمد صدر عن طرف في حال القتال وخرج  
منه خلاف في انها عليه او على عاقلته وقد تقدم الكلام على ذلك فيما  
ادار من مسلمات في دار الحرب على نبي الكفار وقتله وليس للمحامي ان يقطع من  
المحمي عليه العايد قضا صا قال العراي ويقتل المحمي عليه الحكومة على الحاني  
ولا بعد ان ياتي فيما التخصيص والخلاف المتقدمان في سن من لم يتغير فان تعدي  
الحاني وقطع السن العايد فعليه دية لتعذر القضاء وقد وجب له على  
المحمي عليه دية السن العود فيا في فيه اقوال القضاء واد اقتص من الحاني  
فعاد سنه دون سن المحمي عليه فهل المحمي عليه قاتله ثانيا وثالثا الى ان  
يفسد المحدث فيه وجهان قال الامام الذي قطع به المراور ولا وعلى هذا اهل  
له الدية فيه وجهان اصحهما نعم لم يرفع الاو اعراض ان يكون قضا صا ولو عاد سن  
الحاني والمحمي عليه معا فلا يسي لو احدهما على الاخر على القولين معا قال الامام  
ومن عري التفرع ايضا القولين الى مقصد واحد هذا كله تفرع على  
القول باقامة سن العايد مقام الاولان فرعنا على انه هبة جديدة وهو



الاطهر ثبت اضداد هذه الاحكام فلا بد المحي عليه الدية التي اخذها ولا يعطى دية السن ان كان اقتصر واذا قطع الجاني السن الجايد فعليه دية السن بهذا القلع وقد استوفى منه موحداً لا اول بالقصام وان لم يكن اقتصر منه بل اخذت منه الدية للمحي عليه ان يقتصر بالقلع **الثاني** فان لم يكن اخذ الدية ايضا فقد اجتمع له عليه قضام في السن ودية اودسان فيه واذا عا دسن الجاني دورسن المحي عليه فلا سي للمحي عليه وقد استوفى حقه بما سبق **الوجه الثالث** ان يقطع غير متغور سن متغور في الجاني عليه ان يقتصر ان يشا وبخلاف لا يشا ولا شيء له مع القصاص كما في قطع الشلا بالصحة **والرافعي** هذا كله اذا كان غير المتغور قد بلغ والا فلا قصاص **قال** وفيما الى ان يفرج انه يقال له ان قلعه بينه الا في الطاهر منها العود فاصبر الى ان يصير متغور فان استعمل الجاني ويشتط عليه ان لا يحولها بعود **الوجه الرابع** ان يقطع غير متغور سن متغور فلا قصاص في الجاني فان ثبت فلا قصاص ولا دية فان لم تثبت وقد دخل وقت ثبوتها للمحي عليه ان يأخذ لا يشا او يقتصر فان اقتصر لم تغدر الجاني فراك وان عادت ففي قلعه ثانياً وحين اطهرها والامام تعلق **التفاوت الثالث** في العدد طرق التفاوت في العدد قد يكون لقصان طرف الجاني وقد يكون لقصان طرف المحي عليه فان كان بيد الجاني كان ثبوتها فاقصة اصبعها والمقطوعة كاملة الاصابع غير المحي عليه بكنز ياخذ دية اليد وارش اصبعه وان كان لقصان في يد المحي كما لو قطع كامل الاصابع كفا ناقصة اصبعها لم يكن المحي عليه قطع اليد الكاملة من الكوع وله لقط الاصابع ان يشا واخذ دية ان يشا وان كان لو اراد لقطها ان كان كفا ناقصة او لقط بعضه واخذ يد الباقي لم يكن فان لقطها فله حكومة خمس الكف التي تقابل مئنت اصبعه الباقي فله حكومة اربعة اخماسها المقابل للاصابع المقطوعة على الصبي المنصوم ويكرى الخلاف فيما اذا كانت بيد الجاني رايه اصبعها ويد المحي عليه معتدله فلقط المحي عليه اصابع الجاني الخمس لتغدر القطع من الكوع المرادة هل تدخل حكومة

مخت

تحت قضام الخمس ولو دخل في الصورة الاولى دية الاصابع الاربع ولم يقطع ذلك حكومة من ابنته وفيما على ظاهر المذهب وفيه وجه انها لا تدخل فيها واما احكو الخمس الباقي من الكف فيجب على الصبي وفيه وجه ان كل اصبع يستتبع جميع الكف كما يستتبع الكف ورتب الامام ورتب الامام الخاف ان الدية بعمل الاصابع هل يستتبع حكومة من حصة الكف على هذا الخلاف ان قضام بعضه هل يستتبع ان قلنا يستتبع فالدية اولى وان قلنا لا يستتبع في القصاص في الدية وحده ونحر منه ان في الاستتباع في نفس الاصابع ودية حكومة ما بعده ثلاثة اوجه نالها تستتبعه الدية دور القصاص ولو قطع كفا الاصابع لها ولا قصاص الا ان تكون كفا لقاطع مثلها ولو قطع ما حده الكف يد كاملة الاصابع فلصاحبها قطع كف دية الاصابع **فروع الاول** لو كان في يد الجاني على الكف اصبعان شلا وان ويد المحي عليه سلمه فان شلا اخذ الدية وان شاق قطع يده وليس له شيء بسبب الشلا وان شلا لقط الاصابع الثلاثة سليمة واخذ دية اصبعين واما حكومة الكف القدر الذي يقابل الاصابع المقطوعة في اندرجه في قضام الفولان المتقدمان في اندرج حكومة الكف في قضام الاصابع وفي اندرج ما يقابل الاصبعين تحت دية الوجهان المتقدمان في راية بعمل الاصابع هل تستتبع حكومة من دية ام الاستتباع مختص بالكل ولو انعكس الحال فكانت يد الجاني سليمة وفي يد المحي عليه اصبعان شلا وكان من القصاص من الكوع لكن للمحي عليه القصاص في الثلاثة سليمة وحكومة الاصبعين المشلاون وباني الخلاف في استتباع الاصابع الثلاثة حكومة ما يليها من الكف وفي استتباع احكو المشلاون حكومة ما يليها من الكف وحين حواري العرافين نجم وظاهر النص لا وهو ما اورده القاضي وصححه الفراء والوجهان على قولنا ان دية بعمل الاصابع تستتبع قسطها من حكومة الكف اما اذا قلنا ان دية بعضه لا تستتبع بعض الحكومة فحكومة بعضه اولى وكذا لو كان المسلول في الجاني عليه اصبعان فله فله قطع الاربع وحكومة الشلا وفي استتباع القصاص في الاربع حكومة ما يليها من الكف وفي استتباع حكومة الكف حكومة ما يليها الخلاف ولو قطع كفا



ليس لها اصابع الا اصبع واحد خطأ وحت دية الاصبع واما حكومة الكف  
 فان قلنا ان كل اصبع يستلحق كل الكف فلا يجب وان قلنا لا يستلحق كله وهو المذهب  
 ففي دخول حكومة منبته فيها وجهان اظهرهما الله تعالى في قوله تعالى  
 قال البغوي ولو كان اصابع احدي يديه او كفها اقصر من الاخرى لا فضا  
 في الاخرى ويجب فيها دية ناقصة حكومة **الثاني** فطعن بدمعته على  
 بدل الجاني ستة اصابع فاما ان تكون احدى ازيدة بعينها او تكون كل اصابعه  
 او تكون الزائدة واحدة لا بعينها **الحالة الاولى** ان تكون واحدة معينة زائدة  
 فلا يقطع يده من الكوع الا ان تكون الاصبع الزائدة ثابتة من الدراع كالمخني  
 عليه لقطع الجاني اصليان وباتي الوجهان في استنباع فضاصة حكومة الكف  
 فان كان الزائدة الى جانب اصليته بحيث لو قطعته الاصلية لسقطت الزائدة لم  
 يقطع بل ينقص على قطع الاربع وباخذ دية اصبع ولو كانت ثابتة  
 على اصبع وامكن قطع بعضها مع الاربع كما اذا كانت ثابتة على الامثلة  
 الوسطى من اصبع فيقطع الامثلة العليا منها مع الاربع وباخذ ثلثا دية  
 اصبع **الثانية** ان تكون الست كلها اصليات بان تقسمت لقوة ستة اجزا  
 متساوية في القوة والعمل وقال اهل الحيرة كلها اصلية فلا يجرى عليه  
 ان يلقط منها خمسة وباخذ سدس دية اليد كما رواه الامام عنهم وقال  
 ينبغي ان يكون قطع هذه الجس على ولا يفع الياسه على الطرف واغتر الرافعي  
 فقال ان لم تكن الست مفروضة على تقطيع الجس وهياتها فهدا فرب وان كانت على  
 تقطيعها فمعلوم ان صفة الاتهام بتباين صفة سايرها فان كان التي تشبه  
 الاتهام على الطرف فينبغي ان تعلق الجس من ذلك الجانب وان وقع ثابته  
 وكانت التي على الطرف كالحققة بها فينبغي ان تعلق الجس من الجانب الاخر انتهى  
 والظاهر ان الحالة مفروضة في الحالة الاولى واما الثانية فالقوة  
 تدلن الزائدة وان فرض ما شئ اصبعين بعين ان احدهما هو الزائد قال  
 الامام والذي تحت في قلب الفطن منع القضاء من لم يقطعها قاطع لم  
 يتعين قطع الجس بها فاقدم في قطع الامثلة معتدلة بالامثلةين

والذي

والذي يراه قد قاله القاضي فقال يجوز ان يلقط شيئا منها فان يادر  
 وقطع الكف الزمناه حكومة للزيادة وان قطع خمسا منها فقد استوفى  
 خمسة اسداس اليد وبقي له سدس دية بخط من ذلك شي ليكون حكومة  
 لزيادة الخلقه فيما استوفى انتهى والامر في المخطوط راجع الى نظر المجتهد  
 ولو يادر المجني عليه وقطع الاصابع الست قال البغوي يجر ولا شيء عليه  
 ولو قيل يلزمه شيء لزيادة الصورة لم يبعد وهو القدر المخطوط من  
 سدس الدية ولو اخذ مع قطع الجس **الثاني** القاضي لو قطع الكف الزمناه حكومة  
 للزيادة التي كانت خلقه يد الجاني وهو موافق لما سباني في الدية عن  
 النضر فما اذا قطع كف على ساعد واحدة لهما عن الاخرانه بحرف  
 الدية وحكومة من اجل الصورة ولو قطع ساعد هذه الاصابع الست غاض  
 معتد انقطع اصبعه وباخذ منه ما يفضل به خمس الدية على سدسها  
 وهو يعبر وتلكنا يعبر **الرافعي** وقياس ما استوفى ان يقال الخط من قدر  
 التفاوت شيء لان المستوفى سدس في صورة خمس ولو قطع معتد اليد  
 الموصوفة قطعه يده ويؤخذ منه شيء للزيادة المشاهدة ولو قطع اصبعها  
 منها لم يفتقر منه ويؤخذ منه سدس دية اليد ولو قطع اصبعين قطعت  
 منه اصبع ويؤخذ ما بين تلك الدية وخمسها وهو ستة ابعرة وتلكنا  
 يعبر ولو قطع ثلاثا منها قطع منه اصبعين واخذ منه من دية اليد  
 ما بين الجس والنصف وهو خمس الغرم ولو يادر المجني عليه وقطع اصبعين  
 يدا لقاطع **الامام** وهو من قطع يدا شيلا فابد المجني عليه وقطع  
 بها وقد مر انه لا يقع فضا صا فان رضي به الجاني وادز فيه ففي وقوعه فضا  
 نقصا وخلاف تقدم **الثالثة** ان تكون منها واحدة زائدة لا بعينها بان  
 قالوا ان القوة لم تنقسم عليها اجزا متساوية والزائدة ملتبسة كذا  
 صورها الامام والغزالي في غير البسيط وصورها القاضي والغزالي في  
 البسيط وهما اذا قالوا لم يدرى ان اصبعها منها زائدة وهي ملتبسة او  
 الاصابع كلها اصليات وذكر الرافعي الصورة في حكمها واحدة وهو انه

صا



لا فصام في الحرس ولو بادر ووطع من خمس فليس عليه الا التعرير ولو  
 بادر ووطع الكل فعليه حكم الزيادة **الفرع الثالث** لو خلو النعل  
 اصبعها اربع انا مل فلها حالان احدهما ان تكون الاربع اصابعه عند  
 الحيرة وقد يستدل به بان تكون قريبة من الاعتدال غير مضطربة في الطول  
 مناسبة لسائر الاصابع واذا قطع صاحبها النملة من طرفها من معتدل  
 الانامل قطعها منه النملة ولا يتأدى تمام حواف الحنجر عليه به فعليه ذلك مع  
 ما بين الربع والثاني من اثنى الاثنية وهو خمسة اسداس بعير وان قطع الثلثين  
 قطعها منه الثلثين والزمناه ما بين النصف والثلثين وهو بعير وثاني بعير  
 وان قطع الاصبع ففي قطع اصبعه بها واحد من احد هاتين وعزم به القام والروابي  
 وصحة الامام وثانيهما الاوصحة البعير وعزم به في الوحد وان جرم في غيره  
 بالاول ففي الثاني يقطع منه ثلاث انا مل هي ثلاثة ارباع حقه وبطال البرع  
 الدية وهو بعيران ونصف بعير ولو بادر الحنجر عليه ووطع اصبعه عير  
 ولا شيء عليه ولو قطع معتدل النملة من هذه الاصبع لم يقطع النملة وهو  
 منه ربع دية الاصبع ولو قطع الثلثين فالحنجر عليه ان يقطع منه النملة  
 وتأخذ ما بين تلك الدية ونصف بعير وتلكان ولو قطع ثلاث انا مل فله  
 ان يقطع الثلثين وتأخذ ما بين الثلثين وثلاثة ارباع وهو خمسة اسداس  
 بعير الا ان يشاق الرابع ولم يذكر وان عظم من المصنوم الى النملة المفقود  
 شيء لا ربع صورة تلك ولو قطع الاصبع جميعه فطع اصبعه ولم يلزم  
 شيء اخر هذا كله اذ لم يكن الاصبع ذات الانامل الاربع زائدة في الطول فان راوت  
 في الطول فالحكم كما تقدم في ما اذا قطع النملة والثلثين فاما اذا قطع جميع  
 الاصبع فلا يقطع اصبعه من اجل الزيادة في الصورة كما تقدم في ان الاصابع  
 المتساوية لا يقطع بكف معتدل الزيادة لكن يقطع ثلاث انا مل وكل الحق  
 بالارش **الحالة الثانية** ان تكون النملة العليا زائدة خارجة عن اصل  
 الحلقة فان قطع صاحبها اصبع معتدل لم يقطع اصبعه وتوجد منه الدية  
 ولو قطعها معتدل يقطع اصبعه واخذت منه حكومة الزيادة وتختلف

الحكومة

الحكومة وان تكون الزيادة ساقطة العجل او يعويه له ولو قطع المعتدل  
 النملة من غير ان يقيم منها وحك الحكومة ولو قطع الثلثين يقطع منه النملة  
 واخذت الحكومة الزيادة ولو قطع ثلاث انا مل فطع منه النملتان واخذت الحكومة  
 وحكم الاثنتين المتساويتين على راس اصبع ويدن على ساعد وفرد من  
 على كف وحكم الاصابع الستة لاجل الثلاث المتقدمة واحكامها فان كانا  
 اصليين فان قطع معتدل احد الطرفين لم يقطع النملة وان قطعها جميعا  
 فطع النملة ولزمه شيء لزيادة الحلقة وان قطع صاحبها النملة معتدلة لم  
 يقطع طرفا عليه ويقطع احدها وتحتيها المقنن ويؤخذ نصف الارش  
 محطوطا منه شيء هذا اذا تلبط طرفا هذه النملة على راس النملة الوسطى  
 اما لو ان راس عظم انتسعت الطرفان من ذلك العظم فان لم يكن بينهما وبين العظم  
 مفصل فليس ذلك موضع الفصام وان كان لكل طرف منهما مفصل هناك فالعظم  
 الحاصل بين السعير والنملة الوسطى النملة اخرا وهي اصبع لها اربع انا مل  
 والعليا منها ذات طرفين وان كان احدى الاثنتين والكف والقدر اصل والا  
 زائد عن عامل ففي الاصل الفصام والارش كل ميل وفي الزيادة الحكومة ولو قطع صاحبها  
 النملة معتدلة يقطع منه الطرف الاصلح ان امكن افراده بالقطع **الفرع الرابع**  
 اصبع ليس لها الا اثنيتان وهي تناسب سائر الاصابع في الطول للامام فيها  
 احتمل ان احدها انها ليست باصبع تامة وانما هي اثنيتان وانما هي انها اصبع  
 تامة لكنها ذات اثنيتان كما ان ذات الانامل الاربع اصبع واحد ولو فرض اصبع  
 لا مفصل لها فالامام الاظهر عندي نقصان شيء من الديان لان لاثنين اذا  
 زالا الكلية سقطت معظم ما مع الاصبع والرافع وقد يحجز هذا الكلام  
 الى ان لا تقصر اصبع السلام بها **الفرع الخامس** اذا قطع سلم من فاقدا لا  
 العليا الا النملة الوسطى فلا يسبيل الى الفصام فان امكن قطعها بان زالت العليا  
 بافة او جناية ففي الفصام الاطرفا وهي واشهرها القطع بان له ذلك كما لو  
 زال الحمل الجانية وقد تم الشافعي رضي الله عنه على انه لو قطع كفا لا اصابع  
 لها وليد لفاطع اصابع قلنا الحنجر عليه لا تمكنك الفصام فان اخرت

نملة



فأعف والاقاصير فلهذا ما بع الجاني يده فيها خذ بكفك بخلاف ما اذا قطع  
 الصحيح بدائلا فمثل ذلك فانه لا يقتصر في عند جماعة والثاني ان في القصاص  
 خلافه والما لا لقطع بالملع وهو ما اوردته الما اوردني وحرم القفال بوجوبه  
 اذا كان العليا مستحقة القطع بالقصاص عند الجناية على الوسطي وكما  
 ان يوافق الما اوردني وكما خلافه فان قلنا له ذلك فابتدأ فقل ولا العليا  
 وقطع الوسطي والعليا فقد تغدي وحصل الاستيفاء من الوسطي ولم  
 ارش العليا وهل له طلب ارش الاثم للجلولة الى ان تروا العليا فيه وحيث  
 قد يجرى عنها بان اخذ الما لهل يكون عفو عن القصاص وقد رها له انه اذا اخذ  
 المال وسقطت العليا هل يردده ويقتصر على الامام وكذلك راجع الى ان الجلولة  
 هل يثبت الرجوع الى المال وهما كالموجهن في ان من انفق شيئا ولم يزمه القية لا عوان  
 المتكلم فجدد المتكلم هل يرددها ويطلب اليه وكالموجهن في ان من اخذ ارش العبد الغنم  
 لا مشاع الرديا لحد الحاد ثم رآه العبد هل له ان يرد المبيع والارش ويسترد العتق  
 وكالموجهن فيما انفق طعاما لغيره فلقية ببلد اخر فاخذ منه قيمته للجلولة  
 ثم راجعنا سبل الانفاق هل له ردها واخذ المتكلم وسأها الامام والغرابي  
 على الخلاف فيما اذا ابد القصاص لصبي او مخون هل لوليه اطلب المال في الحال  
 واذا ثبت القصاص على امرأة حاصا هل يطلب المال في الحال وحكم هذه الاصول  
 ان الامام والغرابي نقلها عن النضران وولي المخون يطلب الارش وان ولى الصبي  
 يطالب به وكذا رواه الرويان في المخون وفيه الهوى وغيره بالقبض واختلف  
 الاصحاب فيهم من خرج من كل من البضين الى الاخر وقال ان كان المخون غنيا والصبي  
 فقير او ليس من تلمزمه نفقته في اخذ الما لافواه اطهرها المانع ومنه من يراها  
 وقر بينهما وقيل الطريقان في جواز العفو هما وقيل هما في جواز اخذ الما ل  
 مطلقا ويقول اذا اخذ هل للصبي والمخون رده والقصاص بعد البلوغ والافا  
 فيه وحيث ان منشاها ان اخذ الما للجلولة او عفو واستقاط وقد تقدم ذلك  
 في اللقيط وسلك الما اوردني طريقا ثانيا وقال ان كانا غنيين لم يجر للولي  
 العفو على الارش وكذلك اذا كانا فقيرين غير محتاجين الى النفقة لوجود  
 من تلمزمه

في جواز ما اذا كانا غنيين

من تلمزمه نفقتهما وان كانا محتاجين لهما فوجبه ان قال ويحكم بوجوب ثالثا  
 ان يحد جازا للولي فان كان مناسبا او وصيا لم يجر وان كان حاكما جازا  
 والطاهر في مسالته ان لا يمس له اخذ الما لادله بعفو وكذا في المخون الفقير  
 فان كان فقيرا فالاطهر الجواز وفي الصبي المانع ايضا ان كان محتاجا وان لم يكن  
 محتاجا لم يجر فوله واحد ولو كان عليه مستحقة القطع بالقصاص والطاهر  
 ايضا انه ليس له مطالبة رارش الوسطي الا ان يعفو او لو قطع الاثم العليا من  
 انسان والوسطي من اخر فاخذ العليا فلصاحب العليا القصاص مني اولا سواء كان قطع  
 انفسه متقدما او متاخرا عن قطع الوسطي فان اقتصر فيمكن مستحق القصاص في الوسطي  
 من استيفاء به قال بعضهم وله ان يقطعها مفضة الاول ولا ينتظر الى اوقافه والى  
 بوالى من قضا صبر لا بعد له ولو اتفق المحتج على اعلى وضع الما رده على مفضل الوسطي  
 واستيفاء الاثم لقطع واحد جاز فان لم يطالب صاحب العليا بصبر صاحب الوسطي او في  
 وجه قلنا له الارش للجلولة فاخذه قال الغرابي ان عفو عن القصاص وقطع بعضهم  
 بما اذا كانت العليا مستحقة القطع وقصاصا ان مقطوع الوسطي لا يستحق شيئا  
 وقالوا جند قاض فاعطاه الما لاضع غير عفو فترسقطت العليا من الجاني واقتصر منه  
 فماله رد المال والاقصاص فيه وحيث انهما ان ذلك قال الامام والاصحاب كروا  
 احكاما وصاغوا المعاصير بطرد والخلاف فيما وحيثما رزوع على معنى واحد فقالوا  
 اذا اخذ الما لم يسقطت العليا هل يردده ويقتصر فيه وحيث ان جازا ان فيما اذا اخذ الما ل  
 من الجامل وقالوا هل له طلب الما لاضع غير عفو فيه وحيث ان وقالوا اذا اخذ الما ل  
 هل يكون عفو عن القصاص فيه وحيث ان جميع ذلك يرجع الى ان الجلولة في القصاص  
 هل يثبت الرجوع الى المال فان لم يثبت لم يجز اد اطلب فان منع بالمال لم يرجع الى القصاص  
 واخذ المطلق عفو **السادس** لو قطع الاثم العليا من اصبع انسان والوسطي  
 والعليا من مثل تلك الاصبع من اخر فان سبق قطع الاثم لصاحبها ان يقتصر  
 وبأخذ الاخر ارش العليا وان سبق قطع الاثم لصاحبها ان يقتصر ويخفى الاخرين  
 ان يقطع الوسطي بخدبة العليا ويان يعفو او ياخذ دية الاثم في قلوبا د  
 صاحب الاثم لئلا يقطعها كان مستوفيا لحقه وبأخذ الاخر دية العليا من

ص



**الجاني** فصل في الاختلاف الواقع بين الجاني والمجني عليه او وليه وفيه  
**مسائل** **الاولى** لو قد مفلوفا في ثوب نصفين وادعى انه كان متباوفا لوليه  
 كان جانيا في المصدق منهما بيمينه فوكل اطرها ان المصدق الولي وثابتهما المصدق  
 الجاني وصحة جماعة وهما متصومان وفيما هما محوران من القولين في تقابل  
 الاصلين والماوردي من القولين في حد المدعي فان قلنا المدعي الذي يدعي خلا  
 الطاهر او الاصل فهو هنا مدعي الموت فيكون القول قول الولي وقيل هو الذي  
 مخالف سكونه فهو الولي فيكون القول قول الجاني وفي علم اطرها اجماعا فيها  
 اذا كان في ثياب يصلح للاجبا والاموان فان كان في ثياب الاحياء فالقول قول الولي  
 وان كان في ثياب الاموان على هيئة الكفر فالقول قول الجاني والطريق الثاني انه  
 ينظر الى الدم السابق فان اهل البصر انه دم مبيع صدق الجاني وان لا نه دم حي  
 صدق المجني عليه وان اشتهر فيه القول الثالث وهو الاطرها طردها في  
 الاحوال ونظر المسألة ما اذا اهدم عليه بيتا وادعى انه كان متباوفا لوليه  
 بل كان جانيا **التفريع** ان صدقنا الجاني فان خلفا نقضت الخصومة الا ان يتم  
 الاول بينة بجماعة فيعمل بها ولها ان تشهد بجماعة اذ ارادته التق في ذلك التوا  
 او دخل البيت مسالة الهدم قال القاضي والبعوي ولو خرج يدرك في شهادتها  
 لم تقبل وان سادع لها الادب كما اذ ارادوا شيئا في يد رجل ينصرف فيه نصر الملاك  
 ولا منازع له والناس ينسبون اليه وقال الامام لوراته الفيتون فقله  
 انسان على الفرض فعمل لها ان تشهد انه قتله جانيا في حياته هذا محل النزاع في كلام  
 ما يدل عليه وان اقام بينة انه كان متباوفا في هذه سمعت ولا حاجة الى تمحيص  
 ولو اقام الولي بينة بجماعة في حياته فعمل بتجارضه وان حكم بيلينه الموت فيه  
 وجهان من الوجهين الاثنين في الدعوى فما اذا قال في مرض موته لغام ان  
 من رمضان فاجر ولا اتم من سوا الفاجر واما ما بيننا فان صدقنا  
 الولي فان خلفا استحق الدية وفي القضاء وجهان احدهما انه يصح كل منهما طالما  
 وجران فما لو جرحه وادعى انه كان ميتا **الثانية** قطع طرف انسان واختلفا في  
 سلامة فادعى الجاني تشلل وينقصان اصبع في اليد او الرجل او جرح في اللسان

ادعى

او عني فانكر المجني عليه فقد نفي الشافعي بحجة فيها ادا اختلفا في كون الاثنين كائنا  
 موضوعا على ان القول قول المجني عليه ونفيهما ادا اختلفا في تشلل اليد او الرجل  
 ان القول قول الجاني ولا يحايط طرق اطرها انه ان كان لعضو طاهر كاليد  
 والرجل واللسان والعين والمصدق الجاني انكر اصل السلامة ولو انفقا على انه  
 كان سليما وادعى الجاني خذوا لنقصان وتشلل فقولا احدهما القول قول الجاني  
 واطرها ان القول قول المجني عليه وان كان لعضو باطنا كالذكر والاثنين فقولا  
 سوا انكر الجاني اصل السلامة او سلمه وادعى واليه واليا جريانه والاعضا الطاهر  
 والباطنه وفي انكار اصل السلامة وفي تسليمه ودعوى الروا والبالا الاختلاف ان  
 كان في الاعضا الطاهر والمصدق الجاني قطعوا وان كان في الاعضا الباطنه فالمصدق  
 المجني عليه كما لو علوظ لاق امراته على فعل فان كان طاهرا لا يصدق فيه وان  
 كان خفيا لا يصدق فيه وصحة القاضي ان الطهرى والسندى في الرابع انه انكر  
 الجاني اصل السلامة صدق قطعوا وان سلمه وادعى خذوا لنقصان صدق المجني عليه  
 وخرج منه اربعة اقوال الالتم ان كان لعضو باطنا صدق المجني عليه وان كان طاهرا  
 صدق الجاني ورابعها ان ادعى الجاني عدم السلامة في الاصل صدق وان ادعى سقوطه  
 صدق المجني عليه والمذهب في تصديق المجني عليه الا في العضو الطاهر عند مكان  
 اصل السلامة **التفريع** ان قلنا المصدق الجاني احتاج المجني عليه الى اقامة البينة  
 على السلامة واختلفت كيفية فقال طائفة منهم من اصباح يثبت ذلك على القول  
 فيما اذا انفقا باصل السلامة وادعى الجاني واليا فان صدقنا الجاني احتاج الى اقامة البينة  
 على السلامة حالة الجنابة وليست تخفى عن الميم وان اقامها على انه كان سليما سمعت  
 ايضا الكرخ خلف مع الاحتمال خذوا لنقصان وقال طائفة بكون شهادته كما كان صحيحا  
 ولا يشترط النحر لوجود ذلك حالة الجنابة وهذا عند الطهرى والروا في  
 قال الطاوردي ولو اقام الجاني البينة على تشلل العضو المفقوع كفاه ولا يحتاج  
 الى النحر الى وجود ذلك حالة الجنابة لانه اذا وقع عدم وكذلك اذا جعلنا  
 القول قوله في تشلل كفاه ان خلفا انه كان تشل وان لم ينحصر لوجود حالة الجنابة  
 وفيه نظر لان تشلل قد يراد وحول الشهادة على سلامة العبد اذا زاع

هـ



بصورة التي رفاها طويلا ويتوفي المهلك ويحوز الشهادة على سلامته الذكر  
واليد برونه الانقياد والابتناء وان صدقت المحي عليه مطلقا فان حلف  
استحقاق القضاء ان مقتضاه الجناية اودية المقطوع وقياس ما تقدم ان ياتي في  
القضاء الخلاف المتقدم وان صدقناه في العضو الباطن والجاني الظاهر  
ففي المراد بالباطن لا الامام فيه وجهان احدهما ان الباطن ما يعتاد ستره  
شترعا وهو العور والظاهر ما عداه واليهما تنفقه الفضل ان الباطن  
ما يعتاد ستره اقامة للمروءة والظاهر ما لا ستر عا لبا وصحة الغرالي  
ولو اختلفا في اصل العضو فقد طرد بعضهم الخلاف المصدق فيهما  
واستند الامام فقال من انكر اصل الجناية قطع بتصدقته وانما الخلاف  
فيما اذا اتفق على اصل العضو والجناية واختلفا في صحة العضو وسلامته  
ومنه ما اذا قطع الكف واختلفا في بعضا من صبح وليس منه ما اذا ادعى  
المحي عليه ما اذا قطع منه الذكر والابتناء وقال المحيي لم اقطع الا احدهما  
انما يحري الخلاف فيما لو قطع ذكره واختلفا في وجود بعض الحشفه او اذ  
واختلفا في ان كان كاملة او ذهبا **الثانية** من القواعد ان الجنايات  
اذا اعتدت وكان كل واحد نوحه دية او ارشام مقدر فان سرت كل الى النفس  
وجب دية واحدة وان اندم كل كلهما وجب كل منهما واجبه وان اندم كل بعض  
وسرى بعض وجب المندمل واجبه وفي الساري الى النفس دية النفس اذا قطع  
يدي انسان ورجليه ومات واختلف وارن الجاني في انه مات ملك الجنايات  
او غيرهما فذلك على وجهين احدهما ان يدعي الولي انه لم تمت بها بل مات بعد  
الاندمال وطالبه بدنتي ويقول الجاني بل مات بها فدية واحدة فان لم يكر الاندمال  
في تلك المدة لقصر الزمان كيوم ويومين فالمصدق الجاني ولا يحتاج الى الممانعة  
اصح الوجهين وان لم يكر الموت من الجراحات لم مضت طويلا لا يكر نفق الجراحات  
فيما عني من دية فالمصدق الوارث قطعها ولا يحتاج الى الممانعة والرافعي  
يشبه ان يقال ليس هذه الاندمال اصبط وسبق الجراحه سدين كثره والمجروح  
صنئ بسببها الى ان يموت بها ورض بعضه من السوء فما اذا انفي المحي عليه غير

متالم

مسالم ولا ضئ في الدمة الطويلة وان احتمل ان تكون قد اندملت وان لا تكون  
فطرق احدها فادعى الامام الاتفاق عليه ان الاندمال ان كان بعد  
والظاهر خلافه فالمصدق الجاني بمسئله اعتقاد على الظاهر وان لم يكن كذلك  
قال قول قول الوارث واصحها ان لقول قول الوارث قطعا وانما البانية على القولين  
في تقابل الاصلين ولو اختلفا في مضي زمن امكان الاندمال صدق الجاني وعمر هذه الا  
فيما اذا اختلفا في اندمال احد الدين والرجلين ولو قال الجاني مات بالسراية او قتله  
قبل الاندمال فليس على الادب وقال الوارث مات بسبب احرياق او قتله نفسه او شرب  
سما موجبا او تروى من شهاهوا وقتله اخر وعليك ديتان فوجه ان الظاهر ان المصدق  
الولي بمسئله ولو اقتصر الوارث على قوله مات بسبب اخو المصدق لاني لا يلتفت الى قوله  
ان قصر الزمان ولم يكر الاندمال وان امكن ان صدقناه بمسئله ولم نخجه الى البينة قبل قوله  
وحلفه انه مات بسبب عن الجناية وان لم تصدقه فلا بد من التخييل ليضور اقامة البينة  
قال الامام ولا يبعد التخرج على الوجهين وان لم يكر الاندمال ولو اتفق على ان الجاني  
قتله لكره ان قتله قبل الاندمال لوقال الولي بل بعده والزمان يحتمل الاندمال  
قال قول الوارث في بقا الدين وقول الجاني في نفق البانية والراعي وجه وجه  
انه يصدق الجاني مطلقا ولو قطع احدي يدية ومات وقال الجاني مات بسبب اخو ليس  
على النصف لدية وقال الوارث مات بالسراية فعليك القضاء في النفس دية كاملة  
فوجه ان يصح ما على ما ذكره البغوي ان المصدق الوارث ولو قال الجاني مات بعد الاندمال  
فليس على النصف لدية وقال الوارث مات بالسراية والزمان يحتمل الاندمال قال الظاهر ان  
المصدق الجاني وفيه وجه ان المصدق الوارث ولو اختلفا في مضي زمن الامكان فالمصدق  
الوارث ولو قتله الجاني بعد القطع وقال قتله قبل الاندمال فليس على النصف لدية  
وقال الوارث بل بعده فعليك دية ونصف صدق الجاني ولو جرحه بقطع طرف وغيره فمات  
فقال الجاني قتله اخر فليس على قضا النفس وقال الوارث بل مات لسراية جرحك فوجه ان  
الظاهر ان القول قول الوارث وعن الدار في القطع به وقال الوارث مات بالسراية وقال الجاني  
بل بعد الاندمال قال الامام ان طال المدة وكان الظاهر الاندمال صدق الجاني بمسئله بخلافها  
اذا تارعا كذلك بعد قطع البدن والرجلين فان قصر الزمان وبعد احتمال الاندمال

حسام

ي

ل



فالمصدق الولي وقيل فيه قولان مطلقين متى كانت المدة محتملة الاندما  
احدها بصدق الوارت والما في الجاني وان لم تختم له صدق الوارت بخلافه وان لم  
يختم له صدق الجاني بخلافه **الوجه الثاني** من وجهي الاختلاف ان يتعكس الحال  
فيقول الجاني انما الجاني فلان على النفس ويقول الوارت بل سرت واحداهما الى النفس  
فعليك القضاء في النفس فتخرج من كلام الغرافي وغيره ان المصدق الجاني في حاله القطع  
بالاندما او قول الوارت في حاله القطع بعدمه وفي اجتهاد ظهور الاندما وظهر  
عدمه ونسأولكم ثلاثة اوجه احدها القول قول الجاني والثاني قول الوارت  
والثالث ان كان الطاهر الاندما فالقول قول الجاني والافق قول الوارت **فروع** لو اقام  
من لم يصدق في دعوى السرية في صورتي وجهي الاختلاف بينه على ان المحني عليه لم يزل  
ضميا خفيا الى ان مات لم يقد في دفع السبب الاخر الذي يدعيه خصمه لكن ما تخرج عنه  
في دعوى السرية فيقبل قوله بيمينه نصر عليه **الثالث** سياتي انه لو اوعى راسا  
اكثر من موصحة انه يجب لكل واحدة من الخمس من الابل فان رفع الحاربيها ما جناية تالته  
قبل الاندما او ارفع سرية الجناية الاولى صارت واحدة وعاد الواجب الى خمسين  
الابل فلو اوعى راسه موصحة لم يرفع الحاربيها ما واختلفا فقال الجاني انا رفعت قبل  
الاندما وليس على الارش واحد ولا المحني عليه بل بعده فعليك اشر ثلاث موصحات  
فان قصر الزمان بحيث لا يجهل الاندما بصدق الجاني بيمينه ويحكم ان يحكي فيه قولا انه لا  
يحتاج الى يمين وانما الجاني كره فيه الاندما فيقتضي طريقة الامام والغرافي في حاله  
الثانية انه ان كان الطاهر الاندما بصدق الجاني عليه وان كان الطاهر عدمه صدق الجاني  
بيمينه وان استوى الامر ففيه قولان بقاء الاصلين والذي ذكره الاصح انه ان طال الزمان  
بحيث لا يجهل الاندما بصدق الجاني عليه مطلقا بيمينه فان جلف على الاندما ليس لارشان وفي  
ثبوت ثلث وجهان احدهما انه يثبت بيمينه وفيه الجاني ولو وجدنا الحاربيها موصحة فقال  
الجاني انا رفعت او ارفع سرية جاني وفي المحني عليه بل رفعت انا او رفعت اخر  
فالظاهر تصديق المحني عليه ولو كان الموصح موصحة واحدة فقال الجاني كذا او موصحة  
المحني عليه او موصحة موصحة وانما رفع الحاربيها بصدق الجاني **فروع** من الاختلاف **الاول**  
فقال انسانا وادعي رقة وانه ليس عليه الا القيمة وقا فيه بانه كان حرافا لئلا يقول

قوله

قوله القرب ولو قد فامرة وادعي رقة وانكر ان يقول قول الفادف ولا احباب  
طريقا احدها بقرير النصيب والما في رقة فانها قولان طريقتان اما ان المصدق القرب  
**الثاني** في الام لو ادعي رجل على انه قتل مورثة عمدا فقال الطدعي عليه بقتله  
خطا فاقول خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد ان يكلف ما قتله الاخطا فان نكل  
حلف لمدعي انه قتله عمدا وكان له القود **الثالث** لو قطع اصبعه وادوي  
جرحه وسقط الكف فقال الجاني تاكل بالادوية والمحني عليه بان اكل بالقطع قال  
المثولي نسا الامل الحية فان قالوا هذا الدواياكل الامل والمحني عليه بصدق الجاني فان كوالا  
ياكل المحني صدق المحني عليه وكذا ان اشبهه الى الالهة اعرفه **الفصل الثاني** في حكم  
القضاء الواجب استيفاء وعقوبة بايان **الباب الاول** في الاستيفاء والمحني  
عليه اما ان يكون رقيقا او حرافا فان كان رقيقا فاما ان يكون القضاء في النفس وفي  
غيرها فان كان سيده واحدا كان واكثر على قدر الملك لا ينفرد به واحد منهم وان كان  
في غيرها فها هو يستحق العبد وليس وفيه ان كان من اهل الاستيفاء ويح عفو عنه  
او يكون ذلك لسيده ودونه ففيه خلاف تقدم وان كان من اهل الاستيفاء فذلك له دون  
سيده فيجب في الاقتضاء من العفو على الدية وقيل ليس له الاقتضاء وان كان حرافا  
فان كان القضاء من اهل الاستيفاء فله فليس وفيه وان كان من اهل العفو فمسائل  
**الاولى** تثبت ولاية استيفاء لورثة المقتول جميعهم على فرايض ابيه تعالى اليه  
او نعصب او نسب او نسب وفيه وجهان احدهما انه يثبت للعصاة خاصة وعلى  
هذا في ثبوت العصبة بالاولا وجهان وتعليقهم له يقتضي ان لا يثبت للاخوان اذا  
كر عصبات مع البنات والثاني انه للوارثين بالنسبة والنسبة فان لم يكن له وارث  
خامس فله السلطان ان يقتصر من قتله او يتعجل اخذ الدية ففيه قولان اصحهما  
اولهما وان خلف بنتا واحدة او اخا لام فان قلنا للامام استيفاء  
القضاء من اهل البيت هناك خامس استوفاه مع صاحب الفرض فان قلنا ليس له ذلك  
رجع الى الدية وفي المسألة صورتان احدها لو كان بعض الورثة صبيا او محنوا  
او غائبا لم يقتصر من القاتل حتى يبلغ الصبي ويقتل المحن ويحضر الغائب او  
بوكل فليس وفوز جميعا القضاء وهو من ماله المانع ويرثه من لا مانع



به ولستوفون جميعا ولو ان فرد صبي او مخنونا يستحق اقل القصاص في نفس او  
طرفه يستوفيه الولي باكان وجد او الوصي ولا القيمة وهل الولي ان يخذ المال  
فيه طر ووقته من باب اللقيط وعن القفال ان السلطان استيفاء طرف المخنونا  
واصاحد البخاري ولا يطرد فيما اذا ثبت القصاص بقطع طرف وغيره وهل يحبس من  
عليه فضا من النفس او طرف الى بلوغ الصبي وفاقدة المخنونا وحضور الغائب او  
موتة وانتقال الحق الى الخالي الرشيد الحاضر فيه اوجه اصح وهو المنصوص  
وبه قطع الجمهور ولا يفتنع منه بكفيل وتاثير الاقوال انما انه يحبس للصبي والمخنون  
وان لم يطلبه وليه ولا يحبس الغائب والاعمال انه لا يحبس في قضا طرف الى قذو  
الغائب ويحبس للصبي والمخنون وفي قضا من النفس لهم وكلهم هذا يقتضي انه ليس  
للمحكم انتزاع مال الغائب وذكر الامام خلافة **الثانية** اذا كانوا مستحقين قولا  
القصاص مكلفين حاضرين فليس لهم الاحتجاج على قتله باذنيه كل واحد ضربة  
لكن يتفقون على واحد منهم صالح للاستيفاء يستوفيه باذنه له ولهم او يكون  
اجنبيا وهل ثاني الطريقان قضا طرف او يتعين بوكيل اجنبي فيه وجهان اثنان  
اصحهما الثاني وان تراجموا ورام كل منهم ان يستوفيه بنفسه افرع بينهم من خرجت  
وعنه فؤله بادن الباقي فان امتنعوا من الاستيفاء او لم يادبوا لم يكن له ان يستوفيه  
خلافا اذا اذبح الاول با على التزوج فافرع بينهم لا يحتاج من خرجت له الفرعة الى  
ادن الباقي وفيه وجه انه لا يحتاج بعدها الى اذن الباقي وفي ادخال العاق  
عن الاستيفاء في الفرعة كالنساء والشيوخ والمرضى ورحم وقيل فؤله اذبحها  
نعم وهو نصه في الام وصحة البغوي فليست تبيد اذ خرجت له من يقد عليه  
وتأثيرها الا وحرم به جماعة وصحة اخرون وعليها لو خرجت لقادر فخرجت  
الفرعة بين الباقي وعلى الاول التقاد وليست **ثالثة** بوصف الاشكال ونقد عليه  
ان من عليه قضا اذ قتله اجنبيا لا على القصاص بل منه القصاص لو رثته  
لا للدين كما نواستحقون القصاص عليه ولو عفي ورثته عن القصاص على الدين لم  
على المدة وفيما وجه انها مستحق القصاص كقيمة العبد المهرهون اذ اقتل وليس  
لبنصر مستحق القصاص الا لو اذ بقتله اذ عوفد له فلو بادر واحد من ورثة المقتول

وقتل

وقتل القاتل بغير اذن الباقي فاما ان يكون قتل عفوا الباقي او بعدة الى الحالة  
الاولى ان يقتله قبل عفوه ففي وجوب القصاص عليه فؤله اذبحها في نسبته  
المقتول الى لقدم واصحها **الاول** البغوي وهما فيما اذا كان عالما بالحرمة القتل فان كان  
جاهلا به لم يقطعها **الثانية** ان يقتله بعد عفوا الباقي فان كان عالما بعفوه  
فان لم يكن الحاكم يحكم بسقوط القصاص عن الجاني ترتب وجوب عليه علي ما اذا قتله  
قبل العفو وان اوجبه له فمقتل او لم يقطعها او لم يقطعها وان كان حكم بسقوطه عنه عليه  
القصاص فؤله واحد واثار لما ورد في الجاني الخلاف فيه اصحا وان كان جاهلا  
بالعفو ترتب على ما اذا كان عالما فان لم توجه عند العلم فعند الجهل اولى والا  
فوجه ان وقيل فؤله ان بناء على الخلاف فيما اذا قتل من عرفه مرتدا او عريضا وان  
انه لم يسلم فبان خلافة وقد مر ان لا طهر وجوبه وخرج فيما اذا قتله بعد العفو  
ثلاثة اقوال اياها ان علم بالعفو وجب والا فلا وهذا كله اذ لم يحكم الحاكم بالجاب  
القصاص على المستوفى ولا سقوطه عنه ولا يتركه من الاستيفاء فان حكم به  
امضى حكمه واثار في الجاني الى خلاف فيه ولا خلاف في وجوب القصاص على العاق  
اذ قتله وعلمهم كلهم اذ قتلوه بعد العفو **الفرع** ان قتلنا بالعفو في الحالة الاولى  
ان القصاص لا يجب فلباقي من حصته من الدين ومن ان يخذونه فؤله اذبحها من الوات  
القاتل واصحها العلم بخذونه من تركه الجاني وضعف من الصباغ الا واية لو كان المقتول  
او لا اكره دية من قاتله كما لو كان مسلما والقاتل دميما فقتل احدا من المسلمين القاتل  
فعليه نصف دية الدمي وهو سدس دية المسلم وسخا حبه نصف دية المسلم ولو اخذ  
حقه من اخيه لم يكن له ان يخذها نصف دية المسلم لانه فوق الواجب عليه ولا يمكن ان  
يأخذ منه ومن ورثته الجاني لا اخاه الذي انكف جميع حقه وعليها هذا القول يرجع  
له على غيره واصحها ان لم يذكره وهو يدل على ضعف هذا القول ويجاز عنه بانه على  
هذا القول ليس له الا حصته المقتولة لانه بذل ما يستحقه وقد قال المصنف في الدية وهل  
قصاص في النفس فبان قبل ان يستوفى منه اولى القاتل فمقتل فمقتل في الدية وهل  
يخذ دية القاتل او دية قاتله فيه وجهان يظهر انهما فيما او كان احدهما رجلا  
والآخر امرأة فعلى الثاني لا اشكال ويكون الواجب حقيقة الورثة حصتهم من

ن  
القصاص



دية القاتل فعلى الواجب على القاتل فدية ما فوته وهو تلك دية المسلم بحمل القاتل  
نصفه وقد لا يتوعد وودوا اذا جعلنا ما خد سقطوا القصاص من شبيهه اهل  
الدينه وكان المقتول رجلا والقاتل مقتولا ثانيا المرأة فلا شيء على قاتلها يعني  
تقربا على قول النقام ويظهر من هذا ان محل حصة باقي الورثة من الدية  
بالقاتل منهم اذا وجب عليه منها شيء بان يكون دية المقتول او لا وثانيا سوا  
او يكون القاتل المقتول اكثر دية من المقتول طالما او لا فيندفع الاشكال  
وعن ابن سريج خرج قولنا ان الذي لم يقتل من الورثة يخرج من ان يخذ حقه  
من الوارث القاتل ويبذل يخذ من تركته الجاني تتركه للوارث الغاصب  
وللجاني منزلة المتلف يده ولو كان قاتل احد الورثة القاتل بعد عفو الناس  
فمنهم وجوب الدية لهم اما بالعفو او مطلقا قلنا انه يقتضي الدية والتفريق  
على عدم وجوب القصاص على الوارث القاتل فمحل التقرب ان حصة العاقين  
تحت تركه القاتل الاول قطعا وحكي الماوردي من الصباغ القول الاخر فيه  
والاول اطهر ومقتضى ما ذكره من توجيه القولين في وجوب القصاص على  
الوارث القاتل انه يكون يقتله قاتل مورثه مستوفيا حقه من القصاص ولا  
يجب له سبب لك شيء ولا عليه شيء ولو تفاوتت دية المقتولين اذا كان قتله  
له قبل عفو الناس في الورثة اما اذا كان بعده وتفاوتت الدية فان قلنا ان حصة  
العاقين منهم تحت تركه القاتل منهم كما تقدم عن الماوردي ومن الصباغ وتساوت  
دية المقتول او لا وثانيا فذلك لا يجب له ولا عليه شيء وعلى هذا ينطبق قوله  
في البيه فان قلنا لا يحق قد استوفى المقتدر حقه واما على قول صاحب التقرب  
ان الدية تحت تركه القاتل قولا واحدا فقد وجب لهذا القاتل تركه قاتل مورثه  
نصف الدية في المال المذكور وجب عليه دية كاملة لورثة قاتل ابيه يستحق  
نصفه لهم عليه ان ياتوا دية ابيه ودية قاتله والنصف الاخر ياتي في قول  
النقام وان كانت دية الثاني اكثر من قول النقام فما نسبوا فيه ونرجع  
ورثة الثاني عليه باقاص مع النصف وان كانت دية الاول اكثر كما لو  
كان الثاني امراة فلا شيء على ورثته على قول النقام وقيل يرد وود والموتى  
فيما

فيما اذا كان قبل اخذ الوارث القاتل قبل عفو الناس من على سقوط القصاص  
عنه باختلاف اهل العلم يجعل للشركة ثانيا ولا يصير مستوفيا حقه قال ابن  
دوود وثاني قول النقام ويقت منه قول الماوردي اذا قلنا الاقصاص  
وعليه الدية وقد سقط نصفه وهو ما استحقه من دية ابيه اذا جعلنا  
الدين الماتل قصاصا والرافعي فرج على القولين في وجوب حصة من لم يعف  
من الدية في دمة اخيه قاتل القاتل في الحالة الاولى اذا قتله قبل العفو فان  
اذا قلنا ان حق الذي لم يقتل على اخيه القاتل ولو ابرأ اخاه برأ ولو ابراه وارث  
الجاني لم يصح ولو ابرأ وارث الجاني القاتل عن الدية لم يسقط النصف الذي تحت  
عليه لاخيه فاما النصف لما ثبت للوارث فيبني على ان النقام في الدين هو الذي  
ينفس الوجوبان قلنا يحصل والعفو اخوان قلنا لاخيه يتراضيا مع ويبقى  
للارث القاتل النصف تركه الجاني وان قلنا ان حق الذي يقتل تركه الجاني على  
اخيه وهو الصحيح فلو ارث الجاني على الابن القاتل دية تامة وللاثر القاتل تركه  
الجاني نصف الدية فيبقي النصف في النقام ويأخذ وارث الجاني منه النصف قبل  
الذي لم يقتل اخاه لا ع اذ لا شيء عليه ولو ابرأ وارث الجاني صح ولو اسقط وارث  
الجاني الدية عن الابن القاتل فان قلنا يبيع النقام بنفس الوجوب سقط النصف  
بالنصف كما وجب او يوزن الاسقاط في النصف الاخر ولا يبقى لاجلها على الاخر  
شي وان قلنا يتوقف على التراضي سقط حق الوارث باسقاطه ويبقى للارث القاتل  
نصف الدية في تركه الجاني انتهى وهذا كله منه مبني على ان قاتل الوارث قاتل  
مورثه لا يبيع قصاصا وهو قول جماعة وهو خلاف ما يفهم كلامه او لا في الفصل انه لا  
يبيع قصاصا وهو الاطهر وادكارا احدا او ارث القاتل جاهلا بترحم انفراد القصاص  
فهل تكون الدية الواحدة يقتله في ماله او على اقله فيه فولا قلنا في ماله فالدك  
لم يقتل باخذ حصة من الدية من الوارث القاتل او من تركه الجاني في الاصل القوي  
ووارث الجاني باخذ دية من عاقلة الابن القاتل ويبلغ ان يلاحظ على قول الخطا ان  
الخلا في مستحق القصاص اذا قتل من عليه القصاص خطأ هل يصير مستوفيا حقه  
فان قلنا نعم عاد في نصف الاخ القاتل ما تقدم هذا كله تفريع على عدم وجوب

ص



القصاص في الحالة الاولى وهي ما اذا قتله قبل عفو الدافين اما اذا فرغنا  
عليه في الثانية وهي ما اذا قتله بعد عفوهم وان كان العافي عفي عن الدية  
او مطلقا وقلنا انه يقتضي الدية فلورثة المقتول دية الله في تركه الحاني  
وعلى العاقل منهم دية الحاني فيقع ماله وما عليه في القصاص والباقي لا يخذل  
حصنهم من الدية منه او من تركه الحاني على القولين وان كان عفي مجازا او اطلق  
وقلنا لا يقتضي الحاني لاشي للعافي وللعاقل حصنة من دية ابية في تركه الحاني وعليه  
تمام دية الحاني تقدم هذا التفرع على القول بعدم وجوب القصاص اما اذا قلنا يجب  
واما في الحالة الاولى فيجب دية المقتول او لاه في تركه وانما المقتول انما يتم ان يقتل وارث  
الحاني من الابن القاتل اذ وارث المقتول منه والابن الاخر الدية في تركه الحاني لها  
نصفين وان عفي فان كان مجازا او اطلقا وقلنا المطلق يقتضي ما لا اخذ ابنا المقتول  
اولا الدية وان عفي على الدية او اطلقا وقلنا المطلق يقتضي ما لا اخذ ابنا المقتول  
للقاتل القاتل وللاولاد الذي لم يقتل نصف الدية في تركه وللاولاد القاتل النصف  
وعليه دية الحاني بنماها ومح في الكلام في القصاص وقد بصر النصف الذي  
له بنصف ما عليه قضا ما وباجد وارث القاتل القاتل النصف الاخر وقد  
ختلفا لعذر بالدفع والاثوثة والكفر والاسلام فحكم في كل صوة بمقتضاها  
واما في الحالة الثانية وهو ان يكون قتله بعد عفو بعض الورثة فان اقتضت  
القتل القاتل فلورثة المقتول منه نصف الدية في تركه الاول ولاشي للعافي  
ان عفي مجازا وان عفي على نصف الدية غادر الخلاف في انه ينمى باخذه وان لم يقتل منه  
الوارث لا عفي فينظر في حال العفو وما يقتضيه من وجوب المال وعلمه قال  
الرافعي وما ذكر في المسألة من صوة الوقوع في خلاف القصاص اطلقه الامة لكن  
لا يخفى ان موضع الخلاف في القصاص اذا ما تساوى الدينان في الحسن والصفة حتى لا  
يحيي فيما اذا كان احدهما الا والآخر محيا او كانا محييين في قدر الاجل وهنا اخذ  
الدينار بثلث دمة الابن القاتل لوارث الحاني والآخر بثلث دية الحاني ووردت  
الوارث وهذا الاختلاف شديد من الاختلاف في قدر الاجل والجواب **عنه**  
انه ظاهر على قولنا الدية تثبت للقاتل ابتداء وهو الاصح فيجوز له وعليه

فتتقاصار

فتتقاصار **واما** على قولنا ينبت للوارث ابتداء فليس في ايها اختلاف شديد  
فان الوارث لو اخذها وقتلها الدية قطعها فلامعني للاخذ منه والرد عليه  
كما في مسألة القصاص **المسألة الثانية** تقدم انه اذا قتل الواحد جماعة  
قتلوا احدهم وللباقين لربان وكذا لو قطع طرفا واحدا من جماعة  
ولو رضي المحضون بان يقتل او يقطع بالجميع ويرجع كل منهم الى ما بقى له من  
الدية قال الامام لا يجاوز اليه بل خلاف ثم ينظر فان قتلهم على الترتيب  
اما ان قتلهم واحدا بعد واحد وان قتل واحدا اوليا فبقاين وجه  
واحد فيقتل بالاول وللباقين لربان فان عفي في الاول قتل الثاني في كل  
براعي الترتيب وان لم يعف في الاول قال الشافعي رضي الله عنه احببت ان يرجع الامة  
الي ولي الاول البعير وهو طالب الوعاف فان لم يعف ولم يقتل بكره اليه الباقين الا ان  
عليه وليس لولي الثاني ان يسد القتل ولو فعل فقد قال الشافعي كرهته ولا  
شي عليه قال الرافعي وشبهه ان يكون الكراهة كراهة تحريم يد عليه قوله في  
الامر بكراهته فقد استأوى وقع قتله عن القصاص المستحولة وليس عليه الا القدر  
ويلتقل حق الاول الى الدية وفيه وجه ضعيف انه يغرم الاول دية قتله  
ويأخذ من تركه الحاني دية قتل نفسه وان كان ولي الاول غائبا او صديقا او  
مجنونا جسد القاتل المحضوع وكما في الاخرى وروى لفروراني قوله ان الثاني  
ان يقتل ويصير المحضوع والكامل مرجحا والاعتبار في التقدم به هو الروح  
ولو قطع يد انسان ثم حرقته اخرجت سري القطع الى النفس فحق التقدم لولي  
المحروق وفيه وجه انه لولي المقتول يده وقربانه فيما اذا جرح احدهما بعد الآخر  
وسرى جراحة الثاني الى النفس قبل سري جراحة الاول وان كان قتلهم  
معابا زهدم عليهم حدرا او جرحهم وما نوا معا لم يقتل ايضا الا بواحد منهم  
فينزع بينهم فمن خرجت له الفرقة قتل له وصار كانه قتل اولاه وهذا الافراج  
واحدا مستحب فيه وجرح احدهما واقصر عليه جماعة وجهكاه بعضهم  
عن النفس وصحة الرواية انه مستحب ولاهام ان يقتله من سبهم واصحابها  
انه واجب ولو رضي وليا القتل لا يتقدم واحد من غير الفرقة كما لا يلزم



ردوا الى الفرقة وفيه وجه انه يقتل جميعهم ولا يجتمع ذلك شي اخر  
 نال لانه يقتل جميعهم ويجمع ذلك كل منهم حصنه من الدية واجروه  
 فيما اذا قطع طرف جماعة دفعه واحدة ولو اشكل الحال ولو در افطع دفعه  
 واحدة او مرتين اعمل كما لو قتلهم معا واقع بينهم فان افرقتا سبق قتل بعضهم  
 اقتصر منه ولبه قال السرخسي ولو لم يفرق بينهم في الدية وفيه نظرية انه لو قتل  
 وحلف المدعي فان جعلنا المات مع النكاح لا فرق فهو لو افرقتا في ما افرقت اولاً  
 لم يقتل منه وان قلنا انه كالدينه لم يتعد الى حوالات ولو قتل جماعة جماعة  
 فالتاثلون كالشجر الواحد ان قتلوه من ثباته او بالاول وان قتلوه معا  
 افرع بينهم ثم خرجت له الفرقة قتله وللباقين الديات من تركا القاتلين  
 واختلف الاصحاب في مسائل **الاولى** اذا قتل العبد جماعة احدا او عبيدا  
 هل يقتل جميعهم فيه وحيث ان احدها نعم وفيه اجاب القاضيان بنج واما وردي  
 واصحاب الاكابر المغروباها الامام على الخلاف ان رتب الجناية بتعلق بدمية  
 العبد مع رتبته خاصة فعلى الاول هو كالحرة المحسرة وان اراد القاضي نعم  
 انما امرعان على القول بتعلق الاربع بدمية العبد وحيث ان فضايل  
 الطرف وعلى الاول لا يقتصر منه في النفس ولا في الطرف الا عند اجتماع  
 المستحقين وعلى الثاني شرط فان قتلهم من ثباته بالاول وان قتلهم  
 معا افرع بينهم ويقتل من خرجت له الفرقة ولو على والى القتل الاول او  
 والى من خرجت له الفرقة على ما لا يخلق برتبته وللتاثلين قتله وان يطلحق  
 الاول وان عفى الثاني ايضا على ما لا يخلق لما لا يفرقه ولا ينظر فيه الى القتل  
 والتاخر كما لو اختلفا في الجماعة في ارضية ولو كان الجنايات كلها حطا وتقدم  
 بعضها على بعض وانشأ القاضي الى خلافه وان اراد القاضي الطبري في القتل  
 يسر بالقطع بان العبد لا يقتل بالجميع اذا قتلهم مرتين او بمقتضى الوجهين  
 بما اذا قتلهم دفعة واحدة وكلام الجمهور يقتضي انها في الحال كما مر  
**الثانية** اذا قتل واحد جماعة في المحاربة فيقتل يقتل واحد منهم  
 او بالجميع فيه وحيث ان ونسب لما ورد في الثاني الى الجمهور وعلى الاول

للباقين

للباقين لديات **الثالثة** اذا قتل اوليا القتل على القاتل فقتلوه وكان  
 قد قتلهم دفعة واحدة او مرتين او فرعا على الصبح في الزوال فقتلوا اخر  
 لو قتل كان مستوفيا قصاص نفسه ففي قتلهم ثلاثة اوجه اصح وجرم  
 الطولي ان القتل يقع عن جميعهم موثقا عليهم ويرجع كل واحد الى حصته  
 من الدية بحسب ما يقتضيه التورع وان كانوا ثلاثة فقد استوفى كل  
 واحد ثل حقه وله ثلثا الدية وان كانوا اربعة فقد استوفى ربعه وله  
 ثلاثة ارباعها وبانها انه يفرغ بينهم ويحعل القاتل وافعال من خرجت لفرقة له  
 وللآخرين الدية وبانها ان القاتل يفرع عن الجميع فلا رجوع الى الدية  
 قال الامام ولا اعه من المذهب وما تقدم من الافراع بين اوليا القتل  
 عند قتلهم دفعة واحدة فيما اذا كانوا اضر من سدا فان كان بعضهم عابا او  
 صبيا او مجنونا فقد روي الغزالي عن الربيع انه روي ان الفرقة تنظر في الحصص  
 وعن رايه عرمله ان الحاضر والكامل ان يقتل ويكون الحضور والكامل مرجحا  
 كالفرقة والديرواه الربيع انه يبتظر ففهم الغزالي منه انتظار الافراع وقال  
 القاضي يفرع في الحال وان خرجت الحاضر الكامل اقتصر وان خرجت الغايب والناقص ليس  
 القاتل الى حضور المستحق وكاله وهو ظاهر رتبته في الامم وقال الرافعي القاتل  
 الانتظار ولم يبين انتظار الافراع او الاستيفاء وقد تقدم القولان فيما اذا قتلهم  
 مرتين **فرع** قاتل رجلا وقطع طرفا خروفا لم يستحق القصاص والنظر انه يقتصر  
 منه في الطرف في النفس والاصحاب سوا تقدم قطع الطرف او ثاخر هذا اذا  
 لم يسر القطع الى النفس فان كان سري اليها فان كان بعد القصاص في الطرف  
 فظاهر وان كان محلة فان كان القطع متقدما على القتل فقد تقدم انه  
 يقطع للاول ويقتل للتاثل على المذهب وان تقدم القتل لم يكن لولي المقتول  
 طرفه استيفاء الطرف وان الصباغ وفيه نظر ولو قطع بين انسان  
 ثم قطع اصبعه من يمين اخر فطلب المستحقان القصاص فقطع يمينه للاول  
 وللآخر دية اصبع فان عفى الاول كان المستحق الاصبع فظهر وان قطع الاصبع  
 او لا قطع اصبعه للاول ونحو الثاني بين ان يخذ دية اليد ويترك يقطع

هر

مخرج



يد الجاني وبأخذ دية اصبع ولو وقع القطع كان بها او مرتباً ولم يعرف السا  
 منها اقرع بينهما فان خرجت الفرعة لصاحب اليمن فهو كما لو تقدم قطعها  
 وان خرجت لصاحب الاصبع فهو كما لو تقدم قطعها **المسألة الثالثة** ليس  
 لمستحق القصاص في النفس او الطرف باستيفاءه دون ادانته امام او نايجه  
 قال الشيخ عن الذين قالوا بان ثبوت الدية كان الاستبداد به حيث لا يراه احد وعن  
 ابي اسحق ومنصور اليمني انه يستبد به كسائر الحقوق فان استوفاه دون ادانته  
 وقع قضاها لكن يعز لا ثبوتها وحكي وجهه انه لا يعز ويحتمل ان يكون مقسوماً  
 الى مجوز الاستبداد به ولو استحق السيد القصاص على عبده فليست ثبوتها  
 او يستوفيه له السلطان فيه وحيث ان ولو استنقل المقدور واستيفاء  
 الحد بان ادانته او دونه وحيث ان اصحابها لا يعزونه فيترك الى ابي  
 ثم يحد وان ما زمنه وحيث القصاص ان حمله دون ادانته وان كان ادانته فلا  
 وفي الدية الخلاف المتقدم فيما اذا قتله بامر له واذا وقع على الدم الامري  
 الاقام او نايجه وان ثبت عنده ما يوجب القصاص وطالب منه ان تادله في ما  
 استيفاه بنفسه فان لم يره اهلاً لذلك كالشيخ والزمزم والمراة والقضاء  
 لم يحده اليه قال الماوردي وكذا لا يعرف ما به القصاص ومن لا تثبت نفسه  
 عند المباشرة فان كان اهلاً له فان كان المطلوب قصاص النفس فوضه  
 اليه بخلاف حد القذف والتغريم التابن له كما لا يفوضها الى ابيه وابنه  
 الا ان يكون التغريم بالحسد متعينة في مكان معين وان كان المطلوب  
 قصاص الطرف والطالب المجني عليه ففي تفويضه اليه وحيث ان او فوكان  
 اطهرها لا وهو نصه في الامم واجزاها المتولي بها اذا وكل مستحق الطرف على  
 الجلاذ فيه فعلى الاطهر لا يؤوله الا الجلاذ الذي يقيم الامام واسما ما يكون  
 القصاص فيه بالشق والقطع كما هو صحيح وقلع العين بالاصبع والحد منه وحوها  
 فلم يعرض اليه الاكروون ومقتضى اطلاقهم بخونه والقياس للمع والماوردي  
 قال لم يكن من قلع العين مع جرمه بانه لا يملك من قطع الطرف وقياسه  
 الجرم بالمنع من القلع وقال الروياني ان كان الجاني على عينه لم يترك له  
 الاقتصام

له

الاقتصام لانه انما لا يحسنه وان كان على احدها كان له قفاها بنفسه  
 الا ان يكون جانياً ولا يحسن ذلك وعلى الاقام في استيفاء القصاص ان يتفقد الالة  
 التي تستوفي بها السكون الاقتصام بالصدام لا بالمال الا ان يكون الجاني قاتل سيف  
 كالقتل بقتل الصدام او بالمال فيه وحيث ان اطهرها الاول ويلبغ ان يسرع القضا  
 بالضرر بقوة العمل المقصود بضرره واحدة وادانت بعد الضرب ان السيف كان كالا  
 عز المستوفي به وحيث ان لا يستوفي القصاص الا بحضور السلطان او نايجه وعن الماوردي  
 عنه بانه يعتبر بحضور الحاكم الذي حكم بالقود او نايجه ليكون حضوره تنفيذ الحكم  
 قال الشافعي رضي الله عنه ينبغي ان يحضر عدلين عاقلين اي لشهدا على المستحق بالاستيفاء  
 وبالنهي ان يحد او قوله عاقلين فيل هو توكيد وقيل اراد من ثبتت وسكون عند  
 مشاهدة القصاص وقيل اراد اليقظ المهر لما يقع من حق وتعد ويلبغ ان يضبط الجاني  
 في قصاص الطرف لئلا يضطر فيقع زيادة او نقص وليس للمولى قصاص النفس ضربه  
 بما فيه تعذيب له ولا دية كالهامة الا ان يكون قاتل كذا وان ضرب فاصاب غير  
 المقصود فان اعترف بانه تعذر عذره وكذا اذا ادعى الخطا مما لم يقع الخطا في مثله  
 كما اذا ادانته الامام بضرب عنقه فضرر وسطة او يده او رجله او مفرجه ولا يمنع  
 من الاستيفاء ولا ينحل وان تعذر ما فعل بضره عليه كما لو جرحه قبل الترافع الى المجلس  
 الحكم وقيل انه ينحل ويومر بالانابة وحزم به القاصي وان ادعى الخطا فيما يمكن  
 الخطا فيه كما لو ضربه على الكفا ومباي الى الرقية من الراس فان خلف عليه لم يعز  
 وفي انزاله وحيث ان نسب الامام الانوار هذا الى القاتل الاول بعدد وعده منها  
 الى القاتل الثاني انما انزال وراي خصمه قوال الانوار وهو الاطهر من لا يعرف بها وانه  
 في ضرب الرقاب واما الماهر فينبغي ان لا ينحل الخطا اتفاقاً قطعا وقد جمع بعضهم في انزال  
 عن الاستيفاء اذا امر بضرب المعتوق فضرر غيره طرقاً جدياً ان انزاله مطلقاً فولين  
 سوا تعذر ادعى الخطا سوا اصاب عضواً وتنا او بعدوا والنزاع القطع بانه لا ينحل  
 مطلقاً الثاني ان قالوا احسن غير هذا انزال ولا فلا الرابع ان علم انه يحسن القصاص  
 لم ينحل ولا انزال الخامس ان ادعى الخطا وحلف عليه لم ينحل قطعا وان ادعى النحر  
 ولم ينسب لم يكن منه قطعا وان تاب وطهرها ان احدها في تحكيمه منه قولان والثاني

رب

بي

له



تنزيل النصيب على الجاني المتقدمين **وتحريم** من الطرف تسبعة اوجه ثالثها  
ان كان على المجرم الخطا فيه كما لو ضرب يده او رجله لا ينزل ولا يمكن منه ثانيا  
وان كان مما يمكن الخطا فيه كاللحم لم يمكن ثانيا ورابع عكسه وخامس ان ادعى الخطا  
فيما يمكن الخطا فيه لم يمكن منه وان ادعى العذر او كان على المجرم الخطا فيه مكرسا  
عكسه اذ المذنب سابقا ان علم الامام انه يعرف مكرمه وان كان لم يذنب او عرف  
انه لا يحسن القضاء لم يمكنه **فروع الاول** قال الماوردي يخبر في استيفاء  
القضاء عشرة اشياء حضور الحاكم او نائبه وتبني حضور شاهدين وثالثها  
حضور الاعوان فربما يحتاج الى الكف ورابعها يوم المقتضى بقضاء ما عليه من الصلاة  
وخامسها يوم الوصية فيما له وعليه وسادسها يوم بالتوبة من ذنوبه  
سابعها ساق الى موضع القضاء برفق ولا يشتم ثامنها تشدد عورته بشدة حتى لا يظهر  
تاسعها استدعيته بعد ما به حتى لا يري الفتا والمعد عتقه عاشرها يوم سيفضاض  
غير كال ولا مسموم **الثاني** الذي من الاستيفاء سيف مسموم وجرم اطلقا  
احدها ويعرى للفقهاء انه يمكن منه قال الامام ولعله الاصح واصحهما اوقا لنزود  
عندي ان كان السم يودي اليه القتل والسرعة التغيير فلا يمكن منه ومفهومة انه  
لا يمنع منه اذ المجرم كذلك وقال الامام محله اذ لم يقطع البدن بحيث لا يحس  
بالغسل والدفن على وجه الاحترام وان لقطعه بعدة وان حتى ذلك قبله منع  
منه فطحا وحيث منغناه منه فيبلغ للامام تفقد لالة المقتضى بامر الولي  
المقتضى بان يجرها عليه ولو بان بعد القتل لها كانت مسمومة عرو ولو كان  
الجاني قتل سيف مسموم ففي حوزة قتله مسموم وجرم ان لو جهل المتقدمين  
في السيف لكان اوجرم المتولي فيها بالجواز والما قضام الطرف يمنع بالسهم  
بلا خلاف ولو اقتصر به فما ان قضا مكرمه قتله مسموم وغيره ويجزى نصف الدين وفي  
كونه عليه او على عاقلة وجرم ان يشبههما الاول وفيه وحده ان القضاء يجب  
فلا يحل العاقلة بدله فطحا ولو كان السم موجبا وجب عليه القضاء فطحا لانه  
ما به دون الجراحه **الثالث** لو اقتصر مكرمه قضام في طرفه ونفسه  
بازد المسحق وفي وقوعه قضام وجرم ان احدهما الاكرا الواحد نفسه في  
الزنا

الزنا باذن الامام او في القذف باذن المقدوف وصحة الامام لكن فرضها في قضا  
الطرف وتبينها نعم وصحة القفال في الطرف ولو قطع السار قوله باذن الامام  
اعتد به عن الحد والعهوي وفي مكرمه اذ قال قطع نفسه وجرم ان يحسن  
ترتيبها على الخلاف في الاقتضام والتكسرها او في اجرائها الماوردي في قطع  
السرقه **الرابع** قال الشافعي رضي الله عنه يرضى الامام من يقر الحد ويأخذ  
القضاء في سهمه عليه السلام من الحسن في الاصحاح على الامام ان ينصب من  
الحد ويستوفي القضاء باذن مستحقه ويرزقه من خمس الف والاعني المصد للمصالح  
او يستاجر من يقوم بذلك عند وقوعه ان لم يجد متبرعا فان لم يكن عنده ثمن من سهم  
المصالح او كان هناك ما هو اهم منه فقد رض الشافعي هنا على ان الاجر على القصر  
منه ونص في اجرة اقامه الحد على انما في بيت المال ولا يحارط احداهما انهما قولان  
نقلوا وعرضا احدهما انما على المقتضى منه والمجلود والمقطوع في السرقه والثاني انها  
في بني الخلاف في القضاء على ان التسليم يتوقف على اذانه او يكون فيه المكين  
والخلفه وفيها ما صاحب المقتضى من الخلاف ان تسلم النار المبيعة على النحر هل يحصل  
بالخلفه ولم يرضه الامام وفيها ما غاره من الخلاف في ان مونة الحد ادعى البايغ او  
المشتري على القولين بان الجواز من ضمان البايغ والثاني يقر بالنصيب ومن الاصحاح  
من اتبع الخلاف في المسألة ولم يجعله محرما من كل واحدة منهما الى الاخرى ومما من  
رئيس الخلاف في اجرة الحد ادعى الخلاف في القضاء فان قلنا بحال القضاء في بيت المال في الحد  
او في بيتنا انما على المقتضى فهل على الحدود او في بيتنا لا فيه وجرم واجر  
الحد في حد القذف كاجرة الاقتضام **التقريع** ان قلنا ان اجرة مستوفيهما على  
بيت المال والنصوير مع نغدر صرفه منه فيستقرض الامام على بيت المال الرويا  
او يستاجر باجرة موحله او يستاجر من يقوم به على ما يراه قال الاستيثار بعيد  
ويتقدير حوازه فيجوز ان يأخذ الاجرة من يراه من الاعبياء ويستاجرهما وان قلنا على  
الحا في الحدود فان كانا مضمينين لا المتولي ان كان القضاء في النفس استقرض  
على بيت المال وان كان في الطرف فوجر احداهما ان الحكم كذلك والثاني انه يستقرض  
على الجاني والظاهر ان من له باقي الحدود ولو قال الجاني على الطرف والنفس

ح

في  
الرافعي



اذا اقتصر مني فان قلنا ان فعله بالاذن لم يحسب ولم يجب وان قلنا يقع قضاء  
ففي الاجابة اليه وحسب ان طهرها فقطع به جماعة لا وكذا حكم القطع في السرقة  
وتجر من يمينه ستة اوجه احدها انما على المقتر منه والمحذور والمقطع  
في السرقة والثاني انما عليه عند سياره وعند عساره يستقر على ريب المال  
والثالث انما عليه عند سياره وعند عساره يستقر على بيت المال اركان  
المستوفى في قضاء النفس وان كان قضاء طرف واحد لا يستقر عليه والرابع  
انما على المقتر في القضاء وعلى بيت المال في الحدود والخامس ان اجرة القضاء على  
المقتر منه واجر الحد على بيت المال والسادس ان الحكم كذلك عند عسار المحذور  
واما عند سياره فمضى عليه **الفصل الثاني** في القضاء على الفور ولا يجوز بالبلاد  
الى الحرم مستحق في القضاء في النفس استيفاء على الفور اذا امكن وكذا المستحق في الهتمام في الطرف  
على المذهب لكن يستثنى ما خيره الى الاندما وفيه قولان صحيح انه لا يقتصر منه قبله ولا  
يستقط حقه بالذبح ولو طهر الحامي منه يحل الاقتصاص والامر منه لم يلزم  
ذلك بخلاف قتل قتل الذبح والامر منه وفي الفصل صور الاولى من عليه قضا  
في نفس او طرف فالخا الى الحرم جاز استيفاء منه فيه ولو لا انما مسجد الحرم او  
بغيره من المساجد فوجع ان يحكم انه يخرج منه ويقتل وتاثيره انه يقتل فيه  
بعد وشر الانطاع صيانة له ولا يمهل الى الحرم **ق** الامام وهذا سرف وادام  
يتوقع تلويته بالانطاع فليست اذى الاستفاده فيه محرمه او مكرهه وقد  
اختلف الاصحاب في جواز اقامة الحدود في المساجد وقد ائتم الصباغ فيه في  
كتاب الحدود انه مكرهه وفي كتاب الاقضية انه غير جائز وحكي الروياني  
الكراهه عن الشافعي والتعريف كالحال لا الكلام **الثاني** لو قطع طرف جماعة  
بالسرابة فلولي المحمي عليه قطع طرفه في الحال اوله ان يتظر فان مات بالسرابة حصل  
المقصود والاخر رقبته وهاله ان يخرج رقبته في الحال عقب قطع طرف المنصوص  
الام المشهور وجزم به جماعة نعم وظاهر رخصة في المنع ولا وجزم به جماعة  
لكن اختلفوا في اذ ذلك على سبيل الوجوب والاستحباب على وجه واحد الا ان القطان  
انه على وجه الوجوب لا الموتى ان اذ قتله قبل مضي تلك المدة فان اندم

الجرح

الجرح او ظهرت ما را ان لا ندم اقله ذلك والا فلا وجوز ان يلحق هذا الجرح على  
خلاف ذكره بان قطع الطرف يقع مقصودا في نفسه او طريقا لاستيفاء النفس وقد  
مروى بتولد من هذا خلاف حكمه الماوردي في ان لو لم ياله قطع الطرف نفسه اذ استغنا  
مرفق طعه عند الاندما ان قلنا يثبت مقصود اقله ذلك والا فلا **الثالث** لا  
يجوز قضا من الطرف لشدة الجرح او البرد ولا للمرض وان كان محصورا بقطع فيه وكذا  
الجرح في اليد وخلاف الجرح في حلقه وقوله تعالى والقطع في السرقة وفي الروياني  
نص في الام على انه يجوز هذه الاسباب والحق البلد لشدة الجرح او البرد كما في  
الجرح او البرد الشديدتين وكذا الموتى لا يجوز في الجرح الشديد والبرد الشديد اذ لا  
تقع الحماية في مثله فان وقعت فيه استوفى فيه **الرابعة** لو قطع من غير  
اطراف الرضة فيمضي القضاء بكده ورجله وادنه فمضى له ان يقتصر منه في الكلام متوالي  
فيه اوجه اصحها نعم سواء قطع الحامي متفرقة او متواليه وتاثيره ان قطعها  
متواليه وان قطع الحامي متواليه وقال الامام لا اعده من المذهب والقاضي جزم به  
وكذا لو قطع لمن زلدم يسارع وتقطع لحيته ونزك حتى تندمل ثم يقطع سياره ولو  
قطعها معا اخرج بينهما ويعدم من ختمت رقبته وقد تقدم نحوه وبالله ان كان الحامي  
قطعها متفرقة يقتصر منه كذلك وان قطع متواليه قطع هذه متواليه **فصل** لا يقتصر  
من الجرح الى الحامل في نفس ولا طرف ولا نكاح علم احد طرف ولا غيره مادام حيا ولا فرق بين  
ان يكون الحامل حيا او حيا ولا بين ان يكون حيا او حيا ولا بين ان يكون حيا او حيا  
او المرتدة من ثلث لا تقتل قبل ان تضع واذا وضعت لم يقتل مني في نفس ولا طرف حتى تضع  
الولد البها وهو اصيل اللبن بعد الوضع فقبل ان يولد لا يعيش بدونه وورده القا  
الطبري وما الى انما لا يقتل الارضاع البها وقال الامام ان علم ان الولد لا يعيش الا به  
فتمهل حتى تضعه وقال الراعي ما والاه القاضي صحيح لكن مع ذلك قد يقال ان ترك  
ذلك قد يضعف الولد ويعرضه لخطر الهلاك ثم اذا رضعته البها فان لم توجد  
مرصعة وكما ما يوجب قتل تيممة او غيره فمضى خبر ان انه يقتصر مني ولا  
يبالي بصباغه والمدعي المشهور والصحيح انه يجوز ان توجد مرصعة  
او ما يعيش الولد به او ترضعه هي جولى ونقطه ولو تبادر المستحق فقتل

لك

حي

موت



في هذه الحالة فمات لولد المنصور الصحيح انه يلزمه القضاء كالمجلسه  
ومنعه الطعام والشراب حتى مات وقت لا تضمنه كما لو غصب طعامه  
في البادية حتى مات وان امكن ترتيبه الولد لموضع يذنا ون عليه اولين  
شاة وخوه ولم يوجد من صفة رتبة اسحق المولي ان يصير لموضع فان لم  
يفعل اقتصر ولو وجد من صفة رتبة وطالب المولي القضاء اقتصر واذا كان هناك  
مراضع وامتنع احب الحام من يري منه من الاجرة اذا كان المستحق قضا ما اوجد  
قدف واما الرجم وسائر حد ودائه تعالى فلا يستوفي وان وجد من صفة  
نرضعه هي الى اخر مدة الرضاع وجب ان يحد المولد من يكفله اقيم الحد  
والا فلا حتى يوجد من يكفله او يستقل وكذا كجلس الحامل في القضاء الى  
ان يملك الاستيفاء ولا تجلس في الرجم وغيره من حد ودائه تعالى على المدهور والامام  
يلتزم ان يجلس اذا ثبت ذلك بالبينه وممن من خرج فولا من كل من المسائلين  
الى الاخرى وفيه تاخير القضاء وحد القدف وحد ودائه تعالى الى ان يستقل  
الولد ويجد من يكفله فولا في الماوردي ولو علم انه سيوجد له مريضه  
تترتب لارضاعه لكن لم تنع في الما ولا تسلمه في تعجيل قتله قبل تعجيل صغيره  
وتسليمه وحرمان وكذا في رجم الحامل والاطهر حوان التعجيل قال الامام واللسان  
جلس القاتل اذا كان المولي غائبا فانه يجلس من يسي اديه ومن خاف غايته  
على المسلم فكيف يطلق من يقتل غيره بخلاف الجاني في دين الغاصب قبل استدعائه  
فانه لا يتحقق في السياسة **فروع الاول** ما تقدم من اخبار القضاء عن  
الحامل فيما اذا ثبت شهادة النسوة او باقراره في الدم اما اذا ادعى انها حامل ولم  
يظهر ذلك ففي قبول قوله وحكمها انه يقتل بيمينها فادخلت جليست  
بطالحض ويدونه على المشهور والامام ولا ادري نصي الى انقضائه  
الحمل وهو اربع سنين او الى طهره ومخايله والاطهر الثاني قال الغرافي ولا يمكن  
الاقتصاص من منكوحة غا الطهر ووجه الاحتمال الثاني والرافعي هو  
ان اراد به منع الاستيفاء في الما الطه والوطي من دعواها الحامل فهو  
ممنوع **الثاني** لو اقتصر المولي على خلاف ما امرناه به وقع  
موقوفه

موقوفه لكنه بانم ويعر اذا كان عالما وبانم الامام ان ادله او مكنه منه عالما  
به سواء القضا في بطنه حيا او ميتا او لم تلقه وان لم تلق ما في بطنه فقد اطلقوا  
القول بان لا ضمان وتبني ان يخرج ذلك على الخلاف لاني في الغرض انه هل يقتل في احكام  
الغرة معونه وجود الجنين وانقضاء له وقد صح الرافعي في الاول فاحتمال ان يكون ما قاله  
مفرعا هنا على عقابله وهو قول الفقهاء او على ما اذا لم يتحقق وجوده وقد يتحقق  
وجوده بشئ جوفيا اتفاقا او كانه طريق القضاء فيموجب الولد في الغرة فان الفصل  
الجنين ميتا وجب الغرة على العاقلة والكفارة على القاتل وان الفصل جبا على من لم  
مات لم يجزئانه وان الفصل جبا متاملا الى زمان من بالدية والكفارة ومن الذي  
بضمنه ينظر فان انفرد المولي بالقضاء من غير ادل الامام والضمان على عاقلة  
وان اقتصر بانه فاما ان يكونا عالما بالحق او جاهلا بالحق والولي جاهلا والامام عالما  
او بالعكس **الحالة الاولى** ان يكونا عالما بالحق فثلاثة اوجه احدها انه على  
عاقلة المولي لانه مباشر وصحة الامام والغرافي واصحهما وهو المنصور ان الضمان  
يتعلق بالامام وتالما انه يتعلق بهما بالسوية **الثانية** ان يكونا جاهلين في  
من ضمنه الاوجه الثلاثة ورب الغرافي هنا عليه في الاول والثاني في الثاني  
الاولين فان قلنا يتحقق الضمان المولي هنا اولى وجع الغرافي في الثاني وذكره ما روي  
اوجه رابعهما حال على الامام ان كان عالما وان كان جاهلا فلا يخرج مما ذكره ابو محمد وجه  
خامس هذا انه حال على المولي ان كان عالما وان كان جاهلا فلا يخرج فيه مما ذكره  
القاضي وغيره وحده سادس انه ان استوفاه جلاد الامام تعلق الضمان بالامام وان  
استوفاه المولي او نايبه تعلق بالمولي واذا ضمنتهما الوجه الثالث في تعلقهما ما  
سبعة **الثالثة** ان يكون المولي عالما والامام جاهلا فالصحيح الذي قطع به  
الجمهور ان الضمان يتعلق بالمولي وقبل بالامام وقبل ان كانت المرأة عالمة بالمحل  
ولم تخبر به والضمان على عاقلة ويخرج من هذا وجه في الحالة الثانية انه لا  
ضمان على المولي ولا على الامام ان كانت المرأة عالمة ولم تخبر به ويجب على عاقلة  
**الرابعة** ان يكون الامام عالما والولي جاهلا فان وجدنا الضمان على الاجام  
في حال علمهما فهذا اولى وان علقناه بالمولي فهذا وجهان ومنه في الخلاف فيما

جهن

رق



اذا وزم الغاصب المخصوص اليه نيف جاهل بالعصب فاكله هل يستوفى منه  
على العاصب ويرجع ربه على الاكل **الفصل** حيث علقنا الضمان بالولي والغرة  
على عاقلة والكفارة في قتله وجبت علقناه بالامام فان كان جاهلا  
بالجمل فخلت الغرة على عاقلة او بطلت فيه القول المشهور ان ما يلزم خطأ  
الامام في الاجتهاد يكون على عاقلة او في بطلان الحكم انما على عاقلة فان قلنا  
الغرة والدية تكون في بطلان الحكم في الكفارة وجران كان عالما به فقد قطعوا  
هنا بانها على عاقلة لكن سيأتي كما بان ضمان الولاية طريقة طاردة للقولين فيه  
ولو بانشر القتل جلد الامام او نائبه دون الولي فان كان جاهلا بالجماع لم يضر حال  
وان كان عالما به فان قدر على الامتناع فهو كالولي قال الامام والمخالف فيه مرتب  
على الولي واوولي بان لا يتعلونه عمدة وحكي الرافي عن السخري وجهه في  
انه هل يعتبر علم الولي والامام والمباشر بالجلاد وان اضحى انه يعتبر حتى اذا  
كانوا على ان يكون الضمان عليهم ان لا ياتوا بخلاف الجلاد بسطوة السلطان ان خالف  
فهو على الوجهين ان امره اكرامه ام لا فان جعلناه مكرها وقتلنا الاضمان على المكر  
بديه ولا كفارة فهو كما لو كان جاهلا بالجماع والافيهو كالعالم بهذا الكلام  
في ضمان الجنين واما الامام اذ مات في قصاص الطرف او في جلد القدر فلا يضمنها  
فان ماتت بسبب الولاية وجبت نية وان ماتت بغيرها وجبت نية واعلم ان المراد  
ما اطلق في الفصل من العلم بالجماع طنه بطوره محال له ان يرجع ولو اذن الامام  
للولي في القتل ولم يعلم بالجماع لم يرجع عن الادر فقتل الولي لم يرجع  
يبتنى لك على ما اذا اعطى الموكل عن القصاص او كمل فعله بعقوبة و  
ارشائه **الثالث** لو قطع يديه ورجليه وعني عن القصاص وطلبت شيان الدية  
ونقدم عليه انه قد تقدم ان المستحب في قصاص الجروح والاطراف التأخير الي  
الاندمال واستنقار الجناية وان المذهب ان المستحق اطل القصاص في الحال  
اجب اليه وان عفي على ما لو كان الجناية موجبة للمال ان الظاهر انه يوجب  
الي الاندمال فاذا قطع يديه ورجليه او ذكره وخصه بيه ونحو ذلك او  
جره حرا فان برئ او شتم فقل الاندمال فيه ثلاثة اقسامين فاولهم  
احدها اننا نعطيه اروشا وان توقع نفعهم بالسراية وان سرتنا الي النفس

استرد

استرد الزايد على قدر الدية وثابتها انه لا يعطى لاديه النفس لتحقيقه  
واصحها انه لا يعطى شيئا الا ان ولو كانت الجناية تقتضي الحكومة فلا بد من  
التوقف الي ان يبين العاقبة وقبل يوحدا قلا ما يفرض الحكومة تلك الجراحة  
**الفصل** في كيفية الممانلة الممانلة مرغبة في استيفاء القصاص  
فمن قال اننا قلنا لا يحسد كسيف وسكين او منقل او عتق او غرق ما او بالقاتل ياروي  
من شاهق فلولي ان يقتله بمنل ما قتله وفيه قول مرجح انه لا قصاص الا بالسيف  
المماثلة في القتل بالاعراق والاحراق والري بالحجارة يعني في تقاديرها وصفاتها فاذا  
قتله بما قلل لولي ان يعرفه فيه بعينه وغيره ويندقوا به ان كان بحسن السباحة  
ويترك مثل تلك المدة فان عرفه في قاتل كان لوليه ان يعرفه في ماملح او عدي كانه  
اهور بخلاف عكسه يخرج من الما بعد موته ويغسل ويصلي عليه وتدفن سواجرادك  
لا ولا ولا ولو كان في الما الا واحدان يقتضرون على اقراره الملقى فيه دورا كله ولم  
يتم الا واحدان بالمال لم يحرجان بلقا القاتل فيه وان كان المجني عليه ما يفعل الجنان  
ففي حوز القاتل فيه لنفعله الجنان كما فعلت الاول وجهه ان الما وردي  
ولو كانت تسهم لك حينئذ الملقى فيه لم يحرجان بلقى فيه لحق الله تعالى وحكي الروياني  
وجهه انه يترك فيه حتى ياكله الجنان ولو كان المجني عليه القاتل النار فلوليه ان يلقه  
في نار متلح او اكره في لانه اوجي وليس له ان يلقه فمادونهم ولا ان يلقه عليه لو  
كان قتله بالقاتل النار عليه كان للولي ان يقتله كذلك وبالقاتل فيه وخروج من النار  
فان يشوي جلده لم يحجره ولو كان حسدا مقتولا فذا كثر النار وان كان القاتل  
محرج في مكان روعي قتله ذلك المكان ومحرمته فان كان في الراسية فيها  
وان كان بالحق خنقه مثل ما خنقه به في مثل تلك المدة وان كان بالقصاص  
شاهق القصاص مثله وبراع صلاية الموضع وان كان بالضرب المنتقل روعي كبح  
وعدد الضربات ولو تعدد الوقوف على قدر الحجر او قدر النار او قدر التما او  
عدد الضربات والقتل بالسيف والرمح يوجبهم بوحدهم باليقين وهو في  
عدد الضربات يوجب على القول ان اذ لم يمت من ضربه لا يواي عليه ذلك  
الي الموت ما على قولنا يواي عليه فلا يعدل عن ضرب عند الشك في

ادها



فدرة ولا يبوخذ باليقين فيه وليستني عن هذه القاعدة صور احداها اذا  
لاط باسان فمات منه ففي القضاة فحما ان اصحها انه يحاد اذا كان يقتل بالبا  
بان لا يصغر وعلى هذا في كفيته وحيما ان يصح ان يقتل بالسيف في الوقت  
بالسحر وتائه لا يلدس في دبره خشبة قريبة من الترف في الطول والغلط ويقتل  
بما حدا قاله الرافعي وطاهر كلام الجمهور ان لا تستقدر بذلك بل تعالج خشبة تقتل  
مثل القاتل وعن الامام طبري انه يعمل مثل الدكر من الخشب ويقتله وهو الذي في  
على هذا القول وروي القاضي الطبري عنه انه يعمل مثل الدكر من الخبز وال  
المثولي وموضعهما اذا كان مونه متوقفا من المقابلة لمقتل ما فعله اما  
اذا لم يتوقع وكان مونا المحي عليه لطفوليه وخجوها فلامعني للماتله وهو  
ايضا مقتضى كلام الامام **الثانية** اذا اوجره خراجي مان وجب القضاة على  
الصحيح وفي كفيته وحيما ان يصح ان يقتل بالسيف والثاني بوجر خراجي مونا ويقتل  
بوجر ما وقبل بوجر ما بها احو او شيئا من اوسقاه بولا حني مات فعلى القاضي  
وجهين في انه سمي مثله ويكون كما لو سقاه حرا ولو اوجره ما خسا فمات به  
في البغوي والمثولي بوجر ما طاهرا ولو اوجره سماء **الماوردي** ان كان  
مهر با احتمال القضاة من مثله وجهين احدهما الجواز والثاني المنع لانه قد يتعدى  
عسله وقد يعدي الى عا سله **الثالثة** اذا قتله بالرافعة منه بالسيف  
**الرابعة** لو شهد اربعة على رجل ان را وهو محض فمات ثم رجعوا او واحد منهم  
لزم الرجوع القضاة وهل يقتل بالرجم او بالسيف فيه وحيما **الخامسة** لو  
قتله بتمش الا فعا فقتل بالسيف وبالتمش فيه وحيما وعلى الثاني ان  
كان تلك الاعمال موحودة لم يجر الى عاها والاعدل الى مثلهما ومهما  
عدل المختل للقتل بغري السيف الى السيف مكن منه في البغوي وهو الاولي  
وقال الامام لو قتله بالتمش فارد الولي ان يقتله بالسيف فعلى الطرف  
رمز الى انه لا يمكن منه والمتمش هو رايه مكن منه وقطع به ابو محمد واعلم  
ان الماتلة التي انزعج في القضاة عند الامكان فان لم يكن كذا لو بان طريقا  
منقول وارفع راسه بحجر مستوف القضاة الا بالسيف ولو اوجر راسه

بالسيف

بالسيف بوجر راسه بالسيف بل حديد خفيفه كما مر وان كان الطريق مو  
به مضبوطا فويل لمثله كقتل العبي بالاصبع **مذوع الاول** لو قتله  
بالاحراق او بالخنوع فالفتية في النار مثل تلك المدة او جوعناه فيها فلم  
يموت فطريقان احدهما فيه قوله لا ووجر راجدها انه يموت عنقه بالسيف  
وزعم القاضي انه المدهب واصحها انه ينزك في النار ويزاد في الخنوع حتى يموت  
قال الماوردي واذا انتهى الى الحالة يعلم انه يقطع بموته امسك عنه كما  
بمسك عن مضروب العنق اذا بقيت فيه حياة والطريق الثاني واختاره  
الامام انه ان كان يقتل بالسيف سهلا من الالتافي النار والخنوع يقتل  
به فان تراصبا على الالتافي النار ففيه تردد للمسيح الى محذوا لا طهرا به لا تتركها  
وان كان الالتافي النار اهو زف فيه وحيما **ويحتمل** في لانه اوجه احدها ان يزداد  
في ذلك الحشر والثاني بعدل الى السيف والثالث بفعل الاهور ومال اليه  
الرافعي ولو جرح الى رقبته المحي عليه فقتله وكانت رقبته عليه لا يجر الا  
بضربات حزن بضربان قطعها ولو كان قتله بالرافعة سوط او حجر ففعله كما  
فعل فلم يموت فطريقان طهرهما انه على الطريق في الالتافي النار والخنوع  
والثاني **القطع** بالعدول الى السيف وقد تقدم عن الامام انه لو قتل  
خيفا بضربات تقتل مثله عا لبا وعلمنا اوطنا ان الجاني لا يموت لمثله ان  
الوجه انه لا يضرب تلك الضربات وذكره احتمال اخر ولو قطع الجاني طرفه  
فمات فقطعنا طرفه فلم يموت لم يجر ان يقطع بقبه الاطراف حتى يموت وفي وجوه  
امها له مثل مدة السربان خلاف تقدم ومهما مضى المدة فلم يموت حتى الولي  
بين ان حزن رقبته في الجار وبن ان يذبطر مونه بالسراية **الثاني** لو قطع انسان  
يد انسان من الكوع في اخره وقطع الساعد من المرفق قبل ان يرد الى الاوامان  
المقطوع منه بالسراية وجب القضاة على الجاني ان يقدم وطريق الاستيفاء من الاول  
ان يقطع يده من الكوع فان لم يموت حزن رقبته واما الثاني فان كان له ساعد بغري ك  
امض منه يقطع مرفقه وان لم يموت حزن رقبته وان كان له ساعد يقطع  
من المرفق فان لم يموت حزن رقبته او ليس له الا حزن رقبته فيه وجهان

نوقا

صها



وقيل قوله لا يطهرها عند الامام وهو بوضه في المختصر الاول وبه على خلاف في  
مسألة هي مقصوده في نفسه وهي انه لو اجاب انسانا او امه او قطع بذه من  
نصف الساعد او العند فله الاقتصار بهذا الطريق وبعد الى السيف  
فيه قوله لا يطهرها عند الاكرس انه يستوفيه به والثاني وهو الاطهر عند  
البعوى انه يستوفيه بالسيف وعلى الاول لو احيى من جانيه فلم يهل  
بزيادة في الجواني حتى يموت فيه وحيان اصحاب الاوهام لو جهل المنقذ من في  
مسألة النار وخوها في القاصي والبعوي ولو قيل الجيفة واعفوا عنه ان  
لم يمت منه وانما مكر اذا الجيفة ثم احرقتة وكذا لو لا رمية من الشاهق  
ثم اعفوا عنه ولو اجافه ثم غشي عنه عر على ما فعل لانه اضرب سببا لوطهر  
منع ولا القاصي وهذا اذا لا يجزى الاجافه لا يريد قتله اما لو لا يريد قتله  
بداله ولا تغزير وخرج القول على ما خذ من تقدمت الاشارة اليها وهو ان القضا  
في الطرف التي سرت الجناية عليه منه الى الروح وهو مقصود في نفسه او  
طريق استيفاء الروح وعلى الاول لا يقتصر بهذا الطريق وعلى الثاني نعم  
الرافعي وحيان اذا قطع بدلا فليسرى وبدا لقاطع مجتنبه او ساعدا  
من كفه والقاطع سليم هل يستوفى القضا من يقطع البدل الصالح والساعدا  
رجعنا الى المسألة الاولى والطريق الثاني القضا من المرفق ولو غشي الولي  
عن الاول بعد ان اقتصر منه من الخوع لم يصح لان الواجب عليه نصف الدية وان غشي عن  
الباقي بعد القضا من المرفق على ما قلناه نصف الدية الا قدر ان ساعد **الثالث**  
اذا قطع انسان طرفا سائر اقتصر منه فيه فمات الجاني بالسراية دون المجاني  
عليه لم يلزم المجاني عليه شي وان مات المجاني عليه بالسراية فلوليه ان يحرق رقبته  
الجاني وان يعفو عنه وتأخذ نصف الدية ولو كان قطع طرفه فقطع طرفه  
فضا صام مات المجاني عليه بالسراية فلوليه ان يحرق رقبته الجاني فان غشي عنه  
فلا دية له وهذه صورة مجوز القضا من دون العفو على الدية وفيه  
وجه ان لم يحق القضا الرجوع الى المال ومعناه ان القضا صام  
عن الدية اذ لا الامر اليها ولو ماتا جميعا بالسراية بعد الاقتصار في

البدل

البدل فان مات المجاني عليه او ماتا معا فامته مورانه ليس على الجاني شيء  
وفيه وجه يشبه ابو علي الى عامه الاصحاب ان لو لم يجز المجاني عليه نصف  
الدية في تركه الجاني لان السراية الى النفس الجاني بقدر وذكره الماوردي  
احتمالا فيما اذا مات المجاني عليه او لا وان مات الجاني او لا بالسراية ففي  
وقوعه قضا صا وحيان اصحاب الاوثان انهم وصحة الروايات **قالت**  
الامام ولم يكن او عليه ما اذا جرح عبد عبد لم عتق الجاني ثم مات الجرح  
او جرح الكافر كافرا لم اسلم الجاني ثم مات الجرح هل عليه القضا  
وحيان ان يدي على الاصل المتقدم في ان قطع الطرف تقع مقصودا او طريقا  
فان قلنا لا يقع قضا صا فلولي عليه نصف الدية في تركه الجاني كذا  
الطلقوه وهو طاهر فيما اذا تساوت الدية انما لو اختلفت بان كان  
الجاني امراه والمجاني عليه رجلا فهل يحرق تركته نصف دية الرجل او نصف  
وربعها يظهر ان ياتي فيه الوجه ان المنقذ من فيما اذا قطع يد فاقتر منها  
فان دلت وما هو بسراية القطع وعلى الولي على ما اهل كونه عليه نصف  
الدية او نصفها وربعها فيه وحيان ولو كان لقاطع رجلا والمقطوع امراه  
فهل لوليها عند العفو على الباقي نصف دية ام لا شيء له فيه وحيان يظهر ان يحرق  
هذا فيما اذا كان الجاني رجلا والمجاني عليه امراه وهذا كله يرجع على الطاهر المشهور  
وتجري هذه الاحكام فيما لو قطع يد رجل وجر رقبته فقطع يد فضا صا وسري  
الى نفسه ولو انقذ لك في القضا من الموصحة اخذ الولي من تركه الجاني تسعة  
اعشار الدية ونصف عشرة وقد استوفى الموصحة وهي مقابل نصف عشرة  
الدية **الرابع** لو قطع يد انسان فجز المقتوع رقبته الجاني فان مات المقتوع  
بالسراية صار الجرح قضا صا وباتي فيه الوجه المتقدم وان ائتمل الزمه  
القضا صا وله في تركه الجاني نصف الدية **الخامس** لو قطع يد انسان وقتل اخر  
فما المقتوع بالسراية فلو ائتمل بالمقتول والمقتوع لكر لولي المقتوع  
ان يقتل في الطرف فاذا قتل بالآخر اخذ نصف الدية من تركته ونوفق من الصاع  
في انه يقتل بالمقتول والمقتوع ولو انه بعد ان قطع يد هذا وقتل هذا وقتل



بده قضا صا ما من لقطع فلو لم يفتوا الدية في تركه ولو قضا صا ما  
تعدا لقطع لم مات المقطوع الاول ولو ارته في مال الجاني نصف الدية  
**السادس** لو قطع يده رجل ظلم فقتل وارث المجني عليه فقام مورثه  
الجاني ثم مات المجني عليه يجب على وارث المجني عليه القضا في اليد  
**فصل** فيما اذا استحق قطع اليدين فقطع اليسار وتقدم عليه ان اليسار لا  
يقطع باليسار وبالعكس ولو ترصصا عليه لم يقع قضا صا كما لو قتل  
عنه القاتل برصاه ولو قطعها به فلا قضا صا ويحب دينه سواء علم  
الحكم او جهله او احدهما وبان من علم ويعود ومن لم يعلم وفي سقوط  
القضا من المجني لقطع اليسار ثلاثة اوجه احدها سقوطه وكسبه من الصباغ  
وقال المنولي هو المذهب وتابيه لا وجرم به السند في قوله القاضي ان علم  
الحكم لم يسقط وان طنه سقط اذا عرف ذلك فاذا اطلب مستحق القضا من  
في اليسار الجاني باخراج ما اخرج اليسار فقطع المستحق للمخرج خمسة احوال  
احدها ان يعلم ان اليسار لا يجزى عن اليمن وانه خرج اليسار ويقصد باخراج  
اباحة فقطع المستحق لغيره لا قضا صا ولا دية وفيه وجه من عفا عنه  
بضمائه اذا لم يادر المخرج في لقطع لقطا وحمل النفس على ما اذا ذكره وان  
تكون القاطع عالما بان ما يقطعه اليسار فليس اليسار لا يجزى عن اليمن ويبين  
ان لا يكون عالما بما في عدم القضا من لكنه يعرف في حاله العلم وعن سبله ان يحتمل  
ان يحل القضا من عند العلم وفي وجوب كفاؤه على المقطوع الخلاف وجوبه  
اذا قتل نفسه وفي وجوبه على القاطع ايضا على المذهب ان الدية لا يجب  
وحيث انهما انما يجب وزعم القاضي ان الخلاف فيه ولو اراد انسان ان يقطع  
طرفا انسان عدوا فله بدفعه المقصود وسكت في قطعه فهل يكون سكوته  
ادناه حتى يكون مهدرا فيه وحيث انهما لا يمكن سكت على ان لا مال له  
الامام وهما مفرعان على القول بانه لا يجوز الاستسلام لم يفتد قتله  
وما خوذ من الرزق في المعنى الذي يسقط الشارع به مهر الزانية هو  
ان الوطى غير محرم اولا لا لم يكن رضى غر فافعل على هذا التمكن من القطع اباحة  
هرا

هذا حكم قطع اليسار واما القضا من اليسار فيرجع فيه الى نية  
القاطع وله ثلاث باويلات احدها ان يقول استبحت قطعها باباحته  
فبقي حقه في اليمن فان سري قطع اليسار الى النفس فقد فان القضا  
فيعد الى الدية فان ظنه صاحبه في ذلك خلفه **الثاني** ان يقول اظننت  
ان اليسار يجزى عن اليمن فوجها الظاهر انه سيقط قضا من اليمن وهما كالو  
وما اذا تراضى المتبايعان على ارش العيب لنا لا يصح هل يسقط خيار الشر  
اذا جهل ان ذلك يبطله وكالوجهين فيما اذا صالح طالبا لشفعة على مال  
جاءه لا حوازه هل يسقط حقه وكما بان فيما اذا نضرع من عليه القضا من الي  
مستحقه وتركه واخذ الدية فاخذها هل يكون اخذ عفو او نظرها ما لو  
قطع انسان يدي انسان فبان السرية فقطع وارته بديه فان لم يقضا من  
في النفس دون العفو على مال على المذهب من ولو صالح على الجاني فوجها ان قلنا  
لا يصح سدالة الجاني لما افادته هل يكون عفو فان قلنا ان سقط حقه في  
اليمن بقوله ديني واليسار هدر على المذهب وعلى الوجه البعيد المتقدم لانه  
يضمن اذا لم يترك الجاني عاقله واوجبت الدية في ماله تالي اقوال القضا عند  
تساوي الدينين فان تفاضلنا رجع صاحب الفضل به **الثالث** ان يقول  
علمت ان اليسار لا يجزى عن اليمن بشرط الكي قصدا لا جعله عفا من عندي في  
سقوط قضا صا وحيث ان مرتبان واولى بالسقوط وجوبه القاضي والمنولي **الرابع**  
ان يقول اظننت المخرج هو اليمن يسقط قضا صا **الحالة الثانية** ان يقول المخرج  
دهشت فلم ادر ما فعل فراجع القاطع وله ثلاث باويلات احدها ان يقول دهشت  
اذا ابصرت ادر ما صنعت **الحالة الثالثة** ان يقول اظننت ان اليسار لا  
يقطع والامام في موضع اخر عن النضر انه لا قضا صا فيه لكن هذا الثاني على  
الثاويل الثالث لا في وهل تكون دعواه الدهش مسقطه لقضا صا في اليمن  
وان لم يقضا منه في دفع القضا من يشبه ان ياتي فيه الحلا والمقدم **الثاني** ان يقول  
ظننت ان اليسار يجزى عن اليمن فالمدعي ان القضا لا يجب وهل تكون الدية في ماله  
او على عاقلته فيه خلاف تقدم **الثالث** ان يقول اظننت المخرج هو اليمن فلا



يسقط حقه من قضا من اليمن واما الموقوف فيسقط ولا يحل عليه القضا في اليسار  
في اصح الوجهين وعلى هذا في وجوب الدية وحكم في اليسار في المذهب المتأخر وهل تكون  
في ماله او على عاقلة فيه الفولان **الرابع** ان يقول قضا في قطع يساره عدوانا  
فلا شك في بقائه في اليمن وفي وجوب القضا عليه وحكم في احدى ارجاءه وحكم في  
القاضي والامام والبعوي وصحة النووي وثانيه الاوفا **الحرف** هو المذهب  
فعلى الاول الوعفي عنه وجه الدية في هذا القاطع فلو عفي هو ابصار اليمن او  
سقطت وجب له دية في هذا الجاني فحكي اقول القضا ان يساوي الدية **الخامس** ان  
يقول ظننت ان المخرج قضا لا باحة فالرافعي في قياس مثله في الحالة الثالثة  
الاتيه ان لا يحل القضا في اليسار وفي التهذيب انه في وجوبه اقول لاحتمال المذكور  
هناك وهو الموجه في الموضوع **الحالة الثالثة** ان يقول المخرج قضا في اخرج  
اليسار ايقاعها عن اليمن لظنه ان اليسار يقوم مقامها وليس المقصود قطع اليسار  
وجوابه يفرض على وجوه **احدها** ان يقول ظننت انه ابا حرا بالاجرا فلا قضا عليه  
وللامام فيه احوال فالرافعي يحتمل ان يقيم ما ذكره وحكم انتم وطاهر كلام  
الماوردي وجوب القضا **الثاني** ان يقول ظننت ان اليسار تجري عن اليمن كما طنه  
المخرج فقد قال الامام والرافعي في سقوط حقه من اليمن الخلاف المتقدم في الحالة  
الاولى والظاهر سقوطه وهو المذكور في الجاوي وتعليق القاضي والتهذيب  
وذكر ايضا انه لا قضا في اليسار وان الرافعي في وجوبه وان الرافعي في وجوبه  
وانكره الرافعي وقال لما روي عنه فيما اذا علمت انها اليسار وان اليسار لا تجري  
وقال الامام قولين الموكيل مفرع على ان القضا في اليمن لا يسقط فان قلنا بسقوط  
فيما سقط في اليسار قطعوا وتفوقوا على ضعف قولين الموكيل **الثالث** ان يقول  
ظننت ان المخرج يمين فلا قضا في اليسار للتسليم وقد قطع به العراقيون وفيه  
وجه انه يجب وعلى المذهب وجوب الدية وحكم في اصحابها المتأخر وهي عليه او على  
عاقلة فيه الخلاف المتقدم واما قضا من اليمن فعلى المذهب وثانيه فيه  
الخلاف المتقدم ونحوه في قطع الدية المسمى في السرقة المسمى في السرقة  
قلنا القطع فيه لا يوجد صما فافقد ما رت الجناية فتلا في الجاني في احوال دية

الرابع

النفس

النفس الخلاف المتقدم في الحالة الاولى فان وجبها او كانت صورة نوجب  
فيها دية اليسار على القاطع جاني اقول القضا فيها اتفق فيه ورجع من فضل  
له شيء على الاخر وقال القضا على القاطع كما ادية المقطوع ولا يستحق ليمينه  
شيئا اذا كان قطع اليسار موجبا كما لو كان له قضا من يده فقطعها  
بمقتله ورده بن الصباغ والمثولي **الجواب الرابع** ان يقول علمت ان اليسار  
وان اليسار لا تجري عن اليمن ولا يحل عليه القضا فانما يصح ان القضا لا يجب  
الدية وعلى الوجهين يبق القضا في اليمن **الحالة الرابعة** ان يقول المخرج  
لم اسمع من المقتل اخرج يمينك وانما وقع في سمعي اخرج يسارك فالرافعي  
الموجود للاصحاب ان الحكم فيه كالحكم فيما لو قال دهشت فاخرج اليسار  
وانما اظن اني اخرج اليمن قال الكزقضية ما مر ان الفصل المطابق للسؤال  
نازل منزلة الادل لفظا ان يجوز لك بصورة الاباحة **الخامسة** ان يقول  
قضا في اخرج يميني فعل شيء تخبرني فلا يكون دلا ولا مدلسا ويبقى النظر بعد  
ذلك في تاويلات القاطع فان عرفنا انها اليسرى وانها لا تجري ونعقد  
القطع وجب عليه القضا من قطعها والحكم في بقية التاويلات ما تقدم  
**سادس** اكله في القضا فاما اذا وجدت قطع يمينه في السرقة فقال الجلال  
للمسار واخرج يمينك فاخرج يساره فقطعها فانقرضه وبه اخذ الجمهور  
ان قطع السرقة يسقط واستدرك القاضي فقال احتمل ان ينصر وجوابه  
في السرقة الى الاحوال الثلاثة المذكورة او لا في القضا من ان ينصرف  
الى التائين دون الاول واعلمه الاظهر حتى اذا ترك اليسار وقطع  
يساره لا يسقط عنه القطع في اليمن وحكم الرافعي عنه انه جزم  
بهذا الثاني وعليه جرى الامام والعراقي فخصضا الحكم اذا قال  
المخرج انه حصل له دهشة او ظن ان اليسار تجري ومفهومه انه  
في حالة الاباحة والبدل لا يقع الموضع وفيه قول اخر يخرج ان الحكم  
كما تقدم في القضا وقال الماوردني هو نفيه في القديم فعلى هذا  
نقطع اليمن بعد انما لا اليسرى وان كان اليسار قد باجها



بالاخراج فلا مقام ولا دية وان اخرجها لقطع يدها عن لسانه فان قطعها  
الحاد مع العلم اقتصر منه وان لم يعلم فلا قصاص وفي الدية وجهان  
وخمس الامام هل ينال نصيبها اذا قاتل كل من المخرج والقاطع به دهن قال  
ولو قال المخرج حسبتا ليسا بحري عن اليمين والقول كما مضى في القصاص  
ولو قال علمت انها لا تحري عنها ولكني غالطت الحاد وقال الحاد ايضا غلطت  
فهو ايضا على الخلاف وبقي القطع في اليمين اظهره قال ولو اخرج المخرج والقاطع  
بالنقد فالوجه القطع ببقا القطع في اليمين وبقي النظر في ان القصاص  
ها يجب على الحاد في اليسار ويحود هنا بضو الابدل والاباحة وحكي  
القاضي انوا لطيفهما اذا قال طنت الهما يميني واعتقد ان اليسار  
يخرى عن اليمين فجهل فيما اذا قطعها عن اليمين من غير تفرقة بين ان  
يكون القاطع عالما او جاهلا وحكي الشيخ ابو حامد قولان في اجرائها  
عن اليمين مع علم القاطع بانها اليسرى وانها لا تحري وقال في القصاص  
على القاطع في يساره وكذا الدية وقال ابن الصباغ هذا يستقيم الا ان  
يكون قطعها من غير يد من اليسار فيستخرج من ذلك في سقوط قطع  
اليمين باليسار ثلاثة اقوال **الثالث** ان فعلا ذلك عمدا من غير ظن من القاطع  
او المقتوع لم يسقط وان وجد ظن من احدهما سقط واما القصاص في  
اليسار فان لم يبدلها المخرج وعلم القاطع انها اليسار وانها لا تحري  
وجب وان جهل ذلك ففي وجوبه خلاف وان كان المخرج يبدلها فان جهل القاطع  
الحال فلا قصاص وان علمه ففيه خلاف **فروع الاول** حيث قلنا ينبغي استحقاق  
قطع اليمين في القصاص او السرقة بعد قطع اليسار فلا يستوفي حتى  
تندمل اليسار كما لو قطع يمين واحد ويسار اخر فانه لا يوا الى من القصاصين  
بخلاف ما لو قطع يدي انسان او يديه ورجليه فانه ان يقتصر في الجمع  
منوا لبا ومن الاصحاب من جعل فيها قولين مخرج مخرج منها قول انه  
لا يوا الى قصاص الاطراف وان قال الجاني وقدم **الثاني** لو كان المقتصر  
منه مجنونا واخراج اليسار كخراج العاقل لها مدهوشا ولو كان

المقتصر

المقتصر منه عاقل والمستحق مجنونا فقطع يمين المقتصر منه فان كان فكرها  
فوجها ناصحها انه لا يصير مستوفيا الحقه وينتقل الى الدية ونجى الجاني  
ديه يديه وان جعلنا عمده عمدا فالدية في ماله ونجى اقوال القصاص وان  
جعلنا مخطا فدية اليسار على عاقلته ولا تقام وان كان مجنونا بان قال  
له اخرج يمينك فاخرجها فقطعها لم يصح استيفاءه وينتقل الى الدية ولا  
صمان عليه وان اخرج يساره فقطعها فهي مدهوشة وبقي القصاص في اليمين  
**الثالث** لو قال المخرج فصدت بالاجراخ انما عفا عن اليمين وقال القاطع  
بل فصدت باحتما صدق المخرج بيمينه **الرابع** لو ثبت له القصاص في املة فقطع  
اليمين فان لم يخرق قطع منه الاملة الثانية وان قال الختان وتوجهت الي  
اقتطع املة واحدة صدق بيمينه وعليه ارض املة وتكون في ماله او على املة  
فيه فولا صح الرواية الاولى **الباب الثاني** في حكم العفو والعفو عن  
القصاص مندوب اليه والكلام فيه يقع في طرف واحد في حكمه واثرة والثاني  
في القاطع ويبان الصحح منه والفاصد **الطرف الاول** في حكمه وهو مبني  
على ان موجب العهد في النفس والطرف ما رواه في قوله لا يحدها ان موجب احد  
الامر من القصاص او الدية وصححه الشيخ ابو حامد والمجاهل وصاحب العدة ونسبه  
بعضهم الى الجريد واصحابهم عند الاكثرين ان موجب العفو المحض والدية بدعته  
سقوطه ونسبه بعضهم الى القدم قال الماوردي وهذا القولين الدية بدعته  
النفس لا عن العفو بدليل ان المراد لو قتل رجلا وجب عليه دية رجل ولو كانت  
بدل عن العفو لوجب علمه دية امراة لكن في كلام غيره ما يدل على انها بدعته العفو  
وعلى كلا القولين انه ان يعفو على الدية ولا يتوقف ثبوته على رض الجاني ولو  
ما ان يسقط الطرف التي استحق قصاصه وجب الدية كما لو سقطت بعفو بعض  
الورثة وعن القدم قوله كمدتها في حنيفه انها لا تثبت الا رض الجاني فاذا ما سقطت  
في الغرابة واذا قلنا الدية مواه للقصاص فحمل القصاص اصل والدية باجده  
امها من ارباب من كل وجه فيه تردد انتهى وقد حيل لقصاص دور الدية فيما  
اذا قتل عبد في السيد الاخر وفيما اذا قطع يديه فاقترع منها فاما المحني عليه



بالسرابة على المذهب فيما اذا قتل الذي مر نداء في وجهه وكل ذلك تقدم وينتفع  
 على القولين مستابا **الاولى** ان قلنا الواجب احدهما لا يجنبه فقال عفون عن القضا  
 والدية سقطا معا ولو لم يعفون عما وجب عليك هذه الجناية او عن حق النابت  
 عليك فذلك ولو لم يعفون عن القضا لم ينجب الدية ولو لم يعفون عن الدية  
 فله القضا من ايمان الجاني فلا عاقبة الدية بسقوط القضا من غير اختياره على  
 المذهب وفيه قول وهله ان يرجع الى الدية مع تمكنه من القضا بان يعفوا  
 عنه اليافيه ثلاثة اوجه اصحها وتيسر النظر على هذا الوعد في مطلقا لم  
 ينجب من الما او ثابتهما نعم وجرم به الما وري وحاصله الغا عفون عن الدية  
 وهذا الوجهان مرجحان على التردد الذي ذكره الغزالي وتاثير واختاره الشيخ ابو  
 محمد انه اذا عفي عن الدية كان حكمه على هذا القول كحكمه على القول ان لو لم يعفوا  
 المحمي حتى يجوز له العفو على الدية وحتى يحج وجوب الدية اذا عفي مطلقا خلاف  
 الثاني على هذا القول وعلى الاول الوعد عفي عن القضا على الدية في سقوط القضا  
 وجهان في الوجهين فيما اذا عفي مستحق الرد بالعيب والاخذ بالشفعة عرفه  
 على ما لو قلنا لا يثبت هل يسقط حقه وصح البغوي ان القضا لا يسقط واما ما  
 فيما اذا عفي عن القضا امر ابتد اعلى ما لغير الدية ولم تقبله الجاني لكراد اسقطنا  
 هذه بصيركا لعفو المطلق وهله المصالحه على ما يرضى الجاني امام غير  
 جنس الدية او من جنسها كهدرها او اقل منها او اكثر فيه وجهان اصحهما نعم ولو  
 جرى هذا المصالح مع اجنبى ففي صحته وجهان مرتبان على الوجهين واولي  
 بال منع كالرافعي والافوي فيه الجواز ايضا وجرى الوجهان ايضا في  
 مصالحة الجاني والاجنبى على الترتيب حيث يثبت القضا دون الدية كما  
 تقدم في قطع الطرفين على المذهب لكن القاصح هذا المذهب ورسم الامام  
 على الوجهين في جواز المصالحه على حد القذف وجعل هذا اولى بالصحة  
 فان كانت ذية المجني عليه اكثر مما لو كان رجلا والجاني امراه وقد قطع  
 المجني عليه او الولي فمنها ما يجازيها فاذا اراد الولي المصالحه على مال  
 فان نظرنا الى مقابلة ما لينة مما وقع القضا بدله وهو المذهب اخذ منها  
 نصف

لصف الدية وان نظرت الى مقابلة العنوبيا لخصوصه فالحكم كما لو كان  
 القاطع انصار رجلا ولو كان قد قطع منه ما يقابل دينين او اكثر فقطع  
 ذلك منه لم يسري لقطع النفس المجني عليه دون ما لم يحل العفو عن ما على مال  
 بغير رضاها كالرجل على المذهب ولو كانت قطعت منه يد او احد فقطع يدها  
 ففي ك الرجل ولو كان القاطع رجلا والمقطوع امرأة فقطع يده وماتت واراد  
 ولنا العفو على ما لم يكره ذلك على المذهب ان نظرنا الى ما لينة مما وقع القضا  
 بدله بدون رضاه وان نظرنا الى ما وقع العفو جاز له العفو على نصف دين  
 وجرى هذه الاحكام فيما اذا كان الجاني المجني عليه كتابيين واخذها كتابيا  
 والاخر محوسبا وحيث قلنا لا يجوز العفو على ما لم يعف عن القضا عليه  
 ففي سقوطه الوجهان المتقدمان وهذا كله تنفع على المذهب انه اذا قطع  
 منه ما يقابل الدية ثم سري الى النفس وقطع من الجاني مثله فلم يمت ان الواجب  
 القضا خاصة وفيه وجه تقدم ان المستحق قضا النفس الرجوع الى المال  
**الثانية** ان يقول عفون على ان لا مال فوجه ان احدهما سقطا ونائبها يسقط  
 القضا دون الدية ووجه الصيركا **الثالثة** ان يقول عفون عنك ولا تجزى  
 لدية ولا قود فوجه ان احدها انه تنصرف الى القضا سواء اواه او نوى الدية او  
 اطلقوا طهرها انه محجل فابها نواه منها حمل عليه وان لم يكره نية فوجه ان  
 احدها ينصرف الى القضا واقترعها انه ينصرف الى ما يشاء منها كما لو كان  
 عليه دينين وادى احدهما واطلق احد الوجهين والحق بخبريه ما لو قال  
 عفون عن احدها ولو عفي او صالح عن القود على ما قبل ان يعفو عن الدية فان  
 كان المصالح عليه من غير جنس الدية جاز سواء كان قيمته قدر قيمة الدية او اقل  
 او اكثر وان كان من جنس فسياتي **الرابعة** ان يقول اخذت الدية فالمشهور ان  
 القضا يسقط على هذا القول وتنفع الدية بقوله عفون عن القضا وعن القضا  
 انه لا يسقط ويبقى حقه كما كان ولو قال اخذت القود فعلى قول الفقهاء الحكم بان  
 حاله وعلى المشهور هله الرجوع الى الدية فيه وجهان احدهما وهو المصالح  
 وصحة البغوي لا وثابتهما نعم وجرم به الما وري قال من الصباغ وتكون الدية



هنا بدلا عن القضاة لا الواجبه والامام وينبغي ان يرفع ذلك على ان التصريح  
 باسقاط الدية هل يمنع الرجوع الى المال او يلغو افعلى هذا الامعنى لقوله اخت  
 الدية وعلى الاول فهل يفيد قوله اخترت القضاة ما يفيد قوله اخترت  
 الدية فيه الخلاف وفيه استاره الى خلاف ما قاله بن الصباغ هذا طريق الجمهور  
 والقاضي ابو الطيب عكس الحكم في صورتين فقال اذا اخترت القضاة من اختيار  
 الدية تلت ذلك لانه انتقل من الاغلى الى الادنى وان اخترت الدية ثم اراد القضاة  
 فهل له ذلك فيه وجهان قال واصلاهما الخلاف فيما اذا نكل المدعي عن حلفه  
 مع شاهده وطلب من المدعي عليه فنكل هل له ان يحلف بمجرى الرد وينظم من  
 ذلك في صورتين ثلاثة اوجه اصحها انه اذا اختار احدهما لم يمكن له الرجوع الى  
 الآخر وتبين ان له الرجوع اليه وتبين ان اختار القضاة كان له الرجوع  
 الى الدية وان اختار الدية لم يمكن له الرجوع اليه **التفريع** على القول بان الواجب  
 القضاة من عينه فمستحقة اما ان يعفو عن القضاة على الدية او مطلقا  
 او على الدية او عنهما **الاولى** ان يعفو عن القضاة على الدية فيجوز ان يصر  
 الجاني على المهر كما مر وكذا لو بعدد القضاة من هو عليه او قتله  
 عدوانا او في قضاة اخر او حما في الزنا كسر الواجب هذه الحالة دية  
 القاتل والمقتول فيه وجهان يظهر انهما فيما اذا اختلفت دية القاتل والمقتول  
 بدوهم وانوته او اسلام وكفر وانما ان الواجب دية المقتول وهو كالحلاف  
 فيما اذا اختلفت لبا فانقطع هل يحلف منه او قيمته المختلف وفيما اذا اعوزت  
 البدنة والبقرة والغنم في كفارة الحما في الحج هل تقوم البدنة والغنم  
 ولو عفي على مال اخر فان كان من جنس الدية فسيباني وان كان من غير جنسها  
 او صالحا على غير جنسها فان قبل الجاني سقط القضاة وبتت المال وان لم يقبل  
 لم يثبت المال وفي سقوط القضاة وجهان اظهرهما انه لا يسقط فان قلنا  
 يسقط فهل تلت الدية قال البغوي هو كما لو عفي مطلقا **الحالة الثانية**  
 ان يعفو عن القضاة مطلقا ولا يتعزم للدية باتت ولا في طريقان  
 احدهما فيه فوكان او وجهان اصحهما ان الدية لا تجب والتالي القطع به  
 فلو

فلو اختارها بعد العفو والافاضان نكح والمماوردي بقيت وكأنه عفي  
 عليه وفي اشتراط كون هذا الاختيار عفا لعفو او لا ونحو من تراخيا فيه  
 وجهان **الثانية** ان يقول عفو عن الدية فهو لعفو وله بعد العفو عن  
 القود على الدية **الرابعة** ان يعفو مطلقا فيما في الخلاف في وجوب الدية  
**الخامسة** ان يعفو عن القود والدية ويسقط القضاة وفي سقوط الدية  
 قوله فان قلنا لا تسقط فلو اختارها في الحال وجب ولو اختارها من بعد ففيه  
 الخلاف المتقدم والمماوردي ولو عفي عن حقه سقط القود دون الدية ولو  
 عفا اختارها وجب وان اقره ففي سقوط حقه بالتأخير الخلاف المتقدم  
 ولو عفي عن القضاة على نصف الدية قال القاضي هذه محضلة ثم قال هو  
 هو كما لو عفي عن القود ونصف الدية ولو قال عفو عنك ولم يتعزم للقود ولا  
 دية سقط القضاة ويكون كالعفو المطلق في حال الدية **فروع**  
**الاول** مستحق القضاة اذا كان محجورا عليه فان كان مسلوبا لغيره كالصبي  
 والمجنون لم يمكن له استيفاء ولا عفو وان لم يكن قاما ان يكون الحجر عليه غير هو  
 المفلس والحق نفسه وهو المبدى قاما المفلس فله ان يقدر وليس للغريم منه  
 لياخذ المال كما ليس لغريم القاتل منع الولي منه ليس بواجب فلو عفي عنه  
 سوا قتلنا موجب العهد المحض القضاة عينا او هو او الدية ولو عفي عن القضاة  
 سقطت اما الدية فان قلنا موجب العهد احد الامرين فليس له العفو عن المال  
 فان عفي عن المال راعى العفو عن القضاة صرفا الى عزمه ولا تكلفه تحصيل  
 القضاة او العفو وان قلنا موجب القود عينا فان عفي على ما التبت المال وان  
 عفي مطلقا فان قلنا العفو المطلق يقتضي الدية تلت وان قلنا لا تلت  
 وان قال عفو عن القود على ان لا مال التبت على العفو المطلق فان لم ينفذ الدية  
 فيه تفرع على هذا القول فاولي ان لا توجه في هذا المعفو المقيد بقوله  
 وان احبنا هاتم ففنا وجهان احدهما يجب وعزم به المحامي والسند صحيح وسليم  
 واصحهما لا يجب قال الامام ويعبر عنه ما بان لعفو مع نفي المال استفاطا  
 له بعد وجود سلبه او منع ودفع لوجوبه وعفو الوزيرة عن القضاة



مع نفق المال وفي التركة ديون والقبيل وصرايا كهفوا لمفلس في فيه الخلا  
وكذا عفو المهرتم مرض الطون بالنسبة الى احسابه من التملك ولو عفي  
عن القضا على اكمال وقتنا الواجب احدا الامر لم يسقط الما لقطعنا  
واما المحور عليه لسفه نبع منه استيفاء القضا واستفاطه  
فطحا وفي صحته نفعه فيما يرجع الى الدية طريقان صحيحان انه كالمفلس  
والثاني لقطع بانه لا يصح كمال الصبي **التالي** لوصالح عن القضا  
المستحق في النفس والطرق على اكثر من الواجب فيه شرعا من جلسه  
كما لوصالح في قضا من الرجل المسلم على ما يدين من الابل او صالح هو والمجني عليه  
في قضا مبدية على ما يدين من الابل ابنتي على القولين فان قلنا الواجب احدا الامر  
لم يصح الصلح وان قلنا الواجب القضا نبع منه فوجها واحدا لا يصح ايضا وهو  
الظاهر عند القاضى وعلى هذا من اسقط القضا ويتبع الواجب لشرعي فيه  
او لا فيه وجها واحدا انه يصح كبد الخلع وجعلها القاضى مفعول على القول  
بان العفو المطلق يقتضي اطلاق قلنا لا يقتضيه قطعها وقد اطلق الامام القول  
بانه اذا رهم السقية قضا وامتنع مستحقه عن العفو عنه الا بالكر من قدر الدية  
بانه يجوز اعطاء ذلك له فان اراد الولى وتقدر مراجعته استقل السقية به  
وان احتاج الى يد اديان قال ولو عفى السقية عن المصالحه او سكت عنها فالوجه  
عندنا ان الولى ذلك كما انه يتدارك رفقته وان احتاج الى بدل خلع ماله وقد عفى  
للفقيه النظر في انه ليس للولى دمه وهو بعد انتهى والطاهر ان الخلا  
المستقدم بها اذا كانت الابل المدركة بالصفات المعينة في الدية وهو ظاهر كلام  
اما لو كانت غيرها فتكون كما لوصالح على غير الجنس سواء كان معينة او في  
الدية ولو صالح من القضا على ما اخرج عن جنس الدية كهيبة او توبع  
وان تكرر الدية معلومه لها ولو اراد الولى ذلك فعلى الخوازمي ان يقر بان  
القبض او ردها بعيبا وخرج مستحقه فلا رجوع الى القضا وهو يرجع فيها  
العجز او بارت الجناية يكتفى على ان يرد الصلح عن دم المهر مضمون ضمان عذاف  
ضمان يرد وفي خلاف تقدم في التبع كذا اطلقوه وهو يقتضي ان الولى يبرأ

الولى

يكون

الما قد رتبة الدية او اكثر اكر المنولى لان كان اكر ابنتي على الواجب ماد  
فان قلنا القود عينا فوجها واحدا ما التزمه والثاني الذية وان قلنا الواجب  
احدا الامر من الواجب الدية **الطريق الثاني** في حكم العفو العفو والفاصل  
وقد عدى في الوسيط احوال العفو سبعة وفيه يجوز في بعض **الاول** الرضي  
بالجناية واما جنة فادان السيد لعبد العاقل البالغ العاقل المميز للامر  
اقبل في قتله فلا قود ولا دية قال الماوردي لانه امر من القود وادان  
الحرفين اقطع يدي المجني وطرف من طرفي فقطع فلا قضا ولا دية وكذا ان  
سرى الى عضو اخر او لطيفة فان سرى الى النفس او الى اقلني قتله ففي وجوب  
القضا خلاف تقدم والمدعي انه لا يجب وفي الدية فوكا يكتفى على ان يكتفى  
للوارث ابتداء او تلقا عن القبيل وقد تقدم فان قلنا لا يجب وجب الكفارة في  
اصح الوجهين وان قلنا يجب وجب قطعها **الحالة الثانية** العفو بعد القطع  
وقبل السرانية فاذا قطع طرفا من عينه كيدا واصبع فحق المجني عليه عن موجد الجنا  
قود او ارشاقا ان يمدل الجراحة فلا قضا ولا ارش وان سرت الى مادون  
النفس كالتاكل باق اليد ان يمدل فلا قضا من بناء على المذهب انه لا قضا من  
الاحساس وفي ضمان ما سرت اليه بالدية وجها واحدا وهو لطم صورته بضمة  
واما الوفا عفوت عن هذه الجناية وما حدث منها فسرى المقتطع الى مادون النفس  
فيصح العفو عنه فان لم يوجب ضمان السرانية فيما اذا انقضى على قوله عفوت عن  
موجبها فهذا اولى وان اوجبناه ثم جفنا وجها من ضمان على القولين الا براء  
عن ما لم يحكم في سبب وجوبه ولو قال قبل القضا عفوت عن هذه الجناية  
ولم يرد قاله انه عفو عن القود دون الدية قال المحامي والرويان في هذا النوع  
على ان موجب العهد القود اما على قولنا موجب احدا الامر ين في بقا الدية احتمالا  
وقال القاضي الماوردي ان قلنا موجب القود فلا يجب الدية الا باختيار المجني عليه  
لم يصح عفو عنه وان قلنا الواجب احدا فان عفو اعلم ايضا وان سرت الى النفس  
فالمذهب انه لا قضا من النفس كطرف وفيه وجه انه يجب كالا امام ولا با  
هذا الوجه فما اذا عفوت عن هذه الجناية ارشاقا وقودا وعمما حدث منها

نية

ن

ني



وانفرد بن يوسف في حكايته فيها وعلي هذا الوعد في عن العمام لم يكن له الا نصف  
الدبة واما ارش العفو والمقطوع ودية النفس على المذهب في عدم وجوب  
العصا من فيها او على انه يجب فعلى عن مخرج على الوصية للقائل وفيه قولان  
متر في الوصية والخلاف ان يحل ما اذا اوصى لم يخرج او ما اذا اوصى له  
بشيء فقتله دون ما اذا خرج فاقص له شيء فان الوصية تخرج فولا واحدا فان  
لا تخرج الوصية له والكلام في الصورة الاولى لم تسقط الدية وان قلنا ان  
له او قلنا محل الخلاف اذا اوصى له شيء فقتله وانه لو خرج واوصى له شيء  
من قطعا سقطت من الدية ما يقابل العفو والمقطوع الذي عفي عنه ان خرج  
من التلث وما خرج منه من التلث وسقط الباقي قال الامام قال الامام  
والوجه المنقذ فيما اذا سري القطع الى عضو خراجه لا يضمنه بالدية لا  
بانيهنا ولا يتحلوا الماله عن احوال وذكر الغرالى انه بانيهنا وكذا الحكم فيما اذا  
اوصى له بارس هذه الجناية وما حدث منها ومخرج من الطريقة في محل  
الخلاف الوصية للقائل في سقوط ما يقابل العفو والمقطوع من الدية  
طريقا احدهما فاطع بسقوطه والثاني مبتد لقول في فيه واما الثاني  
منها فيحذفها الاعلى الوجه الذي ذكره الغرالى وساقها بعضهم على اصل  
اخر مع جعلها الخلاف الوصية للقائل ما اذا اوصى لم يخرج فقتله وهو ان  
هذا العفو هل ينزل منزلة الوصية وفيه قولان اصحهما الاول ان غدا خرج  
من التلث الحكم حكم الابرا لا الوصية غطيه والعفو والابرا السقاط  
فان قلنا انه وصية خرج صحة العفو عن العفو والمقطوع المعفو عنه  
على فولا صحة الوصية وعلى الثاني يصح قطعا اذا خرج من التلث ويبقى  
الباقي الا اذا كان قد خرج بالعفو عما سيجي بان العفو عن هذه الجناية  
وعما حدث منها او ابرانه عن ضمان ما يحدث واسقطته ففي برانه عن  
الباقي لقولان صحة العفو عما لم يجب وجري سبب وجوبه فان قلنا  
لا يصح لم يبرعه وان قلنا يصح فحكم ارش الطرف المعفو عنه فياني  
فيه الخلاف وحصل على هذه الطريقة في الواجب فيما اذا اوصى لعفون  
عنها

عنها وعما حدث منها وسرت الى النفس ثلاثة اقوال الجدها دية كامله  
ونانية لا يجب شي اذا خرج جميع الدية من التلث وتالته انه يجب ما زاد  
على ارش العفو والمقطوع قال الشيخ ابو محمد ومن تبعه في هذه المسألة  
ان نزلنا العفو والابرا منزلة الوصية خرج الثاني من الدية بعد ارش  
العفو والمقطوع على القولين في الوصية للقائل فان لم ينزل منزلة الوصية  
لم يصح الابرا عنه هذا كله اذا كان ارش الطرف والمقطوع دون الدية ولو كان  
قدرها كما لو قطع يديه او اكل كفا لو قطع يديه ورجليه لا يخرج على الخلاف  
في الابرا عما لم يجب ويجري سبب وجوبه لكن يخرج على الخلاف صحة الوصية  
للقائل فان صحها سقطت الدية كليا ان خرج من التلث والا وجب كليا  
ولو اوصى للجاني بالارش بان قال اوصيت له بارس هذه الجناية وارس ما حدث  
منها او يتولد او يسري اليه لم يخرج على الابرا عما لم يجب وسري سبب وجوبه  
لكن على الوصية للقائل فيكون جميع الدية قولان جعلنا محل العفو  
في الوصية ما اذا اوصى لم يخرج شي اما اذا قلنا ان محلهما اذا حصل الجرح  
المقتضي الموت بعد الوصية فيصح قطعا **فرع الاول** في صحة  
العفو بالنسبة الى الاطلاق والاضافة الى من عليه الارش فلو اطلق العفو  
فقال عفوت عن موجد هذه الجناية فودا وارساح وانصرف العفو الى من  
لزمه الارش وهم العاقلة في الخطا والجاني في العذر فان كان عبدا انصرف العفو  
عن المضاف اليه وعن الارش الى سيده قاله الجرافيون ولما ورد في  
القاضي صحة هذا العفو في ما اتى الخطا والتعد وجهين وهما في العذر  
يلتزم ان على الارش يتعلو دمه فترقبته او برقبته خاصة وفي  
مسألة الخطا يلتزم ان على الدية تحت على الجاني الحر فتمت بها  
العاقلة او تحت على ابنته او بنته على هذا الاصل ما اذا قال الخطي عفوت  
عنه فان قلنا الوجوب لا يلاقيه فهو لعفو قال الكافي رضي الله عنه الا  
ان يقول عفوت عن ارش جنانك عن عاقلة وان قلنا لا لاقية وتتم العاقلة  
فوجه احدها انه يصح وبه اجاب لما ورد في ما سوا جعلنا هذا العفو في



حكم الآبر أو الوصية وسوا اجيرت الوصية للقائل أو ردت والظهرها  
 انه لا يقع وجرم به البعوى ولو كان عفو عن العاقلة فقد القاصي  
 ان قلنا الوجوب بلا قتل استباح فيها بوشير الجناية وفيما لم يباشر  
 الوجه من وان قلنا انه لا في الجاني فالظاهر انه لا يقع فيها بوشير الجناية  
 وفيما لم يباشرها الوجه من والمشمهور ما اوردته الرافعي انه يقع مطلقا  
 سواء قلنا الوجوب لا يقع او لا وقال الماوردي ولا فرق بين ان يجعل في حكم  
 الوصية او لا يبرأ عن يرد وودانا اذا قلنا اننا الوجوب على القاتل  
 فهو على القولين وكذا لو كان اسقطا لدية عنهما او عفو عن لدية  
 ولم يصف الى الجاني ولا الى العاقلة هذا كله اذا ثبتت الجناية بليته  
 او باعتراف العواقل اما اذا ثبتت باعتراف الجاني وانكرت العواقل فالدية  
 على الجاني ويكون العفو تبرعا على القاتل فبقية الخلاف في الوصية للقائل  
 الثاني لو كان المحمي عليه خطأ او صيب للجاني فما وجب من جنائبه وما سبب  
 وقد ثبتت الجناية بالبينه قال الماوردي ان ابطال الوصية للقائل وجبت  
 الدية على عاقلة لورثة القاتل وان اجيرت كان له استيفاءها من  
 عاقلة سواء قلنا يجب علمه ما ثبت او لم يثبت ولو كان الوصية ولم يصف الى  
 مع وروا ان تخلف الثلث والا فما تخلفه ولو اطلق الوصية ولم يصف الى  
 احد بطل **الحالة الثالثة** ادعى على غيره قطع الطرف على مال او سرى الى  
 النفس فادعى عليه جناية وجب القضاء وان لم يملكه لم يقطع دمه او صلبه  
 ففي المحمي عليه على الارش ثم سرت الى النفس لم يجب القضاء في النفس كما  
 مرقما ادعى عن القود والدية ثم سرت ويأتي فيه الوجه المتقدم  
 انه يجب ولو جرح الجاني رقبته فان كان بعد ان يمال الطرف فحليبه  
 القضاء في النفس ودية البدن فان عفى الولي عن قضاها النفس اخذ رتبها  
 ودية البدن وان كان قتله فمال يكون كسر اية قطعه فيه  
 وجعنا اخذها نعم وعلى هذا لا يجب القضاء على المدهول له الباقي  
 من لدية واصحابها الا وجب القضاء ولو عفى عنه فوجعنا اصحابها  
 انه ياخذ

200  
 انه ياخذ الباقي من لدية فان كان المقطوع قد رالدية لم يستحق  
 شيئا والثاني انه ياخذ منه دية كاملة ولو كانت الجناية او لا  
 لا تجب قضاء ما كان الجناية وكسر الدراع فاخذ المحمي عليه  
 ارش ثم سرت الجناية الى النفس والمنعولا لمشمهور ان القضاء يجب  
 قال الامام ومحمد ان يقال لا يجب وعلى المشهور لو كان المحمي عليه قد  
 قال عفو عن القضاء كان لغوا ولو كان عفو عن عماد من من قضاها  
 وينبغي ان يكون على الخلاف في الاعمال **يجب** ويجري سبب وجوبه  
**الحالة الرابعة** عفو الوارث عفو وارث المحمي عليه عن الجناية  
 بعد موت مورثه صحيح اتفاقا سواء في ذلك الطرف والنفس وقبله لا يقع  
 فلو استخفى على الجاني القضاء في النفس والطرف فذلك على وجهين  
 احدهما ان يكون قطع طرف مورثه ثم جرح رقبته فالمشمهور انه ان عفى عن  
 احدهما لم يسقط الاخر بل له ان يسقطه وفي الوسيط خاصة وجب له  
 ادعى عن النفس ليس له القضاء في الطرف والامام حكاة في عكسه انه اذا  
 عفى عن الطرف سقط قضاها النفس الوجه الثاني ان ثبت للوارث قضاها  
 النفس فقطع الطرف وان كان الجاني قطع بد المحمي عليه وما بالسرابة فان عفى  
 الولي عن قضاها النفس لم يكن له قطع الطرف كذا ذكره الرافعي وغيره  
 وفي السبب ان له قطعه ونظير ان يكون فيه خلاف مبني على ان قضاها  
 الطرف يقع مقصودا او طريقا الى قضاها النفس وان عفى عن القطع فمال له  
 جزا الرقبة فيه وجهان ظاهرهما نعم ورثته العرالي على الخلاف في الوجه  
 الاول وحصل فيه في الصور ثلث ثلاثة اوجه بالتميز في الاول  
 دون الثانية واستند العرالي بمسألة مقصودة وهي ما لو قطع طرف  
 عبد فمحق سري الجرح الى نفسه فان القضاء في الطرف ليس له وفي  
 النفس لورثته فلو عفى السيد عن قضاها الطرف سقط قطعها دون قضاها  
 النفس ولو عفى الورثة عن قضاها فمال ان يقتل السيد في الطرف فقال  
 ينبغي ان يسقط قضاها الطرف ايضا فان ورثته الاخر ان ثبت لهم استيفاء



الاطراف واستيقا النفس فلهي من هذا الوجه شركه في الطرق فان عفو  
عن النفس وجب ان يسقط فضايل الطرف في البيع ابوعلي والفاش عندي  
ان السيد القضاة فيه فلو استوفى الطرف فسرى الى النفس فالامام  
فقد وقع اليقين بالنفس فان لطالم مات بعد موت المظالم بالفضايل  
ولا وجه لغيره وبه يفرض استحقاق الفضايل في النفس والطرف الواحد  
من وجه ثالث وهو ان يكون قطع احد مورثيه وجزءية الاخر وانقل  
الفضايل اليه والطاهر ان حكم حكم الوجه الاول وهو ما اذا ثبت  
له عن مورث واحد **الحالة الخامسة** العفو بعد مباشرة سبب  
الاستيقا فاذا قطع طرفا شيان فسرى الى نفسه او جزءيته قبل  
الانقضاء فقطع الوارث طرفه عني عن النفس مجازا فان اندمل القطع عني  
العفو ولم يلزمه بقطع اليد شي وان سري لقطع بان يطلان العفو  
وكذا الحكم لو قبله بغير القطع فقطع الوارث يده بغيره عني عن  
النفس ولو كان الجاني قطع يدي المحمي عليه واندمل القطع فقطع المحمي  
عليه احدى يديه وعني عن الاخر اعلى ما فسرى لقطع الى نفس  
الجاني في الحد لا تسترد ورتبة الجاني من المحمي عليه شي ابوعلي  
خرج هذا على القولين لم يثبت على ان الطرف اذا فات لسراية الفضايل  
هل يقع فضايلها فان قلنا بالمتصور ان الفضايل لا يوجب الاجسام بالسرا  
وبه قوله لا يقدما فان قلنا لا يقع فيها الفضايل كما لا يخفى **والجواب**  
ما قاله من الحداد وان قلنا السراية في الطرف تقع فضايلها بان يطلان العفو  
فلا تسترد ورتبة الجاني الى المال والامام والصحيح ما فرغ عليه الحداد ولو  
رعى الوارث الى الجاني لم ينع عنه قبل الاصابة فقد نقل الرافعي وجهين  
احدهما لا ينفذ عفو فظاهرهما وهو ما في الوجه انه كقطع اليد  
فان لم يصبه السهم فالفقونا قد وان اصابه وقتله بان يطلان العفو  
وجوز الدية على العافي وحين تقدم في فصل بغير الحال بعد الجرح  
والهون اصحها عند الغوى وروى عن الفقيه انما يلزمه التكملي

وهو

وهو يقتضي ان الاصابة اذا لم يحصل يكون للعافي الفضايل على الاول  
وانا اذا قلنا بطلان عفو عند موته بالاصابة ان الدية على  
الاخر وهو غير متجه وفي البسيط انه اذا حصل بالاصابة بان يطلان  
العفو على الاخر وقا **الرواية** اما ان بالاصابة فوجها ان اصحها  
يلحقوا العفو ولا شيء عليه وثالثها ما يحل لدية ولا شيء في مسألة  
الجرح لانه محذور عند الاصابة كما لو روى الى مرتد فاسلم ثم اصابه  
السهم تلزمه الدية ولو جرحه ثم اسلم لم يلزمه شيء وكذا قاله القاضي  
وهو الطاهر **سبع** قطع دمي بد مسالة او دمي فاقتر منه واسلم ثم  
ما في الجرح بالسراية ولوليه الفضايل في النفس فان عني على المال  
فوجها ان احدهما انه نصف لدية واطهرهما ان له خمسة استند فيه  
مسلم ويسقط سدسها باليد ولو كان قطع يديه فعلى الاول لا شيء  
اياه وعلى الثاني له ثلثا لدية ولو قطع يده بغيره فاقتر منه ثم  
ما في الجرح بالسراية وعني الوالي فعلى الاول له نصف لدية وعلى الا  
له ثلاثة ارباع لدية ولو كانت قطعت يديه فاقتر منه ثم ما في  
بالسراية وعني الوالي فلا شيء له على الاول وله نصف لدية على الاظهر  
ولو قطع عدي بغيره فاقتر منه ثم عني وما في المحمي عليه بالسراية  
فوجها ان احدها يسقط نصف لدية وعلى السيد الاول من نصف دية  
الموكل قيمة العبد والثاني يسقط من رتبة الجرح بقدر نصف قيمة العبد  
وعلى السيد الاخر من باقي البند وكما في قيمة العبد **الحالة السادسة**  
ان يكون العفو بعد وفو الوكيل مع المحمي عليه في موافق الاستيقا ونقد  
عليه انه تقدم في الوكيل ان الوكيل في استيقا الفضايل وجد الفدق  
حضر الموكل جاز وكذا في غيبته على المذهب وسواء جاز الوكيل  
او منعناه فلو وكفا استوفى الوكيل حصل الاستيقا لبقا الاذن كما  
لو وكله في البيع وكاله فاسدة فباع وانما يظهر ان الصبر والفساد  
في الحوان وفي استحقاق الاجرة المسمي او اوج المال اذا كان سمي له اجر

حب

طهر



اذا عرف ذلك فلو وكله في الاستيفاء فتحل الوكيل بالحائي الى موقف القتل  
ليقتض او كان الاستيفاء غيبته فمضى الموكل بنظر فان كان بعد الامتناع  
فهو له ووقع الاستيفاء موقعه وان لم يدرك ان العفو بعده او قبله  
فلا شيء على الوكيل وان كان قبل الاستيفاء الماوردي فان لم يكن بلوغ  
الحري اليه كما لو كان الموكل على مسافة عشرة ايام وقتله الوكيل بعده  
بخمسة ايام لم يلزم الوكيل شيء كما لو ربح سهمي الى المقدم منه فقتله  
فان وصوله اليه وان امكن بلوغ الحري اليه فان علمه وقتله لزمه القضاء  
وان جهله فلا يقع قضاها على المذهب ولا قضاه عليه على المذهب المنصوص  
وعلى هذا ففي وجوب الدية والكفارة اقوال اصحها انها بخلافها لا  
وبالنهاية الدية دون الكفارة والخلاف مناصل وقيل هو مبني على  
الاول في ان الوكيل قبل العلم بمر الموكل وقيل على الخلاف فيما اذا قتل في  
صف من طئنه كما في اهلنا من مسلمي اهل نجد بینه وقيل هما ما خودا من الخلاف  
في ان العفو هل يصح في هذه الحالة ان قلنا يصح وجبت وقا القاضي في وقوع  
هذا القتل قضاها قولان منبذان على القولين في ان الوكيل فان قلنا  
لا يقع قضاها ففي وجوب الدية قولان **الفرع** ان قلنا ان دية القتل  
الحائي لا يقدح في جعل الموكل العا في دية قبيلة نظر ان عي مجانا او مطلقا وقلنا  
المطلق لا يوجب الدية فلا شيء له وان عي على المال او مطلقا وقلنا المطلق  
يوجب الدية فله الدية مغالطة في تركه الحائي ان اوجبنا الدية بقتل  
الوكيل وان لم نوجبها لم نوجب للموكل دية كما قاله طائفة وقال الامام الوجه  
ان يقال ان قلنا يقع القتل قضاها فلا دية للعافي وان قلنا العفو  
وتزلنا اما وجد من الوكيل منزلة قتل الاسير في صفة الكفار وله الدية  
ثم الدية الواجبة على الوكيل القاتل مغالطة على المذهب وهل يكون عليه  
او على عاقلته فيه وجهان وقيل قولان اصحها عليه وعلى هذا فتحالة  
على اصح الوجهين وفيه قولانها مخفية فتكون على عاقلته قطعا  
واما الكفارة فموجب عليه قطعا وعن القاضي رواية وجب بيان العاقلة

نحو

نحو الكفارة في الوسيط وعي الخلاف في حال العاقلة في كل قتل خطأ  
لا يتعلق بالفعل ونفس القتل وفاء في النسيب بحريان في كل قتل غير مستحق  
استند الى طين في العدو وان وقال الامام بحريان في كل قتل مقصود في  
يتخصر معن والقائل على طين الاستحقاق فيه وبنه وبين عبارة الوسيط  
فرق فان لا يقتضي في مجيها وقوع القتل على طين الاباحه وهذه تقتضي  
وقوع القتل على طين الاستحقاق في الدية الواجبة على الوكيل لورثة الحائي  
لا تعلق للموكل بها بخلاف ما اذا اباد احد مستحق في القضاء فقتل الحائي  
فانه يجب عليه نصف الدية للاخر في احد القولين وخرجه بعضهم عليها واذا  
غرم الوكيل او عاقلته الدية ففي الرجوع بها على العافي طريقان احدهما  
انه على القولين في المعزور في تقدم العاصب بالطعام المعصوب الى غاره فا  
وفيما اذا غرمه امة والاصح المنع والنائي القطع بان لا رجوع وخصص  
بعضهم الخلاف لما اذا غرمها الوكيل وقطع فيما اذا غرمها العاقلة بعد  
رجوعهم واذا قلنا بالرجوع بها فقتل الوكيل الحائي ان يأخذها ابتداء من  
العافي فيه وجهان **وفي** الرجوع بالكفارة عليه ايضا وجهان  
اصحها المنع والحكم في استيفاء قضاه الطرف كالحكم في استيفاء قضا  
النفس كما تقدم وكذا الحكم في استيفاء احد الفدق اذا حصل الملاك منه  
ولو ادعي وارث المقتول علم الموكل بعفو المستحق وانكر صدق قبيلته فان  
حلف فلا قضاه وفي الدية والكفارة الخلاف السابق وان كل حلف الوارف  
واستحق القضاء **فرع** اذا حفي العبد على حريته نعلق الارش برفقته  
سواء كانت عمدا او خطا او شبهة عمدا ان اشتراه المحمي عليه بالارش الحناية  
بعد انهما اللجج او وليه بعد موته فان كان الارش دراهم او دراهم فان فقدت  
الابل وقلنا بالقديم الواجب في العبد فقدما الدراهم او الدراهم لا قيمة  
الابل وعرف العاقلان قدرا لارش الواجب البيع وان جهلاه او احدهما لم يبع  
وان كان الارش ابلان جهلاه او احدهما عددها واسنانها لم يبع وان علم  
عددها وسننها وجهلاه او احدهما صفتها ففي صحة البيع الخلاف المتقدم

كله

مر

ص



في كتاب المصالح والاصح انه لا بيع وبائنه ما بيع وبئز علي اقل ما يلزمه قوله  
ويحيزان فما اذا اجنت عليه امرأة فتلحقها على ارش الجنابة من اجل المعاقلة  
القدر لها وبيع الكراع فطحا ورثا الامام الخلاق في البيع والتزوج على الخلاف  
في جواز الاعتناء بها بلفظ الصلح او بلفظ البيع وخالفه بعضهم وكمل  
من كلامهم في البيع والاصداق والاعتناء اوجه احدها نفع كل ما وانها  
لا يبيع كلها وتالها صحة الاعتناء دون البيع والاصداق ورأيها عكسه  
وخامسها صحة الاصداق دون البيع والاعتناء فان قلنا يبيع الشرا فاطلع  
المشتري على عيب بالعبد كان له رده والعابدا له بعد الرده والارش وهو  
متعلق برفقة العبد كما كان ولا يكون السيد بالبيع ملزم ما للقد كما لو باعه  
في الارش لم يزد عليه بعيب وهو على خيرته ان يشاء فداءه وان شاء باعه تاليا وفيه  
نظر للامام وان قلنا لا يبيع وكانت الجنابة موحية للقضاء سقط ويظهر  
ان يحيى فيه خلاف فيما اذا جهل وان كانت الجنابة موحية للقضاء في نفس او طرف  
فاشتراه مستحقه بخلاف الارش لم يسقط القضاء فان اقتصر منه في الطرف  
ثبت له الحنار وان اقتصر منه في النفس كان قتل مورثه او عبده ابتلى على  
الخلاق المتقدم في البيع ان الاقتضاء من العبد المبيع بمنزلة تذييل استحقاقه  
او بمنزلة موته فالمهر فعلى الاول يرجع المقتصر على باعه وعلى الثاني لا  
يرجع به ولا بالارش ولو اطلع على عيب به كان له رده به ومطالبة السيد  
بارش الجنابة ان كان متلفا او اقل فان كان كثر ففي رجوعه فوكان  
ولو كانت جنابة العبد على ما افاضوا فيه القيمة فان عرف السيد وصاحب  
المال قدرها مع البيع وان جهلاها او احدها لم يبيع ولو جعل متخو القضا  
على المرأة في نفس او طرف القضاء صدقا لم يصح كما لو اصدقها منقحة دارا  
صالح عن القضاء الواحد على العبد على ما اجاز وان كانت الدية بمجهولة  
فان تلف المالا لمصالح عليه او استحق او رد بعيب فلا رجوع الى القضاء  
وهل يرجع بقيمة العن او بارش الجنابة فيه فوكان زينا على ان يدل الصلح  
عن الدم مضمون ضمان عقد او ضمان بدو وقد مر في البيع فان قلنا يرجع بارش

الجنابة

الجنابة فهو على السيد لا اختياره الفدا وعلى هذا فيلزمه الارش بالفا  
ما بلغ او الاقل منه ومن قيمة العبد فيه فوكان زينا ان ارش الله ولو  
كانت الجنابة موحية للمال وصالح عن الاقل على ما افي صحته الفوكان لها  
فان صحناه فهاك المالا لمصالح عليه قبل الفتر او خرج مستحقا او رده  
بعيب رجع الى الارش فطحا ويكون السيد مختارا للفدا ويلزمه الارش  
او الاقل فيه الفوكان **فروع حكم بها الكتاب الاول** جني جرح على جرح  
جنابة توجب القضاء فضلا على غير كعبه ونوب جاز وان لم تذكر الدية معو  
لها فان تلف العن قبل القيمة او خرجت مستحقه او ردها بعيب فلا رجوع الى  
القضاء ويرجع بقيمة العن ام بارش الجنابة فيه وجرم يثبتان على ان يدك  
دم الصلح عن العبد مضمون ضمان بدو عقد وان كانت الجنابة موحية للدية  
فضالحه منها على عني واشترى عينا من الجاني في العدا ومن العاقلة في  
الخطا فالحكم كما مر في الفرع فان علمنا عدد ابل الدية واسنانها وصفاتها  
صح وان جهلا او احدها دل كما يبيع وان علمنا العدد والاسنان وجهلا او  
احدها صفاتها ففي الصحة الفوكان وجبت ببيع ولو تلف لمصالح عليه او رده  
بعيب رجع الى الارش فطحا **الثاني** لو جنت حرة على رجل فزوجه على القضا  
او تزوجه وارثه على القضاء وسقط القضاء فان طلقها قبل الدخول رجع  
بنصف ارش الجنابة او بنصف مهر المتلف فيه فوكان زحما الاول ولو كانت  
موجبه للمال فنكحها عليه فقد تقدم **الثالث** اذا اوجبت الجنابة مالا  
معلوم القدر والوصف كما اذا تلف مالا او قتل عبدا فضالحه ر المجهي  
عليه عنه على عني وها بعلمنا القيمة الواجبة الصلح فطحا وان تلف العن  
قبل الفتر او رد بعيب رجع الى الارش فطحا وان كان الجاني عبدا كان السيد  
مختارا للفدا وان صالح على رفته لم يزد بعيب لم يكن مختارا بل الارش في رفته  
كما كان حتى لو مات سقط حق المحني عليه **الرابع** قطع يدي رجل عمد فمات  
منها فقطع وارثه احدي يدي الجاني فها قبل ان يقطع الاخرى لم يكن للوارث  
ان اخذ دية الاخرى ولو لم تمت المحني عليه وان لم يقطع يده فقطع المحني

بقان

مه

ص



عليه احدي يدي الجاني فانه فله بالحددية البدل الاخرى كما لو سقطت يافته  
**الخامس** لو قطع احدي يدي الجاني فعلى عن الاخرى على دية وقصها لم يكن  
استقص جراحه المحمي عليه وماز فلا قصام لورثة ولا شي طعم من الدية **السادس**  
عن ابن للبان رجل بخته زوجة ولها ابنان زيد وعمر وقتل احدهما الاب والآخر  
الامر ولم تدر من هو قاتل الاب ولا من هو قاتل الام منه فان قتل الام ادبها  
فتقدير ان يكون زيد قاتلها فالزوج ربع القصاص وربع المال ولعمر وباقيها  
فاد اقتل عمر والاب ورثت جميع ما للاب وربع القصاص وربع ما للام  
الدين ورثها الاب فليست عليه القصاص وليثبت له على عمر وقصاص الاب  
او جميع دية وبتقدير ان يكون عمر وقاتل الام بنعكس الحال ويسقط القصاص  
عن عمر وله على زيد القصاص او جميع الدية فيعطي كل منهما ربع ما للام  
لانه يستحقه بيقين ويوقف نصف ما لها حتى يعرف قاتل الاب منها  
فندفع اليه ثم يكون لقاتل الاب القصاص او دية الاب فان تقاسما  
بقي لقاتل الام خمسة اثمان وان قتل الاب ولا صرف الى كل منهما ثمن  
مال الاب ويوقف الباقي حتى يعلم قاتل الام منها فندفع اليه ويوقف  
جميع ما للام حتى يعرف قاتل الاب فندفع اليه ولو قتل احدهما الاب والاخر  
الام كما صورنا ولا يورث من الباقي صرف الى كل واحد من القاتلين نصف من  
مال الاب والى الباقي نصف ما له ويوقف ثلاثة اثمانه ليظهر قاتل  
الام فيصرف اليه وللباقي على قاتل الاب نصف دية الاب ويحوز ان يدفع  
اليه ذلك من نصف ما للام الموقوف له **السابع** في فتاوى البغوي  
ان لو كبل لواء قتلته بشهوة نفسى كعرجة الموكب يلزمه القصاص  
ويقتل حق لو ان الى الدية وانه لو قتل احد عبدي الرجل الاخر للسيد  
ان يقتل وان يعفو ولا يثبت له ما اعلى عبده فان عفا لم يسقط القصاص  
ولو عفى بعد العفو لم يلزمه ما يثبت له ولا يخرج على ان العفو لم يلزم  
هل يثبت له ما لو عفى بعد العفو على ما اثبت وفيها ايضا انه  
لو قطع يدي انسان احدهما عمدا والاخرى خطأ فمات منها الاخر  
القصاص

القصاص في النفس وجب نصف دية في مال الجاني ونصفها على العاقلة فان استوفى  
الولي قصاص البدن فمات الجاني منه كان مستوفيا المحقة ولا يبقى له دية على  
العاقلة وفيها ايضا وجب القصاص على من يد ثقله الولي من جهة الرد فان كانت  
الامام فله الدية في تركه المرتد وان كان غيره وقع قتله قصاصا فاب وكما  
لو اسرى عبدا امرت ان تقتله المشتري قبل القبض عن الدين بنفسه العبد  
ان كان للامام وان كان غيره صار قايضا كما لو قتله طلما وفيها انه لو ضرب  
زوجته بالسوط عشر ضربات فصاعدا متواليات فماتت فان قصد في الابتداء  
العدد المملوك وجب القصاص وان قصد تاديبا بسوطين وثلاثة فان قتل القصاص  
ويكون شبه عمدا وفيها انه لو ضرب سبعة فزلهما لم يسقط بعد ذلك  
جب القصاص وكذا لو ضرب على يده فاضطربت وتورمت سقطت بعد ايام وفيها  
ايضا ان الواقعة لو اشكلت على الحاكم او كان متوقفا فمات انسان خيرا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وقتل الحاكم به رجلا لم يرجع الراوي ولا كذب  
وتعمدت بيلغي ان جب القصاص كالشاهد ارجع لذكر الفقهاء القناوي  
وللامام انه يتعلق به قصاص بخلاف الشاهد لعدم الاختصاص وفي فتاوى  
العزالي انه لو اقتصد فصحة انسان من ان يعصب العرو حتى مات وجب القصاص  
فان عصبت فاجاز حمله ومنعه من تخصيصه فوجوبه اطهر **فرع** في التمه  
تقطع حمة الرجل حمة الرجل وحمة المرأة حمة المرأة والتدري بالندى  
وفيها لم يتدلا وجه لعدم تمهده وفي قطع حمة المرأة حمة الرجل وحمة  
بنتان على الخلاف ان حمة الرجل هل هي الدية وتقطع حمة الرجل حمة  
المرأة قطعا **فرع** لو قتل زيد انسانا ظملا فاقترع وارثه او عفى على مال  
او عجزا فالنكوي طواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الدار  
الاخرة وفيه كلام في الشرح **والله اعلم** ثم الحرام ما ركب يتلوه كان  
الديان ان شاء الله تعالى وكان لفرع من شجرة يوم الجمعة الثاني والعشرين  
من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وخمسة الله وعمر الوكيل











